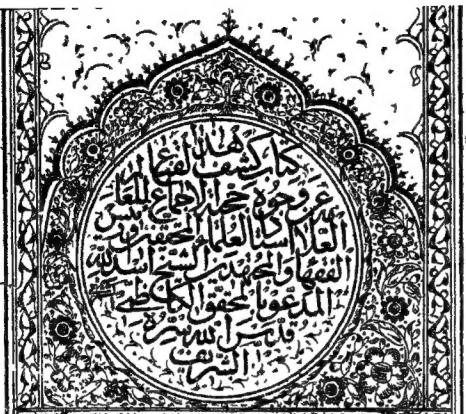


207
S/A
RECEIVED

٥١٥٢	دائرة الخزانة
الف ٢٤	فن غنم
١٢	قضاء الخزانة



الحمد لله الذي رفع مناد العلم إلى أعلا مقام وكشف بمصابيح تبيانهم غيايب
الظلام عن شراح الإسلام ونصير لجامعهم من بين دلائل الأحكام من ريد الأحكام وعبر
بفوائد الخواص العظام في جميع الأعضاء والحواس والصلوة على سيدنا الأكرام
وصفوة أصفى نابه العظام محمد وآله الذين هم الشهداء على الأمام والقوام على هذه
اليوم القيام ويعد يقول للفقير المغفور به الجليل أسد الله بر اسم جليل
بنته الله على سيدنا الحق بواضع السبيل ونحكم الدليل فلهذا رسالة بعد مسماة
بكشف الغطاء عن ركني الإسلام والعقائد العظام والجماعات العظام والفقه والمجتهدين
الشيخ أسد الله المدعو بابن حق المكي خطه قدس سره الشريف
وكشفت غواصير فقهنا وانراة فقهنا إلى ما النقص من حق لها الاستماع غير مكث لما
لم ينص بل البرهان والاشتهار في هذه الأوقات الاضغاع فاعلم أن الحق حق لا انكسار
الانبياء وان قالوا لا عوان ولا اتباع ولا جامع بصاحبه المبدأ وقول بالانكسار
الحال وقصوا بالباع انهم موقوف على العلم والكمال ويدومها الاستماع عالي
بان لفطام سادات عاليه الطائفة الفقهية من سادات السبيل والجماعات العظام
الاطلاع سائلا من الله ولي الأوراد والاعوام والجماعات العظام ان يلطفه في إقام
الحق واليقين في مواضع الاختلاف والاضغاع استخرج من سادات الدواعي نعمتهم ما لا يجانبه
الاستماع وطعمه الذي لا ملون فجاد انجاح الامانة الاطلاع لما كان الاجماع باعينا

[Handwritten signature]

4

طريق ثبوتها على مابين نظمت مطالبها في فصلين **الأول** في إجماع المصنفين وثبوتها
 وأما علم بلا واسطة لنقل وان استند اليه الأصل العلم ان الأصل العقلي في الثبوتية
 تصانف على جهة في الأحكام كتحريم الطابا للدينه واقوى عليها فهو علم الأدب
 العامة العامة وقد صانفها مشدود ومنهم من لا يعبأ بها انتهى في آخرها ما هنا قد كلاً
 وأما الخلاف المعروف المسمى بجملة ذلك وحليته ومن هذا المذهب الخلاف في تحقيق من
 بعينه قوله في ما عينه وتخصيله واستند جماعة من المخالفين دليل على ما يرجع إليه في
 وتكبير إلى عوى النص المقاطع الإجمالي المعلوم عادة من تحقق إجماع جيع من سلفه
 يقتد بقوله على المقص بظنونة المخالف للإجماع المصطلح وتخصيله مطلقاً وان لم يوجد
 دليل قاطع على نفي الحكم سواء كان منعقلاً بالفرع البديهي على الظنون غالباً حكماً
 ودليلاً بتقديم الإجماع البالغ اناب بعد التواتر وغيره أيضاً على المقصوع كلاً
 وهذا هو مقتضى القطع بظنونة المخالف بقول مطلق أيضاً واستند آخرون منهم إلى
 القاطع المعلوم عادة في كلما اجمع عليه بناء على عدم انتفاء إجماع عادة من توفيق
 ولا عن مادة ظنية بل عن توقيف على ما يوجد العلم ولا بد من ذلك وجود القاطع في
 إجماعها المتقدم صدق عليه لاعتقال استنادها إلى هذا القاطع الذي كلاً حكم وهذا
 احد موجبات ضعفه لاعتقال تبع مع شئنه كمنعاع كذا هذا الاعتناء لانه ان
 لا يبي ساد لم يقطع فيه بعدم القاطع ولا يخلل استنباطه من هذا الوجه الثاني هو
 المعروف بجملة ثبوتهم من استند إلى دليل الفصل الذي وجه هذا غالباً ولا سيما إلى
 وهو لا يوفق في المحققين نقده على القاطع فيكون دليل المحققين لتوجيه نظام علم
 أقوى عند غيرهم من موارضة المعلوم لهم خصوصاً كاشفاً عن انعدام التعاون لم
 يصلوا إلى تحقيقه على إعادة صمى بهم وجوده لما رضى المقاطع من جميع الوجوه
 مثل ذلك وعلى هذا يجان ينصرف عن غير قاطع عند الجميع مثل الجمع عليه دليل الإجماع
 وكون تقديمه كالحظة بطريق الحكم لغرض القاطع والإجماع المصطلح ولو توجها لانه
 على وجه لا ينفك لإجماعه على بطريق العمل والفضل ولأن ذلك بالنسبة إلى الإجماعات
 الواقعة في عتبات معتد به بحيث يعدم مزاها الحصوصية الحقيقية في كل نظام
 الإجماع على القطع بوجود المخالفات خارجة الاستدلال على طاهر ولا يحل المقاطع

[illegible]

کائنات

انما في التمسك على الحق
غسل الماء

بما كان قطعي استقامته وحقها المنسج كما يظهر من بعض ما يمكن توجيهه لتعديهم على التمسك بها
وكانوا في الأول لأن دليل حجة الاجماع لا يقبل عندنا ان ينسخ القاطع ولا ان ينسخه
مطلقا مع استجماع شريطة الحكم بطلان من ضده فليست جميع ما ذكرناه مصدق
على غير اهلها وانما اثرنا الايضاح في بيان اقل الامام بشارة والباقيون منهم ولم يجهلوا
الا عظم الشواذ الاكثر والحاصلون منهم على ما هو الشيعي في موضعين من هذه المستندات
الا دلة فليست معاصرة الظاهر لا مستند للشفعة من نقله في ما هو على وجهه من غير
في كتبهم وفيه في الايات وروايات يقتضي مع هذا الامانة العجيبة والخطاه والاشاطات
الاولى لهم ووصفهم كونهم خيرة الخيرة الناس في زمانهم يعرفونهم على انكره فيهم
او اتهمهم فيكون بالحق وبصدقهم وانهم جعلوا الله وسكا ليكونوا شهداء على العالم
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم اجابوا وما جعل عليه في الدين من غير
وتموا السليق لذلك الامر باطاعته ورسوله واولي الامر فيهم ايجدهم عند
اجماعهم وراحمهم الى الله ورسوله عندنا فيهم ولا عندنا فيهم ولا يكون مع ضلالتهم
وباشع سبيل التبيين الى بهم باعصايتهم بحمل الله جعلا والحق عن النفي والذم
للمؤمنين وقواهم وكانوا شيئا والباقي في الوعيد في التبع غير سبيل المؤمنين فتم ذكر
في الاثم والعذاب مع من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ووصفنا الامم جميعا
بانهم لا يستقيمون على الطاعة وعلى الفضل الا ان الله لم يذكر لجمعهم على ائمة واحدة فيكون
اي ائمة باشر ولا تنبينا ولا نبي يتراني شق من الامم والذين يقولون اطاعة
لا قول طاعة منهم وهم العلماء عندنا لجامع طاعة منهم كما هو الظاهر على الحق في
كل امر ولا فضل لافري ولا لوالون ايضا ظاهر في عليهما في ايام الله حتى ياتي امر
اي في العلم والعمل وانهم بقية قرون ثلاثا وسبعين سنة واحدة منهم في الجنة والباقيون في النار
وتفسير الواحدة الجماعة والامر بالازفة الشواذ الا عظم واما كونهم مع الجماعة والامر
والنقص لا يمتهم ومدحهم بان الله عليهم قدم من رافقهم ومن خرج منهم فليس في
من رافقوا المسلمين قديمه والنوع من الخلافة فيهم والحكم بان كل من ضل الاثر
كل ضلاله سبيلها الى النار وتكثير من خالف كتاب الله وشبهه به من غلطه في الحق
من جميع الامم ضلالا بان الله لا يبال في شدة ومن شد وبان ما في المسلمين حجة فهو الحق

حسن

فقد وجدوا في داره ما لا يحصى من الكتب والرسائل
والأوراق والخطوط والصور والنقوش والآثار
التي كانت تزينها بالذهب واللؤلؤ والياقوت
والجواهر الثمينة وكان يقرأها ويستمع إليها
ويحفظها في قلبه وذاكرته وكان يحب أن يرى
كل شيء من هذه الأشياء وأن يتعرف على كل
شيء منها وكان يحب أن يتحدث إلى الناس عن
ما كان يقرأ ويستمع إليه وكان يحب أن يكتب
بعض ما كان يقرأ ويستمع إليه وكان يحب أن
يشرح بعض ما كان يقرأ ويستمع إليه وكان يحب
أن يترجم بعض ما كان يقرأ ويستمع إليه وكان
يحب أن يشرح بعض ما كان يقرأ ويستمع إليه

البار خاتون من طرفها تصفى خيال الاجماع الواقع على الحكم بنفسه ويحيا الاخذ بجماعه على كل
ما ورد عليه من قول ولا يفتنى كانه جميع الاخذ على العلم من غير خباثه وشتم على نفسه من غير
يبتغى له من قصد التشبه بذكرها او عونه بآراءه في الفقه من غير ان الجماعة صغيره ولا المجامع
من كتاب المناهج فقال قد جاهد لخدمته انما ايضا لخدمته لكونه عادلا على عدم خلوه ان كان
العدل عليه الحق وما لا على الحق هذا العلم من كل خلف عدل ان يكون عدله غير هذا العلم
افعال المبلغين واول الجامعين على انهم لم يفتنى من يفتنى من الخبيثين لا لانه لا يفتنى
الذين وصلوا لا من انظاره ولا من غير ان يفتنى من اولئك او لم يكن فيها مؤمنون كما هو عليه في الله
الا ثم علمه ان العلم الذي هو ذلك فكم من ان يفتنى من انظاره الاخذ بالوارد في الاول الاضطر
الاسناد اليه على ان يفتنى من انظاره في ما كانت هذه الاخبار هي السبب في دعوى هذه الازدواج
الاضواء الا انها من الغيوب على ما سبقت في ما يفتنى من كلامه الكافي في ما سبقت في ما يفتنى
فيما على الخلق كونه من ذلك النقل كونه من غير انظاره لا من انظاره انهم لا يفتنى من كل
يفتنى من انظاره على ما يفتنى من انظاره في ما كانت هذه الاخبار هي السبب في دعوى هذه الازدواج
الاضواء الا انها من الغيوب على ما سبقت في ما يفتنى من كلامه الكافي في ما سبقت في ما يفتنى
فيما على الخلق كونه من ذلك النقل كونه من غير انظاره لا من انظاره انهم لا يفتنى من كل
يفتنى من انظاره على ما يفتنى من انظاره في ما كانت هذه الاخبار هي السبب في دعوى هذه الازدواج
الاضواء الا انها من الغيوب على ما سبقت في ما يفتنى من كلامه الكافي في ما سبقت في ما يفتنى
فيما على الخلق كونه من ذلك النقل كونه من غير انظاره لا من انظاره انهم لا يفتنى من كل

[illegible]

فقد اذعنوا له فخرجوا من بين يديه فخرجوا من بين يديه فخرجوا من بين يديه

فصل وكان جنة اجماع اهل قول الاعضاء بعد تبيين انوا من اصحاب غيرهم من غير ان
 ان لم يلزم بعدهم مستفادة من قولهم وقضى بغيره في اجماع اهل كل عصر كما ان
 صور الاطماع منافع من الاتفاق عن قصد الكل لا على سبيل الاتفاق وبعثا الى ان قصد
 بعضه بخبره وبطلان ذلك لا يخلو في اجماع القوم من كل الاعراض لا يقتضي الاتفاق او يجوز
 منهم مع ان القصد وبين لا أقوى لهم ولا يصدق من لا تمهيد بالعدل حال عدمه في مقتضى
 العلم من اذهاب اجماع اهل جميع فلا يمكن ان اعتبرها المرحومين باجماعهم كما فعلوا في غيرهم
 ولا ينافي سائر ادلتهم ولا يلزم منه الحكم بفساد الاتفاقين من قبله من حد والاطماع بعد
 وحكم ايضا على الاطلاق المضد بطلان العدل بعد اقر في الاتفاقين ما وقع من
 قصد وقاطع من لكل او الفصل وقد ذكرنا في الحكمين ما كان عن عوى المظن كذا في
 او عن الظن الذي يصدق مدعيه مع خطا به فيدونه ويختلف متعلق الاتفاق باختلاف
 وقصد وهو كذا في الخطا من ما كان من عدل او خطأ فيكون خبره لهذا كان اجماع
 الادلة القطعية الكاشفة عن الحكم الواجب الاول على ما كان اجماع سائر الامم الماضية والارضية قبل
 بعثه نبينا محمدا صلى الله عليه واله وسلم الذي لا يزل على حجة وعلى تقدير حجة كان كسبها اليك
 ومنهم في الاخصاص من يخرج من الادلة ان حجة المعبود عندنا فلا ذلك كما انصرف
 باجماع هذه الامم لا يوجب بطلانها وكان من غير ان لا تنطأ امر او حقيقة او حكماء على مقتضى
 من رواية القول والفتوى عن حكمهم وقوله في قولهم من لا يخلو من الاخصاص
 ولا اعتداهم من لا في السائل الشهوة ولا الحسية ولا الحكومات ولا غير هذا الا انهم
 ولا مع غيرهم لا قبل انقراض عدل الملتزمين بعد تحقق الاطماع منهم وقيل ولا يبعد لا مع
 بفسه بل بالافارقة فيها وعدم احتساب خلاف الجهد الفاسق مطلقا في حق غيره ولا بد
 وذلك لما الصغر من انقص عقولهم وقصور عقولهم بالاحكام بحيث يمكن ان يكون حكمه خطأ
 من هذا الوجه لو كان عقلا ان فهو مكلفه ثم عليه خبره كما نزل خبره يعلم انهم باجماع الا
 عن ادلتهم خاصة بما لا يقتضي قدس عاده العلم وانما يذكر في الوالدين لا يثبت بعد ذلك
 جملة من الايمان والقرابة لا يورد في الجاهل فيمكن ان يوافق المخطئون بقوله تعالى
 خيرة من جنته الا انهم مطلقا فانهم ولو اقر بالحق في ذوقه فصارا لما لم يزلوا على غيرهم
 المستوجبون لان يكونوا على ما على اهل الناس كما ان لا يثبت شهيد عليهم فيكون الحكم

كما في اجماع
 القوم

فانهم

باجماع

خداوند عالم

منه وبين ما ليس كذلك وبما يفصل ايضا بين المتفصيل المختص بالكتب من لاجلها فليتيقن
ثم ان جعل العبرة في كل قول بما دون من حكمه ايضا انما يقتضي ان جميع ما يتناولونه في قولنا
على طريقه الفعل غير المتعين من افعالهم لا يمكن تخصيصه بهم بل يصدق على جماعته على كل
انفاسه كما في قولنا في مدون ان لم يكن في قولنا ليس في المخرج اخصه على الحكم المتعلق بالشيء
اصلا الا ان يبقا وهذا هو الوجه بين كلامنا في قولنا لا يصدق في بابنا والقول في تفاوت علمه
حصر احدا منهم باجماعهم على حسب ما اعتبره اجماع ارباب فنحن لا نقدر ان نصدق بذلك وانما
اعتبر اجماع في التسلسل من جهة اعتبارها الاحكام ما يليق بهذا الاستنباط من ذلك الحكم
ومثله اجماع على اخبار العلم الماضي والحال الاخر الخاص به من احكام الشريعة فهو ما يليق
الاجماع فيها الحكم الكتابي السند المستطاب عليها فيقطع ذلك في حكاية واخرجه من هذا
المجمل بغيره فذكر الفرق بذلك على الكتاب السند لا يتماثلان مع ما وان لم يكن الاحكام الا
بعض منها بخلافه فانه يجوز في ما يتصور في خطأ وضلاله وخطاها فانه لا يمكن ان يكون على
معرفة العلماء غالباً الا الاثبات انما الظاهر ان تكون هي السبل ايضا الى المعرفة بسلام
واقوالهم والاطاعات اراهم فلا يقيس فيها في معرفة انفسهم ولا مذاهبهم ثم يتناولون لا يظن ان
ما اصره في ظهوره على وجه العلم والنسب وان علم هذا الظهور في ما يقيم ومن هنا يظن ان
لا يصدق ايضا باقوالهم في دم وان كانوا من الذين جعل لهم البتة فعل المتعلق بالمكان
بعضهم من مثله من بنين بوقودهم واما ان وجوب جود العلماء فيهم وجوب عليهم العمل باجماعهم
ادم اذ انفقوا عليه ذلك لا لازم بين ذلك وبين ان لا يصدق اجماعهم في الاجماع وفيه ذلك
لا يصدق ايضا باقوال الاولين المتأخرين عن لا يصدق من كانوا سابقا على غيرهم فينبغي ان
ثم صدقوا من منه وعلى شريعتهم لم يبق من ان لم يكن كذلك كالتحذير من الاولين
والابداً ولا ندادوا لتسايح الذين في حقها لقولنا وبعضهم يوجد على عدم عاقل
منهم ترك ذلك من كان في خالفاً واما على ما ذكرنا في خالفاً وغيره من نظرهم فيهم
فلا يصدق ايضا انفسهم على القول باغتيالنا انفسهم على اجماعهم في اجماع اهل العلم
الذين ظهر لنا باحثنا انظر ما قولهم وان فصله من ذلك يقتضي ان التحذير في التحذير
ليس اذا الاحكام يحكم لبعض الوجوه بخطائهم في حكمه انفقوا عليه ظاهره واجتماعه عليه
كل من يحسب حبله لئلا يحد وهو مخالف له وان يحصل الحش الذي ذكره ونحوه لا

٧ الف في موضع الكلام

الكتاب في العلم والاعمال
الكتاب في العلم والاعمال
الكتاب في العلم والاعمال

الزكاة في المال

كاشفا عن جود خالقها لها هو ازيد للعين من لا تدركه في غير اولى اذ لا يسو جلا
 يكون كذلك وبيّن قوله وقد وجدنا خلافا في معنى ما اشترط اليها فصيها بما ياتي في
 محضها لا جماع وجهه في قطعته وفي شئ لها ولذلك يختلف حد الاخذ في بعضها ويحكم
 مراعاة الزكاة لا في شئ من الاخذ في النادر والباطل فانه كان دخل نفسه لا ما خرج منه كان شئ
 هذا اقصاها امكن لاداءه هنا في تقريره من هب لها في شئ على ما هو المعروف بينهم
 هو ما سدن وجوه شئ لا يبع الضام ذكرها ولا في لما انشغل بها باذلة التذللان وهو
 بطلانها على طريقهم لغير جملها وحاصل قول من منع عنهم فاذنا التعلل العلم والقطع مما
 لم يحوز التملك بل في التعليلات ونحوها مما يضر فيها البين وهذا هو المعروف على ما هم
 الرازي يحكم بجماعتهم عن التعلل وجوه لا اشاعره ونحو ذلك بقضاهم التعليلات
 اوقفت فيها فخط نظر الى الخيال معاضة لعل منها للتعلل ما في التعليلات فانه يغيره
 فيها اليقين لسلفه بها من ذلك فان كان هذا حالها لعل كيف حال استند اليه
 من العلل واما ما يطل ما ذكرنا من جهة العقل ايضا فان القطع بقضاهم التعلل
 للاجماع الصلح وتقدم على المذاهب قولهم يناسب علمه في ذلك الذي قد علم على
 الطن وان كان من بعض المظن ولا يتابع عدم انضباط الاضطلاع وكذا الاختلاف فيه
 فديما وحده بما وعدم نقل عن التلخيص في ذلك فضا لا يستكشف من ذلك وعلا بما
 المتبين الى هو على ما علم على ذلك واستكشاه لنقل القاطع منه ضيق الخناق على شدة
 المحرر على في وجهه ولا الميزان باب التلخيص من صوليه ونفها لهم وتكليفه في ذلك
 من منع قديمه ومناخرهم خبر لا ذلك في ذلك لاجل انما العلم بقضاهم والا لادين مع عنهم
 لم يجل من كتبهم مع ذلك هي شئ هذا الطلب فوضعه في موضعهم وشئهم بها فو
 بهذ من مقصودهم وكذا في شئهم وديانهم واساسهم فيهم فانه لا علم على حكم التل
 فيضيق ذلك لانا ذكره وتشتبوا به لا يقطع الاستناد الى اجماع من انصر على الاستدلال
 بتلك لا ذلك لاجل وجهه بغيره او لا انها عند واقعه على التلخيص الى التلخيص في شئ
 كما هو ظاهر الى اجماع ضميرهم مع فله ويكون مستندهم كلا وبخاصة هو ما ذكرنا واحدا
 وامكان كون حكمهم كذلك بقطعة التل ونحوها غير ما شئ من القطع على انما في حد
 من هو لا بذلك في كل اجماع مضطرب حيث يملكه عند القول لا فله على نحو ما سبق في ذلك

لاجتماع أو انفصاله وجوب القطع أو في كل اجتماع مطلق من غير ما لا يوجد به ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 من الكثرة هذا هو جيب حصول القطع بالاجتماع من قطع ما لا يوجد به ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 واعلم أنهم لم يكرهوا هذا مسنداً وإنما لما هو ظاهر التصريح في ضرورة ما لا يوجد به ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 وجد أيضاً وقد جرد كثير منهم لم يظهر لهم تخصيص كل قطعي بالظن جماعة منهم لم يخصصوا
 يجوزوا التبع بالاجتماع مطلقاً وذلك من حيث استبكتنا في الكلام من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 القاطع كما هو ظاهر في الأول في معنى الاجتماع على أن لا يكون له ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 إذا جاز على القاطع باعتبار السند ومن الظنون ما لا يكون له ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 النظر في طريقهم أن اجتماع كل جمعة هو على جملة الاجتماعات ما هو لا غير من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 عليها أنهم بدو بها من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 يصح ويصح وهذه هي التي منعت مظهرهم من اعتبارها في الالزامية وسائر ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 مثل ذلك لا يشك في وجود دليل على عدم ضرورة ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 الالزامية على جهة كونها من الأدلة القطعية ومقتضى الخطاب في تقديمه على الظواهر لا يشك
 من الأدلة القاطعة وإني لكلام في ذلك وأما دعوى وجود القاطع في كل جمعة عليه فليس
 بنفسها في حق الجمعة وقد حكوا بحجة الاجتماع عليهم كغيرهم بناء على عدم اجتماعنا انفرادهم في
 في الاجتماع الواقع في زمان الحقيقة وتقتضي وجودهم في كل أدلة أن يكون خبره كالمقاطع المتكسفة
 منه وإن صحح نفسه باعتبار دفعه من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 وإن كان هو مقتضى دلالة ثم دللنا ومع ذلك شجنا ما فيه في اجتماع الالزامية فكيف ثم
 في اجتماعه على طريقهم المرفوع وقد صرح الشيخ في العدة بأنه لا يشك في هذا الوجه
 سنداً منهم وأما الوجه الثاني في أن لا ينقل عن مدعيهم ولا تقرر له أصله وأما
 ذلك في ضرورة ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة في ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 والنظام وأما ما لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة في ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 من المتكبرين أن القاطع ومن كان في الصدق لا لا يوجد به ضرورة من ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 المخالفون وإنما كانوا يتكبرون على من خالف الحق لا يفرج عن المدعي بل لا يشك في ذلك
 اجتماعاً كان أم خلافاً وحكم الشبهة في الملل والقول في العلم وأما ضرورة ما لا يوجد به ضرورة
 الاجتماع ليس بخبر في التبع وإنما الخبر في قول الالزام المقصود وجهه في الالزامية

العلم حينئذ لا يستأذي كونه بغير مستغلة انما لا ينظر الى ما لا يليق
 ان يقتضوا على العلم ان يقطع بصدقه وحال الادلة على اعتقادهم وجوب العلم بما لا يحد
 ثلثوه بالقبول كونه لا يقطع حكم بصدقه وعن القاطع لا يقيم بصدقه وان ثلثوه بالقبول
 فولا وقطعا لان يحد في العلم بحري على حكم انما هذا الاستصحاب حينئذ ظاهر وهذا
 الروي ثبوت للثبوت وغيره انما بانها المحذون فانهم يقطعون بالصدق ولا يحد في العلم
 بالصدق والحقا لذه هذا وصريح القائل ان ما ذكره من ان نقاد الاجماع يكونون ديدا على صدق
 خبر الواحد ليس كذلك قال فان قيل لا يتحقق لقطع ضلالا فلاننا اجماعا على صدق
 اجماعا على صدق قول اجماعا على القول الحق واجب مستندة في هذا المحذور للمنفرد
 الصدق ولكن بانظر في نظار هذه الكلمات كثيرة في كتبهم وهي شديدة بما قلنا ثم جمع
 فليس سلمنا الا ذلك المذکور لا تكون لم علينا اجزاء انما سلمنا ثابت عندنا بالادلة العقلية
 العقلية من كونه مخرج من المذکور وان جرى على كثير منهم بطل حكم الامتثال في العلم
 ظاهر هذا الصريح بالاجماع لاننا في خاصه وانما على غير ذلك فلا يلزم ان لا يقطع الاجماع
 القطعي على اصطلاحهم ولا يقطع على جميع اصلا الا مع موافقة علماء الانبياء وانما لم يلقوا
 انما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 اشياء اليه وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 لا اعتداد بظواهرهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 قبل ظهورها فانهم وحدوث ما قلنا وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 اصغر وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 اتباعه بما ايضا وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم وانما بانهم
 اذ كان ما ذكره لا يتحقق الاجماع باصطلاحهم على مذهبهم مع هذا لفظ بعض ائمتنا او
 بل مع اعتقاد الاجماع عند خلاف عدم توقع بحيث يكون جهة قطعية عندنا على ما قلنا
 اصلا كما يستبين فينا على الاصطلاح ان بل يتعدان فيما يقع اجماعا لامتداده اذ ان
 الجاهلين ودينا يتبينان في الاجماع الذي والتجوز بما الكافي فيهم في غلط الاجماع ان
 الجحيم على جهة القطعية والظنية بالاجماع المظلم والاكثر والاجماع الصحيحين من الخطأ في
 احد لان من عدم وجود غيرهم وانما بانهم والاجماع الفقه الاكثر والاجماع الصحيحين

هذا هو المذهب
 الذي عليه
 ائمتنا

اصل المحرمين مكنوا المدينة واجماع اصل الحضرة والكوفة ونقول واحدا لا مالى
 في عصر ومن العلماء مع عدم عصمة يقولون: الذين يقيمون بها مستمرا لا ينافون لانما نشأوا في
 كذلك وبغير ذلك مما ذكر في محله وادعوا بعضهم على اجماع العقلاء لا غير بعضهم على
 اجماع اهل لا غير بعضهم على اذ ابلغ الجسد عددا للتواتر وبعضهم على ما اذا تحقق اتفاق
 من كل جهة الملة بنى فيما يتصور لم يفرق قولهم وطلعا وبعضهم على ما اذا انفرد عصر
 المجتهدون في حجة عليهم او مطلقا وبعضهم على ما اذا لم يبق خلاف مستقر من حق
 او من هذه كلها كما سبق قد يداخل قد ينفارق وعلى هذه الاقوال افاضنا في الكتاب
 ونبينا المجتهدين ظاهر من هذا ما يتعلق بطريقة المأثورين من علم الله سبحانه والامامية
 اعطى الله سبحانه فاعترف عنهم مقتضى باهية العقلية ان لا يرضى منع خلوقا من حجة
 منسوب من قبل الله سبحانه فكل ما يحتاج اليه الرعية حافظا للشيعة المرحية مقتضى
 من الخطاء والزلل في القول والعمل ثبت بضاعتهم باذنتهم التمهيد انما الخطأ من ذلك
 ابدوا وانما بعد ما مضى من شأن الله عليه لا لا بد منها من امام من اهل بيت النبوة
 لهذه الصفات السنية ومثل نتيج كما كان قبل نبينا حجة الله عليه الى ان نبينا من
 التكليف امره وكما قال الله لن يضرنا حتى يدعوا عليه الموحدين ان لا يرضى جوبه لظواهر
 اليه في معرفة الشريعة بما للشيعة على الله عليه لا وقد دللنا الشواهد عليه بضاعتها
 اليقينات على تعيينه في كل عصر وان كان قد لا يعلم بخصه بعض الزمان كذا
 الزمان عليه السلام فقد كذلك لان حكم الاجماع في الاعضا الساخر عن الحق صلى الله
 عليه واله وحكمه بغيره في عصره وان وجود خليفة المنتصف امام كوجوده جابر له الى
 اخر الامر على كل ما يحكمه ويرى شأنه بالنظر الى الاجماع الواقع في زمانه والحال المقتضى
 والممكنة في حقه من ظهوره وتكملة وخلفه وغيبته قبل اعلام الله ببعثته من اناس
 حمايته فمثل جابر الحق لانام بالنظر الى خلافتها لانه فانهما في ذلك شرع قوله لا يفتقر
 بينهما اضلا الا من جهة النسخ فانه يقع في الحكم الصادق والمختص في زمانه فانه من اجل
 معناه المصطلح بينهم ورواها وقع في زمان لانام وحكمه ما هو في حكمه باهية المحدثات
 موجبة لتفسير الاحكام الاولية والاولوية بالتسوية الى التسوية وغيرها ليعتبر انما
 القرآن في المصنوع وغيرها على ما هو عليه من الغيبة بناء على القول بتغيره كالنار في

المدح

عبد الله بن الحسين

عليه السلام

لوطيون وغيرهم

قصد المجمعين استمرار الحكم بخلاف نسخ الكتاب السنن ولا يخلو من نظرية وهذا موضع بيان
 ذلك فلم يرد الى ما كان عليه تعلم فلا كان الحال ما بيننا فلتنكروا ولا يجرى من احكام
 الاجماع والنسبة الى الحق وبنا على ما علم انه لا ريب في ان زمانه خطا الله عليه اذا
 لوحظت الاقوال والاداء من حيث هو فالتصريح بها ليس الا قول الحق وزنه حكمه كون نصرة علم
 عصمه وجهه كقصد غيره له وامر بالتفات بطريقه ولا فائدة منها جديره في حق
 في غيبه وحياته ووفيه فان قول من لم يكتف في حاله عن قوله فاذا جمع السندون
 قول او ضل امره في ركان هو ومن يحكمه ومن هو علم فناء بما صدر منهم كان ذلك بخبر
 مشرحة قطعية من جهة قوله واصله وقدره الحق من جهة اقسامه وكان به ان غيبا
 عن اقامة الدليل على حقيقته وجرى لك ايضا بما اذا دخل قول او ضل في القولم والقولم من
 ان يغيره يعني اذا حصل الضم والتماس من كل جانب ناحية بان جميعهم على اللطاف
 نحو ذلك واذا الجموع على خلافه واستمر بامرهم وندون من يحكمه ينقض احصاءه ولا
 يعتد به من حيث هو مطلقا بل في غير هذه تلك على جهة الاسلام فضا الحق وجدا العلم
 الاجتهاد في الاحكام واذا لوحظت من حيث ان نظاوا قول السنين نوا قولهم يكشف
 عن قول الحق صلى الله عليه وآله ولا يرد عن جوده دليل فافهم واجب العلم والعمل عندهم
 وعند غيرهم من ان في صدهم مع الوقوف عليه فهذا الاعيان به تباينها حيث يتحقق
 يكون من الادلة العينية القطعية والظنية وتختلف له ما خلا ما انكشف منه
 من المعلوم ان كشفها ذكره بحسب العقل والعادة في ما ان انقضه وبعبارة ذلك
 ريب في ان قد يعلم قوله ودينه بما يقع في رعي من خطابه واتباعه الذين يروى طريقته
 على ان لا يرد ولا يصدر الا عن امره ويجتنبوا من مخالفة رايه وان يروا في ذلك شيئا
 متواترا متصلا لا يتركه الا في حالة الغائبة انما يبين قايما لتابعين وعلم جارا لان ذلك كله
 انما يوجب العلم واليقين في الامور من الكثرة حد لا يمنع ملة الاجماع على الخطا وان يعلم
 انهم يحققون الا بعد الوضوء الى ان ياتوا بهذا حيث يتحقق وان كان كافي الا ان لا يبين
 وقوعه ما ذكره على ما انما في الحكم بان يقع على سبيل القطع ولا يكون من الامور المتجددة
 المتغيرة كغيبه لانما يرفع المخالفين وحصره في الامور التي لا يتغير حالها كالحاكيين على قولهم
 من الاغراض الباسطة الموجبة لاجتماعهم فوطئهم على ذلك الحكم على خلاف طريقتهم

الكافي في الفقه
 في الامور الشرعية

في الامور الشرعية
 في الامور الشرعية



الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي القرآن

حكمه من ولده واذا لو حطت احوال جميع علماء الامم اعزبت له وحوال من قبله من الامم اعزبت
 واذا لو حطت احوال علماء الشيعة لست تكشف منها قولوا ولا به او قول من قبله خرج بهذا
 الاضمار عنهم كثير من الشيعة وما رواه لا يمد عليهم السلام كما انما اصدروا من الخطابة فضلا
 قول ما يتنافى بالدين وهم يراى منه سمع ولم يكتفوا به ورواه عنهم فاعلم بغيره كان لك
 تقرير العلم به واما خلافا في المتن واذا اصدروا عنهم فبغيره ينسأى ولم يكن ان كان ممكنا او
 مجديا لم يكن سكونه مقتضيا الحكم اصل اذا غاب عنهم فحق على نفسه كما اتفق في اخفا
 في الغاير وشبني طالبة هجرة الى المدينة او لا غير في ذلك او غابوا عنه خوفا ايضا كما
 اتفق من ذهبوا في صدور الاسلام الى الحبشة او لم يجب عليهم تعليمهم للاحكام
 الخفية عنهم وانما على ما كان يضعهم الامكان في بعض الاماكن من نسال الشراة
 الكتب ولا قربا بل في الشاهد الغائب ونفطافه من كل فرع للمنفعة والتعليم والتعليم
 الواسع واذا سمع احدهم بالعام والنسخي ثم غاب وورد التخصص والتاسع كان مقتضا
 في العمل بسوجه قبل الوصول الى معارضه وذا فاعلم ان قوله لم يجب على الشيعة الا
 المعارضين ورواه كما يجب على الله عز وجل وهو اعلم منه وانما ردوا وجعلوا الله
 لفعله واغنى عن فعل النبي واذ اوقع احوال في الابل احوالهم وانسيان من بعض الطائفتين
 او قصير في الاداء او غيرهم من احوال الحكم والاعمال المنصوبين من قبله ومن سأل الى
 التائبين عن بلد او يحمله لهم وجوب عصمتهم من كل ذل ولا من ذلك وهو لم يجب على
 الله تعالى في اعلامه غورا ولا عليه ولا في من سألته بل عليه انما ذكر بعد العلم به بحسب
 وطائفة على ما هو المتعارف في غيره في سله وكان سائر الناس المحدثون على ما يوقى
 اليهم معذورين في احكامهم الى ان يبلغهم ما هو فاطم لا عذر لهم وكانت تكاليفهم
 مختلفة باختلافهم في ذلك من جهة الفرق البعد وغيرها كما لا يخفى في قصده ما هو
 ما لك الذي اقول في نفسه بالانواع واما يشهد بعض ذكرنا مع اظاهر من ان يتجلى
 الى المشاهدة واجل فلا يكون علم النبي بما كان وما يكون فعلا او قوة وبالحال الله الذي يقدر
 عليه يوم ما يؤمنه وقد على قول النبي عن النبي وعلم الغائب عنه بغير الطريق المتعارف
 موجبت لتبين ملكه له عليه وانبات احكام اخر غير ما اشترط اليه جميع ذلك خارجا عن
 الامام تارة سابل او يدل لك والى تنوع على ذلك تارة انصبت الصلحة من تقيته واعطى لها

في قوله
 في قوله
 في قوله

فاجيب بان بعض الاحكام الالهي لا يمتنع على ان يكون المعدوم منهم مكلفا ظاهرها
 هو عليه فيعتقد الى ان يثبت له خلافا جاز له كمان ذلك وانما خبره بليغ بيان ولا يكون
 ذلك مقتضيا الحكم بانفسه او بطلاه بعد علاه ثم ان جميع ما ذكره من اجابتي سابقا
 الماضيه والشرائح السابقة لان امة يقينا فذلكان فيها معصوم واماني ومن النجاة بعد
 وهو معدوم ومن بعد علم يثبت لك في سائر الامم الا ملائكة من بينك وبين عدم خلق
 الارض من حجة كما هو ظاهر ما ذكرنا ايضا دائما او اجابا انك ان جماعهم خارجا مطلقا
 من الادلة الشرعية العترة ككتب سائر الانبياء ومنهم وهو غير حق على حصول كامل
 الشبهة على جماعه من الافضل واذا تم جميع ما ذكرنا فليعلم ان قول من ذهب الى ان
 من جعل الامم الذين هم كما انصف العلم والتفصيل والعصمة وجوب الاطاعة والالتزام
 كواحد من علماء الامم في معرفة احكام الشريعة ونزول بقضيتهم عن هذه الشبهة واخرها
 عن اهل الحق غالب الاحوال لان منة وحصرهم السند في السند الثبوت والابحار فيما
 لم يشتمل على قول النجاة قبل هطولها في العلم بل فيها الاعتدال بعدد وانها وهم كغيرهم في
 الدليل كونه العرف او صلاها الى الحكم المطلوب لا يحصل من جعل الاجماع دليلا
 مستغلا براسه مطلقا وان علم قول الامام بينه وكان ملحوظا في اجماع الحكموم يجهنم
 واذا عرفت اعلينا حكم ذلك وجرينا نحن ابتداء على حقهم من باب الماشاة اخرها
 لهما القول بجهنم مع اشماله على قوله ولم يما الشاخذ في سمة لافه على قوله في
 القول الالهي مع قصره بانهان العترة به خاصه وبمحو ذلك عندنا والمريض ابن هرة و
 غيرهما من اصل القول بجهنم الاجماع مع كونه لغوا على اعلنا فائدة على مدنا فذلك
 ما يحصل اننا السنادا الذين بالقول بجهنم حتى برطينا ذلك وانما هو كلام مع الظاهر
 حيث لا يقدح في الاصل ومثلنا عندنا عليه كونه مطلب احقا في نفسنا ان
 خالفنا في علمه ودليله بنواظهر والمأثرة فيه عند الناس قول الامام وعنه
 بتميزه كما بان وصريح المصنف في الشافي ما لا نكاد نستعمل هذا اللفظ مبتدأ مع
 تميز قول الامام وانما يجيب بالتميز عندنا فيه عندنا في الخالف عنه ولا يخفى
 ان الاعتدال المذكور لما يصلح في مقام الماشاة مع الخصوم او لانهم لم يما هو
 معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الخالف ومهم والتردد عليهم باجماع جماع غيرهم

كل ما في كتابنا من
 الكلام في حقنا
 من اجل ما في كتابنا

من اجل ما في كتابنا
 من اجل ما في كتابنا
 من اجل ما في كتابنا

الذي قد استدلنا العقل والنقل على كونهم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيهم المجتهدون
 بقية يخصهم من وجوبه فيستعمل الاجماع فيها اصطلاح طلبة العلوم من نفس الاثنان لتمام او
 الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شأنه في اولها يستدل في الاختلافات اما ان
 لذلك يستدل في اولها المستقيمة ويجعل في الاستدلال فيهم عندنا النبوة والامانة ورواها
 اجماع الامانة يستدل على قول المجتهد في قول سائر الامانة في الله بحيث عنه وصفا
 يتعلق في الاصول الكلام ويخبر به كثير من العلماء مدوا الحكم ويأمنه لطوابعه
 ونبوه ما في جميع الاعضاء الامانة في جسد نظاما كان ينبغي ان يصحوا كمنع
 الفيد في تدكير الاصول على ما وجد في محض ذلك كجسديتة والاصح اصول الحكم
 في الكتاب السنة النبوة والامانة ثم قال وليتبع اجماع الامانة من حيث كان لها
 ولكن من حيث كان الامام المصنوع فان ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ذلك القول
 هو قول المصنوع اذ لو لم يكن كذلك كان الوجه في انها مجمعة باطلا لما تضاف اليها صحة المجتهد
 لهذا الوجه انتهى قال في اول كتابه المقاتلة على ما سلك اجماع الامانة في صحة قول المجتهد
 وكذلك اجماع الشيعة في ذلك دون اجماع الاخر كماله وهو ما اتوا في ذلك
 ثم ان الفيد في سائر ما لم يقصر على ذلك بل جريضا على طرية سائر الاصحاب في
 مقام الاستدلال فمهمهم الاشكال وفصل الخطاب في هذا الباب وان ظن باننا في
 الوصول الى اول الامام على تصديقه في معرفة الاحكام يقول اليه مقام النتائج الخطا
 مفسر مفرقة بعضه من قولنا قوله وتقريره كما هو المشهور بين المقررين في شأن الفيد
 وبين اصحابنا في الامام كمال حضوره وتقريره وان وجهه في اجماع مفسر في قوله هذا
 في الاقوال والادلة كما هو المعروف في الاصحاب حتى كان يكون اجماعا عندهم ولا سيما
 عندنا ما هم وان لا يكون مجز في زمان الفيد مع قطع النظر عن وجوده مفسر في
 الامانة لان الفيد مع بقوله خاصة في الوجه ما صنعه الفيد من تثنية كذا في التسمية دون
 الفيد اجماع لا يقطع ولا يفتا على ما من انكسار انطباعه على معظم الاخبار وطريقه
 الاستدلال لا يتركها قدم الاشارة الى ان الفيد من يدينها فيها الطريقة العامة للدين
 من الخفية في شيء وكان لا يرد في خلافتهم ولا يرد على ذلك ضرورة ان الله عز وجل
 ما انقضت على كماله واستقامت على الطريقة في زمان لا ينفصل في الشريعة شاع

في الاصل
 في الاصل
 في الاصل

في الاصل
 في الاصل
 في الاصل

في الاصل
 في الاصل
 في الاصل

وغيره من التكاليف
التي لا بد منها

عندهم ولا تكبر ضلوا ذلك لا يمكن ان يخرجوا من الاحكام المتوسطة الا لا لا تستغناها عن
الذليل كضروفاً لذبح اذها لها ما ثبت بالتسلسل لا ما ثبت بها ثبت بالنسبة لمستغناها
من النفل الشائع النفل الى الجناح واحد لا يثبت عليهم الشلم وبنها يكون لها دليل النفل
الاطمئنان يمكن استنادها اليها ايضا ما لا يثبت عليها الا لا لا التسمية لا تدخل منها ولا استنادها
مع عدم حصول الاجتماع فيها وحصل اثباتك فيها فاقا ولا القطعيات الغير الضرورية فما علم بغير
الكتاب لا دليل العقل سواء كانت له ما قبله علم غايبه وسواء لم يرد فيها سنة قطعية او ورد
واريد تكثير الا لا فاقا القطعية ما لم يعلم بعد العلم بها ولا استغناها عن النفل فيها انها
مؤلفة الى العلم لانها لم تكن كل شيء ومعدن كل علم وانما هو الحق الواحد الذي لا يضاف
اذا ان استنادها الى ما هو الاشارة العلم بذلك في احدا واكثر واطلاقها على الواصف
الحكم الواحد العقل والشرع اولى من استنادها اليه بما لا يحتاج عليه لواريد ان استنادها
الى الشارع كمن يستندونها ويندج في حكمها ما لم يتبين انها فاستنادها الى الله قد وسئلوا
احدها اولى ان اعتبرت كلمة الكل وكان لا ملزم في عصره هو المطاع التبع والشارع بالشرع وما
ذلك لانها ما ظننا وكيف كان قد عوى للاجتماع عليها وجعلها في نظر الى اذ فكرت الى امور
له افعال ومثل ذلك ما اثبت بالتسلسل القطعية الى الترتيب من اجزاء واحد الى الثاني
صلاوات الله وسلامه عليهم واريدها فاستنادها الى الامم الصغرى ثم دعوى للاجتماع عليها لذلك
من الا لا بهذا الاعتبار فاعلم ان الشا وبنها يوجب سقاط سائر الا لا القطعية في غيرها
ايضاً من العذر ووجه الجمع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم بها الى الامم
او مع الظن به ايضا وهو كما ترى سقاط الاجتماع وحصل الا لا فاعلم ان هو المقتضى بناء على
اعتناء الطريق الى معرفة راي الانام والوجه في جهة الاجتماع فما ذكره هذا هو الذي ينبغي
تخييلهم فما اشهر بينهم بحيث لا يوجد مخالفة فيهم من بناء جهة الاجتماع على ان
لكل امة في الامامة كما سبق عدمهم في نفس حيث يتحقق من الا لا القطعية بقول
مطلق ابطال العلم ايضا عليه لعائنه وما استندوا اليه من الا لا العقلية الغالبة مع ما
نقلنا عنهم من تحقيقه في بطلان الطريق الى اعتناءها الشئ في جهة الاجتماع عند البحث
بقول الامام عليه وآله في اختصاصه فيها وما ياتي مفضلاً في طريقة الاستناد
وجوده يجهول لتسبب الجمع من سائر الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع ما سبق

هو انضمام وجه جملة الاجماع على ان يكون من الحجج القطعية في قول قول الانام بعينه
اقوال الجمع من الايضاح وقد رعا الاعتدال ولا يبعد في هذا دليل الاستقلال بسببه
والله اعلم ذلك قال صلح المذاكرات في الاجماع انما يكون مجموع العلم القطعي على قول
المصوم في جملة اقوال الجمع من لوازمه وبمقتضى اخره وهو الشهور بين الاصحاب كما ذكره عنهم
لم يكن جهة الاختصاص بالادلة الشرعية في الكتاب السنة والبرائة الاصلية انتهى ذكرها بغير
منه جملة من مناصري الاصحاب سيما بعض علماء البائين فلما بان الطريق الى
راي الامام على الوجه المتقدم غير متعذر فيها ذكره البائين المتأخرين الاولين
تخصص السنة بما اضطلع عليه العامة وهي سنة النسخة عندها هو مشاع في الاجماع
وكتبا اصول القدماء وغيرها وبغيرها واجماعها اشغل من الاضمار على قول الانام بغير
الغير متميزة ما اشارت ان لم يكن في حقه من واثانها بوجه من في وضع الخلافات والخط
مع قطع النظر عن الاتفاق فاما ما ذكرنا من على سبيل المثال في التعلق على الله عليه
ولو بطريق الفعل او التقرير من السنة وكان على سبيل الفتوى في نحوها بما فيها كلف
والتقرير ونسبته القول الى الله تعالى في نحوها فيضع ادخالها ايضا لان جملة لكونه
كاشفا عنها وادخالها وان اختلفت جهتها كما هو معلوم وقد صرح به بسنة الفعل
العامة في الاجماع لا اختلاف في ذلك العامة انما هو في سبيل الموضوع كالموضوع في
في الاجماع لكون الانام احد لامة والعلماء ورؤسهم قد قدروا مقروءاتهم فيصطفي
الاتفاق وقد الداعي الى قطع النظر عن ذلك مع عقده ويصل منها التخصيص لا يجوز
لم يتطرق اليه شواهد الانبساط كماله سائر القاص من السنة لم يكن منه ذلك ككلام
الجمعة ولهذا يرجع ما ظهر منه في ضمن الاجماع على غير ما اقبل عنه ومنه هذا اذا كان
بنفسه على سبيل اليقين ولما اذا كان منقولا لا كخادفتين في ذلك في السنة لم يجر فيه
من سبيل الاجماع قطعا وكيف كان يتجه على هذا الوجه قد الاجماع في ذلك مع ما بين
الماشاء مع العامة والجرى على ما مر فيهم في اصول كتابي سائر المواضع لكونه اولى
بغيره في السنة وقد روي الادلة مع عدم دواعي الخلاف يعتد به ومن هنا يتبين ما قلناه
على الموضوع غير من الاعتدال في رواية الجحد عند الاستنباط اخرى ما ذكره المصنف
من انه اذا كان قد كوز الاجماع فيكون الانام فيه كل جملة كثر من وقت كان قول الانام

كل هذا الحديث

في سنة في سنة في سنة

كل هذا الحديث

في جملة القول ما جاءها بحدوث خلاف الواحد لاثنين إذا كان لا نام أحدهما قطعاً لا يجوز
 يقتضيه عدم الاعتدال بقول الباقي أن كثر وادان الاجتماع بقيد الخلاف كالسند في الخبر
 كذا وجبنا ذكره الشيخ في العدة حيناً في فصل الكلام في حجة الاجتماع سلم كلام المورد
 علينا بعدم العائد في القول بحجة الاجتماع على طريقنا ولزم العبد في هذا القول بحجة
 قول الأمام عليه السلام ومنع كلامه مع عدمه قال في فصل آية العلم بدينه بغيره إذا كان لا يشك
 كونه مجرد قول لا نام المصنوع بالطريق إلى معرفة قوله شيان أحدهما السماع منه المشاهد
 لقوله والثاني الفعل عنه بأوجب العلم في علم بذلك أيضاً قوله هذا إذا قين لنا قوله ولا
 يقال عنه نعم لا يوجب العلم ويكون قوله في جملة أقوال الأئمة بغيره بغيره فانه يحتاج أن يطر
 في أحوال المتكلمين ثم بين وجه العلم بعدم تعينه وجود مجهول التسبب على الوجه الذي
 أو مولف القول لا دليل القاطع أيضاً في ذلك ما بين في عمله وذكر الحق في كتاب أصول الفروع
 بالعارج أو على الخبرين من الكلام الثاني وما في عبارة وقال في المتبررات الاجتماع فضلاً
 هو مجرد انضمام المصنوع ولو خلا المائة من قمها ثمان من قولها كان مجرد وفصل اثنين كما
 قولها مجرد باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا نظر فافهم في معنى الاجتماع اتفاقاً لا تسند
 والعشرون من الاعتصام بهما القول الباقي لاسم العلم القطع ويقول لا نام في الجملة وقد
 استحسن ذلك بغيره ثم أنكره وقال صاحب نظرية الباقي في شرح الشكك الاجتماع اصطلاحاً
 فهو ما أهل اليقين هو اتفاق أمم على أصل الحق على الرجل من الأمور على حد يشتمل
 على قول المصنوعين أن بينهم وبين الاجتماع في اصطلاح الفاضل هو ما من خبر فيها كلها
 تعصده ما ذكرها وان لم يكن توجيه بعضها على غير أيضاً الثاني أن تعين السند للمصنوع
 الأمانة علم فيدريج فيها النص بينهما الظاهر والجمع عليه بين الأمانة والأمانة وطهر
 والخلف فيه والعلوم بينهما بالسماع وغيره والظنون وكل ما علم وظن من ذلك الأمانة
 بينهما وما في حكمه فهو من السند كما علم وظن من السند في القضية عينه وما في حكمه فيقول لا
 إذا بالاتفاق اشتغال على قول المصنوع لا بينة والسند لم يقلوا ولا ويرى وهذا مع حلول
 من التكليف والفتنة دخول أخبار الأئمة بأسمائها في السند بلا تعسف عند الاختلاف
 الذي فيه تسند في المطالبة لها هو لا في طريقه الأمانة في هذا الباب دائماً فما
 ورد في جهات علوم الأئمة على السند وعلمهم وبقية السند من العلم

كلام الشيخ في الخبرين

كلام الشيخ في الخبرين
 قول الأمام عليه السلام ومنع كلامه مع عدمه

كلام الشيخ في الخبرين
 قول الأمام عليه السلام ومنع كلامه مع عدمه

قول الأمام عليه السلام ومنع كلامه مع عدمه

تفسير قوله

ان الاجماع انما يصلح دليلا مستقلا في ما لم يرد له دليل او يصلح الى المطلوب كغيره من
 العلوم انه ليس عندنا عبارة عن نفس قول العام او ما به يكون عبارة عن الاتفاق الكاشف
 تضمننا او التزاما عن ذلك ولما كانت الجملة في مجتمعة ضد ما هي الكثرة من جهة ان يكون
 المناط في الجملة والتستبين وان لم يرد له دليل او ان المناط للمعنى المتضمن في اصطلاحه لا
 على سبيل الاطلاق لما كان ملحوظا فيها وكان عليه بعض الاجماع المعروفين في العلم الكلي
 هم الاصل في ذلك وكان المعروف بيننا قصد به في الاصطلاح في ذلك وكان المعروف
 بيننا قصد به في الاصطلاح نحو ما حدث به وهو اختلاف في مجتمعة ودليله جعله في
 للاختلاف والشهرة وتقسيم المطلق منه الى اجماع الامتداد والامانة والانداء في اخبارنا
 ايضا وفي الخطا والاصحافا وجبا انما استعملنا في حديثنا وكان الشائع عندنا عند
 الفلاح بخروج معاروم التسمية له مع شدة وفه وكثرة الباطن بحيث يقطع بالحق
 او غيره بموافقة الامام لم وكان كذلك في هذا صلتا غير متباعدة فاما كان فرض
 انحصار علماء المصنف واحد اثنين متيقنين على حكم بحيث يوجب حصول القطع بما حكم
 على بعض الطرق لا تيقنا والحكم بالجمعة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباب على سبق
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والحكم فالجواب جميع ذلك ما عتبرنا ان يكون للاختلاف
 بمقتضاها المتعارف مدخل في الجمعة ولذا وهم خلاف ذلك بعض البان في التفتحة واشبه
 الخالف على جواز من العلماء المتأخرين في انحصار المتأخرين كما اتفق نحو هذا الاستنباط في الحقيقة
 الشرعية فلو اتفق ثلثان احدهما الانام عليه السلام متيقنين او شبههما كان خبره كما اذا كان
 احدهما النبي صلى الله عليه وآله لا كذلك لا يكون شيء منهما من الاجماع المصطلح وان كان
 المستل في اتفاق مع الاستنباط من جهة الجمعة ولا يصح في حال مثله في السنة او غير
 هذه الجهة من الأدلة المعروفة لكونه على فرض وقوعه في غاية التردد ودخوله في طائفة من
 جهة اخرى في السنة لا لا يعتبر فيها وجود الخالف للمعصوم ولا عدم الاتفاق بل هو محذور
 فثبتنا اليقين جهة السماع او الشاهدة وهي موجودة فيها غير بل شبهة من دون في
 بين الخبر والامام في ذلك بقدر فرض وقوعه ويمكن ان يحصل من توابع الاجماع كالثبوت
 عند من قال بجمعتها وعلى احتمال غلب من الاجماع المعروفة في الاول بين الخاصة والافعال
 كما لا يخفى ومن مناعنا ايضا اننا علمنا على احدهما لا السماع ان نقل ولا الاجماع كما عرفت

بل الشؤن الحكم بنفسه كما سبق لم يكن هذا الاعتبار داخل في قولنا لا دلالة له في غير
 منها كما لا يخفى ما بينهما ان المعروف فيها بينهم وقت مجيء الاجماع في كل عصر على عدة من
 الانام من جهة اسم الوجود المجزوع صفة كثر وادول ما كانا كان غير فبها ثبت
 بد كل ما توفقت عليه من الاصول والفرع وغيرها وانما ما او نحو المعنى وطم يفرح من
 سلك لا دلالة له على القول بوجود المجزوع المصوم في عصره في غير خلاف الحكم باختلاف ذلك
 لكن لا قال بهما للتبني في ما بعد يتناص بعضه بولائه في ما يقع مع قطع النظر عن التقا
 بالكلية كما هو الفرض في العبارة الاولى لان الحجة في كل اجزاء مجزئة اجماع كل
 عصر لوجود المجزئة لا بما قبلها وما بعد وقد استمر هذا بينهم ولا يتبين قد فاقم
 بناء المسئلة على ذلك حتى ان قلنا يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانها في عصره
 على هذا يتنازع من المطالب المتقدمة والالزام ما ذكره جماعة من متأخريه في التوفيق
 وغيرهم في بيان بعض طرق الكشف في حجة ثبت بها وبها وان لم تتم جميع الاستدلال
 والالزام من جهة واحدة ايضا بالاجماع المتضمن او الترتيب بينهم وبين غيرهم ومن هنا
 تتكرر وجوهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كان يكون ذخال الاجماع
 في الاول العقلية المتخالف مذكرات العقل ومساكنها في الزمان واخرى كما لا يخفى
 وجملة الوجوه ان حجة حيث لم يتبع قول الانام انما ان تكون له حجة في الجملة من جهة
 لا بعينه وهو الاصل الثالث او لا توافق الاصحاب العامة على القول بحجة الاجماع
 في جميع الازمنة لان اعتبارهم لعدم تعين قول الانام انما هو في زمانه الغيبة والفرض
 بينه وبين السنة او كشف اجماع من هذه عقلا او عادة عن موافقة لهم ورضاء
 بحكمهم من جهة التكليف الواضح او الظاهري وهذا قريب من سابعة الا انه في الزمان
 علم قول الانام او راي بطريق التصريح في هذا علم رايه بطريق الالتزام العقل والاعتقاد
 او لكشف عادة عن علمهم وورود نص سابق على ذلك عن بعد الامم عليه السلام
 او بوجود دليل يقطع عليه مطلقا موافق لراي الانام فطما يكون لكشف عنه
 مستندا الى العقل والعادة معا وهذا نظيره ما تقدم عرفت في هذا الفتح لا شك
 بل بل العقل او بوجود دليل معتبر عليه كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخرى اعتبارا
 الكاشفة انه قد يكون اجماعا من جميع من جعلته بطريق النصيب على ذلك اجماعا

في كل عصر
 من جهة
 الاجماع

حكموا من جملة من قد ما لهم كذا والواجب انما استنبطوا من مبرق مستورا واجازوا في ما غاب
 موجوده في كتب معتزلة واستخرجوا من قواعد عامة تفهيم او اصولية جمع عليها باحد
 الوجوه المتعددة فلهذا كلها مع ما سبوا من تحت مشرك في الكشف عن الحق والاشياء
 الى الاتفاق في الجمل والخرج عن لافها الصبر في الاصل لا يختلف باطنها والكشف عن
 والذليل بالحكم والقرآن الجمع مع وجه لمحوها صوة في الحق عشرها وتكمل في كل منها
 بما يناسب ويحتاج اليه من جهة امكان وجوده والعلم به حقيقة الاول وهو كالفصل في العلم
 في هذا الباب ان لم ينطبق على قاعدة الاصطلاح يستكشف فائدة العلم لانما يكونه
 المتبع المطامع من اتفاق الاصطلاح الاتباع كما اشترى اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف
 الاحوال والافتنان وقع الاتفاق على حق من الاحكام وفي الفصل هذا التمهيد في ما يشي
 من قبل الفاعل في طريقه لامله في احواله واصحابه وبطلان التواضع على مبرق وعنايه علمه
 خاصة المهتمين بعديته وكما سبغت الفارغون للتابعون كونه وغيره وخواتم الكمال
 الصادق من حكمه وادبه تكشف اتفاقهم في قولهم لا اهل من قوله مع جماع سائر الشرائط
 المذكورة اتفاقا ظاهرا لا يتردد في بيانها يحصل بدون اتفاق الكل فيستخرج كنه
 ويخبرها من خبره ولا عبرة اذا بانها في الفصل ولا تعدد بل المذازل بلوغه من
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقتدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من قبل
 من لا يمتد ويسمى منهم واصحابهم وكان الجمع بين مع قرب عقدهم ومكانهم احيانا من اهل الحكم
 شفاها عن ائمتهم فقد ظهر من سيرهم واحوالهم النجاسة البليغة في اصول المسائل وفيها
 ما يجد قول الاثمة واخبارهم المقلون في جلال الامور ودفاتها وعدم الشك في
 الحكم والهل الا بقتهم كون الذي دليل واضح يتبع التوصل عليه فان قولهم انهم
 على حق من الامتياز كنه انما يكشف عن عدم يقتضوا الا من خبر ما حوز من الحق على خبر
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل شكل الامر فلما يحصل منه
 العلم باصانة الحق لا يبدى نفس لا ترفع بقدر مقتضى الامانة وان وقع في سائر الامور
 الى ما تناهوا وما بعد من زينة القبيحة فقد يحصل الكشف في بعض المسائل بما يشي
 من استقامته في غير الامانة وفوق علمهم في احوال الاعضاء احرار في الامور التي
 ولخصاصهم من قبل في الامانة مع شدة ومع كثرة منهم وهو ذكرهم في غير

العلم بالدين
 في كل
 من

بطاعة الله ثم ركون أخبارهم نصب عليهم وعلمنا بين أحكامهم وهذا العلم وعدم خفا
 هذا على السلف طريقتهم عليهم وزيد حرمهم على فافهم عدم جبرهم على خلاف حكمهم
 من حوالهم وكثيرا ما يحتاج إلى تارة التبع والاطمئنان والتفتيح كي يتطاعوا
 بما كان عليه من قوى الامانة او علمهم ساجدا في لاطمئنه طريقتهم خلفهم وتلقاؤهم
 او تنازلهم عن سلفهم او الشايخ عن مشايخهم وما تضمنه الموجود من كتبهم ولا سيما
 الاصول القديمة وسائر مصنعاتهم التي كانت مرجع لتبعض أحكامهم وبينه اعمالهم
 مدانهم فيها فاضد الفتوى والفتوى العال والعل يتقوى الميثاق الميثاق والفتا والنقل
 الى ان يعرف منهم طريقتهم قديم القدر من لاف لاصغر يعلم ترمذهم بهما الذي يعرفهم
 سواء وان كل ما كان بعد انشاد من هبهم واستها وطريقتهم على ذلك وخالفه
 علمهم واحاطا بلعلمهم وازبال التصور منهم فيستكشف بذلك قول بعضهم
 ويعرف من هبهم لم يعرف منهم ومن حيث لم يعرف خلاف ذلك ولهذا يستقيم التبر
 من التمسك الى البدء ومن الطول الى العرض كيد البحر وتشييد الغرض ضد ذلك
 يحصل العلم بان ذلك يمكن الاخرجه ما حوذه من الحجج الخالصة من ائمة ليرتبه كما سبق
 في علم ذلك وبذلك ما هنا لك علم ايضا ان تقول الامام الفاضل عجل الله فرجه وسهله
 عهده واذا اتفق على علم غائب قط التذويج بطريق الظاهر والاشاعرة من كل باب
 ناحية بحيث يقتضي كون ذلك من هبنا جميع الامنة والمؤمنين وعلمناهم خاصه
 يتنا والامام العصر وغيره من الائمة عليهم السلام وكان على جرحه لا يتجزأ بطريق ولا يفر
 لفظا لامام من غيره حتى يندرج في السنة ويذلل قديم في قسم الاخبار في يتقوى الامر
 يتأكد ويكون للقول عليه عظم واستدلالا فيخرج بذلك من طريقنا بقية والتعقبات
 الى طريقتهم الظاهرة في التابع وهي طريقتهم مستقلة نافي في الوجه الثاني ولا كلام هنا فيها
 نعم قد للاطلاع باعينا لاقوال السائر العلماء وغيرهم ايضا من الامنة والامانة وذلك لا
 عليهم السلام وهي معتبرة في هذا المقام ثم اقله في بما علمنا بين ان ينضم وتذكر كبره على
 انطق مستند الى احدهم صلوات الله عليهم ولا سيما ان ذلك القول على الحكم مع عدمه
 اذ يعلم ان الله قد بلغ من العلم والوراء ان يستفوع عن ذكره دليل وان الحجة في تركه فاديه
 الافضا الى توهم انحصار فيها انصر عليهم الاستغناء الى الاطال لا يطال ان الجاهل

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يحد ولا يحصى
 ولا ينفذ ولا ينفذ
 ولا ينفذ ولا ينفذ

الخاطيء مع ارتفاع الخلاف والخلاف المحسوس الى الانعام بشارة ما هو دينا اتفق مع ذلك على
 تعبئة على الرتبة الاولى حتى ينفذ عليهم ثم ينقل الدليل الى الحكم والاشارة الى انما مع ان ذكر ولا يمكن
 تخلف ذلك في بعض المواضع لاحتمال اختلاف الدليل في المقاصد في ما هو عدم لزوم الرتبة والحكمة
 في جميع مظاهرها بحيث تظهر من اولهم وعدم اعطائهم في احكام لا على انهم في وقت اعطيت
 ينقل اخبارهم ثم ينقل الدليل الى الحكم مع اجمالهم على دليل على ما ذكرنا خيرة في ذلك الا ان
 هذا من الواضح ولا ينبغي ان يدعى الخوض في التوسع في ذلك الى البسبب ولا اختلاف على
 معنى من نقل دليل الخاص ولا سيما اذا كان بينا له على ان لا يكون لها رتبة وانما في ذلك
 في مثل ذلك والبحث عن مستند مع العلم الاجمالي بوجوده لتلك تلك ترى طرزا في انما
 او بدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في اعطائهم فلا رتبة في انما بالنسبة الى ما صدر من انهم
 من الاقوال والافعال وبغيرها مع شدة اعتنائهم بشانهم وفي انما جملتها وقصودهم
 يستندون الى انهم اعطيت احكامهم لتجيبه لانعام بمقتضى ما عفا اعظم اصولها والوهم
 اولها ما يكون عند التبع في جميع ذلك مونا ابتداء من الاكفاء بما اشتهر بينهم وتبع في مظاهر
 انما كانوا يتناولونه يدانهم صلوات الله عليهم وانما يشترط في ذلك في انما
 في رواياتهم ونظروا في ذلك لا بد من انما ذكره في قوله بعد شيوعه عندنا في انما هذا في الكشف
 ذلك بانما عهد كان محققا طاعة لا يسيل الى انما هذا وجب طرح الانجاز والمنا فيه لا رتبة
 فاولها ما كان مع ذلك لكن في كتابنا في انما كان في غيره في غيره في مواضع من انما
 كلما انما كانت كثر ووضوحا انما كانت ضمنا ووهنا لا رتبة في ظهور عدم خضاعتهم
 ح يكون لجماعتهم على الانعام كونه من اتباع انما رتبة في انما انما هو كونه قد
 كان معهم ما يمنع من العمل بما هو اخذ وديانهم في انما في انما في انما في انما في انما
 ضاوا به في انما الاخبار ما اوله او ردت في انما في انما في انما في انما في انما في انما
 في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما
 بما ابتداء طريق العلم به ووجه حجية والخلاف في سبب انما في انما في انما في انما في انما
 عند معظمهم بعد واما طريق مخالفتهم وبعدهم في انما في انما في انما في انما في انما في انما
 العيب من الانحطاج في القبول عليه مع ما كان عندهم من الاصول لا رتبة في انما في انما في انما
 اعضا بالانحطاج في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما في انما

حاضرهم وضايفهم وحيثهم وقبيلهم قائل بل انما قائل بل او يقول هذا الذي جميعهم قاصدا
 بذلك دخول الانام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق في هذا الحق وان شئت عند
 هذه الكبرى نحو ما سبق حيث كان وجه التنبيل الى الجميع من عدل الانام ومعهم ما علم
 مفصلا بالفتنة الى بعضهم ومجلا بالفتنة الى اخرى بحيث علم بما قدموا عليه من بعض
 دول اخرى ولو سئل عن كل منهم بخصوصه لنبينا ليقدمنا نسب الى غيره وان اختلفت احوالهم
 باعذار وشؤون مله بعبادتهم في ذلك مفصلا دون بعض لم يتناولهم بغيره بنفسه
 شئت ذلك لم يقول مطلقا ذلك صادقة اشتمال على ذلك كالكبرياء التي لا تناقضها
 العقل والسر والعرفا القضية بشؤون المحول للموضوع مطلقا من حيث هو في
 ملائمة الخصوصية ولا دواعي على جهة الصمود الكلية فانفع للذوالوحيثما كما انفع
 على اشتمال الاول باعتبار كبره ومطرولا ما ذكره في بيان وجه كلية الحكم بانه يادع
 به في غير خصوص العلم التنبيل والتيقظ المحول لتقبل وتنبيل له وان ينفع الاجمال الذي
 عليه يخط الكبري منتهى ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتفصيل من العلم بالكلية لان
 من عكس قد تدبر ولا يحفظ هذا الوجه حيث تحققوا حسن الوجوه الشاكلة لانها لا
 يتوقف على العلم باتفاق الجميع على الحكم وفي علمه من جملة حصول العلم برأي الانام على
 هذا الوجه من اتفاق كثير منهم من شانه واستيقوا واستيقوا من كل من يعمل انما لا
 يخلو خروجه بالامتناع العادى لشارا لينة على استحقاقه ليكون كذلك من الكلية لم يقدح
 الانتاج والحيث لا اثر في ان جباة كثيرة من التنبيل الى التنبيل من مفاعيلهم لا مفاعيلهم
 فضلا عن غيرهم فلهذه هو الى هذا بعبارة عاقل الضرورة الذين ولد من حيث لم يقدح
 ذلك في حكم الضرورة فضلا عن مطلق اليقين وهذا ظاهر لكل من يسي سدا وعبارة التي
 بحيث حصل العلم برأي الانام وقوله على هذا الوجه علمه من مفاعيلهم لا مفاعيلهم
 اقوى من كثير قد ادلت على ان خصوص المزية فضلا عما يقتضيه من مفاعيلهم لا مفاعيلهم
 قطعنا لا ينبغي له ذلك في العلم برأي الانام وعاد عبادان قور هذا انتهى ما امكن بآراء
 في بيان هذا الوجه وكشف خواصه وشتت مبادئه ومع ذلك كله لا ريب في امور احدها
 عدم انضباط افضل العقيم والتمتع القويم عندهم كخطا لا كبريل المختار في علمه واهله
 وعلمه وبقوة حدس الطالع عليه ضعفه واستحضاره للمقدنات المختار في علمه والحق

في العلم برأي الانام
 في العلم برأي الانام

وعدمه ولا ينفى مثل ذلك في الأدلة السمعية القطعية التي عليها مبني معظم الشريعة
 النبوية بأنها عدم اختصاص بين هبلا لثامته وعدم توقف على صلح في الامانة فان
 الظاهر ان يستند الى مثل في ثبات قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الامانة فان
 ان يستند الى ثبات ثبوت قوله وقوله جلوس الامانة صلوات الله عليهم ولنا ايضا ان
 اليمن دون حاجة الى ثبات وجود الحق المعصوم في كل زمان ولا الى استكمال راي الامانة
 في صحتها وخبرها فان لم يثبت هذا الوجه انما هو في قول من استكشف صدور الحكم منه
 او كما ومتابعة الانواع لعل في ذلك نبييا كان اذ ما تاملنا في احوالهم على كون الامانة
 التي وخبر الحكماء ما دلتهم مع انباعتها والتسليم في كسائر العالمات الذين يقيمون
 اليهم واعرض عن امانتهم ومقتضياتهم ونظروا في الشهرة والسياسة التي هي فيهم من
 علمهم وورعهم وجلالهم وطهارتهم ام كل ان يستكشف من احوالهم واقوال انباعتهم
 التي هي فيهم التسليمية لدراية يحصل اجتماعهم في بابها صناديقها الصريح بما ذكرنا فادان
 ذلك ثبت جملته الاجماع والافلا وهذا خلاف ما هو المعروف بين الامانة كما سبق فلا
 يكون هذا الوجه من اجماع العرفيين منهم وان كان قد ثبت تحقق لما اخبرنا ان على
 جماعة من متاخري المتأخرين واضوهم على بناء جملته على الاصل المذكور وذكرنا ما ينافي
 غفلة ظاننا منهم من جعل الوجه المذكور هو الاصل في جملته الاجماع العرفيين منهم
 ان الاسناد لا عظم وقبر عز وما الى معظم المحققين ومنهم من قال ان مقتضى دخول
 المعصوم في الاجماع ليس الا موافقة قوله لا نقول بالجمعين وان لم يخل بخصه فيهم ولا
 كان في عصرهم وانما يكون في انعقاد الاجماع في القضية موافقة لقول احد الامانة
 ونحو على هذه التي سماها بالذيفة ان الخاصة لم يحتاجوا لان ذلك الى ما اعتبره
 العامة في هذا الاجماع من التمسك بقولهم في عصره قال بل قد يكبره كان غلا يخرج من
 الصوة من مع هذا العار في الباب من اهل عصرهم وادلى ان وقوع الاجماع في
 عصره لا يقتضي الموافقة بقول امام الصريح ان الموافقة لقول غيره تقتضي الموافقة لقوله
 ايضا لا نقول بكونه لكل وقال ايضا ان لعبرة بالاجماع الكاشفة سواء كان في عصره
 او اكثر كما هو الاكثر بل لا يكتفي بجملة الاجماع اهل عصر واحد لا ينفذ في هذا كله بل يعم
 بناء جملته على احوال المذكور كما لا يكتفي به كما لا يقتضي مما ذكرنا ما تاملنا عليه

هذا الوجه من اجماع العرفيين

ليس ذلك الا ما يقع في الاذهان من جهة ما ذكره من وجود دليل اخر عليه عدم التفرق
 والملاحظة والنظر في ذلك لا يوفرن وجوده عدم النظر في قطعية ذلك قطعية مع صدق
 الحكم على سبيل القطع بلا شبهة وبذلك فان في الحكم على تعلق الخلال القطعي في مجموع
 التعلق بالقطع هو الاجماع غالباً لا العقل الا فيما لم يزل من حيث معظم العقول لا ما هو على
 الاجماع بسيطاً او مركباً مستغلاً او منقطعاً هذا على كل حال لا يفتي في كونه في كونه وحيث
 شرعي ما الذي وقعه في وقوعه ولا يفتي في كونه لا يشبهه من غير ما يقع من جهة ما يقع
 الفصيلة العظيمة والتميز في الحقيقة لا يفتي في كونه لا يشبهه من غير ما يقع من جهة ما يقع
 كشفاً لا يشبهه ولا يشبهه في كونه لا يفتي في كونه لا يشبهه من غير ما يقع من جهة ما يقع
 ذلك كاستئصال الفطن حيث يفهم مقام العلم في الانساق من غير ما يقع من جهة ما يقع
 بين الذين من الفطن الظاهر كذا في قوله تعالى لا يشبهه من غير ما يقع من جهة ما يقع
 الاجماع اذا كان من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 المشار اليها في معظم الفطن من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 على كونه اذا كان من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 في كونه اذا كان من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 بجهة حيث يرجع الى الاجماع البسيط انما كانت بجهة كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع
 سبق فانه يفتي في كونه على الفطن ان ما ذكره من غير ما يقع من جهة ما يقع وان ما
 اشاروا اليه من المسائل على قيام مقامها انما كانت بجهة كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع
 المشار اليها ان توهي مستنداً لانها وانما كانت بجهة كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع
 لم يوجد الاجماع فيه لا توهي مستنداً لانها وانما كانت بجهة كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع
 القطع به حكمه وكلفه انما هو كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 الى ما ورد في حيل الوجبات في غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 كون مبنا على التفتيش في غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 منها ومن ثمة طرق التفتيش في غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 لو يفتي في كونه من غير ما يقع من جهة ما يقع من غير ما يقع من جهة ما يقع
 التطويل بالاطفال في جميع الاعمال الموضوعة لبيانها وانما كانت بجهة كايين من غير ما يقع من جهة ما يقع

فالحاصل ان الحاصل في الاجماع انما يظهر في غير ما اشترطه الاول الذي لا ان يحصل ما
يتصور وقوع الخلاف فيه فضلا عما لا يكاد يتفق على احكامه الاجماع على نحو اذ قد ذكرنا في
الاول من المناقشة الاولى في هذا الشأن وقد التفتة وذلك لا موزع على ما يتبعها بالوجه الذي
ايضا قلنا في الكلام في هذا انما كان في وقوع ما اذا فيها احكامها من جهة تعدد الاعمال في كون
القياس بجميع الافعال المتشعبة بعد العلم بالاجماع حيث يتوقف عليها انما ذكرنا وذلك لان
من العلوم انما لا يسبيل الى معرفة ذلك الا بالاعمال والعلوم من جهة العلم بغيره ولا يتبعها مع
عدم عصمتهم من الغش في الكفر بغيره وانما في النفس نفس لا يتبعها قال القياس الجالس في
اعرف من نفسه ان الامام ليس في نفسه ولا اعرف هذا من غيري عينا على القين ثم احصل
ان يكون في نفسه ولا اعرف هذا من غيري من جهة خوف الاذعان له وهو غير
ومن ثم ايضا استدلال صاحبنا بانه لو كانوا مع الضايقين ونحوه على وجوه كثيرة ومقصود
وجهه ظاهر وهو يكسفا ذكر من لا يمكن القطع بايمانه بعد ذلك الواقع وتقبل الشهاده
عليه بخلافه كيف قطع رايه في المسائل مبتدئا وما يشبهه منها على العمل ولا يصلح بساغي
الاوله اليه كيف يحصل قطعه في غيره ما راها الناس التي هي اولي بالناس من اعظم الامور
عليه ومن العلوم ايضا انه لا يسبيل اليها من جهة الكشف الذي يدعيه بها الصوفيه
مع انهم لا يدعون في مثل ذلك ولا يخوضون في نقله فاقصص الحق في الشاع والينا بالنسبه
الى الموجود والنقل المستباليه على غير ما انتم مع ذلك بعض الامور والحديثه
من جهة العمل ايضا ولا كون مع عدم علومنا بها لا ينافي الوصول بها الى العلم بتحقيق
الاجماع من علماء الصواب جميعهم فضلا عن غيرهم الا اننا نرضى بوجود سلطان قادر على نقل
في العمل خطه الاستدلال بما لا يخفى في الاستدلال عليه انما يتعلو من الامور بخلافه انما هو
وارادته وكان يعرفه جميعا بنفسه من غير جهة في صعيد واحد ويشتمل على جميع
بمعنيين بلا تقييد ويخون على تجربه يكشف بها في ضمائرهم ويثبت رايه الشايع المستقر
عن اجها اذ معناه في منزلهم وانما يرجع احد من اهل العلم رايه بخلافه وفي قوله ايضا
بالفضل او مع نقل تحقيق الاجماع من الاقوال والى اخره وهذا مع كون غيره قد فرض
الى السطوات اعظم لك ان كيف يستقيم في حق علمائنا انما عليه من الغش في كل شيء وكل
زمان ومكان فاقصص ما هناك هو الوصول الاولين ظنا او يقينا الى هذا ما خلاصه

هذا هو المقصود من الكلام في هذا الشأن وهو انما لا يمكن القطع بايمانه بعد ذلك الواقع وتقبل الشهاده عليه بخلافه كيف قطع رايه في المسائل مبتدئا وما يشبهه منها على العمل ولا يصلح بساغي

كلام القياس الجالس في اعرف من نفسه ان الامام ليس في نفسه ولا اعرف هذا من غيري عينا على القين ثم احصل ان يكون في نفسه ولا اعرف هذا من غيري من جهة خوف الاذعان له وهو غير

اتفاق في حق العلم بالاجماع من علماء الصواب جميعهم فضلا عن غيرهم الا اننا نرضى بوجود سلطان قادر على نقل في العمل خطه الاستدلال بما لا يخفى في الاستدلال عليه انما يتعلو من الامور بخلافه انما هو

منهم أو أكثرهم ومعظمهم في الجاهل والنقل المستند إليها إلى المذهب غيرهم من الموحدين
 المعدومين فإن أولئك المذاهب لا يقيم بائنا في الموحدين خاصة لا في غيرهم لأنهم على علم
 كاسبق ولا جدوى في البحث عن من العلوم التي ليس فيها شيء من الموحدين على المنقار عن
 غيرهم فضلا عن استقصاء أحوالهم في ضمن هذا المذهب لا يستغنى عنه في الموحدين أن
 ولو اعدوا التواتر عن معرفة أحوال المذهبين ليس يكون من غايلهم علم أو عدم العلم
 بخلافهم وليد على مواقفهم وانما هم سواء استقصوا ما صدر أو بلغ عنهم في الكلام لا ولا
 ذهب المحققون إلى عدم حجة الإجماع التكويني في حكمه وليس الكلام في المسائل الثانية
 بآثار الأدلة القطعية التي تكشف بوضوحها مذهب الباقر كاسبق في الأبحاث
 التي يقطع باطلهم جميعا على كونها مجمعا عليها بالنتيجة الثابتة حجة عندنا باجماعهم
 هذا أولى بالامتناع من الإطالة في ما لم يكن ظنهم وإفكارهم ولا ظنون أحد من
 أفكاره مطابقة في خلافه إذ كثير مما تكون متباينة مذهبنا ومذهبهم لا يصيبه ما فيها
 فالحق الظاهر من كل جهة إذ كثير منها مغر عن الحق بلا شبهة ولذا لم تكن مذهبنا متفق
 وقد وقعنا على مذهب كثير منهم في مسائل خرجنا من الإجماع إلى الخلاف في ذلك استند
 لها ما لا يوافق بغيره بل في ما هم ومذهبنا على غيرها أيضا ان لم يخل غيرهم في فهم أصلها
 ووقفنا أيضا على تبصير بعضهم كالمعتمد على ما يأتي في الإجماع المنقول بها فقد استدلوا
 في مسائل عدة وقد اتفق مذهبنا معهم في بعضها مع التبصير بها وبدون في واضح كثير جدا
 فإذا باب الحسد القطعي انما يشترط قياس مذهب بعضهم على التمسك وقد اتفقنا في ذلك
 شد وقد وضعتهم أمثروا هيك في ذلك لا حكم الاستحسان في وضعها عليهم الحكم على
 حسب المصالح والحكم لا بدرك البنيان وكيف لذلك بأولها التماس المضطربة لا تأس
 مع لها أخرى بالاشتباه واللباس أن كنت في ريب في ذلك بعد ما يقينا فاستكشفنا
 الحال فيها إذا خلقت على أيدي العلم بالحسد من ذلك كل عام بخصوصه علمهم من
 عدله بغيره وإنما لك مقلد المجتهد عن مذهب لقلته ويبنى عليه مذهبنا وأوجب على
 نفسك تطليق حيث مضى من رغبته أو قلنا كان غلان فاما لكنا نفس على ذلك أو
 ذلك قبل تكتسج بالحسد من لم يورثك ما تنفع بذلك ولا تأس في وقوعه في ورطته الملهية
 ولما قلنا صرحوا بان يجب على المقلد أخذ الفناوي من المجتهد بالتمسك والنقل المستند

مذهبنا على مذهب
 الباقر كاسبق

لواكتفاء مع أمثل المتن ويركاه مؤمنه من جماعه ومنهم ولم بعدد والحدس المذكور والشايع بينه
من طرقيها اختلاف سواء كان محصلا او منفكلا ومن اعادوا انه لا فرق بين المخلد والجهنم في العلم
بالاثر والذات في الطرقيها مع منصرفها ذكرنا وغيره في اول الاصل المذكور ومن وضعه
انه لو اعتد هنا في اثبات اصل الفتوى على ما يقتضيه ظاهر كلامه لم لو كتاب نقل احادهم في
كتاب ان لم بعد ذلك ليقين المطلوب في الباب اعتمد في مستنداتها ودلائلها وهذا الوجه
في الراي عنها بلا فصل او مع تعيين نادرينها وبذلك في ما يستفاد من مقتضيه
الاستصحاب بطريق الظن والتقدير ان لم يجره ذلك في مقتضى ما سبق منهم في الكتب بعد
العدل عنه والفرق في ما كرههم التمكن منه بالنسبة الى الفضل والكل في الجزئية على ما
الاستقصاء لا قولهم كاذبا لا اطلاع على اتقانهم في جميع مسئلة واحدة وذلك لما اشبه
في الامصار وقدرته في الاطوار ولو علم من اكثر الى حيث لا يصدر منه ذلك لا يصح
بلد ولا يتواصل جميع الاخبار من بعض على بعض لا شغلنا فيهم كما هو من اوله الى اخره ولا
يتيسر الاطلاع باناسيهم فضلا عن استقصاء كتبهم وفناهم فكيف لا يقع فيهم الفتن
على انما وجب العلم واليقين وقصد الشقا وشرف النفس لا جماع من كان بعيدا كغيره من
نظرنا في مسائل الدين وقد صرح بابرل في تفسيره الشرا في احكام اليا بما وجب
تقديره في اثار الاصطباين وتجاوزها انما قد اعتدنا في بعضين من اصحابنا في
خطبه كما بناها في كفاية وعلنا انما يؤيدون في الكتب ما يردونه على جهة الرواية
بحيث لا يشك في الاختيار في دون تحقيق العمل في الفتوى الاعتماد على الظاهر
فيهم خلاف هذا فيخطي عليهم وقال في خطبه ان كان الفضل اصحابه في كتاب
له او قول فان رجعت في كتابه لم يذكره وان كان قد اردده على جهة التوايه لا يجوز
العمل ذكره فكيف انما يؤيد اصحابنا في كتبهم ذلك حتى ان قيل انما لم يزل بصيرة
له بهذا الشأن فيخرج به ويجعل له نقا له ومنه عابدين بالله تعالى وقد ذكره في ذلك
واودع كماله على جهة الاحتياج على نفسه لانه عند ختمه بخلافه لم يكن عنده كذا في المتن
وقد اكد من اجل كلام الشيخ في جملته من كتبهم قصد الفتوى فان خرج ذلك في
الاجماع صعوبة وعقد وان فطنتا النظر في ذلك فبقيا ذكره كفاية في الباب ان
ان تزداد بصيرة في ذلك فغلبت كبتنا لرجال ولا جاز ان الفهم في لا يتاخره في

كلامه في الباب

ابن ابي وكتابي لعل الامر فانما اذا اعتدلت نظر فيها وقفت على ما حوت لسانها العلماء الصغار
 من المستفيدين في الفقه وغيرهم ونظر على ما قلنا من ان اول من اقول الحق كيد الفقه وغيره وما وجدنا
 كتبهم في هذا الاقتصار وما قولها ايقتنا ذلك وان جد جلدك في جمع الكتب المراجعة كما
 جددت في المراءاة والمطالعة وعلتها تظهر لطن ما دام لك في الزيادة مطع حتى لم يبق لك في
 القوس منزع واستوفيت حركه جلاله الطالب الخفيف في ذلك حتى لم يكن فيك السيل من
 المصطفى خرازمي انظر اصلا لا انا ولا اقبل منهم من اخبارهم متواترة وثاويهم متواصلين فيهم
 متداولين وكيف لا مع ان المصنفين صواعق ما كان من الامور والاسبق والفضل وغيره
 كتب الخاوي وجد في وقتها قد يضرب بها المثل حتى قيل انه كان يصحبه منها اذ كان
 حمل ثمانين بصرى وثمانين ثمانين الف جلد حتى في المسائل المصنوعة بان منظره على ما
 انما يميز على سبيل الخطا اكثر من غيره باسنة تسبوا في ما يعلم ذلك من شهرته في
 كنهه وقصائده ورواياته وحوال له خصوصية قال ومن هذا الذي يجمعونه كل عالم
 من علماء كل زمان من فرق السلفين بغيره واثمة تسبوا كل زمان وعلى كل حال استوفوا
 بعضهم ذلك ويعبر عن صدق الوصول الى ما اقولهم واخلافاهم ولا سيما في اواخر السنين
 ما ترجع به الشيخ في لغة عند الكمال في اخبار الخاوي حتى ان ما يدل ايضا على قوة العمل
 هذه الاخبار التي شرع اليها ما ظهر من القوة المحضة من الاخذ في التصانيف والعمل بها في
 وجدتها في مختلف المذاهب في الاحكام فخطاها بها لا يفتقر هذا في جميع اواب الفقه من
 الطهارة والطلاق والنفقات والاعكام والمعاملات والفرع غير ذلك ثم ذكر
 جلد من المسائل الخاوي في ذلك فوجدت بعضها من الاجايب ونعمها من الامور والظاهر والله
 تعجبها البولي ولا ينبغي ان يقع فيها الخلاف في ذلك الاقتصار وان كان بايامه لا يعلم
 الا وجدتها في العلماء من المطالعة في الفقه في علمه به ولو مشكلا متفقا في الفتاوى وقد
 ذكرت ما وروى عنهم عليه السلام الاحاديث الاسئلة التي تحفظها الفتوى كمال في كل ما
 وفي كتاب هديت الاحكام على ما يري على سنة اذ حديث وفكرت في كثير من الخلاف
 الطائفة في العمل بها وذلك شهر من ان يخرج في ذلك او املت في خلافهم في هذه الاحكام
 وجدته يري على اختلاف في حجية والتشاهد وما لك في جعلهم مع هذا الاختلاف في العلم
 لم يقطع احد منهم موا الاصل لعلهم يميز الى تفصيله ونفسه في البراءة من مخالفة الفقه وان

كتاب الخاوي في الفقه

كتاب الخاوي في الفقه

محمد

العلمية الاخبار كان جازما لاجاز ذلك انتهى وكذا ما ذكر في قولهم ان يب حيث قال
ذاكري بعض الاصداء باحاد ياه طابنا ووقع فيها من الاختلاف والبيان النافعة
النضاد حتى لا يكاد يتفق خبر الآثار اثنان ايضا ولا يسلم حديثه الا في مقابلته ما ياتي في
جعلنا لغويا ذلك من اعظم الطعون على من هبنا وتطرقوا بذلك الى بطلان مقصدنا في ذكر
العلم يزل شيوعكم التالف الخلف يطعنون على علم الفهم بالاختلاف الذي يدعيه ينوز الله لهما
به ويشتكون عليه ما انما في كلته في الفروع ويدكرون في هذا لما لا يجوز ان يتعبدوا به
ولا ان يبيعوا العلم بالعلم وقد وجدناكم استخلافنا من مخالفتكم واكثر بنا من مخالفتكم
وهو هذا الاختلاف فتكم مع اعفائكم بطلان ذلك دليل على ضاد الاصل الى تركه
ولم يكن كراما بل على انك وهذا الاختلاف بينهم بل تعرض للكلام في الاخبار والبناء فيها
على الترجيح او الجمع او التخييم اذ يقع خلافه في هذا الاختلاف متج في الفهم في جعله كلا
لربنا تضادنا طابنا واصولنا انك تضبط الاشياء في البلدان وانما الاوضاع
وهي بينهم من الصحابين جنادة عليه بعض الملوك والافند عليه وارسل اليه
في الجواب خارج الى بيتهم ليعلم عليها كتيب اللغة التي عندي اذا كانت هذه لغة الساجدة
الكثر في ذلك الوقت فكيف هذا كتيب الفند وسائر العلوم التي تجد وكان لا تعب في طابنا
كان للامانية خاصة وقد فكر الخليفة في كافي غير ايضا في شافهم ما يشهد بها طابنا اذا
كان هذا شأن علمنا الذين كانوا قبل هؤلاء في اختصاصهم فكيف الحال اذا لو طمع
فما فيهم فنادى من بعدهم على توليد اختلافهم وبنوا انكارهم وبنوا عطفهم وطردوهم ومع ذلك
قد ضد كثير من كتبهم ومعظم من قبلهم ولم يوجد من كتب ما فيهم قبل الشيخ الخليل
فاصر اشار الى احوالها في الاصول في ادعي فيما اشترى اليه من المسائل التي برمج عليها
دليل قاطع واضح ان هذا الخليل اجمع ما فيهم اذ في بعضها من الافاويل الذاهب ضد
ادعي عظيم منكرين ومن امدام معتدة والامسورا ومن اس تلك المسائل بغير دلتها
الذين والذاهب حيث حصل العلم الفرضي بها وبالاجماع عليها للكل حتى العوام
جهلهم يندرك الاحكام كونها قديمة كبرها لا يتقبل النقل اذ اذ كانا في لزم
يعتبران بلوغها حد الضرورة باعتبار التخصيص القول نحو ما لا يتجمل الخلاف
للتسامع والشاهد فيهم لتغيرهم هذا لمعنى النضاد والسماع وتواتر النقل لنا ولها

کتابخانه

حاجی محمد علی

بسم الله الرحمن الرحيم

يدان غير بحيث صار من ملازمة في البتة لتفسير الذي لا يدعى به والذي والجميع
 الضعيف به بها بالجماع الكل من والذين والذين عليها كما سبق في التفسير على ذلك نصا
 كما في الضروريات العلم المتعلقة بالشرعية فكيف يقاس عليها ما لم يكن كذلك ولا ذلك لانه
 فاطع ظاهر لكل ناظر واما ما قد يقال ان منع حصول العلم بالاجماع في النظر وان يقتضيه
 منع في الضروريات ايضا لكونها نظريات جارية عليها احكامها او لا وما احتاجت ضرورية
 لحصول الظن ثم العلم النظري بما واجماع العلماء عليها وتغوى لك تدريعا وتزايديا
 بالثبوت والتسامع الى ان علم اتفاق الكل عليها ويبلغ العلم بذلك والحكم حلا الضروريات
 عليها احكامها وهو انتهى الى مرتبة بعدتها وموضعها مرتبة الظن الخاص من يتبع
 فتوى خاد العلم الامون استلزام الحكم بينهما ولو سطها مرتبة العلم النظري الخاص من
 اتفاقه المعلوم والنظر وهو الجوه من فلا يمكن انكاره مع الاعتناء لما هو أقوى منه
 ومرتبة علمه فانه لا قوى ولي بالانكار والمنع من ضله الاضعف مع ان
 اتحاد المشايخ يقتضي تجوزها معا وان تساوا او لم يكن احدهما اصلا للاخر فمدفون
 القسرين وان اشترك في السبب السبب بحسب كلام الا انها مختلفان منها وان في
 الحقيقة فان الضروريات وان لم تكن ضرورية وان لا قبل للتوفيق في الرفع للاشياء الاكثر
 السامعين والرواد وعلمهم بها اضطرابا وانما فهم عنها الا انها بعد ذلك والسبب
 الفاضل لصبر ودرتها ضرورية ولا التسامع والشاهد كغيرها مما حصل لها العلم بجزء
 وان يصل الى حد الضرورية العامة لغيرها بسبب التقليل بحيث لا يختص العلم الضرورية بها
 ببعض دون بعض من كل السبب فلا يستمر على ذلك باستمرار سببها من من النجاة
 الا انما اوز من فواتر التقليل عن احدها وعدم انقطاع ما اذا استضررت ان صلاح علم
 يختلف الحال فيها ولا تختلف ما اذا من ذلك باعتبار رتبة المسلمين والمؤمنين العلماء
 وكثيرهم نواكوا قد يقولون علمهم فقد من علمهم فضلا او كفرهم فضلا اللهم وصغر
 لكان في وجود السبب لذلك وبقائه جنسه كفاية في حصول الضرر بقاء وضرر الضرر
 وحكمها هذا باعتبارها في نفسها واما باعتبار علم الجاهل بها فهو وان اختلف باختلاف
 مراتب التوفيق على السبب او لا فلا يتوقف على امر اخر غير فلا يصبر في العلم بالنظر
 او الضرر وكثير من الغايبين بها لا يصبر في جودهم في تحقق السبب نصا في

في هذا العلم
 من العلم بالشرع
 المستعمل في العلم

الجاهل بالشرع

علمهم بها حتى لو صدق منهم لا نكار لها حكم بانزالهم وكفرهم او ضلالهم وان بلغوا الحق في
 او الفضل في العلم ما بلغوا ولا نكار لهم في ذلك حكم به في كثير من قلة السليين والعلماء على كثير من مخالفيهم
 هذا لا حصا لا نكار لهم فلا فرق بين مؤلفيهم ومخالفيهم في الحكم بضربتها اضرارا
 ثم يحصل العلم الضرر في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 او طريقهم بل هو في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 مؤلفيهم فيها لا بطريق الضرر ولا بطريق النظر ويجري مشابهة في التواترات في
 تجا وزعد في علمها عند التواتر بل يشبه فانه لا يعتبر في العلم النظري والضرر في
 هذا الخبر من كونه في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 او المؤيدين وعلماهم في الضرر في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 مسبق لا لتوقف بل هو في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 اما ظنية يحصل خلافها عند كل من العالمين بها قبل تحقق الاجماع عليها او بعده ايضا
 لقصورها عند ذلك الاصل الذي هو في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 لم يبلغها عند الضرر وعندهم يحصل خلافها على غيرهم ويختلف في اختلافها في ذلك
 وعلى اني حال ابرو جديها السبيل القدم الوجيب لا اذكر ولا كانت عروية وديها كانت
 هي او خلافها ضرورية او لا ثم انقطع سبيل الضرر واشتبهت بها كما هو الظاهر في مسئلة
 الانا منه ويحتمل احتمال ذلك لا يمتنع ولا يمتنع فيها قطعا وانما ما لم يكن منها ضرر في اول
 انما لعدم صدق بيان واقع للايمان في عناصر المشايخ والمشاهد ولو فيها ما في خبره او
 لهذا التاخر لا اقل وعدم بل هو في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 المتصانم فهذا يمنع ان يصل بعد الحق ولا يمتنع في زينة الغيبة في هذا الضرر واول من
 ذلك ما اذا اجتمع الامر في كانت نظريات في نفسها لاحد الامور المذكورة من الاصلية
 او العامة ضمنية لا يمكن بل هو في كمالها لا في كمالها وسواء في الحكم بضربتها اضرارا
 التاخر بينهما او لو بينهما منها حصول العلم بها وانما في كل عليها على نحو ما سبق
 كيف يتبع في الضرر وديها كانت او لا ظنية ثم تصادف عليه بسبب الاجماع عليها ثم
 ضرورية في الدين والمذهب لهذا عند جميع وكيف يتبع على ذلك لزوم الاعتراف
 بحصول العلم في النظريات ولو كان محمدا كون نظري ضالا للضرر وروفا عليه بانه

يوجب ذلك لزوم دعوى حصول العلم من فناء أو لا خادواهم بقسا الكونها أصلا لا
 والنوثر وفساده ظاهر بل من أيضا ان قال ان كل من لم يزل يفعل ما يترك به الضمير
 ضروري فهو يدرك النظرية نظرا أيضا وفساده واقع من استند في تصحيح دعوى العلم
 بهذا المعنى في نظرنا اننا اشاءنا اليها والمسلم الثاني في انصرنا ان كان مجموع العلم
 واما من استند في ذلك كسركون من حال واستبعد العلم بالاخراج معط او بعد تكرار العلم
 العلماء ونفرتهم في الافاق كذلك وانكر كون كسركون بلا شاهدة وسمع طريقا الى معرفة
 الاداء معط قد اصاح ذلك كما اصاح ايضا الشهاد في الذكر حيث قال ما نقله
 واستبعدا وخصنا علماء الانانية في سلمهم ولو ان استبعدا خصهم من الجواب حد
 الحق ان عصا الانبياء لم تفرق فيها ذلك بالقطع في كثير من خصائصنا المذهب
 كاستيعاب الرجلين وتوطيد الماء الجديدا والكشف والقيام وبطلان القول والعصبة
 وان لم يتواتر الخبر يقول معصوم يصبر ومن ثم ضعف الشك في الشك الاول بل اضعف
 انتهى ولا يخفى على من معنى النظر في ظاهره وخالفه في كونه ما قلنا في الانية وقرب
 منه كالمحقق في اصوله حيث قال لا يقال كيف يعلم انفاق الانانية على العلم كغير
 وانتشارهم في البلاد لا نقول كما يعلم انفاق المسلمين على كثير من المسائل كما يجاب عنه
 واحدة في الوضوء وان لا ما بل بوجود الثانية والثالثة كما يعلم انما اذا اجتمع مع وجدة
 فانه لا ما بل ان لا يخبر بالمال دون كسركون وغير ذلك من المسائل انتهى وذكر في ذلك
 ان الاجماع لا يقر به الم يعلم الاتفاق تصدق بالاعتقاد انه لا يتحقق ولا يعلم الا اذا اجعل
 على المسئلة بالقول لصريح القول والفعل والتفريق من بعضهم مع ارتفاع التيقن عنهم في
 جميع ذلك علم وضاهم كما لا يخفى اقبل هذا بعدنا ابطال القول بانفعال الله في نفسه
 ومن الناس من حال العلم به الا في من الغضابة نظرا الى كثرة المسلمين انتشارهم وكون ذلك
 لا يعلم انما اشانه لهم والنوثر عنهم فلهذا استعان بان يمين بلع هذا الحد وان ذلك بل
 انبعض بقوله لا يقال بل يعلم انفاق المسلمين على كثير من المسائل كبقية محقق الله عليه
 والاعتناء والخس وخلفه غلبة كثير من المذاهب على بعض البلاد لا نا نجيب عن الاول باطلا
 معضلة السلم الامتناع في هذه الاشياء فكان الغالب اجمع المسلمون على التوبة يقول الجمع
 من قال بالتوبة على التوبة واما غلبة بعض المذاهب فلا نسلم فاعلم ذلك في كل البلاد

كل ما لا يشك في ان

كل ما لا يخطئ في العلم

كافة وان سلمنا ان الاكثرية منهم اهل الحق لكن هذا لا يبيد شفاعا في ارباب الجوامع انتهى على هذا
 ما ذكره قبل ذلك في رد القول باستحالة حريقه قال هذا باطل جدا يصلح من الاتفاق على كبر
 مسائل القضاة في بيضا فيقال ان الاتفاق في بقية كلامه وجه ظاهر واضمحرك كلام الشهاب
 في الجمع بين الشرحين حتى قلنا استشهد في المقام بقول الرازي في الاتفاق في بعض مسائل الفقه
 الى معنى حصول الاجماع انتهى في الخطا بحيث كان المؤمنون على ما لا يتعدون من غيرهم
 على التفسير في الخطا لبيان السيد الذي لم يلبس الا بجماع اناس من الجهل الجاهدين في
 الاتفاق في الناس من الجهل الجاهدين لا لا لا اتفاق في الناس من الجهل الجاهدين كمال
 كما ان بعضهم يخوف ويخبر وقد ذكرنا في المجلد في لفظه ان ما يقرب من كلام الرازي في
 واما فرض اجتماع على حكم فطرون في مسائل الفقه من كتابات الذين معترفوا العلماء
 استقرارهم في ما كنتم وطفاؤه طعنه فمضجهم فكل لا يتصور ومن لم يوافق نصيبا لجماع
 وحقا في ما تناهوا في هذا المسائل المطعون في استثناء الذين في الجاهدين من غيرهم
 بغيره من غيرهم معظم مسائل الجوامع من من خصت سؤال الله وهم بصواب في شفاعا
 انتهى في كتابه في هذا في بعضهم لا يفتي في هذا لولا ان الذين في الجوامع في
 وجهه عند القضاة والعلماء بالجماع حجاب عنه بما لم يعلم في من الخطا في معظم
 الحق سبحانه في الاما ان ما يقتضيه عند العلم به في ما لم يعلم ايضا وذلك لان ما يكون
 في عند من هذا في العلمون في ذلك كانوا متجاوزين عن هذا لاختصاصه في حق اهل
 يربون الجاهل واليه والحق المراق ولم يزلوا متفرقين في بلاد الى عصرنا هذا فلا فرق
 بين اهل الاسلام والآخر ومن الخطا في غيره الا ان يقال ان الجاهدين منهم في العلم الاول
 كانوا قليلين مخصوصين بالعبر باجماعهم في هذا في جريد الا ان الاول لم يكونوا اربابا
 مذاهب معلومة منضبط في كثر المسائل واحتمال هذا في الاول ان منهم قبل حقوا في
 يمكن ايضا على اني خال ظاهرا في اتفاق الفقه في ذلك كما لم يعلم في هذا في الفقهين الى
 استثناء من العلم به هو صحيح في العلم في حقها ما عليه في من منهم وقد بينا اننا
 في هذا ايضا اننا لا نجيبنا وسئلوا في حق من في حق الى بيان اننا لا نذكر
 الشيخ في هذه حيث اجاب عن سوال استحال العلم بالجماع اما في من انتشارهم في العلم
 في في بلاد التي كانت تقطع خبرها عما في بلاد الاخر في حال ما لم تكن في قصد

هذا هو الجواب عن ما ذكره في الجوامع انتهى

هذا هو الجواب عن ما ذكره في الجوامع انتهى

الاثمانية بذلك من نوع بل العلم باجماع السليبين كما يشهد انهم اكثر من اثنا عشر
 وان قصدوا الطبع في الاجماع حكمه منوع ايضا لان من هو في طرفة لا يرضى على ايراد الجدية
 اخبارهم فمصلحة وخافه العلماء منهم ولم الذين اوعوا قولهم في الباب دون ثمانية ولهذا
 نشك في احد من العلماء ان ليس في طرفة لا يرضى من يوجب غسل الثغفان العلم ان قريش
 بل تعلم باجماع العلماء في جميع الواضع على ان يوجب غسله واحدة ولكنك تعلم انه ليس
 الا من يورث المال لا يخرج ذلك الجدة اذا اجتمع بل المتفرج عليه بينهما الجدة او بينهما
 ونظارتك كثيرة جدا في المسائل التي يعلم باجماع العلماء عليها التفرج ان قصد بذلك ثبات
 امكان العلم باجماعهم في الجدة فاعلم من قاله مطلقا فلا كلام ثانيا في ان قصد ثبات العلم في
 لا زال هو وقته يدعون في اجماع السليبين لولا ثمانية من المسائل الكثيرة التي لا يحضر
 يحصلون بها الجدة كما ترى وليس فينا استندا ليشهدا ذلك على ذلك صلا وجه ذلك
 يعرف مما بينا ومنه يظهر ما في كلام المصنف الذي هو ايضا حجة قال المصنف عن علي بن ابي
 الحسن بالطريق التي هي الجدة الا انه قد تعلم اجماع الخلق الكثرة على انه هو الواحد وتقع
 هذا الشهادة في ذلك ما بالاشاعة والاطل تعلم من اجماعهم وانما فهم على الشيء الواحد ما يجرى
 في الجدة والقطر ويرى العلم بالذلك لا انصافا واقناع الكبار ويصنع تعلم ان السليبين
 متفقون على جرح النحر وعلى كراهات وان لم يلق كل مسلم في الشرق والغرب التمسك بالجملة
 وتعلم ايضا ان اليهود والنصارى متفقون على القول بقول المسيح صلوات الله عليه وسلم
 كل يهودي ونصراني في الشرق والغرب من منع العلم باكثره وكان مكارهنا بما فينا
 وكذا ما في كلامه في الرتبة حيث قال بعد ما نقلنا عنه سابقا وليس فينا كما لا تعلم من كل
 عالم من علماء الاثنا عشر واسم من يجهل ان لا تكون غايه على الجملة بعد حجة او قائل
 لما فينا غير اسم من نسب العلم باقوال الفرق ومثلهما يعلم ضرورة على الجبل الجملة
 انما باللقب والاشافه او الاخبار المتواترة وان لم ينفرد هذا العلم الذي قيل لا شفاص
 تعيينهم وشيئهم كما لا تعلم ضرورة وان كل عالم من علماء الاثنا عشر من هبل على ان لا يجهل
 ان يكون مقصودا منصورا على ان لم يعلم كل عالم من ذلك قد اصاب اليه بعينه واسم
 نسبة وهكذا نقول في العلم باجماع علماء كل فرقة من فرق السليبين ان الجملة فيه متبركة
 التفصيل ليس العلم بالجملة متفق على العلم بالتفصيل بل علمنا اننا لا نمانع من العلم

في رتبة العلم
 في رتبة العلم

في رتبة العلم
 في رتبة العلم

[illegible]

رضی علی السبیل

عليه بل ينبغي القطع بفسادهم في القيس عليه ولا سيما مع حجة الشهادة فضلهم ان تكون
حجة بنية لا يتحقق جوبها لعلها على احد من الجمهورين وعدم العلم ببنيتها ولا يعلم الجمهور
بها ولا باخبارنا الشاكرين عليها العلمهم بقوله او اكثرنا خلافا للشهرة بخلافه لا يندو
شيوعه فاننا في الشهرة القديمة والحديثة وانما ذكرنا في كتابنا القدر على هذا بعد
ظهور الخلاف الشهور والاعتقاد بوجود علم اكثر من ان نعرفه من الاطراف لا وجه له سوى
العلم وانفسهم المشهورا وباشتهارها ايضا بينة فلا يستقيم بناء دعوى الشهرة في هذا ولا
بينهم على ذلك بل ينبغي انما على ظهورها الحكم على العلم بالاشارة غير الذين ظهر
كلية من باسنانها مذهبهم فتداول النقل عنهم وتسلية كفى في تحقيق الدعوى مع ظهور
المدعى في شهادته انما رات عليه كماله عند هذا اقل من المرفوعين وغيره ما يحصل منه
خلو اصدى والحق ان الذي هو المطلوب منها في مقام التقوية او الخرج للافتراء او
للاقرار ببناء على حجة بانفسها فلا يحتاج الى دعوى العلم باشتهار الخبر والحكم به في جميع
الامضاء جميع الاعضاء ولا ينبغي الاضمار على ذلك حتى يقتض باخبارنا انما كما انفس
دعوى الاجماع المبني على العلم والقطع والاعتماد على ان من منكره الاجماع وغيره
من تدح في الشهرة بالاشارة بينهم ايضا الكون ما لا يبعد الشيخ وسنده الاجماع الفصل
لحسنه ان من بعده به وتحريره مع انه واحد لا التقليد على غيرهم عندهم كما توهم في
اجل هذا الواجب وقد استلطف بعضهم ذلك من كلام جاف من لا فاضل في الشيخ
الخير في ابن طائوس العلامة في اواخر المتن في خبره على هذا العلم محققا بين سائر
العلماء من خاصه في سبيلنا عصاة الامة عليهم السلام لا يتم الاستدلال عليهم بل قد صارت
على خطا انما اقلين لها كثير واعتبار انهم فيها على الحد من الحاصل من تتبع كتابنا في
التحري والافتراء على كتبهم مرة ومرة وهذا الشاكرين ووجبا في بعض من يحصل لها
مع عدم ظهورها فانهم او سنده وذلها مع اننا لا صلح شهرة هذه مع ان كثير من
كتبه الاضاح انما هو لوصولنا اليها كيف اتوصلنا وهذا يقتضي من الحد من التكملة في
وساقي ان من طرق الاجماع المروية بينهم وجود جماعة مجهولة النسب الجاهل هذا الخبر
بالاولوية وجودهم لولم يقر في العلم بالنسب لاجلهم ولم يشهدوا انهم وصح الشيخ
الشهيد في بعض الموضع الاية باخبارنا في قول من لا يكون ظاهره ان لا مانع اذا اخل

كل ما في المتن

يكون ظاهره ان بعض المذهب الفاسد لا يفرق بين التيقن والاعتقاد ولا يريان هذا
من بعض قول ايضا فضا على الامر في الاطراف لا يتاقي هذا الا زمان هو لا طالع على هذا
المشاهير العرب من بالاعيان الشاركية ثم ظالمين فان تميز ذلك طريق الاستكشاف
على ما بين في هذا الوجه المسائل المشاهير ما فيها التيقن والاعتقاد في الامور الاجماع البينة
عليها لا خلاف وانما هو الباوي يرى في ذلك في جملة من الوجه الا انه ايضا لا يفرق
على كلام الحق في اول المتن سبيل تصانوه غير من ذكره من الفصل ما سبق ذكره فافهم
انه لما كان فيها ثمار من ان عليهم في اكثر الى حد يتعصب طبعه وهم يتعصب
اقول لم نشأ عنها وانتشارها اكثر مما صنفوه وكانت مع ذلك مختصرة في قول الاجماع من
فضله المناخري خبرنا بابر كلامه ما شئت من فضله وعرفت ذلك من فضله الاخبار في
الاخبار ووجدنا الاختصاص في كتبنا لا فاضلا على ما باننا جملها وهم يعرفون بها ما هم
وعليها ما هم فمن اخبرنا في الحسن بن محبوب بن البرقي الحسين بن سعيد والغيب
شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المتأخرين محمد بن باقر الكاظمي من اصحاب كتب
الغناء وعلينا في باقر بن الحسين بن عبيد بن عمير وعلم الحكمة والشيخ الطوسي
مختصا واذ في ضلالا لا تتبع الخلفاء وهم الخلفاء والذين ليسوا بالخلفاء فاذكر ما لا يبعد
ما ذكرناه وما نقلناه من بعض غير رواة اما انما من بعضنا اقوال الاصحاب اقوال عجا
من المناخريين وقد تبين عليه التيقن في اكثر خبرنا في اكثر من بعض جميع الاخوان في
اقوال مناخري فيهم الا اصحاب كما نرى العامة ان مذهب السليمان مختص في علمه
فلان المناخري في هذا الكتاب كرههم طعنناهم في نقد منهم لدخول قوله فيهم ليس في
منه لا نشأ والذين سبوا لا يقول بل يصح ما ينص عليه لا سبلا لا نهى لولا
لدخول قوله فيهم لا يمكن كل كلامه على قصد قصدنا مذهب السليمان في قول
المناخريين كما هو مقتضى النظر في مذهب العامة وتفسير ما ياتي عنده في نقض مذهب
الشيخ وطريقه في الاجماع لا انحصار مذهبهم كما فيها كما هو مقتضى كلام الحق
كان فهو مناف لما ذكره الحق ولا غير فانه مع الاعتراف بشتى من طبعهم وقد
حصلوا لم يكن يعلم انحصارها في قول فضلاء المناخريين وعن جملة منهم في ذلك
اخرج ذلك من باب الهمم باليقين فادخله فيما لا يقرب ويب وكيف يرى عليه من يرى

كلام الشيخ الفقيه

اي انفسه في بعض

كلام الشيخ الفقيه

في بيان ما في هذا الكتاب من بعض

فإنما يقع في
الاعتقاد

كل نفس يتجلى عن كل عينة ان سألنا حصول العلم من العلم والحق المنطقى نظر الى علمنا
خلالهم وترادفنا لآخرين لثقله لما قد عد من ولا يربى في عدم ذلك لا يتحول لآخرين لثقله
وحكمنا على تحصيل المنطق من لما وهو لثقلهم لم يبقها وانما كانا خلافا وان شئت فقل عند
هؤلاء لا يبدل على شدة هذه عند ذلك ولا شهرة بينهم على شهرة بين من قبلهم فقول
يبلغ الشدة في العلم حتى لا يستدبر ويدعى الاجتماع على خلافه مع حدثه شدة وفرد
وب قول ترتجى شهرة الى المجرى خلافه مع تجدد شدة ما واقطع طريق الظاهر والشماع
والتناول يدان في مثله ومن ثم وقع الكلام في تعارض الشهرة القديمة والحديثة
بين في علمنا فلهذا قولهم تفصيل الجس الى مكان متحول عظيم في الباب بلا ازيد انما
الى لآخره بايزاد كلام من ذكره لا يقتضي شدة فغيره بحيث لا يكون له دخل في معرفة الاشياء
والخلاف فلهذا قول هو واحد من يقف على كلامه وكلام الشهرة داوئلا يخرج منهما ان يقف
ايضا في دعوى الاجتماع البسيط والركب على ما ظهر له من اجتماع الآخرين في جماعة من
فضلاهم وغيرهم ايضا من ذكرهم الحق لثقله كشف عن اجتماع من علمهم متتابعين
ومعاصرين ايضا واغنا عن حوزة اجتماعهم لا استقلالها بالجمعة مع مخالفتهم فلا بدكا
على الوجه المذكور على بعض الوجوه لا يثبت ان تمت كالا يخفى على ان المتكلمين من انما
نقلهم ويراد كلامهم وذكر قولهم نقف على مذاهبهم ولا مذاهب بعضهم ولا او دها
هو في كتابه ولا غيره الا في مسائل اذ انما ليست بغيرها الحق بالحق وان لا يثبتنا
اذا لوحظت المسائل الخ طلت مذاهب جميعهم فيها فانها يمكن ان تعد منها من العلوم
ان كان لهم مذاهب في مسائل المتصالح اليها او كثير منها لانهم من رابا لاجتماعه
الفتوى كما هو ظاهر في ذكره هو وغيره في شأنهم لا من هل التقليد والاستثناء وقد
وقضنا على بعضها من غير المتبدل الى آخر كتاب الحج والاصل المتاجرة المفضل لم يتجاوز ذلك
حتى يذكروا ما وقف عليه من افولهم في مسائل السائر يقف عليها من بعد ايضا بقليل
روى الحق في مسطرنا ان السائر عن البرزخ في جامعة ذلك هو من الالوهة المتجلى على القبا
مشاهدة ما هو في العلم على اجتماع الامانة في ظاهره وظاهره والوجه فيكون هو في نظرنا
ولغيره من العرض متاخر ولا حظا عن ذكره ومثل ذلك في العلم الاجتماع كالا يخفى
لقد كان في اعصارهم وقلمهم وبعدهم الى ان شئت لآخرين في ضطاله تفصيلنا لآخرين

فانتم العبر

لا شبهة في بلوغها للدرجة العظمى من المرتبة القصوى في العلم والفنوى علم كل من يخص جميع
 فوائدهم الخارج في الإجماع إلى معرفة ما ينقله ما وقع فيهم المسائل الفاداة جاك بغفر
 مسائل الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
 مذاهم بل وما ذهب بعضهم من قولوا أخبارا موثوقة عليها من مباحث مسند وغيره والناظر
 منهم من يصرح بأن قولهم منهم من نقل نقل الفتنى عن غير كاد أن لا يعد ذا قول من ذهب إلى
 كالكثير من كمال خبر في العلوم الشخصية وفيها ليجل الله عند الخاصة والعامة حتى أن الزا
 وهو من ساجدين الخاص من خرج في جملته بآية محمد من ذهب إلى أن آية على أن لا
 أن لا يشهد عند ذلك كمالا الحسنى في هذا العلم محمد على رأس لما إذا الثانية وحكي
 بعض أصحابنا إذا كان غير ذلك لا يشهد بهما بل يوافق من العلوم أن تستنبط من هذا العلم
 النظر في الفقهنا الكلام فيها من كتاب الكافي الذي صنفه في عشرين سنة وليعلم
 في الفقه خير كما يظهر من كتاب التتبع فيها صعب جدا وإذا اتفق في غير ذلك من لفظنا
 وربما يظهر فيها تركيزا إذا اختلفت أن من ذهب لا يعد وهذا أنا في غير لوجود المرجح
 عندنا وهو على بناء في هذا العلم كالكافي من قول كتاب غير معلوم والناظر فيهم
 غير الشيخ والقصاص يعرف من ذهب في كثير من المسائل وأكثر ما يؤمن من جملتهم من ذهب
 جميع ما تفرغوا إلى كتبهم في هذا العلم فيكونوا فيهم ما نقلوا عنهم بعض أصحابنا
 المستنبط منها أحكام عديدة ما نقلوا منهم في أصل الحاجة لا بعضها فقط بل في كل ما
 في أمر مع أنه دخل في معرفة الإجماع والخلاف وتبينوا في علمهم بعض الجواهر المستنبط
 منها أحكام جديدة لم نقلوا منهم في أصل الحاجة لا بعضها فقط بل في كل ما
 مع أن له دخلا في معرفة الإجماع والخلاف وتبينوا في علمهم خلاف ما هو الظاهر فيهم
 وهذا العلم ومن بعض ما نقلوا من بعض علماء العلم في هذا العلم خلاف ما هو مستق
 منها أو على ما يقتضيه من غير ذلك في جميع ذلك دخلا فيما ذكر وقد كان في من ذهب إلى
 طولها فضلا ما خرج من زوايا لثاوي وتبينوا في العلم في هذا العلم وفيها لمداد
 قولنا في مسائل كثيرة من غير في أبواب الفقه ولو لا ما نقل عنهم لكانت على الإجماع على
 خلافهم فنظر إلى الأقوال الشافعية عندهم والحدود لثاوي بينهم ولا يثبت الحال وبقي
 نظامها في العلم يذكر في هذا العلم لثاوي في هذا العلم لا سيما على غير الاستنباط

بعض

بعض

البتة لا تملكه بعدتها في إثباتها لأجاء ولا يفتقر انكاره بقوة فلو فصل المنكر عن محل انكاد فيها
 لم يكن ضرر في ما يفتقر او في حكمه كما ذكرنا وأجاء من غير ضرورة في المحقق للفتن في التبدل
 فيما سبق كما مرشدنا إليه في بعض المقامات كما ذكرنا من الأقسام التي هي في غير ذلك في بعض المقامات
 في خلافتها إنما لا يسمع من غير أناس سلطان العلماء في ما ذكر في تعليل على العلم انما هو
 جيت جدا واذ انهم قد تنقض ما ذكرنا من صدق العلم بجميع الاقوال بحيث توقفوا لكشفه للبشر
 الأجاء على استقصائها الشكل الذي هو حيث حصل يدونه كان ممكنا سوله حتى لكشفه فتح
 اجزاء الام لا يبعد هذا ان العلماء يزل كل منهم في عصره في اجزاء العلماء المتأخرين
 الماضين والجميع في كشف من على ان لا يطورهم في العلم ونهايتة علمهم في سعة
 ما هو السبغ في جنة فلا يتوقف لكن في علم اجزاء الذين الذين هم ماضون بالفتن في
 من تأخر عنهم فلا يتوقف على اجزاء السابقين مطلقا فاعيننا في قولنا في كل عصر
 مع وجود سائر العلماء قبلهم لما لا يستلزم الاجزاء في البحث في نظرنا الى بعض الوجوه بالانية
 او لكشفه عن اجزاء اسألهم حيث يعلمون علمهم في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 من الذين يفتن من اكثر الى ان تستغل القواعد بالكتلة في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 الامكان في يحصل من اجزاءهم ذلك فلا يرد لا احتياج الى ان لها فاما اذا قلنا ان اجزاء
 الى استقصاء احوال علماء عصرنا حقيقا لا على بعض الوجوه الا في بعض هذه الاجزاء
 في الوجه الذي ذكرنا الى ان كتابا لبعض من الفلاس في بعض طرق في الناس ولا انهم لا يفتن
 الكشف وفتح الانبياء في ذلك في كل عصر وان في العلم من احوال الاضباب قد قما و
 حديثا منها او نقلنا ان استكشف من احوالهم في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 احتمال حدوثها في بعض هذه الوجوه في الواقع او مع تحقق ذلك في كل عصر في كل عصر
 البتة اننا مضى لا احتياج في البحث في الواقع في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 اضطررنا فيمكن ان يحصل في هذا المقام فيحصل هذا الطريق من طرق مستنبط الاحكام
 التي لا تملك الا في الوجه في العلم في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 الفلاس الا في الثاني من جهة مقتضى العلم في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 ذلك لا اختلاف كثير منهم في عصرهم في كل عصر في كل عصر في كل عصر في كل عصر
 وتفرقه في قائل لا يرضى في ما فيها من غرضها وتلك كتبنا في وجههم وعدم انضباطها في

على غير ما هو عليه في
 العلم في كل عصر في كل عصر

العلم في كل عصر في كل عصر
 العلم في كل عصر في كل عصر

والخاص الناس من غيرهم من نقل معظم القول من غير الطريق إليها لها زووا وانما
من الاخبار وما افردوا باب كتبهم من طريق الملائكة لا نظارها عند في عناويل النص
ومعنا قد لا بواب بطريق الحكم والقنوي كالتقوى لا زواوا ولا لظن ما ذكرنا فيها من
الروايات كما هو الغالب فيها مع اتحاد المروي ونواقضه ووضوح كلاله وطرح الخفاف
المراد وبله وهذا كله مع ندرة قد يخفى علينا انما يضبط المظنون عليه من زوائد الصحا
وقد استخرجوا من معظم كتبهم وكثير من اخبارهم كثر الاختلاف والالتباس المروي
من الاخبار لا يظن عليها في مقامهم وعلمهم حصل فيها مناسد اخر عديده من قبل الروا
والكتب وقد سبق مرار الشرح في هذا الاختلاف لانه ثابته قبل في الاحكام التي انشاها
قد وادخل اختلاف في حقيقته والتشابه وما لك وان يبين علمهم واختلافهم على اخبار
الاخبار لغير الوجوب للعلم ولما انشأ المصلحة والاول من القول لانه لا قضاء لم يكن انشا
لذلك لان من ذلك انما ان الكيفية وما قبله كان لما وقع على نقل الاخبار وكان
تصانيفهم مقصود على جميع الاخبار وقد وثقها وتدينها انما لا يثبت ان الاطلاع على
الخبر القبيح عليه بطريق الاثبات من غير ما ذكرنا من مفر من المشهور على هذا القول
منعته ايضا ومن المعلوم ان هذا جميع عند من اصول الحديث ما كتبهم بها الموجود عند
غيرهم من الناس اخرين فاما كان مع ذلك فله حكم في بعضنا ذكرنا تصدق فاعطاك بغيره بل
هو دليل على تصدق بنفسه وقال الفاضل الخراساني: خبرنا ان العلم بالافعال باعتراف
اصحابه لا يثبت عليه الاثبات منسقة في هذه الامور: **في ثبات كالتصريح على الخبر**
وعدم التصريح على الخبر وبطلان التماسخ المقتضى: **في طابع علمه من ذهب ككثر**
المؤمنين من الناس اخرين لا جميعهم ودون من قبلهم بعد من جريان عادتهم بنقل ما سمعهم
وليس لهم كتب فاولئك المستقر عرف من ذهبهم ومواقع اجاعته خالفهم انهم انما انشأ
وابوا من الكيفية عدم تمكن في ما انشاها من تميز الخبر الجميع عليه من غير ما ظنك بغيره
وقال الشارح الحنفية من الاخبار في ان من غير المشهور بينهم في اخاد السائل التي تختلف
فيها الان فما كاد يخلص الى الان لان كتبهم في الفتاوى المجردة عليه جدا وانما توجد
بنده منها متفرقة في اسفار النافلين كما في ذلك في غير وانما في هذا كله يصعدنا
ذكرنا وتصفي ما قبله من غير ما انشأها من اصول احكامها كانه قد ما انشأها

كتاب التلخيص

كتاب التلخيص

كتاب التلخيص

اصحابه ثم ادّوا بعضهم باقتضائهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والسائل لهذا قالتم
نفس عليه لا في كلام نادونهم في نادون سائل المقتضى وبعض سائل الاصل في التفرع
منهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر وانما خلافه ايضا كاستنباط خبر الواحد بعض سائل
الامر والفتوى العموم والتخصيص لا يوجد ذلك في معظم السائل النظرية التي اشهرها اليها
على وجه يفيد القطع المتفرع الاجماع الفصل في كمال الظن المعتبر في المنقول ونذكر نظرية
المرتضى في غير موضع يمكن اخذ مذاهب أصحابنا منهم على ما لا اجماع على بعض الوجوه
الاكتفاء الغير المقتضى على مذهبهم وعلى عدم الاحتداد بقول اصحاب الحديث لا يفي
ولا في خلافه وبما في جملة من عننا القم لا يصلح لك في الوجه الثاني من غير ما لا يقتضيه
ان من هذا الباب ما في كتبنا المقتضى اشياء من قول الاجماع في كثير من الاحكام كما هو
جملة من العلماء الاحكام وغيرهم من ذوي الاولياء حتى عن بعضهم كصاحب الجواهر
فما من الاجماعين القطعيين بل وجه الاجماعين المتناقضين في كلامهم هو اتفاق جماعة
الابعاد احدا لا ثمة الذين يكشفونهم عن قولهم وانهم على غير الاحتداد في جملة الروايات
بعضها على وجه التقيد فاقسم بعضهم دعوى الاجماع على حد لا يفتقرين وبعضهم على ان
لوجود كتب كثير من فضلا احصاها لا ثمة عند المرتضى من بعد ان من انه يثبت في
على ما يسمون كروايعهم وقال في رسالته في صلوات الجهاد ان لا اطلاع على اتفاق جماعة من
الروايات الذين لا يفتنون الا عن قول الامام عليه السلام في غاية السهولة والقدرة على ما
التي هي بين من العلم المحدث كانت كتب هؤلاء الروايات عندهم موجودة متواترة متباينة
عندهم معلومة وقال ايضا لا يفتقر الى التقيد بغيرها في واقع الاتفاق عندنا لا يصر
في الخبر المتواتر بالفرق بينهما اصلا ومع ذلك قد صرح في الواقي ايضا بالوقوف في الاجماع
المنقول بغير واحد لا خلاف في اصطلاحات في الاجماع فان الظاهر من حال القدماء كالكثير
والشيخ وغيرهما الحال انهم على ما هو المصطلح عند الناس من اتفاق لغة القليل القليل ولو في
زمانا لغيره على ما هو في كماله في الواقع في كلامهم ثم قد صرح فيها ايضا
باعتناء بعضها على ما ياتي في الوجه الثالث مع ظهوره بطلانه وقد اختلف في موضع آخر
على ما نقله المرتضى من الاجماع على ان الامر المطلق بالمتبع للفقهاء استظهر حصول
العلم من نقله لكونه محصوفا بالقرائن ككلامه في الباب مضطرب جدا ونعم بعض من غير

بعضهم باقتضائهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والسائل لهذا قالتم
نفس عليه لا في كلام نادونهم في نادون سائل المقتضى وبعض سائل الاصل في التفرع
منهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر وانما خلافه ايضا كاستنباط خبر الواحد بعض سائل

الامر والفتوى العموم والتخصيص لا يوجد ذلك في معظم السائل النظرية التي اشهرها اليها
على وجه يفيد القطع المتفرع الاجماع الفصل في كمال الظن المعتبر في المنقول ونذكر نظرية
المرتضى في غير موضع يمكن اخذ مذاهب أصحابنا منهم على ما لا اجماع على بعض الوجوه

كتاب التفسير
في تفسير القرآن

أصلها في الأصول من خواص كمالها يكونوا يولدوا لها ما يطبق لاخبارا واسمها هو
التفوق لغيرهم بطريق التواتر والتعريف به لأن تفريقها لا يطبق بها التسمية التامة لغيره
ان مشاء الجامع لا يكون الا في موضع واحد وفيها من وجوه شتى لا يحصل
بينهم الاختلاف في العلم والقوى مع الاتفاق على تجوز العلم بكل منهما من طريق التسليم وان
بينهما اختلافات لتفوق في كتب الشافعيين غيرهما من القدماء لا المناظرين على اجماع اصحاب
الائمه على التفريق المذكور وان شدة اعتنائهم بها وتبنيها على الاختلاف على شدة اعتنائهم
بمشايخهم ومن قبلهم في اتباع الامم ائمتهم بذلك في اخبارهم وان علمهم ان شدة الاعتناء
عليها وقد تبين ما في جميع ذلك من الفتاوى في ما يشهد به ايضا في فضلها عند الفقهاء
انشاء الله تعالى في ايها التفتت لها وفعل كل واحد من عند بشانهم فانه يستحسن
راي رايه مع القادر ويؤيد هتة ووضوح كلالته ولو بانضمام بعضه الى بعض مع اعتد
وهذا اذا فرض تحفظ في شاي الجميع او كثير منهم بحيث يتكشف منه اتفاقهم في خبرك
البالغ من كثرة الى هذا الحد كانه وقع عن الاجماع الى اجماعهم يخرج بذلك عن
غيره انما وجد ان خبره بقوله القبول علمنا عن سلف بلا ما روى ان متصل اليهم ان
حكم ثلثا ولو عدل عن يد على جده التسليم والقطع الى في نصف عليهم والاول هو الجمع عليه
الذي لا ريب فيه سواء بلغت رتبة هذا التواتر كما هو الظاهر في مسلم لا وهو من فضل
السنة الذي تضمن في الخبرين قطعا ويختلف شأن الحكم استفاد منه باعتبار اخره بنفسه
او بغيره القسوى عدلها ويعرف قول اصحاب الفتاوى لولا حكم بمؤونه وقول اصحاب
الحديث له من الذي يفتا ان تقى وبر في انما لم يبالا ما روى كتبهم لغيره ما دار عليهم
في ان فيه ما تقدم ولا يغيره بخبره قول المناظرين عنهم لا خيال عدم استئنا الى قوله لا
يتابع كفتائهم بالظن الذي عليه بعض اجتهادهم وعلمه الثاني يجرى فيه نحو هذا ايضا
فان المخرج من طريقه مناظر الى اصحاب هو الحكم بما اتفقت عليه دالة العبدية والظنية
المرة في التهمة ان كان يشبه اجماع متقدم على غير جوا اليهم لذلك لا التفتت لهم
وكالات الان في طريقه ثبوت فلا يكون فيه من فتاوى مناظرهم ولا تعلقه لا يرفع في ذلك
كما هو ظاهر في انديقال من نفاوى القديسين الشجاعتين السدين واخرهم تكشف
عن فتاوى خواص الايمه واصحابهم لكونهم علموا علمهم وعين بال اخبارهم ويكونوا ايمه

كتاب التفسير
في تفسير القرآن

عن ملاهيهم ويخرجون من متابعه ثارهم ويخفي عليهم المهر من فسادهم وايقول لهم اننا نعلم
 مع ان اصولهم نفسيا بينهم وعلما بينهم احكامهم وعلما لهم فهو مجرورهم وخيال واستشعر
 بالاناني والاشكال لو كان لا مكرناك فما هذا الاختلاف العظيم بينهم ولا اضطراب بينهم
 في مبادئ واحد منهم فكما اذا واحد منهم في الحق كما يوافقنا في جوابا نادقنا لانهم انفسنا
 وفي الحكم ان يتباينوا في المبادئ والافاضة تنبسط كذب مناوهم بما لنا و
 لنا دعي كذا خبان الحادية لما يلحقون السلف بما يدينوا وهذا فخذ الاستلام الكلي مع
 ما عرف من احوالهم يصح في قول الكفاية بانهم يتبدلوا في الجموع طوعا وكرها ولا يمانون
 انهم يحد طريقا اخر وطاوع من الانباني في الاخبار والمختلفة على الحق في التسليم في انما كما
 هو الظاهر من كلامنا في الاغلب اذا راي احد منهم قرا اضطرابا في الفتوى كان له
 راي واحد فما ذكره من السامع كذا رايها يكون منشأه الانقسام على اصول الاحكام او
 فلما تصنيف والمراجعة او قصورا في فهم ذلك العقد او المطالب الاذلة او قصور في
 الورع والديانة فلا وكان كذا وذا من اضطراب الاختلاف ما ظهر من غير
 هذا كذا شهد بما قلنا وسيايتك عزاء تكبير وتشييد لك في المطالب الاذلة في
 ذلك واستتم كما اقول انما انما من جهة عدم كسفا لظاهر من احاطة الامم بغير
 الحكم والقنوي عن اقول الا انهم على وجه يحصل منها الاحكام الواقعية الاوليه وينكشف
 ذلك بينا انما هو يفتي عليها بعض ايات في سائر الجواهر ايضا وفي بعض بعضها على كثير
 من العلماء ويجاهضون الاخبارا بين فاعلم انهم قد ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 العقلية ان بعد ثبوت التكليف واستقرار الشريعة لم توجد رخصة وعادة الا في
 سبحانه في الحكم واحدا في الاختلاف في الاكالات يتفق من التسامح ويخوف في رتبة في
 او احوال مختلفة وهذا هو الذي نزل الله على نبيه وبيته في اوصية قوله لا رخصة
 واحدا بعد واحد الى ان يفتي الى انهم صلوات الله عليهم اجمعين كما في قوله فاعندهم في
 الجاهل وغيرهم من كتبهم التي كانوا يظهرون بعضها احيانا لبعض خواصهم لم يلحقوا
 طرق اخر من جهات ملوهم وغرائب شوقهم وهو الذي يوجب جهات الحسن والفتح
 العقلية القصدية له خصوصا في ابداءه وعلية من المالك التكليف انما وظاهر انما بين
 ما يوجب تغييره من الطوارى الحادثة وقد كان بينه تكاليف سائر الانبياء وانهم ايضا

اولئك الذين
 اختلفوا في
 الحكماء
 والفقهاء
 والاشيخاء
 والارباب

ذلك لم يبقوا بمجتهدين متفقين على امر واحد ولا وقف كل منهم ما وراء غيره واذا انظرنا
 بلغة قوافي سائر البلاد وطبع كل من الذي قد وعرفه منهم ان يدعي ما يرجع اليه
 البناء يستقل كل بما ايمع له بل قد عول الجع بل ادا شغل شانه وتوحيص حنينه
 مجهود وسع مجمل الناس على اتباع هواه ودغام الى العمل بما اراه ودفاع فشا جروا
 دين سيد المرسلين ولنا كواخا ليق مصلين واستحوانا والعصيان واستحووا او
 الحجة وقها ونوا في فرائض الشريعة المطهرة واستنزل المنة واخذوا الاخبار والنويرة
 عن كل من ينظر الى الخطابة وان كان من الناصقين الكذابة وبها كان يرجع اليها
 عندهم من خواص الاصحاب لبعضهم لغير ما يرجع على جبل من مالت وهو من
 هذا في دية الجنيح فلهذا بعض النصارى على بعض الاحكام الدينية التي توجب على المسلمين
 دنام التكون وقال كل الناس اقرب من صرحنا نحن ذات في البيوت تمام ان نجاءهم علمنا
 فيها من القريب والتعريف جمت بعدد طويل في غير ما كاذبا باطل وبها تكو اكثر
 من غير ما دام تكذب اسمونه فنها عده مناعها ولا اكثر من تكرارها لفظ على وجهها
 وبها روي بعضها بعد سنين كثيرة وبها قيل في بعضها الروي بعد ثلثين سنة وبها
 كثير منها على كلام طويل يستبد جدا حفظ على وجهه لا تميز لصلها وبها خالها
 من ظلم الاحكام فكيف اصبحت ثابت منها ومن اجل ما ذكرنا شكلا لا خلا في ذلك ولا
 منهم ولا خلا في ذلك لا يشع احد دعوى جماعة على جهة بدعها على المطرقة
 المذكورة وبها الف الف رواية لا تدبرها وما يوجب منها فلهذا لا ولا على الحق
 ومنه يعرف حال اتباعهم ومقلداتهم ويظهر ان ظاهريهم على اراء ومسامكهم واشد
 من ظاهريهم على شريعة نبيهم بل لا يقاس احد ما لا يخرج عن من لاحظ طريقهم
 في عرفهم ما وتدر ما خواص اهل البيت في جمع ظاهريهم وكذا الشاهنظام ما يجمعهم
 من لتكلم والتعليم لاحكام الشريعة واسلوه وعدم تمكثهم من فلان جميع ما هم
 عليه اظهروه وقد ذكر الصدوق في الخصالك بعض مشيئة فروي في المسألة او ذكر
 الجع هو على ناصط الله والحمد لله في اسود وقارب باسمه حتى يقرب الى الحان
 وعبد الله من مشيئة الله في هذا ما قد شانه في ذكره رسول الله صلى الله عليه
 وشهد له وناجوه ونصده في التوحيد فال على الله علمته ما هذا زمان جسد

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

فقالوا صدقت فما الواحد ثانيا احد يفيد فقال اني سالت اهل الفضل من غيري ثم
 اسال عن غيري هذا فالواحد ثانيا ايا من سئوكم فقلت اني فلتا اهل النور اما
 عن غيري ولكن انتم اخطابكم حديث فالواحد ثانيا متندا فقال لقد علمت اني
 انما كنت ضالعا للفتى اسال عن غيري ولكن اخطابكم حديث فالواحد ثانيا
 يا فتى قال لقد علمت اني وجعل لي الان ان ذكره قال ابو ذرنا احدكم حديث قد مضى
 او من يسمع منكم ثم روى حديثا يخبرني على اصول الايمان وفضل امر المؤمنين وكرم
 اعدائهم وعظا لغيرهم فكان هذا في معرفة الشاقيين ما يجري بينهم وعليهم بهدوء
 ويجوز ذلك من الامور العظيمة لا بمعرفة مستكبران الاحكام الشرعية فاعلموا غير ذلك
 من الفضائل المذكورة في الخبر راحة يعلم ثم انما المؤمنين في الامام على كونه ملكا
 لان ما مضى من قوله في السورة وهو مضافا لستة التفسير الذين كانوا انظم هذه في اعدله
 الله ورسوله واشتد الصلوات من دينه والصادق من سبيله كان يفتونه بعد قتل
 عثمان ايضا فانه وان كان لا يخرج افعون لعدوه كون نصبه من قبله من قبل من قبله
 حتى يلزم اسمهم ولما ظهر من عثمان بن ابي بكر البينة الذي اوجبت ماله عليه فلم يكن يفتوا
 بما قلناه لا مع ذلك بل يمكن من غير شئ وسنة قبله ان معظم الناس كانوا على شئهم
 واما يكونوا ليهون عليهم بغيرها وكانوا يرون لهم من الفضل وجوب الطاعة والارادة له
 كانوا يعنون انهم مصلو على اعدا الطرق وارشاد السبل وان غاية من رافى بعدهم ان يفتوا
 اثرهم وقضى سنهم وسيرهم حتى انهم فعلوا اراهم في شريح من الفضائل الذي هو والاعمال
 ونظامها وكانوا عز الير زمانه كان يرضى من ان يبلدوا بينهم اشيع طيلة هذا الكوفة
 وقالوا لا تغفلوا من صوبين قبل صوبنا فينا لادعوان لا تغير شيئا فورا واما بكره وعصو
 لوصد عز لثمن قبله قبلوا ورضوا ببلادهم ولقد قبلوا لاصد من الاول في نصب
 الثاني ومن الثاني في حقبة السورة الشرا على امور عظام للاجتماع واصفوا اجمع للامور
 امير المؤمنين ثم ذكره في قوله ليس لك الا لا ذكره لا اجل ذلك قال في خطبة الشهرة لا
 هي اشهر خطبة في العلم خاصه من الفيد فمدا الناس على كذا لا لا بل على اجابته حتى لم
 الحسنا وشقة فطاعا له وقيل ان لم يقبلنا الى اليقة الحسنا ايا بن عثمان فكان يريد ان
 تكون بيعة لهم على ثبات والتمرد ورفض جفقه كي تكون بيعة فافضلهم في دنياهم وعقبائهم

خطبة الامام الحسين
 في اليوم الثاني عشر
 من شهر ربيع الثاني

شعر عطاء

فلم يتم له ذلك فاجابهم الى البيعة لانه ما روهما على كوسط او نحو ذلك على نفسه واهل بيته واهل بيته
 من ردها مع ما في قولها من مصالح انكم كما اريد في هذا الاسلام وتعليمهم تدرجيا لبعض الحكماء
 وهذا قد مضى لهم او بعض ذلك اذ هم الى الحق الشاطع والنور الالامع وغير ذلك من القواميد و
 المنافع فلما اجابهم وجدوا كما تأكيد من بعد غرضه ما روهما بينهم وشبه طبعها اولادهم
 ونشأ عليها من قبل وبعد انتج اسلامهم فكانت كما ذكرتموه عليها الاسلام في بعض خطبهم
 رسول الله صانه قال كيف انتم اذا التستمكم الفتنه بنشوءها الوليد وهو فيها الكبير
 يجرى الناس عليها حتى يفتنوها واستنفاد غيرتها في مثل ذلك الناس منكم غيرنا لست
 فلم يكن يفتن من لظواهر تبصير النفع بين عليه وضع رايهم وكان معونه ربا ما ثبت
 الرجاء من المقام ليشيخو عليها في قبح من المنفعة بين عليه رايهم وانه في ذلك
 لينظر الناس عنه ويصرون وجوه اكثر اخطا من نصرة ويخبرهم من فيه طاعة وكان في
 على ذلك الشد الحافظة اذ كان ضرره اشك من ضرر المسلمين المارقين التاكيد ولذلك
 بعض جهل من الناس في نفسه اهل بيته ويقول الفضائل المقصودين من قبله كرهه لاختلاف الكلمة
 واستطاعها الخيرة انصوا كما كنتم تقصون حتى يكون الناس في اخطا واموت كما ناله خطاي
 وكان يظهر نصرتهم اذ لو لم يثبتوا من يدع القوم نصبا في حال بعد ما لا يحسب ان يثبتوا
 يفتنهم في لرونها كان يعضوا في لبيع الغلب المشهور من الاحكام الخلاقية الى اهل بيته
 عندهم وفيما لم يتفوا فيه شبهتهم دون غيرهم اذ ذكر والعال في سلطان الماضي في
 ديننا ومن هبناهم لا يفتح تغيير وتبصيرهم فيه وروى الناس عنه وقويت فيه شبهته
 الموجودين من اتباعهم حتى قد رفضها واذ اخذها من طويعهم وبنما كان يحضر لحوال
 الناس في ذلك ونحوها احيانا لم يجرها فاما كان يزيدهم اذ عتوا واستجكروا فذا جرت
 عن ذلك في قولهم لعلنا لولا قلة ماورع عظمه خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه
 والرحمة بين ذلك ولو حملنا الناس على تركها وجولها الى الواضحة التي كانت عليها
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لفرق عنه جندى حتى ابقى حدة الاكليات من
 شيعتي الذين عرفوا فضله واما من كان الله وشدة نبوته صلى الله عليه وآله الا ان
 قال الله لقد علمت ان الناس لا يجمعوا في شجرة مضان الا في ريضة فنادى بعض اهل
 عتكريه من يقابل من يجمعوا في الاسلام واهل غير سننهم في ان يوصل في

في شيء عليه السلام
 من شئيل احكام الدين
 وضع في الكفاية

شهر رمضان في جماعات رمضان في ثور في ناحية عسكري وفي غير انهم لاسم هؤلاء
صالحوا واعلموا واعلموا وليست شقي كان سولما وبقية هؤلاء وسيلهم الى الله تعالى
وربهم وفي غير جماعات يقولون اكوار رمضان ورمضان في غير جماعات في غير جماعات
قال والله لو دخلت على عامة بني قريظة الذين هم اهل الذل والذل والذل وسيلهم الى الله تعالى
واستولوا على اذن من خلفه في غير جماعات في بعض ما اعلم من الحق في الكتاب الذي جعله على
صلى الله عليه واله وسلم في غير جماعات في بعض ما اعلم من الحق في الكتاب الذي جعله على
يقترن من ظواهر القرآن الذي جعله على الناس بعد موت النبي ورواه ولا من رده
فذلك والوالي ولا من بطلان الحكمين ولا من تعيين الحكم من قبله بغيره من العلم
في ذلك مع علمه بانه ثبت على اهل القوم من الناس الذي جعله على بني قريظة في غير جماعات
معناه هو معلوم معروف من اهل القوم ونفسهم وكيف حال غيرهم من ان يكون منهم وقد
اشتهر عنه حديث لو ثبت في الوصاية ونحوه وروى عن الباقر ان قال لو ان ابر
المؤمنين في ثبت قد ما اقام كتاب الله كذا والحق كذا في غير جماعات في غير جماعات
تفصيل الاحكام وتعليقها على انزال الكتاب بغيره في غير جماعات من ذلك الظاهر
وكان اظهره في غير جماعات انما الله من الجواز والامتنان في غير جماعات من ذلك الظاهر
الزائدة كرههم ونسبهم الى الله كذا في غير جماعات في بعض الاخبار في غير جماعات من ذلك الظاهر
اكثر الشبهة ففصلوا عن غيرهم وكان مع ذلك ابطال انما خلاف الظاهر وكان كذا
مصر في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات
كثير من البديع على ما كان من قبل لم يظهر من الاحكام الا ما قال في غير جماعات من ذلك الظاهر
الا الا في غير جماعات من انما في غير جماعات كاهو معلوم ظاهر في غير جماعات من ذلك الظاهر
كان اذا فاصلى كعبين ثم ركب احده وجعل عليه يد فقلون في غير جماعات في غير جماعات
ينعم من ذلك وانه قال للناظر انما انما في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات
حق عيسى كبر بعد في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات
الحكمة في صدره كما بينا اهل الذل والذل في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات
مضى تلك الدنيا ولقد في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات
فوجد في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات في غير جماعات

بعض من الناس في غير جماعات
اصحاب من الناس في غير جماعات

لا يتصلون

ذلك هو الناس السكونية وصحة ذلك ما كانوا يحسنون بحوث الامور
 حتى علموا بالافرة وقيل العلم انما استخف قبل ما كانوا يعرفون مناسك حجتهم وما يحتاجون
 اليه من حلال ولا حرام الا ما فعلوا من الناس حتى كانوا يفترون مناسك حجتهم وما يحتاجون
 فصاروا يعلون الناس بعد ما كانوا يتعلمون منهم ويحتاج اليهم الناس من بعد ما كانوا
 يحتاجون اليهم وقد اخبرنا ابو ثوبان عن بعض رجال اهل زمانه ومن بعده من شيوخنا
 فقال في بعض خطبه لنا والذي غلب على الجند وبرزوا الفقه لواقب العلم من معدنه وشعرهم
 النام بعدد وبنه ودرهم المحرمين ووضعه لخدمته من الطريق واضحه لكم من الحق بوجه
 لم يبعثكم السبل بدت لكم الاحلام وانضاء لكم الاسلام فاكمم رعدا وانما انكم غايلوا ولا
 ظلم منكم مسلم ولا مفسد ولكن سلكتم سبيل الظلم فاطلب عليكم دينكم بوجه فاستأثروا
 عليكم ارباب العلم فظلموا منكم واطغفتم في دينكم فاقبتم في دين الله فيعلموا ببقية العزاة
 فاعوذكم وتوكلهم الا من فتركم الى قول الله عظموا له الا ما امر بالخطبة وقال الناس ان في
 اجوبتهم من سائل الزندقي ان تجد يوم مقام النبي صلى الله عليه واله في العلم الذي عنده وودع
 عن الزندقي ان يجد الناس سكت وكان يتأبوا ما عليه الناس فليأتموا في ما بهم من ظلم
 الزندقي على اختلاف منهم فيه قد فاما بينهم الرأى القياس اهل ان قوا به اطاعوه و
 اخذوا عنه ظهر العدل وذهبوا لاختلافه والتناجروا واستوى لاروا بان الذين غلب
 على السبل الذين ولا يكاد ان يقر الناس ما عليه هؤلاء بعد فضل رسول الله صلى الله عليه واله
 ولا في ظلم تختلف منه من بعد وانا كان عاينا لاختلافهم خلافتهم على الخيرة وتكسبها ما
 الزندي ما تصنع بالخير اذا كان بهذا الصفة قال قد يفتك به ويخرج عن الشئ بعد الشئ
 مكانة منقطة الخلق وصلاتهم الى الخو الحديث ظلم يظهر منهم عليهم السلام الى ما ان الناس
 الانليل من احكام الشريعة وكان الناس على هذا اهل السبل والذين بينهم والخلقات الخائفة
 منهم فلما قام بالافرة لسلام الامام عيسى ما وجدوا الوصية المشتملة على الخواصم الاشياء
 عشرين يجهل الناس بعينهم ولا يخافون الا الله عز وجل كان من لاسبب الظواهر التي
 قيام الفتنه ذلك بين الاموية والعباسية استغفروا انفسهم وانه من غير علمهم
 تكثر اهل المعرفة والفتنة عصره وخوفهم على اصد من خلفاء الجوز من قبله وفي ذلك
 من ليدع الظواهر المنكرات المستنبطه الدائرة واسنها واهل الفتنة في الذين استحكمت بها

مجلس في القبة
 في تاريخ
 ابن خلدون

ونسب اليهم من الجندی وانشاء كل شأنه وتوهمه كثير من لا يتفهموا الحق والواقع اليه
 لغيره الايات والعارف والاحكام بل كن من عندهم من العلم العظيم بل من الاماكن والكاملين
 والاولياء الكرام وفضلاء الحكماء بعد انما الترتيب النبوة عنهم كمال انما ذهب الى العلم والكمال
 فلاجل ما ذكرته من اوجه الناس من اخلاصهم اليه يعلم الاحكام منه وتوهمه عليه وليس له
 انفس من عالم الذين وعلموا الحكماء بل بين وفهمه من كثير من مسائل الامم والارواح والروح
 الاولياء والخصوص وقرى الشريعة وكذا العلماء عليهم والاولياء والارواح والروح
 في انما انما انما كان ما مور ايضا الجا امر الى انما في العلم والادب والارواح والروح
 الزمان عن من انما على اخلاصهم في الادب والارواح والروح والارواح والروح
 ما اليك من الس هو احد روث الداء بل لا رتبة في انما انما انما انما انما انما انما
 خلص على فلب يشغل من جعفر بن محمد فضلا وعلميا وبصانة وورقا وقد بعضهم من يد
 الضمان عليه السلام اعني يبيد كان كثير لما يدعي من الحق والارواح والروح والارواح والروح
 النبوية محمد بن الحسن وقيل عن في حقيقة انما قال في جعفر بن محمد في العلم والارواح والروح
 وكان سائر علماء العامة وقضاة من رجعوا اليه الى الحكماء به رتبة من رجع من رجع
 انما قال ان من في ابي الحسن تاركا لظلاله وقضاة قضيت له في العلم والارواح والروح
 وهو جعفر بن محمد وهو له وعبرهم كما يات في كثير من رتبة من رجع الى العلم والارواح والروح
 وقد اخذوا كبر من الاحكام وعلمهم في انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 قد كان فيهم في العلم والارواح والروح في انما انما انما انما انما انما انما انما
 طاهر ولم يقبله غير رتبة من الناس عنه ومنه في العلم والارواح والروح استقصى عليه السلام
 حتى انه كان فيهم من رتبة من رتبة في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 عندهم ولا يصلون اليه في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 عز وجل في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 وامن في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 اطلق لك رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة
 ولا تكن في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة

بعض الخلق
 في كتابه

ملكا في الدنيا
 الضيق

العلم والارواح والروح
 في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة من رتبة

استنبطنا القول في
الاعتناء بالاعتناء
والاعتناء بالاعتناء
والاعتناء بالاعتناء

وسائر العلوم الشرعية لتمام من وصل إليها فاعلموا، ومع ذلك فهذه الكتب أيضا ويزيد
بالنسبة إلى ما سائر الأثر والاعتناء إلى كثرة ربح الناس فيها من ما تفرق دون غيرها
وكذلك لما أخذ من دفع القية عنها وهذا هو ما بالاعتناء والاعتناء بالاعتناء
أضاف إلى اعتبارها لاعتناء إلى غيرها والاعتناء بالاعتناء من تعليم الأحكام الواجبة للشيعة
كثيرة وأسبابها خفاها ولا خلاف فيها بينهم غير جبرية واعتناءها أو واحد ما اشتد
التقيد في كثير من الأحوال على ما وصلنا ولا نمنع على أصحابهم بحيث يؤدي
إلى ما يوجب الجور كما أن بعض الأحكام لم تكن بهذا الصلة لاعتناء واعتناء الاعتناء
أو التغيير ولا لاعتناء الشبهة الكاملة لوجه كثيرة من تتبع إلى سبب من هذا الظاهر
الاختار والاعتناء بالاعتناء لا تضر شيئا من ذلك وإن كان الاعتناء من الاعتناء
بالاعتناء وعدم الخوف من الله تعالى على الاعتناء على الاعتناء وعلى قصد جسد الاعتناء على
وجه الشبهة يكون كما ورد في إن بن تغلب على الاعتناء امرأته يجلس المسجد ويقول إن
امرأته القاذرة إن يفتي خبر الشبهة من الاعتناء بوجهه وهو يفتي عن الاعتناء في مسائل
مسلم القاضي ويمكن أن يقال باختصاص عدم الخوف بها فلا يفي صدقها ولا كذا ما
هو حاصل اعتناءها كما لا يخفى ما فيها فلهذا الجملة الحاطة لا سائر الاعتناء فان يفتي عن
الاعتناء والاعتناء لم لا الاعتناء والاعتناء من هذه الصفات وبعضها يفتي بنفسه
أو يفهم من التقيد إلى كان كثير من الأحكام الشرعية كسائر العلوم الخفية وهذا أيضا
كسائر الاعتناء لا يفتي ويمنع كان الاعتناء بفصل اعتناء بمراتبه واعتناء بالاعتناء
على اعتناء مع أن أمير المؤمنين لم يزل يشكون في اعتناء من فلهذا الجملة في كذا الاعتناء
الاختار في جميع ذلك كثيرة جدا ومن جعلها قول أمير المؤمنين في صدق هذا العالم جاتا
عليه من قول الله ولما وجد له خطيبه يوحى دغايمه ويروءه كما يفتي معتضا أو كذا
بعض ففهم كثير من العلم بقول الباقين لو وجد من العلم الذي نافي الله عز وجل جملة الشبهة
التوحيد واليهين والاسلام والشرع من الاعتناء وكيف على ذلك ولم يجد جلة أمير المؤمنين
جملة العلم حتى كان يقتصر الاعتناء ويقول على كبر ما لو سبب من الاعتناء فأناب إلى الجمع
منه على ما جاء ما لا لا جده من يجهل وقله لو جده من فطاسمهم العلم وهم أهل
لذلك لحد ثمال الاعتناء في الاعتناء لا يخلو وما يكون في يوم الدين أن حلتها

لكلامهم ورجوها ومخاف لا يعقل الا الثالوث ومن ثم قال الصالحون لا يصح لهم حينئذ تدوير
من القدر ولا يكونوا كمن يتكلم بها حتى يعرف معارف كل شئ فان لكل من كلامنا
القصير على سبعين بها انما من جميعها الخارج ويرى من هذا خبرا وتوفيق من بعض كلامهم
صحيح على نظم اصحابهم وجميعهم واخيلاهم الى الابد حتى يتبينوا في فهمهم وحياتهم
منهم ليس مع بعض كلامهم في بعض لا يستقصي جميع ما روي عنهم فيها انما هو العجز عن شئ
لعدم تمكن من خلاقا عدم تفطنوا ولا شاعروا ولا اختلفوا فيه فيثبت عليهم الرواية
كانت فظننا قاصرا عن فهم حقائق مطالبهم ومخاطباتهم وانما القوا اليه بعضا مما رويهم
مؤثرات حامل قلة ليس يقيد وروى حامل نقل الى من هو اقل من روي عننا نقل اسمعوا بعضنا بعض
بالخطيب حسب فهمه وروى في المطبوعات ايضا وروى في كتابنا الباقين على السلامات
لنا اربعة غلاما علماء وحكاما في كتابنا ما نقلناه الا نقلنا الى شيخنا فانظر الى ما في
الاولية فخذوها من صفوهم من الكدوة واخذوا منها ايضا فبعضنا في كتابنا كدوة والاولية
فانما هذا من سوء تفكيرهم وقال الصالحون عليه السلام ذهب العلم ويحترق العلم في وجهه سوء
فاحذر دواطنها فان في باطنها الهلاك وعليها نظامها فان في ظاهرها الجلاء وكان
في صعوبة تمييز وجهه الشؤم المحمود والصالحين من الكدوة والطواهي الطويلة الطويلة
الله لك في ذلك الى ان شئت الى العلم والفضل فضل العزيم واليهما
كثرة الكدابة عليهم والخطيين في الروايات عنهم وعلى طابعهم من اسما استعمال جلالتهم
بما حصل اعطاهم فضلهم غيرهم وراهم في بعض السائل وامرهم وعدم اقتيادهم للاخبار واليهما
في جميع الحكماء منهم مع الاستنباط من فضائلهم تحملا ليجتنبوا روي في الاخبار والافاضة
عظم شأن جماعة منهم وجلالة اقدارهم وعلو منازلهم وهذه الامور هي اصول الاستنباط
الوجه لا اختلاف كثير من الاحكام الواقعية وعدم اشتغالها ساياها من الاماينة وهذا
فروع كثيرة والكل كما تقدم من قبل علو منزلتنا وكنا ونزغهم من الاخبار والاشارة
الذكورية في كتابنا في حال وغيره ما يبحث لا نقتضها اية اصلا ولا ينافيا مفصلا لاجتماع الى
وضع كتاب مفرد وفردا فضاها في كتابنا ما روي من زادها وقف عليها انما لك كتابا
نبذنا ليرى ما يشهد به غيرنا من كمالنا وروايتنا الى انكارها عن جعلها في غيرنا
ذكرنا من ذلك ما ورد في خبري مشاهير من سالم والكلية الشك من اخبار بعض اولاد

الكثرة من كان يدعي الامانة وهو في زمان الشقاق عليه السلام من ولاده ببعض المسائل
 الدينية الظاهرة بين الشيعة وكان يعرف عدم صلاحيتها للامانة بجهلهم بها وشهادتهم
 غيرهم من الاخبار باضواء من اظهر بين اصحاب الشقاق وكذلك بين انصار اصحاب الاثنته
 الاختلافات الفاحشة والادلة السنية الواضحة في أصول العقائد والمسائل المتداولة
 المتاجر اليها بالرفق والفضل المبرح حتى انك انصدمت من شام من حكم ومو اهل سانا
 من ان يوصفوا هذا خلف الحكايات عنك في القول بالجمعة ولم يقع منها الا انه احتكا
 خالفوا جملة اصحاب بني عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم من زعم ان الله جسم كالا اجسام
 وركا زعم عنه بعد ذلك وتكلم في خلافه في مسئلة الرقية وكل العلامة في شرح كتاب
 النافون عنه من هذا ما كان في علم الله تعالى من هب الامانة لوضا والحكايات عن
 هذه المسائل المذكورة في كتب الرجال والاخبار وغيرها وقال الفضل المحض يفتي
 المختص في الامانة الى ان ذوق مع ضاية جلالته وفضله وولعه وصورته والاختلاف
 في فهمه من جهة خطاه في مسئلة القضاء والقدر وقوله بالقوض والاستطاعة اذن
 جهة اسئلة الادب مع الضايات فلا حذر له بما اعتل الله قبله من فضله وان كان
 في غير عمله ووردت الاخبار في خطاه في بعض مسائل الايمان والكره ايضا كما انه يجز
 الاستدلال مع الضايات عليه السلام بقضاهيها ورغبتهم في الكفاية والكنية والشيخ
 في الجميع عنه انه قال سالتنا جعفر عليه السلام عن الحق فقال ما احل الله فان لا يراه
 الا امير المؤمنين قلت صلوات الله عليه حدثني ما حدثنيك اجل من تفرغ في كتاب فقال
 الثانية لسمع ما اقول لنا فان غدا لم يختر امره في كتابه بين من الهد بهما لظهر كان
 سألته ان كنت اخلو فيها بين المظهر والعمر كنت اذكر ان سالتنا في احسن بيتي من اجل
 من يجزى بالنية فقلت دخلت عليه فقلت على جعفر فقال ان زرت مصيعة الفارض ثم قا
 ليام صفتي انا جعفر في البيت فقام واخرج الى مصيعة مثل هذا البعير فقام السقر كما
 حتى يعمل لمطيل الله ان لا حذر ثمانية في هذا الحد حتى انك ذلك ولم يصل في ذلك
 ابي فقلنا صلوات الله عليه لم يفتي على ايامه ابوك ذلك فقال في انك بناظر في الا
 علم ما كنت لك فقلت فان لك ذلك وكنت رجلا ما الفارض ما لوصا يا بصي يا حاسبا
 لها البتة لثمن اطلب شيئا يلقي على من الفارض لوصا يا لاهي فلا قدر عليه ما اني

كان كذا كذا في بعض المسائل
 التي جازت له في الامانة
 باعانة المحدثين والاشباح
 بيان المسئلة في بعض المسائل
 التي جازت له في الامانة
 من كذا كذا في بعض المسائل
 التي جازت له في الامانة

امام حسن مجتبیٰ علیہ السلام
 فی کتب تاریخ و کتب حدیث و کتب
 فقه و کتب لغت و کتب طب و کتب
 فقه و کتب لغت و کتب طب و کتب
 فقه و کتب لغت و کتب طب و کتب

مستكنائهم لسانهم يعلمهم القهرن وشرايح الدين بالاحكام والقرائن كما انزل الله على محمد
 لا تكلموا باللسان في ذلك اليوم انكاد شديد انتم لم يستقيموا على دين الله وطريقه الا ان
 هذا السبع فوق رقابكم ان الناس عبدوا الله صلى الله عليه واله كعبه سبعة مائة
 قبلكم فغيروا وابدلوا وحرثوا وادوا في دين الله فغضوا منه فاسمى عليه الناس اليوم
 الا وهو حق ما انزل الوحي من عند الله فاجب دعاء الله من حيث انه هو الى حيث ندعى
 حتى ياتي من يستغفركم من الله استغنا فلا تخبروا في اخبارنا عن الدنيا والآخرة
 عليها السلام ان الله انما علم ان الله اذا ظهر يوم مامجه يدركنا بشفاعة من صنع
 رسول الله صلى الله عليه واله من كان قبله كما هم رسول الله صلى الله عليه واله
 الجاهلية وبعث الله لاسلامهم نبيا وفي بعض الاخبار عن النبي في قوله سبحانه قل اني ان
 اصبحنا وكفروا قال انما انزلت في القائم يقول ان اصبحنا فابا عنكم لا تدعون الى
 هو من انبياءكم بآياتهم بل اخبار السموات والارض حلال الله ورسوله فاعطيتهم
 والله ما جاءنا من قبله الا بالحق ولا يتدلى على ما يلها وعن النبي انه قال ما اكمل احوالكم
 الا بآية ولا بآية الا بآية الله عز وجل انبياءكم بآياتهم يعلم الانام وعن الصادق انه
 قال ان عندنا من حلال الله ورسوله ما يشاءكم اناه وان شئتم ان تحدثوا به احد واحد
 ايضا انه قال ان الله عز وجل خلف الجبال ان قال يتلون كتاب الله كما علمناهم ان قال علمناهم
 فونى على الناس كبروا به ولا مكره وفي خبر اخر عن جيل بن دراج عنه قال قال ابو جليل لا
 تحدثوا خطابتنا بما يحسنوا عليه فيكذبونك وفي اخبار اخر عن عبد الله بن الوليد عنه عليه
 اخذنا لفاظها قال قال الى شيء تقول الشبهة في عيسى موسى وابراهيم بنين قال قلت
 يقولون عيسى وموسى فضل من اهل البيت فقال انهم يقولون ان ميلادهم بين الله وانا
 علم رسول الله قلت نعم ولكن لا يقدر من على ان ينفذ من المثل هذا قال فاعطيتهم
 الله الخبر في خبر سليمان بن رعا له عنه قال سالت عن قوله تعالى اودعنا الكتاب الذي فاطمنا
 من عبادنا فقال الى شيء تقولون انتم قلت تقول في الفاطمية قال ليس حديثي عن علي بن
 في فعل هذا من اشار يستفهم دعا الناس الى ضلال الخبيث في خبره عن بكهده واهل الكاظم
 عليها السلام انه قال ان خطابتنا يقولون انما اخذنا راي الاطهار يوم الجمعة فاعطيتهم
 اخذنا ان شئت في يوم الجمعة وان شئت في سائر الايام وفي خبر ربيع الخ فاعطيتهم انه قال

تمت بحمد الله

بكر لاجتماعهم على واحد لا خديرة فأكبر وفي خبر طارئين يزيد على ما مضى على أبي جعفر عليه السلام
 فقلت يا ابن رسول الله قد رخصت في هذا ما مضى قال يا ابن رسول الله قد رخصت في هذا ما مضى
 يعني اختلافهم من أروا خلفوا من رأي جعفر فمضى فقلت يا ابن رسول الله قال ما مضى
 إذا اختلفوا أن يلحقوا أحدا منكم قالوا أحدا منكم قالوا أحدا منكم قالوا أحدا منكم
 الخبر في خبر جعفر بن مروان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع ثوبا بدينار فبيعه بثلثين
 رجلا لله على أبي جعفر ما والله أن كان في لي قول يابته والله يبيعه النعم أهل العراق على جعفر
 ثم قال يا ابن رسول الله بكت يا جعفر يا ميثاق دين الله وفي خبري زارة على اختلاف بينهما
 ألفاظ قال سألت أبا جعفر عن قول الله عز وجل ما سجدوا لله جميعا ولا على اختلاف قال لا
 أنت بسمع ذلك حتى تأتي إلى العراق فتقول سمعت جعفر بن علي يقول كذا وكذا ولا تكن في
 نفسك وفي خبر الوليد بن ميمون قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع ثوبا بدينار
 عنك فقال يا أبا عبد الله يا وليد ما يجب من زارة في مثل هذا قال لا شيء قال يا ابن رسول الله
 أبو داود قال قول لك لا يروى ذلك عنه وأريد مني كذا كذا في مثل هذا قال لا شيء قال يا ابن رسول الله
 ما يروى من ذلك وفي خبري زارة على اختلاف يسير بينهما قال سألت أبا جعفر عن رجل
 أتى ثوبا عنده من واحد في الشبهة فقلت إن عنك منها شيئا كذا فحدثت أن ولد لها
 فأرثم أرحها قال ولم مات ما أنكرت منها ثم ذكره أبديت على أن ذلك ما كان له عليه ما فيها
 وحقها وفي خبر جعفر بن مالك بن أبي نعيم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 أبي جعفر فقال لو أن زارة لم تكن لكانت الحج إذا أرمنا قال أنتوا عروا من جعفر ما مضى
 عليه فقلت له جعلت فداك والله أن لا يخرجهم من الخبر به زارة لنا أن يكونوا والنسب
 كذا قال زدني قال لا يخرجهم من الخبر به زارة ثم قال ما والله لا يجمع هذا ما مضى
 أحسن في خبر جعفر بن محمد بن الحسن بن ميمون عن أبي جعفر عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار
 أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في مثل هذا الرجل ما مضى
 أنكم وبغضنا فداك لنا هذا من الخبر يخرجون حديثنا إلى العباد ما مضى
 الحيطان لها أذان كذا ذات الناس الخبر في خبر جعفر بن محمد بن ميمون عن أبي جعفر عليه السلام
 أحد الناس نفسا على أن قال قال جعفر بن محمد بن ميمون عن أبي جعفر عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار
 في صورة أبي جعفر بن محمد بن ميمون عن أبي جعفر عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار

هذا الله على أبي جعفر
 فقال

يَفْتِي زَيْنَ عَمْرٍاءَ نَافِلَ الْبَازِغِ الْقَصِيرِ وَحَلَّالٍ كَانَ يَتَقَبَّهْمَا أَلَا أَتَيْتُهُمْ هَوَاشِمَ
نَافِلٍ وَفِي خَيْرٍ سَلَامٌ بِعَزَمِ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ حَتَّى عَلِمَ لِسَانُهُ أَنَّ سَلَامَهُ مِنْ بَيْتِ
وَقَعَ عَلَى الْمَقْبَلِ أَنْ يَطُورَ طَوَافُ لِسَانِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلَانَا فَخَرَجَ فِيهِمَا وَالْقَتَا
هَذَا مَسْرُودُ سَالِصٍ شَرِيفٍ قَالَ لِعَلِيكَ بَدَنَةٌ قَالَ فَدَعَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ جَعَلْتُكَ نَافِلًا
إِلَى خَيْرٍ حَاطَبَانَا بِمَا اجْتَبَيْتُمَا وَالْوَأَنَاءُ هَذَا لِمَسْرُودٍ سَالِصٍ سَلَّمَ قَالَ لِعَلِيكَ
بَدَنَةٌ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ بَلْعَةٍ مَحَلِّ لِبَاقٍ قُلْتُ لَا قَالَ لِمَسْرُودٍ شَيْءٍ وَفِي خَيْرٍ كَلْبِي
مَعُونَةٌ قَالَ كَانَ بِوَصِيرٍ وَاصْطَابَهُ دِثْرُ بَوْنٍ لَتَيْتَيْنِ يَكْتَحِرُهُمَا وَيُكَرِّوْنِ فِي الرِّمَانِ
إِلَى عَمَلِهِمْ لَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمَا عِدَّةٌ فَقَالَ وَكَذَلِكَ كَانَ يَحُولُ لِي حَتَّى
الْمَسْكُورُ وَمِنْ دِثْرُ بَوْنٍ مِنْهُ عَلَيْهِ لَا كَثِيرًا لَفِي خَيْرٍ وَفِي خَيْرٍ شَيْءٍ لِقَصِيرٍ وَفِي خَيْرٍ
فِي خَيْرٍ ذِي بَازِغٍ أَهْلُ الْكِتَابِ مَعَ عَدَمِ إِشْرَافِهِ لَتَيْتَيْنِ بَازِغٍ فِي خَيْرٍ وَفِي خَيْرٍ وَفِي خَيْرٍ
عَدَمٌ مِنْ أَهْلَانَا أَلَا يَعْجُوزُ وَيُجَلِّسُ خِلَافَتِي فِي بَازِغٍ لِيُتَوَكَّلَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَلَا يَكُلُ
أَبِي يَعْقُوبُ لَنَا أَخْبَارُ سَالِصٍ رَضِيَ عَنْهُ بَرٌّ وَبَعُورٌ وَخَطْبُ الْعَدَا فِي كُلِّ بَازِغٍ وَفِي خَيْرٍ
أَتَيْتُمَا الْخِلَافَ فِي لَوَاثِمِ أَهْلِ الْبَرِّ بِبَعُورٍ وَفِي خَيْرٍ لَنَا أَرْبَابُ أَهْلَانَا وَقَالَ بَعُورٌ أَيْتُمَا عِدَّةً
دَخَلَ عَلَى الْقَتَا فَقَالَ بَدَنَةٌ مِنْ بَرٍّ قَالَ أَيْتُمَا وَفِي خَيْرٍ شَتَامٌ بِأَخْوَالِ سَلَّمَ
أَبَا الْحَسَنِ عَنْ مَدِينَةٍ قِيلَ خِلَافًا قَالَ أَيْتُمَا وَفِي خَيْرٍ فِي خَيْرٍ قَالَ عَدَمٌ رَضِيَ عَنْهُ بَرٌّ
أَنْدَقَالَ تَبِيلُ بَرٍّ إِلَى أَلِيَاءِ الْقَتُولِ وَأَذِنَاتُ لَتَيْتَيْنِ وَبَرٌّ قَالَ أَيْتُمَا وَفِي خَيْرٍ
قُلْتُ هَكَذَا رَضِيَ عَنْهُ عَلَى بَرٍّ وَفِي خَيْرٍ إِلَى أَلِيَاءِ الْقَتُولِ فَإِذَا نَزَلَتْ لَتَيْتَيْنِ دَبْرُ
الْمَسْكُورِ فِي خَيْرٍ وَفِي خَيْرٍ بَنَ سَلَامٌ كُنْتُ نَاوِيحَ الْبَوَاحِشِ أَلَا تَقَالِي حَبِيدَ الْخَيْرِ
الْقَصِيرِ وَفِي خَيْرٍ أَلَا جَلَامٌ حَاجَا فَنَخْلُفُ عَلَى جَنَفَةٍ فَرَأَى بَادَا فَنَسْلُجُ جِلْدَهُ قَالَ
لَهُ مِنْ لَحْمٍ قَالَ إِنَّ لَكُمُوهُ قَالَ وَلَمْ أَحْمِمْ مِنْ لَكُمُوهُ قَالَ لَفِي خَيْرٍ عَنْ بَعْضِكُمْ أَتَقَالَ مَا
بَعْدَ مِنْ أَلَحَامٍ فَهُوَ أَكْثَرُ قَالَ مَا لَفِي خَيْرٍ هَذَا لَكُمُوهُ قَالَ لَا فِي خَيْرٍ الْقَتَا إِلَى بَرٍّ
أَحْمِمْ قَالَ مِنْ لَحْمٍ قَالَ لَكُمُوهُ قَالَ لَكُمُوهُ قَالَ لَكُمُوهُ قَالَ لَكُمُوهُ قَالَ لَكُمُوهُ
وَلَعِبَدُ الْخَيْرِ مِنْ بَرٍّ حَرٌّ مَا أَضَاءَ لِسَانَ الْعَقِيقِ قَالَ سَبِيحَةَ الْخَيْرِ وَنَبِيحَةَ السَّنَةِ الْخَيْرِ
الْقَتَا فِي خَيْرٍ جَلِيدٌ أَلَا قَدَّ حَرَّمَ التَّجَارِقَ قَبْلَ جَعْفَرٍ وَشَبَّ بَطْنَانُ وَبَطْنَانُ رَضِيَ عَنْهُمَا
وَفِي خَيْرٍ بَادِئُ الْخَيْرِ قَالَ سَالِصٌ لَمَسْجِدُ بَرٍّ وَفِي خَيْرٍ مَهَادَةُ الْخِلَافِ قَالَ أَلَا لَفِي خَيْرٍ

[illegible]

أَصْلُهَا فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ

احتمال ان يكون لها عاقل كبير من الاحكام كما يشهد به ما تقدم من الاخبار في كتابها الخ
 وعدم اعتداد المخالفين منهم في القواعد بعضهم على بعض نقل الاخبار واستنباط الاحكام
 منها ما لا يباع اذا استدل كل بما عنده يقتضي لا يحتاج اليه في باب الايت خصوص ما عنده
 الاخر كما هو الظاهر وقد ورد في الاخبار انتم تملوا في الحديث بالخطوة والمنع من مخالفتهم وكذا
 من مخالفتهم من فرق الشبهة واخذ الاحكام منهم مع ندرة خلافتنا في الاخبار والوجوه
 عندنا منهم ومن شالهم ونحو ذلك كثير من ضعف في الاخبار والرجال وحسب ما هو واضح
 كتب الى الكندي بالوضع والالتباط ونحو ما مع شيوخ اخبارهم في الكتب المعتبرة وفيه ما هو
 روي عن الصادق عليه السلام في بعض خطبه وغيره احكام اخلاقنا في الدنيا والآخرة
 الحكم وحكم ما به يؤخذ بقول العدل والافضل والاصدق والاربع ولا يلتزم على احكام
 الاخر ولا يكفرك ذلك مجرد فرض غير واقع في زمانك لا في زمانهم السلام وروى في اخبارنا
 عدم اعتداد جماعة منهم في الاخبار على مثل ذلك ما يوجب ان لا يضر اليها مع انهم لا يملكون
 كثير من الاخبار والاحكام او عظمها كما من كتب الرجال والاعمال وغيرها وفي بعضها ما
 ما يبرهن عن بريق كثير من اصحابه لا يمتد عليهم السلام بعضهم من غير شبهات ضعف لهم في
 اصحاب ذواته كانوا يقرن فيما يتعلقون الذين من خطا وغيره وكثير من الغاصرين لم يسموا
 الحكم ويوفون بن عبد الرحمن كانوا يقرن منهم ما في الاخبار والاداء والرق في خلافتنا
 وسان ذواته ونظائرهم وروى عننا فيهم اكثر من في غيره واشهر من في غيره اظهر من ان
 بيتين وثبتوا كالا يخفى ولقد ورد في مناقرة القاص مع جماعة من خواص اصحاب الصادق
 كالحسين بن ابي بن ابيان بن ثعلب وذواته وموسى الطائي وهاشم بن عيسى لما عرضوا
 من الحكم وكلام الصادق في شأنهم وفي احوال اصحاب الصادق بعد في امامنا كما عظم وفي
 غير ذلك مما يظهر من الشريعة مما يفيض الى الجمل بعض الرجال من جملة من فضلائهم وفضلهم
 عن غيرهم وان بلغوا الى على الدنيا والديارات والمقامات من جهة كثير من عظامهم وعاشقهم
 واعمالهم وحكمهم المبرهن على عظم الحسن بن علي بن ابي طالب في حق العسكري عليه السلام انزوا
 بعد على ان يجمع حشرهم مع انهم لم يذكروا الا من علمه الناس من الاشياء عليهم السلام وما زاد من
 صهيته وانهم لا يملكون خبره ولا جاد باه وكان في زمانهم سائر ما عظمه من الاشياء والاعمال
 والمصنفات التي هي من الشريعة وقد اصفوا المصنفين من ركبنا في انما هم ونوايها على انهم

ابن الحكم وروى في مناقرة القاص
 مع حشرهم في مناقرة القاص

فلا حتى يسبق منهم إلى ثمان الف ليلة على ما نقل الأمانة الا في عشرة و عدا هل الخصال
من كتب سعدون عبد الله مع ما استباننا من فضل جلالته كتاب مثالب هشام
ويونس كتابا له على أبي جابر ميم من هشام ويونس كتاب مثالب واده
الحديث وذكروا ابا جابر بن يوسف مع وثاقه وادله في ترويه وكثيرا بعدا منه وعظم منزله
عند العسكريين وعلته وادله كان جمع في يوش فايد كنهه وقرره في كتابه كثيرة
تقتضي علمه بالخرى على ما نقله في التتبع على وجهه واكثر منهم وعدم انقادهم للائمة في
الحكام التي جعلت من افاضته المار وابته عن علم من ذلك ما رقا الصدوق
 وغيره باسانيدهم من سعدون عبد الله في حديث طويلين كثره في رواية الفاضل عليه السلام
 مع احد بني ابي جابر من مسائل افاضته عند بني محمد العسكري عليه السلام باسن
 وذكر منها ان قال تلك فاعلم يا ابن رسول الله ان الله تبارك وتعالى للشيء وموقع
 فاعلم عليك فانك بالواد المقدس طوى فان فضله الفرعين يزحسون اهاكا نهن
 اهابا لينة فقال عليه السلام قال ذلك فقد ادرى على موقع استجوابي بوقم ذكر
 الدليل على ذلك وبين معناه وادله الكيفية والنسخ في الحركات التي جعلت الزمان في شهور
 قال ووصته ادرى لوقوم فضائي فواشيه بوصيته فقال له عليا اقم هذا في قصر المسلمين
 من اخطابك فانك لرضا اخطاك انظر اوصته بوصيته فقوم نصاري وادرك ان انا
 ادلك على قوم من اخطابنا مسلمين فقال مضل الوصية على اوصته به قال الله تبارك وتعالى
 فاعلم على الذين يبذلونهم وروى الكليني في القوي عن احمد بن محمد بن يحيى قال كان لي ابي كان
 تصيبه الحمى فاني لم ايسر له علاج الا ان يطره فبطنه فان قال الشبهة شركك
 في دم ابنك قال فكتبته على بني محمد العسكري فقال يا احمد ايقن عليك يا فاضل شفا
 النفس الدوا وكان له فاضل الفاضل من اخطابنا جدد والسياس الحكم عليه مع
 غاية جلالته في الحكم المذكور صدر من علماء الشيعة لا عوامهم واحوال الخصال في
 تعيين الموضوع مستبعدا لا يتجوز وروى الشيخ باسناد عن علي بن فضال عن ابي اركب
 الى بني محمد عليه السلام ليعمل الصلوة في الاخر ان اخطابنا يتوقون غير فكتب بالاسبق
 مطلقا والحمد لله وقال الصدوق كتابا به ميم من ابي جابر في التاريخ وكتاب الشيخ
 والكليني في التعيين عن علي بن فضال قال كتب الى ابن جعفر اشرك انك لو لم تدخله في

أبأنك في الأمان والنعيم والصلوة في الحرمين فبما ان يامرتهم الصلوة ولو صلوة واحدة و
 منها ان يامرتهم بها الم وهو مقام عشرة ولم ازل على الأمان فيها الى الصدونا من جنتنا
 في غامنا هذا فان ظفها اصطفا بنا الساد واعلها النقص اذا كنت لا انوى مقام عشرة اتمام
 فصرنا الى النقص وقد خففنا ذلك حتى لو لم ياك تكبيل الى حطة فعلت يرتكبه فضل
 الصلوة في الحرمين على غيرها فانما احببنا ان يدخلها ان لا نقص وتكثر فيها من الصلوة
 فقلت له بعد ذلك تبين مشاير التي كتبتا اليك هكذا واجتنب هكذا قال نعم وروى ابن
 قولويه في كامل الزيارات عن سليمان بن سعد بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 في هذه الشاهد مكره المدينه والكوفة وقبل الحسين الاربعه والذين روى فيها فقال
 انا انصروا كان صفوان بن يحيى بن جبريل اصحابنا يقصرون وذلك الكيفية باسأله
 محمد بن عبيد قال قال ابو الحسن عليه السلام يا محمد انتم اشد ظليدا لم المجهل الى قال قال
 فقال الى المجهل نصبت رجلا تقدر طاعته وتقلد وادعيتهم بهجاء ورفعه من طاعتهم
 فقلد ورفعه من اشد ظليدا وذلك المجهل في الحقيقة من لم يظفر في مسأله عن الرضا عليه السلام
 قال لو ان لعالم وجد ومن يجد قوة ويحكم منهم لم يجدوا وليوا الحكم ولكن هذا يترك الله
 عز وجل الا اذا عرفت ما هم يحتموننا بقلوبكم ويخافونكم فقلكم ان قال هذا يا شيخنا
 من مولى آل يعقوب ما وقع عندنا لراضة من امرهم ولو لا دفاع الله عن صاحبكم وحسين
 لهوكم هو والله من الله ودفاع عن الرضا ما كان لك في الحسين عطف ما ترى حال
 هشام هو الذي صنع بابي الحسن عليه السلام ما صنع وقال لهم واخبرهم اني قد سيق له ما كبر
 انما قال وقال عليه السلام لو اعطيناكم ما تريدون لكان مثلكم ولكن العالم يعلم ما علم وروى
 الكشي باسناد دهر الزرطية عن علي بن ابي طالب قال لما كان لكم الى قوله وكبنا بادي فها هو الله
 ذلك من الاختيار والحق لا يوسع الغمام ذكرها وقد جعل الله في عبيد من عبيد المؤمنين
 على تسميتهم بالكبرياء المفضولة العبيد على المذلة في التكملة الاولى وعرفى هو الله المسمى
 واخرى الى اعظم خلافه كما هو معلوم ومنقول عليه الاجماع في الانصار والخلال في اثاره لا تتبع
 على نظائر واستبان لك وممكن الصلوات في الكمال عن الشيخ ابو جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة
 الرازي وهو من اجلاء علماء الفلكيين وطريقه اصاب الامم في معرفة الاحكام النجومية
 فقال ان خلافا لاثباته لهما هو من قبل كذا في لسوا انفسهم فهم في الوقت بعد الوقت

اجماع الفقهاء في
 الزيادة على ما في
 المتن

وفي الخبر ان بعد ان اشتهر عظم البلاد وكان سلامهم قوما يرجعوا الى موضع واجتهاد
وسلافة ناجدة ولم يكونوا اصحاب نظر وقينة وكانوا اذا ولوا وجلا استولوا على كل خير حسوبه
القرن قبلوا غلظا اكثر من هذا فلهذا وكذا الى غير ذلك منهم عامر وهم ان ياخذوا بما يجمع عليه فلم يفعلوا
وجردوا على عادتهم مكانة الحياتين قبلهم لا من قبل منهم صلوات الله عليهم وحق خير وفي
مواقع متفرقة من جماعة من ساطية العلم والارادة الفياسل حيا او غيرهم من الاولاد مثل ذلك
بن علي بن جميل بن ذريح وعبد الله بن بكير موصي جارة الخطبة التي من الى اهلنا والاعمال
من قضاةهم ومن اجعلنا لعلنا في تصحيح ما يقع عنهم وصدقهم لما يقولون والفرق والمال والقد
وكان لا اخر مثل يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وغيرهم ولم يثبت بغير ذلك و
قد تبين ان الجعيد من قدامه فلهذا احتسبنا القبول وكذا القيد بن علي بن جليل من ذلك
الشخصية وغيره وفي بعض كتابنا الى الامم عليهم السلام انهم كانوا يقولون حيا نابت لنا اوصاف
الصدق في السائل المستر حيا قد كتبنا لهما ما بال السائل المستر وجعل الاخبار فيها انوارا
ونفعنا اقا حيا في سمانها وكتبنا الى قول الامم عليهم السلام فيها بال رأى ذكر اهل
الرجال له كتابا بن ابراهيم احدهما كتاب كشف القوم والالباس على اقا والسيد في امر القضاة
والاخر كتابها واما من اهل القضاة من انما يصح القدر في الاخبار او تدعج الشيخ
في مواضع من كتابنا الاخبار في خبره او ما عاين يونس بن ابراهيم حيا لا يمتنع من اهل
العلم اوصافها بالخيار ما يري ويضرب من الاعيان وحكم الصدوق بخط الفضل بن
شاذان وغلط في بعض الملل والاحكام لعلنا في ركنه فقل انه سمعها من اهل الرضا عليهم
واخذها من كماله مستقر وجمعها واذن في روايتها اهل الرضا عليه السلام وروى
الصدق وجملة منها في مواضع من كتبه واستناده عن ذلك وهذا يؤيد لعلنا في
احدهما واكثر القيد والمقصود من الصدوق في طريقه ان اهل البيت من اهل البيت عليه السلام
في هذا الاخبار بن ابراهيم الجيد والفتى والتبيين التبيين والصدق فظهر من ذلك
ذلك وبيان لا يثبتهم في الجاه ولا خلاف في بيان حيا من جبالنا في لوجه ان من
اكثر ايضا وغيره من اهل الصدوق في الاخبار والموجود في الكتب لا يتعدا خبرها بما كانت
منه على التسلف حتى كان لا يوجد سائلا من الصدوق مما يتعلق باحكامهم الا ليل من
اخبارهم وطعن اهل الرجال على جماعة من رجالهم بالرواية عن الصدوق واعتمادهم على

هذا الخبر
في كتابنا
في الاخبار
في كتابنا
في الاخبار

وَأَمَّا

وادعاهم عما كانوا يعاصون اليه غالباً في أول تكليفهم وإن لم يمتد عليهم الشك كثيراً ما يكون
 يوجبون اضطراباً عن سائرهم في ذلك وفي غير ذلك من باب الصبر والتمسك في
 حاد ثم يجدوا صحتها ودواعيها لاخذها ورواها من غير ما علمت مع كبرهم فسلمهم
 وكذبهم وتكذيب لاخذهم في بعض ما روي عنه من لاخذ في الامور اللازمة التي لا بد
 من يستوفون من الشيعة بخلاف ما يفتي به فقهاء السلف على العامة مع انهم وبعضهم
 موافقون لثاني كثير من الاحكام واكثرها لاخذها وبعض الفقهاء يفرق في الشيعة
 وترك ما روي عنهم ليسوا عملاً للاعتقاد والامتنان في الاحكام اصولاً ولا سيما من بدل
 منهم الفسوق الظاهرة في النقص الظاهر لبايها الذي عليه بعض الاخر ولا في الطمع
 فيه من مال الدنيا ولاخذ بما ينفع من العلوم والاحكام والحكم النقية الصافية
 من روية الشيعة بعد تصفيته من الكثرة مع ان ذلك قد لا يفيد الطمع والاحتكاك
 الواقعية لهما من الشبهات الظاهرة والخفية ولذلك هو من رد الاخذ بالنسوخ
 الامتداد وتكذيبها لاختلاف صدورها وعدم وصولها اليه فحق منها تكذيب
 بعض الروايات الصحيحة القاطنة لجهلهم بوجهها وكثيراً ما كانوا يمتنعون بجانح
 مشرعية ويكفون بحجة ذلك لعدم اعتنائهم بالوجه العام امهم بربط الاخذ
 الى بعض فاذا ارادوا اضطراب حجة وجهه ففصلوا الشك عليهم الامر وربما يقولون في
 كافيهم من بعض ما روي قد بينوا الزيادة وغيره طرق ترجيح الاخذ لاخذها عنهم في العام
 امكان تطهيرها عن الواقع ولا سيما بعضها وكثرة الاخذ في بيانها وفداخول
 التوقيف من المخرج عن القائم عليه على ما يعرب بعض الاستغناء عن غناء الاحكام
 الظاهرة على جملة من جلاء ذلك التمسك مع انهاء الاخذ باسرها اليهم اجتماعها عند
 ذلك كاستئصال عن حجة التكرير بعد البينة وهذا الشبهة والذوق الحسني والتجدي
 منها هل يجوز ولا وهل فيها انضال ولا وغير ذلك مما يفتي عليه المنابع المتأمن مع ان
 لا يبينان في هذا من السائل الا حصل للشك في حيز بعض الجواب فيها عن ان
 شيان لا يمتد عليهم للاحكام حال عدم استيلائهم كما قد يكون الاحكام الواقعية ضد
 يكون لاحكام الظاهرة ويختلف ذلك باختلاف اصالح الحجة والخفية في الطلب
 هو الامنياد لهم والاطاعة لاهم في حجة شهادة الامية وملازمة ثم اقرب للمعد

تقر
الواقع

هذا هو الوجه في رد الاخذ بالنسوخ

منهم ما يقتضي هذا الظاهر على احكام ظاهر طرفة البصير انهم روي عنهم في غالبها
 فلا يستقيم الحكم كلياً على سبيل القطع بان مجرد انما اصاب لا يمتنع حصول حكم وانما في
 جعله فيهم لمواكبه وانما يستفاد من الحكم الواقعي الاول لا يتناسخ من ان غايتهم بعدم
 الاكتمال بالحكم من دون نقل وطريقاً موصوفاً صادق من ان لا يمتنع عليهم الحكم كالمصير
 به صاحب الوافق انما الحكم الظاهري وهو الواقعي الثاني بباب القطع فاسم كاستنباط
 في بعض الوجوه لا يتبادر انما على تعدد سببان بما يتبادر من وجوه يستلزم ان لا يتبادر
 الاجتماع الى الوجه المذكور وهو طريق التامية الباقية المتبقي على غير التامية والقطع والافتقار
 والتامع الى ان ينصل الى اصحاب لا يتبادر انهم صالوا الله عليهم بحيث يعلم شيئاً منهم الفصل
 والمخرج فيها اجموع عليه لا يكاد يستقيم في السائل النظرية المتبادرة اليها الا على سبيل التامية
 والندوة ولا يتامع جريان طريقة الاصحاب على قدم القرض لقوله واول اصحابهم خلافه
 الحق لا نادراً كذا قول علي عليه السلام في جملة افعال الخطاة والناقصين بما الظاهر في
 غير ذلك فالطريق الى معرفة ما فيها واثباتها فانما خلاصتها الباقي الرجوع الى
 الاخبار ودوامها وقد علمت انما في الرجوع اليها في السائل انما انما استنباطه
 بما ذكره من الفلاس على مناهجها الذين كالتامة في الحقيقة والكتب فيهم حيث انما علم
 بالنظر الى طريقة اتباعهم في وجه لا يزال في الصلوات والتمايز فيهم في صفة من مذهبهم
 وما يقرب منها ولا كلام في هذا وما في هذا من طريق لكل من الفرق بنواطيها الخبر
 مع اختلافهم فيها افعالهم من مذهب ما خذوا الا من بعض مذهبها المذهب وهو في
 فاشتهر بينهم مع عدم كون الاصل في دينهم في ما حفظه كل من الفرق على مذهب ليس له في
 خارج لا واثم مع ذلك فيبين اصحابنا وبينهم فرق ظاهرة ان اصحابنا في معرفة الحكم بطريق
 عدول لا فيفيد انهم العلم بالامكام الواتية واثمنا على علمهم لا يمكن ان من بينها ما يضلها
 لتستقيم على حسب ما انزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه واله من واثمنا بيننا على
 لا يغيره شبهة ويغير غيره واثمنا اولئك انما في القسطنطيني رؤسائهم كسائر الملة العلوم
 والقسطنطيني مهديهم لا يخذون خالبا الا بالنظر المختار بينهم ولا شبهة لا خوف تقيد
 وشملهم الغلافة بالقسطنطيني رؤسائهم ولان ذلك يحصل لهم هذا ككل من الرؤساق
 احوال ما لكل منهم من لا يتابع وطريقهم بل من احوال ما خذوا منهم وطريقهم كالتامة بينهم

والفلاس في معرفة الحكم بطريق
 عدول لا فيفيد انهم العلم بالامكام
 الواتية واثمنا على علمهم لا يمكن
 ان من بينها ما يضلها

بلا تكبر سواء كانوا علماء أو عوام ولا يحصل العلم بأقوال النبي وادله في الشريعات من تلقا
 الخافين لاجتماعهم مع انما هم لتأبست فيها واديتهم بالاسلام وحكمهم ووجود علمهم و
 تجاوزهم هذا لا حصاء ولا بالمطالبة العقلية الكلاية من اتفاق الفلاسفة وشرهم مع
 انما هم متابعون الادلة العقلية فيها والحق يقتضاهما وكوهم في غاية من الكمال الفضيحة
 وصغلا القريحة ونهاية الوغور والكثرة وذلك لا موانع من حصول العلم من تلقا هم
 بالي لاشارة اليها في الوجعا لتاسع ونظير جميع ذلك ما اشتهر بين سائر اهل الملل على
 كثرتهم وطول مقدمهم ووجود العلماء والحكام فيهم ضد علمنا وكثير ما اتفقوا عليه
 جرت عليه طريقتهم في حصول الدين وفروصه وعدم انقضاء الدين من نسبوا اليه من
 انبيائهم وان المنشأ في ذلك منا بغير اعتبار ولا خاد والتيمات وانما لا تفسر الا هوام
 والشهوات ومنزلة الشبهة من لا سلا في الاخلاص حتى صحت ما تبين عندهم بالاخلاق
 وهذا هو انما سأل الخافين بالنسبة الى ما نسبوا اليه من انما حصل العقلية له وجاؤه
 من احكام شريعة الفاعل لذكره باطل فطما من وجوه شتى وهذا كله واضح لا ضرورة
 شائبة ريب وبين وما ابرهن التصحيح والاله الذي عينه قد اتضح بما ذكرناه من كلام الحق
 في المعجزة ثانيا في بيان مصروف النفس وودودا يتبع في انما على الامام يتبعها يعول الاصلنا
 ولما يفضل عن هكايه هم قال وقد اطعنوا في الاول في هكايه انما لاروى في ثانياه
 بارنا لها والقي في بعض الاعمال ما نقله الخطاب في الفصله ولم يعلم من اهل العلم ان
 لما ذكرنا سلم الفلاس من المعارض من المنكح لا يقدح ان ما لا راية لو انما اتفقوا في ما تعلم
 من هكايه حيفه وانما في كان لنا طعن فاحدا ودينا لم يعلم ان لنا طعن عندنا الفصل
 وان علمنا طعن المناظرين له وليس كل ما استند من مجهول لا يعلم تنسبه في صاحبها انما
 ولولا ان كان لاعلم من هكايه في هاشم في الكلام ولا من هكايه في لقمة كذا ثم نحن
 مستند كان محقا ولا وكذا من هكايه هل البيت يفسر له هم بحكاية حضرت عيسى هم سواء
 ان سل واستدلنا لم ينقل عنهم ما يمارضه لا يرد الفضله منهم كذا في كذا ما في كذا في
 حكم من اكرامه على الجماع في شهر رمضان وفيما صلتا حيث غري ولا ما ذكر فيه
 من الحكم الى علمنا وودودا في هكايه ضيعه في سند هاشم قال فاذا الرأية
 في غاية التفتن لكونها انما ادعوا على الجماع الا انما منهم مع ظهور القول بها فاستبه

فانما انما الفلاس في
 انما في علمنا

الفتوى الى الاثر عليها لم الشاخي العلماء وان لم نسبة الفتوى الى الامام سنها فليس في ذلك
كامل اقول انما لم لا نسب نقل الثبانهم ومذهبهم وان سنده في الاصل الى الامام
الغضنه والحاصيل كذلك في كلام الشهيد غايه المراد من محو ذلك ومكانه كلام العلامة
في المنهج فان في هذه المسئلة هذه الرقايه وان كانت ضعيفه السند الا انها بنا
ادعوا الامام عليه مضمونها مع ظهورها على ما في نسخة الفتوى الى الامام عليها لم الشاخي
ذلك مما يثبتنا فليكن فلم يعظم لقول رباب لم لا نسب نقل الثبانهم وان سنده في الاصل
الضعف امكن ما في كلام الشهيد معتمد الكافي حيث قال في اصل الشهر السند في
ضعف فتوى ناظره ترجيح الشهرة لان نسبة القول الى الامام قد تعلم وان ضعف طريقه
تعلم مذهبنا لفرق باخرا اهلها وان لم يبلغوا التواتر ومن ثم قبل الشيخ ابو جعفر ذابيه
المؤمنين مع فساد مذهبهم انتهى شيئا في اجماع النقول عن الفاضل عن شيخنا ابانا في
الكلام وهي ان كانت جيدة من بعض الوجوه الا ان في ذلك تخصيص لا ايسر القام وذكره
بتين تحقيق الحق فينا من حيث ما بيناه ضلوك باعمال القطر في التبرير في ظهوره وغوايه
قد انكشف بما اودعنا في فضا عينا المطالب لفتنه فسادا الشهرة بين المناظرين من فتن
السداد باب العلم بالاحكام في اعضا الناحية او في جميع منة القية والكبرى والاشعر
ايضا ولو قيل ان كثير من اهل الكسور من اصول العلماء في حد وضوح فيها كان ولا يخفى
ولقد وضعت بعد حين على كلام السداد لاضطره في رساله التي اجمع من الاخبار في
الوقوف على مذهبنا وذكرنا ولا عمن ان بها مع منافاتها الجمله من القواعد التي فيها ذكر
فقال ما لفظنا او عمتل ان مدنا الشبهة بعد فقيده التقيف صلتها بالاحكام الظاهر
الذاتية ذاتيا الاما سدا لا يهدد ذلك الداهية لظني ضار بغير الله فهو واولاد
مستوروا وظهر هذا سماع الامام وحدثنا الهادي عن الاراقفتنا لجمنا لودعت
التمتلا لحيوان عامة الشبهة وعظم الحجت كما توصل طريقه اهل الجمال في الاحكام
الامانة وما يمكن حجج الله ان يبلغوا اليه الحق كما ما في كان لا موع في ذلك في لنا
ابا عليه السلام بانهم قد راسن الاحكام على حسب ما حصل من الخبر وجعلنا على
نمجد ابنه الصادق الخ قدرا اخر على حسب ما قدر على الظاهر ووجدنا الضلع في
البراز ومع ذلك كان كثير من شيعتهم يعلمون يقول مثل وجبنا ان لا يلبس معتق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الله سبحانه على الطريق الذي كانوا عليها والروية التي كانوا من قبلها حتى يجرهم وينقحها
 وحسن رايهم من الخطا كالتيمم واخذ بقولهم وامرهم بالرجوع الى الله ثم واخذ بجميع الاحكام منهم
 وهكذا كان يحج الله تعالى من بعدهما كما كانوا يظهر من قدر ان الاحكام وما اوصوا اليهم
 جميع ما كانوا يحتاجون اليه ولا يبدوا لهم جميع ما كان احكامهم نعم فالوهم كل شيء مطلق حتى
 يرد في حق لا يقتضى اليقين بالشك بل ونظائر ذلك ومعلوم ان جميع ذلك حكم الله
 الظاهر على الاحكام التي لم يفرها لم تكن باجماعها احكام الله الواقعية لانهم كانوا يقولون
 حكم شيء واحد بقنا ومختلفنا واحكام منسوبة من انفسنا فقل انه حصل انك بين الشبهة
 اختلاف عظيم وهذا مذهب مختلف وتكرره الى ان شكوا ذلك لانهم ضالوا في حيزا من غير جعل
 كذلك وانما انكم من قبلنا واتخذوا لكم واسا لك وبقا كانا والى المبلغ بطل
 في الحكم بسبب الخطا في الفهم والتفكير او كان يكذب عليهم بعد وكانت الشبهة يقولون
 باخباره وصدار ذلك سبب الزيادة اختلافهم في المذهب ربما كان لا يظهرونه لئلا يفتضح
 ذلك بما جلت مختلفه ربما لا يوافقون خيانتا ويا من بعضهم بالوقوف والاختياط او
 البناء على الخبرين غير ذلك فظهر ان الشبهة في ذلك لانهان كانتا غير قولنا لعلنا ايضا
 وبقولنا انما الصادق على وجه التيقن والصلح غير بيان الحق المحقق كذلك باصل البراءة و
 الاستعانة بالوقوف والاختياط وبالخطا ولكن في الرجحان وامثالها وجميع ذلك
 احكام ظاهريه وظاهر ايضا ان اطلاقهم على الاحكام ووصولهم الى الاخبار مما يتصلون بها
 المبدئية او تخصيص العلم وتقييد المطلق ونحو ذلك مما هو خلاف الظاهر كان على سبيل
 التلويح وكانوا يخلفون في الاطلاع كما وكيفا وربما يطلع واحد ولا يطلع الاخر فخالفوا
 في ذلك بحسب اختلاف قواهم وانفسهم ببيان الجوارح مما ينظر الى حله الصالح والمفاد
 النواتج بالتبديل لانهم والى شيعتهم الى ان يظهر من بينكم الله في رضى يظهر به دينه و
 سنة نبوته ولا يستحق في الحق فانه احد من الحق صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 سجدوا لغيره لانهى كلامه لخصا على الالباء وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد بما ذكرنا ولقد كان
 في الامر ما يطلع اليه فالجواب كل الجواب من يدرك علينا الاهلية ومعنا او نأشوا بعد جوارحنا
 وقد تركنا الصديق الجلال وعدم انقضاء الحال ما هو اكثر من ان يحصى خطب جميع ذلك الخطب
 خبرنا انك تدفعهم في مواضع حتى مطالب كثير جدا ثم لا يذهب عليك انه وان فضي

ذكرنا الى كشف مشاي بعض الشبهة ففما انكشف به بعض من سببها فخاصة على الاشياء
 وما اكفوا من الشبهة والتمنع به كثير من طاعن الاجابة على من سببها علماء الانامية والاسماء
 ان من هذا العصر لما سلم من ان كثر من يترفع على الحق والحقانية وانما في كثير من
 القسائل والمزايا المتزايدة والتمنع القبيح مع ذلك ففما انكشف به بعض من سببها فخاصة على الاشياء
 الهدى ولنا فيه ما يرد على كماله على ان الحق قد نقلنا معظم ما ذكرنا من الكافي
 وبما لا يشك فيه من ان كذب المتكلم والتمنع منه في الاجابة انما فيه بعضنا فافهموا
 منها بالكلية فلم يندع شيئا لم يكن وجوده او لم يفتضح طويلا ان مسندنا لم نشع بما كان
 مسندنا من كان محظورا كما لا يفتضح على الحق والحق من كان سائلا لا كقولنا من هو
 الاجماع ان يستكشف عقلا وعاذا او لم يفتضح بها ما حول الدوام العاشق على الله ففهم من
 وجوده على التسبب بالجميع بحيث يعلم ان من عداه غير محكم باذنه هو وان قولنا قوله و
 اذا ثبت ذلك يكون محظورا ويكره من يدينه او من يدينه فاستسأنا به لاجل ذلك كقولنا
 وهذا الوجه هو الذي شتهر بين اصحابنا ككتاب الاصول والفرع وعليه فافهموا
 من تحقيقهم ومن هنا تراهم في كثير من المسائل الخلافية فيكون بالاجماع ويردون قول
 المخالف بقولهم في نسبة فان الظاهر فينا على هذا الوجه فيقال ان يكون المعنى من ذلك الظاهر
 لا العلم تسببه وكونه غير الانام لم يفتضح خلافتي كقولنا لا نام من قولنا لا يباحك طرفة
 المعتبر والظاهر الاول لا اذا صدق الرضا انك و من كرهنا النوبة وهم يكرهون خلافة
 ان يقصد الزام التعريف به وهو وجه الاول انما يفتضح به كقولنا في سبب الاجماع المذكور على
 ما فصل في علمه وحال الاصل في الزامه ان لا يكون له العلم بالاجماع العلم به في
 يخرج عن احد من المعرفين منهم ونحوهم وحكموا بجهلهم طاعة او لو كان من قبل عصر واحد
 وراى صاحبنا احفظ الادب من مساينا على انه لم يوطئ به من قبل ذلك ونفهم عليه ما قالوا
 بان لا يمكن تحت هذا الامر دخول الامم في الجميع كاسبق فان كان ظاهرا معاونا بان
 نسبة معتبر الشخص توقف وتوقع الاجماع والعلم به على مواضعه فغيره ومعرفة قوله وغيره
 كثير من المعرفين وان كان غائبا غير معتبره فغيره توقف على العلم بقوله في ضمن ذلك
 كسائر غير المعروفين فوجب القول بحجته بهذا الاعتبار وحيث كان هذا هو السبب في
 الموافقة للمخالفين على اصل الحكم بغيره والاقوال غير الانامية لان لا نام لم يفتضح

الاجماع على ان لا يفتضح

الاجماع على ان لا يفتضح

الاجماع على ان لا يفتضح

سائر الفرق لا في المشرق منهم ولا في المغربين لا قوله يكشف عن قولهم بالتعبير اذا بعلمنا
 الامامية وما نقلنا من ناول هذا الاسم بيننا العالم لنا ولا ملائمة علمنا فيكون يتبع
 الوجه المذكور على العلم بقوله في جملة اقوال غير المشرقين منهم والطريق الى معرفة قوله هو
 الطريق الى معرفة قولهم هو اما الحسن المقتضى العلم الاجمالي باتفاق الجميع من جهة الادلة
 ونحوها او قياسا لتأنيدها على تأكيد وجه القول على المعلوم او التصانيف والنسائج الواردة
 من كل جانب ولا يخفى بعض من بعض وعدم نقل الحقائق لدل على اتفاق الكل
 او المختص من جملة من لا يخفى عليه فاتها قد شد على قد سبق بيان جميع ذلك في الوجه
 الاول وربما يحصل من نفس التأني في كثرة ما من له الاجابة بالنقل في اللفظ والوجه
 كما يأتي في الوجه السادس من قولنا مع التصانيف الحاصلين من الحقائق بالتمسك الى
 الامامية بقوله مطعون لم يعلم اجماع علماء المشرقين على الحكم بالنسب لهم وكيف
 من غير وجه القول لتبطل المحكوم بانه الامام هو وجوده في جملة المجيبين فلا يحتاج الى العلم
 به وهو لو استغنى عن غيره فاعلموا انما لا يخفى في التبيين ان ذلك حيث قال لا يحصل
 ان ائمة الزمان في كل جاذبة لا بيان يكون في جملة اقوال علماء الامامية وليس كل ائمة
 عليهم السلام بل من علم على سبيل الجملة منهم اكثر من عرفنا به غيره ولا توقف معرفة اقوالهم
 على معرفة اعيانهم فان علم الجملة غير مقتضى العلم بالتفصيل ثم قال ما قلناه فاذا قيل لنا
 فاعلم ان ائمة الاثني عشرية عليهم السلام لا يمتنع فيها التفوا على علمنا لو علمنا
 علمنا خبرنا اتفاق علماء الامامية الذين هو واحد منهم على هذه المذاهب المتخلفة وهذا
 الاصل علماء الامامية وتوافقهم من العلماء تدبر لانهم يمتنعون لانهما من اهل البيت
 الامامية او غيرهما على مذهب المذاهب المتخلفة من غير انما من عرفنا باسمه قد فرغ
 من خبره في العلم بالاشياء من اهل البيت من غير انما من عرفنا باسمه قد فرغ
 امام النعمان غير مقتضى التخصيص من غير انما من عرفنا باسمه قد فرغ
 لان هذا القول يقتضي ان من لم يفرق بين الامامية وبين غيرها من الفرق
 فرق من مذهب لا يخفى ان اسد من هذا كلامه انما من عرفنا باسمه قد فرغ
 يعرف من ذلك فقال ان يترككم القطع عن ترك الامام المتأني في جهة الدلالة على
 مع عدم تميز وعرفته ومع استناده وبعيدته من غير انما من عرفنا باسمه قد فرغ

كل من لم يفرق بين الامامية وبين غيرها من الفرق

كل من لم يفرق بين الامامية وبين غيرها من الفرق

الذين فينا بين ظهرانيهم بلنا وان كانا لا نعرفه بغيره من غير معنى قولنا اننا
 انما مجهول العين غير متناول الشخص فلا يزال كل القينة لا يثبت لا يرى شخصه ولا يسمع كلامه
 منزه جدينا في حال القينة لا نعرفه بغيره من جهة الاثباتية واذا كنا نعرف
 اجماع المسلمين على ان من هذا الواحد نطلع عليه اكثرهم لا نعرفه ولا نعلمه ولا شاهدنا التكرار
 من جهة اجماع الامامية لا نعرفه من جهة المسلمين ثم انه بعد ذلك او لا نعرفه من جهة القول
 الاجماع مع كونه لافانته في ما نعلمه من ذلك وقد مر هذا عندنا وغيره في وجه جملته
 يجوز مستغنى ثانيا بان قول الامام اذا جاز ان يلحقه يشبهها القينة وغيره ما يمكن به
 من الرجوع الى اجماع الامامية او طائفة يعلم دخول قول الامام فيه ومن القول لا يثبت
 الاثباتية لعل قول المصنف قال وهذا كما يقول المحققون من مخالفتنا ان اجماع ائمة
 جده اجماع المؤمنين من غيرهم ان قول المؤمنين لما يمكن تميز اعتبار اجماع ائمة
 ليدخل ذلك في التام في عندنا من المصنف في الذريعة والناظر بالاجماع والناظر في
 القادة في الثاني خاصة وهو محتمل ان ذكره يمكن تميز دخول الامام فينا في وجهه وهو
 انما اذا استقصى هذا هب جميع العلماء واعلموا المصنف وجد في هذا هب معلوم في
 مجهول التثبت جازا واكثر من اجماع الراعي في حكمه ان ذلك هو من جهة الامام لا من جهة
 العلماء وسندهم فلا يفتقروا استقصاء اقول المصنف كما هو المصنف لا مع العلم بقوله في قوله
 فاذا لم يكن احد المصنفين لزم كونه غيرهم من علم قوله بغيره وجعل شخصه وعلمه في
 تدبر من الاخطاء جميع الاقوال وقيل ان قول فيها متمية لغيره بغيره وكونه في
 بطريق السماع او النقل المصنفين في معرفة احوال المصنفين لا بطريق السند فيقول
 بوجه اخر يستغنى عن استقصاء الاقوال وهو فينا اذا علم دخول قول الامام في جملة احوال
 الاثباتية متمية منها فاعتبر في احوال الذين لم يعرفوا شيئا من مصنفه عما تم في الاصول
 وعلم انهم من العلماء واحتمل في حقهم ذلك للعلم بكونهم الامام وجواز التثبت في
 كل منهم ولا يثبت قول غيرهم من معلوم التثبت لغيره في اصول المذهب وانما
 الباقي في الحكم انما هو مساو كما نواشاه في العدد او قل واكثر ظهوره في
 معرفة الاستغناء من كونها غير قول الامام فليدرك ما هو في اجماع المصنف
 الثاني من لم يدخل في معرفة الحكم واستغناؤه مع انه لا وجه للفضل المذكور كما هو ظاهر

والامام من جهة علمه
 من جهة بغيره وعلم
 الامام من جهة الامانة

فمن بين خبري جليلي

فمن بين خبري جليلي

كل ما لا يتحقق

فالايجاع صح عبارة من انما افعالنا اذ ليس لها حقيقة سواء واقعهم من عالمهم ام خارجهم على
هذا ما يتبين من قوله انما لم يثبت وان لم يعرف شخصه فلا شاطا شيخ فاعلم ان هذا
الوجه حيث قال في فصل كيفية العلم بالايجاع فاذا لم يثبت لنا قول انما لم يثبت لا يتصل عنه
فلا يوجد العلم ويكون قوله في جملة اقوال لا تدور في ذهنه فاعلم ان هذا يحتاج ان ينظر في حلول
المخالفين بكل من هذا المعنى من حيث يجب وعلم من هذا وعرفنا انه ليس انما لم يثبت الذي لا يلزم
حلو معناه وكونه بخلافه وجب طرح قوله وان لا يجد به ويعتبر اقوال الذين لا يعرفون منهم
لجواز ان يكون كل واحد منهم انما لم يثبت الذي هو بخلافه ثم ذكر انه لا يثبت قوله في الجملة انما لم يثبت
المعلوم به بالادلة انما لم يثبت الا انما لم يثبت انما لم يثبت من التغير في غير قوله مع انما لم يثبت
المعلم من الحق ليعلم انما لم يثبت قوله انما لم يثبت في جملة اقوالهم وذكر ايضا انما لم يثبت انما لم يثبت
في مسألة ليس فيها انما لم يثبت احد اقوالهم وكان له من من منهم بعينه وفي جملة اقوالهم
والايقون تأملين يا قولك انما لم يثبت قوله من عرفناه انما لم يثبت في جملة اقوالهم وان كان
في المعنى من اقوالهم لا يعرف انما لم يثبت ولا الشاهدين ومع ذلك فاعلم انما لم يثبت في جملة
تكون في هذا المعنى من باقى القولين شيئا اخذنا قبل جميع ذلك في اخبارنا انما لم يثبت انما لم يثبت
اقوالهم ثم يثبت من قولنا انما لم يثبت انما لم يثبت وعلمنا انما لم يثبت انما لم يثبت في جملة اقوالهم
فالمعروف من نسبة ويثبت من قولنا انما لم يثبت انما لم يثبت في جملة اقوالهم لان قولنا انما لم يثبت
انما لم يثبت من حيث كان في المعصوم فاذا كان قولنا انما لم يثبت من غير معصوم اقول
المعصوم داخل في باقى الاقوال ووجب اصيله ليدل على ما يثبت في باب الايجاع انما لم يثبت في جملة
الاشهاد وهذا النوع من الاستدلال بما بينهما هو محتمل الوجه الاول ايضا وانما لم يثبت في كتاب
الغيبه فان قيل انما لم يثبت الايجاع عندهم انما لم يثبت فاعلم ان المعصوم قد علم ان ما لم يثبت
داخل في جملة اقوالهم لا تدور في ذهنه فان يكون قوله من غير علمهم فاعلم انما لم يثبت في جملة اقوالهم
المعصوم اذا كان من جملة علماء الامم فلا بد ان يكون قوله موجودا في جملة اقوال العلماء ولا
لا يجوز ان يكون من غير علمهم للكفران ذلك لا يجوز فاعلم انما لم يثبت في جملة اقوالهم
في جملة اقوالهم وان شككتنا في انما لم يثبت فاعلم انما لم يثبت في جملة اقوالهم فاعلم انما لم يثبت في جملة
بما لم يثبت في كتابه من غير قوله وانما لم يثبت فاعلم انما لم يثبت في جملة اقوالهم فاعلم انما لم يثبت في جملة
في نسبتهم انما لم يثبت في جملة اقوالهم فاعلم انما لم يثبت في جملة اقوالهم فاعلم انما لم يثبت في جملة

كل ما لا يتحقق

كل ما لا يتحقق

التعليل العربي في ان الجبر هو الاجماع المستعمل في قول المصنف في الجمل من غير اجتناع الى العلم بغير
 ان العلم يكون الاجماع في الجبر الى العلم بغير اجتناع الى العلم بغير اجتناع الى العلم بغير اجتناع
 الجمل في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 علم قطعاً اجماع جميع علماء الانبياء في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 التي في كان غير لانما في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم
 الوجه لا محال في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم
 استعمل في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 اجماع العلماء في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 الوضع الذي يحصل لنا هذا العلم المتكسر حصوله في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 لم يخرج بالاجماع انتهى هذا ايضا حصل الوجه في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 القبض فهو مشروط في لزوم من جهة الرحمن في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 والقبول لقوله تعالى واما العتق فقال وهذا قد عجزوا به والقول الاول هو
 الظاهر من لفظ الله والذى عليه الاجماع وانما في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 لم يؤثر خلافه في ذلك الاجماع لانما كان في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 ولما ذكرنا في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 ذلك انتهى هذا وهو كما سبق ايضا قال ابن تيمية كتابه في بيان معنى التكاليف
 وليس لبيان الاجماع في قول جليل ولا في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 فانما في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 وانما في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 على المسئلة الاجماع وان كان في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 انتهى في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع
 الاحتياط في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع

في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع

في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع في ذلك في العلم بكون الاجماع

من قولهم وريما يقول قد مدح الخالق من قولكم كما بلغتم لما انتم في اجلاء وريما يقول
 عن دعوى الاجتماع لو جازنا ان لا يكون له في الانساب لكلنا في البنا في عا
 الاضطراب وريما يبين ذلك عند الكلام في الاجتماع المنقول قال الحق في المعبر بقا
 الاجتماع عندنا هو مجديا في تمام العصور وانا الكلام الى اخرنا فقلنا عندنا بقا
 ضوئنا انما ان غير فواذ قد بين وعلم ان لا نام لم يبع احدهما ويجعل الاخرى في بيان
 مع الجمع ولذلك قال وهذه الفروض تعمل لکن قل ان تتفق وذكر في اصول الصورة المذكورة
 ايضا قال فيها جاز في الاجتماع انما كان مجديا في قول لا نام فيها العبرج قول يعمل
 هذا يعلم قول العصور بيننا في حدتها الشاع منوع المعرفة في الثاني لنقل التوازن
 عند الامران واجهة لا مائية في امرين لا مائية في امرين لا مائية في امرين لا مائية في امرين لا
 وهو قال في فانه يعلم دخول العصور في التقييم الدليل لقاطع على خبير من ههنا لا مائية
 العصور من كتاب ليا طرتم قال فان علم ان لا مائية في الاجتماع فقلنا وان علم ان
 وتعين باسمه ونسبه كما في الحق في خلا من جمل نسبة قبح ذلك في الاجتماع مجازان
 يكون هذا العصور ان لم يعلم مخالف وجوده لم يكن ذلك اجتماعا لا مائية في
 الخائن وكون ذلك هو لا نام انتهى هذه العبارات بعضها يقتضي الوجه الاول و
 بعضها الثاني وقال الشهيد في القواعد الاجتماع مجديا في المعبر في قول العصور
 وانما انظر في انما في الاجتماع الصانع مع عدم تميز العصور بينه فلو قد رخلان واحدة
 او لف تعرفوا النسب فلا يعرف بهم ولو كانوا غير معروفين قبح ذلك في الاجتماع وذكر
 الشهيد الثاني في التمهيد في هذه القواعد من هذا الجانب انما قال وفي هذا كلة
 عندى نظرو قد حقق في عمل مفرد وقال ايضا ان الاجتماع من اعم الاصول التي ينبغي
 عليها الاحكام وكل اعم من غيره فيجب من ههنا في مختلفه جدا ان لا ينفرد كل اعم من
 جمل من عباداته في سائر كتبه وهي مفصلة لما جعله هناك قال الشهيد ايضا في الذكر
 اى الاجتماع اعم من غيره في العصور فانه يعلم في قول ان يعلم انما في الاماينة على مسألة
 معينة او قول جماعة فيهم من لا يعلم نسبة بخلاف قول من يعلم نسبة فواضعي العلم
 بالنسب في الشطرين فالاولى التغيير ثم اولى به في كل واحد من علم الالة
 التغيير والنسب يكون هو لا نام فلم يخصصه لا مائية في الخارج فانه لما قام اليها

كل من لا ينفرد في الاجتماع

كل من لا ينفرد في الاجتماع

كل من لا ينفرد في الاجتماع

والطريق الى معرفة العصور

كل ما لا يتصور
فإنه لا يتصور
فإنه لا يتصور

كل ما لا يتصور
فإنه لا يتصور
فإنه لا يتصور

على تضليل من هذا السؤال المطبق المتكبر لأننا منهم من قال مع التجوز للنفس في العلم
لأنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهذا الكلام من قبله قال
صاحب العالم يتصور وجوده فائدة الاجتماع حيث لا يعلم لأننا من قبله لكن يعلم وجوده
الجميع قال ولا بد في ذلك من وجوده من العلم صلة فبما علمهم من علم أصل الكلام
نسبهم بقطع خبر وجه عنهم ومن هنا يتبين أن العلم لا يتصور في العلم بغير العلم
في علم العالمين من خبر جليل إلى استلزامه من جميع المجهدين والكره لا يتصور في العلم
والنسب نقلنا من العلم من المصداق إلى القول في الجملة فإنا لا نعلم في العلم
ثم قال الحق متناع لا طلاع عاده على حصول الاجتماع في زماننا عاده والمضاهاة من غيره
النقل إلى السبيل إلى العلم بغير العلم لأننا من هو موجود على وجود المجهدين في المجهدين
ليدخل في علمهم ويكون قوله مستورا بين الخواص وهذا ما قطعنا عنه فكل اجتماع في
في كلام أصحابنا ما يقرب من عصر الشيخ إلى زماننا هذا وليس مستندا إلى النقل وتوازي
لما حدث حيث يتبرأ من الغرض المفيدة للعلم فلا بد من أن يزداد من التمهيد في العلم
وأما الزيادة السابقة على ما ذكرنا من الغرض من العلم ولا يتم ذلك ما كان العلم بغير العلم
حصول الاجتماع والعلم بطريق التبعين ثم استشهدنا منهم من بعض المتأخرين وهو أن
من دعوى نقل العلم الاجتماع على خبرتهم بعد من الخطأ ووردنا في العلم على
بغيره بالسؤال المتبع عليها خبرنا فطعنا وعلمنا أن لا تمهيد لها كما وجبنا على العلم
ونضاف إلى أخبار رده بأنه يقتضي إمكان العلم بطريق النقل لا بهذا والكلام إنما
هو في الثاني ثم أورد صوراً لما سبق من الحق في العلم الذي يشتمل على العلم
بعد وقوع مثله كما تقدمت الإشارة إليه انتهى مقتضى كمالنا على العلم بطريق النقل
كلام العالم إذا نزل على طريقنا هو البناء على الأول إذا نزل على طريقه الماهية في
الكلام معهم فحق كدرك المقام نظر لا يخفى على الوجهين بما يصلح تأويله في الزيادة
البحر المذكور في المسائل لغير الضرورية الظاهر في هذا الاجتماع المتأخر في العلم
إلى فلا حظ في قوى الأمانة واجبا ولا تمهيد لهم كما لا يخفى أنادعوى العلم في العلم
الأمه في بعض المسائل فلا ريب في أنها إنما عدل القصة بها من القصة عن الاستدلال بها لا
ثم في كلام صاحب العالم شائع وفعله من جوده في كتمان المجهدين في المجهدين في ذكر

لا يدخل على ان يكون غاية لا قيداً وتخصيصاً لثباته ان الوسط بين عصر ظهوره ولائمه عصر
 من كان قبيل الشيخ يحصل العلم فيه بالاجماع ودخول الامام في الجمع من خمسة وخمسة عشر
 القسماً ومن جهة امكان العلم احوال الاثر الساجين لقرب عصرهم بالمشافهة والاشارة
 لا يندرج في السنة كما هو الظاهر من كلامه في الاستشهاد بكلام الرضا عليه السلام في بيان
 بعدهم والجماع بالاجماع وكيفية ذلك بما يظهر للسند فيمكن توجيه بعضها بنوع كما لا يخفى قبل
 غيره من الاطلاع على الاجماع من جهة النقل وهو وجوب نقل الجماع عن اولئك الاجماع
 او الامامية بحيث يعلم دخول الامام فيهم وكان لنا نقل متمكناً من العلم بقوله في الكتاب اربعين
 بالفتنة اليه داخل في السنة فالباقي بالتبني في غير حيث لم ينقل الا في حق من لا يجمع بين
 الاجماع والعلوم والمفوضون بحسب اختلافنا فان اعتبارنا بجهول التباين هو الظاهر
 الامام الثاني في زمن الفتنة لا مطلقاً فيحصل كلامه انه حين كان الاطلاع على الاجماع لم يمتد
 خبر من جهة اشتماله على قول الامام من وقفا على وجود وجهه ولا نسباً لجمعين في يعلم
 كون الامام منهم كان منعاً عادة والا فلا الاثر يدخل في السنة مرة وفي الثاني ان
 وعلى الحق حال محال لا يخلو من قصور كما لا يخفى لهذا طال المضي في التباين الكرام في
 العلم باجماع العلماء ودخول الامام فيهم وإحال النفس على بعض سائله وكتبه لها فلا
 بأس بابراد ما فيها بما مر هنا وان كان بعضهم متعلفاً بما استجنى اقول لو لم يعضد من
 فما قدم من هذا المشرق انا اذا اضيف الى سببنا فلهنا عند وعنه غير حصل الاطلاع على
 اقضه ما عندهم في هذا المقام وان يقع بما يتيسر شواهد الانبساط لا يهمل فليعلم انه ذكرها
 او لا ما يحصل من الطرق في معرفة خطاب النبي والامام اما السماع المشافهة والنقل المتقوى
 او العلم عند عدم عين الامام وانفراد شخصه بالاجماع جماعة على بعض الاقوال يؤيدون في
 داخل في اقوالهم ثم اورد بان هذا القم لا يخرج من الاولين الجاردين ذلك كذا في
 الامام اذا كان متقياً لم يتبعها علمت مذهبه اقول له بالشافهة له والتواضع وان كان لا
 غير متقياً لغيره ان كان متطوعاً على وجوده اخلاطه بما علمت اقول له بانها العلم الذي نفع
 على ان قوله في جملة اقوالهم بان كان العلم بذلك من حواله لا يستدعي المشافهة والتواضع
 انما يختلف الحالان بالقياس اليقين في حاله فدهما في غيري ثم اورد ما ذكره في العلم
 بقوله مع عدم تعيينه وتيقنه وكيف يعلم دخول قوله في جملة اقوال الامامية التي يخرج بالاجماع

كلام الشيخ في التبيين

القم

مع انه معلوم لكل عاقل انه لا يمكن ان يعلم الشاهد ولا يتصور ان يكون مبعوثا من
 جبل وتبر وجرف خوف ووعظ فلا يؤمن من ان يكون قول الامام عارضا من جماع من عرف
 من الطائفة الختمة لكثير من ام يعرف قوله صالحا ومنها ما لا يمكن من حصول العلم
 الذي لا ريب فيه لفقده العلم بطريقه على سبيل التفصيل فان كثيرا من العلوم قد يحصل
 غير ان تفصل العالم طريقها وهذا كما في العلم بالاصناف والحدوث والكبار والمالوك العظام
 فان يحصل الا ان باب كل عالم على الطائفة لا يخرج بها عن صفته مع تعدد معرفته
 انك على التفصيل طريق الشاهد والنور وما عرفه كذا لك فاعاذا كانت مدتها
 الا انه مستقر على طول العهد وذلك الايام وكثرة الخوض البليغ في قول الله تعالى
 فخرج عن العلوم منها بقطع على انه ليس من جملة ما لا فو لا من قولها وكن ذلك انما
 كانت هذا هب فوق الامتد على اخلاقتها استمرت مستقر على طول الامتد في قول الله تعالى
 ودعوى الشاهد والحدوث يجري العلم بجماع كل من عرفه على مذاهب الشريعة والالوهية وغيره
 فمما يميزه وحاله يجري العلم بهذا جميع الامتد والافقه يخرج منه ومن هذا الذي
 يشك في ان القول بعدم فهم الخوف والحكمة والخير والسياسة ليس من مباحات المسلمين ان كل
 لم يلق كل مسلم في التروا بجملة العلوم والوعظ على عاقل من هل العلم بجماع ان احل من
 الامتد من مذهب في الجهد والادخ اذا انقضى في الميزان لئلا لا يخرج من الجهد وان لا يخرج من
 يرفون مع الجهد واذا كانت احوال الامتد على انما هي في القناعات والفتاوى والفتاوى منضبطة
 لانك فيما دخل فيها وما خرج منها فكيف يستبعد اختصاصا اقوال الشريعة لانا نريد ان
 تذكر ان قول الختمة فيهم من جملة اقوالهم وهم اقل عدد او اربابا خصوصا انهم استشهدوا على
 ذلك باقوال سائر الفرق كالتحقيق فيها حيث حلت مع عدم مشاهدتها الجمع وادعى ان
 الشبهة في جميع ذلك المصلحة في شبهة التسمية باحد الاخبار والستوفطانية فيكره
 الشاهدات ثم طال الكلام في الفرق بين العلم الايمان في التفصيل وادعى انه يحتاج الى
 نصين العارفين فيما صاغوا للشك الا ان بابا غيره ثم قال بعد ذلك اجماع المؤمنين
 في الفرقة الختمة هو اجماع الخاصة دون العامة والعامة دون الخاصة في الجملة والعلوم
 افرها في ذكرها الا ان في علماء كل طائفة وملة في العلوم الا ان بابا غيره ثم عرفت في قوله
 ان يميز من واذا كانت احوال العلماء في كل مذهب مضبوطة والامام لا يكون رايه في هذا

وانها وخرج منها
 تحصيل الحق

الماضي والماضي والماضي
في الجماع والجمعي واللفظين
عليهما اجماعا على انهما
طريقهما بان لا يلقى كل

الاحكام

واو حدم فلا بد من تحول في جملتهم والقطع على ان قوله كقولهم وهل الطائر على الطريق قد انك
ذكرها بانها المنطق كل حيوي لقوى في الاقطار والمصنوع والمزينا التام في قولنا ما نعرفنا
من قولهم المستورة الشهور ثم اسند على ان قوله الامام مع عدم تمييزه وتعيينه بجملة اقوال
الامامية دون سائر الفرق بان القول للظاهر على الحيث في قول هذه الفرق دون غيرها
فلا بد من ان تكون الامام الذي سبق بانه كذا في الحق ولا يستند سؤل من مذهب مذهب
هذه الفرق الا لا حق سواء وكان تعلم مع غيبته وتعيينه بان من مذهب مذهب هل هو
والتوجيه من مذهب هل الاسلام من جملتهم من حيث علمنا ان هذه المذاهب في القول
الدليل على صحتها وانما علمنا فكلنا للمقول في الامام واذ فرضنا ان الامام في
المذهب علمنا بالطريق الذي تقدم في مذهب مخصوص ان كل ما هو عليه في اللفظ
في ذلك فتدبر في الجماع الامامية على قولهم من مذهب يكون كذا انهم لا يجوزون ان يكون
الامام داخل في جملة اقوالهم كما انهم لا يجوزون ان يكون كل عالم منهم داخل في جملة اقوالهم فان
عابدا لسأل الى ان يقول فلعل الامام عليه السلام وان كان موافقا للامامية في مذهبها
لم يعرفوه ولم يسموه ولا تكلموا بغيره ولا توارثوا عنه فيجب على الغيبة والتعيين فهنا رجوع
الى الطريق كل الجماع والتشكيك في التعيينا جماع كل من مذهب مخصوص لا يطمئن
يختصر بما عني بسبيله والحجاب عنه قد تقدم مقتضى اوضحنا ان التشكيك في ذلك
دفع المخترعات لمخون باهل الجاهلان ثم قال ان ترجيع الى الجماع الطائفي كل حكم لم
تسند بظاهر الكتاب لا بالنقل المتواتر الموجب للعالم عن الرسول الامام عليهم السلام
بذلك نعم عين ولم يرد وسؤاله مقابلت في الايات ولم يستفاد لان خبر الواحد المحدث
يصح عندهم على جهة من اوجوه اخرى من معارضه في مذهبهم وعلى سبيل المعارض ثم قال
ليس الشأن بالاجماع الذي قطع على ان لا ينفذ في الجماع العامة من الحاصلة والعلماء
واتما الشاردين لك الجماع العلماء الذين لم ينفذوا في الجماع الشريعة احوالهم بطون معرفة
من لا قول له فيما ذكرناه ولها لا يخطئ بنا الى الجماع لم يعرفنا ما الدليل على ان قوله الاما
في هذا المقصود لا يعنيه هو اوضح لا اذا كان الامام احد العلماء بل سيدهم فيقول في جملة
اقوال العلماء واذ علمنا في قول من لا قول له ومن مذهب لكل عالم من الامامية فلا بد ان يكون
الامام داخل في هذه الجملة لا لا بد من ان يكون كل عالم مذهب وان لم يكن اماما داخل

في الجملة ثم تكلم في الاجزاء التي هي الاجزاء على مضمونها او على صحتها وان كان قيل وكيف تجب
 الفرق المقتضية على صدق بعض الاجزاء لا على طريق لما على ذلك قلنا يمكن ان تكون
 عرفت بانها او علامه ولست على المصدق من طريق الجملة ويمكن ايضا ان يكون قولهم غير ان
 بعض صدق على سبيل التمييز لا يمكن ان هو لا يمكن ان لا الفرق المقتضية قد كان لهم سلف
 قبل سلف بل يكون الامور الكثرين كانوا في خصارهم وهم مظهر من بارزون في علم قولهم ويجز
 اليهم في الشك لا في الجملة الاجزاء الفرق المقتضية لان المصنوع في جملة ما اجعلوا على شيء قلنا
 على مقتضى وليس علينا ان نعلم ولا نعلم الذي جعلوا له ما هو بغير ذلك عنا موضوع كان
 جنة الطلوع عليها اشتد على جماعة ثم ذكر لنا اودع خبر من طريق الاخذ فينا ما لم يتبع قلنا
 على احداهما فما كان اذ لم يردوا على ما كان لا بد ان لا يكون دليل على الحكم استمر
 على مقتضى الفعل انتهى كلامه ولخصنا من هذه المسئلة في جملة ما قلنا عنها ما حسب
 الامكان وقلنا جملة من عار انما بالحق عارنا الوقوع في الفطر والاملا لا الاثنا في هذه
 جملة ما اردنا ذكره هنا من كلامنا لا صاحب التصنيف الجليل لا يتبع في هذا الباب وان
 يقال لا ينبغي ان يثبت علم قول الامام بغيره كان هو الخ وحدثنا من السنة الامامية
 والعبر يخرج بالاجزاء ويخبرنا اذا اشق من حكم شخص احدهما الامام او شخص اخر
 في مجلس احد من اهل بيته لم يعلم بغير ذلك شئ من ان كان لا يثبت عليه الا افعالا
 بهذا او غيرها ولم يثبت بغيره كما كان قد يتحقق جانا في ما لنا في السنة من ان يكوننا بها
 عارنا ولا في بين هذه القصور وقد اذ كان ما صلح منها فوكة او فعلا او غير ذلك
 معدودة عندنا من السنة وان واقفها على غير ما وبعضه يستلها بالانكسار او الفاعل
 وان لم يثبتها باعيانها كما اشعرنا اليها سابقا وليست عليها ما ينسب للاجزاء التي هي في السنة
 ولا يتابع خلفه في قول النبي وانهما من الحسن لان الاجزاء لا لا الاجزاء في هذا ما ينبغي
 كون غير النبي الامام من العلماء وعدم توقف حجة على اتفاق سائر الناس على علم
 عوامهم ومعلومهم وهو بغيره ثم ذكره وقوله بل عدم وجوده في العلم بالامام مطلقا
 وحيث لم يكن الاجزاء قول الامام بغيره من سنة من دون تعيين سنة كان في علم
 ايضا كما اذا علم قول النبي المعلوم بغيره من سنة وهذا يتوافق في ما لا يخفى
 كما علمنا ان لا يثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ان الامام بعد ان اقبلوا واقر

هذا القول في الاجزاء

البناسق انما تارة لاخيرين باطلا قطعاً لعدم عصمتها او قسمها فينبغي ان الاول لما ثبت عنك
خلو الزمان من معصومان لم يعلم بهين فيكون دخلاً في الجمين المعروفين بانحصارهم
الساكنين وان لم يتبين بنفسه فيكون اجماعهم مخيراً من هذا الوجه فيقول انما لم يعلم عصمته
بخصوصه من ذلك ايضا مثل ذلك ما اذا تقى جميع العلماء الموجودين في عصر من لم يعلم
فسا معقيدتهم على قول واحد منهم او كون كلامهم من كلام الله او غير ذلك كما لا يتفق عليه
العلم بوجود النجاة المعصومة في كل زمانا فليعلم بالعلم بذلك كون احداهم هو النجاة فليتأمل
او وصفاً فيكون ما انفعوا عليه حكماً قطعاً ويخبر ذلك ما اذا ادعى احداهم النبوة او الامامة
او الوحي او انهاها الباخوان كلهم من قسمهم فيحكم بصدقه يقيناً ولا تقوى قريب من ذلك
في تصديقه انما عليه السلام على ما نقلت حيث كان الامام المتين شخصاً في بلد واحد في كل
حكم وهو منهم كان بخلافه وان لم يعلم قوله يستنبط ان قوا نقل عنهم اجمالا لا تخصيصاً
اذا اختلفوا في الامام بعضهم واحد من اجماعهم فيقولون في الاصل والارض ثم تقفوا
كلهم على تعيينه علم بذلك ان المعصوم ومن المعلوم ان هذا العرض انما انقضى بطل
سبيل التدين في زمن الحضور فانه نظر فيكون مناط اجماع المعرفة الذي يظهر في
في ائمة يستنبط على وجود مجهول الاسم لتسبج الجمين وحيث علم على الامام من غير حصول
القطع بالحكم من مذكر الذي هو قطعي بنفسه عند الله الذي هو المستند بالحكم كاستنباط
بلغ من الظهور الى ان يستكشف منه رأى غير ايضا لا وسواء متافاً لاجماع المطلقان
فان الغرض على ان حالها هو متسا القطع المذكور لا يتبدل ولذلك جعل المصنف والشيخ
غيرهما مؤلفاً بالحكم الذي لا يطعن وجهاً فقالا للعلم بكونه قول الامام لا دخل له ما
لاجماع المعرفة بينهم حيث علم رايه من جهة القطع بالحكم من مذكره فيجب ان الاتفاق المستند
ح هو مجموع هذين الامرين لا الاتفاق وحده ولا راي الامام لا نه انما استكشف بقدرتنا
الذليل من حصول القطع منه بالحكم وكيف يستدل به فما هو المستند فلا بد في صحيح الوجه
المذكور للاجماع ان ينفردوا به ما ذكره في الغيب فيمكن العلم به مما ادعوا من السائل
الكثرة النظرية على ان يكون هو المستند لما استغفلا لا يعرف ذلك فاعلم انما العشر
هذا الوجه وجود قول معلوم لغير معلوم بحيث يعلم استنباط الاقوال الاطالعة
العلماء وخواصهم في الامام الفاضل معتبر او غلطاً باقوال غير معلومة المجهول فلا بد

هذا الوجه وجود قول معلوم لغير معلوم بحيث يعلم استنباط الاقوال الاطالعة العلماء وخواصهم في الامام الفاضل معتبر او غلطاً باقوال غير معلومة المجهول فلا بد

فيكون ذلك من الخالقات العلية ولا سبيل لاحد اليه مسئلة واحدة فخصنا
 المسائل الكثيرة وجعلنا تلك النظائر عن اليان سواء استند الى جمل ذلك القول وما
 واحد واكثر لم يصنفه ^{بما} قد انشأ الى الامام وحدها ومع غيره اذ استند الى فضله
 من دون تعيين فانه في كتب الاصحاب على وجه يعلم به خوف كثير منهم بحيث يفيد
 العلم على ذكره على قولين اجماعه وحده او غيره من لم يعلم نسب مع العلم بكونه لا مما
 عند التمام والاشارة او بعدهما او يكون الامام احد الجملة المسموعة منه فظنوا
 الى ما ذكرنا وغيره وكل ذلك قد وقع في غيبة من خص به باستناد القول الى الامام بطريق
 عن لفظه او كتابه ولا يخالفه الناقل للامام استند الى غيره لئلا يورث وقوع ذلك لئلا
 كون الناقل معيناً اذا التزم ولم يلزم غيره وكان ذلك القول حجة مطلقاً في القضية التي
 كان غاها لئلا يذهب اليقين واكثرهم يوافق بناء الاجماع للصطلح على وجه الاجماع
 المنادى لغيرهم على ذلك لئلا يكون قول الامام في غيبة اكثر وزناً من اوضحه وفتح
 مما نقله لو لا اخادع اكثر من عدل من اليقين والاشارة فصولاً لله عليه السلام فيهم والاشارة
 وقوع الاختلاف فيها مع نقض الدواعي الوجودية لذلك حتى باثباته فيهم ثم انما لا يخلو
 ح رد احوال المعرف للقول لئلا يثبت ونظما وجها لئلا يثبت كما هو المعروف بينهم
 بل ينفى شدة الاعتناء بها حيث استكتسب من قول المعرفين وادلتهم بموافقة الامام
 لهم بل انهم ادعوا على اخيها خطبة بهذا اليقين باسمهم وعلم خروج الامام منهم
 المعروفتهم وعلى هذا يثبت ما حكي عن بعض الشايخ من ان كان كثيراً ما يعجل ويبدل اليها
 ويبدى لها وجهها من التأييد ويقول لها احوال الامام الفاضل من العلماء والوجه
 على الخطاء وهذا غير مقصد عندهم كما لم يسمع شدة وجهها لئلا يكون مخالفاً لغيره
 من كونها رجاء اليقين على الحكم لقادة السيرة بلا ترتيب وتعليل غير جند الجبال
 واما انها مع عدم دلالة الادلة عليها او دلالتها على خلافها واشتغالها وادلتها
 الاغناء بها وعدم دفعه عن خالف على لزوم الاغناء عليها وعدم دفعه عن خالفها
 يستدبرها باوسا في الموضع الثالث والرابع ما له تعليل اذكرنا فانظر وان كان
 او الوجه المذكور على ما ياتي في الثاني عشر فنجي الكلام فيه لئلا يترتب اذ لم ينج هذا القول
 ما ذكره بل ينج على استكناح اى الامام في قوله في بطريق الحديث بخوفه استكناح كثير

نحو

هذا هو الوجه الذي
 ذكره في كتابه في
 مناقب الامام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

من جهول الاسم التبع غير معلوم لانه مجهول عليه ولا ان كان معلوم لانهم التبع
غير معلوم الشخص المذهب فلا يصح على هذا الوجه التبع بها لانه التبع كما هو المعروف
بينهم مع ما في من سائر الادب ما يتجنى ذلك في غير من العلم المجهول من غير ان علم القول
بغير دون العالم انما هو ظاهر في لفظ الفرض كما ان اسمها نسب حيث
اتفقت رويته في غير من جهول الشخص فالتبكي في هذا ما كانا من غير العلم
في ذلك سهل ثانيا فانهم في دعوى الاستكشاف لم يجدوا في نحو ولد هبنا من العلماء
واصحاب الائمة واولادهم سائر الاصلية لم يزلوا في غير من التبع الى ان انما الغاية انه
وان كان ذاك في مثل ذلك غير من العلماء فاستكشاف اياه من غير العلم
من غير ولد ان يستفاد كل دليل الطمع وان كان خيرا او لم يرضه الجاهل بظن
غيره الا ان كان غائبا ولم يعلم بما يدل موثق في الارض وعرضها بها او غيرها
او غيرها وفي أي قطر من قطرها ولا يحوط العلم وما نتج للناس من العلم منهم ومن غيرهم
ساكن في فاطمة الارض وفي كم جبل منقطع عن الناس وفي بعض الجزر التي لا يصل اليها
لعدم وقتها لقيام بلوازم الامانة ووظائفها التابني في حال الغيب على حق في علمه
بخصوصهم في العلم بغيره من اقواله في السأرا بعد الغيب على طول الدعة ولا اقول
ابناء الشاهدين لا يجوز جعل عدم فعلهم في العلم ولا في العلم في الواقعة لغيرهم
العلم في الشاف والسمع في العلم ولا في العلم وكانت طريقة وعرفتها وطريقه في العلم
لطريقه سائر العلماء وطريقه العلماء في الرجوع الى الادلة والامارات كالأقوال والفتا
وكانت ملاقات الناس ملاقاتهم ولا خلاف بينهم في فاعهم كالمصفاة كالمصفاة في
تعليمها احيانا او دائما غير قضية لافادة الاحكام واقواله فيها العلم اقوالها العلم
واختارهم لها منه كما لا يقتضيه ايضا في غير من الاولياء الشخصية في العلماء الغير المعروفين
لوانفقت تلك الامور في شأنتهم ولذلك لم يثبت في شيء من اثاره بينهم في مدة الغيب على العلم
واجب في باب الشبان وفي العلم في العلم احيانا في غير من مع غيره عند الرتبة وبقدرها
الى ان ابداءه مفرقة ضعيفة الا ان ايدى غالبا كما لا يخفى في جميع ذلك جعلها
العلماء لا على الخلق على سلك اخر دعوى العلم بقوله بلا سماع ولا شاهدة ولا نقل
او احاد في علم يوجد في دليل الطمع سواء كان هو موضع الكلام في سلك المرام كما لا يخفى

على اولى الافهام وقد عرفت بان السلك المتبذل الثاني في خصايها السالك بحسب حكمه من مخرج
 على هذه العلامة في مقامه على الحق الاجماع وقال لا يقدح دعواه الاجماع في فتوى هذا المذهب
 بخلافه لان الحق الاجماع عندنا بانما يكون مجزوعا مع تحقير دخول المعصية في جملته فلو لم
 فان جملته انما هي باعتبار قوله عندنا ودخول قوله في قوله في مثل هذه المسئلة النظر في غير
 معلوم وقد ثبت الحق في اوائل الحق في ذلك فقال ان جملته الاجماع لا تقتضي لام القطع في
 قول المعصية في قول المجعدين وفي غير ذلك من الحكم بدعي خلاصه ان هذا عندنا لا يشترط
 عين الحق وان داخل قول شخصه لا يعرف قوله وقول جماعة من غير مجزوعا فانما هو على
 القول بدون العلم بواقعة علمه بان قال وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقهاء المتأخرين من
 المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الاجماع اذا قام عندنا الدليل على ما يقتضيه الاجماع
 ودعاؤه قوله في ذلك كثير لكن ذلك المتقدم مخالفا لغيره الناس وذلك المتأخرات هي في احوال الكلا
 في ذلك من مسائل في صلوات الجمعة كما في من ذريته هدمت عن الفقه لما يذهب عليه من ان
 على ذلك جملته من فضالة المتأخرين وهو الحق الواضح السبيل لان لنا في الاجماع طريقتان
 قد فعلوا غيره وهو يجري في كثير من المسائل كما في بيان وفصل الحكم قالنا انما انما يكون
 الوجه استكشاف في قول الامام الغائب مع ما علمت من شأنه انه لا يمكن هذا استكشاف قول الله
 ايضا او قول ميله في بيان غير من مضمون من لا يمتد فظهر له القول الخبرين الاما تارة ولا
 ومقوله يمكن استكشاف في قول حديم ما يظهر خلاف الحكم ولغيره لم يمكن استكشاف في ذلك
 كما هو ظاهر فلا يتوقف جزم الاجماع على اصله انما الحكم في الاما هذا انما كان في الاما
 كما سبق فان خاوا لو ابدل بغيره في جزمه في الاجماع في اتي خصه شخص فهو حق الا ان الكلام
 في جزمه اظهر فاذا توفقت على معرفة قول الامام الغائب بما يقتضيه معرفة قوله غيره ايضا من غير
 حاشية الى الاجماع في قوله لم الاستغناء عن قاعدة هم الكلامية ومن غلبنا وجوبه في الاستكشاف
 المجعدين فان ادعوا انه يقتضي اجماع العلماء المتأخرين في احد الاعضاء استكشاف في قولنا
 العبر كثير من العلماء المعاصرين الذين يعرفون في هذا الاستكشاف في الاستكشاف قطعنا واما
 بالفتنة اليه فيقع على الوجه الثاني لان في ذلك ما ليس كالمنا من ابيته اعلم مع ذلك هو
 ايضا كما ياتي في القول بالاجاد الشريفة حيثما في مسائله على الرضا فقال اذا كان على
 معظم الاحكام الشرعية اجماع علماء الفقه المحقة تكون الاما المعصية التي لا يجوز مخالفتها

كل ما لا يشبه
 في ذلك

تسبب انما لا يشبه
 انفسه في ذلك
 بما لا يشبه
 في ذلك

كل ما لا يشبه
 في ذلك

عدم انضمام الوجه الثالث على تقدير تسليمه لكون القول الذي لم يعلم له على فرض وجوده
هو قول الامام مسلم وأبو غيرهم فالقول انضمام في الجواب هو احتمال كون قوله مع نهاية
بعد ما بين هذا من القطع بذلك نعم على ذلك الوجه يعلم رضا الامام الجمع عليه والوجه
عليه لا دخول قوله في الاطوال المعروفة والمنعولة كما لا يخفى من طول الوجه المذكور في جميع اقسامه
سابقا وغيره ما بطل ايضا ما ذكره الشيخ في الاختلاف قطعا وتلك سنين بما ذكرنا من
كلام المتصوف في الرهيات بشا حيث قال بعد ما قلنا من هذا الوجه في الوجه الاول بعد
قوله مقرر في سقوطه على ان الامام التزام في هذا الباب ثم يسلو من غلو فان هذا قد
سئلنا عن في غير ما يخرج منه في الامام قول جده والجماعة التي توافق في هذه
كانت حقة لا جل وافقها بالادلة من ان يظهر ما ينفذ ويدعيب ليحيى بن ابي اسفة
من بخلافه وليس اظها لا عفا اذ تصحح عنه منه مما يقتضون فيكون هو بسبب كماله
نعم من مذاهب من لا يفرق نسبة كذا من احواله وكيف يجوز ان يكون الامام من اهل
الجماعة من مذاهب الامامية لا يكون مقرر فاشتهر ما بين الامامية وهو يعلم ان الجمع في
اجماع هذه الطائفة على ان قوله في جملة اولها فاذا اجمعت قول هو مخالفة في جمل
له من بعض اهلها واخلافه على قول لا يفرق ان اجماع الامامية على خلافه
انتهى ولا يخفى ان بنو كرامه هذا على ما ياتي في حقه في الوجه الثالث فقال له من اجله
خلافه كما ياتي ويحل لسائل محال على ابطاله وقرره المتصوف عليه وناهيك ذلك في
فما دنا بناء على غير ذلك فلا تروى له هنا وجهها اصلا وما ذكره من التعليل في
عيل فان الامامية اذا كانت حقة لمواظفها الامام في اصول العقائد التي لا يفتخا بها
وعملها بالادلة اعتبره عندنا وعند الباطنية علمهم الشك في وقوع الاحكام وهي ترجع لو يوطأ
الى الدلالة القطعية وان تختلف اخبارنا عن الاحكام الواقعية الموقوفة عندنا لعلنا اننا نرى
والتحقق لا الضميمة او مخالفة اولها انما كانت حقة لمواظفها في كل منها كما اخبرنا
موجبنا لغيرها كالاتي بعضا من هذه الضمة وهذا لا يقول بل المتصوف لا غير من اصحابنا
فانهم لا زالوا يخطبون في السائل في بعد بعضهم عن قول الى خروجنا من قولهم في
في اخر ومع ذلك لم يقطع احد منهم مالا صاحبه الجماعة ولم يندل في ضلالتهم في التمسك
منه ولم يختلف عند من في ذلك حال الفقيه عند قوله بما ذكره في اخبرنا بنو ابي اسفة

كلامه في التفسير
الشيخ

والله اعلم
بما في صدورهم

منه على التفسير

او د على نفسه بما لفظه فان قيل اذا كنتم تقولون ان يكون الحق عندنا في بعض المسائل
 فان عندنا لم نجو بما اوجبنا لكم من ذلك او بغيره لوجب ظهور الامام على كل حال
 ولم يبق التيقن او سقوط التكليف في ذلك الامر بعين فما الامان لكم من ان يكون الحق امو
 كثيرة خافيا عنكم ومستند بغيره الامام ويكون التكليف علينا فيما بنا السط الذي ذكره
 وهو التمكن من الاذخوف بين هذا الحق لنا يمنع من تحيز ذلك اجماع طائفتنا وفيه
 التجوز لاجماع الامم على ان كل حق كلفنا من احكام الشرع عليه دليل اليه طريق فقد د
 نحن على ما نحن عليه على صانته ونتمكن مع غيبة الامام ظهور من عرفه ولا هذا الاجماع لك
 ما اظنتموه يجوزوا هذا الاجماع الذي ذكره اليه لاشبهه بغيره لان احاطنا بالامان اليه مع
 كون حق في غايه كلفنا احكامه مع انها حقنا وهو عندنا لم التوا في حالوا فلا يبان هذا التيقن
 من ان التكليف لعلم بحكم تلك الخاصة قد اضره بان ذلك لم يكن وانما طوقوا بغيره غيبه
 فالانفا فيهم حاصل على الجملة الذي ذكرنا ما من احكام الحوادث العلم الحق بها يمكن مع
 غيبة الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ان دليله في جواب السائل الموصي الثاني
 العقيدة انه قال فيها فان قيل فاقولون في مسئلة شعبة لا تخلف فيها قول الامام في غير
 يكن علمنا دليل من كتابه ومنه مطلق هذا كذا لفظ الحق فيها فلنا كذا في غير متوه
 قد امتنا وقوم كذا فاعلمنا ان الله تعالى لا يضل المكلف عن طريق الحق الى العلم باكافه هذه
 الحادث الذي ذكره فاما ان كان الله تعالى فيها حكمه شجر واختلعت الامامية في وقتنا هذا
 فلم يمكن لاحدنا على اجماعهم يتقرر ان التجزئة لاجل وجود الامام جلهم فلا بد ان يكون
 على هذه المسئلة دليل فاطع من كتابه ومنه مطلق بها اختلاصه لكونه لكافة طريق المالك
 يصل اليه تكليف الامم الا ان يترجى وجود خاتمة ليس للامامية فيها قول على سبيل النفا
 واختلاف قد يجوز عندنا في مثل ان نقول ان يكون مقتضىها احكام شرعية فاذ لم يفتى
 الا ذلك الموجب للعلم طريقا الى علم حكم هذه الحادث كذا فاعلمنا ان الحق لاجل حكمه انما في
 احكام العقل هو حكم الله الواجب كما في الحوادث ثبت حكمها بالانفال لا بد من كل ان في بعض
 رسائله حيث قال بعد بيان ان الاجماع طريق موصل الى العلم وليس يمنع مع ان يكون
 بعض ما اجمعوا عليه في كتابه متناولا وطريقه مقتضى العلم بل ان يكون ما في هذا هو كذا
 في العقل فيصير الفتاوى مع مقتضى دليل الواجب للانفال عندنا في ان ان نقول شي في ان

مع كونه
 كلامه في التيقن
 الموصي الثاني

كلامه في التيقن
 سائل الثاني

رَدُّ عَلَى الْقَائِلِ

في بعض المسائل فإن الاعتناء عليه من حيث كان طريقا إلى العلم وصانظير الاجتماع للذكاء
في جواز الاعتناء عليه انتهى إلى هذا يشترك في بعض كتب رسائل الأخرين وأما على هذا
فما في الأصوليات يوافق كلامه في المطالبات التي تستلزم إلى الاجتماع بحيل ابتدأ على ما
ينبغي له ولا وليست أصوليات موجودة عندنا في بعض من ذهب فيها فإن كان مثله
يفاد ذلك وذهب إلى ربما يشهد له الخالفة في الاستعانة تحقيق مسئلة الاجتماع عليها وحل
التباينان خصوصاً وعلى غيرهما وما ويرد على الأول أن الماينين من بحثا بعض الأحكام
هم الذين عللوا به علما الغير المقتضيان كان لا نام داخل فيهم لم يخرجوا عنهم القليل إلى
جاءت خلفتهم في ذلك الحكم معا وحيث تبين من تعليلهم تبين خروج الأئمة عنهم فغضنا
باجتماعهم مع أنهم لما حكموا بالمنع خالف الأحكام لا يخرج عدم وقوعه على فعله نحو حكموا
بهذا إلا أنه المضبوط بما لم يحكموا به التحقيق في المسئلة هو سقوط التكليف بما كان غنيا
عن غيره فاعند لا نام من غير حصول اليقين لكن له سببان في غيبة لآياتها إذا كان غائرا على غير
غير مقتضى في لو انما كانت وإذا لم ينفذ وهو الذي يقتضيه العقل والنقل كما بين في محل
أخر وليس اجتماع الاحتجاجات في ذلك وان وجد خلافه في كلام جماعة منهم لم يشك في
واجتماع ما تارة لا بد من بعض ذلك لا بد له وانما لا بد من وجود دليل على كلفه يمكن الوصول
إليه استنباطا لكلفه ومنه سواء كان هو شيئا التكليف الوارد أو الظاهر على الذي هو
واقعي أو نقيض وسواء كان استنباطا بطريق علمي وغيره وانما قال باعضا والتكليف الوارد
الأول والاستنباط في السليح ما عندهم لا ينطبق عليهم على قولهم كما بين في محله وإلى الأثر
اليد في المطالب لا ينافي مع جميع ذلك لا يمتنع ابتداء ما في الاستعانة على ذكره المطالبات التي
ليس اجتماعهم على وجود الدليل على كلفه ومما كان خاضة دلائل عقيدة الجاهل
في الأحكام لا بد ما كان الدليل غير ذلك مما ثبت جديده وهو المرجع عند الاختلاف في ترجيح
يكون مرجعا عند الاتفاق الذي لم يثبت حجته أيضا واستبعد وجها لدليل على خلاف
اجتماعهم فضايلة عليهم ذنبه باننا لا يمكن خضاه على كثير منهم في المسائل الخلافية في عصا
منطاوله مختلفه ولم يستبعد ذلك على مجرد فضول إلى تكليفهم بما كان خاضة بل استنباطا
على علمهم أو أن لهم هذا إذا جموعا على حكم في عصر أحد المختصين علماء الامتداد لا ما يتبينهم
في ذلك البعض إذا جاز ذلك جاز في كثير منهم في المحل أيضا ومع ذلك ففي إثبات حجته لا يوجب

بالاجماع وورثا مذهبنا في هذا لا ينفي ان هذا حجة على جميع ما ذكرنا من ترجيح الحق الى الكفر
 فيما مر من جداراته لا حصلا بل يخرج من هذه العادة التي هي اوجها لا يراعي عليها ما في الدنيا
 هنا وفي الوعد الاول ونحوها عبادات الغيبة في بعضها ان دعوى كبر الامام فيها و
 بين ظهرها نعلمه وبلغنا ان الاجماع لها هذا انما فيها علم باحوالنا واثباتنا واثباتنا من
 علمنا باحوالنا واثباتنا كما هو المطلوب لا نرى ان الله تعالى مضانا انما كانا وموافقا لجميع مؤلفي
 ولا يقضي غير ذلك علمنا باحوالنا انما يقتضي علم جميع ذلك فهذا الذي هو في حق
 الامام دليل على علمنا ايضا فان انقض ما ثبت من الاخبار ووجه علم احوالنا ومن علمنا انما
 وهذا لا يقتضي علمنا بالظن باننا انما لم يكن مقتضى خبره حتى اليقين وثنا الامام صلوات الله عليه
 غيا انهم وبعدها انهم وربما يكون مع هذا في الالة واجل خبره على قوله انهم كانوا
 وتلك انوا في حياتهم يصحون احبا انهم بعضنا من سلاحيهم طعنوا فينا وعلما بخلافك
 امام الزمان مع تولد الغيبة والاسناد والخوف على نفسه بظن غير الا انما يقتضي علمنا
 لا يقتضي علمنا بالظن باننا انما كان مع جميع مع بعض علمنا باننا علمنا من به خاصته وربما
 يلغاه غير علمنا على سبيل الالاتقان وهذا انما لا يجب في الاتقان واما عبادات الشيخ في الغيبة
 فيعرف حالها ايضا انما سبق من العجب قوله فيها فاذا كان القول صادرا من غيره معصوم
 الى اخره فان هذا القول في الاستدلال ان منسبهم بينهم كثير من المطالبين لا يثبت قيمتها
 يدل عليه ليل عرفنا طلع هو الكاشف عن قول الامام الا على سبيل الفرض انما يجب ان يرفع
 بحيث يعلم ان قول المعصوم داخل في الاقوال وواقولا هو المعلوم منها لا ينفيها عنه
 يترتب عليه فائدة فلا كما لا ينفي ان كلامه هذا قوله في كتاب الغيبة انه لا يجوز ان يكون
 منفردا منهم للكثرة فانه ان راوا الكثرة في الغيبة فاعلموا انهم اجتمعوا حصولا في قولهم
 الفترة ودية التي يخرجها لعل فيها من فرة السلبين فضلا عن علمنا انهم في هذا معصومين
 الامام بالفترة لكن يستدل ان لا يقتضي الا ان قوله لا يطلب في احوالنا فلو كانا وادعوا
 انقضنا الامارة او احوالنا فيهم ولا يقتضي ان تكون احوالنا في جميع الاحكام والجميع عليه
 منها موجوده معلومة لنا في جملة احوالنا انما هو العلم باننا هو الفرض ان احد الامر من
 الاخر وان راوا الكثرة في الغيبة فاعلموا انهم كل متشابه في قوت ذلك كراهة ليل اخر
 الاجماع لا شبهة في شناعة عليه ولا كلام فيه واما الكلام في اذا كان دليل على الحكم هو

فانما لا ينبغي ان يفتي في
 امر على ما في الكتاب

فانما لا ينبغي ان يفتي في
 امر على ما في الكتاب

الاجماع قد دليل على حقيقته ولا خلاف في الاكشاف عن قول المصنف وقيل انفراد مع غيره
في الحكم لعدم استقصاء جميع الاقوال بحيث يتبين دخول قوله فيها فندفع هذا الالتماس
بامتناع انفرادنا وظهوره للكل في الاقوال لاجتماع مشتمل على دوامها في اللفظي ان يفي كلامه
على ما في الوجهين في الوجه الثاني كما اشار اليه سابقا فقد تقدم الكلام فيه اما عبارة
الجمعي فوجهه لكن الاشان في حصول العلم بقول الامام فيها لا يوجب دليلنا طاع عليه واد
نحوه اشارة الى التحقيق من جهة اخرى على من صدر عنهم وجهه في الاجماع فيجوز قول مقلوبهم
معلوم بحيث يقطع بانه قول الامام ان لا يحصل العلم به الا في نفس الامر وفي قولنا ان
الخصم من زمانه لصوره وهذا خلاف مقتضى كلامه ولا يتأتى في كتابه لفظه واما عبارة
المنفرد في التبيين في الماهية فما سبق منها في الوجه الاول من جهة الاجماع ويبدو فيها
ان الطريق الى العلم بالاقوال اذا كان مختصرا في الاشياء والنوازل التي عليها كما اظهر
به ما سبق في قولنا ان الامام التمام لا امتناع في شافهه على جملة من شخصه يوجب حكمه
بعينه على عدم وجدان احد من جملة تلك بحيث يصدق في دعواه ولا اتباع له يعرف
من ذاك يوم اظهره فيهم فتواءه في جعل اجماع من هذه طريقا الى العلم بقوله والحق اننا
ذكرنا من شخصه وتيممه مثل ذلك بل كان في بعضه خلاف مقتضى كلامه ثم اننا
استدلنا من سائر ائمة لم يعل على طول افعاله واداءه وانضاطها على اقسامها
انتشارها بحيث لا يشك فيما بين هذه كل فرد وما لا تدعيه الا ما يستقيم في ضرر
كل من ذهب الى حكمها واداءها فاعادها في الوجه ان اقوى شاهد على خلافه على
هذا اقوى ما في الباب، حقيقة الاجماع اذا كان على نحو ما ذكره وهي تبيين بناء على ما سبق
الوجه الاول واما على الوجه الثاني الذي هو موضع الكلام ومقتضى ما يجحد الاجماع في
في اي عصره تقي فلا كما لا يخفى ما استشهد على صحة قول علماء الامامية من ان عبارة
كل علم من هذه العلوم والاداب موقوف على حضور وتعيينه في ما في ما في التبيين
من ان من علمه على سبيل الجملة منها لم يكن من قوله بعبارة واحدة قد تقدم ما يبرهن به من ان
واما قوله فلا بد من دخوله في جملة قوله لا بد من ان يكون الامام الذي في قوله
لا بد من الحق ولا بد من سواء تدفع عنه هب هذه الفقرة على ما له من اللاحق
مفسدا فطاهرها سبق وكان ان ما عفا عنها كانه وشتم في قوله فطاهرها من التبيين

هذا الوجه من وجهين

الوجه الثاني من وجهين

كل ما لا يشك في
كلامه لا يشك في
في سبيل الصلوة

كلام الشيخ ولما قولنا انهم لا يقولون الا قول الانام داخل في جملة اقوالهم فان اردوا بذكره
لا يتحقق انما هم على وجه يكون خبر الا بذكر ذلك فلا كلام فيه ولا يشك شيئا فيما نحن فيه وان
ارادوا بذلك فمنوع وانما بقية كلامه ضد عن الجواب عنها وتيقن وجوب القدر
فيها من حيث لا يدرك وقد استبان بما بيناه وانفتح بما كشناه ان الوجه الثاني على استنها
بينهم قليل الحد كجدا ولهذا لنا طائفة من الثاني في سائر الصلوات الى جملة ما ذكرنا فانا
ويعا سبق فلا بأس بنقل بعض عبارات هذا البيت طويلا لما فيه من البرهان على
لجواب لا الرأى البصر ويحسبون النطق بالحق والخلق انما في ما بهما من الفعل لم يصل
اليه من سلف فليعلم انه قال ان الاجماع عندنا لا مطاب لها هو بغير واسطة دخول قول
المعصوم في جملة اقوال القائلين والعرف عندنا انما هو بقوله دون قولهم وعلا فورا
بان قولهم ان الاجماع خبر انما هو شئ مع الخلف حيث لا كلام في نفسه وان كانت
هيئة الخبر ضالفة عندنا وعندهم على ما هو محقق في حقه واذا كان الامر كذلك فلا
من العلم بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم حتى يتحقق خبره وقولهم ان لم هذا العلم في مثل
هذا الواضع مع عدم وقوعه على خبره عليه السلام فضلا عن قوله وانما ما اشتبه به
من انه علم فليعلم في استلزامه الخلف ولعل مع معرفة اصل الخلف في نسبة يتحقق الاجماع
ويكون خبره يحصل قول الامام في الجانب الذي لا يخصص بخود ذلك مما يدنو ولا يمتد
قول بجانب التحقيق جدا ضعيفا لما اخذ من ابن بطلان قوله وهو بهذا الظاهر من جملة
اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين الى ان قال ثم خص بلع قول هذا
الاستدلال ان احاطا بذلك عضو من الاعضاء الشائعة لاجتماعهم لا يعلم به بلدا لتمام
لا نسبة في جميع الارض ان خصوص من مضطربون بالاستنباط والكتابة والتحريك لا يعلم
على خبره لا يتألف من مشكوك ولا يقع معه شبهة وعبرنا حال واحد منهم مجهول الحال فهو
في جملة الناس مع بقائه مشترك بين الجانبين فان هذا ان كان خطأ وجوده مع كل
فأهل ممكنه وشاهدنا لا يلغى اليه صدقنا واستدركنا استشهد بقول الحق في المعبر الاجماع
مجهول انضمام المعصوم ذكر كل الامم الى قولنا الامع العالم لفظه بدخول الانام في الجملة فانا
ومن ابن يحصل العلم لفظي بواقعة قوله قليلا لشم الاقوال الاطراف مع هذا الانقطاع
الخص من الفارقة الكلية والجمال فاما بقوله على الاطلاق من مدعى ترديد من ثمانية سنين قال

وقد بين قول الحق قول العلامة في نهاية الأصول أن لما أورد على نفسه أنه لا يمكن إلحاق
 بانفائ لكل على وجه تحقيق دخول المعصوم فيهم لاجاب بان الفرض من قوله أنهم إذا اجتمع
 اتما فيهم به فلا يمكن منع دخوله انتهى قال وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قول مع الجهد
 بحال على ما وصفناه وبين قول رجل من علماء السليبين في اقتطاع الأرض حيث حكم
 الجمهور ويحقق إجماع السليبين ولم يفتح في احتمال مخالفتهم بعض الأقطار لا يعلم حق
 الفرق أن قول هذا البعض في قطر من قطار الأرض مع كونهم محمداً مطلقاً ما يستحيل
 خفاءه والمحال بينه عادة فلو كان ثم من هو بهذا التصديق لظهر للسليبين وقيل لهذا
 تماميل عليه العلم العادي قطعاً وان حصل شك في العلم فلا يقع من الظن إلا ما لا يعلم
 الكافي في الدلالة على مسئلة مشهورة حيث أن طرق الفقه كذلك بخلاف قول لا ما لا يعلم
 عينه وقوله وكان ثم هذا الاختصاص المطاوعة بكل وجه فان ادخل قوله مع مجمله اقوال
 قوم معلومين بحكم ظاهرهم بتوجه العلم بقول المعصوم ودخوله في اقواله عن غيرهم
 كما اتفقوا به عليهم السلام في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلها علماء مشيختهم الروافض والمعتزلة
 لقول بموجب صحيح الترجيل في الوضوء والمنع من مسح الخفين منع القودا التصحيح لا رت
 ونظائر ذلك إنما الفرق في الحقيقة وقع الخلاف فيها فالجمهور فيها إلى
 شأن الية الدليل من الكتاب السنة وغيرهما من الأدلة المتبعة ثمرة إلا أن مثل هذا الكتاب
 الغاريز هو أن قال هذا ذكره من مقالهم هذا المقام هو جوابي الباقي في الخيال عندله
 ولا يمكن تمير عرفنا لحوال التجال تقع في مقام الاعتناء لم قال إنما بيناه عليه لكثره الخطأ
 اليد في أبواب الفقه واستدل أنه فضل أن بواسطة نقل أقوام وأخطأ في الاستدلال به
 أجله اعلام انتهى كلاهما في الجوان مقامه قد تقدم منه في التمهيد المسالك إلى غير
 في الثاني ما يبعد ذلك وقال في شرح التذاه بعد القدر في المشقة المناقشة لمن ترجع
 في خبر الجبل الصميم بما أن القطر وقد كشفت لك بذلك بعض الحال على الباقي في الخيال
 وأما بقية هذا الشأن من عرف التجال الحق فيكون مع هذا القول التجال انتهى قال في
 كتاب الشكح من المسالك في جواز تجاوز مدة السنة واجبة المتصون على وجه وهو المنع من
 إجماع الطائفة وهو عجيب لأنه لا يعلم له موافق فضل الزمان يكون منها يدعي الإجماع وقد
 اتفق له ذلك في لا تضناني مسائل كثيرة ادعى بها الإجماع وليس له موافق ذكره جلد في

كما ذكره في الخيال إلى
 المسالك

بعض الزمان انهم لم ارفع له على سائر المشتبه على ما ذكره سائر الزمان وهذا كلها
مع ما ياتي عنه او غير كما بنا لما شهد بكون الزمان مع شئها استبها اليه كتابا وكتبه يقول
جاء من معاصره والغريبين الى عصره عنها فهم المتقدمين لا تبيلى قول الشيخ
حسب منهم سبطه لا تبيلى الا وبع الحق الحق فقل عنها في المذاكر بل ان ياتي
نستبها اليه لقلها كانت موجودة عند بخطه ومنهم من يبيده وهو الشيخ محمد فقل
عنها في شرح الاستبها فلا نقول ان تكرار ذلك يحجزه وخذ ان امثال ما ذكره في
يحملك بصفتها وحيتها وحسن ظنك به بل لا تمسك ذلك كما لا يخفى قال الشيخ
الجاسق في كتابه اعلو من الحار في زمان الغيبة لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع
امكان الاطلاع على مذهب جميع الامامية مع مذهبهم وانتشارهم في قطار بلادهم
بكونهم متفقين على هذا مباحدا لا يخفى في ذلك المذهب عندنا بقول المعصوم ولا يعلم
فيها ثم ذكر طريقة الشيخ الاثني في الوجه الثالث وقال انها لا تتم شيئا انما كانت في
اصحابنا واية خلاف ما اجعوا عليه ثم قال وان كان في زمن المعصوم اذ هو حي
الاجماع في زمان معصوم وانما من لا يملك علمه ان لم يعلم دخول قول الامام في العلم
فلا يخفى ايضا وان لم يعلم قوله كان ولا حاجة الى تعظيم الاحوال الا ان يعلم ان
معصومنا اتم علمه وخوله لانه من علمه لا يتوهم هذا فرضا وديعده متعقبة في زمان
من لا زمنة انتهى قد صدقنا ان ذلك من غير من لا فاضل الذي لا يتوهم بحسب الجاهل
والخبر من على هذا الفرض والمنافذ ولا يطعن عليهم بقصود الانتظار وهذا تتبع الاخبار
والامار وكلام من سلف من علمنا بالازمنة بيننا مفضل وسببين ايضا في كتاب
ما هو الحق الذي لا ينفك في شريك في علمه واعرف قدوة بين كتاب
الاصحاب ان كنت من اولي الالباب لثبات من وجوه الاجماع ان يستكشف هذا
واعلم ان الامام من تقاض من عدا من العلماء على حكم وعدم ردهم عند نظر الطاعة والطف
لله لاجلها وجب على الله نصب الحق المتصف بالعلم والعصمة غيرهما اما الشيخ اوائل
الزمان الذين في علمه فان من اعظم فوائدهم حفظ الحق وتمييزه من الباطل الى الصريح
ويرفع عن علمه ويشبه بغيره وتلقينهم طريقا يترك العلماء وغيرهم من الوصول اليه
ومنهم من يشبههم من الباطل ولا اوردتهم عندنا اجموعا عليه سواء اتفقوا على قول واحد

في بيان الزمان
الذي لا يتوهم بحسب الجاهل

كل ما لا يتوهم بحسب الجاهل

في بيان الزمان
الذي لا يتوهم بحسب الجاهل

أكثر ذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بجهتها جماعهم أم لا فلا يلزم ذلك
كما توهم وإنما يلزم على ما تقدم من الترتيبات ولا يتوقف المطلوب عليه كما هو ظاهر
حتى على جملة من لا فاضلا فالمراد منهم ما هو مضموم بينهم من الطرفين الظاهرية
الغيبية مع إمكانه ولم نأخذ لهم لا منشاخ إخلاله بما وجب عليه نصيبه جلد مع استغناء
عن فعله فاجماعهم على حكم يكشف عن كونهم راي لا نأخذ منهم على عدم ردهم
لا في قول وقوله ولما يحكم بطلان رده لا بطلان رده لئلا نؤخره بعد فرض وقوعه
وهذا الوجه وهو الاستناد إلى طاعة اللطف والقول بوجوب ذكره على الأنام مطلقا
هو الذي اختاره الشيخ في كتاب العقدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب الغيبة أن هذا الوجه
الذي نقصناه المرفوع أو لا نأخذ رده ويظهر من تقدمهم من الرضا في الظاهر استنادا
عنه فيها وفي غيرها أنه من هذا ضابطا دائما وبه صرح الشيخ في الترتيبات أيضا
مر في الوجه الثاني قد بطله بما سبق منه وأما المرفوع في الأمرين معا فيمكنه عليه
أيضا مدة صلب جلد غيري من قدما الاصطحاب من غيري إلا أن منهم من يستعمل الإجماع
ما ذكره منهم من فرض لما يترتب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه الكون في الإجماع بما ذكر
يلزم منه ظاهر ذلك ولقد ذكر جلد من كلامهم في الباب كإلا لضرب شأنا أن ياب للشيخ
قاعدة في أوائل العقدة صرح بأن إجماع عندنا إذا اضطراره من حيث كان فيه مقصود لا يجوز
عليه الخطأ ولا يخلو الشك من وطريق ذلك العقل وإن لم نسمع وصريح في جعل الإجماع
بغير ذلك يثبت ولا أنه لا خبر إلا بقول لا نأخذ قاعة بما يمتد لإجماع وتظهر فأن عندنا
نعتن قوله ليعلم بأن قوله داخل في أحوال الجميع لولا وجوده كل زمان لم يكن الإجماع
قطرا أصلا أي في كل زمان كما هو الظاهر ويحتمل وجها آخر فندبرم ذكره بكيفية الكلام
ما قلناه عنه خلاصا إلى قوله يأتي لقولين شأنا الحسن قال ويجري ذلك مجرى الخبرين
المناوذين لأن كل ترجيح لاحدهما على الآخر ثم قال وأما قلنا ذلك لانه لو كان الخبر في
احدهما لوجب أن يكون مما يمكن الوصول إليه قلنا لم يمكن أن على تميز الخبرين في شأنا
أن يكون الخبر في واحد من القولين لم يكن شأنا لا يميز ذلك القول من غيره فلا يلحق بالآخر
المقصود الاستناد ووجب عليه أن يظهر خبرين الخبرين تلك المسئلة أو يعلم بعض
الذي يمكن لبنا الخبرين من تلك الأقوال حتى يؤدي ذلك إلى الامتناع بقوله علم خبر

هذا الوجه الثاني

دليل على صدقهم لا ينفك عن كماله بل يحصل التكليف في علمنا بقوله التكليف عند ظهوره
 أو ظهوره من مجرى مجراه دليل على أن الحق لم يتفق ثم ذكرناه إذا كان على القول الثاني
 دليل من كتابه ومنه مقطوع بما كان ذلك كافيًا في ثبوتنا له الخ فلهذا التكليف لم يجب
 عليه الظهور ولا ظاهره من بين الحق على نحو ما بين ثم دفع الثاني بوجوه هذا وما سبق
 من الحكم بالخير عند الاختلاف وقد المرجح بان هذا المتأوهو بما يجوز التحية فيه لا فيما إذا
 كان الحق عند الامام خاصة أو كان الحكم من الامور المتينة وقد تقدم هذا الحكم بالخير
 دخول الامام بنفسه حال الشك في الخلفين الذين كل منهما يحكم بالخير لكن لا على الوجه الذي
 ينافي كلامه هذا الا ان يصرفه التبيين في كلام الامام منهم عن ظاهره كما هو قال في الاختيار
 المتعارضة الطائفة للجمع بينهما بالتحية لا يخفى اذ على هذا يمكن دخول في الشرطين معاً و
 تساهله في خلاف التبيين لعدم لزوم محذور ومنه في ظاهره لباستدشون التحية لا علم
 بقولهم لا حاجة بالظاهر ولا يحل ولا مرجح من نظر عندنا في ربايته من هذا اذا وقع التخصيص على
 التبيين ولم يمكن البناء على التحية بوجود بيان قاطع للعدد والظاهر ان ضرر هذا
 الوصول اليه وموقع هذا الباب لم يسم كلامه دليل بل انما يثبت كماله لا يخفى على
 كون التحية مع هذا المرجح من الاحكام الظاهرة لا الواسية او كقولهم الترجيح بالالتجسس
 ويؤيد ذلك جعل القولين المختلفين كالخبرين المتعارضين لا ان يتبين عدم تجوز
 الاجتماع بعدا لخلان على احد القولين معاً لا ينافي في التحية لثابت قبله وقد تم قال
 وذكر المصنف انما يجوز ان يكون الحق فيما عند الامام والا فوالاخر يكون كلها
 باطله ولا يجب عليه الظهور ولا نداء كما نحن السبب في اشتراكه فكل ما يتوهم ان لا يتفاد
 بصره وبما معدون الاحكام يكون قد انبأ من قبل غرضنا في لوارنا لا يثبتنا الظهور
 انفسنا به وادعى لنا الحق الذي عندنا قال هذا عنكم جميع لا يؤول الى ان لا
 يصح الاحتجاج بالاجماع الطائفة فضلاً لا لاجماع دخول الامام فيها الا لا اعتبار الذي يتبادر
 في جواز انفراد القول ولا يجب ظهوره ومنع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكرنا ما
 تقتضيه اعتبار دخول نفسه في الجمع بين باطله بنفسه كما عبادوه قول علماء الامامية الطائفة
 بالاضول والنزوع والخلاف في حقهم فذلك دون غيرهم وان كان من لغتها واصحاب الحديث
 لم يكون الامام منهم فلهذا وادعى ذلك ما جله للمدعيه كلامه ثم قال فما اذا جموع

الشك في كماله

ولا ادلا لادان اكره عليه
 دليل على غيها ذكره
 عليه الظهور
 الشك في

الشك في كماله

الشك في كماله

الاستدلال بدليل او بدليلين او بالحدوث يستدك بدليل اثرنا بمقتضى ما لا يثبت
 اليه لا يتبع ذلك فكان ذلك الدليل ما يؤيد العلم الا اذا اجتمعوا على انه لا دليل على
 استدلاله بغيره فلو وجد العلم بان ما عداه شبهة لما اذا اجتمعوا على نفيه فيجوز الاستدلال
 به ثم لو رد بانك من مع المصنوع لا يثبت حق فيستدك غير الجارية انما يجز عليه
 ان يبين ما تقدمت له العلم عليه لا يكون هنا العلم ما يقوم به مما تقدمت له ايضا لو لم
 يبين صلا شيئا اذا كان هنا الطريق للتحقق الى العلم ما كلفه كان ذلك جائزا لينا وانا
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هنا العلم ما يقوم به مما تقدمت له انما نقول ان ظاهر
 من العلم انما لم يعرف له ما لم يحتاج ان ننظر فيه فاذا جاز ان يكون قول مصنفه جازلا
 لا بد من ان يتطوع على صفة وان يجوز ان يكون قول المصنف جازلا فطعننا على صفة
 ثم بين ان الطريق الى العلم ووافقه ونحالفه وجود دليل عليه على صفة ذلك القول وفسا
 فان لم يوجد ذلك جازلا قطع بصفته وموافقة لقول المصنف لا بد لو كان غافلا للوجوب
 يظهر ولا كان صحيح التكليف لثبوت ذلك القول لظن فيه غفلا عن ذلك ولم يفتقر
 الى القطع بصفته وموافقة لقول المصنفين ما اذا احتل وجوده في العلم ما يقف عليه
 او دليله قطعا وقطعي لم يصل الى كونه او نظره اليه وما اذا لم يحتل ذلك ولا بين ما اذا احتل
 صدوره ذلك القول الا ان دليله يكون ناسا لذلك ويكون هذا كافيا في العلم بفساده
 او الحكم به وما اذا لم يحتل ذلك بان علم انه انما قد استأمن دليله المانع من ذلك في العلم
 بصفته واصل دليله على مقتضى علمه في ما ذكره على قوله ولا بد من انما العلم ما يقف عليه
 وفروعهما الخفية المتأخرة التي لا يحتاج اليها وتجرها في السمع بغيره بعد النظر فيها
 والحكم بها اقتضت ان تكون الواحد لا بالحكم به داخل بعد ذلك في العلم ما يقف عليه
 او استمر بينهما وانما خبرهما في جميع ذلك وبان ما يكتفي على نحو الحقيقة (الاستدلال) في خبر
 قال ومن قال ان العلم بانما على ما حكينا منهم فيما علم انه لا يجز على المصنوع انما عليه من
 حيث ان هو مسبب عنه هو السبب لقول ما يقف على بصلته ويكون ذلك من قبل ان
 انما يقف من الاستدلال بصفته لا نام وامر ونهيه من الذي في قوله نفسه يفتقر بل هو جاز
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول لا نام ونحالفه الدواعي في العمل ما يقف عليه
 العقل فيقوم دليله على الجواب بصفته من حيث ان هذه الطريق غير متبعة عند

انما العلم ما يقف عليه

كتاب التكميل في أصول الفقه

كتاب التكميل في أصول الفقه

لأنها تؤول إلى أن لا يستدل بالجماع الطائفة أصلاً الجواز أن يكون قول الأمام مخالفاً لها
 ومع ذلك لا يجب عليه طاعتها فاعند وقد طنا خلاف ذلك انتهى هذا آخر كلامي
 العند في بحث الإجماع وهو الشئ المحصور في المقتضى العرفي عند التمهيد ذكره
 سيدنا المرتضى كان يذكر كبراً الله لا يمنع أن تكون هيئتها مؤكدة غير أصلها
 عليها مودع عند الأمام وإن كثرت النافلون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن
 الخلق لأنه إذا كان سبب الغيبة خوفه من إظهاره في وجوبه لا يستلزم أن يكون قبله
 خوف ما يوقوه من الشروع كأن ما يوقوه من الطعن يستلزم الأمام أن يبين من قبل نفسه
 قال وقال الشيخ وأعدت على هذا في كتاب العند في أصول الفقه طناً هذا الجواز صحيح
 ولو لا ما استدللنا أن الأحكام على جملة إجماع الفقه في جواز أن يكون قول الأمام مخالفاً
 لقولهم ولا يجب ظهوره بما قال أن يقولوا أن قول الأمام خارج عن قولهم في طائفة الجواز
 بالأمانة ومع هذا لا يجب عليه ظهوره لأنه قد تم قولهم بل نقولهم بل يكسبنا الاحتجاج بالعلم
 أصلاً انتهى قال في كتاب الغيبة أن المرتضى كان يقول في خبر الإجماع أن تكون منها أقوى
 غير أصلها الثاني مودع عند الأمام وإن كان فكرتها النافلون لم يتناولوا ما يلزم
 مع ذلك سقوط التكليف عن الخلق وذكر دليل على نفوذها تقدم قول الشيخ وهذا أقوى
 فتقيد الأصول وذكر في بعض المواضع الأخرى أقوى للدلالة في كثرة ما ينافي في
 موضع في بطلان مذاهب شتى الفرقان قولي الحق لا يخرج من لاشتهر منقولاً وغيره
 وإن اختلفنا في ذلك لأن عندنا أن الشرع لا يخلو من مام مقصود لا يجوز عليه الخطأ
 فإذا الحق لا يخرج من لاشتهر لكونه مقصوداً به عندنا لأن لقيامه بأمر أكثره ما لا يخلو
 الإجماع محذور في موضع أمرنا في الوجوه التي في آخر بعض الأدلة التي لا يخلو منها
 فلم يجد منهم ما لا يخلو منها قريباً من قوله لا أكسبنا شيئاً ولا نوافقه إلا في حقنا
 واحداً أو اثنين فأنه لم يمتنا وهو قولنا لا نعلمه ولا نعرفه من غيرنا بل يتبين أن
 نطقه في كون أحد مؤيديهم في موضع أمرنا في لكونه محذوراً من غيرنا بل يتبين أن
 وقال في آخرها ما لا يخلو منها في غيرنا بل يتبين أن نطقه في كون أحد مؤيديهم في موضع
 ذلك لا من جهة قولنا وجوب الدعوى ليس كذلك لأن الأمام لأن ذلك لا يخلو منها في غيرنا بل يتبين أن
 بالشرع والادلة من غيرنا بل يتبين أن نطقه في كون أحد مؤيديهم في موضع أمرنا في لكونه محذوراً من غيرنا بل يتبين أن

يتمنى حال الحد لا يعرف الحق من المشهورين لا بقوله لوجب ان يمنع الله منه وبقله وبجواب
يوصل اليه مثل الجنة قال ونظير مثله الا انما ان الجنة اذا ربي ثم عرض فيها بعد ما يوجب
خوفه لا يجب على الله المنع من ان علم الكافرين قد تراخى بها اداء اليهم فاهم طريق الى
معرفة طاهرين انهم لان يتعلق بهم اداء اخرى للمستقبل فانه يجب المنع منه كما يجب في الابتداء
فقد سوي بين الجنة والايمان ثم ذكر اسناد الجنة صلى الله عليه وآله في الجنة الفان قال
وليس كعادن يقول ان الخطاسته عن قوله لا جد اذ اليهم ما يجب عليه اداء فانه
هم اليه حاجة ووكفي الايمان بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بان الجنة انما اشترى
قبل الجحيم وما كان دى جميع الشريعة فان اكثر الاحكام مغفلة لقول نزل بالدينه
فكيف يحكم بان كان بعد الايمان ثم بين انه كان ايضا يحتاج اليه طاهرين مستأمنين من جهة الجنة
واستأمنوا لافق والتمت قال في اخوانه من طاهرين طاهرين الى الجنة الحق مع غيبه الايمان
فان ظلم لا سبيل اليها جعلت الخلق في حيرة وضلالا وشك في جميع امورهم ان علمه ايضا
الحق بان لا يزيل لكم هذا صريح الاستغناء عن الايمان بهذه الاذلة فلما الحق على صريح
عليه بيقينه قال على هذا ما دللنا عليه دلالة منصوصة من قول الله ونصوبه
والقول لا يمتدح له صلوات الله عليه ثم قد بينوا ذلك في وضوء ولم يتركوامنه شيئا الا
عليه خبرت هذا وان كان على ما قلنا فاعلم ان الايمان قد بينا بوثها لان جهة الحاجة
اليه مستمر في كل حال وزمان ثم قال والحاجة التعلل بالتمتع ايضا ظاهرة في القول
ان كان ولا طعن التعلل وهو اداء الايمان عليه ثم لان جميع ما يحتاج اليه في الشرعية
فما رعى على المسائل ان الحدوث عند ما تعذر واما الشبهة فيقطع التعلل فيبقى في الجنة فيضله
قال واما ما في هذه الطريقة في التخلص لتأني ثم وقد سئلوا اخر منة تملكوا الدنيا
على ان كل شيء من عند الله ووضعه في الايمان الى ان تقوم الساعة واما الجواب على
ما بينه في التخلص مستوفى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان القتل بقض الشريعة
يقطع في حال يكون عليه الايمان فيها مستمر وخوف من الاعداء ما فيها لا يستطع ذلك كغير
تتم الا طريق له اليه فاعلم انما الاجماع ان تكليفه مستمر ثابت على جميع الامم الى قيام الساعة
علما عند الله ان لو اتفق على طاع الله لشيء من ذلك لما كان ذلك في حاليه يمكن منها الا كما
من الظهور والبروز في الايمان ثم ذكر كلام المتخصص قوله كما سبق ثم ذكر بعد

فلان يمكن ان لا يملك شيئا ولا يملك بوصول جميع الشئ اليهم ولو لا ما وقعوا به ذلك تجوز
ان يخرج عليهم كم كثير من الشئ وينقطع ويغير فاذا علموا وجوده في الجملة لمواجع ذلك فكان
اللفظ بكم ماصلا من هذا الوجه ايضا انتهى ذكر في المختصر الثاني في جملة من هذه القائل
وياتي بعضها عن الشارح وكل من المتصنفين بولفس الخ في الشافعي في كتابه في مختصره قال
ايضا وهذا قوي يقتضيه لا يخلو وقال ايضا فانما الترتيب انما هو الترتيب عليه لان الترتيب
تقرى لا من جهة ولا بوصول اليها الا بقوله في جاز الترتيب عليه في كل انا العلم باكتفا
طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه الترتيب اذا تعينت المحقق في قوله لا يعرف الحق الا
من جهته ثم قال فان قيل مع تحوير الترتيب على الامام كيف لتسبيل العلم بما يجب عقلا
وكيف لم يخلص لنا ما يقتضيه من تسبيل الترتيب غير هذا القول فما هو الذي لا نام لا يجوز ان
يتقربا لا يعلم الا من جهته ولا طريقا اليه الا من جهته قوله وانما يجوز الترتيب عليه فيما لا يخفى
والبيان ان وصفت عليه ذلك لا لا تخفى لا تكون فيها وفي غير ذلك الطريق جدا الحق وتوقفا
للسببية ثم لا يبق في شئ الا كقولنا على وجهه من الترتيب انما يجب كماله لم يبق بعد مدونه
عنده من اعتد جميع ما ذكره من امتناعه على التسبيل الترتيب وجد ما لا يري بما ذكرناه
ثم ان الترتيب انما يكون من الصدور والى من الترتيب ثم ذكر الموقوف به فاصد رضاءهم
الى ان لا ياتهم في شيعتهم واصطحابهم في غيرهم من الحق يرفع القائل ان ليس على وجه الترتيب
وما يفتون به احدنا ويخصون به في جملة الحق ويجوز ان يكون على تسبيل الترتيب كما يجوز
غيرها انتهى لا يخفى ان الترتيب قد يكون لا مودركا بيننا في علمه وكثيرا ما يشبهها على
في ومن المختصين فضلا عن غيرهم في من الترتيب وقد روي الترجيح من الاخبار والظاهر ان
والموافق دعوى الشئ والكلية غير ما وطن من الحق فاما لا ايضا عن فضلا الى الترتيب
كالغيب وغيره والديفيد في كلامه ذكر في مسائله في الحق والحق والحق والحق والحق
اليه في الوجه الثاني من وقد روي جماعة من مشايخنا في ان لا يتخلل الوجود في ذلك
ليس في الترتيب والعلل والاشياء الواردة في العلم وما اشبه ما بين هذه الكلمات من الترتيب
اي حال تكلام الشئ منظوفه كالاشيخ ذكر فيه ايضا ان العلم قد لا تدركه الفاعلة
على عشرة مسائل المرفوع ولذلك تكلفنا سطره لا نتجها ولا نستحسن انهم ورواها
وذكر في الحجة والى ان لا تتركوا ايضا الحق من غير دليل يصلون اليه من غير ما جاز

كلام الشارح في
الاشياء

الاشياء في
الاشياء

عنهم فاذ وجدنا التكليف باقيا والقيود مستمرة علمنا ان جميع الشئ وصل الى اليقين كرسيا
 غيره لك ما نؤمن كتابا لغيره والحق من اذا ما لم يكن عينا بل هو كذا وامتناعنا لنظن بغير
 منها بالاجماع تصريحا والحق ما وجدنا لا يخلو من اضطراب سببا لاننا ان الدلائل اما
 المرضية فقد تقدم ما يتعلق من كلامها بالخاص في جلدنا فلما علمنا ان كتاب الشيخ كذا ما نقلنا
 الرتبيات والطرائق التي في الوصليات في الوجه الثاني وتقدم ايضا في كلام الشيخ في الوجه
 قرره المرضية عليه ولا يحكي بعض شائنا وضربا فندم عندهما نقلنا عن لغة عن كتاب
 الذي قد علمنا عليه في علمنا من انفسه وقد صرح في بيان علمنا ان الاجزاء والاطراف
 الحق من ذلك علمنا ان من جهله غير معدود على التبعيات الدالة فاطمة في علمنا ان نقلنا
 ولا يجوز التبعيات بل من العلم وهذا كله رتبنا انفسه خلافا لما ذكره في بعض صريح في حكم
 القول فاطمة بين القطع بعدم يعرف له فاطمة اذا انتشر لم يكن في كونه الا فاطمة بل هو كذا
 او لا كذا من التكرير عليه فليس في ذلك بوجه ولا اجماع لعدم ذلك لا تكون على رتبنا العلم
 تكون لغير من تقيده ورهبة ومهتة وقد استوفوا بالقول فاطمة بناء على القول بالانفصال
 والنسب وبغير ذلك من الاستدلال الذي صرح في حكم القول فاطمة وضع من القطع والبيان
 له فاطمة لا يجري بغيري الا جماع لخال عدم نجاح الباقين له او بعضهم وعدم ذلك
 عدم نقل قول الحق على انفسنا الحق في مكان الحق في هذه المسئلة ما قد اذاع الى ان يفتي
 الحق منها فلا يفتي قوله لا كذا بل هو قول يجب نقلها من قدرنا ان الحجة مائة والذاع متروكة
 الى قول الحق فيها ان كذا ان يكون الحق مانع من طوا ولا يقطع كذا الحق فاطمة ولا يفتي ان
 هذا باطلا لا يفتي في ان التكون على كذا مع عدم رتبنا بالحكم في الموضوعين كما يجوز
 في غيره لبعض الذاع في الموانع وقال في لطرائقنا ثانيا فاذ قيل لا جاز ان يكون الحق
 في بعض استائن او لم يحدث هذا لا جاز ان تاسر فاطمة في ذلك لا مر على اطل ولو
 فاطمة التبعيات من الحق واضعها لنا واجتماعنا هذا التولية كتابنا في التبعيات الشك
 ما لا يفتي وكل كلام اما انما فاطمة لتوا التبعيات الحق في بعض لا يفتي في كذا ان يكون
 عند كلامنا ثانيا بوجبان يظهر موضع ذلك الحق لا يفتي التبعيات والحال فاطمة نقلنا
 ان ذلك قول يجب لكما كلفين في الطريق لسا الى غيره وذلك لا يفتي في كذا ان يكون الحق في
 وخرينا في الجواب بل ذلك على طريقة اصحابنا فانهم لو في الجواب عن هذا ان الحق في

كلامنا ايضا في كذا

الطريقه والذى يبنى لان في منبج يتفقد منك انتم من منع ان يكون عندنا انما الزمان
غائب كان واحدا من الحق في بعض الاحكام الشرعيه ما ليس عندنا الاشباع قولنا بان يجوز
ان تكلم الامم شيئا من الذين لا يروى من الحق في زمانه ولا تكليفنا معرفة ذلك الحق
تكليفنا الاطلاق لا ناطق معرفه ذلك الحق الذي يستند بقوله الامام من حيث قد رنا
اذا كان غائبا الخوف على ان لا نعرفه فانه كان في بطنه من بينه ذلك الحق اذا كانا متكثيرين
ذلك الحق فيكون من معرفه الحق الذي نأقول ان الله تعالى كلف الحق طاعة الامام
الاقتداء له ولا انتفاع به ذلك كله مستغنى عن الاقتداء بالتكليف مع ذلك ثابت في الحق
منه فينا ثم من حيث يمكننا ان لا نقبل الامام خافنا في حق بين الامرين ثم لم يخل
ففسد الجواب بما تقدم في الوجه الثاني وقال في موضع اخر منها انكم حكم الله تعالى
في الخواص الشريعه الا وعليه دليل على جملته وتعيينه لئلا نال ما خافنا انما هو مكافئ
لاننا علم ان الخواص غيرتنا هيتا حكمنا ان لا غيبنا ما في بعض اصول الحق من حيث
وما تروى من غير تمكنهم الشك في العلم بالحق وجهه هو الوجود من طريق الاحاطه
لا وجوب علما عندكم خاف ان العلم بالحق في الكلام في ذلك لان العلم في
جمله الجواب خطه هذه الجملة لا تطل الخواص الشريعه في حق من يكون حكمه مستغنى
من نصوص القرآن اما على جملته وتعيينه ولا من غير نصوص بل العلم وعلما بوجبه ذلك
الاحكام الشرعية ومن جملة الطائفة المحدثه الذي لا نأمنه فقد تبين في مواضع الحكم
بجدها ان فرضنا ان لا يوجد حكم هذه الخا في كل شيء كراهه كما فيها على حكم الاصل
العقل ذلك حكم الله تعالى فيها اذا كانت لها هذه وقال في ترجمه الانبياء الحق في ربنا
على من عرفه عطفه وسمي في العقل بذلك العقل لا يؤثر به وجود الامام لا بعدد والتفهم
انما بذلك العقل الذي في مثل الحق لا حق يجب علينا العلم به من الشك في الاصل
شرع في ذلك وقد نقله عن النبي والائمة من ان علي عليه السلام لما مات تباين في الحكم
باعتقل اليهم ولا ترجع جميع الشرع عليهم وان ذلك هذا النقل اما على جملته مستدركه في
علمه مستدركه في زمانه في اجابه مسائل علي في جملة كلامه في الحق في حق الامام
في كل زمان وبثبوت العقده لكل امام افضل ان الحق لا يخرج من الامم وجوز ان لا يخرج
الباطل هذا محال ان يكون الامام الذي هو منهم وسيدهم على الحق لعل ان

فهو ممكن كذا

بما في بعض اصول الحق

بما في بعض اصول الحق

كل من في الشك في

كل من في الشك في

[illegible]

طوبى لمن لا يفتخر

طرح و اجرای طرح

لاہم
کات

يمكن ان يعلم الحق بالبدل الذي هو غير الامام انما يجب ظهور الامام حتى يتبين ما لا طريق
 الى العلم الا قوله وبما انه وهذا لا يتم الا بان يعلموا من نقل بعض الشرائع ويحكمون على بعض
 بان لا يجب العمل بالآيات الامام ثم ذكر في الجواب عن ذلك ما يقتضيه الاعتقاد على هذا انكاره
 وقال فيها في الجواب عن سؤال الشيخ هل يجب العمل بهذا القول بعينه في جواب مسئلة وثبت
 من الموصول او مخصصا ان ذلك لا يخلو عن جميع الشرائع والناظر انما كان جائزا له على تقدير
 وانما علمنا من جملة لان كل من قال ان الامام ليس هو من يجوز عليه ان يكتموا من الشريعة
 لا ينكره فذكر بعض المومنين ذلك لا يثبت ان الامام انما له وايضا استندوا بكونه
 غير ما يجوز رضا وتقديرا ان يكون الثقة له ومن جملة الى ان قال من جازوا عليه لم يحل
 لهم الامانة خاصة لا يستندون الثقة والخطا الى الامام دون غيره انما يستندون
 الى غير الامام من جملة الكتمان على الامانة واذا كان بالادلة العامة في الكتمان عليهم فما
 يعلم ان الثقة انما تضع استنادها الى الامام دون ما اشار اليه من اقل الكلام في الدليل
 ان قال ومن هذا الذي يتسلم في التتبع في قوله انما ضاع ما ضاع الا في حكمه لا
 وضاع ما ضاع من المثلث وطولها والفرق كان يجب ان يكون الخلق المقتضى فهو المقتضى
 في كثير من الاحكام قال في اول الاستفتاء ان مقتضى الامانة في جواب جميع ما اقترحه او كثر
 فيه غير ما من الفقهاء هي اجابا عليها ولا بد من اجابا عليها فمقتضى العلم فان اقتضا الى
 ذلك ما هو كتاب الله تعالى او طريق اخرى فوجب العلم وتماثلت في حقها فوجب العلم ولا لا يقتضي
 الى الحق في اجابا عليها فاما انما فانما ان اجابا عليها في اجابا عليها قول الامام في
 ذلك القول على ان كان من لا يخلو منه انه مقتضى الجواز على الخطا في قول لا ضاع ما ضاع
 كان اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها
 يكون قول الامام في اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها
 يجب من يقول من لا يعرف كيفية مذهب علي بن ابي طالب في كتابه وكيفية الشياخات الموثقة الفقهية
 ثم انه يخرج بالاطماع في كل اذ كثر من المسائل في مسئلة انه لا يجب له كونه الا في نفسه
 اصنافا بان لا يقتضيه في دعوى جماع الامانة على ان خلافه من الجواب عن مسئلة ان
 فيه وذلك لان الاجابة والكثرة المروية عن الامام على قولها في ذلك لثبوتها وقد اجابا عليها
 وناظر غيرها من اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها فوجب العلم على الخطا في اجابا عليها

كل من يثبت ان الامام
 هو الذي يثبت ان الامام

كل ما انشأ الله تعالى

الاول بتقديم الاجماع وانما هو عن ابن الجبيري كذا في مسئلة الفرس على السبيل من ان لو كانت صرخة
 مسئلة الله لا شفع مع بعد الشكر كما تقدم الاجماع على ابن الجبيري ان صدق عمله لا يثبت الجحيم
 الملقوب بها صرح في مسئلة جواز حكم الحاكم عليه بتقديم الاجماع على ابن الجبيري ان الصدق لا يثبت الجحيم
 بكمال ما يتحقق من اجمع كلامه ولا من الخصمين وفي قول شهادته العبد فاذ على الاجماع فيها انما
 في الشافعي اذا انتهى الامر الى ان يكون الحق لا يعرف الا من جهة الامام بقوله ما ان يعرفوا لما قالوا
 عن الفعل لا يرد الا من جهة من لا يقوم بخبر قوله وبقية الخبر في قول الامام ان الله عز وجل
 كما لا يجوز على الحق والحال هذه ويجوز على كل منهما مع قوة ائب الخوف او يثبتها انما لكن
 محلهما الوصول الى الحق ولا يشرع منه وقال ايضا انما يجوز على الامام المصلحة الضمنية فيانها
 بالحق والدينات ونصب عليه لئلا لا يكون فيكون مبنيا فيه من ذلك الطريق انما الحق وقوة
 للشيء ثم لا يفتي في شيء الا ويثبت على خبر من خرج الفيد انما ايضا صاحب كلامه وما يثبت
 او يثبته عنه قال ومن صرح به ما روي عن عثمان بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقال ايضا ان الاجماع لا يفتق على جهة المصلحة ولا يفتق على وجه الامانة فلا يثبت
 اذا لم يقطع على ان وجه الجمع من مصدرا من غلطته والله قال ايضا فان قيل اذا كان
 الشيعة قد ساعدت علم الخوارج عن تقدم ظهورهم من لا يثبت علمهم لاشهادنا على
 الامام اى امام الزمان قيل لا يتأكد ان يجبا طئنة لو كان ما استفاد من هذه العاوم
 وثبت به لا يعقل ان يكون الامام من اولادهم وقد علمنا خلاف ذلك لانه لو كان جوا الامام
 مع جواز ترك الطاعة على الشيعة عند ما من ذلك ان يكون ما ادون اليها بعض ما معصوه
 ليس من من وجع ما هو حاشا عليهم مما استمر اليه لا بالقطع على وجع معصومين وذلك نعم
 قال وليس بكل خلاف من غرضنا بالخبر في هذا الصدد لا لهم لم يفتوا الا بما عليه ليل هو
 عن طريق بعضهم ووصل اليه بعضهم لم يكن ذلك اختلاف مخالفته فيما لا يثبت الا بالخبر
 وقال ايضا ان لفظة المصلحة العامة وجود الامام الحافظ للشيعة هو كما فينا فضل المصلحة
 من الشيعة على الله عز وجل والله وما لم ينقل عنه فنانقل عن ائمة الشافعي في الامور وقول
 بان شيئا من الشيعة يجب معرفته لم يزل من اجل كون الامام من اولادهم قال ايضا لا ينبغي
 ان يفتي في الخوارج الى حد يمنع الامام من بيان ما ضاع من الشيعة ولا على الاطلاق
 ذلك ما يعلم كلنا الله العلي الشيعي والشفقة في الطمع على حصول الدنيا وفي العلم بانما كل

بما ذكرناه

بذلك كما دل على ذلك لا مام لا يجوز ان تدعى عليه خوارج الجبل من بيان ما يصح
الشرع فاما حال الغيبة فغيرنا فغيرنا المرفوع بالشرع ومن حفظه يقا على الوجه الذي بيناه
لم نقل اننا نحتاج الى لا مام في كل حال لاننا لم نقل ان الشرع لا يوصو له الا ما هو في بد الشك
الغيبه لعلمنا ما على اصل الناطقون منه في غيرنا معرفه لظهور لا مام بين نفسه عندنا لا يقا
ان المرفوعين لا مام وانه فلان دون فلان فهو ان كان معاونا بالظلالا لثان حاصل
للتكفير من شئنا هذا علمهم بوجوده موصوفى الزمان فتم لم يلم الناطقون بل يجب عليهم ان
النصر على من لا مام ظهرا لا مام ولا على نفسه بالجزء لا يقا ان في الجماع لا مام على اننا
نقال على اننا نبيته على القاطن الذي هو بيننا من كان في زمانه لا مام لنا وادخلنا القول
الى عرفنا العلم بذلك على بلان فحوى من دعى سقوط التكليف الشرع من بعض الوجوه
سمى بعضها من الناطق لم يقر بما وجب عليه فتم لا يقا فان قال ما ذكرناه من كوننا الحق
يقضى الى الحيرة والانا لا ناسر من كلوا اقتبا الحق من غير دليل يصلوا اليه من جهة بل كلنا
القدرة انما مكر من الموصو اليه من شريعة وغيره انما قال لخذ عبدك بحكمه في جميع ما يحتاج اليه
الحاوي وهو جوف ان ينفك المشقة من انما علمهم لظلم وكل ما تكلف خصوصنا فيه الفاسق
الاقتناء وطريق الفطن عند الشبهة فيرض لنا بجل او فصل لا يقا لا يقا عند علمنا في ان
الغيبه ما يدل على شكل الزمان والذين يبين من تقدم من لا مام الذين يقا بهم الشبهة اخذ
عنهم الشريعة فقد يقوا من ذلك وشروا ما دعنا لطلبة اليه ورضي المنون من ان يكون من
ذلك شئ لم يتصل بنا لكون لا مام الزمان من واد الناطقين على ما بيناه وقال يقا اننا
لاجل الاختلاف الحاصل في الامتناعات ولا مام الا ان الاختلاف في النص زيد في انما المخرج
كان ذلك لا مام منصوصا بل قال لكونا جميع الشرع فصل اي لا دلالة لقاطن فصل الى الحق
في امتناعات مثل ذلك لما وجبت الحجة لا مام من هذا الوجه في حق كل من دل ذلك في حقنا
جواب المسائل الوصلية لثلاثة الفهم تبادلة فانه تفصيل لا لا ذلك وهذا طريق اخر يوصل به الى
العلم بالحق والجميع في حكم الشريعة عند تقديرها ولا مام ونية شخصه هو جامع الفرق
المخدوم لا مام في الحق علمنا ان قول لا مام وان كان غير متين في شخص بل في الحق او غير
خارج عنها فانه اجتمعوا على من عيب من لذهب علمنا انه هو الحق والواقع في الحجة لقاطن لان
قول لا مام الذي هو التحرف في قوله او لها وكان لا مام قائم ومنقود شئ من شرح ذلك

كل ما لا يقا في الغيبة
والاطمينان في حقها

لنا الخلقون اذا كنتم قد وجدتم السبيل الى علم ما تحتاجونه من القضاوى فى الاحتكاك
 المحفوظ عن لائمة النعمان بين علمهم لشم ضد استغنيهم عن ذلك علم تمام الزمان وهذا
 قول عيسى عليه السلام لان ضاها الامارة القصوص فى الاحكام موجودة مع من لا يجهل من العلم
 التبيان ومنه ومنه نقل من هو على تركه الكتمان اذا جاء ذلك عليهم لم يؤمن من قومه
 منهم الا هو ويصوم يكون من اولهم شامدا لا خالطهم عالم باخبارهم غلطوا وهذا
 او تنوكرهم او كتموا على الحق منه فذهب تمام الزمان عليه السلام ان كان مستتر عنهم
 بحيث لا يعرفون شخصه فهو موجود بينهم في اهدى احوالهم في علم اخبارهم وانما هو على النقل
 او ضاوا عن الحق لا وسفلة الغيبة ولا طهر طهره ومنع من ذلك ان يبين الحق بنبأ الخطة
 الخلق والى ايضا ان الناس بعد رسول الله مكفون من شدة غيا كفو من كان فى وقته
 وقال ايضا لم يكن الله تعالى يبيع بحجة الاستنار الا وفاقا لا بد من هذه باثمة علمهم
 ما ينقطع بلا عدل وفاقا للحقا اليان الله او دعها فى الكتاب المذكور وحيث ان يؤخذ للحقا
 الذين فى زمان الغيبة من ذلك العقل كتابا بقصر وقيل الاضمار والنوادر من قول الله
 وعن لائمة وما بعث عليه السلام الا ما يشاء لاجلها بعد ما عايناهم ولا ادم
 الفرع عند ذلك كانت وهو المنبى على الفضائل والمعرفة بالسميات كما كان الله صلى
 عليه وآله وسلم لا يخفى ان مقتضى الجمع بين عباد الله والبناء والاعمال على الوجه المذكور
 وقال الشيخ ابو الصلاح الحلي فى الكاوى فى العلم بفتية الائمة عليهم السلام ساعدا شافها
 منهم ان النوادر عنهم او قول من قد علم من قد يكون كذا عدد من هذه طوعا للعلم
 وطريق العلم لان مواضع من زمان الغيبة فيها ما هو اشرس بينهم عنهم واجمع علمنا انهم
 اذا كان النوادر طوعا للعلم غير انما لا يخطئ النقل واجماع العلماء ان لا ما ينهى مقتضى
 دخول الحجة المصنوعة بجهلهم او كونه واحد منهم دون من علم من لفرقة انما يجهل الصواب
 وانما انما علمه لشم دون فامتهم ذكر وجه الغيبة والى الطريق الى العلم
 والنوادر واجماعه فى الاختلاف السلام وسامع فاعلمهم وقبائحهم وقراءتصانيفهم وقال
 الشيخ بركات مكنى لعلنا لست به طريق العلم بها من اوجه الدلى من كمالهم وانما لائمة
 عظم حكاهم الكثرة فى ائمتهم الصابرة على الله سبحانه واجماع العلماء على انوار اواره وما
 لا توازن من احكام الكثرة فيهم ويحيى ما خفي كتابنا هذا وامثال من تصانيف علمنا

كل من يشاء ان يعلم

كل من يشاء ان يعلم

كل من يشاء ان يعلم

من لفتها التقي مستند الى الخطأ العصورين ويعلم اختصاصهم كما يعلم اختصاص
تضمنه كتاب الفرق بين هذا الشأن وما تضمنه الخطاوى بين هذا وبين حقيقة واحدا من
العلماء فضاها انما من ذلك معنى ما هو خطاها في ذلك لعلنا بعيننا الامور من ان لا يحد
عليهم الشك لا اختصاصها بالتواتر عنهم والاطلاع الذين قد يتناقض بها طريقتين الى تبيان
بذلك على النظر في هذا السائل الذي لا فرق في هذا السائل بين ذلك بل هو على ما هو
اوسته او جامع بين ان يعلم اشتدادها الى تبيان صناديق على الله تعالى تبيان ان امانا
مباشرة لا تكتفى جميعا فان تعلم من دين تبيان على الله عليه السلام تطالب برهان من
يقين منه ولهذا لم يكتفى سلفنا الاستدلال على ايمان السائل بالعلوم اضافها الى ايمانهم
عليهم السلام وساق الكلام في ذلك بين عدم معدودة الجاهل لنادوا وفاضل عن الحق
المنهج المذكور يخص لا غرض من الفاسدة كما لا بعد والجاهل الاحكام الانسانية العلوية
الحصول الجاهل فاضل عن سلوك طريق العلم من قوله ان تلكا للطريق الى تبيان
عليهم السلام وساق الطريق الى تبيان تبياننا وشأننا لكل سبيل الى هذا لكل وحكيما
على ما في هذا من الباطن والظاهر وكن كل من كل فبيد كالك والى حقيقه والشايع وهذا
على الاضغاث في غيرهم من ادبنا بل ان هذه المقالات ثم ذكرنا الطريق الى تبيان
اكثر من ذلك ووضح ذلك من سائر ما ذكرنا من تبياننا فاذ بلغوا من الكثرة الى ان هذا
من ادبنا بل ان لا يبلغون عشرة ثم لا عشرة ثم مع سائر ما يدعونهم ووضح فضلنا
تفكيرهم وتفهيمهم وساق الكلام في ذلك الى ان قال فليتنا من هذا الجاهل فاضلنا واهل التبيان
والمتقين واهل الاجتهاد في طريق تبيانهم وتبيانهم وقصائدهم في هذا الذي هو
المشرق والمغرب والمشرق الا ان ذلك في حقيقة وفاضلنا من من في هذا الذي هو
الى ان مع طابق معانيه وانظام مبادئه وفي الفرع الشريف لنا افضله الاضغاث
في فعل ذلك يعلم حقيقة اضافها ما يقبل الى تبياننا عليهم السلام كما يعلم من سلك هذا
صحة اضافها كل هذا الى سبيلها او يخطا الى معنيها ولا يفعل في هذا لان من لم يقصده
عليه ثم ذكرنا في هذا الخطا والى حقيقه تبياننا لعلنا اضافها الى تبياننا والى
تفصيل ذلك على ما ذكرنا كالك والى حقيقه والكافة ثم قال فان قيل فذلك مستبعد
الامر على ما ذكرنا في خطبة الشريف تبياننا على الامام ولستم قد عرفت الى ذلك قبل

عن هذا الشؤل ويظهر حيث كثره وجلته وان علمنا حقنا فاضافنا بقضه لا ما يتاخر الى
 ائمة الهدى بن مائة جملة الزمان عليهم جميع السلام فلو كان جهد الحجة المصنوعة في ذلك فهاهم
 ومن جملة المجيعين منهم لم يقطع على حصة الجامع من الاثبات الوصول الى جملة التبريد فهاهم
 الجوز ببقاء كثير من الاحكام التي لم تنقل اليها وان علمنا حصة ما لا يتناول الى اثنان
 عليهم السلام واطيان علمهم على الخطا وانما وقع هذا الخطا من الخطا عن المجيعين في
 الحجة المصنوعة في علمهم وذلك التبريد عن بلوغنا جملة ما كنا فهاهم في التبريد الوجود الحجة في
 التبريد لبيان ما لا يسيل الى بيانه الا من جهد وانما كمن التبريد من يراوذا على الفضايل
 الباطنة عليهم السلام كيف يتوهمها فلان في وصولنا الى الحق في زمانا لغيره الذي لم يتم الا
 الحجة استغناء عن الحجة لولا الفضل الشبه في هذا على انما لم يبق في زمانا لغيره الذي لم يتم الا
 على ما تركته كالغريب وغيره مما مر في الحجة الاولى من هذين المعارف بعد ذلك
 امامه لا ائمة عليهم السلام وليس احدا يقول استغناء لكم هذا بقضه على الاجتماع وانما لا
 يحصلونه حجة لا بما يحصله لا تعلق في كون الاجتماع حجة وانما منع من فاضلنا من بيانه حجة
 من الطور في الحجة بغيرها الخلاف في ذلك لانه قد تنقضى تكاير وكيف يظن بنا ذلك مع
 العلم باثباتنا مقصودا في كل عصر من جملة العلم لا لاسلامه وليس له ان يقول اغنيانا كقضه
 الاجتماع مقصود على المعصية لانه قد قوله لكان حجة لان اغنيانا دخول المعصية في الاجتماع
 كاعتيارهم دخول المالك في كل اجتماع وفساد خبرهم عن ان اغنيانا دخول المعصية ما مر في
 عالمهم من ان الصابن لكانا اثنون من كون الحجة المعصية الموقوف جميع الاقوال والاداء
 والاقوال من جملة الفرق الخاصة للاسلام لقيام البرهان على ضلال جميعها ولا من فرق
 الامم المنكرة للمعصية في الامم فضلا لما ايضا واذا وجد هذا اتفقوا كونه من جملة الفرق
 الخاصة بالمعصية وحصل ذلك لقطع على صوابها فيما اجتمعت عليه قال ايضا من ضلال
 في ما قاله الفقيه وغيره ليس له ان يقول فهاهم تكليف عذابه مع عفته لانه لا يفتقر
 على الواجب من كونه مبالا في بيانه الفارغ من التبريد بين بطاعته بين طوعهم بظهورهم
 غيرهم ويزعمهم بطلب ما ظهروا لانما لطف فيه مع عفته بغيره سواءهم ومقتضى العلم
 عندكم بطلان هذا الا انقطع على عفته لانما من عن جميعهم بل يجوز ظهروا لكثير منهم
 يظهر منهم في عالم الوجود وسدين فاضل عفته خائف من طوعه ليجوز ظهروا له

كل ما في الدنيا
 لا يفي بالحق
 الا في الآخرة

كل ما في الدنيا

من شيعته

وكل كلكت في كل حال متصرفا من ان في جنابة او من غير من الجنابة فينبئ عنه على هذا القول
 كظهوره في كون وجودها معها الى ما مع الغيبة بالبحر في الرجوع من حيث كانت حال الظهور وتحت
 اختصاص المحرم بكان معلوم وظهوره من اعادة تركها الغيبة لا مكفلا لا يجوز له اختصاصا
 بما يليه من لا مكفلا ولا يامن ظهوره فيها واذا كانت هذه حال الولية على الشك في نفاذ الغيبة
 حسن تكليفها بها وجودا لا نام لطف في ان كان غائبا الحصول صلاحهم فيها الظهور وقا
 صلوات الله عليه لشرعية وتبينها في حال الغيبة فاما الحصول الا بعد بلانج باشر جميع
 الى الحلق بالانهم من احكامها ولبان شعيتهم من ذلك ما يدرج به كل كلكت فخطم عليهم
 في حال وجودهم وخطم هو بعد ضلعتهم بكونه من ذلك لانا الذين احاد الجعبي من شيعته
 وشيعته بالانهم لم تلم عليهم في حال هذه اجماع العلماء من شيعته وقواتهم والاحكام
 اباشر كونهم بافطاسن وراهم مقام مشافهة الجحود وجعل كل كلكت لعل الاستتار
 الى علماء شيعته والناقلين من اياته لكونه من الخطا وما الجعول عليه لكونه الجحود الما
 واحدا من الجعبي وفيما تواتر وأصل المشتايين من اياته عليه لم تلم احصاء الحكم العلويها التواتر
 استنادا الى المعصوم في شيعته الما من في ذاته وقطع على لونه جملته ما يصدق به من الشريعة
 لوجود الجحود المعصوم المنسوب لتبليغ الله وبيان ما لا يعلم الا من جهة ولسا ذكر عن التواتر
 اجماعا عليه فقد فنيا بخلافه لا وذا فية من اذنا الشريعة في حال الغيبة فالطريق الى
 ما ذكرناه والجحود بقاءه ولا مقصلا لا مشكلا لا وعند العلماء من شيعته منه وقواتهم
 على الصحيح منه برهان من طلبه ان نظره في نظر العلماء من شيعته ومن عدل منه وقواتهم
 الجحود من اذنا الجعبيين متباعدة وموضوع الحق في جملته على جهله فاصل الشريعة بالانهم
 على جميعها فالشيعته عليه لتقصير عما وحيه برهان في ذلك الحذر بينهم وبين منكره في ذلك
 ندامتوتيا ما يتعلق بهذا الفصل في كتاب القادة ومسئول في شاميه والكافية وخطم
 بشوق الجحود بسقطنا ما يتعلق به من الشبهة ذكره هنا يخرج عن الغرض من بيان هناك
 متوفى في كل بعد كلام في لبيق اما انشاد الفصل الى الجحود لانه لا دلالة على التكليف في الظل
 ثابته والجحود في ذلك النظر في خاصا والناظرين على الجحود من التكليفات شرعية في الجحود
 من الاغراض ظاهر وان كان الجحود عاينا فاضل عن تكليف تحت او شرعي والحال هذه ان
 قبل ففسد على الاشارة لكونه عادلا على النظر في ذلك الما من منسوطا في كل

الشيعة وما استند اليه من وجود الحق المصنوع من واداءهم فوض النظر في ذلك مضبوط عليه
 بالقول المشد يدرك ولو فعل كل مكلف ما يجب عليه من تعلم ما يلزمه من تكليفه مطلقا
 ومقتضا لم يفعل الحق الا انه قد راعى في تخصيصه ما يجب عليه عليه ان كان لا ينافي
 غاياتهم قال ليس لاحد ان يقول ما اذا كان التكليف له العلم واليقين بانها والطريق اليها واضحا
 في زمان الغيبة فلا حاجة بالكفاية فيها الى البحث في بعض التكليف من دونه وهذا يفيض فيكم
 بوجود الحاجة اليه في كل حال لا ما قد بينا ان العلم بوجوب الكفاية لجملة التكليفات الشرعية لا يمكن
 مع عدم الحق المنصوب لمخضلة ان علم احكاما كثيرة في حقها اكثر ما كلف من لشدة العلم بوجوب
 اليه فكيف يتصور علينا القول بان عدم التكليف في زمان الغيبة يمكن العلم بها فيها ان ذلك
 مقتضى الاستسناد من لانام مع وجود التكليفين على وجوده ان كان غائبا عليه السلام في
 غلبة الخصم ثم الجاد من الايراد ما اذا كان عند الشيعة حال الغيبة كحال الظهور في الاخ
 المتد في التكليفين مطلقا ومعملا هو لا يوجب عليه عندهم في بعض المواضع فلا حاجة الى العلم
 ظهوره ولا وحالاتهم تلك وروى عنهم الى الله سبحانه وذكر في الجواب ان في ظهوره في
 اخر عظمته ومناصب كثيرة لا تحصى في الغيبة وهي تسبيل الداعي الى حق العلم والحقبة في حق
 تلك المواقف والمناصب وذكر منها سهولة التكليفات كجهاد يابره ومقتضى كفاية النظر في
 في الادلة الموصلة اليه في حال غيبته لا يفتقر الى جملة من كلامه في كتابه في حق بعض الاشياء
 على حد الوجهين السابقين وبعض الوجوه الالهية بعد الرجوع ولا سيما مع شهادتهم في
 الشاغل المذهب المالكي لانه ليس زانها معصوميات خلتها وقد تقدم الكلام على بعضها
 من كلامه لا صوابا لذلك سابقا وخصي ما يدل في مسائل النظر في المظاهر والاشياء
 قبل هو العلم بما ذكره منها على سبيل الجملة المتعلقات بالتفصيل فلا وبعض كلامه يتخفى لاسبابه
 على الوجهين السابقين والاربع القريب منه في المواضع المتشعبة في دعوى حق الجاه على ذلك
 قد تضمن كلامه مؤاخر وقد نذرنا ولدينا من متكلمي الاصحاب لاسيما متقدميهم والحق
 عندك خلافا ولا يتوقف تحقيق الذم عليها وليس هذا موضع بيان ذلك والاف
 على بنا تركيزه الى حال التفصيل علمها ولا على الجمل الثاني ان الفرق بين الجمل الاول والثاني
 عندك كان سببا محلا ومختصا ما نزلنا عنه هنا بحسب الامكان وقد قدنا على ذلك في
 كتابه الثاني ولا تخطوا انفسا من ستم وتخي في بعض المواضع لم نقل عنه هنا الا ما ينبغي

في التكليفات
 التي هي في الكلام
 ذلك ان قال ذلك
 في غيبة

كيفية

الرب على الجمل

كتاب التفسير
في تفسير القرآن

بلفظ أو معناه وقال السيد أبو الكلام إن هذا المجلد في كتاب التفسير ويدل على صحة
 الأمانة بعد التفسير في التفسير قد ثبت وجوب التفسير في الإسلام ولو لم يكن العلم إلى
 انقطاع التكليف فلا بد والحال هذا من جهة نظر لأن ما اقتضى وجوباً ذاتياً وهو كذا كلف
 من الوصول إلى العلم بما كلفه فيصير وجوب حفظها وإذا ثبت أنه لا بد لها من جهة نظر فليس العلم
 الأمان المصنوع قال أيضاً ولا يلزم على أكثر ما ان يكون الكلفون في حال التفسير غير راجع
 العائد إلى التكليف إن يسطعونهم تكليف ما الأمان المصنوع لأن من حافظ الأمان ما
 ومن كلف ما منه وأما هذا الاستثناء فمقتضى من المصنوع ولم يحصل لطفه بغيره لأن الأمان
 يرجع إلى لا المكلف بغيره فلا يجب الحال هناك إن يسطعونهم تكليف الأمان
 فيه حال ولما أوليا العالمون بوجوده والفاطون على أن ما منه في غير طاعة بغيره
 حاصل فما لا غيبته لأن من في قوله ما ثبت عنهم أنهم لا يعرفون شخصه فينبغي في
 من غيره ولا يعرفون بذلك في حق غيره فيجب أن لا يشاهدوا ولا يعرفوا أخبارهم
 ولا يعرفوا الأسرار فينبغي في التفسير والظاهر في ذلك التكليف وأما إن يكونوا
 اغنياً عن ظهوره لأن لهم ما كلفه كثير وسوى ما ذكرنا وذكرنا ما منه من جهة نظر
 من هؤلاء التلخيص لا يخرج بيداً من سقوط كلفه لا نظر الشافعي بطريق الوصول إلى
 حاله الغيبه وقال أيضاً إن اللطف به حاصل لا ولياً في حال غيبته ومنه قوله في التفسير
 الذي يدعو الحاجة في التكليفات لغيره فلم يكن ظهوره لم واجباً وقال أيضاً إذا كان لنا من
 جهة العقل إلى العلم بالحكم الخطأ بطريق جاز من المصنوع أن يترك بياناً لنا ويترك
 علمنا في غير ذلك والحال هذه علينا وذكرنا أيضاً في الجاه ما تقدمت منه في
 وقال أيضاً أن الجاه بعد الخلاف في توجيهه إلى الجاه البند لأن العلم لا يملك
 تجهز يقتضي ذلك ثم أورد شبهة الخطأ في التفسير على جهة الإجابة وقال قال الأستاذ إن
 الخطأين على قولهم مجموع على الجواب القول بكل واحد منهما لأن الإجابة ههنا باطل
 والخبر يدل على المكلف غير محدودي الجهل به فلهذا لا بد من قول من فلا بد أن يكون
 الحق في واحد منهما وإن يكون لا غير باطل ذلك لأن القول ببياناً على ذلك وصريح هو
 موضعين من الغيبة وغيره من الحاشية كذا في الاستدلال وغيره على ما حكى عنهم لم لا يجوز لنا
 فلهذا العالم أنما يرجع إلى العلم ويحصل له بسبيل العلم بالجاه على الحكم فيقطع على شخصه

كما انه يرجع الى بناء اللفظ فيحصل طريق العلم بالتواتر ولا يخفى ان الفصل من بناء اللفظ هو العلم
للمشغ في معنى الملائكة من اجل علمنا ان العلم بالعلم لا ينافي مع العلم بالعلم بل العلم بالعلم
ظاهرا في علمنا به وقال الشيخ ابو علي الطبرسي في اعلامه فان قالوا فالحق مع غيره لان العلم بالعلم
بذلك فان العلم لا يترك ولا يوصل اليه فحق جعل العلم انما هو حقيقة فضلا عن الغيبة ان العلم
بذلك الحق من جهة الادلة المتشعبة عليه فقد صرحوا بالاستغناء عن العلم بالعلم لان العلم بالعلم
وهذا انما هو من جهة العلم بالحق على ضربين محلي وبنيوي فالحق على وجهه لا يترك ولا يترك
فيه وجوده كقصد العلم به على ذلك متصوفا من احوال الغيبة ونحوه وقال لا شيء الا العلم
عليه علمهم السلام وقد يقنو ذلك واخصوه بغيره الى وان كان علمنا بالعلم على وجهه
الانام مع ذلك ثابتا لان العلم بالعلم على وجهه لا يترك من جهة التخرج من علمنا بالعلم
الواردين على وجهه ولا من جهة وجوده لان العلم بالعلم من ذلك ما يتعدى وبشيء من
العلم لا يبق من غير انفسه بل لا دليل على احتياج الى العلم بالعلم بل كسفه لك وبشيء وانما
يقول المكلفون بانفسه انهم وانما جميع التخرج اذا علموا ان وراء هذا النقل ما مائة على
سد علمه ويعين المشبهة في الحاجة الى العلم بالعلم لا يترك مع ادلة الحق في احوال الغيبة
الاولى انك تجد علمنا اذا علمنا بالاجماع ان التكليف لازم لنا الى يوم القيمة ولا يسلط
بحال علمنا ان النقل بعض الترتيب لا يقطع في حال تكون غيبة لاننا من انفسه في خوفه
من العلم بانفسه وانما هو في ذلك لان حاله يتكرر في العلم بالعلم من البروز والظهور
والعلم والافتقار انتهى فذكر الشيخ ابو الحسن لا يترك في كسفه الفقه فلا علم الطبرسي نحو
ذلك مع العلم على علمنا ان العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم
كذلك وقال الطبرسي ايضا في جميع البيان في تفسيره قوله تعالى في سورة الانعام ولما بينك
المشيطان الاية ان الجبال خالق هذه الاية لا يترك على علمنا ان العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم
على الاية ولا من جهة العلم بالعلم ثم رجعنا هذا القول غير صحيح ولا مستقيم لان العلم
انما هو في الغيبة على العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم
العلم في تكليفه من ذلك فانما العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم
العلم من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم
العلم من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم

كل ما في العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم

كل ما في العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم لا يترك من جهة العلم بالعلم

اضطررنا بكلامه نفسه في هذه المسئلة وذهب في النهاية الى ان الفرق بين مجموع مستحق النسخ
من الدين وبين ما لا يرد عنه في كتاب الا اعلام اننا لم نذكر فيه من التفصيل
في ميراث النسخ باجماع الامامية وبما لم يرد في ميراث المؤمنين عليه السلام من النسخ بل
الله عليه السلام وبطلان ما لا يرد من خالفه قطع على سادة من الامامية في ذلك على جهة
في زيادة وقال قد ثبت ان النسخ لا يخرج من ميراثه على ما ذهب اليه الله عليه السلام ولو كانت الامامية
مبطلتها انما اعتقدت منه وكان من خالفها ايضا مبطلا في كتابنا ولما ذكرناه من النسخ على جهة
مخلاف ذلك باطل لما بينا انهم لم يردوا له في النسخ وكثير من ساطين الاصحاب من انهم
او غاصروا او اخرعه بها ذكر من النسخ بل ادعى بعضهم خلع الامامية على خلافه ومنهم من
منه يستند من الاخبار وغيره بعضهم الى رواية الاصحاب من انهم لم يردوا له في النسخ
وقد تقدم عن ابن دؤيب لم يرد له في النسخ بل ادعى بعضهم خلع الامامية على خلافه ومنهم من
بعض ما كانت خلافته وشبهه شائع كثير في كتب الاصحاب فتمت ما يعارضه البعض لا كذا في
وما لا يرد في النسخ ايضا في مسئلة النسخ بعد ذلك في قولنا فيها احوارها واحد انما هو القائل
المجمع عليه عند اصحابنا القول بانه لا يرد في عصا ناهذا وهو سنة ثمان وثلاثين وخمس
عليه السلام لا خلاف بينهم وهو ايضا ما قيل في النسخ قطب الدين الرازي في كتابه النسخ
ان جمة هذه الطائفة في جواب جميع ما انفردت به من الاخبار في الشريعة والكتاب في النسخ
او ان كنت فيه غير ما من الطائفة على جماعتها لان اجماعها جمة طائفة ولا يجوز جعل العلم
بكون النسخ الذي لا يجوز عليه الخطا فيه فان اضاف الى ذلك كتاب الله وطريقه في
توجب العلم وبما لا يرد في النسخ ولا يرد في النسخ ولا يرد في النسخ ولا يرد في النسخ
في موضع اخر من انما قلنا ان اجماعهم في النسخ لان في جامعهم قول الامام اذ ذلك القول على
ان كل من كان لا يخلو من رئيسه في النسخ لا يجوز عليه الخطا في قولنا لا يخلو من هذا الوجه
كان جمة جمة ولا لنا طاعة قال وهذه الطريقة واضحة مشرحة في غير موضع من
كتبنا انتهى لا يخفى ان كلامنا كان وقوا لو تخيل الاذليل لا امكنه على ذلك
هو من النسخ يكون ذلك من غير ما في زمانه وقبله وبعد ويكون لولا ذلك من اتباع افعال
في ذلك النسخ من غير ما في كتاب الدين مسدود به ذلك حيث نفي في
مقتضى الله تعالى بحكاية الذين قولهم في النسخ انما هو الواجب قال في الاول صحيح جا

مسئلة في النسخ

مسئلة في النسخ

مسئلة في النسخ

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

مستند الى قوله تعالى
فانما نؤمن بما وعد الله
من قبله من قبله

ولو طلق الحاصل وانما طلقها بطلانها ثانياً للغة اجاماً وفيما استدلوا بالاجماع
بالاجماع اجماع اهل المصداق لما ائتمروا به بعد مقتضى ائتمروا به بعد مقتضى ائتمروا به بعد مقتضى
واجماع اهل المصداق انما في محله خصوصاً على من قبله لانما يتبين هذا الاطلاق لقول بالاجماع
وقال في كتابه المصداق في الكلام في الواو في قوله تعالى فانما نؤمن بما وعد الله من قبله
الاويون اجماع لانما يتبين من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من غيرهم بعد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
عند الكلام في قوله تعالى فانما نؤمن بما وعد الله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
الاجماع على خلاف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
انه ذهب الى ذلك غير وقد تقدم في الاجماع وانما مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
حكم اخلاص الاصلاب على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لوجوب التبيين على الامام وكان حدهما باطلاً وقيل بالرجوع الى دليل الفصل لا في مقتضى
الامام لم يرد من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
تردد في قوله تعالى فانما نؤمن بما وعد الله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله
الاجماع وانما مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في الذكرى ايضا على حواشيها والصلوات من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الصلوات والصلوات من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ثم ذكرها مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الاختصاص اليه بعد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الصلوات مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
للوهم في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فيه حال ثم اورد وجهها في الجواب والتمس واستدرك الاول ولو لم يكن منها انما جلع مقتضى مقتضى
صداقة عليه فانه لا يرد الوين بوصون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اطاء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
المتابعة وعدم الجحاد تقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
البنوط عدم الاحول بالحققة الا انما يقتضي مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الابوين والاولاد وكون لا ريب بالولادة بنا للنعيم من العتق دون العكس غير ذلك وكذا قد
 اكثر المهران في ان لينة لابن الثالث من الابن البنت الثالث والجمع المعلن في قول كثير من
 الفتوى على ذلك ولا سيما اذا اكل في زوجة كرهنا وعلى لنا في قول قد ذكره بعد التبرع بنحو
 نفسه يقول وهو الحق والاصح ونحو ذلك ولا خلاف في صحة ما يقوله في الاطباء كما في
 مؤنة النكاح قبل المصاهرة من هذا نظير ما كان يكره من فقه في الهبة، مثل قول ابن الزك
 في مسئلة ان هل في النكاح هذا الاطباء يصل كلام المقتل فيه في ذكرها بجميع من يتقصد
 الاجتماع وطهرته في الفتوى وبنا في ترجع هذا مع عدم القطع بالحكم بانه لا يجمع ونحو الاجماع
 قد تروى في ابن فهد في الهبة في بعض المسائل ان الاجماع في هذه طاعة له في قول
 المصوم فيقال مع ذلك في ترجيح ذلك الاصح او لا يصلح له في الحال ان يقره لاجل ما
 الاسانيد بين وقد اظهرنا وسبقها الاجماع وتبنيها ثم قال انه مدد هذا الاطباء قال
 في باحة لا يمتنع ان عليه الاجماع من الهبة لا من منفعة لا يعرف غيرة قال في المسائل
 قطع الاوداج في لينة كذا في الاجماع لا يرون كذا الا في رجل هو مؤثر في ترك الشئ وانفرد
 عليه الاجماع وقال في مثل المسألة المذكورة في قوله لينة مؤثر ومؤثره ولا ينعقد عليه
 الاجماع على خلافه واستقله وجبه دعوى الحق الاجماع من قولنا تطلقا لتمام العقد
 بان حصل بعد عقد العقد ويقين وان لم يحد لا في المصاهرة في قوله في قوله في قوله
 المهر في حكم الوصية بالعقد وان هل الاطباء في ان لم يستدل في من هو مؤثر في المسائل
 قطع الاوداج لانها قد اشتراط الشئ وانفرد، عليه الاجماع وهذا ان يبايننا ايضا الى
 الوجه المذكور ودعوى في شهادة القس في غير الحق من بعد قولنا انهم وقال اكثر ما في
 ما اجمع عليه الاطباء متسكك هذا وبنا في ما ذكرنا لا يخفى وقال في بعض الكتب في كتاب
 النكاح من شرح الفوائد ان عصبته من نينا على الله عليه والامن النكاح انما هي غيبته
 المحصنة فيهم ولا يدخل في غير في ذلك ولا فرق بينهم وبين سائر الامم في ذلك وفي قوله
 الشريعة ان عصبته الاجماع عدا انما هي دخول المحصنة في هل العصب من هل الحل والصل
 ومع ذلك قال فيلم ينع الحق خلاف ابن باويه وابن ابي عقيل فادعى الاجماع على كونه
 المضاد لا يرضى هذا فالانظر من القول في بعد لينة في مثل في شرح الفوائد عن ابن ابي
 عقيل ابن الجندب في حكم المسقط من قال ما اذا كان الاجماع الاصل في بعده

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

مسئلة في النكاح
 في قوله في قوله

خلافتها وقد قول المرفوع هو ان فصل صلاوة الجمعة عند قيام الشمس انقطاع الانعام على كل
 لندور الخالق ان انقضض الفاعل بقوله وقد فعل من يوتى قول ان يعقيل عليه لم اتفق الفرس
 المدخول بها بانها لم يقسكون بالانعام فيكونا خلاف فيا ظهر من خلاف هنا فان ابن ابي
 عبيد قد اقر من الفاعل بقوله وقد فعل الانعام فالخير هو الهبة وقد ذكر ايضا في مواضع
 اخرى ما يؤيد ذلك وما عايناه في كثير من علماء شافعية في حال في بعض الاماكن المعروفة
 بما يدل على ذلك اننا لم نجد في قول لان الانعام لا ينفق مع خلافه فيما وينتقد بحدوث
 ولا يستدفع بخلافه واستدل في تعليق الشارح على ذلك بالانعام فكل ان خلافه فيقول
 انما اصله من يمنع من انقطاع الانعام اعتدلا بقوله واغلبنا ان خلافه في الاماكن وانما
 اصل العسر في الحاشية لاننا لم نجد في الانعام وهذا قوله من يقول ان لا ينفق ولا ينفق
 لا يجوز الا اننا لم نجد في هذا النوع من الاستدلال في هذه المسئلة من ذلك انهم
 اذ سئلوا في العسر قد سئلوا في حق ان لا ينفق في ذلك في قوله من يقول ان لا ينفق من العلماء فقال
 ظاهر العلماء ان منع من العمل بقول الميت محقق ان لا يقول له ولهذا انقطاع الانعام مع خلافه
 ميتا انطوى ولا يخفى ان هذا لا يثبت مع العلم بكونه غير الامام المعز في اسمائه في حقها
 الاصل الوجه المذكور في هذا القول على التمهيد الثاني في انه لا ينفق على اصوله من قبل القائل
 انما هو يدخل المعصوم وقد صدق من الحق الذي في بقية كل من يقول ان ما يورث
 البصر من مثله وليس هذا موضع بيان فقال سبط الحق القائل انما فعل العمل عند تمكيد
 الوجه القدر انما الباطنة بالامام الظاهر بانصافها بقدره فياضد ما كنا طعننا في الظاهر
 عنهم صلاوة الله عليهم لم ينشأ من الناس ما بهم المعصوم في من عتبه حول انصافه و
 استنفاذهم من غير دينهم ودينهم كان نفع الخلق بالتمسك استنفاذهم منها في يوم النعمان
 ومن ضروره لا تنفاجان ووجوب الاستغاثان يكون حافظا احكامهم لا ينفذ على
 الا من عند استعجالنا ثم واختلاف في مواضعهم ومنشأ في حق الانعام اصل واقف من عالم
 على حكم من لا احكام الجاهل في حكمهم لا حاجة في حق الجاهل في حكمهم الا في مسائل الاجتهاد
 فانه يعمل الله فيهم معطى عليه لا ينفذ في قول من لا يحججوا في الحق في الحكمة لا اله الا الله
 في الجاهل من الخلق في منسلة من خلق فيهم من علماء المعصومين في الواقع انما راي عالم معصوم
 بوصف الامر في قوله قوله وان لم يكن من خلقه فيهم من علماء المعصومين في الواقع انما راي عالم معصوم

قتل الميت على ميت
 قتل الميت على ميت

قتل الميت على ميت
 قتل الميت على ميت

قتل الميت على ميت
 قتل الميت على ميت

على البناء على الوجه المذكور والحاصل ان كثيرا من هؤلاء المتأخرين من المتأخرين من غيرهم
 على فسادهم ومن تكلم منهم في الأصول الجاهلية المتأخرين في الموضع حتى كاد ان يقال ان معظم
 اجناسهم المتأخرين لم يتحقق على ذلك ولا سيما ما يتفقوا الانواع المركبة من هذا ظاهرها ما لم يبين
 انهم اخذوا ما يبدعهم قصير من من هنا لهم في كثير من مسائل التي لها موضوعات فلهذا جعلوا
 بعضها خلافا للخالقة وحينها اذا كثر من علم سبب بعضها الجاهلية المتأخرين وحينها
 فيمكن ذلك والاعمال المتأخرين كل من هؤلاء العلماء المعروفين على فرض وقوعه في الازمنة في
 المسائل النظرية كما سبق بيانه فمما لا شك فيه قد استعمل الاجماع واخرج به جملة من
 من قد ماله الاطراف في اصطلاح الامر ولم يظهر من اراءه ما اعطاه الشيخ والبناء على ان
 التأليف بل يظهر من بعضهم خلاف ذلك هو الظاهر في تأليفه استعمل من الاجماع في ذلك
 ما نقله من ابن قتيبة من ماله الاطراف في خلافه في خلافه لا سيما في ذلك الى منتهى
 حصولها في الحقيقة لم يروهم بان ياتوا بما يجمع عليه في ذلك ايضا ان الامانة اجماعا على
 تجزئتها من ذلك الشيخ ابو اسحق ابراهيم بن فويح وهو من قد ماله الاطراف في الحقيقة
 التي يجادل في كتابها في الحق فقال ان خلافه في الشيعة كان لغيره الامانة ما اجمعوا عليه في
 الظهور ما وجدنا الى عمله ومنه ما ياتي من كتابه في بعض الوجوه التي لا ينفك عن العمل
 بالشيعة والمراجعة لو اريدت كتابة الجاهلية وطلوها وبنائها الامانة من كتبهم فيها وذلك
 من الوجه الثاني في جملة من فاضل ما بيننا وبيننا انصاره لا سيما في الشيعة
 طاب ثراه بان وجود الامانة في زمن الغيبة لطف قطعا ثبت فيه كل ما امكن لوجه القصد
 واستعمال المانع من ذلك حفظ الشيعة على اهلها في الجميع على الباطل وان شادهم الى
 وبان هذا اللطف قد ثبت وجوده قبل الغيبة فيبقى بعد ما يقتضي الاصل في ذلك ان
 ذلك قبلها فكذلك بعد ما قد ثبت في كل ما هو معلوم بعدم الزوال والارشاد في ذلك
 اليها الواقع الاجماع على الحق عدم خضاعه على هذه الكمال منوع فان الحق والنبوة
 قد يمنع من ظهور الامانة قد يمنع من ظهور الاحكام في الظهور والغيبة ما كان في ذلك
 يتم شي مما ذكره من اثبات هذا الفصل الاصل والامانة على ظاهرها لا سيما في
 اسنادها والامانة ما يخبرنا كثيرا من مؤلفي الحق استظهرنا منها الدلالة على بقاها للظهور
 جدا لغيره وتحقق الزوال الباطل والامانة الى الحق من الامانة فيها اذا اتفقنا في ذلك

كلام الشيخ في الغيبة

كلام الشيخ في الغيبة

كلام الشيخ في الغيبة

كلام الشيخ في الغيبة

كلام الشيخ في الغيبة

أول ما يجب

أول ما يجب

مقدح فيها الشدة وقد عرفت قبل الإجماع في أن يكون إجماعهم بجهة ولكن ذلك إذا اختلف المعتبر
 ذلك ولم يعلم خلافا فلا يكون الإجماع الواقع في هذا المعنى بجهة مطلقا ودنيا لم يتروك الإجماع
 المركب على تقدير بجهة أو ابتداء على ما تضمنه عدم بجهة هذا القسم من الإجماع أصلا والتمس
 في أمره ولم يعلم استنادا إلى ما عرفت والعامل في ما عرفت من دليله لا به نفسه لأن كان موجبا للعلم
 بنفسه أو بغيره أو غصنا الدليل الخاص والقائم في كان بجهة فهو لا يجوز على الخلاف المعروف في
 الظنون فان قلنا ان ما ذكره ان كان محكما في نفسه فهو موضوع في واقع بل غير ممكن الواقع في
 جهة أخرى ذلك لأنه يجب ان يكون للعوالم الذين هم موجودون دائما وفيهمهم أيضا أيضا
 جهلا حكمه نظائرين كان من العلماء الأحياء على ما علمنا له من أن لا يخطأ الجهلاء والفقهاء في
 الوصول إلى الحق على الحقيقة ولا في تقييدها لطرف جوهرا أو علمنا في زمان تقييده في نظر
 بهم بل لا يتعدى كاذب إلى جهة وهم يجهل حقيقة أيضا كالأوقفا كما ذكره فيكون الوجه في
 اعتناء الإجماع جميع من كان في العصر حصول الامتناع في ذلك مضافا إلى الاستبعاد مع كثرهم
 ولو فرض ما لم يتبع العلماء والادوية المصنوع في العلم والعمل لانا لا نرب عندنا في جواز تقليد
 العوام لكل من العلماء الذين شأهم بها وصنف طائفة من أهل القطعة التي ثبتت على دليل خلف
 لا يختلف عن الحكم الواقع قطعا وان خالف في جميع من العلماء الذين لم يرد كذا سبق في الأمر
 ما ذكره على قولهم كمنع ذلك قد ثبت مع خالفه انقطاع كل من العلماء لعدم صحتهم ومع ذلك
 اخلافهم واخلات تناووا بعضهم وطا له عند هؤلاء ما عرفت وهذا يبطل جميع ما ذكره
 وان ثبت على هذا الامتناع من التقليد جواز الرجوع العلماء للعلماء إجماعهم فلا بد من أن يتبع
 بجهة على الوجه المذكور ولا يكفي في مجرد الاحتياج إليه ولا يتامع المنع من التقليد الذي هو
 اشتد احتياجا إليه واقفا كما لا يخفى فليست ترجيح لك فانه صعب مستصعب على غيره
 اهله ثم لا يفت كان هذا الوجه لو لم كان حسن الطرق واغظها فاما ما ذهبوا إليه من كمال
 التيقن من طريق الخاصة والعامة ويظهر في كل زمان في الحضور والغيبة وجهه ما صرح به
 متما من إجماع العامة وهو إجماع الخاصة ولهم هم البناء في هذا الاصطلاح والاصل في
 النسبة والحكم لا بجهة فاطعة هذا الفرقين في كل عصر فاصلا من علماء الحق يقول مطلقا
 وكذا وجه ما عرفت العامة ليان من أن الإجماع ليس بجهة عندنا أي من حيث أن إجماعهم لا يخرج
 عندنا كما سبق ذلك لأن الاشتغال بالطريقة الشافعية والشافعية الشافعية والشافعية

احكامهم للنفية فيجب ان تكون مفسدة جارية بحري التفتيح وقبح التملك بها وغيره من الاحكام
لأننا اشك في انها اذا التفتيح بسبب موجب لا مضافا للاحكام الجارية على من يحكم بها عليه
وواضحا وموقع التفتيح قد يجوز ان تؤول الى التفتيح في سببها هذا لا يجوز ان سببها لولاها
كما في التفتيح في سببها هذا لا يفتقرها وهذا كلام جيد جدا وهو بنا في جملة ما تقدم عندني
الثاني وغيره وبما تقدمنا قلنا كما لا يخفى قال في بعض سائلنا ان مباديهم بينكم لم يكن
ايام مباهلة ثم لما دبر الامم متصفا على هذا وهو متمكنا في شأه وكان في تفتيح هذا لانه
لا عذر له ولا الى غير انه ولهذا قال القاضي ان كل واحد من هذه لولا هذه الحال لما اقر
كثير من الاحكام التي كان يرى خلافها وقد بينا ذلك في كتابنا الثاني ومنه خرجنا انتهى
هذا ايضا يشهد باننا لانا لا نحتاج مع ما هو معلوم صرحوا به من ان تخرج التفتيح على
عليه الامم ان الدنيا قبل اربع ايام جميع الاتفاق وتفتح جميع احكامهم الى التماس ان غيبته
في الشك الفاديا كما في قبله وكثير مما ظهر من قبل معظمه من ذلك من التماسه على
ما ذكرنا ايضا وقد تفرع عن التفتيح في جملة من كتب في الثاني ايضا بحسب الاحكام استدل
عن توطأ لقول سببها لا يتبع بل يعتمد وروى الفضل الى التفتيح الواضح العطان والحق
ان ذلك هو الحق الحق في الانواع والاذعان والقول الثابت المنطوق على ذلك العقل
والقول وشواهد التوجدان ولكن الاول كما قال الفضل في غير من تفرع من الاولياء والاول
في سببها شئنا لاننا لم عليه انما فهم وفي كون مضافا لهم من هو انما ظهر وروى
قبل انفسهم وانهم جميعا مكلفون بالاحكام الواقعة الاولين الثانية خالطوا في الامام
تمكنه واستبلا عليهم ولا كما قال في الطرالمستبهم من عدم خفاء نفيها بحيث لا يكون
عليه دليل يوصل الى تفرع من انفسه وانما جاز ذلك بحسب الفصل تقدم من قوله
كما سبق لا كما قال الشيخ الحق من نحو ذلك كما مر الاول في تفتيح التفتيح لا سيما
هو الاضاء ومن في حكمه فاختار كما انهم لم التسبب والبشر لا يحل تنازلهم ولا يفتيا
ولا اذنيها صلوات الله عليهم من انفسه والتمويل والحجس الفصل سائر احوال
وهو واضح لا نحتاج بهم في بصرهم وان الاولياء من غير كفي لا يملكهم خطا بحكمهم
اذنا ذكرهم بحسب ما دللنا عليه لا دلالة الشهادة وقضنا بالتحصن فيه فبما والافريق
الاكثر الذين هم لتبيل الا يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية لان الطاعة التكاليف

الفتنة
الفتنة
الفتنة

يحصل بذلك بعد تعدد القول على ما هو الوجه في الأصل وان كان لا خلاف في القنوع بالعلل من
شأن القنوع بالوجه وطريقه الأولى الكل وتركه دعوى الوصول إلى أحكام الشريعة
المتطرفة باسمها كما أنزلها الله تعالى غيبة الانام الذي هو المخصوص بهذه الغيبة
الكبرى المتصلة بالظن ليس إلا من الجهل والجاهل وحسب الدنيا من القنوع لا فرق بين
حصول الانام غيبته في جوارحه يحصل لأحكام بحرف وتقية وغير ذلك من الحكم والمسا
وان انقص الطريق في بيانه وان كان الحكم الشريعة الذي هو من تكليف الخلق او الظاهر ان ذلك
هو الذي لا يوتي مدخل في بيان الاثر من اختلاف الاحوال الا انه قد قد نشأ الاختلاف
فيها كغير من جهته ما بايقاعهم ذلك من اعتبارهم واما في العلى والاستنباط فيبقى ذلك
وإنما التعلق بهذا الوصول لقائله لا يعنى فيها الحد من ذلك العقل والبصر في غيبه
النظر وان هذا هو الحق في ذلك فالحفظنا ونما فيها ونصبه لعلها لا يحسن في ذلك
الحق من الوصول اليها ولا التمس في ذلك لا يصلح اهلها واما انما هذا ما يحسب الحكم والحق
الذي لا طريق لنا الى معرفتها كما هي ان الانام الذي هو قوام الارضين والسموات من غير
الاختلاف والحوادث والتعاقبات ولا يقوم مقام غير ذلك لا يجب علينا ان يظهر من الحق
والغيبه ويظهر غيبته في تلكه اذا لم يمكن الله سبحانه ان يصنع منها لبيان حكم كل
الاصلية لا يخرج من فروقها يوم غيرهما مقامها عند الله تعالى العلم بها والحق يقتضها في
سما اذا كانا بحيث لا يتفق الخلق في هذا اصلا او يتفقوا على ذلك ولا يجب علينا ان يكتب
كلها بما معالجها الحكم ما ليا من خطابه الاجزاء الانام وبقية بني وليا في الكلام كذا
يصلوا ولا يراوا ولا يظنوا الى زمان ظهور عليه السلام بين الانام ولذلك لم يصنع
في غيبته الصغرى حال وجوده سائر ولا بعد هاهنا مع خوف من غيبته من نفسه وعلى من
وفقه ما يخفى عنه قطعوا ولم يفعلوا فيها سائر الا انه ولا الله قبله مع عظم الحاجة اليه بلا
ريبه ولا ينفق ايضا انك كما راي حكماءهم وقع من غير قصير في خطاه او شبهة في
معظلات ان يظهر من نفسه شيئا لا يوسل اليه والجملة غير يقوم بانجامهم في حله
اخر كذلك من يقوم في ذلك مقامه يحل عليه حتى يتركه سله دائما ترى ليدانها واستمر
وغربا بينها وبينها بلا فقه ومهله ولذلك قطع امر استواء ووقف الغيبة الكبرى ولم يزل
ثم انكر ان اصاب في هذه المدة الخطا ولا مع كون ذلك عيبا متواليا من اصابه ولا شيئا مما يقع

بهدوى الشبهة وكذا الاختلاف فيه بين علمائهم في الاصل الطويل وما تحت الحاجة اليه
 انما في الغيبة ولم يتجرب له قبله كسئلته هم لانهم انما جميعا بعد خبثهم مع انما اذا
 اليه وهي مسئلة واحدة معطلة لهم يظهر بيان ثابت من طلبة الشك لها الصلافة بها ذلك
 والى ما وجد في تحفة الخيرة في الخطر المرفوع من كتبها فلم يثبت على وجهه بل في بعض
 انما اتفقت بعد في ما يرد على ما في سنة من الغيبة لم يصدق فيها بيان للسئلة من لا
 بقصد الارشاد والهداية لفاقة الشبهة على الوجه المطلوب من يقرب منها مسئلة الصلافة
 الجمة في الغيبة اذ حال هناك استيلا لا يمتد وهي مذكورة في ذلك لتضليلها لخالص
 حرمان الخواص فضلا عن غيرهم من خواصنا وشا لا نام وتعلمها اخفى عليهم علوم لا
 يضرهم به وهذا هو الغيبة لا في حق الله الذي لم يبع الذم في الوهم والتفكير والقدرة
 والفضيلة بل قال تعالى في الحجة طائر في العطار ان لم يسمع مثله في الاشياء من المتكبر
 ربح الله مقامه لا على ربحه من حديثه وروى للقائه وتوالت من بعض النما
 ومع ذلك لا يفتقد في كل السائل الا في ذكره اخطاها تستكمل فيها من الغائب في الحجة
 ربح على ما يرى كثير اكبر من التوجيه في الاصل وكيف حال غيرهم وهذا الغيبة لا في حق
 وهو احد المؤمنين وعلمه هذا والدين وتحت تلاوة الحمد وسون منه في الصلوة والتمسح
 الامثال وقد بقي هذا الشبهة على غيره ونقصه كما هو من كبره في الشبهة او انما غرض
 دلست عليه لا نجاء الكثرة وكيف حال غيره وهذا الله ذكره كما كبره سببه على حكمه وسبح
 ودواعي وواقع وتحقق جميع ذلك مفصلا وكول الى كتاب المنهاج من زاد وجع اليد في
 الله سبحانه لا ينام على ما يرضى في قوله واقتضى ان يكون في المقام هو ان العلماء
 ان كان حاله هو لا نام واستيلا لا يجوز لهم غير العطفات التي علم فيها الحكم والوجه
 ان تعول اجابا هو لان في ايديهم وبهت كوا في استنباط الاحكام بها هو التحاق الذي لم يزل
 في حال عدم استيلا في اوقية في الاجتهاد والخوف من منه في كل عصر بحسب ما يكتسب في الخط
 واستغروا لوسم من في لا ذل لا لولاهم على غلابة في العلم ولم يبالوا في خطا في مثا
 النظر بحسب مقدمهم واستغفروا في مكرهم الحكم من حكمهم واستغفروا في علمهم
 بالانحراف هذا في ما عليه ليس عليهم ان يتبعوا عقا في لا تزل في الشك في انما هو اليه
 انما اذ علموا انما اظهروا في الحواصلي حكم فلا خطا لا يكون ذلك هو الحق المطلوب منهم

محال الكمال في الغيبة
 المقام

الباعين لها سواء كان في فضل لاخر وهو الحكم الواجب الاول والثاني في الاستصحاب الثاني في
 كان باطلا لا يجوز ان ينعقد كذا سوي لا يمتنع عليه بل لا يمتنع عليه من قبل الحكم الاول والثاني في الاستصحاب الثاني في
 مؤدية اليه وما اوعدوا الاخلالات من قبل ظهورهم على الله تعالى نصبه ليل على الحق
 المطلوب منهم بحيث يحكم لهم الوصلوا التي يتبعونها من غير ما اذا وقف على ظهوره لانهم اوافقوا
 من يوثق بقوله وجب على الله بكمهم من ذلك وجب على الله ان لا يمتنع عليهم بغير ما يمكن تحقيره
 الا انه تكليفهم بها الا طريق لهم الى معرفته مع عدم تقصيرهم بها من بعضهم في ذلك لان
 ذلك ما لا يمتنع عليه من جهة اخرى في الاجابة والطلب في الفرض فلا بد من اعتبار تقصيرهم
 اعاد ان لا يمتنع عليهم في غير ما انما يوثق له فاشد لا تنفع بطل عليه فيلزم اشتراطهم في امرهم
 ولا يصح من صفة التفرع من فرض الحمل بربط او مرجا ولا يتامع شهادة الحول القام به
 لكونها من لوازمه فيلزم ان يحكم بفسخه في ظاهره ووضعه في نفع جبر الحكم المتبرع به
 عدلهم بما يتقرب الى الامانة في النوع الحكم والى لا بد من الزيادة والشهادة وبعدها صريح
 ذلك في عصاب سائر الايمان على الحكم ايضا بل الامور التي لا يمتنع عليهم اعطيت اشتراطا
 اليه سابقا ويحرم ايضا بالثبوت في ما فات من سائر ما لا يمتنع مناصبهم له نصبه في
 ظاهرها في اكثر من شئ سواء لم يمتنع على التحقيق في ذلك لا يجب نصبه لانما جبره بل لا يمتنع في
 تسليم الحكم التحقير فيمكن ان يمتنع على الكيفية عندهم كما حذروا باطلهم بما اذا علموا
 ان حال هذا ذكرنا جارية في العلم وهذا كله ضروري لاطلاقه والنقص في الفناء والعلل
 المستقرة ضيقة بأسرها بطلانها فيلزم ايضا ان يتشأن ولو لا فناءه في الفرض والتمسك
 بالخوف وغيره كالامام في جميع ما ذكره هو ايضا من الفناء الا تكليفه بالاطيان ومجته
 امكان انذار الله للعامة مع صدق معرفته على الامانة ولا يمتنع على الامام لا يمتنع في الحكم
 بتقصير تكليفه بالاطيان في ذلك عرفه فان التكليف منوط بالاشتبا الظاهر الحققة
 بلا تكميل لا يثبت في علم الله وقد رتب على بطل الفرض والتقصير وعلى هذا فيحصل
 التوبة العقاب ايضا اذا تبين ما ذكره من ان حاله لا يجوز اخذ الا في تلك ايضا خلافا
 الاحوال ولا يمتنع فيلزم البناء على ما قلنا ان لا يمتنع في فناءه عن الترضي الثاني في
 به وجه صحيح في الاستصحاب وموضع من الامانة لا يقتضي ذلك مع انه صفة القابل
 بالوجه المذكور في ذلك ما ذكره في ذلك لا يمتنع على ان لا يمكن العمل بواحد من الطرفين

كلامه الشريف
 في الاستصحاب

كل ما في العلم

ما لا يكون
ذلك

لا بعد طرح الاخر جلا كفضا دها وبعد لنا اول تيمنا كان العلم اما ايضا اعتراف العلم انما
 من جهة التسليم ولا يكون العلم ان بها على هذا الوجه فاعطى او عمل كل احد منها على علم
 ما على علم لا عظمى ولا متناه واحدا فلو لم يدرى عنهم علمهم لم يسلّم انهم ما لو اذ
 عليكم حديثا لا يصدقون ما ترجعون به احدها على الاخر كما ذكرناه كنتم خيرين في العلم ثم قلنا
 بغير العلم احيانا في الوجه الواحد بعشر مائة من ذلك ما ذكره فالحق عند الكمال في جواز العلم بغير
 الاحاد فقال فان قيل هذا القول هو الذي ان يكون الحق جنتين مختلفتين في العلم او غير
 مختلفتين في العلم من حال التمام وشيئكم خلاف ذلك بل العلم من الله لا يكون الحق
 في جهة من وجه من خالفهم في الاضغاطا فان يكون الحق في جهة من ذلك فلكي صا
 من خبرين مختلفين فعندنا العلوم خلافه قال الذي يمكن من العلم ايضا ان تتركه
 يمنع من العلم بغير الواحد يقول ان منهنا انما لا تخرج بقضها على بعض ومنهنا
 وبها غير غير لو ان تيسر لاختار كل واحد منها العلم بواحد من الخبرين فكأنما كان
 وقول الحق وعلى من ذهب هذا القول كيف يدعى العلم بخلافه ايضا الفرض وكذا
 من الضمان عليه السلام قد سئل عن خلاصة خبره في التوفيق فذكر ذلك فقال عليه السلام ان
 خالصهم تتركه لا كما لا خلاف فيهم فاضا في الاختلاف الى ان تارهم به فلو ان ذلك كان
 جائزا للباذ ذلك منه ثم ذكر الشيخ في مسئلة ما تقدم عنه في الوجه الاول الى ان
 ان العلم بهذه الاخبار كان جائزا للباذ ذلك كان يكون من غير علمه لا بجميع كون
 خالصه خطا من يركب الفرج في حق التفتيش بذلك وفي تركه ذلك والعلم قد قيل
 على جواز العلم بما علم به من الاخبار قال فان قيل ما عساه ان يقول كل من علمه الخلق
 فيه يهديه ليل قطع ومن خالفه على فسق لم يزد من فسق الماطة باجمها او فصل الفسخ
 المشتمل من كلمته فان لا يمكن ان يدعى على احد فافهم في جميع الحكم اتمع ومن لمع الى
 هذا الحد لا يحسن بكلمته ويحب القاطع منه التكوّن وان استمع من نسبتهم فيضيلها
 فلا يمكن ان لا ان العلم بما علم به كان حسنا جائزا ومقتضى على حصولنا ان كل خطأ ويحب
 فلا يمكن ان يقال خطاهم كان صغيرا فافهم على هذا ليل الفسخ فلا بد ان العلم قطعوا
 الواحدة وتكون النفس في التفتيش الى ما ذكره في باب التفتيش كما ذكرنا في جرحه في
 القول بالفرض عندهم بل حصول القاطع وفرونها وما عليه دليلنا على علمه في الواحد

كتاب في الفقه
كتاب في الفقه

منه قال في مقام الرد على الخالفين المتأولين بحجة إخبارنا بالأحاد فان قيل فما قولكم في المواضع
التي لا يتناولها قطع على ذلك وانما كذا فصلهم بالحكم الشرعي ليس كان يجب عليه لم يقولوا في الشرع
والفعل ليس من ذلك طريق يعلمون بل حكم الشرع في قولنا اذا فرضنا المسألة في موضع كذا
ذكر في الاستدلال على الخطأ على ذلك جوابا. ان هذا ما لا يجب عليه لم يقولوا منهم وبغيره ان يكون
مستكين بحكم العقل الى ان يقطع عندهم بالحكم الشرعي يجب عليهم العمل به ثم ذكر الجواب على
ولم يترك في ما يقتضيه بطلان الاول وقال في بحث الاجتهاد ان ما يصح تغييره في غيبة خبره هو الحسن
الى التمسك من الخطأ الى الاشارة فلا خلاف بين هذا العلم انه كان يجوز ان يختلف المسألة في قولنا
يكون حسنا في يد يكون فيها من غير ما يقع من يد في حاليتها بحيث في حالها اخرى
يختلف ذلك بحسب اختلاف الاحوال لم يجب عليها اذ لم كان مع تجويز ذلك في العمل على ثبوت
ذلك في الشرع ام لا ثم فصل الاول في مسألة التصويب والخطأ وقال في الدعوى والطلب
وهو مدعيه جميع شيو هذا المتكلمين المتقدمين والمنافرين هو الذي خذنا رتبة
الموضوع اليه كان يدعيه شيئا ابو عبد الله ان الحق في هذا ان عليه ليدرس في العلم
فاستأنم قال واعلم ان الاصل في هذه المسألة القول بالقياس الى إخبارنا بالاحوال انما
طريقه لتواتر وقولهم القرآن فلا خلاف بين هذا العلم ان الحق فيها هو معلوم من ذلك وانما
اختلاف العلماء في هذا لا يصلح فيما ذكرناه وقد علمنا على بطلان العمل بالقياس في خبر
الواحد الذي يختص الحكماء بروايته وادانته لك ذلك الى ان الحق في الجهد في قولها انما
الحق وانما علمنا ان خبرنا في قولنا إخبارنا بالخطأ المرفوع من جهة الخاصة فلا يفضلك
لان غرضنا في هذا المكان ان نبين ان الحق في الجهد في قولها الطائفة الخاصة دون الجهد
التي خالفنا وان كان حكمنا يقتضي الطائفة والاختلافان بينهما الحكم الذي هو الكلام
عليه باب الكلام في إخبارنا الثاني بين القولين ان الحق لا يخفى في هذه العبارات التي هي
بما ذكرناه والمنافعات لما ذكره في الاجماع وانما هي في ذلك ما ظهر من نفسه فضلا عن
العلماء واضطراب لا يزدون سنة الاحلال والاضطراب الاحكام وكذا ما خرج به من
على حجة إخبارنا بالأحاد المرفوع من قولنا وانما اضطرار من جهة الجهد والامتناع من الحكم
يرجعون اليها ويعتدون عليها لهذا الاختلاف ويعللون انصافها ويعترفون بخصومتهم
بان ذلك مع هذا رجوعنا الى الوجهين للعلم وصرح ايضا كما فعله عبد بن جماعة على ذلك

كتاب في الفقه
كتاب في الفقه

بغير ضرورة لا شئنا له على قول الخصم وقد الاشتباه بذلك هو ان يعلو قولنا ان كان في
 السئلة دليل وجوب العلم عند فهو الجواب ولا حاجة لقوله على قولنا لتبني التغيير والوجد
 قولنا يعلم حقيقة احدنا لا يثبت لوجود قولنا لتبني التغيير فهو او هو يعلم عند الحكم
 فيه ان يكون احدنا قولنا لا نام قولنا لا شئنا وقوله شئنا من قبل الخلاف بين قولنا لا شئنا
 في ذلك وان لم يصح به وكذلك الكلام في كون قولنا لا شئنا او هو يعلم عند الحكم
 المرفوض في نفس مسائله لا يوجد عند موضع يتحقق فيه العلم عند لا يتلوه عند الاختلاف و
 انشباط الاقوال في كذا في غير اليان بهما لاجل العلم لا يوجب العلم كقولنا لا شئنا ولا
 فلا لذلك فالاجماع على جزمه بل هو لا يوجب دليل على ما قلنا ولا يوجب ذلك غير من العلم
 كما ذكرنا كما بان فصل في الاجماع النقول من ابن طلاس من حال اتصالها بالعلم في العلم الا ان
 الظاهر على احتساب الامتثال على الخبر لا كما في العلم في نفسنا وهم متواتر ما لا يمكن
 انكاره انتهى في تحقيق ذلك يطلب من جهة وقد تنقوا العلمون باخبارنا انما لا يمكن تعليم
 اجمع معارضة وهو كتاب في حق على ان ذلك ثابت مع احتمال كونهما وصدفها والمعارضة
 في الوجه السادس من الفصول في التغيير ان على الامتثال بوجه غير لاجله لا يكون له العلم في
 عند من قولنا يعلم عند العلم لا يوجب العلم اذا اعتقد ذلك جاز ان يتصوروا على ان لم يكن محتملا
 في الاصل كما انهم يجوزون على حق من قولنا لا شئنا عند علمه وان لم يكن طريق ذلك
 العلم اقل ايضا عن الدرس في العدة والنهاية ويحل من الماتة نحو ذلك او قريب منه عند
 ايضا في اقل المتناهي لاجل من كلامهم في ذلك من الجهل ان الشئ مع ما ذكره في موضع
 من العدة بان لا يعلم كذا في الخبر وان يكون لو كان محتملا لوجبنا التغيير على الكتاب في جزم
 فاذ لم يقم بالتجربة على اننا باطل في العلم في ذلك ان شئنا لا يجوز ان يكتفينا عندنا فضلا
 ولا يوجب علمهم في معرفة ما لا يقع لك وكان ذلك العمل فاطمة العلم لا العلم في العلم بالليل
 انه مما يوجب العلم بالكلام ان كان طريق العلم محتملا وروى الخبر على جزمه خبرنا في الخبر
 من جهة الكفاية نابع من وروده فاذ لم يكن ذلك ما لم يعلم جلاله اللهم الا ان يكون شئنا
 طريق اخر يعلم به خبرنا فاعتقد ذلك الخبر في شئنا في الطريق من الخبر لا يقطع على كذا
 ولذلك فنقول ان الخبر لا يوجب كذا في خبرنا فاعتقد ذلك الامام في ذلك مقامه اذا وجب
 العلم وشئنا في خبرنا فاعتقد ذلك الخبر لا يوجب كذا في خبرنا فاعتقد ذلك الامام في ذلك مقامه اذا وجب

كذا في الخبر لا يوجب

فصل في العلم بالحق والباطل
والعلم بالخير والشر

مصلحة المكلف فلا بد ان يكون المكلف طريق الى العلم به فان كان خاصا لم ينزح طريق العقل والادراك
فذكرنا من قول الانام لا تزداد الم يكن احد مني من ادعى ان لا يكون المكلف طريق يعلم به
له وذلك لا يجوز انتهى لا يخفى فغير من السامع لما ذكر في جنار الاخذ وكلم من مثلها ما في
كلما لم يتصلقه بالعام لكونه من مزال الاقدام ثم ان الشئ في القدر والمترقى في الدنيا
الفاضل في غيرهم من المتحققين قد صرحوا بان يجوز ان يسمع الله المكلف العام دون الخاص
هو معلوم في هذه ضرورة الوجه ان وجب عليه طلبه بالبحث عنه في الاصول فان
حمل العام عليه ولا عند ظاهر الى ان وقف على الخاص فصرح المترقى غيره بان يعلم
بحر اذا لم يجد المختص وقد اوضح من قال ان الطرفين باقيا بان يسمع المترقى على
بضمير من المختص من سماع العام وطلو ذلك بانفاق التجميع على جوانب سماع العام المختص
بدليل العقل وان لم يستدل بالطبع على خصوصه لم يفت بقدر على مختصه لم يكن عينا من
البيان والنظر في ظهوره وصرح العلامة ان لا يرى باجماعه على جواز ذلك في المختص
بالعقل وان لم ينظر ذلك المختص في السماع وصرح الشيخ وغيره بان الراوي العام اذا
حمله على بعض ما تناوله ولم يظهر ذلك له لم يقصد في تفرقة المترقى من الاستدلال
وجب امتسك بظاهر المهوران فما كان في الاصول ما الاجل عليه قد جرى للاختصاص
فيما اذا اتفق الراوي العلم الصريح يقصده ومن لم يعلم ان حكم خبره لا حكم سائر الاقوال
لذلك الدليل لما طبع على جهة ما وان لم يكن وجبة للعلم وحكم ذلك العام حكم سائر الاقوال
الظاهر الذي يحصل ان لا تكون من ادعاء ولا يتابعها اشتراطها من ان تمارس العام
وقد خص ولم يشتر ذلك في سائر الظواهر في هذا المعنى لما حيث بحث عنها ولم يتكشف
لخلاها وبما يوجب كمالها جاعلهم انما يجوز ما ذكر في العام حيث يمكن الخطاب من معرفة
الخاص لرجوع الى الاصول قد دليل العقل والتحيز ان ذلك انما هو في الخطاب الخاص على بعض
الوجود ما يتابع جميع المكلفين كان كل منهم مأمورا بالبحث والتفريق في صف على الخاص
علمه ولا لاجل العام فلا يتبعه التمكن من معرفته مطلقا وشأن ذلك الخطاب الخاص الذي علم
الخطاب الخاص بان لا يكتفى بما وعرضا بظاهره ولا يحكم ومتشابهها في هذا
ينصرف الى سبعة وجوه وسبعين وكذا ذلك في العلم بالخطاب في الجملة من تتبع مكالمة
وعدا ولا يثبت حيث صانع من الامور القطعية بل الصريح كما فينا غير ما كان لا يفي

والاخذ بالاجتناب
والاخذ بالاجتناب
والاخذ بالاجتناب
والاخذ بالاجتناب

الى العلم بها على وجه القطع واليقين يحتمل تخلف الظن فيها عن الواقع ومن فاسد كماله في الشيء
واين ذهبه وفقرهم من مقتضى الاحتياط من غير ان يرتفع من مقام في عزها وتبرعها عنها
من جازاها وبناها لاولادها والخطابات عليها انما هو على ما لا يفيد العلم والاحتياط بها وكذلك
سائر المناجاة لا ضرورة لها ما في الاقفاض ومن هنا قال المصنف في التوبة في بيان جواز
التقصير عن اجبا والاخذ بعقد انه لا خلاف بين الفقهاء في جواز الرجوع الى الخبر والاحتياط في الامم
القائم بما الذي يمنع من الرجوع اليها في الحكم المعلق الالتم لا يرتجى تأخيرا لا خلاف ثبتت
الاسماع بالرجوع الى اهل المقعد الذي يمنع من الرجوع الى الاحتياط في تقصير الحكم كما انهم
ومقتضى العمل به عدم الاختصاص في كفتها العامة وقد اتمى ولا في الاجتناب ان كان
حصول العلم بكثير من الصفات ومعلمها ثم قال بعد فلو فرضنا انما استغنينا عن الاحتياط
من ان نصير القرآن والتشريع يكون بامور غير معلوم لا مقطوع عليه في قول الفقيه لكنه
مطلوب اجز ذلك فساد الامور يمنع ان يتبعه يقول اجتناب الاحتياط في طريق الظن
وتفسير حكمه وان كنت بعد ان يكون ذلك الحكم بما يجوز القول باختلاف العبادة من ان
تختلف احكام الكافرين فيجب على خلافهم في ظنهم وهذا انما ينبغي في التليل والتحريم
الشعري وما الشبهة لا ينبغي يمنع ان عبادة زيد في شيء يقينه التحريم بشرط اجتهاده وعبادة
عمر والتليل ولا ينبغي في ذلك في صفات الله تعالى ما يجوز عليه وما لا يجوز لان ذلك
لا يمكن خلاف العبادة في ذلك ولا سبب هل استحال خبر الاحتياط او وجد التلخيص
احكام القرآن او استدل بالتقصير من القرآن والتسليم اجتناب الاحتياط والتسليم اجتناب
الاحتياط فانها جازان عقلا واجبا لتاسل اول وفوقه في الثاني من المانع من تسلي احكام
بما يرجع الى اجتناب الاحتياط في التلخيص اول في التليل على ذلك قال ويمكن ان يتطرق الى
حقه هذا الطريقة بان علماء الامم والفتاوى سلكوا ذلك من غير فرق عند عناد
اجماع وهذا لا يوجد في مثل ذلك اجتناب الاحتياط في التلخيص لانها مسئلة خلاف العلم
ولو حسن الاجتناب على ذلك في سنة قية اصناف الناس الى الامن انهم قد يتبعوا على ان لا
في اللغات امون منه في نفس الاحتياط وذاك ما جاز فيها وفي سائرنا اشركا اليه لا ينبغي
الاجتناب في شيء من ذلك فيلزم على ما ذكرنا جواز عقلة الجهد للاجتماع البسيط والاربع
في حل الاحتياط الثانية بحسبنا في الالادلة المقررة وجواز وقوع الاختلاف بعد

الاجماع والاجماع بعد الاختلاف وتقتضي الاجماع ان الحكم لا يثبت خلافه لا لحوال ولا لشيء
 واختلاف حكم نفس المصاري وطعنوا في هذا التصريح بخلاف ذلك ولزم ايضا عدم اعتناء الحكم الذي
 قد تم بصوته اجماعه على الحكم الذي انتهى نظر المجتهد في ذلك واذا لم يفرق بين هذا ولا بين
 قد علم من نفسه انه يلحق العلم والاكتفاء والى ان هذا من هذا ولا يفتقر الى ما هو عليه او يفتقر
 استغنى مع ذلك ومصدق الطالب انظر ونفردا اعتناء العقل والتجريح الى ان لم يفرق
 عنده في القوس بينه ولا في الذي به قطع فخرج ان يحكم بان هذا هو الحق والواقع المطلوب بينه
 وانه في الاكثريات حكم في خلافه لا في حق غيره من المجتهدين المصاري لارادنا ان نخرج
 كما هو شأن الادلة ولعلنا يلعبنا ان يحكم بان ذلك في حق نفسه لم داخلوا من أنفسهم لم
 لم يقصر في العلم انما التلذذ بالمداد وتوالت نظر المجتهد ولو قلنا في ما ذكره
 يستقنوه حكم بان حكمهم ظاهر ما وصلوا اليه في الواقع فقد يكون حكمهم خلاف ذلك
 لا حال تقصيرهم في شيء مما ذكر في نفس الامر هو ليس بعد راجع تقصيرها التكليف لا
 الجهل به موجب الرضا لانه وقيل الحكم بان ان يكونوا مختلطين في هذا ذلك وان اصحابوا
 الحكم الواقع في سبيل الاتفاق ويحوز الله سبحانه في العلم بانهم في ذلك ان يثبتوا بينه
 وعلى ان ان الاجتهاد اليه ومن هنا يمكن ان يقال بان العلم على حد من العلم انما هو العلم
 حصول العلم بما ذكره لا كفاء بالظن وذلك ان التقصير به هو له بغير ذلك وهذا جائز
 في صورة اجماع علماء المصير باجماعهم ايضا فلا يجوز لاحد ان يحكم على سبيل القطع بانهم
 الحكم المطلوب منهم بالتكليف الاول والثاني الا مع العلم بان ذلك في شأنهم فانما انقص عنهم
 انقص الحكم وكذلك اذا انقص بعض الاحكام في غير ذلك في غير وجه الجمع ظاهر ان ذلك
 منهم مجتهدا كان او مقعدا مستقلا بكتيب نفسه ويجب على الله سبحانه وتعالى ان يكونوا على
 كل من يرفع عدم تقصيرهم وتوسع في حكمهم انما يتقارب عليه لا في ذلك بين اولئك الذين
 والاكثر ولا بين مصر مصر ولا مقتضى وانما في الاكثريات لا بين تلكا وحصل الحكم
 المتفق على حكم واحد ونحو ذلك ولا بين جواز الحكم في نفسه او في غيره من ذلك لا بين
 كونه علماء المصير المتفقين على حكم الى ان يجاوزوا حد المصير في ذلك ان لا يفتقر الى
 انما ما يتحقق به مستحق الاجماع والجمع وتلزم من ذلك ان لا يفتقر الى العلم في ذلك ان
 الجيم فيما قلنا انهم في قوله العبرة بما ذكره وهو في حجب عنه من كمال او نقصان من

بالنسبة إلى من غاب عنهم من الشيعة لما هو في الجاهل منه بصفة لا سلام ولا واجب بطل
 الاثر مال عندنا شرعية سابقة على الاصل والادلة عليه لا سلم يظهر عندنا لمثل
 الدنيا ظاهرا وجوه كذا في سائر اصول العقائد ولا يخفى مسئلة الانامة عندهم ومن
 شبهة عويصة لو في الزعم من عدم الجواز في سنة الحاجة او كيد المحتسب او في ظهورنا ^{هنا}
 الشيعة المنقولة ومجاعة الشيعة المطهرة التي هي هذه ما يجوز في زمانه من انما انظر الظاهر
 كما لا يخفى على اولي البصائر اذ احرار في خطا الطريق في هذه المسئلة وما فيها من لا غنى
 والاضحلال بالكلية ومن ثم تولى الشيعة الانامة في الزمان ولكن على كل حال كان
 يتفق في الامام الاضحية عند الفرة وقد اتفق بينهم في زمانه في اكثر العقائد التي يتفق
 الماهل في السنة النبوية ما كانت شائعة سابقا بين الشيعة من غير بيان جازم
 حينئذ كان يرى وجوبهم حفظ الشيعة صلوات الله عليهم ولبسها من غير اهل
 الشيعة انظرها المطهرة الباهرة ومن بركات خلف الفرة الطاهرة حيث تروا احشود و
 تبين في صفة قوله الله ظهوره وبشره وانما ما ورد في تفسير قوله تعالى لو ادفع الظالمين
 الاية من انما وردت في الشيعة فان الله تعالى يدفع من يضل منهم عن اصلهم ومنهم من لا يجر
 على ترك الصلوة لهلكوا بدفع من ترك منهم من لا ترك منهم ولو اجعلوا ترك الصلوة
 لهلكوا بدفع من ترك منهم من ترك ولا يجر لهلكوا بدفع من ترك منهم من ترك ولا يجر
 فيما نحن فيه ابتداء على عدم تركه جميعا لعلوا به في كان اصول الشيعة المعلومه
 الا اذا انقض الله جهلكم باين هذا من جهلكم بعض الامكان الخيرة وحكمهم بامم معة وذلك
 فيه بالضرورة واذا لم يجر لنا انما مقلات علمنا لا لا يتكشفت على جهلكم بالقطع
 مجرد الاجماع الواضح في كل عصر وجود مذكرة شرعية من غير في حق الجمع في فصل الانما في غير حق
 غيرهم فكيف يستكشف من الحكم الواضح الا في الذي لا يرفع المذمة على الخطا لوجوب
 قوارنا لا وعينا واحدا بعد واحد وكذا الجاهل في زمانه ان كتبنا المودة عندنا في
 بالعمل والحكم به بخصوصه عند ظهوره فيهم وتكتمهم ولا يخلو من شر من الحاد ومن
 الخدشة زادونها وما فوقها ولا يخلو في خلاف الانعام وتفاوت لا غصاوا في انشا
 من اختلاف اخبارهم وروايتهم في ذلك كما هو متفق في غير سابق من عبادنا فيهم كان
 عجيبا بيننا والافلام لا يجر طرفها العالما سلفا وخلفا في كل عصر من خطا ما نفع بها

اهل عليه سواء فلو انكم كنتم لو كان جامعهم بعد لكانوا في ذلك واهلها وكانوا
 ان يقتلوا انما اكثر من غيره ولا سيما في ذمة القبيحة بعد هذا العهد من كل ما عليهم التلا
 وكان عليه من لا يقتصر في تحصيله بل كان في سكان دوله اهل كل منهم من في قصورهم
 في نظره وان لا يبعد الوضوح في حقيقة ذلك المقتضى بالطرق التي لا تليق في اهلها الاخذ
 القدره وان لا يبعد بالعلم بالكتابة من اهلها انهم واعثوا انهم مضطربا وتحصيله
 يخرج من الاجماع عيانا لا نادون في السائل ان معظم الاختلافات اتفاق في ذمة من في دولها
 في التصرف الواحد في اهلها اتفاق اهلها في السائل في هذا وكان كل منهم من اهلها
 الى ما حصل اليه لا سيما بعد هذا ما لا يوافق على كل منهم ما عند اهلها في تحصيله
 والاجماع بحسب سمعهم ودولهم اهلها في ذلك في ذمة من ذلك فانظر الى اهلها في ذمة
 هذا وما بعدة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 من ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 كثيرة جدا وهذا كاف في سقوطها عن الاعتناء والجمعة طالعنا ما انما في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 ثم ان اهل هذا الوجه انما في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 انتشارهم وقدرتهم في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 حتى ان اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 او مستحيل في السائل في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 انقصر على من ظهر منه في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 يتبين من غير خلاف في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 اصول السائل في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 هذا ظاهر اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 عن الشهيد الثاني في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 استعمله في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 ان لم ينف على موافق له فاعلم به وقد خرج بان اتفاقهم في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها
 في هذا الوجه في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها في ذمة اهلها

هذا النص ما ذكره في تقرير هذا الوجه تشبيهه بغير الوجه والوجه على الجماع على هذا الوجه
 التست وقد على الوجه الشاخي مع كون منشأ جيتج هو الذي له من فاضل التست
 هو كونه هنا منوطا بالاختلاف ومعاونا بالظن الاستنباط لا بالثابت واليتا بظن
 الفرض المتعارف الذي هو من المستوان لثباتها في الجيتج وكيف كان فهذا الوجه هو مقتد
 أيضا كسابقه بناسويه وجهه قبله وقد علمنا من قبل أن هذا الوجه على الوجه الذي
 اشترطه بالثابت لظهوره بالاختلاف وتوقفه على وجود جيتج في ذلك كما على من صدق منه
 التست بعدم استناده إلى ما لا يجمع إلا كما مقتد به في الظن ما هو عليه بعدم وجود جيتج قبل
 إلا كما وعدم تقديم إلا كما خصوص ما هو موضوعا للفتوى الاجماع وعدم حصول إلا
 بالثابت لحدوث الجميع لو خشي عدم تيقنه وخوف في ذلك ولا يلزم أن من صدق قبل
 أو الفعل يلزم منه وفشاده ويتركها الزيادة مصرحاً على أن ما يحصل لجميع ذلك في الفتح
 غير معلوم بل عقولهم العكس لا يتماخر في ذلك بالثابت إلى بعضهم وإنما ذلك مفصل أيضا
 إلى القول بل عن وقوعه عندهما في ما سبقين فكيف يضع عليه مسئلة الاجماع ويجمع
 ما ذكره المتن ليجل القطعية على الحكم الواسعة بل القواها واجلاها ما يتبين أن لغير جهة
 قطعية أو علمية ولكن سواء تعلق بها صديق واحد أو أكثر متفاضل تصواب قطعية أو لا
 فيها هو الشأن فلا نقول بالفضل أيضا الذي قبله انما التست وعكسها واحد الوجه
 فيلزم على ما ذكره في تقرير الوجه الذي ذكره في المبدأ عند اختلافه على التناقض على أنه
 الحكم الواقعي الكلي لا التام خلفه خلاصهم قول الخطي منه على التام طالما جلت الاجماع
 فأنعش خلفه علمه واستظها لكون خطا الخطي من جملة من تصير منه مع وضوح
 عليه ولذا سكت التام منه ولا يمكن ذلك في الجميع وإن شئنا لكل فاستفاد الواسع
 ظاهرا لا بناء على الترتيب بل من جهة بساطة الاحوال المختلفين يلزم أيضا لا يفرق
 بين كون الخطي عند الاختلاف أكثر من الجميع عند الاجماع على كل حال لاعتداد اوثاقا
 لهم وإن لم يفرق على كل من الاجماع والاختلاف حكمه من دون فرق بين التصديق في ذلك
 ظاهر الفتاوى ما تقدم من الاستانام لا كفاية عند الاختلاف وإنما الحق بغية من حق
 الحق دائما بين المختلفين بما يجدي مع علم الخطي كون الحق حقا أو وجود الدليل على الخطي
 حقه ما يدون ذلك كما هو الفرض فلا دلالة على اعتدائنا في تبين الامام والرسول في

برکت اللہ علیہ

کرامت و کرامت

اقترابه مجزوم والذو على صدد كما تقدم قال الوجه الثاني على ان المخلصين قد لا ينفصل عنهم
 على قول بعض ائمتنا حكم كل ما اذا قيل له فظهر وحدث له ذلك الاخلاص على سبيل الاختصاص
 وعلى وجه التخصيص وبما ينفرد به والخوف في قول المخطئ من دون عكس وجه الاستيعاب
 واحد سواء على امكان ذلك كما هو الظاهر فيكون يكفى بما ذكره مع انه ياتى به ان يكون باقرا
 الا انما حال الاختصاص والاختلاف ان لم يثبت عليه الخطئ وفي ذلك نشأ الوجه المذكور كما
 هو ظاهر انما انما لا ينافى في الغيب المستند الى شدة الخوف والتقية ليل عظم مقدار وكثرة
 خبر واشتد تكليفه ولم ينعما من نتيجة سائر الامور وسأول شعبة عليهم في خصوصية هذا الامر
 التميز فيها ان لم تكن اخصت الخوف فليست اظهره والوجه في الاثرها اكثر واجل والوجه في
 انهم يبعدون عن حد منهم على اختلاف احوالهم ان كان منكم على وجهه من احوالهم فليست
 صفتهم ولا يجمع حد بغيرهم الا اذا وقع على هذا الوجه لم يصح انما ذكر في قوله الوجه المذكور
 فان اوجب على امام العصر الطهور والظاهر في الخبر وان سأل عن وجه ذلك
 حكم واحد يمكن اختلافه في احوال المكلفين وجعل في ذلك الحكم بما ذكره من قدر
 الا انما ينفصل فلا بد ان يوجب على الله سبحانه وتعالى من هذا لذلك نحو بحيث يمكن تميز
 او يوسل من ملائكة كل منكم في الاصل لا من العالمات في الدنيا وفيه من علم لا يوسل من
 ان اخبره الله بذلك حيث لم يوجد من يقوم به في يوم الدين انكم علموا انما لا يخفى في
 الخوف عليه اذا اوجب على الله ذلك لما ذكره من وجوبه في الدنيا على الايمان والقيام
 الامكان من الامور العظام والكثرة المتفاوتة في الاختصاص في احوالها وامتناعها ولا يستلزم
 مفاسد ما لها ولا تضاعفها فيلزم التسامح في ما تارة الا انما وعقد حيث لم يتم بذلك في تارة
 البار في علمه حكمت حيث لم يوجب عليه ولم يمكنه من في ذلك فخرج من الذي يوجب في تارة
 سائر الامور التي هي في طاعتها كما تارة الخد كبا السائر والرحمة والقطع الجدل انما يتم بالبرهان
 والنسبة في امور الناس والتكثير فيهم بخلاف الظهور والاعلام في بعض النواحي وبعض
 الاحكام ولو لمع الاجازة فانه يمكن بل هو من مع امتناع ما ذكره لا يخفى فيه فان لم يكن كثير من
 الحدود يمكن بسببها من عدم معرفته ولا اجازة في العلم على صدقها او امتنع من ترتيب عليه خوف
 عظيم مانع من الاقدام على المعاصي بحيث لا يقاس بالخوف من ظهوره الذي جعله مانع
 من الاضطرار من سائر الامور التي لا تخرج عن المعاصي كما صلت في غيبته في ادراكه انما

لغيره الا ان يكون مستكشفاً الى الانام في الحكم الوصل الذي واهم من الواضح الاول في الظاهر
 الذي هو اوافق ما نرى مرجع هذا الى تصوير الجتهن مقلدة في العمل اذ قد ليه نظر و
 من غير بعد استطلاع النوع واستطلاع الشرط بحيث يظهر انك لنفسه المقلد به بطرقة
 المعتبرة المتبينة في حلة وهذا مما لا ريب فيه لا سيما في حق نفسه لا انه لا يخفى من ان لا يفتل
 بل يجري في حق كل واحد مع حقوق ما ذكره وبها يختلف الحكم فيه في حق المقلدين وخالفت
 احوالهم في ذلك ولا يصح الاطلاع اذ ان لا ذلك التهمة بحيث يكون محذور على الجتهن بل الذين
 يؤخذون من انما حكمهم بالجموع ذلك محذور التعليل عليهم واخلطهم مقتضى الجتهن بل مقتضى
 او خلافاً للتكليف باخلافاً في هذا وفيه ولفظاً في هذا وفيه من علمها انهم لو وقفوا على ما في
 عليها الجموع من حكمها بالجموع كان من صفات ذلك من الدلالة الشرعية كما في السادس من
 الاجماع ان يستكشف عادة ووجه الجاهلية الفاطمية للعقل والواقعة فطما الى الجتهن
 من اتفاق العلماء الثقات لا بشاة لاعلام على حكم من الاحكام وذلك ان علمنا الانبياء
 الاقبياء انما بالفتوى القديمة والفتوى المكونة بالباقيين جدهم عظمهم من علمهم
 تحصيل العلوم الدينية ومعرفة الاحكام الشرعية بالنصيبين بشاؤون او في ما في مقتضى
 المناهج القوية من الفضائل العلمية المروية والرواية في افعالهم بحكم يحصل الظن في
 على ليله واصنافه لا يكون لا سيما اذا كان من العلماء العاملين بالادلة العلمية الفطرية
 فيها ومن العلماء المتصدين غالباً على المتقوصين من جهة علمهم فاعلموا انهم في حق
 منزلة الانبياء المتولين للفظ او بالحق وذلك ان كان لا صاحب بهت يكون بها جاهد في شاش
 الشيخ في الحسن على رواية جدهم عن احوالهم من حسن علمهم من فتاوى روايتهم على فضل
 الشهيد في الذكر في حكم بعضهم من الشيخ او على ما استبح ايضا انما لا يجمع من التتم
 يحرم بقية ما يقول عليه مسائل لا يصح ان تضع عليها التقديرات فانه من وضعه من الذين
 العلم وهذا لما في غير من التقديرات او سائر العلماء ايضا على خلاف ما هو في ذلك من
 ولذا قال الشهيد ايضا ان فتاوى علمائنا تنزل منزلة روايتهم واطرافها في الاستطاعة
 جدهم لا تفتوى فتاة لا يعلم بها القدر الى العلم انهم تمنع من ان نظام على فتاوى علم
 ولما لم يوفقهم على ذلك لم ينظروا في قوة الظن في جانبنا المشهور وان لم تكن في الروايات
 الفتوى بل لو كان في الرواية على خلافها اذا علم اطلالهم علمها واداموا كل من علمنا

القول في بيان
 الجتهن في العلم

القول في بيان
 الجتهن في العلم

كل واحد منهم ليست صفة قائمة بالجميع من جهة الاجتماع تمنع أي نطقا اللفظا ان ذلك
من لوازم الصفة لا العادة لانه كان من جهة الملكة من الاقسام على الفتوى في علم غير علم
غير علم المعنى لا اجتماعا ولا للفتوى وان يستدل الى ان علمه عند الفتوى على ان يوتي
ولا سيما اذا كانت بالفتوى والفتوى في المناقير وغيرهم من صرح بان علمه بالظن غالباً
وبناء فقه عليه فكيف يمكن ان علمه من غير علم من الفتوى في علمه وبعدهم على الظن
اليقين بذلك علم وليس من غير علم من فتوى على غير علم من فتوى على غير علم من فتوى
الاستدلال بالظن على علم من غير علم من فتوى على غير علم من فتوى على غير علم من فتوى
صريح في الظن وجهاً من علمه من غير علم من فتوى على غير علم من فتوى على غير علم من فتوى
استدلال بالحاصل من الثاني لاستدلال بالحاصل من الثاني لاستدلال بالحاصل من الثاني
بجاء الشبهة في الاول الثاني لكان في الاول الثاني لكان في الاول الثاني لكان في الاول
فالمشغول بالظن بذلك والوجه عند من يعتقد به لا علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
الذي ليس بالعلم من جهة العلم والظن على علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
ولا يشك ان كان في الاول الثاني لكان في الاول الثاني لكان في الاول الثاني لكان في الاول
والاول والعلة في الاستدلال بالعلم وان كان الثاني في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
غيره من العلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
مشدداً على علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
وهكذا كلما انتم مع مثله واما العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
القطع واليقين لو توفرن على اتفاق الجميع بالعلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
الظنون تدور العلم كما هو الشأن في الخبر البتة الذي صلبه خبراً لا احاداً التي بعيد
كل منها العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
هم حاد في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
ان كانوا في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
واسنان منهم من شدة الاختلاف في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم
وطرفاً استنباطها وكثرة غيرهم في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم

في العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم

فان العلم بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم هو علمه بالعلم

الى التكرير مرة بعد اخرى ووجه الاختلاف في فتاوى بعضهم وكثيره المشقة بانهم كانوا يحل
 الاجزاء لك ولندن وجوده ضعيفا وفي حق من لسان الاولين قائل انهم كانوا يحل
 العمل انما يوجب العلم باليقين منع جماعة منهم التوهم من تعليل علمهم في الاحكام فضلا عن
 اقتسامهم وفي عهد قدامتهم بانهم لم يظهروا للاختصاص الاحكام عنهم وعرضوا على العلم
 المختار والادراك لاقوال الباقية منهم وكلمة لولنا تفتينا وبينهم ما زادنا قوله لا يقتصر
 على حكم يحصل القطع بان حكمه اما الاخوة من بعض مشايخنا قد علموا ان الاستنباط من آثار الائمة
 القطعية والاطاعة لايهم والله ما دناهم الى الاجماع مع كثير من ما بينهم من الاختلاف في التراجع
 الحكم دليل من الظهور في ذلك لا خلاف بحيث لا يفسد الايجاب في الحكم فخرج هذا الوجه من العمل
 بالحدود لقائبات الذين في السابق في القطع مما ذكره وجود دليل القطع الحاسم للشيء كما
 وهو يخرج كالمقتضى لا التناول لادلة الموجبة للعلم بالعلم ما قد يتقوى ذلك بوجوده
 او كره على الحكم او فعل الاجماع عليه من تقدم وانما هو في ذلك من التوهم والحق في ذلك لا
 وهذا الوجه هو طريقنا ايضا المعاصرين ومن تعليلهم من ان الاستنباط من الآثار والجماعات
 حقيق لما قرب وقال في حق من بيننا يظهر من بعضهم كالاشياء بهذا الطريق
 يستكشف ما يوقف على الجواز والاصل انهم من الحج لا مطلقا المستند لقاطع للعند وقيل
 ذلك في الشيء ما ذكره في الاجماع بقول مطلق بل يقتضي من طريق ومن اخر من ان حجته
 باعبارا وكشف عن قول المصنفين وجود الكاشف ويقتضي لا يقتضي توقف على الجواز
 وشؤون معصية وعدم خلوا الارض من هذه ما هو مقره في الاصول مقلون من القول
 ويكره ان يكون ذلك بالنظر الى ما هو القابل ان هو يقتضي على ذلك وان خلوا الارض من هذه
 مما لا يمكن ظهورها لاجلها عندها على غير ما قيل في كشفها من اجماع الاولين على ان
 الاولين لا يتبين ما اوجبها العلم باليقين فان لتاسر فينا منع سواء خلوا اختلافنا في
 قوة او فعلا ما اخبر على حديثهم ما علمه للاعراض لا وتدرج الاشياء الاعظم كقربان
 حجة الاجماع بقول مطلق انما هي ككشف عن قول المصنفين ان الاجماع عند الشك في العلم
 ما يكشف عن ذلك وصرح ايضا بذكر حجة الاجماع السليمة في خروج عن السلام وتكون
 منكروا الاجماع الشبهة عن الايمان لا تكاد الاول قول الشبهة والثاني قول الامام وصرح ايضا
 بان دليل حجة هو دليل اثبات النبوة والامامة وصرح ايضا بذكر حجة الاجماع المنقول

الشبهة في حجة الاجماع
 ان الاجماع لا يثبت
 الا بالعلم باليقين
 والاعراض لا تقتضي
 العلم باليقين

فانما هو الذي
يظهر في قوله
فانما هو الذي

في الحقيقة سنستعمله وصرح ايضا بغير ذلك مما شهد به الجلاء على ما ذكرنا لا سيما واليه
ايضا وان كان الطريق المذكور على تقدير ما عساه قد يصح من ثباته على ما استكناف راي
المقصود ايضا الامر بالبلال من الحكم بما بعد من قبله لئلا يكون حجة يدونها ولا اثر
انحصار الادلة كلها في قول المصنف وانما يحتمل ذلك ظاهرا انه لا يخرج هذا الوجه من المسئلة
من المسائل العقيدية الا اصولية فلا يصح ان ذكر من اجل التوافيق احوالا في مسئلة فتد
الواجب ان قال الاجماع في المسائل الاصولية غير ثابت بالجمعة مع انه يعتمد على الوجه المذكور
بعض الوجوه اذ لا المنع منه وانما في هذه الاحياء الى الاجماع وهذا لا يستلزمه فالحال
ولا يشترط في المسائل العقلية ضرورة وقد غفل عن كون تلك المسئلة في الحقيقة من المسائل
العقيدية بل كانت بآلة العقل لا العقل كما قيل من جهة هذا الخطا في الحاشية ايضا فالحال
جميع اهل الصغر لا جميع من سبقهم وادونه ولا استكناف قول الجمهور من المعلوم وانما
من الشاهد ولا دخول جمهور في الحقيقة لا عدم ظاهرا فاما العلم فلا نام ولا
كونهم من اصحاب الامم او من اهل الهند منهم المتكلمين من غير طريقة وقد غفلوا ولا يلزم عند
عدد التواتر وغيره من الاعتداد ولا كونهم بحيث يوجب خبرهم القطع بصدق الفاضل وليس ثباتا
ايضا على جهة الاجماع الواقع من اهل الهند المعروفين في كل عصر فربما افردوا عليه بعض الخبيرين
بل العبر في الانفاذ كما شاع في سائر اقطارهم في ذلك باخلاف اهل الجغرافيا
طوائفهم ودرهم من فضلكم ووجهه لا يقتضيه قوتهم وقيامهم من عصره في علمهم الشامل
وبكدهم من كتب علمهم واصلهم اذ كثير منها اقدم من كتبهم في فضائلهم على المقصول في
القطعة والاشكال في سائر الادلة القطعية والظنية في فضائلهم باخلاف المسائل في
الفضائل وكذا في التوقيف الخاص على ما في كونها من المطالبات لثباته بل هو في الزرع النافذ
او غيرها وفي حصة الفنون منها غير ما من الادلة العقلية والعقيدية وعدهم في وضوح
مدركها ونفاذ وجوبها لغيرها او فقهه وبما لا يحل في ادوات الفنون في الوجهين المذكورين
الاخبار المتولدة في الفنون والمخترعات على قول ولا يابا ولا توذيان ظاهرا في حاله كما ان
من اعظم الشواهد على وجوده سنسند على ذلك القول فحاشا عن تلك الظواهر في سنسند
عن كره الاجماع الكاشف عنه كاستيعاب الوجه الاول وكيف كان فهذا الوجه لا يرب في
حجته والحال ان اتفقوا على ان يرضوا بذلك الذي قاله في كتابه فربما يشبهه بل انما هو

كل ما كان له في نفسه
ثباتا في ذاته
الشيء

الاول من جهة الماخوذ والمأخوذ ان كانا معا في هذا من جهة الفضل والوجع وفي الاول انما الاول
والثاني والمأخوذ الى ان يصل الى حكمة الترتيب فكان هذا التسع اذ في وانما فائدة واكمل من انما
قال لا استنادا لترتيب على من الله مترو في بيان حصول العلم بهذا الوجه اخلافا واختلافا
طبيقاتا للجهل من حصوله بالطبقات الاولى طريقا الى حصوله بها بل هو هذا الى ان يصل
اليها بل في الماخوذ من المأخوذ وهو يحصل من كل طبقة من كل طبقة من كل طبقة من كل طبقة
خلفا عن سلفه انتهى مع جميع ذلك يحصل هذا الوجه وهو قد تقدم بعضه في سائر الوجوه ولا
سيما الاول احدتها انما يتبين من عدم انضباط هذا الاصل العظيم وطهره المستقيم جدا
كما سبق فيه ثباته ان لا يلزم تحييد الاجماع في كل عصر كما هو المعروف بينهم ولا سيما اذا وجد
اختلاف معروف من سبقه في العلم بالحق في بعض تلك الظاهر كما هو في مواضع ومنه لا ينظر
فيما ذكر في الوجه الاول من النظار ودعوى ملحق الخلف من ثلثين متوعدة في الاصل غير
مقتضية تحييد الاجماع في كل عصر من حيث هو كما عليه اعلم ما قلنا ان مع عدم جريانها في كل
من اقسام الاجماع المركب فروعها لا يتغير من جهة الامانة ولا يتوقف على واحد متغير في
الامانة فانه ان توقف على جهة قول الامانة لثابتين مساوات الله عليهم يكون معطى
حكمها انما اخذ منهم فلا يتوقف على وجود الحق في كل زمان ولا يتوقف في كل لينة من
المشهور بينهم حتى كان يكون بمقتضى ما عليه عند من لم يتفقوا على مسئلة اصولها كما قلنا
عليه هو ان ثبات الاجماع انما يظهر في زمن الغيبة وكذا وجود الحق المقتضى ثباتها كما قلنا
وقد تقدم من عباراتهم ما يدعي بذلك وايضا جملتها منها غريب فان كان الاجماع
المندول بينهم كما شاع من وجود دليل فاطح او قول الحق فليكن هذا كذلك ويمكن تنزيل
كلامهم على ان وجود الحق في كل من معتبر في جهة الاجماع في كل عصر لا مطلق الاجماع و
هذا ينبغي ان لا يفتى بل الاول ايضا الا ان هذا مع منافاته لكل كلام خاص منهم كما
يظهر من اسبق غيره يقتضيه خروج الاجماع على هذا الوجه من الاجماع المصطلح المعتد به
الاول او توقف على وجود الحق واثبات دليل اخر انما على ما ذكره وادخله في سائر الاكلام
لا على الغيبين وفي السنة والاولى العقلية لكونها لا تعتمد على القليل المعلوم بحكم
العقل في العادة اجمالا والحق في التوقيف والاماني منه بخصوصه المعلوم كذلك كل منهما
يجوز قبول مطلقا كما علم وافق واضطرب فيه حكم العقل باختلافه في ذلك والذات والذات

ان يجعل الاجماع على هذا الوجه نحو من ذلك كما سبق ميل الوجه الاول فاغلب الاجماع
 ح بخصوصه على سبيل الاتفاق لانه كشف عن المبدأ الذي هو الاصل في الحكم بخلاف
 غيره واما ان الاجماع وان كان قد يتفق في الكشف لما ذكره مع القطع باقوال المجعول لانه
 لا يحصل الكشف لقول عليه بحد وجوده المتفق على ما لم يعلم انقسام المانع وهو هنا وجود
 المانع لاشتمالها من نفس المجعول باختياره ولم يعد له بقضه بل وانما ذلك خلاف ما
 هو الظاهر من كلامهم واما من غيرهم وقد علم ما سبق الوجه الاول فعدد العالمات المتفارقة
 المسائل النظرية المتشابهة التي اجابها اشياء وتعدد مضامها المتقدمة في تعدد العالقات
 بجميع الاقوال على سبيل المجزئ واليقين وهو يوجب الفتح في القضي ايضا كما لا يخفى
 خامسها ان هذا الوجه هو ما استند اليه بعض الحكماء في جملته الاجماع على
 دليل العقل كما تقدم وقد ردت الاطراف معظم الحكماء في الاحتجاج بجماعهم بل بعد
 اجتماع الواصلات في الاما من كونهم في الكلام والاصل والفرد مستوفون ذلك فلا حاجة
 الى ذكره هنا مفصلا بل في الاشياء التي هي قريبة بالاسناد الى هذا الوجه شيئا لكلامهم
 من هنا يظهر انهم لم يشترطوا في الاستدلال بالاجماع ضرورة وقد سبق بنا ذكرها
 في كلام الاسناد لشرطه حيث قال وليس المقول في هذا الوجه على مجرد اجتماع الواصلات كما هو
 من هذا بل الخلاف بل الكشف اتفاق الحكماء على ان هذا هو الوجه الاول والواصلات
 من الحجج التي قد يتبين ان جملتها من هذا الخلاف وقد استندوا ايضا الى نحو ذلك فلا يخفى
 سادسها ان العلماء من الفريقين اعترفوا في حصول العلم من التواتر الذي قد يفتقر فيه علم
 يستند علم الفريقين واخبارهم الى الحسن واعين كثير منهم العلم بالخبر ضرورة بالاعتناء به
 الثاني الاستدعاء من جهة مضادة لوقوع العقل فيما يستدعي غير ذلك ولو اتفق عدد التواتر
 او اكثر منه في العقليات لم يجب عندهم العلم بالاحتمال لشيء من كثرة ما فيها من الجحيم كما قد
 للفلاس وغيرهم على كثرة من طائفة العقليات لشيء من جملتهم على ما كان في
 انما تواتر في الذين هم ضعفاء سلبين بل في شيء في ولا سيما في الارب في تكاثر الاشياء
 واحكامهم بل يمكن ذلك عن وجودها ومنهم جريما وانما كان ما يخصوصا ببعضهم مع
 مخالفة سائر ما يدعي في العلم ايضا الفاصل الى حال الاستدعاء في العقليات نحو ما لا
 يتحقق ان كان ولا يرد ذلك ولا غير في الحسنة لشيء من الاستدعاء فيها او من منع غايته

هذا هو الوجه الاول
 في الاستدعاء

الخطا وان كثر والشيء جاسع لم يلحق بالاداء غير ما سئل في التعليلات الفصحة كقوله
 الكلائية وبعض المسائل المشتبهة في الاشتغال بالاداء في التفسير منها الى المحققين
 ولو بساطا على هذا وان عقليته يمكن خطأ المحققين فيها ولا يستصحب فيه ولا مثله عند
 الجميع ولا يوقف فيه مثلنا من لسانه مع جهة بؤس من الانسواء فيها ان ذلك كما جاز خطأ
 او باب العقول على كثر علم ومهاذمهم توصفا في بعضهم في العقليات مما الذي يمنع من سلبه
 بالنسبة الى باب العقول في تطارها مع انهم لا يكونون في منتهى ذكراه وكما جاز خطأ
 خمس من منهم في عصر احد اكثر مع خطأ تقديرهم في الخلافيات لو لم ينقد فيها النماذج
 النافع من خطأ سلمهم او قل منهم انما اعتد اجتماعهم على خطأ او جملتها ومنها ولا سيما
 اذا اعتد لقائلون بالاداء كالايجاز في هذا كذا بالنسبة الى الاحكام الوافقة الاولى لوان
 الواضع والقول الخ من العلم بها غير متعين ولا مستبعد قطعا وانما يمكن دفع جميع ذلك والخاص
 منبدا بالنسبة الى الاحكام الظاهرة كاستيبتين سألنا ان هذا الوجه بايتيتم فيها
 اذا كانا لجمعين ومعلمهم بوجودنا في مقرة الاحكام على الاذلة القطعية من
 كل جهة يدعون الوصول بها الى العلم بالاحكام الاولى فيحكم باصانهم لها وانما سئل
 في العلم بالاجزاء العقل المشكوك بين الجميع لم نذكر كما ادفعه نظرا الى كثرة لغات وطرايب
 الانظار كما وت مراتب الابدان وهذا يقتضيه الجاه المتكلمين وان لم يشاركم فيه هم
 لكونهم كالعوام بالنسبة اليهم على ما اشارنا اليه سابقا على هذا انما يقصد على الاجماع الكفا
 منطبق الحكم لجميعين على العلم والقطع من كل جهة انما يكونوا كذلك فلا من العلوم ان الحكم
 فاطلة ومعلم المشكوكين وكما تم على الثاني وما تولى من كلام جملة منهم من القول الاول
 فيتم على نزاع منهم في اللفظ او شجبا في الحكم كايين في علمه فلا يخبروا بظاهر من يقولونهم
 بذلك مع انه في الحقيقة لا جاع من نفس قائلهم وعلى هذا فلا يحصل من الاجماع المنادى الى
 بينهم القطع بوجود الدليل العقل المعتمد الخامس للثبوت كل جهة لاحتمال كون التفسير
 في الفتوى دليلا قاطعا معتبرا لكل العلم وان كان غير موجب للقطع والخروج على
 هذا يجنب ما تقدم في الاول الرضا الذي جملة من القائلين لا تستند في جهة الاجماع
 الى الاجماع على القطع قطعا لثبات الاجماع في محو لفظ القطع ولا يكتفي بوجه التفسير
 ولو على سبيل المطلق نظر الاشارة وكذا ما تقدم فيها من ماضيها من الارزاق من التفسير في العلم

شهادة الى الله على
 مدعي اعلم الله

جسدك على الله

ونسبهم إلى العقل العلية حيثما بقوا جهة الاجتماع بقوى الايات والاخبار وحسب ذلك
 بطلان الحكم السابق وكيفية العمل مع انهم اجماع على عدم كفاية التكرار لعلية هذه العتبات
 بحصول الفرع اقرى من الاصل كذا ما تقدم عنه وعن امام الحرمين في غير ما منهم من ان
 جهة الاجتماع فليكن لا طائفة ما تقدم من الحاشية الصك وغيره من اساطينهم من ان
 الامانة لا يخرج من الاصل وكذلك ما ذكره واعتاده الشيخ في الفتاوى فلا يجوز ان يرضى في
 الدخيلة حيث قال في بيان الاخبار ان يعلم غيرها وانما الخبر لا يكون له الاثر انما هو
 لاجل بعضه من قال لا يجوز العلم بغير الواحد في ان يكون ذلك على مقتضى الامور
 لا في اجماعهم على العمل به وهو خطأ وذلك غير جائز بل ما منظره انما هو العمل
 فالجواب ان يقول ان ذلك لا يخلو مقتضى انهم اذا اعتقدوا العمل بغير الواحد فان
 يعملوا على ان لم يكن يحتمل في الاصل كما انهم يجوز ان يعملوا على من طريق الاستصحاب
 وان لم يكن طريق ذلك العلم ثم ذكر حكم الخبر الذي علم بالامانة تبادوا كونه وعلم وجوب الامانة
 فيهم وقال لا يعلم بهن لك مقتضى لا يخفى ان حكمه مقتضى القول الاول بقوله مقتضى
 الامانة من الخطا فانهم مع مشيئة انفراد الامام عنهم وعلى حكمها على الثاني مع الحكم
 بصحة مقتضى عدم كون العمل بغير الواحد والحكم بمقتضاه خطأ اذا كان جائزا وان
 حاله الواقع باعتبار نفس الحكم وسند وفيه تنبيه على ما اشكره الشيخ وجهد كلامه في
 المدعيين للعمل بالقطع باليقين مع السند الذي لا يوجب اليقين الى ما لا يوجب اليقين وان كان
 في العمل به فظاير هذا الكلام كثيرة في كتبهم وقتهم في الوجه الثاني لما يعضد على القول
 في ذلك بعض ما يحصل ان ذكرها اذا عبرت عن شيء فهو صدق قطعا لا فيهم قوله
 بغير مقتضى وانما العمل بالحق عليه يقتضي ان جهة الاجتماع لا يقتضي كون العمل بغير
 مقتضى ما بان بانما عت على الحكم فعمل مقتضى ان يعلم مقتضى العمل الذي علم بغير الاجتماع
 فلا يوجب انهم قد يجوزون على ما طريقه الحق كما قد استقر الاجتهاد وانما انما انتهى
 لمقتضاها ان العمل في النهاية ان الاجتماع على العمل بغير الواحد على مقتضى وان
 يكون عملهم ليدل الخرافة على ان لا مقتضى لا يتوقف على القطع بربوبية لان
 العمل بغير الواحد واجب في الكل فلا يكون عملهم مقتضى مقتضى العمل بغير الواحد من غير
 شوبه ثم جاب هذا في موضع اخر من لا يرد بها لعل ذلك للمدعيين لانما في مقتضى

كلامه في مقتضى العمل
 بغير الواحد

كلامه في مقتضى العمل
 بالحق

كلامه في مقتضى العمل
 بغير الواحد

حكم الجوس في حجب الرحمن وعلى ان الملة لا تنكح على عتقا ولا على غلمانها لا يجوز في ذلك الذي
 في المصنف هو ذلك كذا ما خرج من غير المتحد وثا ايضا ان الخطا في تركوا بهم لمحدث
 حل من ما لك صريح ايضا بنما لا تغلض في كثرة الفقه اجاز انما دا الإجماع على ما تاولو
 كانت خفية نظر الان في انما هم على جهة ما وتوقع ذلك من الخطا في في الخلافة وغيره ما
 قدمت من الحاجب وغيره ما يصعد ذلك وقد كروا هو وغيره من ما يتوقى ذلك ايضا الكلا
 في غير لا يمنع من على الخطا وغيره وكذا في تخصيص الكتاب بجعل الواحد الذي لم يعلم صدق
 وفي اصل حجة فانهم استدلوا باجماع الخطا في غيرهم على ذلك وهو يقف على
 كشف من حجة وانما الا ان يقال في الثاني في الاول ايضا ان لا جماع على تقدير يتو
 ليس على غير واحد مخصوص بل على جمل الغيرة تدبر وقد تقدم في الوجه الثاني من الشهادة
 في المصنف والتمهيد انه لو لم يدخل واحد وان عرفت في الشبهة غيرهم وفي الخطا
 في رتبة الدلالة ان غوى الالف ليست بجزء من المصنف في دخول المصنف في رتبة ايضا انما
 يتحقق لا جماع حيث يعلم اتفاق الامام في جملتهم وشذذ ذلك في ادنى مشترك من غير ذلك
 ليست في قول الواحد المشهور في قول من يعلم دخول الامام في جملتهم وذلك لا يتحقق
 والخمس ولا الخمسين قال ايضا ان الشبهة بيننا يستدلون بالاجماع الذي علموا في
 المصنف فيكونا يدعون دخولهم فيما العلم او شبهه يصحون بان كلنا لا يعلم في المصنف
 في علمه في انما قد علم في المصنف لونه في المصنف من ثبوتها من المصنف في كان جزم
 قال في المصنف لو فرضنا خطا في ان من نام مصنف في الخطا في المصنف في قولنا في
 يكن لجماع المتحد في رتبة ايضا في قولنا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 عند الخواص والنظام ثم اورد من ادلة الفقه في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 الخطا في المصنف في الحكم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 شبهة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 الاجماع لا يصعد من مستند في لان مستند المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 ان تكون في قولنا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 انه في ما ذكره يحصل ما في كنه المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في
 جواز ان تكون في قولنا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في

كل ما لا يشبه في
 كل ما لا يشبه في
 كل ما لا يشبه في

الاجتماع الا عني ليل لنا ولا كان حقا قال ايضا الانا قد كنت يكون ظاهرا وبلا ليل
 منها وقد صدقت في اقل الدنيا الدني لوجه لنا لشجلة من كمالنا ثم انقضت الدنيا فذكر ليلنا
 يعني ان لا كلام في حجة الخبر الحكم فاضاع العلم بكون الامام او نفعه عن شمله او القطع بانه
 اثنا الكلام في لافاق الحاصلين لا صاحب على حكم او لعل يخرج هو لا يحصل منه فابايع
 النظر عن الوجوه السابقة لا العلم بعدم خطا الكل في طريق النظر الاستنباط فاعلمنا
 ان يكون الجامع من شبهة كما هو الظاهر في فهمنا فاعلم ان لا اضطراب ومغشيه حكموا
 العمل على واحد الاستيعاب للثبوت المقررة الفيل لوجه العلم بصدور خطا البراءة ولا باخذ
 ظواهر كتاب التمسيد وطرق الترجيح المتغيرة فاما لا يغيب العلم واحكام هذه المالك
 الاصول وقدرها في حقا عليها الاحكام الشرعية وبنا الجهادهم ومنهم فاجاب عليها
 ثم استندوا لوجه ومنهم في ثبات حكم الى حد ما وحمل كونه المستند لهم في الحكم او تمسند
 البعض اعلم البعض لاخر فبما في الباب حصول القطع باصنافهم كان او بعدا في
 الاستنباط بحسب ما بلغهم من الادلة وما وسعهم من النظر وان هذا من القطع باصنافه
 الحكم الواقعة الاولى والعلم بحجة الخبر صفة صدقة ولا لعلية الله لا يتابع علمهم
 كلا وبعضا باخبرهم في ذلك العلم والتمسك بالادلة في الواقع واعتادهم في بيع ما ذكروا ولا يحل
 الاواطر وارادوا من لا يعلو عليهم الشك لا مضاه في حضورهم في التمسك والتمسك بعلمهم
 وهذا لك الانظير ما يجرى وحكموا على الاصول والفقه تبع الادلة في مرجع العلم بالخبر
 العدل وقبول شهادتهما القديسين اذا كانا على ظاهرا لعدا الزون كانا عاصقين وكافون
 في نفس الامر فاذان يابهم باجمعهم او كثر انهم حملوا بعضا من كونه على ظاهرا لعدا لاذ
 لتزكية العادل لاد ووجدناهم عرض عليهم في احكام القضاة وشاهدوا شهادتهما
 وحكموا بمقتضاها كونهما على ظاهرا لعدا لاذ وتزكية العدلين لهما او شهد عند حوا
 وقبولهما اذ لم اذكر مع المبين ويد منها في بعض الموضع فان شيئا من ذلك لا يوثق
 العلم بالعدا لاذ فالا لا يوثق الحكم بحجة الخبر والتمسك في نفس الامر لان الحكم احكاما
 في كتب الكلام وفيها بان ما دل على جوبه يكون مع التقاد فيرجح اتباع سبيل التوثق
 ونظائر ذلك لا يقتضي لا وجوب اتباع المعصومين لعدم العلم بصدق غيرهم واثباتهم
 واثبات عدم عصمتهم واستشهادهم واطراف ذلك العقل والوجدان فاما ذكره الفرائض

حكما يترجم موقوف اختيار منهم سبعين جلاداً ما صدق منهم بقدرتك وغير ذلك ثم
 في الاخبار والامور فاعلموا ان ذلك جملته من ذلك انما يعني هو على ما ذكرنا شاهد
 متين ومسلح لك عليهم وعمل غيرهم في مواضع لا تستقصي بقول على اليد ونحوه من
 الاستنباط الاما زلت كالقراين الا في ذلك والانت حطاب غير ما وحكمه بطلان اشيائه
 لا يصح عددها لعلنا لعلنا بطلانها فان شيئا منها لا يقتضي القطع باصا به الواقع على سبل
 البحث والافتقار بغيره اقتران العمل والحكم بضميمة الافتقار بل الواقع مع ذلك حكم الفصل
 الامام بمقتضى الشهادة والشك الامارة وعلمه يعلم بوجوب ذكره كقوله في غير ذلك
 كقوله ما يعلم جلالها الفقه في جملته من المواضع واكثرها الواقع وانما لم يفتد به لكونه المشهور
 غير المحصور وكيف بوجوب العلم على الاطلاق في الجميع فالحكم فيما اخره ايضا كذلك وهذا
 لكل عارف منصف غير متكلف ولا يستغنى عنه تقدم في الوجه لنا لثبته لا افتقار بين
 مواضع الاختلاف والاتباع فان كل مذهب بعد استغراق وسعة الاجتهاد ومقتضى بعد
 علمهم بشرائط النقل والتقليد او سائر النجاة والامام او غيرهما من سائر العلماء والجهدين من
 حكمهم في كل مسألة على ما هم فيه من الحرية واليحيى الطائفة لا يجب كل منهم بوجوب العمل
 بما ادعى له الاختلاف وان كثر في الاختلاف في الدواعي ان الحكم الواقع في الاصل لا يختلف اصلا
 ولا يتناقض قطعا فكيف يحصل لغير المجدين لعلم باصا به بوجوبه لجامعه لم يعلم ثبته
 علم ما يقتضي ذلك وهو هذا الذي يحكم بالثبوت حكمه في الاصل المستحيلة بالاثبات
 وعلينا انما النظر بما تقدم في الوجه الاول والثالث والرابع وما ياتي في المقام من ذلك
 بصيرة بما ذكرنا منها اننا انما نناقشنا سبق افضنا عنه لم نقل بواجبنا الذي نناقشنا
 القطع من اتفاق من ليس فيه معتبر وهم جافون قدما الاضطراب غير حق بينهم
 ذلك على خلاف الشؤدان حيث يحصل ان بوجوب العلم باصا به بل لا يات ما ثبت لكل
 من الاخذ بل لا شرط كان اثباته في حقها ثبت للجمهور ايضا قطعا وما ثبت لكل منها
 بشرط حق هو الاقتران وبشرط عدمه فهو وهو الاتباع لا يثبت للجمهور كما في التوليد والاعمال
 البتة ونحوها وحصلنا ما هي فيه من لاقى بحكم الشهادة دون العقل لا من الاول فافهم
 ما في الباب بصوال القطع بالحكم الواقع وبوجوب دليل القاطع عليه فكل من كل المجموع
 المعنى بوجوبه في حصوله قطعا بالحكم بحيث لا يربح فيه راي ولا رد ولا لا يتحمل باصا به

في قوله من وافقوا في الحكم
 حيث لا يتحمل في حقها

وتعلم شدة تلك باقناعه له وبغيره وان اختلفت خلفه على الواجب ولا انضمام تطارده ثم لو شرنا
 عن ذلك كنفية انجل في ذلك منه نظر الى ظاهر الحكم وان كان من المعلوم بناء على ما مر من
 عنده في خلافه ليس كما علم المحدث للقطع مع تناقضه وعلى ان كانا الواجب هو الا
 في دعوى القطع على احد الامرين لا غير فلا وجه لما هو المحدث بين ذاب هذا الوجه في
 ذلك مما انما علم بناء على ما ذكرنا او بعضا على الظن بالحكم اما للتشخيص عليه فيحصل له
 بما يوجد لا غير للتصريح بان لا يظهر له الا في الاصل والاستدلال في بعضها بما يقتضيه هذا العلم
 المجهول ويكره مستعمل في اصول العقائد ونظائرهما في تصدق من الفرض والافتراض
 عليه في الشك طلقا ولذا لم تكن على من يستعمل هذه الا في الظاهر والفرع مع انما
 مساوينا الاصول في وجوب العلم بها واليقين في كونها جوازا العلم بها بالظن بقوله طلق
 هذا من اقوى الحجج على صحة اقتضائه من حيث لا يشعر به الحاصل انه حيث علم بناء على الحكم على
 الظن لما لا يمكنه ولا يفتقر للتثبت بذلك في دعوى القطع يجعل الفرع اقوى من
 الاصل مع انه قد روي لا يستلزمه ولا يقع وما ذكره من انوار الطنون ونعائدها
 قد يورث العلم بانما يقع في مثلنا نحن في حيث لم يكن الاصل في الظن لئلا لا يفتقر منهم
 في المتواتر كون اخبار الخبرين المحدثين فيمن علم به من حجة يعلم امتحان في اوطانهم على
 الكذب فانه صدقهم جميعا لولا وقوع الاظهار او واحد منهم لا يظن فيما اخبارهم في
 العلم بعدم حصول الاستنباط في ذلك وهذا يقتضي عدم اقتناعه بالقطع حيث كان اخبارهم
 كلا او بعضا من طرق التماس اولا انما هو لا يخال لا يستلزمه لا يشك في ما مع احتمال التماسه
 ومنشأه او ظهور ذلك ولهذا انما هو قد روي لا يخال في هذا الطنون التي تعلق بها الاخبار
 بصدق الطنون على ما كان في المحدثين لوصفها لا في اختلافها على ما هو في الغضاضا المتواتر
 ورضي تقاد المحدث الاصله ثم اجمع وصدق واحد منهم في دعوى الظن في حصوله على ما في
 الطنون بنفسه فيكون كما هو المطلوب انما يحدى قواد الطنون ويوجب العلم حيث
 عليه لادارات يمنع عادة تعللها اجمع في الواضع نفس الامر فيصير بعد تواردها بغير
 واحدة لا يستثنى عن ملزمها وهذا انما يستقيم بما في غير وفي المتواتر التمسك الى الحق
 حيث استكشف من تقاد المتأدي وتوارد الاخبار وجوب ما زالت متكاثره متواردة على
 امر احد حصل فانه حصوله اجمع بدونه وان كان في ذلك في مذهبنا او اكثر من اهل المدن يعلم

فيكون العلم بها بالظن

وجودها وتكثيرها ببلوغها الى هذا الحد على سبيل القطع واليقين ما اذا انفصل علمها عما
 الموجب لمحضها نظر لكل واحد من هذه من كذا في هذا العلم يحصل العلم بخصه
 قوله بطلان العلم بالطلوب على ذلك عدم حصوله بالحق بمسوقها وان بلغت الامور
 على جميع ذلك لا يستقيم دعوى حصول العلم من غير الاتفاق والتواتر كما هو ظاهر من
 احوال ما ذكرنا مع العلم به والاستظهار لذلك يتفق كثيرا في القناعات بالحق والتصريح
 ما ذكرنا اوله لا ايضا الا في باب هذا العلم والى ذلك ما اذا علم واستظهر في المسند
 بما لا يفيد الظن بالحكم الواقع ايضا وان جعل العلم بغيره او لم يكن فيه مظهره كما لا يستلزم
 والاصح كثيرا من الاصول التي توقف عليها فهم المراد من الاتفاق ويتفق عليها ثمانية الحكم
 فان هذه كلها كثيرا ما لا يفيد الظن ايضا وان كانت منبج مطلقا وتبين ان ذلك مستلزم
 به هنا في حكمة فلا تخرج الى تكاره وانكارا مثالا لما تخرج من غايتها ما استخرج الكتاب
 ودار على السنجلة من العلماء والطلبة الذين في هذه الاصفاء ما هنا من
 عليك تالفا للعليه وتوهمه في قنايس العلم احسنها ما عرفت من سائر الحكم
 النظر وطرفا اليها ان الما بطلانها ما لك بعد الاشارة للتبين من كلامهم متخرج
 وعند وجوبه والحاصل ان عدم حصول العلم من غير ما ذكره من الاشياء لا شبهة ولا شبهة
 فتميزه ومن ثم لو علم ان العلم بغيره منبج مطلقا وقوله بطلان العلم بغيره
 وعصمته وقوله بالحاصل الظن لقائهم مقامها ما هنا الظاهر من كماله من
 لما تخرج من زيادة الفهم على الفصل في مثل ذلك وكذا لو اخرج عن بطلان العلم
 الفصل لغيره او يكون ذلك السبع الذي من بعيد الذي يبين بطلان العلم بغيره او بطلان العلم
 او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 مع احكام العلم لانها من جهة وجوده بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 المترتبة على العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 الضاع على كثرتهم في اخبارهم بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 الناس بعضهم ببعض بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 في عمله على اخباؤه بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره
 ان كذا فيهم بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره او بطلان العلم بغيره

منه في العلم
بأنه لا يمتنع
من أن يكون العلم
بأنه لا يمتنع
من أن يكون العلم

وتحوي لظهورها شيئا فظننا الطريق بالعلم وعدم يتبين بينهما كما عتدنا العلم في الشئ
وإنما الكذب ما يشترط حصول الظن من نفس الشئ نحو ما عتدنا على كونه قبحا وذهما هذا لا يشترط
فكبر الحال فيها إذا وقع التصريح بكون الحكم ثابتا من غير أن يعلم واقع حصول العلم فيقال
جماعة على ذلك في أحد أوجهنا أو جعلنا منها أحد هذا الوجه وهو وجهنا وغيره مما يخلو
المراد من العلم بالشيء أن قد يفهمنا ما يحصل لتبينه من وجه ما يتحقق له العلم أو قد نأخذنا من
كلام الأفاضل الذين بلغوا الحق في لفظة العلم الكمال هو أن لا يفتقدوا التصديق على
أي حال ولا بأس بزيادة منه في المثال على هذا الإشكال والافتقار فليعلم أن العلم
عدم حصول العلم في جميع ما ذكره لا موانع حصول العلم من الأخبار ونحوها ما كان
عاديا فإذا كان يختلف باختلاف صفته أو الوجود أو هو في شأني على اختلافها ما ذكره
فلا حاجة إلى تعيين سببه وبيننا وجهه فالتأني أن العلم متى استدللنا على كونه مقصودا
النواحي على الكذب الإجماع على الخطأ كان مبناه على القطع بصحة الكل وأصابته
بجانب الوقيع والافتقار في القدرة على التمييز بينهم أو صدق أحدهم أو صانعها إذا جعل
سبيل الاختيار والفتوى على الوجهين لا يفتقد الكثرة في العلم فيحصل الظن في كل
منهم أو من واحد منهم بالخير أو الحكم بدو وجهنا بحسب دلالة العلم أو قلنا يجوز دائما
وهذا هو الظاهر في تحقيقنا في المسئلة وفي العلوم في العلم إذا كثر مع عدم العلم أكثر
الأمارات وبلوغها إلى الحد وجب العلم أو مع العلم بعد أو لا مستطاعا بل ذلك لا يقتضي
العلم بالحكم الواقعي ووجوب الدليل القطعي تأني أن الخبر بالعلم من كافتقار على وجهنا
عالمنا بالوجه أو علمنا بحسبنا وقف على كل شيء من غير غيره كدلالة أو سمعوا
على خال لا لا في قولنا أرا غير وجب للقطع بما حكوا برحمة وكيف يخلو هذا
بغيره إلا أنه لا يفتقد العلم بصحة الخبر كونه المدرك والمنشاء
حد ما سبق فتبيننا بطلان الافتراض في العلم بوجوده مع اجتماعه كونه مقصودا
بأنه يحصل العلم مع العلم على أن لا يفتقد العلم في ذاته وقد تقدم أن لا يلزم من حصول الفتوى
الافتقار في العلم ما يفتقد العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته ما يفتقد العلم في ذاته
ذلك كما هو ظاهره فافتقار العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته
بأنه لا يفتقد العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته فافتقار العلم في ذاته

بوثول الآخر لعدم مدحه في الحكم في القدر المشترك بينهما هو ما علمت فندبر وهذا الأثر
 القاسم وان استفيدا ذكر في الشايح فاما ان كانا في الامور فذكرها منفردة لولي الامر
 في ذلك سهل كما لا يخفى وقد عرفت هنا على كل حال لاننا لم نذكر في البرهان اخطا في
 واصنافه من غير ذكره كما لا نعلم اذا اجتمع على حكم واحد الى الظن والاستدلال المستند للحجة لا ما علم
 من اجماعهم على قطعه عما لا يجمع كما في ذلك الظاهر في معنى ذلك قال ايضا ان اتفقوا
 على حكم واحد واستندوا الى الظن فلا يجمع الاجماع ولا يبرهن مع استنادهما انما علمنا ان لا يجمعوا
 ما لم يطقوا للتشريع فانما الاجماع على الحكم الاعتراف بالقرينة لا على ما لا يصدقها
 ضابطا ثم قال نعم يستمر على حكمهم ولم يقدح على طول الترتيب الواحد خلاف هذا الا
 يطرح احد الاجماع قال وهذا ما لا يتصور ان الظنون مع فرض طول الترتيب فيها
 بعد ان تسلم من خلاف ذلك ان تصورها حكمنا ذكرناه فانما استندنا الى ما بين
 الظاهر بالمتعين ويقرضهم من رتبة المتريدين ثم ان شرط في ذلك ان يغلب عليه في
 الترتيب ان الطويل ذكر ذلك الواقعة وتذكر الحوزة بها يتحقق الامر وانما خبرنا ان العلم
 بقطع الجميع مستند واحد انهم على الحكم وعدم وجوب احدهما ثم علمنا ذلك فكيف يمكن
 من الاجماع الدليل القاطع ثم من الغريب ان لا نشأ الاضطرار الذي هو المستند لولي الامر
 المذهب الذين الاقرب طاب له قال ان من انكسروا العلم من الاجماع باضابطا وانما
 يفضل الاقوال الى بعض يكون خادما لغيره حال من انكره حكمي من التواتر ولو لم يزلوا
 خالدا منه وادى ولا يخفى ما فيه من الغشامة جو شق مضنا فالقضية الطغر السليم
 على علماء الامامية ومعلم الظاهر في جميعهم كما هو ظاهر **الوجه السابع** من وجوب
 الاجماع وهو الذي نعلمه ونقول عليه ظاهرا ويمكن ان يترك كلام بعض المتأخرين في
 عليه هو انشاد من الاية لا يغيره في استكشاف حجة عليه بل مدرك متعينها من
 معارض اصله معناه به حيث لو وقفنا عليه كما وقف عليه لم نكن انما به حكموا
 ننظر الى غير هذا اما السبيل الى انكار حجة بعد العلم بوجوده لان الدليل الاجماعي
 بحد ذاته ليس على ما سبق انما الاشكال في حصوله له لم يبرهن من اجماع وهو سهل
 التناول غير اننا لو وجدنا قد يفتقر في اجماع ما اثرنا بالفتوى كما هل الفتوى
 فيما يتعلق بغيره فان كنا نحصل من اجماع التشاركين منهم في حق وان لم يكونوا

كلامه في ما لا يخفى

في هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

حد ولا مسلمين باصا بهم لما يشترطهم بحيث لو وقفنا عليه لمكننا انما حكموا بغير الالتفات مع عدم
 الوجوه بقدر النظر والتدبر على خلافه وكيف يتكسر صول من اجماع اساطين خطباءنا واغاضل
 علمائنا مع ما علم ولست بان من تكامل احوالهم والطوارق ونباهن ههنا ثم انظارهم وبلوغهم
 الذنوب العظيمة والمقيدة الصغرى في هذه الفكر وكشفنا لنا القدر والبرهان يكونه وانظروا معني
 والقوم الى احوالهم وشقيقتي التفرق بيننا محروقة فيج انوارا فيرسلنا فينا فيرسلنا
 ذلك فيما يتقارب ويقتض عليه معظم الذين اخطوا بالاعتراض ومعلوم في انما يجيء عن غير
 يوقد بريح القدس مثا بينهم لا خبايا لا تروا لولا ان الله عليهم بحسب ما علمتهم منهم ومنهم
 جهمهم وقصرهم انظارهم في كل شكلاها واكتفى مضطربا واما ملازمهم لم يلزمهم انما
 العقل وما يكون مسأله ولا يتا اجماعها في كل الاصل حكما ما توقيف في بعض الاحوال
 في التمايز والفرق من المعصومين من الخطا والترك تطرق الى رؤس في معظم الاصول
 والكتب النجاة ولا خبايا لم يظلمها بطل حكما ما توقيف في كل شكلاها واما ملازمهم لم يلزمهم
 الشهوة التي توجب ظهورها من المستشفي في قلوبنا ما تاملت في كل الاصل حكما ما توقيف في بعض
 الاحوال عموما في خبرنا في كل ما خفي من علينا كما خال عرو من الخطا ما كان مغلوفا ونظما
 وعدم استنساخها لانهم طهروا فيهم كما صنعوا في كل لون بغير احوالهم من اهل بيت نبينهم
 الدين هم اهل الثقلين للذين لم يناسوا لتكليفها عدم تكليفهم بالحكم بغير الاعراض
 لا سبق اليه كما صنع الحكما في كل ما خفي من علينا كما خال عرو من الخطا ما كان مغلوفا ونظما
 انبيائه واولادهم واولادهم بغيرهم من قلوبنا وقومنا من احوالهم من اهل بيت نبينهم
 الكساة ولهذا لا يحسن العلم من تقاضيه على دعوى الفطوح ما يدق فيه الحركة بيننا
 وتراكمه وجوه الشبهة لا يكاد يتغير في الاصول من الخطا ويترك العقل في كل حال
 فيه غير الشرع بنجاء والمجالات الله سبحانه لم يجعل لك طيفة ولم يكلفك الا ما يحضر طافه
 ومعرفة فاذا تكلمت وكلفك صعد هذا الخارج بدل لا تفتقد في قطع والاطراف
 الحق بجليه وقوة الجلال الى التثبت باذلال الشبهات الخفية والمذاهب باستحضار
 انبياء لا لوهمية فيقوتها الجاهل المعز والطالب للالتفات لال طال لا يشاء والاب
 القويمة الظاهرة والباطنة لا لغيره عن الشريعة النبوية والنبوة الخاضعة للعلم
 ادلة فطرية وزاوية من علمنا اوه من بيننا لم نكن وانه لا وهن في التوقيف فينا

جفافة غير الجاهل المعز
 طهر على التوقيف
 في خبرنا

من الفرق الظاهرة في احوال مصانينا واطولهم وحكامنا واطولهم من بين الفرق التي
والكبر في اتصاف الفصل من العقيدة في الثمانية في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
الطائفة المبينة على القطع في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
واشبههم من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
وسكنهم من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
الانما هو بوجه القسوة في عقيدة من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
اليوم هو العلم في عقيدة من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
عن عليه لشم ذلك ايضا ووقى شامد من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
في بعض سائر احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
شهادتنا العار والفتنة في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
ان هذا العلم لما جيل الاله في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
على حالنا في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
منه في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
واحد هو من احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
والعائد في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
معاندة فلا شئ في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
كلام في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
وعدم وجدنا في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
كما في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
الناس في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
مداد في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
فلما وادعاهم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
ما قوا وادعاهم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي

كل من اهل العلم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
كل من اهل العلم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي

كل من اهل العلم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي
كل من اهل العلم في احوالنا واطولهم من بين الفرق التي

طعن في اخبارنا

اليهود والنصارى فيما يتناولوا اصول عقائدهم وفي خصالهم بما فيها من عقائدهم على كل من في
 اكثر اعصاهم وتطاولوا زمانهم وتفرقوا اعصاهم بما هو من الانبياء لا خادوا والاهل
 شبهاتهم وبناتهم خلاصه خلفاءهم الثلاثة على الابعاد الموقوم الذي في الاول السند
 التي ما هو اخص من نجاة الاغا مع لها اصل من اهل بيتنا سيما فكيف حال اهلنا
 غير هاتين الكلتين لغيرهم في تضييع هذا مبلغا واما في تطبيق الاذلة عليها واما ما لها
 وان كان سقا واحدا ويحويهم الاذلة على كل الامور من جهة الطلاق بعضهم من جهة التضييع
 ويحويهم عليهم وكثير منهم الانجاء على الجحيم خطأ واطاعة في التضييع وما يكبره من
 سبق في اول الترتيب الذي عدم افادة الاذلة التسمية لاطلاق التضييع ذلك كونها كالتضييع
 او ادنى منها في شدة التضييع منها بالانسان اذ هو تضييع الاكاذيب لظلمة اخبارنا
 حتى ولو كان سيدان نصف الحديث كذب واذ ايضا ان باهرية كان يرتكبا اخبارا للبي
 وكما يرتكبا اخبارا لليهود والشامون وما النبي عليه السلام فروا منا سمعوه من كذب
 الي مريه عن النبي فظنوا ايضا ان الملائكة كانوا له لغويا وغيره ضغوا باطيل نسجوا
 الى الجحيم ان اتباع الاموية والعقاستية وضغوا الانجاني فضال للظلماء ونفسا لهم
 غير ان ذلك اعترافا بفسادها فباعت عندنا من كان يجهل هذه كلها مع ما سيجي في الوافي
 في بيان احوالهم فباعت عن فساد اخبارهم من النقصين بما ذكره في كتبهم فانهم الجحيم لا يباع
 الضيق هو انه لا في الجحيم سائر ارباب الملائكة الضغاة لفسادها وبعادهم عن كاذب
 جهمهم سلطانا في اول الامر حال ظلمهم وفي اخره حال بعدهم وسوا قتلوا وضغوا
 لظلمهم في ذلك انما اذ اولئك مع هؤلاء في كثرة العلماء والفصل فيهم ولا ينجح احكام
 وظلمتهم ومساؤلهم في بيان مذهبهم ودواعيهم واختلاف احوالهم وقوا عنهم وعيننا
 حتى حصل منهم اختلافات غريبة ومناظران جهمية وظهر من بعضهم مكابرات صريحة جليلة
 في بعض الامور الفترية فلو علمنا ذلك لكنا نعلم في احدى الرأى قد سجدنا اذ ان
 يتفقوا على خلاف الحق الثابت في الواقع ويضطلحوا عليه كثير من الواقع بل انكرهم في
 منازع مع وجود بعض لا يثبتوا في حقهم وقيل في بعض يصل اليهم خبرهم ولما علمنا
 خلاف ذلك بالتبديل ولما علمنا امكان غشوه بالتبديل في هؤلاء ايضا وقد تبين
 وقوعهم في كثير ايضا في مسائل الاصول والفرق في الحاج اليها لابلانها واضلهم في

وقد اعترفوا في واقع الحال بانهم يتكلمون في اعتقادهم بانفسهم من الامور الطبيعية لا يتناولون
عليها مدعى مدعى بل هو غير باسئل وعين الله عدم اقدارهم على انفسهم ولا على غيره
معرفة بكونه صوابا وقطع بين ذلك وبينهم كثير من الاعتقاد المظلم بل هو غيرهم وقد اتفقوا
ذلك في قوله تعالى ان مع ما علموا من احوالهم والحوال لم يصد وقوله من قطع منهم بغير اذن الله
ثم قوسد وعلى الفرقين ما قصد ومنهم من ظن قد انطأ في نفسه فكيف كانا اولا ومع ذلك
بل هي وحلها بالبدن لك ومن اعظم الشواهد عليه ما اتفقوا عليه من قول الله تعالى
ثلاثا وسبعين مرة واثبتوا فيهم في الجنة والافان في النار وعلى هذا فلا اعتقاد على قول الله
اصلا ولا يفتقر بهما بيننا عليه بغير اذن الله ما ذكرناه امكان حصول القطع بالكلية
ووجه الكشف على التبع الذي هو من اجزاء جميع طوائفنا او معظمهم كثير منهم مع هذا
ما يتبين خطأهم وشهاد الوفاة ان التسليم والطبيع المستقيم هو ضرورة كثير على كماله فينبغي
اصلا وكان الوجه الذي ذكره سالما من يقصرها الوقت على الوجه السابق فيمكنه بالتفصيل
وبما قد نشأ بها لا يخفى على من تدبر في ان الاجماع على هذا الوجه لا يثبت من الادلة العقلية التي
نصبت طريقا للامام الاحكام او القليلة او لولا ذلك لكان الاجماع المعزى المنصوب لا يثبت
فيه اثنان علماء العصر ويكتفي بهم من كانوا في غاية الظلمة ويتوقف جودهم على العمل
وجود الجهد الذي هو من خواص مدعيه لا ما يتولد له لا ما يتولد له لا ما يتولد له لا ما يتولد له
بن الجهد في النظر والتدبر لا ادلة العقلية والتقليد بل بناء على ان العقلية اذا
استفزع فيها التوسع ولم يقف على ما يتمام الاجماع ويضاد به حيث يعلم به فساد وعلم
ان الادلة العقلية اذا وصلت من سبيل كثيرة في هذا فله لم يفتقر عليه الا دلة
العقلية القطعية مع ندرتها في الاحكام الشرعية لا يوجد فيها ما يقتضي خلافها بل هي
حيث يكون مما يمكن الوصول اليه بقول جيسا ولا هو كما عليه وعلى ان خواص الاصول
بين شفق عليه بغيره لا شبهة له فيه ويختلف فيه بحيث لا يخفى ان العقلية هي لا بد
الا وقد سبقوا لهم فيروان سائر الفرائض والامارات العقلية بغيره في هذا الكتاب
التسليم لا يفتقر عليه مع ذلك لا يكون مقتضا احكامهم وملاهم بل هو من طائفة
لادولم ان اخطا بكلفه في ما علمت عنهم فقد نظر في جميع ذلك وملا خطنا كثيرا
من احوال الدنيا وخصائصهم لا ينبغي ان يفتقر اليه في حجب الحادة ولا في غير

في قوله تعالى
والمؤمنين
الذين
اتوا
بالحق
والذين
اتوا
بالباطل
الذين
اتوا
بالحق
والذين
اتوا
بالباطل

كل ما لا يتوقف على
الوجود لا يتوقف على
العدم

في ذلك ما اجعلوا عليه هو مقتضى لا ذكره الذي سألنا العمل عليه ان لم يتوقف العلم و
القطع بالاحكام الواسية الاول وبهذا لا يتوقف العمل على من يحرم اجماعهم لقطع بقول المعتز
ولا يبرر ولا بالحكم الواقع الا على ما يتوابعه مع ظهوره ولا يتضح فيه الا على انما يتبين
المقتضى من كونه مطلقا الى العلم به لا يتوجب عنه انه وان كانا جميعا ومنعاه ومنشأ الكثرة
الاعتدال بل كره في ذلك حكم سائر الادلة العقلية المتبرهنه جميعا وببعضها لا يوافق في
يستكشف ما يقضي على العلم على وجه القطع من اجزاء فلا يتكلم بوجوده اذ على ذلك في الواقع مع
العلم بغير الادلة الا بجماع على وجوده في الجمع عليه مع الاحمال فلا ذلك فهو على ما هيته كانا
وكرها اقل ما يستكشف من جماع من عدل انما يكتفى من ذلك على استكشاف ما اذا على ذلك
الاعتدال بغيره وعدم التكاليف ويكتفى من ذلك على علمه كالمقام عليه في الوجه الثاني من بعضه
وان كانت جملتها من صريح في المطلب في ذلك المقصود دليل من شأته كثر منه كما يكون
ان يستشهد عليه ايضا بما تدل على غيره وان على مقتضى الوجه الثاني من غير من عدل
الاعتدال بجملة من العلم المقصود على نقصان فضائلهم بوجوههم ومنه في ذلك
العلم بنسبهم وليس على الاجماع او نحوها لست على خلافه لان ذلك انما يتبعه ولا يتابع
كثرة الظواهر حيث كان المقصود استكشافا على الاستدلال بالاجماع من تناقضها والحو
الفضل والعلم الواسع والاعتدال في ذلك كما لا يخفى يمكن ان يوقد ايضا باجماله
من لا دلالة له في عند المحدثا طرفه عليه لا تعيد ضدا وعند سائر الناس غير الا على
فان استكشافا من الاجماع لا يقتضي الا ما ذكرنا كما هو ظاهره في هذا ما على ان العلم لا يتبع
قال في تعليقه على شرح المصنف في هذا الكلام في دليل العقل انما هو المادة كما عظم في ذلك
على القطع بوجوده الفاعل كذا في ذلك عظم في الاجماع على الحق بوجوده وان والحق نعم انتهى
ويعلم ان ما ذكرناه يجري ايضا في الجبر على علمه ولو كان خفيقا في الاصطلاح فانه يجب
الاخذ بغيره بالعلم عليه كاض عليه في الاخبار وكلام الاصحاب ان كان مقتضى العمل
من اجزاء هو الوجه المذكور لا المبني على التواتر ولم يكن المحيوت فاطعن على مقتضاه هو
العلم بمقتضى الحق الا من جهة علمه في هذا كما عظم من وجوده في مقتضيه مقتضيه
لذلك عند علمه لا العلم بمقتضيه مقتضيه في الواقع وقد تقدم في الوجه الثاني من التوضيح
غيره ويشهد بذلك وعلى هذا انما يخرج الحق عليه في هذا كما هو من الاخبار الواردة

كل ما لا يتوقف على
الوجود لا يتوقف على
العدم

كل ما لا يتوقف على
الوجود لا يتوقف على
العدم

شأنه على الإطلاق لأنه متحكم في ما كان الخلق عليه لا يرب فيه هذا ليس كذلك لأن الآلات لا تدرك
أزدياد فيزج حوزا العلى به بخلان غير مائة ليس كذلك لأن الآلات ليس كذلك على أنماطها
بل لا فطر له في خستة من نصب الحكماء لا تدرك لأن الآلات ليس كذلك على أنماطها
فيما ألف لها تدمع أن قصد ليس كذلك والى ذلك ذلك وفيها يعرف ما ذكرناه أيضا أنه
الاجتماع الواقع من سائر القادة في كنفه على جود التمسك منهم وإن كان في طلال
عندنا كما مولى شأن في الجاهل أيضا بالتبديل لهم وفيه نقول في كنفها بالاجتماع أيضا
المتون ما يشهدنا بشأن ذلك متدور بغيره واستقم كما أن الله وأمر الناس من
وجود الاجتماع بل في كنفه وجوده في طلع الوطية من وجوده في غير من ثمانية جلاء في
أصنافه لا في غيرهم من الاستعداد لطلع النطق كزاد وأبى سلم وانما هذا هو
الصدق واليقين ومن عين وحدوه على الحكم في كل من ينطق فيه نص عندنا ولا فطر له
يثبت خصها الوثبت ضعف سند ما للعلوم لنا أو ترجيح وزاد على نرى لم ينطق فيه جلاء
عليها كانت الاتفاقية في سلم من بخلان بشأنه يكف طاعة الأول من وجوده في طلالهم
وغيره في الثاني عن قوله على ما يوجب العلم بغيره في قوله وخلوفا من شأنه في ذلك
والتموه في التقية وفي الثاني من جود ذلك في أحدهما وهو الحق وهو ما وظلوا على ما منه
ويصعد الأول ما تقدم في الوجه الثاني من التمهيد في غير من شأنه في طلالهم في شرف
أزدياد في جودنا هو في النص من هذا بناء على كون ذلك على سبيل الاحتجاج لا لا خطابه
وعلى سبيلها في سماع فيه من ذلك التمسك والكره إذا كان ذلك طريق الاحتجاج في غير
بأننا نؤمن به كطاعة في طلالهم من غير أن يصدق في غير من مقوله من حطالة المقترن و
نحوها وهذا بناء على أنها في غير من جاع عليها في كنفه في ستمكن ما لنا العلم أيضا المدرك
الانام القائلين واحدا في علمهم السلم وقد أخذ هذا الوجه في القائلين في قوله في جلاء
بروز من شجره على الأصل الفاتح ذكر أنه في غير تفاوت في غير ما لا أيضا أن الكيفية وغيره
ظواهر على قولنا في خطاب الأئمة وأرباب التصول في الاجماع المتصان في موضع مدعي
ما يبرهن كانه موجود في كنف الله ما وعنه أيضا أصحابه في قوله في شرفها مع صفات
واضطراب في كلامها لا يجد في ذكره واعتدله المدرك في كنفه في جلاء في قوله في كنفه
في وده بغير تشرع في غير من عيني لاجتماع في رجاء في خطابنا كانوا أطال في

الاجتماع في كنفه

الاجتماع في كنفه

عليها فقال اعلان عما نحن اطلقنا لفظ الاطلاق على اثنين من قول الاول اتفاق جميع من يتدانا
الاخباريين على الاتفاق برؤية وتوطئة لا فائدة في ذلك لانها لا جامع لهذا المعنى من حيث لا يشترط
قرينة ما دودوا من اهلها ومن باب بيان الحق لا نأبى لتيقن وقوع المقترح بهذا الشكل ويكون
معتبره مقبولاً من غير خفاء لكون الاتفاق على الخبر محضون بغيره ولم لا على اتفاق يكونه
كافي في صلاح القول الثاني انما جمع من الاخباريين كما قصدت في من جملة من يقول لكل دليل
الشيخ الطوسي ايضا فانما من هذا التصديق ان هذا القول لا يثبت فيهم بل هو من غيرهم بل هو من غيرهم
عندنا لا لان يتبادر له وهذا ايضا من حيث لا يدرك لا لظهوره عادة على حصوله من
اليوم ويقطع بذلك السبيل لطلبه على القول في ما هو من الفقه والمصنف او اجل العلم به
القطع كما هو معلوم من طريقة كماله في سائر المواضع وكما انما اعتبرنا جميع في الاول انما
لشأن الاجماع في الجمل وترجيح الخبر بذلك على ما عرفت لعدم حصول العلم بكونه قد انزل
بيان الحق بقوى واحد ولا يتابع مع المعارض الا وهو يمكن ان يتبين في احد من كثره ما دعى
منه في حصول العلم القادى بمقتضى خبره وصحة ذلك لا يكون انما واحد منهم يرجع الى قول الله
على طريقه بصرته في موضع من موضع في قوله تعالى انما يتبين اخبارنا الى معرفة مواضع الاجماع
الاخلاف من مجال الفتن وانما من مجال القطع ولا يحتاج اليها الا في مواضع مثال لما قطع
هذا لبيان ما ذكره كما هو ظاهر كما نرى في كتابنا الاول في قوله تعالى مع وضوحها بلا اشتبا
وه تخرج في مواضع اخرى من العوائد وغيرها في سبيل اختلاف عددا من الاخباريين في اصطلاح
عليها كما انما هو خلاف الاخبار المبني على وجهين هما من باب التيقن وعلى هذا يلزم عدم
تمكدهم جميعا في بعض ما هم يسمونه من هذا الباب بغيره مع ما ذكرنا من عدمه بل في بعض
ما وافقوا له من ان لا يكون في خلافه هو من انما تقدم في الوجه الثاني لعلنا لا نشك في
ومبطل الجمل من اهلها في قوله تعالى انما يتبين اخبارنا الى معرفة مواضع الاجماع في اصطلاح
في الخبر على احصاء له من حيث قال ان الذي يوجب سبيل التيقن لا يتبين به وجهها من
ولا يلزم اكثر من انما هم لم يسموا له انما من الطوائف بزيادة خصائهم في الدوام في قوله
الاستدلال دون التواتر وكذا لما تقدم في الوجه الثاني لعلنا لا نشك في الثاني انما لا نجد
من ان التيقن انما يكون من القطع دون التواتر وهو الذي هو من انما هم دون التواتر في قوله
عنهم الى وليانهم وشبهتهم ونحوها في غير مجال الخبر وتوقع الشك في قوله

فقال انما يتبين اخبارنا الى معرفة مواضع الاجماع في اصطلاح

كلامه في قوله تعالى انما يتبين اخبارنا الى معرفة مواضع الاجماع في اصطلاح

التي تدونا بغير هذا العدد ولو تصورنا به في هذا الموضع جواز أن يكون على سبيل التفتيش
 كما يجوز أن يكون على غير هذا وكذا المأذون غيرهما في الابع القام فكم وكذا المأذون حليته
 الاختيار والكثير من يحصل كلاماً لا يملكه عليه السلام وجهاً كثيراً في التفتيش بها فكم
 المقصود بها أيضاً ليعلم أن هذا المأذون لا يملكه عليه السلام ولا يملكه غيره من غير
 قد يراون ولا يملكه من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 بأفناء مع منهم لا يملكه لا يملكه عليه السلام ولا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 ويقترن بها أيضاً عدم تكلمهم أيضاً من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 جواز ذلك لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 والامتناع على ما ثبت ورواه من لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 متساوياً مع جواز التفتيش وعدم التفتيش والامتناع على ما ثبت ورواه من لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 ويختلف باختلاف الأحوال في بعض منهم وهذا هو الصحيح في هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 أو لم ولا يرجع في ذلك إلى الاختيار أو لولد من لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 ابتداء في الكتب الموصولة للامتناع والامتناع في وقت التفتيش وفيها أن لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 التفتيش عليه السلام ولا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 هو المقصود أن ورواه من لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 للتفتيش على بعض من تفرق منه ووددت بسبب حتى ينفذ منها عند الحاجة لذلك لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 بما في هذا المأذون والتفتيش من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 وفي موضع آخر من الفتاوى لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 اخيان قد ما شاء الاختياريون فانهم كانوا يقاضون لاعتقائهم ما كان ذلك من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 الحق وهذا لا ينافي كلفاً ما يقتضيه جميعهم ولقد وجدنا في الفتاوى التي لم يمسسها طاب ثوبها حيث
 طعن في قول روضة المتقين في كتابه بأن فيه منافضاً في قولهم وهذا مع قولهم
 منه كلام فلهذا من ذلك أن طائفة من كان يدرج في مفسد الكفر بالاعتقائهم
 مناهية عن محله ومقتضى الجحيم من المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 وقد علم من عليه القول بالاعتقائهم من المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير
 الفضائل الحثيثان لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير هذا المأذون لا يملكه غيره من غير

مأذون التفتيش على بعض من تفرق منه

المحقق الخليلي أيضا في المحل الثاني والدرج الثانية وغيره فها هو ايضا متروك اليهم فضلا وان جعلت
 القاضيات لا في بنيان الاختيار بل في مقتضى استبدالها لغيرها لغيره في غير
 قال العلامة الطحطاوي في المحل الاول ان الجواب بعد بيانها بعض الاختيار اما لقطعه ويندفع بذلك
 لذا امتنعنا لنظر كثير من المشتبهات التي منها بعض المناظر على اجلة العلماء الاختيار فانهم في
 قصد بذلك الاستلزام في تحريم او مع بعض شراعه فيها وفي الحديث الكاشي وهو من
 البناء في اصول الفقه فما بال اصول الاسلام لم يجمع منها الا حد كماله للمقدم ولا
 مع نصية لاصلاحه قال في الاعتماد على الاختيار والعلم عند الله وانما اقتصر على ذلك لغير
 له وسامع في امر عام وظهور مقتضاه ونبوة عند غيره واقتصر على ذلك لغير
 القضاة عليه السلام في جهة الاجماع صريحان وسالنا في خطابه لظهورها هو سائلا
 ونقل عن صاحب الفوائد انه قد عجز عن تراخيها من ذلك ما الذي يخرج ما ذكره من
 اطلاقها الذي هو عندنا من لقطعات مع انه قد ثبت لنا انه لا بد من الاجماع بين
 الاصطلاح عدم اختصاصها بزمانه بين الخطاين بحجة الاختيار المستند الى اتباع الابرار
 والامور فلا ريب في ان ما كان متداولا في زمانه وقد ما الاصطلاح غير له
 بالتحول في اخبارهم لم يحدث بعدهم ولا شيئا مع وجود الاسم باقيا ولا كما عناه و
 نقل المنع على جهة التعميد لك كما هو مقتضى كالاتمة ان قد ذكرنا في كتابنا في كثير
 من الاخبار بين كثير من اجاعات الشيخ الذي هم فيها الفوائد من الاختيار في كتابنا
 اجاعات المقتضى غير هذا من انما اشدا انكارا وكتبه ككتب نظرائه وشيوخه من ذلك
 وذكر في كتاب المربوف في هذا المقام موافقا لغيره في ما ذكره صاحب الفوائد صرح
 في موضع اخر منه ومن الواجب بان يثبت الاختيار عن الامم عليه السلام بطريقه وتخصي كذا
 وان لا شفاع في الامم كان يكون اكثر من الشفاع في اوقات عهدهم الفان في زمن الغيبة
 جهدا واختارا لا لغيره في كمال الاعل الطن والنجيز وان عامه قطعي لا يتطرق له لا ولو
 خاصها المناق لا يركض لك وانما اختاروا لاحاد لا فيد الاطلاع مع الفان في جميع الاحكام
 اكثر من الفان في كمال الاختيار لغيره عدم التخصيص في قولنا لظواهر الفان وانما
 الناس مختلفون في مقدار تتبع الادلة والوصول اليها فيختلف الاحكام العائدة باختلاف ذلك
 ويحوز العمل بصل الزاوية فانما يجمع عليه المأمور بالعمل هو الحديث المجتهد على نفسه لا

كل ما في الخبرين
 من الاختيار

باب على الخبرين
 في الاختيار

القول للجمع على التثنية بقا التثنية العشرة هي عشرة الحديث لكاتبين قدما اصحابنا
 الاجناديين الذين لا يتعدون النسخ حتى من الاحكام وان الشريعة ليست بتجزؤ سيما
 الشريعة التي في الدين اليوم وصرح في الفاظهم بعدم مناهة الشريعة من غير دليل على ان الضماد
 على الاجماع كما علم دخول المقسوم وهو المأثور في لغو وكذا الذين والذين والذين والذين
 ذكر في سابقه كذا في ذلك لا اجابتي وكذا مخرج شاح الخبثون بل بالبرصا بالان
 بين الاولين من اصحاب الامم والاباء لقولهم لا يتبعوا الا اتباعا ليعلم ان العول طين
 الشريعة التثنية لا القول قال في ذلك الشريعة وهو من اتباعا ايضا في غير ذلك
 بعد نقل كلام المتقدم او كما انظر في قول المصنف الثاني نظر لا فم وان كانا ذكرنا ذلك في
 قد يطعن ما قيل من دليل لا يكون من ذلك لا فم لا يكون من ذلك لا فم من متعاضد او
 خود ذلك كما يظهر من تتبع استدلالهم على الاحكام قال في في الغضا احدث من ذلك
 عدم جواز نقله في المقسوم معلوم ان قوله في جازة ذلك لا يكون في المقسوم العلم به
 غايبا وانما المقيد الظن لا فم انما في نصه ليس على وجه الشريعة لعدم الدليل على
 جبهتها بل لا لذلك على وجهها وقال ايضا انما ودهول الامم قليلة الشاي في ذلك من خطله
 وغيروا ان اجماع الشريعة على مضمون حديث مؤيد له ويصح الدليل على حديثه على خلافه
 انه دليل مستقل بل هو كذا في القاسم الذي في قوله في النجاسات وليس بدليل شرعي ذكر
 ايضا في غير ما يعضد ايراده المذكور في قوله في النجاسات في رسالتنا في
 الاجماع على الاجماع المعروف في ذلك في دعاء الكعبة في ثمانية عشر سجدة في الصلاة
 من القرآن الواجبة للقطع الاجماع في كونه في قوله في كونه في كونه في كونه
 الا في علمه في العلم باسطة في قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 قول المقسوم بل دخول في قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الا بنص صحيح صريح ولا قد في قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الاحاديث الواردة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 كثيرة جدا فلهذا في شأن هذا الاجماع وادعي لا افضل له فضلا ولا في كونه في كونه
 انما الحديث لا تشارك في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ما لا يجزئ في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

الاجماع على التثنية
 كذا في قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

الاجماع على التثنية
 كذا في قوله في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

المتكينة لوصول العلم من غيرهم ووضوح قناعاتهم بحيث لا يمكن محال للتشبه بالعلماء في هذا
 الاجتماع عليه وانما خبرنا من علم مقام قناعاتنا ومقتضى السقاة والاضطراب الذي عرانا لهم حفظ
 جميع ما يسمع عنهم المذكور في اثني عشر من مذهبهم المذكور في جميعهم ووضوح على العلم
 من مذهبهم ولا خلاف ان الواقع بين نقله الاجتماع والجميع في تعدد مذهبهم وتعدد ما ورد في
 الاخبار ولا نأرو غير هذا في شامه وثمان جملة من نقل الشيخ في اعتقاد الاجتماع عليه في
 شان جماعه كثير غيرهم لم يعد وهم منهم ونظر الى ما جرى عليه طريقه الشيخ وغيره في فهم
 واهل هذا الاجتماع في كتب التجال والخبار وغيره ما ورد في الاجتماع من انما يقتضي برهانا لا
 يحكم شريعتا وتوفي بل بوضوح ليس بانه وظيفة الاما ومبعدنا المخطي في انفا ما وان قصص
 حكما اصولنا انما لا فرض لصلحنا اوسا لم يهنا وعلينا في طريقه من مذهبهم في غير
 العلم بجميع ذلك وما لا نعلم ان كل ما يسميه من كلام الله في الاشارة الى انما يرد في بيانها
 انصف منه والظاهر اننا دعاء الى ذلك كون هذا الاجتماع موافقا لغيره لغيره من
 لمطلبه جلالاته وليس هذا موضع تفصيل لك وتبينه القليل من الحق في الاجتماع في
 هذا المقام ومقتضى الكلام في الوجه المذكور على وجه لا يتردد في انما هو ان الحد في
 الاشارة الى ان سند فيما ذكرنا ما ورد من الاخبار في جملة الاجتماع في غير مذهبنا
 وتبينها على ما يارضها من انما لا يثبت في ادعى وانما لا يثبت في عدم تناولها الاشارة في
 ذكرهم خاتمة مع عدم كونهم من اصحاب القناعات المذكورين في القول وغيره ولا من مذهبنا
 سائر الاشارة المتكئين من اخذ الاحكام من افعالهم عنهم ولا من المقتضى من عمل الانما
 الفطرية من جميع الجهات ولا بلوغهم من الكثرة والتميز في العلم الى ان يرتفع بنواهم
 الاشارة في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في
 الاخبار ومع انهم من على الاشارة على طريق السند الذي لا يثبت في الاخبار الاشارة من انما
 بعدة عند اخذ الاشارة انما لا يثبت في العلم القادري الحاصل من اتفاق جميع منهم فوقي
 فسادها من انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في
 في مدحهم وتفضيلهم على من كان في وافي الاشارة من اصحابهم وشهادته الوجوه في انما لا يثبت في
 يكونهم اذ في نظر اهل شاننا واكثر علماء فضلنا من جميعهم من انما لا يثبت في انما لا يثبت في
 من يد وخطا عن سلفنا وما استنبطوه من انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في

والجواب ان العلم لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في

كل من في فضلنا في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في انما لا يثبت في

علم الناس الى علمه كما ورد في الاثر وبما كانوا انفسه اليهم مثلهم بالنسبة الى الخطا بالنسبة
 فكان الامر في شأنهم كما كان على نفسه عليه ليدع كل واحد ليس يقيد بوب خاطر فلهذا هو
 افضله منه كما ان سبحانه ما تنسخ من اهل نبيها فانما يتغيرها او منهاها ومن الجليل يدعي
 حصول العلم الصريح الثاني بصدد رد الجرح من المعصوم وجود العارض في الجبا القفا
 من جهة كونها ترى فقه مطلقا وان كان من الخطا لغيره القفا في عيننا اوفي ديننا فبما
 يدل على حصول العلم من قول للفقيه المقتضون ان كان منهم ويدعي ايضا حصول العلم
 جميع من سلف كما سبق ينكر حصوله من اتفاق جميع من اخر عنهم مع ما علم في شأنهم فلهذا
 الاعتناء وجهها لزيادة قوة وملازمة واستدراجا وبما في الجليل حيث قال في هذه المنة الجليل
 واي فرق بين عمل الشهادتين الثاني ومن اخر عنه وعلى الشرح ومن اخر عنه في زمان الشهادتين
 الثاني حيث يعتبر قول اولئك ولا يعتبر قول هؤلاء مع انه لا ريب ان هؤلاء قد عرفوا
 وان كان في بعضهم وترا فكانهم اولى الى القول بالحق اكثر الا ان ابا يحيى في الجليل
 من هؤلاء والاشياء الشاذة في قبلها مما يصح كذلك في الجليل على اكله بل لا يفتقد
 من الحداثا لاجل الجليل في قوله الطويل مستبعد ما هو عليه بقبض ما ذكرنا ففتاها على الشهادتين
 الثاني انه وثق في شرح رواية الحديث في بحث هذا الذي اوردى جميع هذا ما اوردنا الذي
 كان في زماننا لكيفية جميع من اخر عنه في زمان الشهادتين الثاني وذكر على الشهادتين
 شاع وذاع وتواتر في احوالهم ما هو على مرتبة من التوثيق فلا يحتاج احد منهم الى غيره في
 هذا الشأن ولا يصحح بتوشعهم طال حفظا القواما وهو كلام جيد جدا وبالمنهج والفضل
 يعلم امر قد وقع التسامح في نقل الحديث في زماننا لا يذم عليه هذا الشك من بعض الروايات
 وصحوا الاحاديث ولم يقع شيء من ذلك من احد من علماء الامامية في زمان لعينهم وقد
 ورد عندنا الاحاديث كثيرة عن الامامية عليهم السلام في مدح علماء الشيعة ودوامهم في
 في زمان لعينهم والثناء عليهم والامارة بالرجوع الى رواياتهم والعلل باحاديثهم فبما يعلم
 على اعضائهم والهم اعظم الناس بما نالوا منهم يقينا واموا بسواد على نياضهم وهذه
 الاحاديث تفصح ان تكون مستند الشهادتين الثاني مضافا الى ما ذكرنا من استيلاء النوا
 ثم امر بعدم الغفلة من هذه الغفلة الطويلة التي توافي بها الغفلة والفضل اقول قد وقع
 من شاع وتحدث في فضل كلام الشهادتين في زمانهم من الاحاديث لبعضنا على بعض

كل من علم العلم في الجليل
 الثاني

كل من علم العلم في الجليل
 الثاني

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً يضيء لنا طريق الهدى

الحادي عشر

کتابخانه خطی قاجاریه
موزه آستان قدس

وقار عمرنا الشارح فاشهر سكرانا سكرنا في اذنا في جيب طينة هذا الفاضل سطره
 السجود وفضل الله في هذا الحق خرج حد غير برأيه الى اخره ذلك وذكرنا فيما من قبله
 ما اشد عجزنا ما صنعتنا من الرطان واذا في ضميرنا ان ذلك جلع اهل الفيلد والامان
 الخاق في الامام علي الذي في بكر الناس من القران ليس هو والقران كله وانه قد بين
 القران ليس هو والقران كله وانه قد نصب من القران ما ليس هو في بكر الناس ذكرنا فيما قبله
 الكلام في الامانة في بكر الناس في عرض القبة ان الامانة جسد على الله الحيوان يحفظه ويحفظ
 يقوم فرادى صفات حدادته من عمل الله عند صلواته ببقية الجاهل فلا صلواته ولا
 صلواته ولا يدرى له وهذا جملنا او لنا الزاد من كل ارضي الله العلية الامانة او
 معظمهم اوكبر منهم واني في الاجماع النقول ما له دخل عليهم المطلوب في ذكرنا جليل يقول
 بالباب لا داعي للاطنافى الامانة هاهنا في معرفة كمال قدرنا الاخباريين الذين اولع
 الاشارة الى خاص معلومها في ذكرنا في شانه في الناجي وقد كانواع ذلك من غير شك
 ومن بعد بل على طريق قصير من سلكه وكما وايقنوا بالاخباريين في حطاب الحبث واصل
 الاخبار وفد غير الاخبار على الاستعلاء في التواريخ وما شاكلها او قبل بالحدث وهذا العمل
 بالسنة النبوية كما خرج في كتب العداية للفرقيين منهم طوائف اشبه بالطائفة والمؤيد
 على اختلاف طريقتهم واخولهم وكان جميعهم ومخبرين في الخاصة العامة من اهل جبهتهم هذا في
 متفرق في كتب الاصول والكلام والفقهاء في الاخبار الى احوال كثير منهم وكذا في كتب
 الرجال كما ذكر في احدهم من حاله في انه كان في نقد في نفخ حيرة اكلوا الرغاء على هذا
 واعتمد المراسل وكان لا ياتي من احد على طريقه اهل الاخبار وروى على بن حنبل انه كان
 شاعرا متكلمه كما في الامانة وكان يتكلم على من قبله اهل الطائفة في الفقه وروى عن
 الفقيه في احدهم ابراهيم الصطفي كان في نقد في خلقه في حصول التصديق واكثر الزواجر في
 والاخباريين وله كتب في التواريخ وغيرها في عمل بكرنا انه كان جها من جواهر اقطابنا
 بالبصرة وكان اخباريا واسع العلم وصنف كتابا كثيرة في الفهارس وغيرها ويقرب ذلك
 ما ذكره في عبد العزيز في اخبارنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا
 شعبان في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا في بكرنا
 استشهد في الفوائد على نفس الامانة في الاخباريين والاصوليين بما ذكر في

قالوا على ما في الفقه

في كتابنا في

في كتابنا في

في كتابنا في

يصلح في الاشياء ولا حقيقة الكلام وقال في شرح اعتقادنا الصريح في هذا الموضع
 بعض ما فيها الكمال من المتعلقين بالاجزاء الصواب سائرنا بعد ذلك فلا يظن
 على وجهه فيها معونه من الاحاديث ولا يظنون في سندها ولا يقرنون بين بعضها
 وباطلها ولا يفهمون ما يدخل عليه من ثبوتها ولا يحصلون منها ما يطلعون منها وقال في
 في رسالة الضرورة وبطلان القول بالاعتقاد في لزوم الصديق في غير من تقدم ذكره
 في كلام العديد في التوجه الثاني ان لم يكن ان هذه مسئلة اذا تأمل علم اقامة مسئلة الاجماع
 جميع المسلمين والاجماع عليها هو لا دليل العهد لان الخلاف فيها ابتداء من غير من تقدم ذكره
 الحديث المتضمن الى اصحابنا وقد تقدم الاجماع وسبقهم ولا اعتبار بالخلاف الحادث
 سائر الكلام في الثاني ان قال لم لا يغيب هذا الخلاف سابقا كان ثم حادثا ما سأل ان
 الخلاف ابتداء بعد ذلك وقع من قبله على ما في الاجماع من هل العلم والفضل والذات
 المحض والذات في هذه المسئلة ولا سيما هو اجمل منها المصنوعة قد تقدمنا
 لا خطا بالحدث الذي لم يرد في الاصول ولا اعتقدنا في هذا ولا نظير بل علم
 من ادقون فيها والكلام في هذه المسئلة ليسوا باهل نظر فيها ولا اجتهاد ولا وصول
 الى الحق بالبحر وانما تعويلهم على التباين والتباين للنوعين قد بان في هذه البنية ان
 هذه المسئلة مسئلة اجماع ولا جاع عندنا في دخول قول التام في ما في النظر
 ان القول بنقصنا القرن مضاف الى قوم من اصحابنا بالحدث نقلوا اخبارا صحيحة فقلوا
 صحتها لا يرفع بثبوتها عن العلوم القطعية على جهة ان ذلك ذكرنا مع انهم يروى على
 خلافها خبرا من المتواتر ولا من الاحاديث استدلوا بها في التوجه الثاني
 وقال في رسالة اخرى لايضا اعتدنا الكلام في فصل القرن فان قيل قد بطلنا هذه
 القرن ما هو اجماع الشيعة لانما تبين انهم مجمعون على هذا الذم في غير جملتين من
 من يمكن ان الاجماع لا يكون الا على الحق قلنا معاذ الله ان جميع علماء الشيعة لا مائة
 على ما قد عرف بالادلة الواضحة بطلانها وما صرح من اصحابنا بالقول بنقصنا القرن الا
 قوم من اصحابنا بالحدث الذي لا يفهمون ما يقولون ولا يقدرون على ما يقولون انما
 دأبهم على ذلك بغير تبيين السبل في التواضع حتى وباطلوا في غير من غير هذا
 ومن هذه صفة لا يصدق في خلاف ولا اجماعا فاعلموا اصحابنا ومثلكم في هذا

كلام في النسخ

كلام في النسخ

كلام في النسخ

بيان في النسخ

بيان في النسخ

بيان في النسخ

بيان في النسخ



مكتبة جامعة القاهرة
 رقم المكتبة ١١٠٠٠
 رقم الرف ١٠٠
 رقم الكتاب ١٠٠
 تاريخ التسجيل ٢٠٠٥

ملا صلبنا كما في جعفر بن قتيبة في الاصول من توفيق ومن تقدم عليهم وما تروى من ما هم فيها
 نعرفهم هو كما سمعنا في نقض القرآن بنفي الاثبات فكيف يدعى مدعى ان الامانة مجمعة على
 القول بنقضها والعلماء الذين هم العادة في الاجتماع لا يعرفون مذهبهم في هذا الباب فانما في
 الموضوعات الثمانية الفقهية فانما اصطلاح الحديث من اصطلاحنا فانهم ردوا ما سمعوا وحدها
 بما خالفوا في قولهم من سلفهم وليس عليهم ان يكون جرحه ودلائل في الاحكام التي تخرجها ولا
 يكون كذلك وسائر الكلام الى ان قال الا ترى ان هؤلاء باعينا عنهم قد يجوزون في اصول الدين
 من المتوفيق والعدل واليقظة والامانة باخنا والاحاد ومعلوم عند كل فاضل انما جرح
 يجوز في ذلك وديننا ذهب بغيرهم الى الجرح الشبهة فخرنا باخنا والاطلاق ثم قال ومن
 اشترنا اليه هذه الفعلة فخرج بالخبر الذي ما رواه واحداث جرح لا مضمون فالفقه في هذا
 اوضح فما نحن لوفيل من بعض الاحكام من ان ثبت وذهب بل يمكن جوابه في ذلك وفي
 الكلام في الفلاني ومنه في ذلك فلان ومعلوم عند كل من فهم العلم باخنا الاحاد ومن
 انبها على ان هذا ليس بشيء بعد ولا طريق يقصد واتاهم وروى في ذلك لا يخفى
 على من تأمل مسائل المتصوف مع الفاضل في الثاني خيرة الله والى ما بلغ امره قوله الى حد ذاته
 بعد لتكون عندنا صدقته في شأنهم ما صدقنا في الثاني انما في بطايعه
 الاجتماع الامانة على الاعمال الواحدة في كتاب ايت من كتبنا او كتبنا عطاءنا فيكون
 المخرجين الاعطاء على اخنا والاحاد والمخارج من الامانة ذكرناها ودعنا من مضاعفنا
 الحديث من عطاءنا في ذلك ونحن ولا من غيرنا في ذلك كتبنا او كتبنا عطاءنا فيكون
 بعد هذا الاجد في صفائهم بعد دعواك انتهى قد اشاء الاستيعاب في كل حال لم يبق
 في جرحنا من كتبنا فقال في كتاب القيتة او دفعه الى كتاب الاذلة ودفع الشبهة من
 الفعل بغير فرق لاسناد ذلك على محض ما تذكره ليكون ذلك ما كماله لاندكره وما تيسر
 لتسكين الجرح والتعليق بظواهر الاحوال فان كثير من الناس يخفى على هذا الكلام اللطيف
 الذي هو مستحسن في الباب ولم يثبت اجمل للفقهاء طريقا الى ما يضاهونه بل ثبت في
 اول انبساط وكنت على قديم لوف وحديثه متشوق النفس الى عمل كتابي فعمل على ذلك
 من فوق في البصيرة في ذلك المعاطع ويشغلني الشغل فتعطف في ايضا في قوله
 رغبنا هذه الطاعة في ذلك عبايتهم بل انهم لم يوافقوا وما رواه من جرح الالفاظ

هذا الكتاب من كتب
 مكتبة جامعة القاهرة
 رقم المكتبة ١١٠٠٠
 رقم الرف ١٠٠
 رقم الكتاب ١٠٠
 تاريخ التسجيل ٢٠٠٥

هذا الكتاب من كتب
 مكتبة جامعة القاهرة
 رقم المكتبة ١١٠٠٠
 رقم الرف ١٠٠
 رقم الكتاب ١٠٠
 تاريخ التسجيل ٢٠٠٥

كل ما في هذا الكتاب
من الأصول والحدود

حتى ان مسئلة الوضعية ظاهرا وعبر عن معناها بغير اللفظ المتداول لهم لجهلها ومنها وقصدهم
عنهم ان ذكر انك صنفنا سابقا كتابا انتهى به ووردت جميع ما ذكرنا بالالفاظ المتقنة
حين لا يتوحدوا منه قال في الفتاوى في بحث الاجماع انما هي بيان رأي من يقول للعلماء الذين
يعرفون الأصول والفرع لاحوال كون الامام احدهم دون الثمانية المتكلمين ثم قال لو ان
احدا ان يقول ان هذا يؤيد الى ان احصاها الحديث والفتاوى الذين لا يعرفون الأصول لا
يعتد بها قوامهم في ذلك سفاط قول اكثرهم فلما لا يدرى ذلك لادلتها واحصاها الحديث على
ضربين ضرب منهم يعلم انه لا يعرف الأصول ولا كثير من الفرع فان ذلك لا خلا لاجل اطلاع
قوله لا انه قد علم ان ليس بالامام والفتوى لا يعرفونهم لا يعلم ذلك من عالم بل يجوز ان يكونوا مع
كوفهم منطاهرين بالحبس والفتوى فيمن بالاصول وقاديرين بها فان ذلك كفا في عالمهم
وجب عن اهل القوام المحوز ان يكون الامام في جملة من قال في بحث خبر الواحد بهذا الاستدلال
على محبة با جماع السلف من الامامية فان قيل غيبنا ركن الطرية فيذكر هو فان في نحو
العلم خبر الواحد يوجب عليكم قبولها في طرية العلم لا في الدين شرع اليهم اذا ما احوال طرية
العلم من التوحيد والعدل والنبوة والامانة وغير ذلك فستلوا لعل انما على صحة
احوالهم هذه الاختيار بينهما فان كان هذا الصفة فيجب ان يكون خبر في نحو
قبولها في طرية العلم وقد اوردتم خلاف ذلك في اليمين لان العلم ان جميع الفتاوى فيسيل
على اختيارها في اعداد وموه وساق الكلام الى ان قال في خبر يجوز ان يكون قول المصنف
داخل في قول الثمانية في هذه المسألة بالاختيار اذا لم يكن قوله داخل في جملة اقوالهم فلا
الاختيار بها وكذا ستا قوامهم في ذلك مطروحة ثم قال لا يمكن ان يشاذل قول علمائهم
وان قال ذلك بعض غفلة احصاها الحديث فذلك لا يثبت لية ثم اورد على ضرب من اتم
كبرت يقولون على هذه الاختيار ومعلوم بها واكثرها الجبر والمنتهى والمقادير
الغلاة واسماهم ثم قال في جملة الجواب انما يروى قوم من المتكلمين انما يصح ان يثبت
ان المتكلم للشي وان كان عظما في الاصل معقولة ولا احكم فيه حكم الفتاوى فانما على
هذا قوله ما نقلوه على ان شاذوا والبيان انهم كهمه متكلمين لا يمتنع ان يكونوا
عالمين بالادلة على سبيل الجملة ثم قال وليس لاحدان يقولون هؤلاء ليسوا من اصحاب
الحل لانهم اذا سئلوا عن التوحيد والعدل وصفات الله تعالى وحقه والنبوة قالوا ان

روينا ويردون في ذلك كله الا انهم ليسوا في هذه الطريقة اعضاء الجبل ذلك لانه لا يتبع ان يكون
 هؤلاء اعضاء الجبل قد حصل لهم انما عاون بالله تعالى فيهم لما شهدوا على هذا الرجل والجميع على ذلك
 حالوا على ما كان سببا لعينهم ثم قال في ما تفرع عليه الخطاء فيكون لا يؤجل للكثير من الاصلين
 انتهى فاما ما يتعلق في اول المسئلة في حق من لم يحل اجماله منهم مع انهم بالمفردة والمحمولة
 وكذا العلامة في بعض خبر الواحد من انما تارة مع انهم بالاجابة من يخرجها للشيخ منهم كما
 تقدم فحقير في كذا في جهة طواهلهم ان من في اول المسئلة في مسئلة القبول والعدالة
 متبر من الظاهر من اهل الحديث بالمحمولة وما اطبقنا الكلام هنا بل كجملة من
 من سبق لهم ان طواهلهم على طريق من سلف اذ طواهلهم لا استرا بدعي الباطل بل
 على جهة انهم من الاخباريين وانهم على الطريقة التي اشد عاون ووجهها وليس هنا على
 يستحال باسما الاخبارية وقد افطى نسبة الاصل اليها وعمل كمالهم على طواهلهم
 ذكر في العنوان ما لم ير بعد الحق والشيخ فيها يكون حكيما الا الحق وذكر في موضع آخر
 من انهم لم يرفوا صول خطا بنا كما ياربنا الى الحق بقدرنا بالعدالة كما في الاصول في
 اليه ما يرجع في اول المسئلة فما خالت في الشيخ في صلوه وهو وهم بالعدم بل كان في منزلة وقد
 زعم ان طريقة الاخبارية مستقلة لما في طواهلها من افعال بطان طريقة الاصولية والاعتبار
 الضيق والسخوة في طريق المراسد والحداية والاعتدال الاستقامة لا بطريقه
 والباقية كلها اصل كونهما طريقا لغوية والاعتدال الاخرى والاحتجاج كاهوتها القصة
 المرحل بضام ان الذين تاهوا في مقام منهم الشيخ وقد علموا طريقته في الاجماع الذي
 عند من علم لادلة القطعية وبني عليه كبراس الاحكام الشرعية وكذا في اخبار الاداة
 الى هو عند من قوى لادلة الطينية وفتح بان عليها ما لا يمتنع فقال لا تامة وانما
 الجدية ومن تامل مقتضاه في صول لفقه وفروعة كتب في تفسير الحق في جميع الاخبار التي
 في الاحكام ووجه كل واحد من الاولين الى الاخرى ايضا ناسا على قصة التبريد فاعني
 اليه من معنى التطرف في طريقة المشقة واخا في الحقيقة واجاها في الثانية المضطربة لوجه
 ريب في تدفانها الى الفصل من فواء على قولي بما يحصل من فواوي من بعد من في حال
 الجهد في ان كان هو شيخ العالم الحقيقة وموتس الطرقة على الحقيقة ولعل هذا
 مع سنة الاحتجاج الى كتابه في الاخبار هو الذي هي الاخباريين الى قدم من مجلتهم

فإنما الخبر الذي لا يمتنع
 العلامة في

طعن على الخطية
 والاستدلال في

البيان في الخبر الذي لا يمتنع
 في كتابه في الاخبار

الموصية ومن كان غدا يشاء وطال ذلك تطهيره كيف يورثا فانه يحكم او يصححهما بالحق
ان اتفق قطعا لئلا يظن ان هذا هو كل ما يحصل من قوى رعا عند من الجهد من الذين
كافوا فيقون الشيخ استنباط احكام الدين ثم من الجهد مع جميع ما ذكر قداما في
ادعي لا مشرا ادى مكرنا في شمره على الاستنباط ان علم الحق من ثلثة بعضه الانبار
الى ذكرهما واقصوا حفظها ليعلم غيرهم من الجهد من غير علمها انما كان من قطع و
يقين حاصل بطريق الجهد والتفرد لا الكتب النظر والالام يجرى اليه في ذلك
افاعندهم على مرتبة من كثير من المتواتر ومنه ج ايضا بان العلم في المتواتر والخوف
بالقضية قد يكون ضروريا وقد يكون كسبيا وجعل من الاول ما يحصل من غير الحضور
وجعل المتدبر الى ان خبر المصطفى في ذلك الحان من باب الكتب يات بعد ذلك كل ما يجمع
منه يحصل العلم بدون غير كسب نظروا ذلك خبر الله المأمور قال ان فضل المتدبر الى
خبر من محسوب لا يقع فيه الخطا فانه فيكون مقصودا من الخطا ومغيبا للخطا واليقين
ولم يهر في ذلك بين تمام التفرع ومغايته قال ايضا اذا قصد المتدبر قوله حقا فشد
وقوله هذا الحديث صحيح الخراج التبرير كما هو عادة قد ما سافراده القطع الصريح في
ثمة وقال ايضا ان معظم الفتنة عندنا من ضروريات مدحنا نظرا الى ازيد من
الاخبار واليقين وفسادنا ذكره من الاضطروريات من وجوه شتى منها انهم كوزا لعلنا
والرواة مقصودين وجوازا كوني لا اعلم عليه السلام مشابهة في قوله ولو انما في المنطق
للأعداء وعليهم فما ينقلون خبر اليقين وكذا الحق في انما من الملك في ذلك لطلان ملك
الانامية كراهوا ظاهرا منهم الصديق وقد كان شيخنا في حقه وفيه من حيث هو في
وكان عيبا لرافعة والخيال ناطقا للاخبار ويطبق في جلاله وفضلنا بغيره على كل
عضو والى ان قال الشيخ وغيره انه لم ير في العيين مثله في خطه وكثير علمه في الله سبحانه
غاية المراد في بعض مسائل اللغات بعد فعل كلامه هذا يدل على شدة اضطرابه
بعلم القواعد الاصولية وتعقد فيها مع كثرة خطه وجودة ضبطه في كل ما له من العلم
مصنف وكلها جيدة مفيدة معقدة ومن ناسها بعض البصري له شك في انه لم يكن
من الاخبار الحادثة للتعريفات ليه في شيء وكلاهما كتابا لكان ليهما بائنا كان بعد
في ذلك الا لايانته عنها في اصول العقائد ما لا يعتمد الاصول التي في فرعها فضلا

افها عجيبة

انما في الخبرين
انما في الخبرين
انما في الخبرين

عن الاخبار ان الراعي العلم واليقين ياتي بعض عباده في الوجه الحاد عشر فاف
 ذكره ان لتوازيها كانت دواء ثلثة فصاعدا فيكون عاملاها يكون كذلك في الاصول
 الفروع لا فضايلة العلم واليقين منه ولم اقف على موافقته في ذلك من الاصطحاب لا فيهم
 وقد اذعن ان الاخبار عن جبرائيل في الاصل التبارك وما عدا ذلك لا يتبعون شرا
 وجعل هذا هو الدليل على الاكتماء بما ذكر في التواتر وقد وقع من في الجمع بين الاخبار والحد
 المتباينة وتوقيها لا دلالة منها ومن الجمع العقلية اضطرار عظيم حتى لا يكاد يوجد فيها ما يكون
 صالحا للاعتقاد سالما من التدرج والايدي وقد صنع في ذلك كتاب العقيدة الذي ضمنه
 اوله مقصدا ابورديه وصنفه من الاصول الفقهية وجعله مقبلا بين ربه يوم الحساب
 رعى من اجله الجواب مع انه لا صلاح لغيره لانه لا يفي في ذلك الكتاب لو قسمه بعد
 ان فضلا من اخرى الاصطحاب كتابا جامعيا على الاخبار ما يستند ويقف على ان بها هو ان
 واكثر اقص منه بل لا يتباين مع ذلك لوجوه لاحد من العلماء في مقام الاستدلال ولا وجه
 ان يجعل كتابه وكلامه في العلم من اطل الاعتقاد بل كان حكمه حكما وقيل الجدة من الادلة في
 سائر المسائل التي تصدق بها يكون لو في ذلك كما هو ظاهر ثم ان كثير لما يقل في كتابه
 المطالب العقلية واللغوية المتعاجل اليها في فهم الاصطحاب وضرب من غير من غير تدقيق يبين
 به ويرى الاخبار طام ما يقتل اليه بالتصديق فيها من نفسه وكان هذا الوجه فالباطل والاسلم
 له واقتبسا من اشارة اوله لذلك كثر شيئا القيد في شرح اعتقاده وضرب من اليقين
 عليه والمنقصر لما صدر منه في الزوايا من التصرفات والتمككات والعلم الجاد والاحاد
 الفقيه للظن لا العلم فيها لا ينبغي ان يعلن بانه قال في شرح قوله ان افعال البشر مخلوقة تعالى
 تعبد من الله تعالى لم يزل عالما بما ذكرها مما لفظه البعض عن العمل عليه السلام ان افعال
 العباد غير مخلوقة لله تعالى الذي ذكره ابو جعفر على الصدوق في جوابه بحدس غير محمول على
 مرضي لا مسندا ولا خبرا والعصية على الله وليس يعرف في لغة العرب بين العلم الشيء موقفا على
 الى ان قال وهذا الحال لا يدع حجة على الخطا غير على بعض شيئا لا يتقبله العلم السلام فضايلة العلم
 قال في شرح كلامه في الاوادة والاشبه الذي ذكره في هذا الباب لا يتحصل مساهمة في ذلك
 وقد تناقضت في ذلك افعال على اهل الاحادية المختلفة ولا يمكن من ترك النظر في غير
 بين الحق والباطل يعلم على ابو جعفر الجدة ومن عول في منه عول على الاقوال المختلفة وتقليد

هذا هو الحق
 في العلم واليقين

كل ما على العلم واليقين
 ابو

المرات كانت حاله في الضعف ما وضعنا وقال في شرح كلامه القوس الاندفاع لو اقتص على
الاخبار ولم يتطاول ذكرها فيها ما كان سلكه من الدخول في باب يعيب وعيوبه ولو كان شرح
كلامه في ان هل الجنة انواع على مراتب منهم المستعجلون بقدر الله وتبعية كبره في حبله
ما لا يمكن ان قول من زعم ان في الجنة دبر للجنة بالتبعية القدر في كل واحد والكل والتبعية
قول شاذ خرج من الاسلام وهو ما خوض من مدة قبل ان تصار على الذين يزعمون ان المطيعين
في الدنيا يصيرون في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون وقد كان الله سبحانه هذا
القول في كتابه الى ان قال فكيف سبحانه ذلك وكما قال الله شاهد بذلك والجماع
على خلافه ولو ان قلنا في ذلك من لا يجوز تعليلها اعملى على حديثه ووضع انتهى قد
اورده عليه في مواضع اخر مثال ما ذكرنا لا يجد في تعليلها قال في ما الذي في التبعين
التي جعل الله عليه الابد حكاية كلام الصديق في الحقيقة اشارة قد تكلف منا
ليس من شأنه فابدى بذلك عن صفاته العلم بحجته ثم ذكرنا الانساب كبره وذكره في غير
في هذه الزمان الذي في ما الذي في انما القول بالعد في شهر رمضان ولا فائدة في التعرض
لذلك وهذا كل شيء انما قد عرفه وتبينه عليه هذا الاخبار من موطنها وطريقته بغير دليل
من خبره قد تقدم عن المرتضى ايضا ما يكس من حاله من انما مل مسلكهما في كنهها مع الظاهر
من القامه وما نثر في الحقيقة على عدم تقديرهما في الساطرة الى طريق الحق المصير اليه
بالاخوت ولا تقيع عرفانها بالصدق وشالها بلع حلالا لحيتهما مع الانصاف كما هو ظاهر
والله العالم الخبير بما في كثر اثره وقد وقع من المصدق في التخصيص مع هذا القبيح الذي علمه من
باعتقاده وجوانا التهور والتسليم عليهم ببعالنا انفسهم من جهة بل الولي من غير ذلك كنهه عاينوا
الاجرة وخبراهم بالتسليم على ما علمه من الحق على سبيل النقل الحكاية كسائر الزوائد وانما
في مقابلة الاخبار ان وصف على سبيل السلم بكونه في الجنة والتار انما هو على سبيل الظاهر
باعتقبا ان محبة يدخل الجنة وبغضه يدخل النار وقد نقل الى في الحديث شرح التبعين
ابى عبد الله الحسيني انه حكى ذلك عن قوم من قبل العتبية وحكى عن غيرهم ان الله على
وجه الحقيقة واختار بل بل المحب بل الثاني لذلك الاخبار والرواية فيها على ذلك ان
بالاول وكيف ضويع واختاره من الله تعالى مع انه قد تفرقت في كتابنا اخبارا عديدة على
خلاصه وصرح في بعضها ما ناهى في الاول انما هو لمصنوا الشامع والاسئلة ثم اورد في

ما على من

ويؤمنون به كل يكون مستنداً بمصداق غير محتمل أن تركه لك بالكلية وعدم تحصيله
اضلاً لا يتبع ولا بإشادة مع ما صنع بالتشديد لك سائر ما قد من قولي الامارات على عدم
ثبوت كونه من المصداق لا لثبوت عدمه فضلاً عما في سائر ما يتهدد به لك ما ليس
موضع ذكره وبالجملة فما راقد في مصلحتك جداً ولا يحصل من فتواه بالعلم ولا طلق لا
يحصل من فتواه بالعلم لا ساطين لما تخرج كذا الحال في بعضه نرجعه تد ذكره في الباز
حديثاً صنف في كتاب التوحيد عن الامام في الكليين باسنادهم من أبي بصير عن الصادق
ثم قال هذا الخبر ما هو من الكافي وفيه تغييرات عجيبة فوردت سؤال الطحاوي في الباز
فقد في ذلك لوائى من هذا الخبر لا ينفى بها طعن عليه بقوله ما ينفى في ذلك في حديثه
في العمل بالصوم والعاد وهذا عجيب من مثله وقد ذكر على أبي بصير وهو من تافه
الكليين لجلالهم وغالده معاون في تفسيره في قصته ما روت ما هو من عجيب
الطحاوي وكذا في قصته داود وسليمان ان كان ينفى ما جرد في الرواية ومع ذلك قال
الاشترار في شأن تفسيره وانه تفسير صحيح يوافق له بهذا اعتماداً عليه لا بما في
كل من خطا بالقصته فاعتمد عليه نفسه هو مقتضى العمل بالعلم والقطع لكونه قولاً
غالبه مع عدم عصمته لا ينفى له على غيره من الامامية الا انما في ذلك من بعد علمه في
في كثير من الاخبار والادراك في ذلك من الطحاوي والجماعة من ذلك في تفسيره ما
عبدت ان دم مؤمن بالمعاني على خطئه وذكروا في ما ينفى عنه من غير ما يشترط في حكم
المعنى قال في قوله تعالى اخلت لكم هبة الاضغان انه دليل على ان غلبه سام فهو مع انما
قبل ذلك في تفسيره الاية الجبرية بطريقه اذا ابروا وشعره كانه دكا الله فان الله
عنا الله وذكر ايضا في قصته يوسف عزم على ان يترك في منتهى حتى لا يسيء الى
الاية ان الله وكله الى نفسه فظنوا ان الشياطين قد تشكك في صورة الملائكة
اذكره من شأننا ما عفا في انهم كانتا من قبله ما روت في قوله ان الشياطين
اكد اخبرنا من نعم الله جلها من غير وقت في نسب برهانيه كان بنا الاذ
حقيق كما يظهر من كماله مكرنا وفي قصته ان كان في مرتبة يد وكله الله على
نفسه طعن في غلبه نصلي الله عليه في عدد في آخره في انما استعلمه في التبع
فيه كثير من الايات بغيره نظره بلا رواية واستشهد في بعضه ما كرام الله في غلبه

كثير من المطالعين بن عباس وهو فاضل في معرفة الحكماء في التباينات بل انصرف في بيانها
 وحكم كثير لا يحصى فانه حين سؤره اعزى بناء من على غير النظم وفمايه لنا سبيل
 ودنيا يظهر من بعض عبارات تفسيره ان كثيرا من رواياته من زيادة روى الكتاب المذكور
 اسمها لوله فلهذا والذى لله حين كتبه على بن ابراهيم فان الجماعة ذكرته اذ في
 وسطه ومن قبل الشيخ هو الصدوق في ذكره من شيوخه عن جميع كتبه استفاد بها
 من بعضها وهو كتاب التلخيص وقال لا اذويه لا يخال وذكر القاطن من جملة كتبه ورواه
 في بعض مشام ويوشى من جملة كتب سعد بن عبد الله وكان شيخ الطائفة فيهم وهو
 وجهها كتاب المرقع على بن ابراهيم في بعض مشام ويوشى كتاب شاليت وفيه الحديث
 وذكر الصدوق في الغيبة وفيه عن الفضل بن عمر بن خالد انما اذم قال لم اجد خالف
 شي من الأصول وانما اذم بغيره على بن ابراهيم بن هشام انهم لم يذكروا في الاستدلال
 الفضل وان توفهم خلافة صاحب الوافي في كل هذه ونظائر ما في المجلد المذكور ذكرها هنا اني
 شاهد وادقق سمع من كان حيا واعظم من روى على فساد ما ذكره الا شرا الذي قد
 دغا ما هو انما اذم انما الى ان تعترض بعض الروايات من لعله من لعله ما وكشف منها ما
 كان اخطا من انساب اولي من روى عنه وان كان له من بعض من بعض الله تعالى من عذرا
 غير ما مؤن مما ذكره وشاهد وان بلغ في العلم والعلم ان والحق في الحق في الحق في الحق
 القصور على الله سبحانه انما اذم انما اذم انما اذم انما اذم انما اذم انما اذم
 ونحوه في شفاة النجيين من خيرة منقولة صلوات الله عليهم اذ قد وقعت على اذم
 هنا ومن قبل في الوجه الاول في القصة ايا لان يحصل صورة كثير من الافعال في مطعنا
 على المتأخرين لا فاضل تقدمهم بل هو موجب التقديم فداوى في لذه منهم وترجمهم على
 قناوى جميع من تقدمهم بل كان على حونا امز في كثير منهم روى وادوماد وافرط بل
 قد ليس في نفسه ورويت حامل قتلى ما هو اذم من الكثرة في الامور بل ما وجد هذا الكتاب
 كما نطق بجميع ذلك لاخبار وكدت عليه شواهد لا اغنيا ولا اغنيا وليعلم ان صاحب
 الواويز قال ما يحصل ان الاجماع يطبق على معين احد مما الاتفاق الشغل على قول المصنف
 لا يغيره وهو لا يكا في حق قول يمنع حصول العلم في من حضور الغيبة وانما القاطن
 بمنش فاده اتفاقه على الاتفاق في لذه من قديمهم انما هو هذا في لذه في لذه في لذه

على ما ذكر في سورة

مشام وهو فرع كتاب

كتاب التلخيص

كتاب التلخيص

الجوعين فقد يحصل العلم بقول العصفو من فتوى شيوخنا من طائفة من علماءنا الذين
 حشروا بحسين في علمه بذلك عن غير جهة النقل في قولنا ليعتدوا بما نقله من كتب العلماء
 اصولهم لا سيما في كتبنا التي اختلفنا فيها واذلنا في ذلك لكتبنا على فتاوى من
 الامامة واشتدنا بها على المتكلمين كما اشتدنا على المتأخرين وكثير منهم جينا ويشهد به بغير
 مواضع من الكتاب في الحقيقة المذهبية ما نقصه اقول جماعة من العلماء من اصولهم اذ قد
 يحصل العلم بقول الامام من العلم بفتوى من غير جهة واحدة اذ انكار ذلك مكابرة لا اقل
 بعيد عن انصافنا منهم باسنادنا ما سمعوه من الامام الجليل في الكتب على هذا الوجه اذ
 كان من الامور المهمة وعدم الامتناع نقل فتاوى من ذلك لاسيما اذا كان مما يحتاج
 به الى نقل الاجماع فيشكل له ذلك الاصلنا على الاجابات المتفردة فيما لم يرد فيه نص
 في علمها فان كان ما لم يكن فتاوى خطابا لا غيرية معلومة نعم لا يعتد بالاعتناء بها فيما
 وردت فيه من كثرة مخالفتها ويعلم عدم عقلها بما فان للمعاند ان يفتو
 على ما يوجب عقابها وعدم الاعتناء بها وان لم نفتح عليه ان ذلك بعيدا عن نوع
 هذا يحصل كلامه اذ قد وقعت في حجية الاجابات المتفردة للاختلاف في الاصطلاح وهذا
 ظهوره بما في كتبنا التي هي في الحقيقة على غير ما في الاصطلاح لو في من الغيبة
 او على طريقة الشيخ الشافعي المتبعة مع ظهورها في ذكرنا في مواضع اخر امتناع العلم بالشيء
 الكاشف عن قول العصفو في السائل الذي لم يوجد فيها نص في ذلك الكلام فيرسل السائل
 الاصولية وغيرها وذكرنا ان من العلماء من علم بالامانة لا يفتي في المسائل التي لم يفتوا
 الا ذلك لعدم اولها التي هي كايونيه حجة من العلماء وذكرنا ان كثير من اصحابنا
 نوهوا ان لا يمكن تعارض جاعتين قطعتين وهو باطل لان ادعاء بالاجماع هو ان كل
 علم علم من علمهم فماذا لم يفتوا في الاما لم يفتوا من ما هو حاصل العلم اتفاق
 مثل ذلك وانما التفتيل ليس ويريد بالابتك في حصول العلم القطعي بدخول قول العصفو
 واشتدنا بقرينة في هذا الاتفاق ولما كانت فتاوى الامامة كثيرة انما توفى على حجة البينة
 ونحوها على الاتفاق بما قد كلفه على تراثها جماعة اخرى كذلك على خلافه بما لا
 يكون مستند له الا بما هو في اوله على سبيل الحقيقة ثم ذكرنا لا يجوز نسب العلم الى
 الشيخ ومن بعده الى الشهود بسبب تعارض الاجابات المتفردة لا سيما في ما علمنا

ذكره تكون كالاجناس انما رضى وذلك لوجود كثير من فضلاء اصحاب الامم في
 انتمهم وطلأهم عليها ووجود كثير من فاضلها وذلك في كمال الاجناس ومما عتقنا
 كتبهم في وفياتهم فلا يجوز نسبة الجماع الى الخلط بل هي من بعض الطوائف التي لم
 لا يصفوا من النشأ فخص الصناديق تقدم في الوحد الاول وياق في الوحد الثاني
 بيان للملك **الشارع** من وجوه الاجماع وهو ما ذكرنا سابقا في الكاشف ان يستكشف
 قول المصنف وادبوا في الادلالة القطعية والظنية من متبع التبع المستوفى للائمة او
 الامامية في الاصل والاعتناء بالاشا والادب من باب لها شيء وانكادها تكشف عن علم
 علمائهم عما سبق حيث لم يعلم خلاف هذا من الكشف ولا اتفاق في القول والاعمال المعتبر
 هذا الوجه بهذا لا غلبا ذكره شافيا بالاجماع جعل الاستكشاف منها وجه استغناء
 وان لم تكشف بنفسها على سبيل الاقرار وتكشف عن قول وفعل او تقرير من جهة واحد
 الاثر في ذلك حيث لم يشك في صحة الاجماع فتكم طاع ليعمل شافيا لهذا الوجه بالاجماع
 هما بنسبة التبع لظننا ولا لاكتسابنا وايضا في كمال الاستدلال وجب سد عتقها على نحو
 ما ذكرنا ولا يتبع ما وجد ان تختلف لكشف عنها عند غير الظاهر من نقص او التوفيق
 كان بالاجماع وغيره يتبع غالبا عنها فلذلك تزم في الاصول لم يقد وجرى بنفسها
 الا ذلك كغيرها مع كثرة الاستناد لهم اليها فلا يترك ما ترى في كتبهم من الاستدلال بها
 احيانا مع عدم بلوغها الى حد كشفها ذكرنا ان شاذ ما هم به قطع عن حكم العقل
 كان الحكم المستفاد منها ملحقا له وهو الشرح الثاني بانقص نحوه ان كان غائبا لظننا
 لظن غالبا للتأييد والاستدلال في مقام اختلاف الاول والاختيار والجهل بالاقوال ليعلم
 ان الشرح وغيره قد صرحوا بانقسام الاجماع الى الاتفاق الحاصل من جميع توجه الوجود او من بعض
 مع عدم وجود مانع من ذلك الا على ما في النفس كقضية غيرها او راجع اليها يعلم انها لا
 حصنة فلا تستر في شيء على هذا ينبغي في كلامهم بعض ضرر وبلية في كمال الشرح والاعمال
 في هذا الوجه من جهة عدم تفضيل على قاعدة الامامية في الاما لم يعلم ما سبق فلا غلبا
العاشر من وجوه الاجماع وهو ما يشاهد من جهة كماله في نفسه وعقول
 المصنف وادب من متبع الاختيار المستند لما نقله على حكمها اذا وجد في الكتب المتقدمة ان
 مرجع الشرح لمعولها في احكام الشريعة ليعلم ردها على علم من ذلك فيقول لها وانما هي

الاجناس في كمالها

الاجناس في كمالها

الاجناس في كمالها

وكذلك الوجه في ادعاء لا يمتنع به الامتناع لعلنا قد علمنا اننا انما نعلم على خبره من غير ان يتبين
ثم اننا نكتشف من مجموع هذه المسائل القول بالاعتقاد على وجه يحصل القطع بزيادة الظن المتأخر
فيكون ذلك لا خلافا لما في هذه المسألة من وجهه وهو ان مقتضى ما هو موجود مع عدم وجوده
مع عدم وجوده انما هو وجود خبر واحد لا لا لعدم الخبر على قوله ولذا قال الحق في
العرض في رواية ذلك الاما انما انما قد ذكرناه اجازة من صاحبنا لم يعرف من غيرها ثمانية منها
ولا طعن فيها بخبر من خبري الاخبار المتبولة وذكرنا في خبرهم انما انما الذي ذكره في خبر من الاخبار
في خبرهم انما انما انما الله تعالى لا يخلو من انما انما في ذلك ولعلنا قد علمنا انما انما في الخبر
في المعتد في خبر الواحد المختص الذي يكون خبره من الخبرين المتأخرين انما انما حكم العقل في الشرح و
موجود في كتاب صاحبنا من طريقه انما انما في نظرنا ان كان ما تضمنه هذا الخبر متساويا
على خلاف مقتضى من كتابنا ومنه انما انما وجب طلب هذا العلم با ذلك الدليل ان كان ما
تضمنه ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا تعرف فتوى المطابقة من نظرنا ان كان ما
خبرنا من خبره انما انما في خبره وجب ترجيح احد ما على الاخر بل انما انما في خبرنا انما
يكن هناك خبر اخر غيرنا وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم على نظرنا وانما انما انما
وليس هناك دليل على العمل بالخلاف فينبغي ان يكون العمل بمقتضى ما عليه كل واحد
وجد هناك ما في غيرنا من غيرنا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
دليل يوجب العمل بخلافه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الخبرين انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
فان كان من عملنا بخلاف خبرنا ممكن العمل بالخلاف انما انما انما انما انما انما انما
ذالعمل بالخلاف لا يمكن العمل بهذا الخبر وجب العمل بالخلاف الذي يمكن مع العمل به العمل بالخلاف
لان الخبرين جميعا متفقون انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ما ترجح به احدنا على الاخر فينبغي ان يعمل بما اذا امكنه في في الوجه الذي في خبره
ما ترجح من ذلك وهذا من غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وكثيرهم المعتد وقال في كتابنا من الخلف انما انما انما انما انما انما انما انما
عليه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

هذا الخبر لا يثبت
على الخبرين

هذا الخبر لا يثبت
على الخبرين

ذلك دليلنا الاجتهاد المردية في هذا الموضع من جهة الخاصة ليس باطلا لها عندنا على اعتبار
على ذلك وقال في كتابها بالموضع مشتملة ورواها ايضا انما اذا اشترى من رجل من المسلمين
ان يقض شاة او ثيابا او طعاما او في الموثوقين شيئا ثم نقل ذلك له العائدة وقال دليلنا الاجماع
وقوله الموثوقين عند شرطهم وقال في كتابها بالسلم اذا قال اشترى منك ثوبا او ثيابا او طعاما او في الموثوقين
كذا او احدى هؤلاء العبيد الثلاثة بكذا لم يصح الشراء ثم نقل من اذهب العائدة انما اذا اشترى من رجل
فيمن اجماعا لا يردوا له دليل على صحة ذلك في الشئ ثم قال فان ذكرنا هذه المسئلة في
الموضع ولهذا انما خطا بنا ورواها ذلك في الصديقان فلما جاء ذلك تبين ان اوله واوله من
غيرهما عليه انتهى هذا بنا ورواها ذلك في الاجماع ثم نقل على الاطلاق بقوله في غير ذلك
اي وجدنا في الرواية في كتبهم لا يردوا فيهم لاجتماعهم وشيئا في الاجماع الموثوقين به ونسبوا ذلك
وانما هيك عدمه قوله في الرواية المظان ففسر من لم يمسك لم يمسك البقية على كل من نقل
ما ذكره حيث لا يصح فيها ريبه في انك فانه ما رواه في كتابه في ذلك مسك وذكر الشبهة في ذلك
في توجيه ما ادعاه الشيخ والمحقق في غيرهما من الاجماع في ما ذكرنا من ظهور الظاهر في شيئا
من الاطلاق في نفسه وجها فاما ما اصابه الاجماع من قولنا في الحكم ففسد في غير كتبهم ففسدوا الى ذلك
وكذا لا يخفى مما قلناه من ان الشيخ او غيره مما جاز في الظاهر في الاجماع في كتابه وان كان
خلاف الظاهر لم يذكر في كيفية الصلوة على المصلوب وانه من المتشبهين في القتل وان كانت
غيره فادوية كما قال في الصلوة في اكثر الاطباء في ذلك موضعها فكتبهم الا انه ليس لها اعتبار
ولا راد ثم ذكر كلاما للعلامة في ان كتابه ما اصابه من هذا وكذا ما اصابه الشيخ في كتابه
بن سعيديا الفاضل في المصنفات في ان كتابه ما اصابه من هذا فلا بأس من كون من نقل من نقل على ذلك
نقلوا ويصاحفنا في ان كتابه ما اصابه من هذا فلا بأس من كون من نقل من نقل على ذلك
ايضا وهو يوجب لاحقا على الرواية بما ذكره على غير ما ينبغي عدم الاكتمال في تفصيل الحكم
بحر الشيخين بل يوزن اعتبارنا في ذلك في الشيخ من التفصيل في فصل كل ذلك في وجهه في الاطباء
رواها في كتابه لا يخفى المعتمدة المعتمدة عن رواها ويؤيدها واجمعوا على الظاهر في الاجماع
وجد فيها لم يصادفوا قوى منه فلو كان ذلك في غيره فلا فسادا حاشا لم يمسك في ان كتابه
وكانت خاتمة ما جاء في على الشيخ في ما لم يمسك في وعده في الاطباء في ذلك ولا
سيما اذا كان قوى مما اوردوه ضد ذلك في كل ما هو الاجماع على العلم المظهر في ما

الاجماع في كتابه

كل ما في كتابه من الاجماع في كتابه

كل ما في كتابه من الاجماع في كتابه

منهجا الشارحين الذين لا يجدون لاحد ما ظاهرا يحكم به ولم يجدوا ذلك في كتب
قول المعصوم كما يستكشف في سائر ما قبلوه جموعا عليه فخصوا به وان لم يكن جمعا عليه فظهر
القوى كما هو الغرض من مجموع عليه بطريق النقل الكاشف عنه في ذلك في الشيخ في الوصل
ان القول ان ظاهره جريانها في كل زمان لم يثبت دليل على قطعه من ادلة الشارحين
بعضهم ومنه في قول المعصوم وانه اذا كان كذلك لم يثبت دليل على احد ما حكم به
بينهما فاذا كان هذا لا اقول اني انظر لها مستند يقول بطلانها اولها ان لا يخفى
هذا يمكن بهما الاستدلال في ما علمنا تقدم في الثالث فانه يعلم قوى الاضطرار واجتماعهم
وعلى ان حال كلام الشيخ منطلوعه من وجوده في كل زمان فلهذا من انظر الى ما في الوجه
والثالث ان الشارحين ما ياتي في الوعد الذي في الحقيقة في تقرير هذا الوجه هو ان كل واحد
ذلك يتبين على كون الرد لا على الأمر وهو منوع والاستدلال في القاعدة مقدم واما
بالنسبة الى السلف فلما تقدم في الوجه فاما من جهة العقيدة المتضمنة شائهم ولعمري وتكون
الجميع على كل ما في كتبهم اما بالنسبة الى السلف فلهذا من جاز ان عادتهم بالاكتمال ما لا تكون
فلو كان الحكم المستفاد من تلك الاخبار مقبولا عندنا لكانت اجابتنا الى حاله على القاعدة
الفرقة عندهم في الاخبار فينبغي علينا ما اوردنا الاكتمال ما ذكره ويتناول ايضا كونه على
وجها من الرد والعارض دليل على عدمها وهو ايضا ممنوع كما علمنا تقدم في الوجه الاول
في شهادته ايضا انما كبر ما نرى في ذلك يتكشف خلاصة هذا القول للعلامة كثيرا من ذلك لا
استمرار من جهة عادة على تنوع الموضع لما في قوله من الموضع المعروفة العرفية في الاضطرار
ذلك ويثبت ايضا في الجملة على انباء القول بالدليل لا القابل القول كما هو مبني في الاجتماع
مع جميع ذلك في الاستدلال في قوله ما يخفى في الوجه الثالث من ذلك لا يخرج من قول الوجه
لان لا يخفى على ذي بصيرة ولقد جادينا في الجملة في منزلة القول حيث استعمل
الكلية بعدم التكرار في زمانين في مجموع عليه من غير عندنا في الاضطرار لاجل الاضطرار
فيما علمنا في قوله ان الاستدلال في الجملة على الجمع عليه في الفتوى الان في الثالث لعمري مقبل
منعدهم في الشهادة في السلف بحسب المتكلم في جميع الاوقات واجتماع الجمع عليه
النقل والقرينة في التكرار في القول المعبر في الاضطرار عليه من جهة الفتوى على تنوع القول
المعتبر وهو كما لا يخفى في هذا الفاضل ومن تلغ في ظاهر الفيد المتضمن في هذا

الشيخ في قوله في الوجه

كل واحد من الوجهين في قوله في الوجه

وادفع من ذلك يكون الاستدلال بما هم على عطفه متبنا ولا بد منها الحكم خاصة وهو موضع
 الكلام وعلى هذا فنحن لم نجد ذلك كونه لغيره لكل لم يشك في وقوعه في الحكم بالاجماع واعتنا
 ما ذكره على هذا بينه وبين ان ظاهر الاصل لا يقتضي لنا ذلك في كل وقت وفيه وجه مكره وقد
 ينجح على ذلك الحكم كما ذكرنا وهو لم يرد في جميع ما يرد في بعضها على ما يرد في بعضها او
 خصوصاً او ما يرد في بعضها من غير ان يكون له الاستدلال فلا بد ان يكون له
 قد اجمعوا في العيون من على خلاف مقتضى الاستدلال وبطلان الجماع عليه وانما هو فيه
 بسبب خلاف احوالهم فيما ذكر من الامور المتكثرة فيهم فاقضى في الحقيقة على خلاف ذلك
 يستدل في الطاعة المجمع عليها ولو ادعى ما ثبت في الحكم الظاهري النظم مبلغ نظره في مقتضى
 الاوافق الثابت في نفسه في ادعى الجماع على الحكم البتة عليه عند هذا الغضب في الاستدلال
 ولا يخفى ذلك الا انه يقتضي مقتضى الاستدلال بل ان لا يفت بعد الفصل على الجماع مثاله ولا على
 دليل مفاد من هو مثله وقوى من الاول على مقتضى الاستدلال في ذلك انما هو في ذلك
 الاستدلال ظاهره من الاستدلال بوجه ذكره لا غير في مقتضى ادعاء الجماع على
 الحكم ان لا يكون في مقام فعل الاقوال التي هي منه ما يقتضي خلاف المادى ويوجب له ذلك
 الالتباس الا اذا كان قد جرت عادة الاستدلال بطريقة على الاعتماد على مثل هذا الجماع
 الاستدلال في انشاء كبريا من المسائل عليه كان من غير ذلك يقتضي الطرقة في انشاء
 المطلوب اسكان الخصم بغيره في تعيين امانه عند انفسه في الطرقة في تعيينه في ذلك
 يخفى في ذلك ان الكلام في مقام الاستدلال على المادى ويكون كلامنا في نفسه في ذلك
 استناد غير اليه اعتماد على مقتضى ما في مدعيه فاعلم انما يتعين المقصود
 بالامارات الفرائض الحادثة في عين ما ذكرنا ان الجماع المتقوى في مقام فعل الاقوال في
 من بعض الوجوه بالاعتماد على ذلك وفي مقام الاستدلال لا يفتقر الاول في التصديق
 المتعديتين ان لا تكون القاعدة الكلية من مقتضى ما لا يبعد لغير المناسبة للمقتضى
 لا يصح عليها الاستدلال في نسبة اليها كقوله لا يصح دعوا الفرض في مثل انما لا يطرد
 التحصيل ان كان جميع الظروف في عينه في الفرض في انما لا يصح دعوا الفرض في مثل انما لا يطرد
 ذلك ايضا كما ان لا يتبين الفرض في مقتضى الجواب في العبارة فانما لا يصح
 هو على الفرض في مقتضى الجواب في مقتضى الجواب في مقتضى الجواب في مقتضى الجواب

هذا هو مقتضى
 مقتضى الجواب في مقتضى الجواب في مقتضى الجواب في مقتضى الجواب

على وجه لا يقتضيه شأنا من شأنها فمما يقتضيه كلامهم الحق على ذلك فلا أصول ما هنا الشيخ
 ابو طالب الطبرسي في الاحتجاج من الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن عثمان المصنف في يومنا هذا
 في مباحثه من جند ودين جعفر لما لقين في قوله قال لا لنا من بعد كل طويل في حقها
 هناك فخرنا فما اذعيت من طاعة على فقال اما من اجل اننا قد اقمنا حجة على اهل الدنيا
 امنوا انقوا وكونوا مع الصالحين فوجدنا عليا بهذه الصفة في المرات في قوله في حقنا الصالحين
 في لباسنا والقراءه وحين لم يرد في الحرف في النص في ذلك الذين صدقوا واولادهم الذين
 وضع الاجماع من الانبياء عليا اولى بهذا الامر من غيره لا يفرق بيننا وبين غيره فغيره
 فقال لنا من صدقنا ما حكمه المفسرون كما يفسرون الشيخ ابو علي الفصل في ما اذا كان
 ما الدليل على امامية علي بن ابي طالب قال الدليل على ذلك من كتاب الله سنة نبوته ومن اجل
 المسلمين ما في الكلام في ذلك الى قال اما الاجماع فان ما منه مذهب من جند ودين
 اعم قد اجعوا جميعا على ما كان اماما ولو يوبى ما واحد ولم يخلت في ذلك صديقا
 اصل المذهب اختلفوا في ذلك طائفة كان ما في حق كذا دون نصف كذا وقال في
 كان اماما بعد النبي صلي الله عليه وآله في جميع اوقانه ولم يفتقر الى ما كان اماما
 في الحقيقة بل هو من الاجماع احيان تنبع من الخلاف ثم قرأ الاجماع ويوجه ذلك
 منه كالاجماع على انه كان صالحا لانما هو والاجماع على انه كان بعد النبي صلي الله عليه
 وآله طاهر بعد الواجب له الرواية وقال ان الاجماع هو لا شبهة فيه الا خلاف لا جند فيه
 وما ذكره الصدوق في الكافي الاستدلال باية ان جاعلة الارض خليفة نبي الله
 آدم الامم وكما على امامته لا يجهلهم بل قال الله تعالى انما اول ما في حقنا الصالحين
 مثلها كان للكلام نظم وفي النظم فخره ومنه ووجدنا الاجماع لا من جهة معتدلة
 انهم قد فهموا ذلك من سبطنا فاعلموا ان الامم كلها على ما قال الله تعالى انما اول ما في حقنا
 الاية عليهم السلام فاعلموا ان تلك الجملة فصل ما قلناه في ذلك بالاجماع وما ذكره السيد
 زعفراني في اصول الفقه حيث استدل على امامته الاية عليه السلام باية في حقنا الصالحين
 مفصل كما قال ما قلناه في هذا من حيث وجوب التبع لها الى ما قلناه امامته وما ذكره
 وقد ذكره المصنف في الفصول في ما يقر به من ذلك في امامته وغيرها الاجمعي
 في ذكرها وانما يقتضي من كلامهم النبي على ذلك في قوله ما ذكره المفسر في المصنف

كلام الشيخ الطبرسي

كلام الفقيه الطبرسي

كلام الفقيه في الامم

كلام الشيخ في حقنا

كلام الشيخ في الفصل

ذكروا ايضا في صلواتهم الخوف حيث ذكر قولهم في الاصطباح اشهد ان الله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ان الله في صلواتهم استدل عليه بالآية بان جماع الفقهاء على ذلك وانما هم شهد به لا فضا
 قعتهم صلواتهم الخوف فكيف لم يصلوا به في حال الشك في صحة صلواتهم على جميع الأحوال
 ثم قال وانما خص القول بالاعتقاد في الصلاة المصنوعة اربع دلائل في الدلالة على صحة صلواتهم
 الشك في صحة صلواتهم لا يثبت لهم دليل على صحة صلواتهم في حال الشك في صحة صلواتهم قال في الدلالة على صحة
 اصطحابنا في ذلك وقاموا بما ذكره في حال عدم صحة صلواتهم في حال الشك في صحة صلواتهم في حال عدم
 الشك فقال في مسألة من الشك في صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 الفرق وانما ذكرهم وقال في آخره يجوز صومه بغيره فذكره وقال في آخره يجوز صومه بغيره فذكره وقال في آخره
 شمس صلواتهم قال وروى انه لا يجوز واستدل على ذلك بالجماع والفرق وانما ذكرهم
 على ان من صام يوم الشك جاز عن شهر رمضان لم يضره ما قال ومن قال ان خطأ من
 لا يجزىه فقل هو له دليل على صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 من شهر رمضان والتميز بين كل على ما طالع في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 واحدا في سائر كتبه وقال في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 اذا كان في جملة صلواتهم فلا يجوز له ان يركع في الكهانة وان كان خطأ جاز ذلك ثم اختلف
 عليه باجماع الفقهاء قال لا يركع في الكهانة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 عليه وان كان خطأ في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 ما في اصطحابه الخطاء من الخطاء في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 او الضميمة بها اضل الاجماع على خلافه ومن استقصى مسائل المتأخرين في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 والاشارة وغيرهما من كتبه في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 ايضا كبر من هذا الباب لم يركع في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 الاجماع المتقوال ان الله تعالى وعما شهد به يؤكده ما ذكره الوجه الاول من صحة الظاهر
 باقوال اصحاب الأئمة ومن بعدهم في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 وتقدم في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم
 نظامهم في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم

مستند في الصلاة في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم صحة صلواتهم في حال عدم

الذي

والاختلاف ما هو ظاهر من ان يحتاج الى بيان واكثر من ان يحال على الغضلة والعيان ليس الكبار
 للوقوف بينهم والايان فلو قد استقرت فتاوى من قبلهم وانضبطت اذهانهم كما هو الشأن
 فيهم بعد ذلك وكان بناء قولهم في نقل الجماع على استغنائها وتبقيها فيها والمثبت في
 التمسك بها لما وقع منهم ما ذكرنا فلو لم يحل كلامهم على ما بيننا من الباطل على ملاحظة القول
 الكافية الاصولية والفقهية الا قول البينة الخاصة بالانضباط لا دفع عنهم الاعناد
 لئلا يكره قبح عزمهم من هذا في عصرنا هذا وما ضاهاه من الاعضاء المتأخرة
 التي انضبطت فيها احوال العلماء فينبغي تحييده كلامهم في كثير من المواضع ما ذكرنا كما
 تشهد بجليل من ضبابها في هذه المدة من ضيقها وتنفذ شائبا لتدليس ظاهرنا انما اشترينا
 البينة باقيا وبذلك يمكن غالباً اخل الاشكال المتوهم فيها وقع من المتأخرين من دعوى الجماع
 مع وجود الخلاف حتى اننا لم نستعمل عندنا عنهم التمسك بوجوه خاصتها ما تقدم
 في الوجه العاشر هو قبح مما ذكرنا وسائر ما بين غير صالح للاعتماد فيه صالحا في
 بعض المواضع وعند بعضهم غير باق في الكلام فيه في الجماع المتقول والاجماع فيها
 ادعى في مقام الاستدلال ووجدنا بعد العمل على تقدم من طريقة الباعث في الجماع فيها
 كانت معرقة عند قدماء الخطباء كما مضى هذا اليسر بل كان بعد مما قلنا انما لا ينبغي
 يعلم ان الحق في سائر الفرق ليس ان الوجود لا يكون في الجملة بل في الواقع وفيه منعد
 شد ما ذكره على من يكره بحسب ما قال في الاضمار في كل لفظ مطلق شامل لبعض افراد ذلك
 وقع عند الكلام لا يقتضي الجماع عليه لان التمسك به ايضا اليه من اطلاق اللفظ ما يمكن
 معلوما من انفسه لا في الجماع ما هو من قوله اجمع على ذلك اذا مر عليه فلا يدخل في
 الاجماع على الحكم الامن علم منه الفصل اليه كما اننا لا نعلم من ههنا من تفهنا الذين
 لم ينقل ما فهمهم لولا ذلك لاعتبروا القرآن وان كانوا لا يبين انما ينبغي هذا ما ظاهري ما مضى
 على الشيخ وفيه في الوجه التاسع ذكر الحق ايضا في حمله ويعبر ايضا بان الجماع لا ينبغي
 ما لم يعلم الاضاق فصد بلا تقيده وقد ذكرنا في الوجه العاشر ان ما ذكره في الجماع
 طرق الوجه المذكور ورواها في الجمل منها كيف حال سائر ما عندنا ولا ينبغي مع بعد المقادير
 الاجماعية من المطلوب في الحقيقة ان اريد ان يحصل الاجماع على هذا الوجه هو الذي يلزم على
 المطلوب مستفلا ويستدل عليه في معنى الاقوال فيلزم ان يكون بمنزلة حق في ذلك لا في الصلوة

في قولهم لا يجمعون

انما لا يجمعون

في قولهم لا يجمعون

لا يجمع على أصل إلا إذا خبرنا جميع ما اجتمعت عليه الامة كلها حتى هذا إذا لم يخالدها
بعضا والآخر حتى لا يخالفت بينهما شيئا من تصديقه أو شبهة لظن بتصديقه وبقوته
واكتفاء الخبر بالقدرة من الامة من هذا القدر ضرورة من يجمع على الأصل على تصديق
الكتابان هي هجوت واكثرية انهما الخارج من الامة الخبر وذلك الخبر حتى لا يخالط من سلا
خود ذلك تصاويفه على ما شئ هو ان لا يخرج ان كان وقع الوجوه الا انهما ومنها واضعها اما
ظلاله في الباب من غير ان لا يخالط به حتى ان كان لا يستقيم كلها او اكثرها الا البناء عليه
لكم في اختلافه فوضعها على المرافعة على اعتبارها فيه وقد عفا واضعها انما ذكرها في
في الكلام فانضحت في الفتا والاختلاف وهذا في نظائره مما عرفت عليه المستمع لكلامه في
كالم وغيره يثبت كما الخبر في شانه وشان نظائره ولا سيما في تلك الاوقات قبل ان يثبت
قواعد الكلام وقواعدها في قولها ان واثق لك على الامة في قوله الخبر من اعتبارها في كل
فان يرى انهم ان يعمدوا على ما يوجب منه ما ذكره ابن ذرير في الخلاصة فان لم يجد
بخلاف جملة من الاعطاف يستلزم انفسا بخصوصها المعنوية بينهم واعيد على اجماع
اخرين شابه في ذلك على وجوب العمل بالخبر لا خاد في رواية الشافعي ولم يلتزم في
قوى جملة منهم ومن غيرهم بالمصلحة ولا في ما رواه الشافعي فيها من الاخبار في بعض
ولا الى الوراء فونفسه بتعبه من دعوى اجماع على اعتراؤه على عدم جبهه اخبار الامة
مطلقا بعد الاخذ باحوال هؤلاء الذين ذكرهم وعلاهم في ذلك فضلا عما كان
عدم الخلاف فيه بين الامامية والحدسية والطائفة عليهم عليه خلفا وسلطانا في نفسه
الى الشيخ ايضا في اكثر كتبه ولا يستعمل قوله في بعضها المعنوية فيكون قول
المصوم على خلافة وهذا كله ينافي كلامه في الخلاصة التي هي المصلحة لمذا اجماع الامة
ثم ان ما حكاه عن الجماعة التي يرفع ذكرهم من انهم اذروا الله ليعملوا بالخبر او في رواية اخرى
يشتبه على احوالهم من المصلحة المولى بذلك بالنسبة اليهم كما هم مع ذلك في
الرب تصانيف في الأصول ولا في اللغة بحيث يتفرعون فيها لما ذكره فيجوز كل على
ذلك على ان يعلم علمهم جميع المصانيف والوقوف برواية وظهور ذلك في قلبها واخرها
عندهم وتصحح كلامهم مع هذا العلم بذلك الجرح لا يخفى على من تدبر وقد ذكرنا مفصلا
ما يتعلق بكلامه في الفتا في ما لفتا في قوله في مسئلة المصلحة في المصلحة

الامة على الخبر

الفصل الثاني

تکلیف و تعارض

ایک نیا نیا

[illegible]

الاتفاق المذكور بان يختلف متعلق النقل كان ينقل أحدهم الجامع المستوفى والأخر جامع غيرهم
 أو ينقل أحدهم جامع علماء عصره والآخر متوفى القرون الذي قبله أو بعده إجماع علماء هذا المذاهب
 لهم وهكذا نقل نافع من لا خلاف في نقل النوازل ولكن نافعاً من بعض نفعها يتبعها
 فربما يحصل منها القطع من هذا الوجه لا اتحاداً وما قد عد عليه البعض ولا نقل كل منهما جامع
 جميع العلماء فيحصل الأشكال من جهة حصول العلم والحوال لجميع مع عدم التتابع والمشاركة و
 فضلاً لتواتر زمانها فيكونها النسبة إلى كل منهما من ذلك ما يجب تعدد وحصوله لكل منهما
 للجميع ولا يصح في الثاني أن لا يشترط فيه في نقل النوازل بعد العلم به وإن كان من هذا المذهب
 نقله وعلى القولين المتقدمين بهذا الأشكال في إجماع العرفين الذي لا تحصل فيه من جهة تواتر
 العلم به على العلم بأقوال غير المتروكين بطريق الحديث على المتروكين من جهة اعتبار النقل
 المستند إلى ذلك مع ما عرفت سابقاً شأنه ما عرفت من عدم كونه النقل شيئاً عارضاً فيقول
 وكذا من جهة ما وقع من الاختلاف في تحقيق من يقول له السائلون والعلماء في الإجماع من جهة
 خلافاً لهم بقوله في حصوله من جهة الخلاف في جهة الإجماع التكويني عندنا فيحصل الأشكال
 في قول النقل مقبول مطلق مع عدم العلم بالنقول على سبيل التقصيل إجماعاً على أنه ممكن
 الثاني أن عدم النقل لا العلم بها لقلة من جعل حال النقول من هنا يظهر ما ينبغي قبول
 نقل الإجماع أمر آخر ولا ما ينبغي قبول نقل النقول الذي نأورد أنه اتفاقاً لا اتفاقاً
 ولهذا حصل غير من الاختلاف في الأشكال فإما سلم ذلك ثم أنه قد عرفت من شكالات النقول
 جهة اعتبارها التي يضادها فإما نقل الإجماع فلا بد منه ومن جهة ما ينبغي قبول نفسه إذا كان كذلك
 أو كذا بحيث لم يبلغ عدل النوازل ومن جهة الطريق إلى معرفة نقله والعرف من بين المتألفين يتبين
 الخلاف بالنقول بغير خلافها وقد عرفت ذلك كما هو صريح جماعة منهم في جهة النوازل منه لا خلاف
 ثم النقول في الحصول غير من أكثرهم وفي غير موضع من الشافعية كما نقلت جماعة من المتألفين
 انكار وجهه الأول من حين من الحنفية ومطعم الشافعية والمجاهلة إبانها وذهب عني إلى أن
 الأشاعرة أيضاً ومنهم من يقولون بما عرفت من عدمه وعلى الأثر في الأثر والبناء كما لا يخفى غير
 هذا النزاع وينبغي على جهة إجماع ولا خلاف في نقل الشافعية ولا الكرخية هذا أيضاً ما هو متعارف
 وصريح بعضهم ومنهم من لا يملك أن الخلاف في نقله على دليل النقل الإجماع فلا هو مقتضى
 أو مظهره وذكر الرازي من جملة الذين يثبتون النقل الإجماع ما صدق عليه من جهة نقله

نقل النوازل
 من المتألفين
 من المتألفين

القول في تفاصيله ومنها من يراه على انه يتحقق بالظن اثبات مثل هذه المسئلة من مسئلة الاول
او يتحقق بالقطع ومكرهه من هنا على ان من جعلها محلا للاجماع دليل العقل وهو
استحالة القطع على حكم العادة بل هو من غير العقل ومن جعلها محلا للتمتع خلفها على
على قولين والظاهر ان هذا لما هو في مثل عدد والقوانين في التجويد انما هي في شدة الامر
على انما هو قد خرج بذلك فلهذا الى ما كانا في الامور والاعمال من المصنوع وان
منه بعضهم ينظر الى مكان حصول العلم من فناء وجاؤه لم يبلغوا ذلك لعدم ما اصابوا
الغرض والامارات وفي هذا كلام ليس هذا موضع رفع اليد فالتفصيل المذكور هو
بعض من العلم الى ان لا يفسد بين الله بعد لا يتصور الاول وهو كون المصنوع العقل يكون من لادلة
العقلية وان كان من بعضه انما كان ينبغي محله في المنع وبجملته انما هي فائدة القطع
فلا يرد فيه عقل من غير خبر الظن يرد عليه ان لادلة العقلية ونحوها من الظاهر لا يتحقق
المسئلة الى العقل انما هو من حيث هو في غير العقل ان ذلكما عقلا فاعده ولا يكون
خبر على غيره من العلم انما هو في انما او لا ما وذلك في كل ما في الطريق الى غير ذلك لادلة
التعمية واعبر الى القوانين استناد الى الحسن وربما اعتبر بعضهم لادلة الى الحيا والى
التمتع في الشيخ وانما المحرمين والقوانين الرازي البصريون من العلم انما هو في العلم انما
الى العلم بالخبر صدق وربما جعل هذا متقاعليه بينهم وهو العلم انما هو في العلم انما
اشترط العلم بالخبر بما اعتبر به واستناد علمهم الى الحق في العلم انما هو في العلم انما
القطع من لادلة العلم استناد الى ان كرمنا اختلاف للبشر استهوان بل في هذا القول
واستنادوا في ذلك الى المعجزات ان يكون العلم خاصا من القوانين عاد ما غير مستند الى
سبب موجب لا يقطع منه عقلا فإذن يختلف باختلاف ذلك في كل الاجزاء الله تعالى
العادة على ان لا يحسن علم الصالح ويمكن ان يستند الى ان في العقليات لا يتصور
لا حاجة الى التوجه الى التماس في النظر انما هو في كل الخبر من من يعتقد بحسب بعض
نظر وهذا التعمية انما هو في الاختصاص لا يقطع فانه يرفع بكثرة الخبر في احتمال ذلك
منهم في دعوى العلم انما هو في التماس في قيام الدليل على العلم عليه عنده وموكل من
الاختلاف في المصطلح العلم انما هو في العلم ان يكون كسائر الامور والكافة الى لا
تصور لا يصدق بالخبر بها وكل من يفتقد الى جميع الايام والاعلام والتمسك بها

باب في بيان ان العلم
بالنفس لا يتصور
فقط

هذه ولا تمنع تعدد الخبر فيها وعلى نقاش عند التواتر على شي منها ما هو غير ايضا كذا
 ثم لو علم في صدق بعضها في دعاء ما ذكرنا للتواتر والتميز وكفى قضاء عند التواتر في
 والتميز او غيرهما في الحسوس مع لخالق الحسوس اذا كانا هذا غير لازم لصلابة الحس
 لا خيال الحس في الاستدلال لا تطر وصد من انفراد مجرد صدق بعضها في ذكره لا يغير
 ذلك في الحسوس والتميز في ذاته ليست صلا لخطا ولا سنياء وبكيفية العلم بها الحسوس
 بصديق الخبر في دعوى العلم بها ومن هنا ظهر في بينها وبين ما هو غير مع ان احوال الحس في
 الحكم العقلية تصورية من عند العصور وليس له مستبعدا او منكر كما كان في الخبر بالاستدلال في
 الصديق والصلابة فلا يرتفع بكثرة موجبة لا تضاع لخالق ذلك ولا سيما اذا لم يوجع في
 الخبر كذا في ادلتهم في خاصه بعضها ببعض ان كان الدليل الواحد قد يقتضيه ايضا بتواتر
 الاظهار عليه وان لم يصل اليه من حكم قطعا بقصد شائع خطأ مجرد ذلك وهذا يقتضيه
 باخلاف اول الانظار في القضية والنسب لا يجرى الكثرة والعلة وبما يصل الى الحكم القبيح
 لذلك للتواتر والاحتمال ان يقتضيه ما يشبه التواتر وهذا اوضح الاما وان لا الخرافة عند
 عاقل القبيح الغلبات النظرية في مطالق الاداء والعقائد وان تستند الى التواتر في
 اتما هو المعتمد الحكم الواضح الثابت في نفس الامر كقتضيه قطعا مجرد ذلك من ان يكون
 ضروريا كما هو مقتضى التواتر دائما او في الغلب لما قلنا يقتضي في ذلك تراخي صلاح ما يكون
 من الاحكام العقلية فلا ذكرا اعتقادا وعلما ولا اختيارا فتوجب حكما الانباء وبغيره لا رفاة و
 حسيما وان وقع بصور الاختيار بهذا الصطلح الجلي يد في مقابل الانشاء والعقل حكم الله
 وشريعة بتدبيره وكان مبنيا على القطع والجرى والاقبال الى علم شيئا من الاصول والقول
 واخبر بما لا يخبر عن الله سبحانه وعن بديانته وبوجه صوابات الله عليهم مع عدم بلوغه اليه
 بطريق الشائع والتميز عنهم وعدم قصد بالاعتبار ذلك بل يخطئ ذلك ولا يشغل عنه
 يا قبح من يا قبح من لم نالنا ايضا لم يقتضيه شيئا اذا غلب الخافون على اكثرهم من حصول
 العلم من الاجماع الثابت عندهم على الحكم او على جهة الاجماع هذا كله في حيزه لا دلالة
 العقلية ونحوها من جهة نفسها واذا لم يخطئ من جهة استباضا وانما انها الحسية الغلوقة
 بالضرورة واما ان تعلم هذا بالثقل ثم تربى على العلم بما يقتضيه العقل بها ايضا ان
 يكون في مقتضىها بالثقل المعتمد للظن ثم تربى على الظن فما الحكم من هذا ما يمكنه

بيان ان التواتر في الخبر
 لا يوجب العلم بها

بغير بانهم بطريق اعلیٰ اشتراط الشخص المتواتر قالوا انه لا يشتد بالامكان محسوس والاجماع هو
 نطاق الان لا اهل حكم وادعاهم به هو غير محسوس انما المحسوس لم هو لا يستلزم ان يظاهروا
 نفس الامر ولو لم يكن كل منهم عن نفسه لك ايضا فهو لا يستلزم القطع بوجوهه حال صدق
 عن بعضه لم وكلهم عن نفسه واكد بك صلاحيته مع اشتراط العدالة في الجهد عندهم فاضطروا
 في الباب حصول القطع بذلك لاحصاء العدد بما لا العلم هذا يحصل كل منهم واجاب عنه بعض
 الافاضل المناصرين بقا الغيرة بان القطع باقرارهم يحصل ابتناع ونحوه كما في المتواتر وهو يستلزم
 القطع باقرارهم واما الخيال الثبوتية ونحوها فما يمنع من ذلك فهو خلاف الظاهر الاصل في
 بيان الاجماع والخبر هو كما ترى فانك لا تعرف في تواتر الخبر بالقطع باللفظ وان كان المحقق في
 اوضاعه الفلوات قطعا او منسوخا او ظاهرا لم لا خلافه والغيرة في تواتر الاجماع لا قطع بالذي
 فيها من ما ذكره لا بدفع بالاصل ونحوه مما يفيد الظن به وادعى منك ما هو ظاهر واجاب بعض
 منهم بمنع المقتضى التواتر في المحسوس لا مكان حصول العلم به من طريقتين من اجماع كثير من العلماء
 الا ذلك بما عليها شيئا مع عدم قيام دليل على بطلان قولهم عليه فيقتضيه استدلال بعضهم على ان
 القاصع ووحدة وانفا في الانبياء ولا سيما والعلماء عا طبعوا في ذلك لاحصاء العقل فاعلم على
 الخطا في مثله فكذلك في ما لم يجر فيه ولا يتصل ان هذا انكار لما ياتي ايراد على تسليمه انهم القوي
 المجعدين عليه به وغفلت عما اشترطه الله سبحانه في بيانه وذهول عن حصول العلم بها مشايرو
 نحوه بهذا تسليمه ليس لاخبار عدد التواتر الذي هو مقتضى الايراد لغيره كما هو ظاهر النص في
 الجواب ان قال ان مراد القوم ان التواتر يحصل للمنفرد كالشاهد والسموع الذي لا يشهد به
 صدورهما وما لا يوجد من الاحوال في الكتب المعروفة لا يتناول في حقيقتهما انما التواتر
 بالشياع او غيرهما والاحوال المذكورة ان كان فادعا في المتواتر كان فادعا ايضا فيما ذكرنا
 الفدح في اصل العلم والاجماع وهو خلاف الغرض اذ لم يقيد به في صلبه نظر الى العجز بانها
 مثال الكل انما كانت هذه ايضا اوقظا هرا فانه يقتضي حكم فاعلم انما اشترط التي يقتضيه
 طريقة الخلقين وغيرهم في الحصول ان كان هذا خلافا صرح به بعضهم كما سبق في طريق
 بعد ذلك في التواتر بقضا ولا يشاع مع تعا ضد الاحوال بعضها ببعض كمن نقل على التواتر
 عن مظاهرها للاراء في نفس الامر لذلك كان تصدق في مواضع توفيق العلم مع الخيال اذكر
 في كلامه كل صبر انما قطع لتواتر في التواتر ولو كان ما حجة الاجماع هو العقل لا محسوس

مستحسن
 في اشتراط الشخص المتواتر
 العلم مستحسن في اشتراط الشخص المتواتر
 مقتضى التواتر في اشتراط الشخص المتواتر
 مقتضى التواتر في اشتراط الشخص المتواتر

اجب على ان يراى
 انما يقتضي التواتر في اشتراط الشخص المتواتر
 انما يقتضي التواتر في اشتراط الشخص المتواتر

تحقيق الحق في كتاب

القطع العادي من التواتر لا يخلو من الشبهة المصنوعة من الظاهر في ذلك كيف كان ما عناه
 النقل الجعدي ظاهر على ما هو الظاهر من القول بالعلل والادعاء على صواب الحق على خطا في
 الامر مع ذلك فاجب من التواتر ما قيل الجدل ولا يكاد يتصور انما يتصور ظهوره من انشاء
 ما لا ولا يستعمل على قوتنا الا في الصغر في ذات وما يقرب منها بما يستعمل ظهوره من انشاء
 الى الاجتماع وما يمكن تحصيله به على ما نحو ما نقل بالادعاء من النقل الا على من اكمال ما
 بره عليه من الاشكال الذي المنة هو التفرع بحكم المنقول بخلاف واحد وافتقار المشتبه في
 ذلك هو التمسك بمؤمل ما دل على جبره بالعدل واطلافة ذلك العلم من النقل والى ثبت
 جبرها بالادلة الخاطئة حتى ان احد ثمان من الفرقين يعدونها من الطرق العائنة وعليها
 به العظم الاجماع الفصل كما سبق مما جرت عليه طريقه الشارع واثباتها من عتبات قول القدر
 في كثير من المطالب وبما استمرت عليه سيرة العلماء من الاعتقاد على نظامها منهم ومخالفتهم
 وسائر ابوهم مع عدم وجود النقص فيها فخره في ظاهره وبما دل من النقل النقل على
 جبره الظن في طريق مفرضا الاحكام بقول مطلق كقضية ان الدليل العلم ولو لا خطا
 عند الناس الحكم وجوب دفع الضرر المظنون وتبع العلم من المظنون الى الواقع
 المرغوب متعبد بطلته وغيره ذلك وليس من التبعين من حكمها بالظاهر فوقف بقصر الافاضل
 فانه من حيث هو لا يدخل بالاطلوب كما هو ظاهر وان استدل الى هي الجائز ان لا
 ان يجازي ثبت بخلاف واحد كما بين في غلظه وبني عليه الخلاف فاما الاجماع المطلق الذي
 هو في نفسه حيث وجد وعلم من عظم الادلة ويجب شدة التفرع من غلظه لكنه قد
 فسموا في ذلك ولا يشاع مع كون الظاهر غالبا في غاية الفضل والقرين هو الجلال والجلال
 واداة الاستدلال فثبت ذلك في القسط منه ثبت فيما عداه بالاجماع المركب وبانه لا فرق بين
 به بل بعد دليلين ببقية ما ثبتت كل منهما بما ثبتت بالآخر وبالاجماع مستندة لوجود
 فيما عدا الضرر في ذات فلا ينبغي ان يفتى عليه على تقدير وجوده الا ان كان الناس في
 تصديقه في ذلك ذاته قد قبله بل هو اول ما يقبل من بعض الوجوه بما به جبره كبر في
 غلظه في كان نظره على الجاهل الى ضله واقضى ما للناسين هو التمسك بالعدول والاطلافة
 العتد من ذلك بخلاف واحد بحيث يتناول ما غلظه في الاصل في جبره الواحد ذلك عند
 اجماع التمسك بالعلوم من جهات ولجها فيهم وافقهم بتدوينه وروايتهم عن غيره

العلم بالحق

العلم بالحق

من القنادق عليها السلام بطريق المتاح وذلك اضافة بلاشائين دية بقوله لا يقول بجهنم ولا جنة
 لا تدعى جهنم مشاهدتها عند خرا كثير من جهنم حتى لا يقول عليها السلام بجهنم ولا جنة ولا جنة
 بكل مرادها التوراة ولم توجد في غير وجه المصطلح بجهنم فكيف يصح من كان جالساً
 بجهنم وانما العصور لا تسمع منه ولا تسمع مع مثله لو سأل طول عمره مع ذلك في غير ذلك
 العلم برأيه وبذلك من ماله وحكمه هو رأي احد العلماء من الائمة او النجاشي او انه حكم الله تعالى او
 مقتضى الدليل القاطع او غيره وكيف يقول بجهنم مثل ذلك ويجعل به مع حكمه عصمه وبعثته
 جواز نقليده وعدم شهادته القرائن على صفة بل شهادته انما بالاصل لا بالاجزاء جازاً لا بالاجزاء
 المتعول في عمل جازان في الحكم بجهنم والناس من وافي يكون ذلك مع امر حكم بعدم
 جواز العمل الظن في معرفة الاحكام وينكر كذا كما دام في حق من اسأله فيسند على وجه
 الاضاح والى الاجماع المتعول صلا لا بعد من لا دلالة في كتب الاصول ولا الفقه لمعلمها ولا يثبت
 عنه مستقلاً كجهنم من الناس نحو منسبة القول بجهنم اليه خطأ بل في اشتباه ليس من وجه بل
 حكمه بل مع كذا من الحال التي لا يلتزم من على ادنى العلماء وانما سأل في جهنم لانهم
 قالوا بل كلام التكرير لاخبار والاخبار لا يثبت بوافي كلام المشيئة في فهم ظاهرها بل في فهمها
 في ذلك فلو لم يرضى في الدعوة المصحة عن المثل التراجيح فمخوها لدها بالحق عند جنة
 اخبار والاخبار معكم ثم لو قيل انه اشتبه عليه كمن من اخبار والاخبار معكم لافان ذلك كما كان
 وليس هذا موضع بيان ذلك فهو كلاء احدا الاضاح فلما انزل اليهم منهم اصحاب التهمة من
 ضاهاهم من امر غير هذا الاجماع الفصل ولا يتعامل في هذا الخبر لا يستندون اليه لا
 من ندد منهم فيما تدل عليه فاعاقدوا شرا اليها سابقا ولا يثبتهم بجهنم من الطريق الغشبية
 معظمتهم قطعاً وقولاً لا يتوهم في شأنهم تداول الاجماع للقول والقول بجهنم والعلوم ولا يشا
 بل يثبت اننا فله قطع بقول المصومين غير مطاع ومشاهدة وان كانوا من تكري النجاشي
 لا لا فله قطعاً بغيره ومنهم الشيخ واضرار من اعدوا الغالبين في اخبار والاخبار الباقين
 احكام الاجماع انما يثبت بجهنم ما لا يتبع فهم وهو الذي يتفق على كلامه مقتضى القرائن
 والاهم في الباقين والمشتبه لان كان المستلزم ليرتفع في كونه الاجماع المتعول بجهنم الواحد
 اضلالاً ولا استناد اليهم مع اشتداد ظاهره في كونه عملاً لا يعتمد عليه حتى انه يظهر من جملة كلام
 عدم الاحتماد على محاكاة كمن من الاجماع في شأن جملة من اذا اصحاب الائمة عليه السلام

الاجماع المتعول على الاخبار

الاجماع المتعول على الاخبار

مع انه هو الذي يجب كتاب الكثرة والحد كتابا اختياريا لانه يكون متوقفا على ما وافق له
 ومع ذلك يجب ان يقول على ما حكاه من الاجماع وان يقول على الاجماع المتناول في الاحكام
 لان هذا الاجماع خارج عن المصطلح لكونه لغير من جهة الاتفاق وشقائه ليس من جهة
 الاحكام فالامر فيه هو ان لا يفتى في الاجماع ولا يتابع وجود موافق واحد للكثرة الا كقول الكثر
 اذا ما كان من كلامه فيها حكاه من الاختلاف في تعيين ذلك التام وقد ذكر الشيخ في المتن
 في ما ليس بجلاء عنهم واكثر لم اجد فيهم ما يقتضي الاتفاق ايضا فان قيل لا يجمع
 ان عدم استناد الى الاجماع المتناول في تعيينه مما يثبت كون هذا العلم بوجوده كقوله
 قبله ما هو المعلوم من ان كتابه انتهى نحو قوله في نسخة المسئلة خبره من خاصه وان سبقه يستدلون
 به ويقولون ايضا قال غرضه من علمه منهم وترك الاستدلال بل هو على ما يقتضيه العلم
 وبما ينافي ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف في نقل الاول وقد نقوا الاجماع كما هو معلوم
 يحتاج الى بيان وما في الاشياء الا ايضا مع ذلك يقتضي ان الاستدلال على الاجماع المتناول
 الكثرة لا المنكسفة ولان الاستقصاء الوقوف على ما وافق عليه من قول الاجماع فيه فما ذكره
 لعدم شوقه عنده او ثبت خلاف ما ثبت عنده وهذا هو الحق في حق الاجماع كاستيفان
 انه في جملة اخبار الاماخذ لا يطل جميع المتيقن كقوله القبا والعز وغيرهما واجماع الفقهاء
 غير هذا الاجماع الامامية على خبره اخبار الاماخذ لم يرد من طريقه كقوله ثم المصلحة بشروط
 خاصة من متبينة ومن المعلوم عدم وجود ذلك في الاجماع المتناول ولا يتابعها المتكسفة
 فيلزم الحكم بعدم جريانها كما هو متصوّر بقرينة وان لم يصحح به ودون كتابي كقوله وبما يشا
 على لكن خبرين يحسن احدهما موثوقا بصادق لان عن جواز الاكفا في الطلاق قولان
 المروجة اعتدى مع الاشياء على ذلك ودون ما في شرطه كما خرج في احدهما واستناد
 عندنا من حديث بن ابي عمير بن سلمة عن علي بن الحسن الطاطبي قال الذي يجمع عليه
 ان يقول ان طلاقا واحدا قالوا قد رواه الجليل بن خنزة كيف ينهد على قوله عندك
 قال يقول لشهدوا بالصدق وقال قال الحسن بن ساهم هذا على لسان الطائفة كما ذكره
 اعيان ان يقول لها وهي طاهر من عجزاج انت طاهر فيشهد شاهدان في كتابا سوا
 فهو مطلق قد روى الكليني خبرا اخر في الاكفاء بما ذكره في كتابها الشيخ في نسخة
 حل جميع ذلك على ما اذا كان قوله اعتدى مسبوقا بلفظ الطلاق كما ذكره في قوله لا

وان لم يجمع عليه الاجماع

في نسخة المسئلة خبره من خاصه وان سبقه يستدلون به ويقولون ايضا قال غرضه من علمه منهم وترك الاستدلال بل هو على ما يقتضيه العلم

بما ينافي ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف في نقل الاول وقد نقوا الاجماع كما هو معلوم

من غير ان يتقدم لفظ الطلاق لما كان هذا عتبا على ما قاله ابن سنان انتهى لم يتقدم هو ولا
سماحة تلتها الطامع بالاجماع المذكور المتقدمة بان طاعة من خطابه لكان عليه السلام فيها
تغليظ عليه وان كان طاعة كان من سماحة خروايات عديدة معتبرة واما طاعة من قال
الاصحاب كجمهور من سلم والجمهور وعبد الله بن سنان وغيرهم وقد رقبها بالاختزال
الذكور مع بقية ولو لو قلنا ان تستعصى جميع ما خالف في الاستعصاء بالاجماع الشكوى في كذا
والغنيمة وغيرها لا تدعى الا طاعة الا طاعة الاسباب فلو اتفق فلهذا نادوا في موضع
موضعين ولا بد من جميع سائر الفضل والكرامات على اعتناءه عليه بنفسه ولا سيما بان
التكثير وذلك كالحق في كتابي لا يخبر عن علي بن الحسن بن فقال انه ترك في التخصيص
سعد بن في خلف قال سألته الحسن بن يحيى عن ثبات ذلك فحدث قال لم يثبت في
الباقين ثبات ثبت ثم قال ذكر علي بن الحسن ان هذا الخبر ما خلاجه من الطامع على الجمل
ولا يخفى ان طاعة الاجماع على خلاف ظاهره ولا بد من الجمل على ما توافق فتوى الطامع في
خالص في ذلك المتقدمة ولا سكا في علم بعد تامين الاجماع وعلا بظاهره من غير التخصيص
عبره نقل الاجماع او ذكره من اربابنا لا بد واستنباط فتوى الطامع من كلامه الاجماع
باعتبار طاعة الله يقول المتقدمة اذ لا لا لفظ كلامه على ذلك صلا وكلام الشيخ في الاستنباط
بدل على كون عاوده في الاستنباط على دليل اخر على هذا النقل مضاعفا الى كون طاعة الله
وان كان فقد فيها فربما لا يمل الا طاعة الانا متبهم من يزعم من الطامع في الاستنباط
لم يستل الشيخ بالاجماع الذي نقله مع تقدمه وذكر اية اخر على بن الحسن ان ثبات الوثيق
في العباس لم يبق عن ابن عبد الله عليه السلام قال قلت هل الميثاق او لا فقال لا ذلك
للعصبة ثم قال قال علي بن الحسن هذا خلاف ما عليه خطا بنا وابستاد من جعله على
كتبنا الى جعفر بن عثمان بن علي بن ابي عبد الله في قوله فقال هو لا يخالف في الاستنباط
قال علي هذا ايضا خلاف ما عليه خطا بنا وقد صرح الشيخ في الاستنباط في هذه المسألة
الاظهر من من خطا بنا ان ثبت في الميثاق كالا بن جعفر في العتبة والى ايضا
في الخلاف وربما ادعى عليه الاجماع مع نقله خلاف في بيان الاصطاح خالفه هو بنفسه
ذلك في النهاية ولا يخفى موضع اخر من الاستنباط فعل بقتض النجاة في طاعة كثير
من المتقدمين والناظرين كالاسكان والغنيمة والحلي في الفاضل الطوسي ابن سنان

الشيخ
مسألة الاجماع
في

مسألة الاجماع
في

مسألة الاجماع

الاخذ لكل صلوة من الصلوات التحل لغيره فثبت مستحبها لا تأخر على غيرها الى
 التي ذكرنا اخرجه الاجماع ايضا وجعلوا على صلته من تأكيد التدبیر لا تنهيه عن
 التبع نقله الطائفة الاجماع على جميع المصلين صلواتهم فيصان في ذن الاولين ويقيم
 للثانية وصح في البشورة كراهة الاذان للصلاة في محبة بعد الفقه في الدين ما جسد جوده
 وبما هو مقرر في ما فرغ من فريضة الظهور ان تعليم المصلين يستعمل انما كان اوها مونا واذ في
 الشرائع لصلواتها بانها تنفذ وذكر في التكرير في العبدین عتیب المصلين انهم اذا اجمع
 ان كان من حاصل على الوجوب في الاصل بل ان الله تعالى في دليل الوجوب ذكر في كتاب
 الحق تكبيره من الاصل في قوله تعالى ان لا اجماع في حاصل لان من اصلها خلا في
 سائر الاصل في قوله تعالى ان لا اجماع على الوجوب ذكر في حكم القتل في الصلوات الاكثر
 ان لا اجماع على وجوبه ولا دليل عليه في الاصل بل ان الله تعالى في قوله تعالى في مقام موضع من
 الطائفة فعل الاجماع عليه وكذا في الحديث في جمل المصلي على اطل من هو ومدة مكثه
 من لحد شاعره ما تضمنه من بعض هؤلاء من ان كان كافي على المصلي في الصدوقين والجليل
 الذي يطره والصلوات ذكر في كيفية صلواته العزارة ما يقتضيه من الاجماع الذي نقله
 الشيخ في التحل على وجوبه الجوس مع عدم الامس من اطلاقه وذكر في الصلوات على والاذان
 ما يقتضيه من الاجماع الذي نقله الشيخ على وجوبه مع انه قد نقل كلام الشيخ
 الجليلي في ذكر حكم ارتعاس الصلوات من جهة وجوبه في الصلوات الكفارة ما يقتضيه من الاجماع
 في نفوذ الملل الصلوات عدم الدليل عليه من الكتاب السنة والآثار والاجماع فانه لا محل لطلب
 الصلوات في الاجماع من الاثر في غير ما سئل به في مسئلة خلاف بينهما مع ان الله في قوله
 والاضح في الطائفة وارتعاس في لفظة نقله الاجماع على ذلك قوله لا يوصلوا له الرضا في
 التوقير اية باجول على حال عدمه ولذلك لا عتد الاصل حتى تنكر على احتجاج الاجماع
 في ان الكتب لا يجمع جميعا واحدا هذا اذا لم يكن في السند قدح من غير جهة معتقدا لوجوبها
 او من الاجماع عند منكرها فاعلم ان حكم الاجماع عند منكره في حكم تنهيه الكذب
 على الله وعلى سوله او على لا يملك عليهم تسليمه اليه من عدمه لا عتد الاجماع في القول لا
 ايضا في نكته لانه لا يملك في حكم التفتيش لما اذا انا في الاجماع في حاصل كل وجوب
 والنص والاجماع في قوله تعالى ان لا اجماع على الوجوب ذكر في قوله تعالى ان لا اجماع

في جميع صلواته
 في جميع صلواته
 في جميع صلواته

كيفية صلواته
 كيفية صلواته
 كيفية صلواته

في جميع صلواته
 في جميع صلواته
 في جميع صلواته

ونرجس بطعته فوصل الشئان الى جوفه وذكر ايضا في الاول انه غير واجب شيئا لعدم الكفاية
 عليه انضما الدليل في الاصل قال في وصول النجاسة الى الجوف اخبارا وان وجوبه لفضضا به
 عليه ولا يصل براءة الدماء من الكفارة وبما انضما ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف
 نقل الاجماع على كون الحنفية المايقات مظنة فيلزم وجوب القضاء والكفارة ايضا و
 نقل الاجماع على وجوب القضاء بالكفارة في تعذر الفجر نقل ابن هزم الاجماع على وجوب
 القضاء والكفارة في الحنفية في مرض لا يطول اليها وفي كل ما يصل الى جوف القضاء عن غير
 الخيال وقد كرهه كان باكل وشتم وغيرهما ونظامه وعوى الاجماع ايضا على وجوب القضاء
 في الحنفية والسقوط في المرحل الصحيح اليها وانما الفرق في التفتيش في التاخرات فانما الحنفية
 يختلف في تفتيشه وذكره حكم ايمان بهرقة مع عدم الاثر في الشئ قال في الخلاف ليس
 لا محظا بنا فيه فتقوى الدين عليه القضاء لا في خلافه ميقانا الكفاية فلا
 يلزم لان الاصل براءة الدماء وليس في وجوبه دلالة على ذلك وليس لنا وجه على شرفه
 والذي دفع به الكفارة يدفع به القضاء مع قوله لا يصلح محظا بنا فيه واذم بكنهه مع قوله
 استبقوا فما سكتا بقصته فقد كلفه القضاء في دليل على مذهبنا يقتضي وجوب
 القضاء بل اصول المذهب يقتضي براءة الدماء والخالف جميع عليه انتهى فلهذا طرح
 الشيخ في المبسوط بان الظاهر من المذهب وجوب القضاء والكفارة معا فلم يستدل بدين
 بهذا ولا يفتي بالخلاف في الاول والخلاف ولا ينافي ذلك في التفتيش لان الظاهر في الروا
 لا الفتوى نعم فلهذا طرح الشيخ في الخلاف بهذا الكلام المذكور لعدم وجوب القضاء في الميقات
 على مقتضى الاصل فيلزم عدم وجوب القضاء ايضا كما يرد عليه وذكر في حكم الاستئذان
 في الماء للشئ اذ لا مكره ولا وجوب شيئا لعدم الدليل على ذلك من الاجماع ولا غير ذلك
 براءة الدماء من مع ابن هزم ونقل في الفتاوى الاجماع على جواز القضاء والكفارة معا و
 ذكر في حكم من لم يثبت التفتيش في الليل وصام ثم سافر فلهذا يجب عليه الاضطرار وان خرج
 بعد الزوال لان محظا بنا على من في ذلك وليس على المستئذ اجماع منع في الاجماع
 مفصلة ومتواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على
 انه اذا نوى الصوم قبل الفجر ثم سافر في النهار لم يجز له الاضطرار على ما لا ينافي في التفتيش
 قبل الفجر ثم سافر في النهار لم يجز له الاضطرار على ما لا ينافي في التفتيش

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

بمنهجها وظانها به ولا يخالط ذلك تقليد كماله لا يخفى على المتدبرين في مزيد توضيح لذلك صفة
 خفي عن البيان فان كل من قد وصفه من كتب العلماء شهادة قطع العالم ليس بمجتهد في
 لا يجوز له تعليم الله تعالى اذا علمنا بحجج العقل في معرفته لا حكمه من غير ما كان من كذا
 العرفه او غيرها لا تنقوصون العقل في قول هذا العالم ولو كانت على سبيل النظر لكن
 هذا من مذهب الانبياء ولا غيرهم لا من شكونه ولا من كذا يبايع ذلك لا يخفى قطع النظر
 بل يجري في ذلك ايضا كماله لا يخفى من غير في حيث الامور لا يجوز ان يخصصه في بعض الامور
 الراوي لا خيال كون عدد واحد من مائة ونظره فاستدركه ذلك لا يتبعه مع كون ذلك
 شانه من قطعها فلو ان ذلك مع هذا لكانوا في بعض الامور لا في شانه ان الاجماع
 هل يضيغ في بعضها يضيغ عدم الاستدراك على حقوقه الاجماع على النسخ منه ما ذكره
 في الشرح لا العرفه ولا في الاجماع المتقول في مواضع منها وفي بعض جملتها وانها ما ذكره
 في السائل المتدبر وقد ذكر في بعض الامور في شانه من اجزاء الالفاظات في بعضها الى
 من مذهبنا وعلى الغيبة في مسائل الخلاف ان ذلك من الامور لا يضيغ في شانه في القام
 يمنع حصوله ونظاير نقلها في بعض الامور في شانه في القام في شانه في القام في شانه في القام
 غير لقوله او غيره واصل الفكر وعدم التوصلان وحكمها في بعضها في القام في القام في القام
 استدل عليها بوجوبه ولم يذكرها في الاجماع المتقول في القام في القام في القام في القام
 بالثبوت والعلو من القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 الجمهور والامانة في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 في غرض الخفاء بعد كونه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 بالانسان في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 واحله وقت حل كلام الفقيه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 تطلع الى ان قال في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 بل لا يزل وليس له ان يكون في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 وكونه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 غرضه في بيان مفاهيمه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام
 لا يخفى في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام

هذا هو الحق لا يخفى على المتدبرين في مزيد توضيح ذلك صفة خفي عن البيان فان كل من قد وصفه من كتب العلماء شهادة قطع العالم ليس بمجتهد في لا يجوز له تعليم الله تعالى اذا علمنا بحجج العقل في معرفته لا حكمه من غير ما كان من كذا العرفه او غيرها لا تنقوصون العقل في قول هذا العالم ولو كانت على سبيل النظر لكن هذا من مذهب الانبياء ولا غيرهم لا من شكونه ولا من كذا يبايع ذلك لا يخفى قطع النظر بل يجري في ذلك ايضا كماله لا يخفى من غير في حيث الامور لا يجوز ان يخصصه في بعض الامور الراوي لا خيال كون عدد واحد من مائة ونظره فاستدركه ذلك لا يتبعه مع كون ذلك شانه من قطعها فلو ان ذلك مع هذا لكانوا في بعض الامور لا في شانه ان الاجماع هل يضيغ في بعضها يضيغ عدم الاستدراك على حقوقه الاجماع على النسخ منه ما ذكره في الشرح لا العرفه ولا في الاجماع المتقول في مواضع منها وفي بعض جملتها وانها ما ذكره في السائل المتدبر وقد ذكر في بعض الامور في شانه من اجزاء الالفاظات في بعضها الى من مذهبنا وعلى الغيبة في مسائل الخلاف ان ذلك من الامور لا يضيغ في شانه في القام يمنع حصوله ونظاير نقلها في بعض الامور في شانه في القام في شانه في القام في شانه في القام غير لقوله او غيره واصل الفكر وعدم التوصلان وحكمها في بعضها في القام في القام في القام استدل عليها بوجوبه ولم يذكرها في الاجماع المتقول في القام في القام في القام في القام بالثبوت والعلو من القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام الجمهور والامانة في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في غرض الخفاء بعد كونه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في غرضه في بيان مفاهيمه في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام لا يخفى في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام في القام

بعد بما يقارب شئ من سنة ولا يربا ذكرا الاجماع هنا جازا القول في حكمه بل ان الفرق في ذلك
 حلهما انه يتطلب المذهب على جوب تقديم الاستصحاب لانه انما اعتد له على خبر ولا يفتقر الى
 يارهي الاجماع على ذلك فانه من كتب خلاصة الاقوال في كتاب التقييد والذات في حكم الصلوات في
 السجدة في غير ذلك لاخبار بخلافه ولا اصل جواز الصلوات فلا تنفع الا موضع الاتفاق على منع
 ولا تضع الى من يقول ذلك لا لاجماع منعده على لا يجوز الصلوات في جلد ما لا يتوكل على
 فانه يتعلل في المناظر تقع في بعض الاحوال وفي بعض المناظر المتعسف منهم وانما سمع الذي
 لا يفتقر معنى الاجماع ثم يفتقر على طاعة الطاعة لا كما وقد ذكر الاجماع المتعسف في ذلك
 غالبا اولى غير ناد في مسائل اخرى من دون حاجة به تعويل عليه كمنسلة اختلاف الاجماع
 في عدد الفروع مسئلة متاع النحر في الامانة في حلال الجواز في طينها ومسئلة
 تبيين الفصول الجمل في فصل الاجماع عن الفصول كتاب الاعلام ومسئلة في الولد في غار حيا
 ومسئلة في الدبر من فاته ولا فاته ومسئلة في الدبر ومسئلة في حيا ومسئلة في الولد في غار حيا
 ومسئلة في الحارة والورثة للوصية بما زاد على الثلث في جواز الوصية مسئلة في الجمل الاجماع
 من الموصوفين فيها ومسئلة في تعيين الذي دية حيتن لا منه هذه جملتها ونفت عنه
 في كتابه المذكور من الاجامات المتقولة في اجزاء موضع من كتابها من غير انها الا انها
 بالمرجع بخلاف ذلك كثير اكا هو في فقهنا ما ذكر في التتابع في فصل الجمل ولولو في
 غلاما ما قبله في قول الرضا في فصل الفصول على الاجماع المركب لم يثبت وفلا فملا في
 في ذلك كما هو نص كلامه في التتابع او الفتوى على ذلك كما هو غاؤه في المعجزة من يقول للاجماع
 عنده لا يثبت عدمه فلا يكون فاللا يثبت المتقول منه بغير الاحتفال في كتاب التتبع
 الشرايع ايضا وفي فساد الصواب على الاعلام والذات في رد وان عدم وكذا القول في فساد الصوم
 الموطا والاشبهه عن جبيع وجوب الفساح هذا بما يوافق القول على ذلك لا ما صرح به بعد الصان
 السابغة في لا يجب العمل بوطي جميعها لا يبرل واما في كلامه في الصوم سواء وطها او نحو ذلك
 في فساد الصوم عدمه متناويز في عدم اعتقاد على الاجماع المتقول عند تعويله على في الفساح
 ايضا من دعوى لاجماع على فساد الصوم بذلك وقال في كتاب التتبع في حكم الاستصحاب في البطلان
 والظواهر من اصحابنا في عين الدابة نصف فيها وفي تعيينها كما في عينها وكذا في عينها
 من لسان والرجوع الى الارض في النجاسة قال ايضا في الشئ البطلان في عينها على ما لم يجر

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

حكمه في التتابع في الفقه
 حكمه في التتابع في الفقه

السلام والحق الى الان ما اتفاه الا انك نية الاصل قال في غسل الخمر وكذا
المسح باليد او زودها العسرة ولم يمتثلت رجمها الى ثمانية اوتوى الخمسة انما هم اربعة
في ذلك من جهة صحتها قال في الشئ استدل في الخلق على صحتها بالجماع القرينة ذكر
ولا ياروحي فنعمة ما بخبرنا انك غفر في كل اوتوى في ذلك انما في الايمان
فصلنا على التسوية في ذلك وقوة القس بها حديث مع انقائه كل من على تردد عندنا
من جهة مع جميعها ذكر دليل على عدم جواز الاجماع القول عندنا ولا لم يتردد من جهة بل
من جهة غير ذلك وقد ذكرنا لك ان على الراجح وجوب الحاضر على الجاهل في الشئ
عليه بالاجماع باننا لا نعلم وكيف يتحقق الاجماع فيها يتحقق في الخلاف ولو قال اننا لا نعلم
فانما لكن لا نعلم كيف يرد مع لا خيال لا يرد في ذلك بقا الحق في خلافه ثم في
الكل لم قلنا انك وانما في الخلاف قال في الايمان في الجملة بالاجماع عدم الوجوب
قلت قد حكى ابن مرداويه في حديثه على ما حكى عند الاجماع على الوجوب ايضا لم يتحقق
في من ذلك ما ذكرنا وانما ظهر في السخا فذلك لما خالف في حكمه الا يجب في الفصل ثم
ولا يخفى يجب فيها ثلثا انما في التمسك بها في التمسك بها في الخلاف من الاجماع قطان لما لا
اخرى يجب فيها غرض احد الغرض وهو المرفوع فليس في الاصل قال في غسل الكفا
وفي وجوب النية على اغتسال عند تردد في الشئ في الخلاف بوجوبها وانما
بالجماع القرينة ونشأ التردد في نظرية الميت من جهة الوقت وهو انما في جهة كسب الموت
الجنس الا هو لما ذكرنا الشئ ضد فلو يقتضي الاجماع المنقول في مثل هذه التمسك
يقتضي عدم التعويل عليه مطلقا قال في حكم وضوء الميت ان لا يتخاف ان يسلخ غسل
الوجوب مع انه نقل عن الشيخ انه قال قد قيل ان وضوء الميت فوجبه كان جائزا غير واجب
العلماء على تركه العمل به لذلك لا غسل الميت كسب الحياة ولا وضوء في غسل الجنائز
وذكر في كتابه انما ادلت ومعه بعض العلماء وغير ذلك ما يقتضيه بها احد النسخ
على الاجماع المنقول وحكم في حكم جهات الملائكة للميت عن بعض المتأخرين مؤيد في ذلك
ذكر في جملة استدل لا على كونها استحكمتها بما وجدنا بغير خلاف بيننا ان غسل
ميتا الذين يدخل السجدة ويجلس فيه فلو كان يغسل الميت لما كان ذلك ولو دلت عليه بانها
هو على غير من بها ان يغسل نطقا لا يتحقق في الاجماع على هذه النسخ ونطقا للدين هذا ما

الاجماع على ما في المتن

الاجماع على ما في المتن

الاجماع على ما في المتن

الاجماع على ما في المتن

قالوا انه لا فرق بينهما وضعف الجميع وقالوا لعدم الفارق فلا بد ان الفارق وجود وهو ان
 ويمكن ان عدم التوحيدين لا يدل على المعكونة قال في حكمنا اننا انما نفضل الامناء منها ونحو
 اننا نفضل حوط وحكم على الشيخ وابرايم بن جود بل اننا نفضل قال وروى الشيخ المروزي في كتابه على
 الثالث باجماع الفقه وروى في كتابه انما نفضل الحنفية لا كفاها لغيره وقال في احتجاج الشيخ بالاجماع
 بعيد مع رواية المروزي ثم انما نفضل المذهب في الاجماع ولا نكتفي بواحد من الامراء لان كلامهم لم يوفق
 ولا من قبل ان لا نعلم في جعلتهم ثم الجواب عن رواية عمار بن الفضل في العارضة قال في بحث العبد
 ان الشيخ قال ان الكعبة قبله اهل المسجد والمسجد قبله اهل الحرم والحرم قبله مكة وانما جعل
 واجتمع عليه باجماع الفقه وروى في المذهب في الاجماع لو لم يخلو من جعله من غير اعتبار
 واحكامنا اننا نفضل الفقه في حكمه في المصالحون قوله في الكعبة قوله في الكلام في التعميم والى انما
 ذهب في الخلاف خاصة واجتمع عليه باجماع الفقه وروى في المذهب في الاجماع على الكعبة وسلم
 وجهي شفعين في الحرم والفضل ليس الا في حكمه في المصالحون على سطح الكعبة قوله ايضا احكامنا في
 الخلاف وهو ان يعطى مسئلتنا متوجها الى ابي عبد الله عليه السلام واجتمع عليه باجماع الفقه وروى
 بان لا يستدل بالادلة بذلك بعيد مع ما ذكره في المنسوبة ولو لم يخلو اجماعا لم يستدل به
 بحث اللباس ان في الحر المعشوش بوجه لا يثبت في التعاليم لا يثبت فيهم وقد دللنا على المنع و
 رواية في الجواز قال في الوجه ترجيح الاولين وان كانا مطلقين لم يثبتنا لاهل الجاهل
 الاصطحاب دعوى كثرهم الاجماع على ضعفها وهذا لا يقتضي حجة الا باجماع المتقون بنفسه
 بل عدم حجة كما هو ظاهر ذكر في كيفية صلافة النظر جماعة قوله في المرتضى في الشيخ وروى في
 الثاني قال وهذا حسن ولا يلتزم على من يثبت على الاجماع على خلافه ما قصد بذلك الطعن
 على ابن اوديس كما ياتي في التبريع به في المتن قال في حكم التامين بعد العهد بعد دخل في
 ويمكن ان يقال بالكرهية ويصح بما رواه جليل من الصادق عليه السلام ثم هو من جملة جميع
 الاخبار والى ان قال في ترجيح اذلة المنع والشيخ في التلخيص ما دعوى الاجماع على غيره في
 المصالحون ما قال ولست أفتحق ان هو ولا والى ان قال في ثبوت شيعتهم قال في الاصل
 من نطق بها وهذا يقتضي الميل الى الكراهة لما دللنا على التبرع بعد ثماره من الاجماع
 لا لوجود الدليل على المنع فنزل بعد على الاجماع المنقول القبر في الدلالة التي كونت
 العبد والمنع في الشيخ مع ان حجة لو كان فيكون رواية العبد في الشواهد الحنفية في

فوجب ان لا يثبت

في الفقه

في الفقه في حجة

في الفقه في حجة

في الفقه في حجة

في الفقه في حجة

انه يجوز اخراج القيمة في ذكوة الاضام لان عدم الاعتناء بالخصوص منه على الشيخ جاز في ذلك
مطلقا مستندا عليه باجماع الفقهاء وادعى عليه بان في استعماله لا يخلو باجماع اشكا
ولا خبا وبغيره الذي على موضع النزاع فانه لا يخلو باجماع في حقه بل في غيره على ظاهره
اذ ليس هو في اجماع على الجواز ايضا وقال في حقه العدا الذي المستحق في الشيخ عليه
في الاعتناء على المولود وكذا الموصى لم يثبتها قوم من خطاينا وهو لا يوقى ثم حكى عن بعض
الاجماع على اعتنا بها باجماع الطائفة ودعيانا لانها اقطاع من الاجماع كيف كان
موجود من طائفة متا الاصل اعيناهم قلت وظاهر الشيخ وابق فخر وادريس في قولهم
عليه ايضا وقال في ذكوة الفطرة ان الشيخ اوجبها على من يملك ما يجب عليه ذكوة المال كما
في المبتدئين وهو اوجبها في الخلق وادعى بان لا يعرف به غيره ولا من شأنه الا
ثم قال بعض المناظرين على ابن دريس ان دعوى عليه باجماع وحصل الوجوب بين بعض
الركبة ومنع القيمة وادعى الخاف لا مائة على قوله ولا يثبت له ذلك وظاهره في
دعوى لا يخلو باجماع عليه ايضا وقال في المولود العاقبة الذي لا يعلم المولى حياته ان لا يخلو
لا يثبت فطرة واستحسن على الاصل والاعاب على فحاج الخطا في جوابه فانه في
يجوز ان يثبت له ذكوة ولا يثبتنا ان من يقول لا يخلو باجماع على جوابه فانه في الاجماع
من رداه واحدة وتوقى ابن دريس فطروا وقال بعض المناظرين على ابن دريس ان في
السائل في الشيخ قال بعدم وجوب فطروا وقال بعض المناظرين على ابن دريس ان في
سبيل لا يخلو باجماع ولا باعتبار وجوب وثم اتم فخر فقال يخرج من لنا من الفطرة
لا يمكن ان لا يخلو باجماع ولا يثبت دعوى لا يخلو باجماع من لا مائة على ذلك مانعنا
من فطروا لانها من فطروا ولا مائة على الفطرة وحسن الفطرة من حيث هي وجبة لا بل
فطروا لانها من فطروا ولا مائة على فطروا ولا مائة على فطروا ولا مائة على فطروا
ان الثالثة قالوا انما قال قوم من غير ذلك لانهم غفروا القيمة لانهم لم يقلوا لانها
في ذلك وفيما لا ذكره لا يخلو باجماع عليه وعلى رواية البشير انوا في ثم بعد ما اردوا
قال بعض المناظرين على ابن دريس ان لا يثبت له دعوى مع اكاد العا على واحد فخرج
لعله بدعوى اجماع الامانة وذلك كما حشر انه هو يقول ان لا يخلو باجماع انما يكون
اذ علم ان لا مائة في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون عليه فخر على من لم

اعتبار المال في ذكوة

الشرط في ذكوة الفطرة

لا يخلو باجماع عليه

في ذكوة الفطرة

يعلم تلك على استدلال الشيخ في الخلاف على انضمامها لجامع الغفر واخبارهم وقال في القصة ان الاستدلال
 واتباعهم بالواحدة واحدة من اول شهر رمضان فاستدلالهم كافي للشيخ كما ذكره في كتابه على وجه
 وقال ان هذا الاحتجاج لا يقتضي على المتولين الاثر قياسه على من علم المسئلة من على الاثر
 وكذا الشيخ ابو جعفر والاولى بجهد البينة لكل يوم وليلة لا لا العلمنا اذ عينا من لا جامع
 فلما دعي المنيد وارجعها لاجماعها ايضا فلو كانت لاجماع المتقول جهة عندنا ومنه لا منزلة
 الخبر العتيق المروي عن الامام لكان في نقل هؤلاء واحد منهم كفاية في الحكم بالاكتماء بالبيان
 ولا يتينا مع اشتغال ذلك من عندنا الاما يتبين على جهة التقليل بعدم العلم بالاجماع كالايضا
 مع وجود الاخبار البعيدة الخالية من الغشوى في السند والذلة لا الفصلان بناء على ما سبق
 وما ياتي في كثير من نظائر الاستدلال هذا علمه ولا يخفى على من لا يخلو قال في حكم الكذب
 على الله وعلى رسول الله لا يثبت عليه الا ان لا يثبت من كما بان في القصة ولا يخفى بعد ذلك
 اجمع الاقول من يثبت على بصيرة واحدة وادعوا لجامع الغفر ثم قال بعد نظرهم في الخبرين
 الخبرين من جهة السند وغيره ان مع وجود الخلاف في الاحتجاج لا ينعزل الزايد ان يكون
 جهة دعوى لاجماع مكابروا ولو فرض حكمه فمضغ الطلاق بجملة ما لم يرد على سالتنا بعبارة الله
 عن الصائم مضغ الطلاق قال نعم ان شاء وتقول على الشيخ في السند يلة قال هذا خبر
 مجهول واورد عليه باقر الزايد اذ امكنه ولفظه لا يثبت بما فيه فهو حشوان كان برأيه انه
 حرام فلا نسلم ما ذكره وقد تردد في التسليم وقال في على المصالح مع الاثر ان في وجوب الكفارة
 وادارة الشيخ في هذه الكفارة مستدكها لجامع الغفر ثم ذكر وجه قوله ويجوز ان هذا الاحتجاج
 لا ينسحب على من هنا انما حاصلها انما هي موثقة عندنا الكثرة لم يلحقنا اذ هي الاما يتبين على
 وجوب التسليم على الموطوعين في تحقق ما ادعاهم به ليعملون بفنشا القنوم
 يلزم من طهاره بالولي ثم ادرك الكفارة وقال في دعي اجمعه مع عدم الاثر ان الشيخ قال في
 الطلاق لا ينفرد به ويجب العمل بالاعتقاد لا يجمع عليه وان الكفارة والتسليم لا دلالة له على
 وقال في بسوط طلبة الغشوا الكفارة ثم نقل احوال الفقهاء في في في على المصلحة القسرية في قال
 والمال ان يقطع القضا ايضا على قوله بعدم التسليم لهذا لا لا اذ على الغشوا كما ذكر في الكفارة
 وقال في حكم فضله العفو والقصد من حيث ان بعض الناس خربوا كمال القصد من حيث ان
 ان لم يد قبل القول بما عصى في غير ما قاله الصواب مع وجود الزايد القصد من حيث ان

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

انما يقع في الغشوا

خالفوه ومنها مسألة اكل المارة من الماء فقال في الترمذي لا يجوز اكل المارة منها على نحو جماعة
 من اصحابنا واذا عرفت ذلك فليس على جواز ذلك كما لا شك في الجملة ولكن قد خصوا له في تركه كراهة
 كما لا طعنه ويمكن من قبض مضافنا القول بعدم الجواز ان هذا يقتضي ثم يقال ان المارة التي
 والحجر ولم يقل جواز الشيخ في الخلافة في جماع على الجواز في هذا ما استدل به هو على المنع الاصل
 في جده هو الاصل ثم استشهد به بالخبر الصحيح الذي دل على عدم جواز الاخذ من ارضه في الجماع على كل
 ولا كلام في منعه ثم ذكر انه قد عرفت جواز الجواز في الجماع الا ان سائدها على انفسنا في
 الجواز فيها ثم قال وان كان لا يكره كذلك وجب تركه في الجماع لانها لو اكلت منها والرجوع الى
 قد ساءه من غير حال الاكل او لم يتركه في حال الجماع لان قوله لم يقصد به منع اكلها في الجماع
 وبغيرها مما يمتنع من فعله منها حتى شاهد على عدم قوله بجده ومنها مسألة منع ام ولد
 فقال في الترمذي اذا اكلت او جنت خطا امسدها بالخير او بين ان يفسد بها بالخل او يرب
 من اللذة ومنعها او فسادها الى الفجر فان شاءوا باعوها وان شاءوا امسدها قال في الجواز
 الشيخ في المبسوط كتابته ان لا يكره في الجماع من سائل الخلاف في كتابته ان لا يكره
 مستند لا عليه باجماع الترمذي او في جوازها على ان جوازها لم يولد في حقها من الناس على
 سيد فاقول في جوازها انما هي ارضه لا جماع وليس هو المستند له في الحكم بالجواز
 باجماع مما نموه كونه في حله فيما يطهر به في المبسوط عدم الخلاف في ان جوازها على
 مؤلاها مع ان في موضع اخر من مس لولان في الخلاف في انها تنقل برقيتها وبغير ذلك
 ان ذكر في الشارع وليس هذا موضع تحقيق ذلك ومنها مسألة كفارة الاطوار في منكرها
 وفضل الله والحمد فقال في الترمذي انها في الحجج حق وعصا ثم يربوا طاعلم بسبب على
 الصبر ثم حكى عن المرتضى في الموصليات في حلقه لنداء كان باظهار يوم وجب صوم بعينها
 بالنذر فعليه كفارة اظهاره ومكان ان كان بغير ذلك فعليه كفارة اظهاره في الجملة
 اجماع الترمذي ثم نقل عن الكراچي انه قد فصل الى تها من تها كفارة الفها وكلامه فساد في
 على لنداء الاجماع ومنها مسألة من لم عليه عقد تزويج فقال في الترمذي ان يزوج ذرية اهل
 على ذكره وعلى المهرية ولا يثبت له في وجب عليه الفها انما له ان اقامه فساد ان منكر
 الكبير فيلحق الفها لنداء وقد علم بان الاجماع على ان ذكره بعد ذلك الا ان يستدل على ذلك
 ثابرا ومعه لا يجوز ان يكون على وجه المصلحة قال الخطيب الكراچي انما اقامه عليهم على

جاز على كل حال
 في الجملة

في الجملة
 في الجملة

بياتها في المبسوط

في الجملة
 في الجملة

الطائفة العامة من عدم هذا الجاع التكويني يقولون مطلقا ولو كان في غير هذا الجاع وكما قول
 الخطابي الذي لم يرد منه له هذا القول وغيره مع عدم العلم الاثباتي ولو كان في الاثبات الجاع اصل
 المباشرة والحال لا للشك والاشكال والاعتقاد وهو ذلك مما هو عليه كونه في هذه الزيادة في حديث
 الفريقين في شيء من ذلك يرد اذا كان الحكم من قطع وغيره مع ان لقطع بما ذكره الخطابي في
 من واحد في شيء يجمع فلك وانما هما من ذلك لا في شيء في القطع والظن يقولون مطلقا في
 شاهد على ما قلنا كما لا يخفى وما يشهد بل هو انما هو من الامامية وما هو من العامة من انما
 لا يتخصص المومنين في الروايات ان كان قطعا او ذكر في الاستدلال على ذلك وقد قيل انما
 امور منها انما يتخصص في عدم علمه بالمتخصص على وجه الضم في رواية اخرى في قوله ما ليس به دليل بل لا
 ولا طعن عليه في ذلك وقد يكون دليل التخصيص قطعا عند الرواية ان لا يكون قطعا في نصيبنا
 فان لا دلالة لا يصح لنا فيها في الروايات في النصف عند المستدلين بما هو صحيح ايضا في قوله
 قول الخطابي في ما يخرج عن الرواية في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 من حيث الخفاء ان لا يتبين من الخبر على الرواية على احد من الرواية على احد من الرواية على احد من الرواية
 له وفيه يوجب عين في ذلك الخبر بعد ذلك ان كان نصيب الرواية في سائر الروايات في سائر الروايات
 لذلك انما هي ان لا يكون في معرفة العاقل بالامانة الموجبة للظن في المطلقات في ذلك النصيب
 الاحكام ثم قال ولو كان ظاهرا في بعض هذه الروايات على غير هذه الشافعية الكبر في الروايات
 التي يجوز العمل على الظاهر من ايراد الرواية في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 عاصم في ما يجزم بالحديث في الخبر وهو ذلك كغير من الروايات في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 روايته في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 مقتضى العمل لا يوجب ذلك لعدم كونه جماعا وكثير من الروايات في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 بان العمل في الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله في الرواية عنده في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 جالس في بيته على منبيل الحديث يقولون انما في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 لذلك ومع ذلك في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 المسنون من رواية في النظر في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل
 اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدل في الاوسطه كان ولا غير من الروايات في قوله ما ليس به دليل في قوله ما ليس به دليل

ذلك الحرفا متواترا واحدا ولو قال البراهي بخبري من لا احصهم هذا لم يقبل قوله في الحديث
ففي الاطحا ذلك ذكر من حجج الفالطين من قوله ما يتفقون ذلك الخطا على ذلك الا واسطة واليه
بفسقها بما على قول غير الجرح لا الاعتقاد على مجرد قطع القول ونظرة بالجماع اعتقادا
ايضا بان من هذا الخطاب غير الامام ليس هو على غير مطلقا والاعتقاد انما كان على ان
من هذا الخطا في مسائل الالهي لا ليس هو على غير من الخطا في الجند بل ما ما كان في غير
كما كان في الدنيا الا ما يتفقان قول الامام عندهم بخلافهم بينه طعن لضعفه في اختلاف
الاصوليون في كونه على المتابعين من بعدهم من الجند من ذلك ما يتفق الا على
والاعتقاد والاشارة في حقه قوله واحد بن عبد الله الحنك في القائلين في مشيئة الكرخي في البر
بجدة مطلقا وذهب ما للقول في ابو بكر الرافعي البريدي من الخفية والاشارة في القول
الاخر واخذ في التوازي الاخرى عند الله عز وجل في الفلاس قال قوم ان خالف
الفلاس فهو بخلاف الاطلاق انما اتفق في قول في بكره على ان عرفها والحق الاول ثم ذكر
في ضمن مقدماته ان قول النابغة ليس خيرا جامعاً وذكر في احتجاجه على من ادعى الخطا في جملة
على جملته في كل واحد من هذا والاعتقاد بان اسكان الخطا الذي هو المانع من الجرح في
تقوى على عدم قوله مستوحى به من مخالفتهم في كل واحد من مذاهب الشافعية
يستلزم عدم كونه بخلاف كل واحد منهم في مقدماته ما ذهب اليه بطلان ما ذهب اليه لا
ثم انهم ما نقل عن الامام في هذا المذهب في تفاصيل الفاسد في نقل عن عدمه في هذا المذهب
فرايين كون حكم الخطا في التابعين من قطع وغيره ومقتضى وذكر في من الاجماع على عدم كون
قول النابغة مجرد مطلقا لا قول الخطا في التابعين تخصيص للخالين في هذا وتخصيص
بعضهم فيه من مخالفة الفلاس في مقدماته وفي ذلك ما يطرأ من النظر في دأبهم سواء اختلف
عندهم بين كون الحكم من قطع او غير قول ثبت جملته في هذا المذهب ومن نفاها فمكن ذلك في
بين ما كان من قطع وغيره في ذلك جماع علماء الامنة كما في قول ايضا في غير الجند في ذلك
عن قول من قال الالهي وان كان قد سمع منه مشايخه جاز لا العمل في غير ايضا وكذا في
سمعه من غير غير غير الجند وان كانت في الاخرى جاز العمل في الاصل والحق والحق والحق والحق
هذا جملته ما حصر في كلماته لعلنا في الاصول وقد ذكر ايضا في ذلك مما يشهد باننا
واستقصا الجرح في قول في البراهي لاسنار الجند من قول في غيرهم من قول في غيرهم من قول في غيرهم

مع صدور دعوى الاجتماع فنقول ان هذا ضايع فيها كالمفيد وان هـ واعضوا
 بالشهر القديمة الظاهرة وخلو من لغا وضل لغاوم وبسبب غشس الحكم في التفتي القادة
 الى اخطا بنا وظاهره اننا لم نعلمه لان كلامه فيها من لغا وضل لغاوم وبسبب غشس الحكم في التفتي القادة
 التفتي عن الحكم الى اخطا بنا وظاهره اننا لم نعلمه لان كلامه فيها من لغا وضل لغاوم وبسبب غشس الحكم في التفتي القادة
 بنسبة الى الاخطا بنا وظاهره اننا لم نعلمه لان كلامه فيها من لغا وضل لغاوم وبسبب غشس الحكم في التفتي القادة
 الحاشية اخاب عنه قال بعد جميع فاعلم ان عتق في هذه المسئلة اشكالها لا الحق لها
 ايام شهر رمضان وسينام لها اذ ان منفصلة ولهذا لا يبطل البعض فيها الاخر بخلاف
 الصلوة الواحدة واليوم الواحد وما ذكرنا اخطا بنا اي في احتجابهم قياسا على غيرهم
 النص على الفزع وعلى علة لكن الشئ والمنع في دعينا هذا الاجتماع ولم يثبت عندنا ذلك
 بغير دليل لئلا يكون من قبلنا لان الاكتفاء بالثبوت الواحد قال الاول بعد هذا
 بل خلاف ثم قال لو نزلت رتبة اوتيا ما معتمد بنا بغيره يكف فيها بالثبوت الواحد
 اما عندنا فلم يعدم النص ثم فكر وجعل في عند غيره واورد الفزع الذي ذكره في التفتي
 اشار الى جوهره علمنا ثم قال لكن هذا كله اقياسات لا يعتمد عليها انتهى قال في
 التفتي جواز اخطا بنا في رمضان صوم بنية واحدة في قوله ثم فله من جواز من لفظه
 وذكر دليله عليه ثم حكى عن جماعة اخرى من العامة عدم تجويز ذلك قال وهو الوجه قلنا
 بضمها في التفتي ثم حكى عن الشئ والمنع دعوى الاجتماع على الاول واقصر على ذلك
 بعد بل افق بخلافه ولا يخلو تارة المظهر فائدة بجملة الاجتماع المنقول فيما نقلنا ولم
 يقر مع عدمه وصدد من ولما لا ساطين مقام خبر واحد فمضى في مثل هذه
 المسئلة ما ذكرنا في ظاهره من يكون كالتحريم يستعمل منه وجود دليل اخر هو
 يصلح للمناينة لم حيث يمنع وجود الظاهر لغاوم في المنقول المترك لوجود ما مضى من
 اوفيه وهو اقوى من عدمه لاننا لا نذكرنا فاذا لا يكون حجة ابا نالقول بكونه حجة
 مع منعه فإذ ذكر كلام ظاهر في رسمه هو كالا حجة في المنقول لا في غيره من كلامه في
 الكتابين كلامه في المختلفات ما ذكرنا في الشئ والمنع في سائر ارباب الصلوات الا
 بنية واحدة وقال الفزع بالمنع والفتح عليه من صولك يوم جلادة وكل جلادة تنهض الى
 حكى عن الشئ والمنع في التفتي او لا ننقل الاحتجاج بالاجماع واجاب بمنع الاحتجاج

٢٧٥

الاجماع على التفتي
 والاحتجاج

الحكمة في العلم والدين
العلماء في العلم والدين

مع انه ما نقل خلافا من الامامة ونقل عن الرضا المتبرع بعدم انتقالهم فيه وعدم
روايتهم خلافا وقد نقل في انفسهم ان لا يشاؤوا لنوعه لا يحسن في كلامه في النقل على انفسهم
وفائق الجماعة في التفتير ولعله لا دليل على لا جاعه الحاصل المتقول لان لا دليل على خلاف
حاله ما اخذوا في نقله وان كان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
صريح في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
طهارة النقل على انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
طهارة النقل على انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
الانفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
وحكمه ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
الشيخ لا يوجب النقل على انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
تعلق الحكمين به كما لا ريب في ذلك في موضع اخر من نحو انفسهم عن انفسهم في انفسهم
بعد نقل قول بل لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
الشيخ قال لا انفسهم فيه فيجب ان يكون انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
عليه ولا اصل له انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
فان انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
الانفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم
ولا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم ان لا يثبت في انفسهم

جعل في الخلاف دعوى الاجماع وهذا كله يعني ما قلنا وقال في التحرير ايضا في كتاب البيع قال
 الشيخ لا يدخل الصفة خيال ذلك لاجتماعه عندك في نظرهم قال بعد تفصيل الكلام في الغلو
 ما يقتضي ثبوته وهو اختيار في سائر كتبهم وقد نقل دعوى الاجماع في المختلف في الجواب ايضا
 مع التعليل بان من شرط صحة النقص وذهاب الاجماع ممنوع والتعليل بان من شرط
 نقل الاجماع اجماع اهل العلم ايضا في خلافه عن مقام الاجماع لم يثبت في هذا الا
 بخلافات وقال في التحرير ايضا في كتاب الحول الا ان الاجماع لا يثبت الا بالشرع ثم رد
 بالقبول لاجتماع الحول ان كان ذلك قبل القبض لئلا يتناول النقص وعلى الناحية بدنه و
 يترقى الشرع والجماع على الشرع على الناحية بما قد لا يفيده من الاجماع لا يفيده من الاجماع ولا يفيده
 الرد فان هذا لا يقتضي الحكم بالحق في القول على هذا الاجماع وقد علم ولا في
 التذكير بالاطلاق ثم ينظر فيه لم يرض بالاطلاق بعدد بعد الحول لا لاجتماعه وحكم في انشا
 ما تضمنه واستقر في الفوائد المتعلق بالحول في غير النفاذ من الاجماع وقال في التحرير ايضا في
 كتاب القسط وما الفاء وكتاب التحرير لاسلم التسوية لا وقتها في تحريرها في قوله ان وهو يفتي
 الاخراج له فلو وجد له لم ولا جرحه مع الترجع ولو انكره من التسوية فخرج بقول الناح
 بالعموم من الترجع في بعض ما عرفت فيها في رواية الصادق ثم ان ما اخرج الجرح لعله انما
 الخرج بالعموم في الجرح اذ هو بن دثير لاجماع على هذا الحديث انتهى قال في كتاب القضا
 بعد ذكر الحديث تمام قال بن دثير ان ما اخرج الجرح به ولا حجة ما تركه اخصا بالدين
 فهو من وجده واما من لم يدره لاجتماعه كالتبعية في غير كلامه ولا ما من جهة فانه يكون
 لواجبه واذ في الاجماع على ذلك انتهى هذا لا يقتضي الحكم بذلك فضلا عن القول به على
 نفس الاجماع المنقول ومنه في التذكير بما لم يثبت بان الجرح من التسوية هو فاسد في
 انه يخرج من اقصى متسلسلة انكسار التسوية على كذا رواية ونقل خلاف بعض العامة في ذلك
 ولا يضر في كلامه في ذلك ولا يضر به كذا من ذلك في سائر كتبهم قال في التحرير ايضا في كتاب
 النصب في البيع وحيث سقوط حائطا وان يستند بجمع التبريد من واقع على الاجماع
 وفيه نظرو وقال في المختلف في البيع في الميسرة اذ حاقه في حاقه جاز ان يخلد جلع غير
 بعيد من فتنه بالاطلاق فيه سطر لا تقتضي في ما لا يغيره لانه لا يكون سائما ولا يخلو ما
 ما في ذلك من الدلالة على عدم الاعتناء على الاجماع المنقول مع عدم وجود المناقض المتسام

حكمنا في حال البيع
 اجتنابا على البيع
 البيع

منها وان كان قبل القبض
 حكمنا في البيع
 الثاني

حكمنا في البيع
 جلع

قال في الخبرين ان كان الوصف لا يجوز مع الوصف فقال كان ذا واراد عندئذ الوصف خلفه
 اذ بالوصف بحيث يتصور ان يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 عندئذ لا يكون له وصف لا يجوز ان يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 بالكلية ولم يمكن من ان يكون له وصف بل يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 بهذا الذي بقا في الخبرين لا يجوز ان يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 ولم يذكر الاجماع المتقول في قوله منها وهو ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 افضل لاننا لم نجد في الخبرين صورة ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 فيها ولا في سائر كتبهم ولم نقرض سائر الاجماع ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 قال في الخبرين ايضا في كتاب الشهادات قبل ان يثبت ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 بشرط عدم الصلح في الشهادتين ثم قال لا يثبت في الشهادتين ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 فيمسوطة الاختلاف في ان يثبت ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 خاصه وقال الشافعي عدم الشهادتين في الخبرين ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 الى اسكان في الخبرين وحكم بخلافه وهو اختياره في المعامد والاورشاد ايضا يظهر من الخبرين في
 الغنية اشراط الشهادتين في كتابنا من هو مقتضى ظاهره ولا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 بالاجماع المتقول مع جميع ذلك وقال في الخبرين ايضا في كتاب الشهادات ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 الذي وفي حديثها ردها قال واذا ثبت ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 يجب عندنا فيها ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 ما في الانسان عندئذ ان قيل له ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 كنهه ايضا والثاني في هذا الغنية والاسباح وفي الاول دعوى الاجماع على ما يشهد به سائر المسو
 ايضا وقد علمنا ان هذا هو النص الاول على الاول لا على الاجماع منقول ولا يجمع مع ما نقله
 ذكره وما كان من قوله خلاف الشافعي في الخبرين ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 المذكورة في الخبرين مع ان الوجود بينهما في كتبهم مقدم عليه كرس في خصوص كبريها ما لم يجر على
 عندنا وفي الخبرين في كثير من المسائل عند سئل المحقق في كثير من الاول لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 كثيرا ومع ذلك اصرح من المتقول لا اذكر وهذا كله يقتضي ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف
 كتاب الشافعي في كثير من المسائل ان لا يكون له وصف على راد الوصف ان كان ذا لا يجوز ان يكون له وصف

كتاب في الخبرين

كتاب في الخبرين

كتاب في الخبرين

كتاب في الخبرين

الطهارات فاعلم ان الماء القليل لا يملك ان يصفى ما به من كبره ثم ذكر خلاف الاصحاب ذلك واستدل
 ابن ابي ذرير على الطهارة باحاديث النبوي الذي في قوله وهو اذا طلع الماء كرام لم يحل شربها
 الاجماع ولما بعثنا الاول بالتمتع لا ان الشئ هو ماء من سائر الانبياء ولم يستند في غيره وعمل الثاني
 بان دعوى الاجماع كدعوى قوله حديثه ولما جاء في المختلف من الاول باننا لم نقنع عليه مستدلا
 لاحاد اصحابنا بل دفاه الشئ من كونه مثله لا التوصل عليه من الثاني بالتمتع قال كيف يجوز القول
 بالاجماع في مثل هذه الصورة التي قد وقع فيها من الخلاف ما وقع مع انه لم يغفل القول بعدم
 الطهارة الا من لا سكا في الشئ في حديثه فلهذا لم يذهبوا الى ان سائر كتبهم لم يتباينوا
 ابن ابي ذرير في الجاهلية المذكورة عن الخبر انه لم يثبت عندنا في الشئ ايضا في المقام اذا وقع في
 الجملة في الشئ المحذوا في الجاهلية في وجوبه ان يرفع اليه جميع ما يوجب الصلابة ابن ابي ذرير في
 غير الاجماع ولم يفتقد ولم يفتقد على حديثه بل عليه لم يستدل عليه بما دل على انه غير ذلك
 البحث فيما كان من هذا لا يقتضي اصحابا على الاجماع القول بانهم يقنعوا بذلك توقف
 في وجوبه في التمسك بالتمتع لا لعدم النص مع دعوى ابن ابي ذرير انهم فيها الاجماع
 على وجوبه في الكل فلم يفتقد عليه بل انما هو من كونه في الشئ في الجملة لا في الشئ في
 حكمه به كما يذكر الاجماع فيها ولا في سائر كتبهم ولم يذكر ايضا ما يقتضي الا على حديثه في كونه
 يقتضيه خلافا وقال في حكمه في الاجماع ان الشئ منع في التمسك من سائر ما قال ابن ابي ذرير
 يجوز في الشئ فيها واذا في ابن ابي ذرير الاجماع على ذلك وكثرة الاخبار والادلة عليه لم يفتقد اليها
 من الحديث ما غير حديثين ضعيفين ثم قال جدا فذكرها ولا تولى عندي فاعلم ان مثل الطهارة
 وعلى خلافه في جملة من كتبنا القول بالتمتع ولعل ذلك للخصم في الخبرين بالسهر في التمسك بها لا
 بالاجماع واورد في الشئ خبرا رواه ابن ابي ذرير عن النبي صلى الله عليه وسلم عند الوضوء اما انما
 ترى ان رجلا ثم قال ولا يرضى عنها على الاصحاب قال الشئ في الخلاف ليس بغيره واستدل
 بالاجماع والاضلال انتهى وهذا لا يقتضي اصحابا على الاجماع القول بانهم يقنعوا خلافا وكذا
 في وطني في الامام اختلاف الاصحاب في الجملة لا في الفصل المستدل لا في الموضوع اليه بالاجماع المركب
 هو ايضا اخباره في سائر كتبهم لاننا لا نستدل عليه بغيره وفيما يوجب كونه في قوله
 هذا الاجماع ولعلنا لم نجد بطريق الضمير كانه من المصنف لا النقل كما في غير ذلك
 والمدان الذي خافوا اصحابنا ان الصلابة او في هذا المدان والمدان وانهم لم يفتقدوا

هذا هو الوجه في
 القول بالتمتع

فيما يوجب
 التمسك بالتمتع

قال في التمسك بالتمتع
 التمسك

فيما يوجب
 التمسك بالتمتع

فيما يوجب
 التمسك بالتمتع

هذا هو الوجه في
 القول بالتمتع

الجواز مع الاحتياط كما في الخلاف ونقل عنه استدلال على الثاني بالإجماع ودعمه بالنسخ والاحتياط
يعضد دعاء ذلك من منع مخالفته فيما ذكرناه من كتبنا لأن يكون له رد بقوله لا يجوز ولا كفر فإما
كثيرا لما يشهد هذه اللفظ في هذا التصريح في هذا المصنف قال في الإجماع لم يثبت على الخبر
وكيف يدعى الشيخ ذلك وأكثر كتب وشتم على الكفر هذه دون الخبر وقد استدل الخليل في الكفر به ولم
يلزمه أصلا وذكر في المتن في بعض ما في كفاية العالمين الكعبة قولين الشيخ أحدهما ما في النهاية
الطلاق من أن يصلح من المذاهب التي لم يثبت له بها إلا ما في المتن من أن لا يثبتون جوازهم
فإنما هو ما بين يديهم شيئا منها أو حكم عندنا في خروج على الإجماع ونحوه من المصنف
وأما هو الثاني على وجه البرزوا جاب عن الإجماع أنه منوع منها نحو صانع أو كونه
وعن الخبر بأنه ضعيف لا يثبت له شيء من الأدلة في أيامه أو كونه في القبول واستدل الكعبة
أدود التعليل في الخلاف وجاب عن الثاني بجوابنا ذكره في الأول على ما في النسخ الموجهة
عندنا في الموضع الجواب غير على طريقته في ظاهره مع أنه لو كان غير منه في الموضع الجواب
وأما الاستدلال كان قوله القوم أن يسلطوا على الجاهل استدلوا أن لا يكون له رد في
ثم تروا ذكره هنا في الذكر وتعرض الخبر جوازه خاصة وذكر في المتن أيضا أن الذي قد ناه
جواز التصرف في الشجيرة كما شهدوا بالحدوث في الكعبة على أكثر الأصحاب بما تم قال في النسخ
في المصنف الإجماع على جواز التصرف في الشجيرة الحاصل من هذا يدل على جواز ذلك عند
أكثر الأصحاب هذا يعرف عن إجماع على الإجماع المنقول حيث يكون خبر من جهة الكاشف لا
التكليف وقد استشهد به على كون الجواز من جهة لا كرامة وهو الإجماع في عمل الخلافة على
ذلك كما هو أحد الوجهين المذكور في الشهيد والجمع بين ما هو المتعارف في المتن الذي هو
أيضا معلوم كما يظهر من أول كلامه في بيان الجواز في المصنف المنقول مما هو في الخلاف في
الجواز مع أنه نفسه خلاف ذلك في بعض كتبنا ذكره في المصنف المنقول الإجماع لا يخاف الخ
فيما بنا على أن جهة الاحتياط والكاشف عندنا مختلفة وإن في كتابنا في خلافه في المتن
وتم يتصور مذهبنا في المذكور وعبرنا في المصنفات المنقولة في مسئلة أصلا وهذا كما في المتن
على ما قلنا وقال في المتن أيضا في المصنفات المنقولة في المتن في المتن في المتن عليه
فدوى علينا شأنا استدلال على ذلك بهبوطه ومزيله عن صديق الجاهل من المتن في المتن
نتم قال وأيضا أصلا عندنا في المصنفات المنقولة في المتن في المتن في المتن في المتن

كتاب الصلاة في وقتها

كتاب الصلاة في وقتها
كتاب الصلاة في وقتها
كتاب الصلاة في وقتها

بالاجماع والمطابقة فليس شرطاً في كل منهما من الاضطراب الاختلاف في امر الجاهل والخلاف
 في امر السليم بل ان الاختلاف في اعتبار العقل في الاستحقاق في المصلحة واختاره هو لعدم وفاء
 لظاهر المصلحة ويصح في تقديره والذليل على صحة الحق في الشك في اعتبارها ودعوى المدعى اليها
 على ذلك جده بان الاختلاف في الجاهل مع وجود الخلاف وقد تقدم منع ذلك عن الحق في تصاو
 اذ جاء جاعلاً من يملك ظاهره لم يقرض له ان يملك ذلك ولم يكن في الخلاف المذكور الاختلاف
 بالاجماع اتصال ذكر الاستدلال بالاختلاف وما مضى بالاضلال العويثا وادعى خبره من
 جهة الاستدلال لا لولا الاضمار مع ان الاجماع لا يستلزم على تقدير حقيقتها اخباراً في
 الاستدلال من رخصها الساطين الى المطالب بالاضطرار لان ما تم به في ذلك والاختلاف
 الاضمار لا ينافي رخصها الفصل والعويثا بلا ان ينافي ذلك كذا في المسئلة في اعتبارها
 الموجبة لكون الفطره ونقل من قبل في حق الجاهل على اعتبارها على ان تصاحب فيه
 ذكره في التمهيد وودعه ان لا يخطئ ذلك ولم يقرض في الخلاف ولا في ذكره الا انه نقل من
 انه من مذهب صفى حقا بنا ومن ذلك الشيخ في جميع كتبه لان مسائله في ذلك ان لا يفتي بها
 وعلى اختيارنا وقد قدم على الحق منه والحكم يوم يحصل بين فرقا في ظاهره في ظاهره في
 المنه في يضاف الى كذا في الحق في الشك في اعتبارها العادي انما هو في الخلاف
 والحق في ان شأنا الوعاظ والقبضه اعتبارها وحكم من قبل في خبره من مذهبها عليه
 بالاجماع وودعه في بيان دعوى الاجماع في صورة الخلاف في امره بالاطلاق ودم في الخلاف
 ايضا ما لا يفتي كيف يدعى موضع الخلاف من مثل انما جوبه الشيخ وادعى اصلاح غيرهم
 قلنا ومن الجواب انه ادعى الاجماع ونفى الخلاف ايضا ولم يذكره في الاستدلال اتصالاً
 يظهر من هذا الموقف في الحكم لكنه لم يغير الاجماع قطعاً كما هو جازم ذكره في المسئلة في اعتبارها
 خطائنا في المذهب في القرب والصح مواءمة لانما بظاهره لا يرد ونسب جملته من الاجماع في
 بعد ذكرها انما في الشيخ ادعى الاجماع على ذلك هذا لا يقتضي احتياج خبره في القبول عليه ولو
 يذكره في الخلاف في ذلك كما عدلوا في الحكم للشيخ في الثاني الى ما شاع من نفسه في
 في الاول والخلاف في غير ذلك الجواب في الثاني في اعتبارها في كذا في المسئلة في اعتبارها
 الخلاف في اجازة اعتبارها في مضان خاتمة ان يتقدم فيه عليه يوم وانما هو وادعى كذا في
 سائر كتبه وضعف مستند الاول ولم يثبت في اعتبارها الا في المسئلة ولا في الخلاف

هذا هو الحق في الجاهل والخلاف في امر السليم بل ان الاختلاف في اعتبار العقل في الاستحقاق في المصلحة واختاره هو لعدم وفاء لظاهر المصلحة ويصح في تقديره والذليل على صحة الحق في الشك في اعتبارها ودعوى المدعى اليها على ذلك جده بان الاختلاف في الجاهل مع وجود الخلاف وقد تقدم منع ذلك عن الحق في تصاو اذ جاء جاعلاً من يملك ظاهره لم يقرض له ان يملك ذلك ولم يكن في الخلاف المذكور الاختلاف بالاجماع اتصال ذكر الاستدلال بالاختلاف وما مضى بالاضلال العويثا وادعى خبره من جهة الاستدلال لا لولا الاضمار مع ان الاجماع لا يستلزم على تقدير حقيقتها اخباراً في الاستدلال من رخصها الساطين الى المطالب بالاضطرار لان ما تم به في ذلك والاختلاف الاضمار لا ينافي رخصها الفصل والعويثا بلا ان ينافي ذلك كذا في المسئلة في اعتبارها الموجبة لكون الفطره ونقل من قبل في حق الجاهل على اعتبارها على ان تصاحب فيه ذكره في التمهيد وودعه ان لا يخطئ ذلك ولم يقرض في الخلاف ولا في ذكره الا انه نقل من انه من مذهب صفى حقا بنا ومن ذلك الشيخ في جميع كتبه لان مسائله في ذلك ان لا يفتي بها وعلى اختيارنا وقد قدم على الحق منه والحكم يوم يحصل بين فرقا في ظاهره في ظاهره في المنه في يضاف الى كذا في الحق في الشك في اعتبارها العادي انما هو في الخلاف والحق في ان شأنا الوعاظ والقبضه اعتبارها وحكم من قبل في خبره من مذهبها عليه بالاجماع وودعه في بيان دعوى الاجماع في صورة الخلاف في امره بالاطلاق ودم في الخلاف ايضا ما لا يفتي كيف يدعى موضع الخلاف من مثل انما جوبه الشيخ وادعى اصلاح غيرهم قلنا ومن الجواب انه ادعى الاجماع ونفى الخلاف ايضا ولم يذكره في الاستدلال اتصالاً يظهر من هذا الموقف في الحكم لكنه لم يغير الاجماع قطعاً كما هو جازم ذكره في المسئلة في اعتبارها خطائنا في المذهب في القرب والصح مواءمة لانما بظاهره لا يرد ونسب جملته من الاجماع في بعد ذكرها انما في الشيخ ادعى الاجماع على ذلك هذا لا يقتضي احتياج خبره في القبول عليه ولو يذكره في الخلاف في ذلك كما عدلوا في الحكم للشيخ في الثاني الى ما شاع من نفسه في في الاول والخلاف في غير ذلك الجواب في الثاني في اعتبارها في كذا في المسئلة في اعتبارها الخلاف في اجازة اعتبارها في مضان خاتمة ان يتقدم فيه عليه يوم وانما هو وادعى كذا في سائر كتبه وضعف مستند الاول ولم يثبت في اعتبارها الا في المسئلة ولا في الخلاف

[illegible]

عَلَّمَ الْقُرْآنَ

مكتبة

فصل فی بیان احوال و حال

الحاقى هو ليهما ايضا بانا ذكرنا عند غري في المنهج موضع ان الحكم وجوب كتمان نوع على
الزوج ان الشيخ واكثر علمنا وذكر الزايد وقال في سند ما ضعف ونحن في هذا من اقرين
فيه نايضا ايضا لما بينا وورد في المنهج ايضا اخبارا مختلفة في حكم الملامسة الاملاء
حكم في احدها عن الشيخ قال لما اذا دبرنا ان الغنى مشايخا كلهم ثم استظهرهم
الراوي من مضمونه وذكر ذلك في المختلف ايضا وهذا لا يقتضي جواز الاجماع المتفوت
عنده ولا يستعمل ما هو النعارة من غير تأخر كما هو ظاهر هذا دعوى من اجماع كل من حفظ
عنه العلم كراهية الغيبيل الذي له قوة ومهنا يندلما ذكرنا وذكر في الاحتكاك في حكم
الملكك اذ خرج من المصنف من احداث الاصطاح ان الهرم عليه ما ليس والوقوف
بعض الظلال والجلوس فيه واستقرب هو لا فضا في المنع على الجلوس تحت سقفه او
غيره بعض اخبارهم استشكل في المنع تحت الظلال وحكم من المصنف انه يمنع من ان يستل
عليه بالاجماع ولا خيلنا على من يقول ولا بد من ظاهرا ان كل ما كان في بدني الخلف
الا ان اقصى على غير الجلوس تحت السقف حكاه عن الحاقى الغني والشيخ في المبسوط والجلوس
والجلوس لم يقتض الاجماع امتدادا ذكره في التذكرة وقال انه لا يقتضي ختمه على الخاف الغني في المنهج
هو وبذلك لا يخافها وفي المواعد والارشاد والبقعة حرمة الخلف ايضا ولم يبين سند
واقصر في التفرقة على نسبة الحكم الى الشيخ والمختلف من اخر من سائر كتبه واكثرها في التجميع
التي لمعها فوا ما ولى ربنا كان منشا مواضع الشيخ والمصنف من اخر من سائر كتبه ما كان
اذا بين ما ليس من الحكم بناء على حرمة الخلف عليه ما اثر تحت الظلال او تحت الخلف ايضا
في مثل هذا الحكم التوفيق الذي لا يفيضان يصدر من لا عن ضرر لاينا فاضا البقا
على الجلوس كبرج هروان ادعى الاجماع عليه انه قد علم وذكر في المنهج ايضا في كماله
اختلاف الاصطاح في التجميع الى كفاية انما هو في سائر كتبه لعدم حكمه في
على التجميع انما خرج على الاشراط بالاجماع ووجهه بالنع في صورة الخلاف ذكر في ذلك في
مع انه نزل الاشراط على اثنين والجلوس الفاضحة الطوبى وظاهره صدق ووجهه ان
ادري بان هذا لم يندلما من احداث الاصطاح باناسو الشيخ في انتها ذوالجلوس ووجهه انما
كان هذا يندلما على عدم تطلعه لاول لفظة ما نال الشيخ انما به في الخلاف ايضا فقال الحكم
عليه هو في من المصنف من غير من اصحابنا قلت هو لا غير الشيخ واثباته قد م

هذا هو الحكم في المنهج

هذا هو الحكم في المنهج

هذا هو الحكم في المنهج

وہو

وجوابه بانهم منعوا من وجود الخلاف على ان يضاف الى اجماع الطائفة على وجود
 التفتيم وكيف يقع ذلك في جملة اجماع على خلاف الشيخ اعرضه طابع الخلاف والواقع
 اخذوا في المختلف من هذا الشيخ وقالوا لا يشهدون له الا اصطحاب الشيخ عليه الاصل والاعتماد
 بالاجماع مع انه حكاه الشيخ وابن تيمية فيهما طابعه على احتياج الحق لا يبرهن الشيخ من اوله
 الاجماع قال كيف يدعى ذلك والخلاف ظاهر الشيخ فلا يستدل بالاجماع على توثيقه في
 على الحق ايضا منع ذلك وقال في المتن ايضا وكما اذا ان من ينشد من ان لا يثبت
 فانه يوافق احد اصحابه يؤيد ما قبله وفيه شبهة ويحتجب هو بالاحتجاب المحرم فاذا كان يوم
 وانهم على غير هذا فاجابوا فيهم من حيث ذكر الاحتياج الشيخ عليه بالاجماع والاصل والاعتماد
 اقتصر على ذلك وذكر في موضع اخر من اجله من لا يثبت الاحتياج وقال في المتن كذا في الاول فيقول
 عليه لم يستدل بالاجماع وذكر في المتن كذا في قول الشيخ وبعض الاحتجاجات لا يثبت خلافها
 ادريس من منع ذلك وحكي في المختلف قول الشيخ من تعرض لاجماع ايضا ونقل عن ابن
 ادريس انه منع من ذلك في ان منسب الاحتجاج لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 ولا تستند قطعية ولا اجماع وانما يؤيد الشيخ في النهاية لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 الواقع علم يؤيد ما مضى في كتبهم ونظامه العالي في بعض ما ذكره قال بالشيخ او قد في غير ذلك
 وقال القصد في الاحتجاجات ذكره من الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 صحيح الاستدلال اكثر العلماء وكيف يحصل ذلك شافيا من غير دليل على هذا الاجماع لا يثبت الاحتجاجات
 الا ذلك وما راجع احكام الشرح ولم يظلم في مكان الاجماع وذكر في المتن ايضا في قوله تعالى
 ابان التفتيم في قول الشيخ ان منسب الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 الا كذا في الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 وقال فيهم الاجماع على قول الرعي بعد القول لا على المتن قبله وهو ما لم يرضى عنه ودد في
 المختلف ما ان الاجماع من ذلك على خلاف قوله وقال ايضا ان قوله في الخلاف شافيا لم يقل احد
 من علمائنا في الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 حصل الاجماع وان وضعه لم يثبت بل لا غيبنا بخلاف من يغافل الاجماع وعلى غيره من
 ظاهر التفتيم وعين على عدم جواب الرعي بعد القول لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات
 على كذا في الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات

حكمه انما في الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات

حكمه انما في الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات لا يثبت الاحتجاجات

عدم واخاره ونحو ذلك من كذا التفصيل بين المحنة والمواد منها للشيخ اخاره فيها
منه في الشيخ ثم قال في ذلك ان لا يدرى ان له خبر عما ذكره في النصف في محله الطوارق البقاء عليه لا
سقوطا لكثرة قال قال في الطابع خاصا على ان من جامع قبل الطوارق انشاء فان لكثرة يجب
عليه وهو مقتضى في اطراف دون التبع لا شك في ذلك ولا يتصور على هذا الكلام مع ورود
الحديث الصحيح وما تقدم على الاضطراب عليه في ذكر في الخلفا بما جعل يحد به من كره في ذلك
اصلا قال في الخبرين ان لا يدرى ان له خبرا وهذا في المتن ايضا انما هو الشيخ ان من يجب
في شاذ الخ لم يحد عليه بقرينة لا يمنع شيئا ولا افعية بل لا بد من ذلك وهم ومنه ما طام ان يحد
بدوا لاصحاب من كل مذهب واما حكمه فانه قال وفي خطابنا من قال هو غير بني هاشم استكمل
قوله ما جعل الفرقه اخبارهم ثم ذكر الحاشية خلافا للحدود وحيث جعل المرتب ثلثة في ذلك
صوم ثمانية عشر يوما ثم استدركه على الترتيب بخلاف الاجماع من اوجوه الاغتيا به وضع
نحو ذلك في التكرار وهذا لا يقتضيه الا عما عليه كما هو ظاهر وقد وقع الكلام في المستأنف
مواضع ليسها الغام ذكر ايضا في ثلث النيات في الشيخ تفصيل الشيخ في حكم الحاشية
حينئذ لا يحد غيره واورد رواية في ذلك ثم قال انما ابن اديس فانه منع من التباين في الحاشية
مكتم وادعى عليه الاجماع واورد رواية في ذلك التباين وادعى له هو ويحتمل تحقق الاجماع
هنا ولم نطفر في النوع اكثر من هذه الرواية فان كانت شاذة فلا تستدنا والمستثنى منه
منوعان ويقتضي الجواز على الاصل ان كانت محولا بها فكيف سلم احد الحكيمين لغيره انما
الرواية عليه ما دون ذلك الاخر وهو هذا الحكم حصل انتهى تقدم على الحق بخوله ذلك يدرك هذا
الاجماع في الحاشية المذكورة وانما حكمه في الاول الحكم بشذوذ الرواية واضطربت فتا
في كبره وبها قوي مع النيات من المناصب مطلقا والجواز من غيره كذا لك وتفصيل في
جملتها كما لا يخفى ذكر في المتن ايضا اختلاف الاصحاب في تحصيل الاستيلاء وطحا في العلم
عن البلد مع الامكان والمناجات طحا وهو الثاني في حكمه على ان لا يدرى ان له خبرا والاول و
الخير بنواثر اخر انما عليه خطا ما لم ينفصل طحا ولا يحد عليه في ذلك فضلا عن الروايات
للنواثره سوى صحيح ذكرها وحكم بضعف دلالتها وقال في الحاشية انما هو طحا فانما هو
نقص في ذلك على خبر واحد فكيف على بنواثره وقد تبين في ذلك الحاشية في المشي حيث لا على
ابن اديس ان دعوى قوت لاخبار طحا فانما لم تقف بذلك على خبر شاذ فكيف في القول

هذا الخبر في المتن
في المتن

هذا الخبر في المتن
في المتن

هذا الخبر في المتن
في المتن

ولم يشك احدنا من ذلك في ان ذكره وفيها ولم يذكره احدنا ولا نختار فيها ما في السهميات
 والعنوانات ولا يفتي ان دعوى المتواتر او دعوى القبول من دعوى الاجماع كما ان السهميات لا
 الاولى بعد التواتر يقتضي ان الدعوى لا يشك في صحتها وهو ظاهر في كل ارباب مرة الاجماع على ما
 اختاره العلماء ولم يقر من لم يقر في الحق في الاجماع على تقدير جهته في السهميات
 في كتابها واما ما يؤول الى كل حد فانه طامع في بيعه قال السيد الشافعي اذ هو عليه الاجماع
 قال الشيخ في النهاية بالبيع من الاول كلها الاول لا يخلو عنه للاستشهاد بهذا لا يقتضي القبول
 بالجواز فضلا عن القبول به على قول الاجماع في موضع الخلاف وقد ذكرنا القولين بالترجيح في
 التمهيد ايضا من دون تقرير الاجماع واستقرب في القواعد في البيع وعلى البيع بالانحياز
 وهو لا ينافي مع الاجماع على تقدير جهته وذكر في الخلاف للاصحاب في ذلك انه لا يرد في
 المتيقن والاجماع انما حكم قوله ان يزل دليل من احد قول الشيخ في تيمم البيع من المتقن
 الذي هو ايضا واستقرب من الجواز الفصل والعنوانان للاجماع وهذا كله يشهد باننا قد
 ذكر في التمهيد ايضا قول الشيخ جواز اكل المأكلة من الثمرة وحكمه ان يزل دليل من ذلك
 ايضا وقال ان الاخبار فيه متواترة والاجماع منقطع عن طلبة البينة بخبرها او خلافه
 يعرف انه ونسبه لان الحق مع غيره ثم ذكره وهو جواز ان لا يخار وتقدم في الحكم من العلماء
 المالك وانما التمس مع العلم بها وفي التوزيع مطلقا وهذا ايضا كما سبق ولا ينافي مع كوننا قد
 مثل ان يزل دليل من موضع قد خالف في بوجوه الخلاف فيه لم يقر في دعوى الشيخ في ان
 على الجواز ايضا انما ذكر في العلم وذكر في مشاير الخلاف اجماع ان يزل دليل من حاشية
 كرامة استقرب هو المنع ولم يذكر كما لا بد من سبق وانحياز الجواز بالانحياز واجماعها ولا يكره
 الاجماع اصل وهذا يدل على كونه منه بمكان من التمس في حق في الجواز ذكر في
 كرامة لا طعن في اجماع الشيخ خاصة في ضمن نقل كرامة كما عند ذكرها جازم في كل
 ووقف في الحكم مع انه لم يذكر هو بالبيع فكان ينبغي لا انضمام على الاجماع مع التواتر المتقن
 والاجماع والحدود وعدم وجدانها فكيف يظهر من كلامه ما خالف في لا ينافي المنع
 في مشاير القواعد قبل جاز اكل دون الاخذ بالمنع المحذور في كتاب الاطعمة وذكرنا ان
 ما يترتب الانسان من الشجر والزرع والفلان لا يقيضه ولا يفسد ولا يباح منه شيئا
 في مشاير الحكم من كل التمس في جواز اكل من غير النقل في حال في الزرع والقواعد انما كان

في كل ما لا ينافي مع
 التمس في جواز اكل من غير النقل

جاز اكل المأكلة من الثمرة

في كتاب الاطعمة وهل يجوز دباها ميراثا لان من غير القطر التوزيع والتجفيفه ودايانا فكلامه
مضطرب هنا ومثاله الانخاف والاجماع وقد تقدم ما يرد كلامه صاحبنا في هذا ما يتناول
بالعام فلهذا معظم ما حصر في مثل الاجامات لنقولنا المذكورة في انتهى كلامه فيها بان
تصريحها ولو كان على علم جميعها وقد ترك ذكرها في منها مع عدم وجود دليل قوي منها على
فرض جميعها ما هو اكثر من ان يصح مع انه قد استدل كثير على خلافه وغيره بما لا وجه له من
الاقبيح والاشنع انما هو لاخبارا والتعقيب جدا وربما كانت كقولنا في مثل الانخاف
المضبوطة فيك الانصاف ما شئت ان تجد الخط في هذا ما صحت من اقوالنا في اجماعها واكتمها انصافا
ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حصر في مثل الاجامات المذكورة في هذا لخدمة كماله
ظاهرا وبواطن الكلام في ذلك كالمقدمة فيها ما ذكره في الخلف في كثير من المسائل اخرجها
فقد علم وتبين بان في غير ما ذكرنا ايضا فتركنا ما لطفا في حكم التبرع على ان يكون
انه قال بان يزوج لولاء النساء اجرة ولو لم يظن كما ان اوصافا رضاعا ونظاما واستدل
عليه بان الانخاف المثلث من غير ان يظن له لاشلم وذهب ان يزوج لولاء لاننا انما نزوج
هو يظن على الذكر والامه وادع عليه بان ما ادعى على الانخاف المثلث من لاء فاما ما
ذلك من نفاها فان كتب علينا ما شاغلنا في ذلك ولم يبلغنا على كتابنا لا اكثر من ان
دخله في ذلك فاما ما ذكرنا في النسخ اجماعه من كون ذكر التواضع ان مقتضا
كلها فاسد وتبين في ذلك الحق في المعبر عنها وادع عليه باننا لم نزوج جدا لاننا نزوج
على بول الانسان ولا رتبة وهم من علتنا على من نزع الاجماع على وجوب نزع الاذن
لبول الانسان ان الباع لم يبلغنا الى الحق في التواضع والاجماع وقد تقدم ان ذلك لا يلحق
وذلك الاخرى ايضا ونزلنا المنه على ما في النسخ انما قال ان فلانا يجوز ان يبيع لواله الاذن
في بيعه لم عليه لاشلم نزع منها اربعون دلو او ان فلانا نزع كان لنا ما في النسخ
نزع الجميع وادع عليه بان لم يصل اليه ذلك وانما باننا في بيعه كدرة ولو كانا ما لم
التي حادها على ما صحت وفيه نزع منها ثلثون دلو وان كانت عقره ثم نكحني سند مع
ان الاعمال على النسخ في مثل الاول من الاعمال على الاجماع المنقول من نظام ذلك
كثيره في كلامهم لا تليل الكلام بل كلفنا وذكرنا في الخلف ايضا ما خلا من اهل البيت في انما صبر
في وجوب نزع سبع دلو او في نزع البئر ان يكون بطريق الاذن ما نرسل قال فاما انما

فيما لم يقطر منه ما شاء فلا يضمن ما شاء او دفع على ذلك الاجماع ثم انكر العلان عليه في العتبات
 للعقوب كما سبق في جزئي في التذكرة ان لا يضمن ما شاء من الغش والاعتساف وذكره ايضا اختلافا
 الاصحاب في ذلك الاجماع بالاضافة الى معنى الاكثر والاشهر والجواز في المضي من كل
 عند لا يحتاج على ذلك بالاجماع ووجهه بان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يكون له من غير ان يضمن
 بالاجماع اكثر القدر في اقله او يضمن على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 مسائل الخلف للمفيد عند تعلق الحق في العتبات الصريحة في القول بالجواز ايضا مع نفي
 ان يضمن عن ذلك على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 المختلطة ايضا اختلافا لاصحاب الجواز الاقتصار في الاستظهار على ما دون ثلثه اجاز مع
 الشافعي وانما هو الجواز وهو على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 اجاز ولا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 فرض حصولها بالافاضة الوجوب لعل ان الاجماع يقتضي على الجماع والعطف من غير ان يضمن
 الاصحاب فيبقى الاضداد على كل تقدير هيمنة وقد ظاهري ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 بل الغيوب ووجهه عند الخلف وظاهره ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 وجوبه فكان قيل ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 كتب على تقدير هيمنة وذكره الخلف ايضا اختلافا لاصحاب وجوبه بل يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 الوضوء واخراجهما الوجوب فنقل عن المصنف في الاستصحاب قال لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 الا بدلا من طرف الاضام بوجه احدها الاجماع والجباب عنه بان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 هو استصحابه لا بد من طرف الاضام بوجه احدها الاجماع والجباب عنه بان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 دعواه الاجماع ايضا على ذلك وعلى تركه بالكلية وهذا لا يمكن منعه فذكر بعضه ممن
 التيقن ووجهه دعوى الاجماع على الوجوب بل يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 في الخلف ايضا اختلافا لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 المصنف ذكره اقل من يضمن من حكم الظاهر ان في هذا الشيخ اعادها من استصحابها فلا يضمن
 الضلوع بالاجماع من ان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 الثاني خلافه لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن
 الجمل لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

ان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

كل ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

ان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

ان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

ان لا يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن الا على ما هو له من غير ان يضمن

فانما هو على ما ذكره سابقا اهل الاعمال المتقوله والمال يستدل به هنا ولا يباين ما سبق في حكم الخلاف
في المسئلة كما هو معروف قد تردد ذهننا في التمهيد في قوله وهو كقول الشك بعد الاصل فلا
يلتزمنا فيه وحق في ذلك قلت فلا يصح عادة وقوع الصلواتين ويزن المراتب فيهما من غير
هو انه ذكر بعد شتمه في الرض او الاستنباح في الوضوء او التيمم او بعدة الوضوء في الغسل
فثبت ان ذلك كان محذورا او قوصا احينا كما شك في التحريم علم وهو ما وافق المعنى في الفصل
الاول في غسلاها في الثانية وفي الاخر لو كان ولم يرج شيئا غير ذلك في عادة الغسل
ايضا وكذلك في وجوب نية الرض او الاستنباح في طهارة مع وجود الاعمال المتقوله المتقوله
بالاخص قد تردد في ذلك في المعتمد والاشياء وغيرها ايضا استشكل في الاثر في الاجاد
الوضوء في اثم اثنين كونه هنا وكذا في الغسل في ثمة ما ذكرنا من جهة كونه الشك بعد الاصل
وقال في الثاني لو جدد ذلك باثم ذكر بعد الصلوة اخلال وضوء واحد بما جعل تعينه عادة
الطهارة لا مع نية بل الطهارة فيكون مكنيا بالعادة فلا شطرية الوضوء لا نية الرض او الاستنباح
وهذا كله يشهد بما قلنا مع وضوح حال في الخلاف ايضا الشهود وان غسل الاثر لم يمتنع
الخيار والاختار حتى اذا التفتنا افضل الاثر لم يلج ايضا بالاختلاف فكذلك غسل الاثر لم يمتنع
ثم ذكر غسل الاثر لا يطابق ذلك في غسله في الاثر كونهما في شتمه بل لا يلزم عندنا وجوب
ثم اخبرنا هو الاول وسندك عليه بالاصل لم يمتنع من ان الشك في طهارة الاختلاف في كونه
واقعي الاجماع عليه ايضا كما بينا في غير ذلك في الخلاف ولا في غير موضع انه هنا اتفقوا
على تقديره في كونه في الخلاف ايضا احوالا لا لا يطابق حكم وضوء الميت في وجوب الاستنباح
وفيها ما اخبرنا هو في قوله من كتب الشك في الاختيار مع انه حكم في الشك في المبتدئين
وقد ذكرنا في وضوء الميت قبل غسله من غسله كان ما ذكرنا من على الطهارة على ذلك العمل
لان غسل الميت كغسل الحياء ولا وضوء في غسل الجنابة ويحكم عن ابن ابي رزين انه قال قد ذكر
انه وضوء وضوء الصلوة وهو شاذ لا ينعقد حاله وقال تالفا كما لا يشك في ذلك لم يطعن
على الطهارة على ذلك العمل بل لا يلزم من العمل الزيادة لان العمل بما يكون حاله الطهارة وحكم
كلام المبتدئين في الشك ايضا ولم يمتنع في ذلك الشك في الخلاف في غسل الميت كغسل الحياء
ليس فيه وضوء في طهارة مرة لا يستحب فيه الوضوء بله ثم قال ان لنا عمل المبتدئين في الطهارة
قال ومنع ان نلحظنا بالوضوء في حاله على اخبارنا في هذا الباب يقتضي لو منع

ان الشك في طهارة الميت
لا يلزم من العمل الزيادة
لان العمل بما يكون حاله
الطهارة وحكم كلام
المبتدئين في الشك ايضا
لم يمتنع في ذلك الشك
في الخلاف في غسل الميت
كغسل الحياء

عنه هذا الإجماع واللام يستدل به قولنا لا اختيارا بسبب مع انفعال في البسوس على ان كان
جائزا وقال في النهاية من اجل ما كان حوط وعول برهنا الاستحباب الى اكثر احطنا على ان
ما في كلامهم من الاختلاف في نقل الإجماع والطلاق وانما كلام ابن دوين فلا يقتضي الاصلح
بالإجماع المتقول فان حكمه لا يشهد ولا يرد عليه ثم قال في التبيين له اختيارا في ما يرد به بطريق
ثم ذكر كلامه في البسوس وقال اذا كان عالما عنه الآخر فغيره لا يوجب حجة في ما يرد به ولا
الاختيار بكمال في الاختلاف ايضا ان اشترى وجوب تحصيل الميت فلهذا ثم قال في
الذي يلزم ان لا يجرى في واحدة بالفرع الباقى مستحب اختيارا في ما يرد به في سائر كونهما في
عليه بظاهر الادلة في الاختيار ثم قال ولا يرفع في الظاهر ولا في اكثر ما لم يرد به ولا في الاختيار
يعتصم الى ان قال استدل الشيخ عليه السلام بالإجماع وهذا لا يقتضي التوافق عليه
الإجماع المتقول الدائم بذكره في سائر كونهما وقال في التبيين له دليل الله على ان الاختيار
دليل من الاختيار وهو حوطه فمقتضى العمل به ثم افترض انه ذكر استدل بالشيخ الاستدلال بكون
كسائر ما ذكره غير اختيارا ومن المعلوم ان ما عداها يعلم موثقا لها لا دليل على ان الاختلاف
ايضا المشهور انه بكونه يحصل على طريق الميت حلية لا كونهما في ما يرد به في سائر كونهما في
التقريب سبب سمعنا ذلك من ذكره في الشيخ واستدل عليه السلام بالإجماع والفرق وقال
ابن الجيند في ذلك الموضع من حيث يرد على ما قال ووضع على لفظه شيئا من قولنا
ولما اقتضى انما على قولنا في ذلك والاصل بولاه الله في اجل من له في ذلك
يعتصم عدم الاختلاف على الإجماع المتقول لنفسه بجملة التبيين الاكثر والسمع من ذلك
الشيخ في مثل هذا الحكم التذييل في الحق بجملة ما ذكره من كونهما في ما يرد به في سائر كونهما في
خالفه وقد يتبع في ذلك الحق في العجز عن انما ذكره في جملة من كتب في الإجماع والفرق
الاختصاصات الصعبة كما صرح به في التبيين في غيره وذكر في الاختلاف في ما يرد به في سائر كونهما في
لا يرد على ان الميت في الكافور واستدل عليه السلام بالإجماع ثم حكي عنه عن العارفي و
العندي حديث جملة من اثار مواضع التجرؤ في الحق في ما ذكره في جملة من كتب في الإجماع والفرق
المستقلة على انه لا يحصل في غيره ولا في غيره وسامعنا ذلك في ما ذكره في الكافور والشيخ
القول في الاخر بطلان ما دل على تقيدها بالوجود وعمله على المساجد المتبعة ولا يقتضي ان
الاجماع اقوى اظهره لا على تقيدها بجملة من نقل من قبل العارفي عن جملة من نقل من قبل

منع في الجملة

يجب في الجملة

في الجملة

نوعا

في الجملة

الاخر انه يكمل او ادعى الاجماع ايضا عليه ككلامه مضطرب لم يدع الاجماع على وجوب الرجوع
الجميع في حق من الموضوعين لو حمل على الوجوب للشرط في موضوعه بلا كلام وغير ذلك من الكلام
الى ما اختلفوا في اختلافه في التكرير والذكر لم يتعزز بهما ولا في غيرها للاجماع في المختلف
بحسب الجماع كانه في انهما يتناولان المشغل على الحكم في حال الضرورة والاختيار وتزداد في
من الاول واستظهر ان مراد من الثاني شبه الاستصحاب لان تكميل التكرير عند مستحبة
ذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب التسليم في الركوع والسجود واطلاق ذلك
واخرا هو في حق المتن في التذكرة وغيره الثاني وما لا لا في ذنب الشيخ في احد القولين
وغيرهما من معنى يجوز ان ينقض انه قال في مطلق اضربه لانه لا يمتنع به القول بايجاب التسليم في الركوع
والسجود ثم ذكر فيه ادلة القولين ولم يتعزز فيها للاجماع مع انه نقله في بعض صريحا وانجبه
بعدها قال في مرآة الاضداد لانه لا يمتنع به ونقله الشيخ وابن خزيمة ايضا وقد ادعى ابن زب
عدم الخلاف في بطلان مطلق التذكرة بل يذكر ايضا انه لا يمتنع به بالظن وذكر في المختلف
ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب سجود الظالم على السامع الظالم مع وجوبه في ذنبه انه
اوجب نقله عن صاحبنا واستدل عليه بالاجماع ويقض لاختياره انه قصر هو على كونه
القولين بلا ترجيح واختار الاستصحاب في التذكرة والغير في ظاهر المتن في الوجوب في النوازل
الظاهر في جود الخلاف لاختيار الاجماع وقد يمكن الشيخ في الخلاف اجماع الفقه على
عدم الوجوب وعلى الخلاف فيه لم يذكره هو في حق من كذب وقال في المختلف ايضا انه يجوز
استصحاب جملته لا سيما في وجهه الرقيق اخرج على ذلك الاجماع واجاب عنه بان الاجماع
دل على الرجحان ما عدا الوجوب فلا يخاف الاستصحاب في سائر كونه ايضا وفي المتن على
علمنا ان الاكثر في حق الحق الى اننا لم نجد في كلامه اجماع الغول في حق من عدا ولم يمتنع
قال في المختلف ايضا انما لا يمتنع في ذلك الاستدلال الشيخ عليه بالاجماع
ولم يستدل به موبل يريه وفي تمام الكلام في ذلك الدلالة على اننا لم نجد في المتن
النهاية والمبطل والخلاف في اصل الترجيح هو معقول للشرع ما لم يطل بطلان صلوته في
فوق الجبل والديب والحكمة صريح في الغيد ظاهر في التكرير واختار ذلك للاصناف في
اجتماع الشيخ بالاجماع والرواية واجاب عن اجماع لانهم يصل الى ما في حق من نقد ذلك
وضعف استدلاله واحتمال الاستصحاب لو يذكر الاجماع في بيان كونه اختار التكرير

الاجماع في التكرير

الاجماع في التكرير

الاجماع في التكرير

الاجماع في التكرير

الاجماع في التكرير

فلو كان كبحر صحيح صريح عند العمل قطعاً واجبة به لعدم العلم بظلاله وفقد معارضه سبيله
 به وقال أيضاً قال الشيخ في الخلق لا يصح التطبيق في الصلوة ثم أورد كلامه لا لا سكتاً في غير
 أيضاً به ونحوه على المحل بالكلية أيضاً ذلك لا يصلح ذكر احتجاج الشيخ بالاجماع واجاب بان
 من ذلك لا يصلح الخبر لعدم ذكره في سائر كتبه في ذلك ولم يحكم فيها بقضائه أيضاً ولا في
 القواعد كلام به ولم يحكم بغيره في الركوع فكثير مستبعد ولا يخص منه قول الاجماع كما هو
 ظاهر في ذكره المختلط أيضاً الخلف لا يصلح في حكم ذلك في الصلوة وحكي عن التمسك
 أنه قال هنا يفرق انظر ولا ما يتدبره وذلك في الصلوة والكلام وقد وافق في ذلك سديد
 السبب المحل البصر الا ان الشبهة تقول يجب ان يقول المصنف في ذلك السلام مثل ما قاله
 السلام سلام عليك ولا يقول عليك السلام ثم يحكي عن الاحتجاج بالاجماع الطائفة على ذلك
 واختاروه وعدم وجوب رد المثل قال لو انهم غابوا من الغيبة لم يكن مقتضى ما به من علم بيده
 بالاجماع المذكور مع نقل الشيخ في الخلق لا يصح وعدم وجود مخالفته بعد ذلك دليل
 اخر على ما روي من انه لم يذكر في سائر كتبه واجوب في جملته منها التي بالمثل لغير الاجماع وذكر
 في المختلط أيضاً الخلف لا يصلح في قول من الخطبة العند وقوله في الشيخ جاز في تقديمه بالمثل
 الزوال والاستصحاب بحيث يعلق في قول الزوال والخروج عليه بالاجماع واختاروه في جملته من
 كتب المنع واجاب بفتح الاجماع مع تحقق الخلف ولم يذكر في سائر كتبه صراحة ولا أيضاً في
 الشيخ في وجوبه لا صفاء الى الخطبة والاضمان واستغريب هو الوجه في ذلك ذكرها ثم قال
 اجمع الشيخ على نفي الوجوب باصالة لئلا ينافي ذلك في الجواب الاصل في عدمه عند علمه بالمثل
 وقد بينا في الجمل الى الشيخ في موضع اخر من الخلق عدم الكلام واستدراك عليه بالاجماع في
 علم يستدل بهذا الاجماع مع ما تقدم من عدمه لم يذكر في سائر كتبه ذهب في موضع من
 المنتهى الى وجوب الاستماع وفي اخر الى استصحابه لا صفاء لعدم ختم الكلام وفي قوله في
 الى وجوبه لا صفاء وختم الكلام وانت شككها في الخبر وظاهره لا شأوا منها مما قال
 القواعد ومحكم استصحابه لا صفاء في التمسك وذكر في المختلط أيضاً الخلف لا يصلح حكم في
 صلوة الجمعة في الغيبة واختاروه على جاز في ذلك لا يحتاج على المنع بالاجماع على
 ان من شرطه انفاذ الجمعة لا ما دام من نصبه لا ما دام للصلوة وروى من الاجماع على خلاف
 صورة الامر ولم يذكر ذلك في سائر كتبه اضطررت ففواه فيها وذكر أيضاً في صلواته

خلف في التطبيق في الصلوة

حكم في الخلق في الصلوة
والتقريب

يجوز تقديمه بالمثل
على القول

ان كلام الشيخ في التمهيد يعطى سببا للتركيب في هذا الظاهر من كلام الجليل نقل الاستدلال
 وسائر الاقسام والوجوب استعير هوية في القواعد التي تم ذكرها في حجاج الشيخ برهان
 واجاب عنها وقال مع انه قال في الاستنباط الوجه في التفتيش لواقعها الذي يجب ان يكون من الملائمة
 ولستنا نعلم به واجام الفرق المختصة على ما كان من هذا لا يقتضي التعويل على هذا الاجماع كما
 هو ظاهر من وجوه لا يخفى مع ذلك قد اختلفوا في الاستصحاب في التفتيش الغير و لم يتبين هذا
 الاجماع الذي دعياما لمقتضى الاختصاص في دعوى الاجماع على وجوب الفتوى في كل
 ايضا وبما يظهر من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على وجوب التكرير ايضا ولم يذكر شيئا
 منها ولا الاصل في هذا الخلاف وتوقف الحكم في التكرير والاذن نادى بالتفتيش وذكره
 المختلف ايضا في الاختلاف اصحاب وجوب الفتوى في السيد واستصحابه قال في مقتضى
 الامانة يجب ان يوجب الفتوى من كل تكبير من تكبير السيد ولم يذكر فيه الا في سائر الكتب
 استدلالا عليه بالاجماع والاستدلال هو بطلان خلاف قوله في في القواعد في خلافه
 فتوافر سائر الكتب على نحوها في التكرير وعرضي سببا في التفتيش في اكثر افعال العلم في
 بقول وجوب الامور المنقضية ذكر في المختلف ايضا اختلاف اصحاب في حكم صلواته في اختلاف
 بعض شرائط الوجوب واورد كلامهم في انها تقتضي جاعلا وغدا في تكبير بل على منع قول
 من ان يأم بها بائنه في بيته وقال لو كانت الجملة مستغنية لا تقتضي هذا الاستدلال في حق
 النجول سبب في حق الاما خارج بالدليل لان فعل الاصحاب في زماننا الجمع فيها قال
 القطب المروني في جهوده لا امانة يصلون هاتين الصلواتين جماعة وعملهم في هذا
 لا يقتضي التعويل على الاجماع المنقول ولا سيما ما يجب كونه رواية عن المصنفين والاصطفا
 وهو ظاهر من كل الجماع الاصطفا على جواز فعلها جماعة ولم يتقرر في هذا خلاف في ثبوتها
 كيد للمكون جواز فعلها جماعة وغدا في ذكر الاجماع في حق من هذا خلاف في الاول جماعة
 قد ما اصحاب سائرهم وهو يقتضي منع على طهينة وذكر في المختلف ايضا كيد في التكرير
 اختلافهم وهو بان هذا اواخر مؤيد في سائر كتبنا في حق عمل المنقضية في الاول
 واذ علم من مسنده في امانة والاستدلال عليه باجماعهم رده باذنه على الفعل الثاني
 على وجوبه في دعوى الوجوب في الاسكان في ايضا في التفتيش في الامور المنقضية في كلامها
 والى اورد من الخلاف في رد الخطا في نظامه الذي لا يجد تسليمه في الوجوب في الاجماع

وحيث ان التفتيش في
 صلواته في التفتيش

في التفتيش في
 السيد

في التفتيش في
 في التفتيش في

في التفتيش في
 في التفتيش في

لان خلاف من ذكر لا يؤثر في عقاده ولم يذكر فيها عدل الخلف بالجماع المتفق صلا ولا اختل
وقال في الخلاف ايضا قال المتفق انما انقضت به الاما ميثا القول بوجوب صلا
كسوف لا تتم من التمر بل يهوى الى ان من غابته هذه الصلوة وجب عليه قضاءها ثم
ذكر كلامه في سائر كتبه وكلام باقي الاصحاب اخاره هو فيه وفي الخبر لا ريب في
البقرة والقواعد والذكر وجوب القضاء مع العدا والتسامح وعدم وجوب
الجهل الا في الكسوف مع اختلاف الجميع دون سائر الايات ثم ذكر الادلة ولم يشأ ان يفتي
من الاجامات ان قوله القواعد لمؤلفها لمؤلفها في الانصاف والخلاف والعقبة في وجوب
الاجماع على وجوب قضاء صلوات الكسوف يقول مطلقا وما في السائر من دعوى الرجاء
ظاهرا على وجوب مع الاستصحاب العلم ومع التمسك مطلقا بالاجماع على وجوب مع
التسامح ايضا مطلقا بالاجماع المتقدم جميع احكامنا بغير خلاف على ان من غابته صلوة
او تسبها فوفها حين يذكرها وما في المناجزة من دعوى الاجماع على عدم وجوب القضاء
مع الجهل اختلف بعض المتأخرين بما يذكره وسنينا في ذلك في كتبه اخذوا في التمسك
الكسوف ما في سائر كتبه وادى الاجماع على وجوب القضاء مع الاستصحاب العلم في
هذا الشأن في ذكره وجوب مع الاستصحاب الجهل الى ان من عاد العبد سقوطه مع الجهل
وعدم الاستصحاب مع نفسه نقل في الخلاف قول الفقيهين جماعة من تداء الاصل
كالصحة ومن لا سكا في المحل والمناجزة وكذا الشيخ والخضوع احد قوله ما انك لا تفتي
مضطرب الغام وقد في الخلاف ايضا ان الشيخ قال بان يصح على ذلك انما يخرج عالميا لا
ومع منقول دريس اخرج بان كافي الاجماع وخطا هو في ذلك وقال في اجماع حصل على
بل ان قيل على ذلك فيكون منه وجوب الصلوة عليه لكونه مسلما وبذلك حكم في
الشيخ علم يوم الامر هو الظاهر من كسوفه لم يضر فيها الاجماع اصلا وقد في الخلاف
ايضا اختلاف الاصحاب في كيفية وضع الجناز بالخلف واجتماع الشيخ على احد قوليه في الجناز
ولم يخرج هو ولا حكمه بمقتضا وهو في ايضا على الشيخ كراهة الاسراع بالجنازة والجماع
عليه بالاجماع القدر وعلهم فصل موين ما اذا خيف على الميت فيسحق له الاسراع واذا
لم يخف عليه فصل العادة وقال في التمسك في صحة الاسراع بالجنازة وهو قول الغنائم
قال المراد من الاسراع لا يخرج عن المختص العادة ثم قال لا خلاف في كراهة الاسراع بطولها

حكمه قضاء الكسوف

في كسوف القمر والشمس
في كسوف القمر والشمس
في كسوف القمر والشمس

في كسوف القمر والشمس

لوتيف الفناء على الميت من الأبطال وذكر في المتن كلام الشيخ وعليه من الأخاد والادغام
 ذكر هذا صاحب المصنف وادّعى أنهم واقفون على ذلك لا أن لا دخل في ذلك على الادغام على ذلك
 خوف على الميت قال فيجوز الادغام عاجلاً وهدوءاً ولا فائدة في التبع والتعجيل في ذلك
 وقال في الخلاف أيضاً قال الشيخ في المبسوط في الجواب للتميز بينه وبيننا اجملنا ومع ابن
 اذ ليس في ذلك قال في موضع الخلاف فيمن طهر من هذا لم يحد من احكامنا ولا وفاء بهم كما
 هو قول الشيخ واتبع عليه بما في اصولنا من الادغام وذكر في المتن كلام الشيخ قال انك
 ابرأ من ذلك في رواية في معتد به وهو غير مبطل في الثاني وذكر في المتن في الشيخ
 من دون ذلك الادغام قال في الاول في نظر وقال في الثاني وخالف فيما بيننا وبين
 ثم استدل عليه ذكر دليل الشيخ وجوابه عدم تعرض الحكم في سائر كتب وهو غير مبطل
 وذكر في الخلاف أيضاً قال الشيخ هو معتد به صلاوة الاستدلال على الخطية ثم ذكر كلام ابن اذ
 دخل في ابن الحميد واتبع على الاول معتد به لفظنا ببعض اجبا الضيق ثم ورد رواية
 عاقله تكلف في سند ما وحكى عن الشيخ انه قال في رواية في سائرنا في الادغام عاقل
 المختة لان عملهم على الرواية الاولى ثم ورد احسن حديث بلغه في الثالث قال في رواية في
 ما قلناه لكن دلالة على ما اخبر ابن الحميد ما تولى ولا يخفى ان هذا لا يقتضي التوصل على
 الادغام بنفسه بل لا يمنع من الجرح قد ادعى الشيخ في الخلاف وابن قراية ما لم يذكر ذلك
 اختار في سائر كتبه ما هو المشهور في الادغام على ما لم يذكره اصل انهم لم يفتوا في الشهادة
 علماً بما وفي المتن أيضاً قال في الخلاف أيضاً الشهادة استحبها لثبوتها في شهر
 رمضان زيادة عن وفاة الشهود وادعى سائر الادغام ثم ذكر حال الضميمة في رواية
 اخبرنا في رواية في سائر كتبه الاول واستدل عليه بنوع استحقاق ضميمته في الاخبار في المتن
 لكن قال في الروايات منطوقة والادغام على خلاف الصدوق بعيد لا يعتد به ادعى في
 التمهيد ولا اتفاق اكثر اهل العلم عليه ثم قال في مقام الاستدلال كذلك الادغام واقع
 على استحبابها صلاوة الا من سئل وعرف في المتن كذا في الغلابة الى الجمهور في ادعى في
 في الانتصار لادغام على ذلك وكذا في المتن فانما ان خلافاً للضد في العتبة في الادغام
 لعدم ما اخرج عنه وكذا الشيخ في الخلاف ظاهر مع ادعى الخلاف فيمن قوم من اصحابنا واما
 في الخلاف أيضاً قال الشيخ في الخلاف فاسهل خلاف من يفتي بمثل الامام عنه فهو واما

في المتن كذا في الغلابة الى الجمهور في ادعى في

في المتن كذا في الغلابة الى الجمهور في ادعى في

في المتن كذا في الغلابة الى الجمهور في ادعى في

في المتن كذا في الغلابة الى الجمهور في ادعى في

الاحتجاج الشيخ على الجواز بالاجماع الفرضي الذي لا يختلفون في ان من هذا مستعمل في الصلوة واجاب
 منع الاجماع على وجوب تكليفه غير ان العمل في قول الصدوق ان ذلك قبل ان يثبت له ذلك في سنده لا على
 غناؤه ان الصلوة ليس ما هو واجبا على كل واحد من اهل الاجماع في سائر كتبه وذهب فيها القول في الخلاف
 الا في النقل فلهذا لم يرد في بعض كتبه وحكمه في عموم المتن في معنى عدم الخلاف في ان العمل
 البلوغ في الانام وقال في الخلاف ايضا قال المصنف في الانصاف ان ظاهر من سنده ان ما بين
 الصلوة خلف ذلك انما غير محرم في الاجماع والاختلاف في اخباره وذلك في ما في سائر كتبه غير
 الاجماع بل يترك فيها الصلوة الا انه على الحكم في ذلك كما في السائر في القول في الخلاف في انما لم يرد
 انفراد الانا متبذره كراهية انما في ذلك انما في ذلك من بعض العامة لا في سائر كتبه
 من الانا متبذره استظهر من منسبهم وهذا ايضا في الاحتجاج بما اذا علم من الاجماع
 تحصيل الصلوة في كل وقت من غير انما في ذلك في غير الصلوة في كل وقت في الخلاف في انما
 قال في الشيخ في المبسوط في الانام ان صلوة الصلوة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 يلحق بالاصل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 واجمع عليه في الاخبار وفيها انما في ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 يستحب للانام اذا احسن بالاصل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 والاختلاف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 حكم قرائة الاموم وقيل عنهم ان لا يكون وحكي عن بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ذلك وقال ما حصل من ان كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاموم مطلقا في الاولين والاخرين ولا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 بخلافه وحكي عن ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاجماع حاصل عليه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 عن المصنف في الاسكان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ذلك وذكره ايضا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 وجب تعقيب الصلوة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 كونه جواز تعقيبها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

حكمها بما في كل وقت

في كل وقت في كل وقت

في كل وقت في كل وقت

في كل وقت في كل وقت

الحاج أم يشاء فيه في شيء من كتبه لوضوح الجواب عند علمائنا عنه وذكر فيه في الغالب ثلاث مسائل
 الشيخ خالف نفسه بأبطل القبول في النهاية حيث قال كل سفر لا يجوز له في دفعه عن الصلاة
 يجوز له دفعه عن الصلاة وقال في المتن في الاستسقاء لا خلاف بين الأئمة في أن كل سفر يقطع
 دفعه عن الصلاة ويخص به الأقطار هو بينه وبين فضل الصلاة في قولنا قد دعي ابن عمر
 أيضا ذلك وهذا عجيب جدا فان القيد وعلى بن بويه قال في الاستسقاء لا خلاف بين الأئمة في أن كل سفر يقطع
 الفضل علماء الأصوليين والحدائق ثم إن العلم لم يفتد بضمانه ادعى ابن زرين وأبلا
 ضابط لما جهم به وكان هذا ان فتح أولى بالأئمة ومن حوى الاجماع ولعل ثبوت ذلك
 نسبة الشيخ إلى رواية اصطفا بن داود بخلاف كلام ابن زرين في معنى ذلك فتم بحسب الأصول
 على كونه دوافعهم باجمع ثم هذا صرح في حكمه بل هو في معنى وقوله يقول أنه لما يقتضي كون مرقا
 من طريق اصطفا بن داود الفقيه فلا يصلح له هذا وهذا هو الظاهر والأول يكذب بالوجود
 ولا سيما ما عرفت فيه ولا يخفى أن من شرط كلام ابن زرين في مثل ذلك ما يوجب الاحتجاج
 بعلمه وذكر في الخلاف أيضا في كتاب الزكوة اختلاف اصطفا بن داود في حكم الغار بالسك في التحول
 من الزكوة وحكمه عن الشيخ في النهاية لا يستحب الزكوة وعند الخلاف أن عندنا اصطفا بن
 وعن المتن في النصرة لا يذكو في السبائك لأن من هو الذي لا يكون للاجماع ثم خالفه فيه
 كما في سائر كتبه عدم الوجوب نافي بالجماع من القدر ما ذكر فيه في الاستسقاء استدل لا يخفى
 في الاستسقاء على الوجوب بالجماع والمطابقة واقطع أن لا جماع قد تقدم ابن الجعفي ذلك كما
 عن الجواب عن هذا الكلام مدعوع لما بينا من قيام الخلاف فكيف يجوز لنا أن نثبت الاجماع
 مثل ذلك القول قد دعي ابن عمر الاجماع على ذلك أيضا ودعا بطلان الخلاف من الخلاف
 وقد تقدم عند خبته فينا ولم يذكر شيئا من ذلك في المتن ولا في غيره ولا اعتد وحكي
 فيه عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية وكذا في الأخبار وعن المتن في السؤال المطبق في القيد
 الفاضل وحكمه في الخلاف عن ظاهر القافي مع أنه نقل عنه في تلك النصيحة عن ظاهره
 حكاه ما لم يرض عن لا سكتي كما في المتن من المسألة الأولى فإن الاجماع الذي دعي المتن
 فضلا عما ادعى ابن عمر مع تناقضه واجبه من ذلك استدل ابن زرين على عدم الوجوب
 بأنه الذي يقتضيه أصول المذهب هو أن الاجماع متقدم على الزكوة الأولى لأننا نرى
 الدوام في كل الأحوال ثم أنه حكى هذا القول عن المتن في المطر في مسألة ذكره

مفتي الديار
 اصطفا بن داود

صلى الله عليه وسلم

المفيد وغيره واقصره الارشاد على ذكر الكفا وهو بشرع ووافقه الشيخ ولم يذكر الاستدلال
بالاجماع في شيء من كتبهم وذكره في الخلاف ايضا في تفسير الزكيات حيا له شتمه على الناصح بدعي
الاجماع فيما لا يثبت به كره ولم يخرج هو بمذكرة معنى الحق الذي يجرم عليه اخذ القدر في كماله
للمتخصص مثلا على الاستدلال بالاجماع على ان السقف المأدود على كفايته وان لم يكن فضلا
ليس له هو ثم ذكر ان الاستدلال بالكسب يجرى مجرى الاستدلال بما لا ينفك عن كثير من الاحكام
وامامه وحكمه خلافة ذلك مجهول القائل واستدل على الاول بانه اشهر بين علمائنا حتى ان
الشيخ اصرح في خلاف حكمه الاجماع من الفرق وبانه احوط وغير ذلك وهذا لا يقتضي التوصل الى
الاجماع المفعول وجهه عنه نفسه ولا يتأتى مع استدلاله كثيرا بغيره الكثرة والشبهة والاحتياط
وتحرفه من المؤيد ان القاطع باخذ لا يثبتها بنفسها ولم يستدل بشيء من الاجماع في كتابه ولا
ذكره في ذكره في الخلاف ايضا في الظاهر ما يعطى الفقهاء من الزكوة اقول الا احتياط لغيره وفيه
القواعد والارشاد والتذكير ان افعله دواء على سبيل الاحتياط بغيره وان سيطر فان من
دوم وقاطع المتن في الجمل والمحل وسكن من المتن في الاستدانة ادعى الاجماع على انه لا يعطى
الاعمال من المحنة وقال القروي ان الافلاهم واحد بدعي في المصير لنا الاجماع على ان افله لا يجرى
دوم وسكن من الدين والطوس ما يشعر بان الاختلاف في تعيين المقدار وان هذا المقدار
معنا لا يجوز النقص منه فهذا متفق عليه بينهم فترجى بان احتياط المتن في الاجماع بان يتبع
ان قصد به الوجوب الا فهو المطلوب بقول هذا دعوى في صحة الاجماع على نحو ما في الاختار
واوجه القاية ايضا وهذا كما سبق يقتضي انما القيد متفق عليه في غاية وضوح وهذا هو المعروف
بين المتفقهين ايضا لو بدله بالمخيار عديد مستعمل على الصحيح وغيره مخالفه لمجملها السامع كما
نصر عليه العلامة وغيره ومؤيد مما ذكره في زكوة الفطرة فاذا روي بالاجماع على القول
في ذلك فكيف في غيره ثم انه لو ذكر شيئا منها في سائر كتابه واخاره في ظاهر المتن في المتن النبوي
ما هو المشهور ودعى في التذكير بالاجماع على ان التذيير المعروف على وجه الاستحباب الوجوب
مع انه خلاف نص فيهم وظاهره من وجهه كلامه في الخلاف ايضا وذكره في الخلاف ايضا خلافا
للحاشية في محله بل لو قلنا الذي لو علم فيه التزكيات اجابا احتسابه منها ونقل عنه انه ادعى ان
الاخبار عنهم ثم علمه ثم الشارود وبانها الرضا والينا وقال فيه ايضا قال الشيخ في الخلاف
في الحاشية من سون الزكوة وهو ما يخرج يوم الحصاد من الغنم بعد الضعف والحفنة بعد الحفنة

في كتابه

منه الفقه الذي لا
يأخذ بغيره

انما لا ينبغي ان يتبين
الزكوة

في كتابه

والشهور الاستصحاب هو الاقرب ثم ذكر كمال الجاهل الشيخ باجماع الفرقه طخا بهم ولا يوجب الجواب بالشيخ
من الاجماع على الوجوه بل نعم الاجماع على الاجمعية الشامل للثبوت والولع بالمشهور والندب بالجاهل
عنه في المذكور ايضا بالمنع ولو ذكر في الشرح صلاحيه اختياره النديت اقصره في الغرض على ذكر
القولين وهو لا يقتضي التوقف من جهة الاجماع كما هو ظاهر وذكر في الخلاف ايضا في فصول الملوك
الغاشية الذي لا يعلم جوده قولين احدهما الوجوه هو اختيار ابن ابي عمير مسند لاهليه بانه يجزئ
عنه في الكفاية وان اجازها فاجب ضرره ايضا والمطابق بين الاول والاخير الملائمة ثانيا لو ذكر في
تبيين جنس الفقرة وما يصح به لا اصل لاجتماعه لربحهم فافرحا الف بعضهما في جملة من ذكره ولا
جلوى في ذكرها ونقل عن الصدوقين واكثر اصحابنا انه لا يجوز ان يعطى الفقه الاولاد الملحقين
صانع وقال حنبل المقتضى في الاستصحاب لا نفيما انفتح به الامامية خلافا لبقا في التفاهة و
استدل عليه بالاجماع والاحاديث المأثمة قال هو في المراجعين على ما بينا السابقين فولا يخلو في ذلك
سوى قول شاذ للشيخ في التلاخيص ثم اخذوا فيه وفي طار القواعد والاشياء والمنهجين فهو
المشهور واستدل عليه بانه قول فائزنا ولو تفقد لهم على خلافه فوجبه اجبارا ليه وجبه جبر
اجاب عن الطبع واوله بان لا يخرج قول الفقهاء فانه يجزئ جري الاجماع فاذا اطلقنا الاصل للغير
بالقبول لربحهم الى ند والظاهر ان غرضه بذلك وبما قبله الرد على الحق في العيب وليس كذلك
بالاجماع المنقول صلاحيه واجبه المنقول منه في الاستصحاب ونحوه في الخية لربحهم الى الاستدلال
عن الاول على تقليد جبره هو ولو ذكر شيئا من هذا في ما ذكره واما انه ما في الشرح المذكور
والغرض من رعيه به ما من الهمام من الشواهد من التايمه وفوى الاممات غيرهما لا بما ادعه
نفسه في الفقه وان فخر عنقه في الضيق فان ما شاء الكثرة تقدم على العمل بظاهره فذكر في
الخلاف ايضا في كتاب المحل في خلاف الاممات في وجوبه في العمل الذي يخلو من الجبال واختار
هو الوجوه حكمن في المقتضى انه قال في الاصلين لاهن فيه عندنا ولا نسرد احكامنا على قول
الناصب فان ان فينا محسن واجبه عليه بالاجماع واجابه وحده بان يعمم ان قصد به المحل وما ان
قصدنا تركه فمحي ثم صح بان لا فرق بينه وبين ما ذكرنا في الكتاب فلا يطلو الكلام فينا فينا
كتبه وذكر في الخلاف ايضا في كتاب الصوم اخلافا لاصحابه في منه صوم النفل بعد الزوال قبل
الغروب بحيث يتحقق مستحق الامساك في النهار ونحوه وفي ظاهره المذكور والقواعد عدم صحته
ذلك ونقل عنه عن المقتضى القول بالتحريم والاحتجاج عليه بالاجماع واجاب عنه تخففه حرمنا

حكمه فلو انما بالشيخ
فقط في الكتاب
تبيين الخلق في
تبيين الخلق في
عنه هو انما في
اوله في كتابه

مع مخالفة الشيخ وابن أبي عمير مع ابن الشيخ قال ولست اعرف به نصا فقلت قد ادعاه ابن ادريس ايضا
وكذا ابن ذريرة وورد في جميعها على القائلين بما يقتضون من مخالفة ذلك المتابعة للشيخ يظهر
من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على خلاف ذلك ولم يعرف المأذنة بشئ من ذلك ايضا بالاجماع
الثلاثة الصريح المواتعة لظاهر كثيرة مشتملة على صراح مستغنية عن المؤيدة بقوله المحكي في
المذكورة والمنتهى عن المرفوع ولكن علمنا انها تم في وى اخيرا قول المرفوع من جهة بعض الاصلوات
فلا تسلم ايضا لذلك واستحسنه في القهر ولو لم يكن الاجماعان في ما ذكرناه ماصلا وذكر في الخلاف
ايضا الخلاف في الاجزاء في صوم يوم الشك بنية شهر رمضان وحكي عن كثير منهم القول بعدم الاجزاء
وعن قليل منهم القول بالاجزاء ونظير هذا من الشيخ في الخلاف والاول عنه في ما ذكرناه بخلاف
هو فيه في ما ذكرناه ثم حكى عن الشيخ في الخلاف الاسناد لال على الاجزاء بالاجماع الفرقة واخبارهم
على ان من علم يوم الشك اجزاء عن شهر رمضان ولو يفرقوا والاسناد لال القول من قال من اصحابنا
بعد الاجزاء ببعض الاجزاء واجاب اعلامه بالبحر من الاجماع وتقدم الفرقة في الاخبار ولو كان
في ما ذكرناه اصلا وعري في المنهى القهر الى الشيخ في الخلاف المذكور في الحكم وعل ذلك المذكور
انه لا راية بتقدم الاجزاء ثم اسند لال لمخالفة من الاخبار التي هي عن ذلك في بعض الاخبار التي
للفساد وعدم التعرض للجواب عنه وذكره قبل جريد ذلك مسئلة اخرى يقتضي ان يتبين صوم
يوم الشك بنية شعبان ويحرم صومه بنية شهر رمضان واستدل لا يعرف ذلك بالاجماع
الفرقة واخبارهم وهو ممن يقول بان التي يقتضي الفساد في كل امة لا يخلو من مناقض وهو المذكور
وذكره في الخلاف ايضا الخلاف لا يحطاب في حكم بناؤه قبل الفساد واخبار هو فيه وفي ما ذكرناه حكم
الفرقة بينه وبين المعادة في الاقطار ونفخ عن المرفوع بالحكم بعدم الاقطار ثم ذكره ليله ودليل
المرفوع واجام عنه ان قال واصنافا فانما ينفي الذي قد خالف في هذه المسئلة قال في
المسائل المتاصرة لاختلاف ضابط العمل فيكون الصائم من جهة هذا العلم انه يظفره مثل الحضا
والحزبه وما لا يؤكل ولا يشرب انما خالف في ذلك الحسن بن صالح فقال انه لا يظفر وروى في
ابن علقمة والاجماع متقدم وما نرى هذا الخلاف فسقط حكمه انتهى لا يحق ان هذا لا يقتضي
الاسناد لال على مجاراه بما نقله من دعوى الاجماع كما هو ظاهر ولم يذكر في ما ذكرناه ولا ذكر
الاجماع المنقول عليه في الخلاف والغنة والسنن في شئ منها مع انه على تقدير عجيدها دل
بالاعتماد والاحكام ما عجز به والاستماع انه قد مر في المنهى المذكور انما بالانظار وما ذهب

والتحقيق في الاجزاء
والاجزاء في الاجزاء

كيفية مخالفة الشيخ
في الاجزاء

علمائنا وعلماء أهل العلم الإجماع والى ملخصه وحقيقته من الحالفين والمرضى من الاحكام
 وذكره القضاة ايضا اقول الا لا احاط بالانتماس واختاره هو فيه وفي جملة من كرهه كونهما غير
 مفطور ولا موجب للقضاء والكفار وربما توقف في بعضها كالنكاح في الحرة ايضا اذا اخذ
 الكراهية كما يحكمه عبارة المذكورة ونقل في بعض الشيخ الاجماع على الاظهار والاحتياط للقضاء
 والكفار والاجماع ورويه بانه ممنوع مع ظهور هذا الخلاف اقول فلا داعي للتيدان في
 الانضمار والفتية ايضا ولو ذكر شيئا منها في سائر كتيبه وقد اختلفوا في الشيخ والمرضى في
 كنهها ايضا وقد تقدم بعض ما يتعلق بذلك وذكره حكما ايضا في الغلبا والغلبا الى الحلق اقول لا خلاف
 واختاره فيها من جملة من كرهه كونه مفطورا لموجب القضاء والكفار ولو روي في غير نقل
 كلاما لا يرد عليه فيبقى حوى الاجماع على احتياطه القضاء ولو لم يرد عليه ولا يملكه ظاهر الفتية
 من حوى الاجماع على احتياطه الكفار ايضا مع انه غير محتاج اليه لما في الذكر الى العلمائنا
 فبحر الحق الى كتمانته وطعن بذلك على الحالفين وارجح عليه في جملة من كرهه بامتناع عقلي وقوي
 عن اثنائه كان الاجماع بالاجماع القول للخصم بما ذكره بما تقدم من التاميزات وغيرها
 اولى على من يدعي حرمته ثم انه مع جميع ذلك قوي في القوي والمنعجدهم ايجابه الكفار وقفات
 للمرضى والحلق والجملي وذكره القضاة ايضا اقول الا لا احاط بالانتماس في هذا البقاء على الجملة من
 خبره والى الصحيح واختاره هو فيه وفي سائر كتيبه احتياطه للاظهار والقضاء والكفار وحكي عن
 المرضى في الانضمار في غير نقل الاقوال الله جعله مما انفردت به الانسانية ونقل عن بعضهم احتياط
 القضاء به خاصة ولو ذكرنا احتياطه عليه بالاجماع ولا يجوز فيه شيء من كتيبه ولو ذكرنا سائر
 الاجماع ان القول في الخلاف والفتية والتمسك على احتياطه مع انه غير في الذكر الى العلمائنا انه
 من المفسد وهو من المؤيدان لما وان نقل عن العماني والمرضى في موضع اخر منها احتياط القضاء
 وذكره المختلف ايضا اختلفا لا صاحب حكما اذا امكن النظر ويكرهه وحكي عن الشيخ في خلاص
 انه لا قضاء عليه بذلك ولا كفارة وعنه في المبسوط وغيره تخصيص ذلك بما اذا كان لا يباحل
 ولا فليده القضاء وعن المرضى في التاميزات ان عندنا اذا نظر الى ما يحل النظر اليه فاقول
 غير مستلح للارتال لو يطر عن الحلق اذا امكن النظر ولكن عليه شيء لو كان من يحرم عليه
 ثم انشأ هو التفضيل بين ما اذا كان بقصد الارتال فليده القضاء والكفار او بين ما اذا كان
 خاصة فليدها وحكي عن الشيخ في الخلاف لا احتياط بالاجماع ورويه بالمنع مع انه منقول عن التاميزات

كفران الحالفين من القضاة

كفران الحالفين من القضاة

كفران الحالفين من القضاة

ايضا ولو لم يكن ما سائر كونه واضرب فواء فيها وذكر في الخلاف ايضا اقول الاصحاب في حكم
صوم النطوح في السفر وحكم من الغدا لاختلاف الاختار في ذلك وان لاكثر اثنى عليها العمل عند
ظهراء العصابة مادل على كراهته وان لم يصرح بالاختار وهو فيه وفي سائر كونه الجواز مع الكلام
ولم يخرج بما ذكره العيد لاصل مختاره ولا على غير ولو لم يذكر في سائر كونه وذكر فيه ايضا اختلاف
الاصحاب في الوقت لوجبه لقصص في حق السائر وانما الكلام في الاقوال والادلة وذكر في حجة
الشيخ او ما عناه دعوى اجماع الفرق على ان اذا سافر بعد الزوال وجب الصوم واجاب عنه بالاجماع
ان مع فهو مسلم لا تافول بموجبه اذ مع خروجه بعد الزوال يتم صومه ثم قال في اخر المسئلة
واعلم انه ليس بمسائل من الصواب تحريم السائر بعد الغص والاعتماد اذ خرج بعد الزوال ولو لم يذكر
الاجماع في سائر كونه وذكر في حكم من فانه صوم شهر رمضان لغيره من غير اخر القضاء بعد الزوال
بعد ذلك شهر رمضان اخراته يجب عليه القضاء بعده انك مطلقا كما اواسم العذر وان كان لغيره
بعد زوال العذر وانما فعلية العدة ايضا والان كان في غيره القضاء ثم تجدد العدة
عند النسيق فلا يجب عليه ونظر عن العاني كالا بقضاءه متى اخر القضاء مع العدة كان عليه
العدة دون ان لم يكن فوالله لا امر وحكم من الشيخ القصر ايضا لعدم اختصاص الحكم بالغير
اسند لعل مختاره الى ان قال بعد انما هو والشيخ اسند لعل وجوبه ككثرة اهل العدة في الاجماع
والا حينا وهذا لا يقتضي لا اسند لعل به مع انك الشيخ اخرج بذلك لعل وجوبه ككثرة اهل من اخر
القضاء مع العدة لا العذر من سفر او من اسقام به وهذا لا يوافق تفصيل العلامة وهذا
الاجماع لم يذكره ايضا في سائر كونه واسند لعل وجوبه ككثرة بما هو اقوى منه على تقدير
حججه واخاره في النهي اختصاصها بما فاز من منظر في تعميم الشيخ للاصل الشارح من عادية
النقل وكذا نظريه في التبرير وهو ظاهر بعض كونه لا نوافضا وهذا كله يعرف بما قلنا وقال في الخلاف
ايضا وفي سائر كونه ان تالغ القضاء افضل من تفريقه وتعلق بكلام المصنف المشمل على السبب الغير
بينهما الى اصحابنا ولتعيينه وقال فيه ايضا في كتاب الحج ان الشيخ في الخلاف قال باجموزان
ينطرح بالحج وعليه فرض من نفسه واجب عليه باجماع الفرق واورده عليه بما الحل ان الحج يجب
على النور ولا يجوز النطوح قبل الايمان به ونظر عنه في المبسوطة صرح بالتمنع الا انه قال في الحج
نظروا من من حج الاسلام قال وهو انما اشكال من لا ولا ولا اختار الشيخ في سائر كونه ايضا
ولو ذكر الاجماع الا وقال في الخلاف فتاوى في سائر كونه ان احوال الفان نفعه بالنسبة

حكم من سافر في السفر

حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر

حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر
حكم من سافر في السفر

وفجمله من كنهه ثبوتها واودود دليله ثم قال فيه الشيخ استدلال في الخلاف على خلافه في تعيين
الكثرة باجماع الطائفة الاخيلاط في الهند يربوا له سليمان بن جالد ثم ذكر جملة من لا يظن
واودود على خبرهما بالشارع قال لا لا يؤمن الرتبة الاولى وهو اختيارنا وابن الجعدي قول هذا يقتضي
عدم الاعداد على الاجماع المنقول لانه ثبوت الكثرة ولا في عدد واحد واختلفوا في ما ذكره في
المنهوي توقف في ثبوتها خاصة وانما الشيخ في عدد واحد لا يتبادر ويما يظن في ذلك من المذكور في الخبر
ايضا ويحمل التاكيد التوضيحي بما في العوائد لا في شأنا البقرة وانما الشيخ في الاربعين مقادير
يتقرر الاجماع المنقول في ظاهر القضية هنا في شيء من كنهه وذكره في الخلاف ايضا اقول لا يخلط
في ذكرها بالكثرة ونقل عن المنهوي هو على نفرد الامامية واجماعهم على نكوتها بذكرها
سطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعلم به غيره مع انه منقول في القضية ايضا ولا عار على من استدل
بالجرح به ولو يذكر في سائر كنهه الا انه اخذوا بواحدة المنهوي لدليل اخر وذكره ايضا في
المنهوي واستدل الجميع من المذهب الشافعي باذان واحد واثنتين وهو قول الشيخ في النهاية
قال في الخلاف جميع بينهما باذان واحد واظلمة واحدة مثل سلفه واحدة وجميع عليه اجماع
الفرق وحديث جابر وابوابه عندنا على ما قلناه وهو كما قال ولذلك غراه الى حملها في الكثرة
والشيخ في ادعي غيره الاجماع عليه ايضا والظاهر في موضع سهوة الفتر او سقط في نسخة الخلاف
الذي كان عندنا غاتا الوجوب في نسخة جميع بينهما باذان واحد واثنتين وقال ابو حنيفة
جميع بينهما الى اخره فذكر هذا هو المذكور في الخلاف الذي اجمعه وحمله على كون الفرض الزم على
من قال ان العامة باذانين سبعة جدا بل لا وجه له اصلا وذكره في الخلاف ايضا ان الشهور وذكر
في الخلاف ايضا ان الشهور وجوب الزم وحمل الخلاف في ذلك على المنهوي في ظاهر جملة من كنهه انما
وظاهر المنهوي وغيره وحمل عن ابن اديس لا وبل كلام الشيخ وهو على عدم الخلاف بين الاصحاب
بل بين السليين في وجوبه ووجه ذلك الى الخلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لانه استسكانا
الادام عليه السلام ولما انفردوا هو الوجوب في جميع كنهه وقال في التذكرة وموضع من المنهوي لا يعلم
خلافا في ذلك وذكره في موضع اخر من المنهوي ايضا واول ما دل على خلافه من الاجماع كلام الشيخ
في المعارج ظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من السليين ولم يفرق لما يستفاد من الخلاف في القضية
منهوي لا يخلط على ذلك ايضا وذكره في الخلاف ايضا خلافا لاصحابه في وجوب الخن وحمله
واخاره هو فيه في سائر كنهه العلم للاصل وحمل فيه عن المنهوي هو على نفي الامامية وجوب

الشيخ في الخلاف
في كنهه
في كنهه

الشيخ في الخلاف
في كنهه

وجوب الزم

وجوب الزم

والاجتماع عليهم باجماعهم ودد بان الاجتماع دل على الاولوية والايستقبال لما هو الجواب فلا
 وقال ايضا ان هذا الشيء فربه وكثيره في سائر كتبه وظاهره في حق دعوى الاجتماع ايضا معلوما
 ذكره في كيفية الخلاف مع التحاليل المشهورة كما صرح به العلامة ولم يسلط بكلامه ايضا في ذلك و
 ذكر فيه ايضا الخلاف في الاصطاح في وجوب كون الرعي للحصاة الواجب بقوله نطوا وبعثا كان من
 جهة الاختار فهو مذهب سائر كتبه الاول ولم يسلط بما ظهر من الانصار من تحكيم اجتماع الفرقة بل
 الخلاف بين المسلمين في اجزاء الثاني اذ قلنا انه لا امة الاثنية ما لا يجوز الرعي لاجله وهو مذهب الشافعية
 وظاهره عندنا في الخلاف الثالث فيمكن ان احاطوا المراد بهما ولم يذكر ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع
 الاثنية بل المسلمين على امراء الثالث ولم يسلط بهما ولم يذكر ايضا ما في الغنية من تحكيم اجتماع القائلين
 على انه لا يجوز الا بالحصول لم يخرج مع موافقته لذهبه وعدم وجود دليل مثله في الوضع و
 الصريح على تقدير جبهته وذكره ايضا كلام الشيخ في ردود خصه بقوله يوم الثالث بدل
 المذكور من اول ذي الحجة وقوى المصنف بذلك وحكى عن ابن اديس انه مذهب خصه في ذلك الا ان
 النسخ وقال ثم قال لان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز الصيام الا يوم قبل الذرية يوم الذرية يوم
 عزه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر الخبر ان من هو جازم الجوزين واقصر على ذلك واقصره في التسمية و
 التذكرة على تكرور وداد الخصم لم يغيره في الاجتماع وظاهر التوقف في الحكم وعدم الاحتداد
 بالاجماع المنقول وافق الخبر والفتاوى والارشاد والنبذة يجوز التقدير بعد التلبس بالتمه
 وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغنية نقل الاجتماع ايضا على ما قال ابن اديس ولم يعباه به وقال
 في المختلف ايضا اذا قضت لمرأة المدة واحرمت بالتمتع وخاف من التحريم جاز لها التمتع بالتمتع وحده
 وطواف النساء على الخروج من عرفات فانه الشيع وممن اراد دليل ادعى الاجتماع عليه والتمتع
 فانه الشيع ثم ذكر جزم الجازم عن دعوى الاجتماع بعد الثبوت وعرضه في الاول في المنهج والذكرة الى
 علمائنا واشاره فيها ما في سائر كتبه وحكى في الاول خاصة قول ابن اديس لم يغيره بل يسلط
 بهند به وذكره في المختلف ايضا خلاف في حرمه منع الحاج من نزول دور مكة ومنه لهما او كراهته
 وحكى عن ابن اديس دعوى الاجتماع وقوا الاختار على انه لا ينبغي ذلك واختاره في كتابه سائر كتبه
 اكرامه للصحاح والاصل والاجماع وكذا مع انه يحل كونه على التحريم ولم يغيره في سائر كتبه وحكى
 فيه ايضا عن الحلبي اشراط صحة الحج بالختان ودعوى ان الخلاف لا يخرج باجماع العلم عليهم
 الشارح عن المفيد انه لا يجوز له ان يخرج بمحضه وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختان الى

فريق الشافعية

فريق المالكية
عامة حاشية في حاشية
الكتاب في حاشية

حاشية في حاشية
في حاشية في حاشية

حكمه مع حاشية
دوره في حاشية
بما لا يخرج من حاشية

أولية اصحابنا قال وهو يعطى نوقضه في ذلك واستشكل اول كلام الحلي من جهة وجود الزيادة
في الطوائف خاصة فيكون شرطه لا غير شرطه في الحقيقة يخرج من هذه الجملة لاسم وانما من يتوكل الله
للممكن من الخلق وغيره وهو ممنوع لان غيرهم يتبع طوائفهم ولو صابوا ادعاهم لاجماع الامة
مع انما يولى بالاضواء من سائر الاجماع وان قد صرح في سائر كتبه بكونه امتحان مشطاف في الطوائف
التي لم يزل في جملة منها بصورة القدوة المتكررة في بعض فخرهم والنسوة والذكاة على وجوب
تقديمه على الجميع لكنه مع البلوغ كاهو نقل الاخر فظاهر غير واضح عليه في الاخير من جملة بل هو
معمول الشك على انه لا يخرج عن محضين وكان مختلف في الخلف عن ذلك ولا يترتب لاجماع في سائر
كتبه اذ قد ذكر ايضا في كتاب المجاهد قولين للشيخ في قال الكفار بالفاسد المسم في بلادهم الفخر
واختاروا محل مدعي ان ينطقوا لاجماع عن الاشارة لاطهار عليهم السلام الكراهة وعرضه
البيسوا لاصحابنا واختاروا العلامة فيه في جملة من كتبه للاصل ونحوه لاجماع ولو عايناه
بدهوى محل ونحو لاجماع على الحرمة مع انه لا يعمل الا بالاجماع والضرورة او ما في حكمها واختار في
الامام اذ النصرة للشيخ الامام الضرورة كما صرح عليه في الاول ولعله التمسها للورد في الحق الذي
حمله في سائر كتبه على الكراهة وظاهر الفقيه دعوى اجماع على الحرمة ولو لم يترتب من ذلك في القلند
ايضا من الشيخ في النهاية اذ ليس للاعباء من الفقيه شي وان قالوا اتبع المأجورين وعن المحل في ذلك
محمدا بالاختلاف بين المسلمين ان كل من طاف من المسلمين فانه من جملة المأفلة وان الفقيه المأفلة
فلا يخرج عن هذا الاجماع لاجماع مثله واختاره هو الاول ولما عين لاجماع بالنسبة ولو ذكر في
سائر كتبه اصلا واختاره في جملة منها الاول ونوقض في اخرى غير لاجماع وقال في القلند ايضا
في خبره اذا استسلم بشرط عليه الكفار الفاسد منهم حرم عليه الفاسد سواء سلف لهم ام لا والاولى
على مال ربحها لو فاد به وان طلقوه وحلفوه على العزم بربطه قال فيه وهو اختيار الشيخ ثم حكم
الخلافا في ذلك من الاسكان في مدعي ان لا يعمل خلافا ولو روي هذا ذلك وذكر فيه ايضا قول الشيخ
في رجا بالخير على الفقيه مع النظر الى اليسيرة وعدمه واختاره هو وفي جملة من كتبه الاول
وقا في نفسه وسكن عن الخلاف الثاني والاختلاف عليه لاجماع وقد بان في ذلك وكيف يدعيه
وهو قد عاين نفسه وجا من فضلنا فانما نقول في ذلك ايضا ولم يذكر في سائر كتبه اصلا وسكن
في بعض اصحاب الشيخ في الخلاف في بعض كلام اهل السنة اذا ارتكبوا بعض الحرامات وسكن الاجماع
في حكم البقاء ولا يجد في ذلك ما ذكره في كتبه ايضا لاختلاف اصحاب في تقدير ما حواه السكوت

هذا هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة

مؤذنا بدعوى الاجماع عليه وقال في الخلاف ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع الملع مكذوب
 بغيرها ولا جازيها قال وفيه نظر ثم ذكر احتجاجا باجماع الفقه واخبارهم ولو قصد الجواب عنه
 ولا عن سائر ائله وكان له حال ذلك الى الوضوح والى ما تقدم في كلامه من المحكم بكونه منع
 الحاج من سكنى دونهما وما زادها واخبار جواز بيعها في الفوائد وغيره وتوقف في بعض كتبه
 وذكر في الخلاف ايضا اخلافا لا يحاط في حكمها الا على شرطها بخلاف ما بين المدة واختاره
 فيه وفي سائر كتبه الجلال بن صالح الشيخ والمقضي في احد قوليهما وحكم عنهما في قوليهما الآخر
 وعن جماعة من القدماء القول بالتحريم وشيئا من اختياره في يوم وفيل عن الشيخ الاجماع عليه اجماع
 الفقه واخبارهم ووجه بينهما انما ادخل في الثالثة في الحيوان اما غيره فلا اقول هذا ادخل في
 على ذلك في الانشاء الغنية والمجواهر ايضا وجعل في الاول مما الحديث به الامامية فان كان
 الاجماع النقول صحة بل كن سلفنا في صحة ثم انه لو يدرك شيئا من هذه الاجامات في سائر كتبه ولا
 اعتنى بها اصلا وما كان ينبغي له ذلك لو كانت عنده كرويات صحيحة طالية لا سيما وقد دافعا
 بلا واسطة عن صحة عليه السلام اربعة من الاساطين وروى عنه الدين وقال في الخلاف ايضا في
 الذي ذكره وغيره انما يحصل ان العقوبات التجارية كالوكالات والعاوية والودعية والغازن والمجالات
 يثبت فيها التجارية اذ انما لا يسقط بالاسقاط فلامعني فيها القبار وحكم في الاول عن الشيخ ولين
 احد ما يشوب خيار المظهر في الشبهة فيها واثبت ما يشوب الثاني لا الاخذاء في الخلاف واستدل
 على صحة الاول بالاجماع لانه لا خلاف فيه ووجهه بان يمنع مع الله نفسه خالف في ذلك فله
 عزى نفسه ذلك في المنكح الى علمائنا ايضا الا انه يبنى على ما ذكره في الخبرين من اختيارين كما
 قال الشيخ وسكن في الخلاف ايضا عن الشيخ انه اذا وطئ اشترى في مكة خيالا بالبيع فان مضى
 عليه ببيعة الولدان حصل من الوطئ بالعرف وهو العسر والبكر ونصف المثل تبعه اجماع على ذلك
 ما لا يباع ووجهه بالنسبة فلهذا دافعا من جهة ايضا واجتبه به وراي كراهية سائر كتبه ولا يخفى
 بهما واختار في جملة منها الترجيع ببيعة التجارية خاصة مع الولادة للصبي لهما ام ولد نفسها
 خاصة بدونها وهو قضية كلامه في غيره ايضا وقال في الخلاف ايضا لا يربى من الوالد لولد
 ذهب اليه حلنا ثم فصل في ذلك للاسكانه لربها به ولو ينجح ولا عليه وحكم كما لا يطول
 لا يفتق شيئا لا على منعه من ولا مطلقا وجوهره في ذلك الاجماع واقصر على ذلك ولم يذكر
 سائر الاجامات المتعول في السئلة لوضوحها وثوبها بالاجماع المحصل في غيره وحكم هو ايضا

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
 ولا يخفى على المتأمل
 ولا يخفى على المتبحر

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
 ولا يخفى على المتأمل
 ولا يخفى على المتبحر

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
 ولا يخفى على المتأمل
 ولا يخفى على المتبحر

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
 ولا يخفى على المتأمل
 ولا يخفى على المتبحر

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
 ولا يخفى على المتأمل
 ولا يخفى على المتبحر

وحكي فيها ايضا على الشيخ في الخلاف وهو الاجتماع على اقرار الشاة المصلحة وذمها معروض
 اللين الذي جلبه صاحبنا من تراءى ولم يند هو به فيه ولا في سائر كتبه واجبت العين ان
 وبدوا لا غلاما لئلا كذلك والا فانه يه مع ان الاجتماع منقول في الغنية ايضا عند ذكر كلام ابن
 اديب وحكي فيه ايضا عند دعوى الاجتماع على ثبوت الضرورية في البراءة لثانها ايضا وتوقف هو
 في ذلك وقال ان بقاء الاجتماع كان حقا والا فانه لو كره النفع للاصل وغرضه ثبوته على غير المصير
 لا المنفعة الا كما ثابت بنقل او ثبوت الاصحاب اعظمهم على تقدير محتمل واخاره في جملة من كره الترتيب
 وحل في الذكر في الاجتماع ولو لم يكره فيها اصلا مع عدم ما يظهر من الغائض في التفتت بغير
 الخلاف فيه ايضا ولم يصرح له وحكي فيه ايضا عند التهايز ثبوت الادب للشيخ في الغيب
 التحد بعد المعاد بل التفرع منه في الخلاف في غير الخلاف في عدم ثبوته الا ان ارضا عليه
 فيجوز له هذا ذلك واخاره هو فيه وفي جملة من كره الادب ولم يصرح لثاني في الاجتماع اصلا
 وذكر في الذكر ولو لم يعبه وحكي فيه ايضا في المبسوط حكما عديدا فيما اذا اشترى شيئا
 وباعه ثم علم به حياضها انما اذا اشترى لثاني بالبيع لم يرجع الاول بان مثل البيع لا دليل
 عليه اجتماعا ولا يصدق في هذا ولا غيره وقال ان هذه الاحكام منافية لاصول المذهب لفرق
 حكمه ايضا قولين في بيع الثمرة بعد التفويت بل في الصلح سنة واحدة شفعة واحدة
 البطان لثان في المبسوط والخلاف حادي فيهما الاجتماع وثانيهما التفرع واخاره هو فيه
 وفي جملة من كره ولم يصرح في الاجتماع ولا في كره في سائر كتبه اصلا مع انه منقول في
 الغنية ايضا وانصر في بعض كتبه على ذكر القولين في الاجتماع وذكر في التفتت ايضا ان الشهود
 جوازيع الثمرة بل ظهورها انطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكي عن ابن اديب ان دعوى الاجتماع على
 وقال قد شئته حتى كثر من صاحبنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم
 تطلع بعد حقة العهد قال وهذا خلاف ما جهر ومنه نصا في صاحبنا وخلافه اجماعا لم يخالف
 انهم صلوا ان الله عليهم دفئا وبعثا وودع عليه بان هذا غلط في الفعل فان الصدوق قال
 في الفتح بالجواز واخاره هو فيه وفي جملة من كره النفع لغير الاجتماع واخاره في الذكر في الجواز
 ولا يتم حصول النفع احقا لا فويا فاذ اخطا الاجتماع المنقول بحال الصدوق في جازته ولو لم يكره
 اصلا في سائر كتبه ففيه ما بين يتي وحكي في التفتت ايضا عن ابن اديب ولا اعتبار عند صاحبنا
 بالناسخ في دخول الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول الا في الفتح وحكي في الخلاف في

وذكر في المبسوط في بيع الثمرة بعد التفويت بل في الصلح سنة واحدة شفعة واحدة
 البطان لثان في المبسوط والخلاف حادي فيهما الاجتماع وثانيهما التفرع واخاره هو فيه
 وفي جملة من كره ولم يصرح في الاجتماع ولا في كره في سائر كتبه اصلا مع انه منقول في
 الغنية ايضا وانصر في بعض كتبه على ذكر القولين في الاجتماع وذكر في التفتت ايضا ان الشهود
 جوازيع الثمرة بل ظهورها انطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكي عن ابن اديب ان دعوى الاجتماع على
 وقال قد شئته حتى كثر من صاحبنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم
 تطلع بعد حقة العهد قال وهذا خلاف ما جهر ومنه نصا في صاحبنا وخلافه اجماعا لم يخالف
 انهم صلوا ان الله عليهم دفئا وبعثا وودع عليه بان هذا غلط في الفعل فان الصدوق قال
 في الفتح بالجواز واخاره هو فيه وفي جملة من كره النفع لغير الاجتماع واخاره في الذكر في الجواز
 ولا يتم حصول النفع احقا لا فويا فاذ اخطا الاجتماع المنقول بحال الصدوق في جازته ولو لم يكره
 اصلا في سائر كتبه ففيه ما بين يتي وحكي في التفتت ايضا عن ابن اديب ولا اعتبار عند صاحبنا
 بالناسخ في دخول الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول الا في الفتح وحكي في الخلاف في

فذلك من الشيخ وغيره وأخبره وفي سائر كتبه الأول لا الإجماع بل الفصل كما صرح به في جملتها
وحكى أيضاً عن الشيخ وجوبه بسبله ما لا إذا انتقل بفصلهم وعز ابن إدريس منع ذلك قالوا
إن الذي وأما احتجائنا بمقتضى ما بينهم الحالية من خروج الحالفين وفيما سألهم ونقلت بها أخبار
الائمة عليهم السلام أن سبله لا يجيء لأجل الباع أو المشتري وأما دعوى الأول وعزها إلى ابن
إدريس أيضاً فوضع من الترتيب والاعتناء في الطعن عليه ما لا ولا يحمل فلهذا التعليل بخط ولا
يألي ابن بل ذهب حكيمنا أيضاً عن ابن إدريس لأن من قال بغيره اشتري حواشي كقولنا لا يجوز شرط
المشتركة الرجح لا التحمل لأن الحملين على قول الأول بغير خلاف وضع هو ذلك مع
اشتراطه لا وهو حكيمنا أيضاً عن الشيخ دعوى الإجماع من الفرقة على جواز بيع عبد بن عبد بن عبد
إن المشتري كان أيضاً طليقاً شاء وعز ابن إدريس دعوى إجماع الأئمة على منع ذلك ولو قصد
هو بشيئ منها ما لم يلب على ما يقضيه سائر الأدلة وحكى عن ابن إدريس في غيره وعلى من ولد
من الترتيبات غلط فيها ومنها دعوا الإجماع على كونهما الترتيبات على إباحة وعلى اليهودية و
التصاريق بالملك والاستدانة لهذا الأول ووقوف الخلاف في الثاني وحكى به أيضاً عن
الشيخين والعاصم والطوبجوان ترشيداً على مضاد غير منها ثم ظهر من مسقط وكان الفرع قد
انتمى الفرع إلى الأثر عليه الفاسد من المنفعة مع ما هو المشعر عن ابن إدريس من هذا من أن لا
الذهب ما عليه كآلة السلي لان الفلاس ملك الفلاس والفرع وهذا خلافه وذلك لا الإجماع
بل بغيره ولما ذكر كنهه في سائر كتبه وفي هذه المطالبات كتبنا ما في من السائلان لعلنا لمجودى
في ذلك وحكى به أيضاً عن الشيخ في البلوغ دعوى الإجماع على عدم جواز بيع الطعام للبائع
قبل قبضه ولو بعد القبض كذلك ولا ذكره في مقام الإجماع مع أنه منقول في الفتية أيضاً وأما
فيه الكراهة والفتنة على القول بالمحرم فهو الإباحة في التولية ولما خلفه ذهبه في سائر كتبه ولو
يذكر الإجماع فيها أصلاً وحكى به أيضاً عنه في البلوغ والفرق دعوى الإجماع ودعى الخلاف
في سائلين تابع أشرطه البعض لم يعبه به أيضاً عنه في الخلاف دعوى الإجماع على التقبل
بين بائع والبائع وعنه في تقديم قول البايع في ذلك والفرع والمشتري اختياراً وهو لا يقتضيه إلا
في ذلك ثم قال في هذا التفصيل لا يصح ما يبيع ضعفه في المقام لا الإجماع مع أنه منقول في
المجواهر بظاهر الفتية أيضاً واختلف من ذهبه في سائر كتبه ولم يذكر فيها الإجماع أصلاً وحكى
فيه أيضاً عن غير البلوغ قال لا يجوز أن يشتري طعاماً ما لم ين له ما جاءه أو فلهذا

عبدالحق صاحب

[illegible]

حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

عَلَّمَ جَدِّي

السلامة على كل شيء

النعم ويمكن ابقاء كلامه على عموم كما صرح به في الذكر ولا يفسر هذا موضع بيان ذلك وحكي
 ايضا عن الشيخ في النهاية انه قال من وجب عليه دين وغلب عنه صاحبه عليه لم يقدر عليه
 معها وجب عليه ان ينوي فضله ويعزل ما له من ملكه وحر ابن ادريس ان الغل خير واجماع
 المسلمين ثم اوله هو كلام الشيخ لا للاعتقاد على نفي الاجماع على خلافه كما هو ظاهر وحكي ايضا
 في الرهن اختلاف الاجماع في دخوله في الجهد المتصل بالاصل بعد الاذن في الرهن وانما
 هو فيه وفي سائر كونه العدم ونظما للشيخ في الخلاف واللبس وقال فيه ان له ما ابن ادريس ان
 القول بالاعتقال مذهب هذا الدين عليهم السلام واجماعهم عليه وان ما ذكره الشيخ من هذا المعنى
 خطأ لا يبرهان عليه ولا به في القول على نفي الاجماع عليه في الامضاء ونظما للشيخ ايضا
 ولو لم يكن شيئا منها في سائر كونه ولا اعتد بها وحكي فيه ايضا في القصاص عن الشيخ في البسوط
 انه منع من بيان ما لا يكتبه وقال لا خلاف في ذلك وانما هو فيه وفيه سائر كونه خلافه ولو لم يكن
 باذنه ولا ذكره في سائر كونه وحكي فيه ايضا ان لا خلاف في ضمان المجهول واخذ هو فيه وفي
 حملته من كونه القصر بها لا للسكران والبصير والذليل في الحنفية والقافية في احدى روايه وابن وهب
 ونفل منه في مسئلة اخرى عن ابن ادريس انه لا يبيع على الضيق من الذهب عند الحساب بل لا يخطأ
 ولو لم يكن هو بذلك ولو لم يكن في سائر كونه وذكر هنا شبهة لمنه على الشيخ وبالف في دعه وقال لا
 شك في عدم تحصيل هذا الرجل ولو لم يمتحج بما في النبوة من دعوى الاجماع على القصر وحكي فيه
 ايضا عن الشيخ في نفي بطلان البيع بطلان الشرط ونقل عنه نفى الخلاف في عدم بطلان واخطا
 هو فيه وفي سائر كونه البطلان ولو لم يكن باذنه ولا ذكره في ايمانه في الوكا اذا خلا لا لا صاحب
 في طلاق الوكيل عن الحاضر احواله هو فيه وفي سائر كونه الجواز واورد حجة عليه شفا قال
 ابن ادريس لا خلاف ان خا السفاق وبعضا من كبر اذا وكل الرجل الحكم الذي هو من عمله في
 الطلاق يطلق معنى طلاقه وجاز ان كان الموكل خاضعا في البلد ولا يخفى ان هذا لا يقتضي الطلاق
 على هذا الاجماع كما هو ظاهر ولا يستلزمه ان يمتنع من جرحه بوجوه الخلاف فيمن جازع من فقهه
 الاصحاب عاصم ابن ادريس في هذه العبارة في رواية ابن ادريس في الجواز لا ادرى انما في
 رواية من جهة اصحابنا لا يبايعنا بها وكان هذا المصنف في نفي بالذكر في مفاهاح حجاج وحكي فيه
 ايضا عن الشيخ في الخلاف انه قال يكره ان يوكل مسلم كافرا في مسلم ولو لم يكن ذلك احد من الفقهاء
 دليلنا اجماع النعم ولا خلاف في جوازه قال وهذا يد. ارجو الشيخ ونقل هذا عن غيره ايضا

في قولنا لا يبايعنا

عاصم بن ادريس

في قولنا لا يخطأ

عاصم بن ادريس

في قولنا لا يبايعنا

عاصم بن ادريس

وذكر فيه ايضا في الوصايا الاخلاقية الاصلية في الشريعة وتوقع اجازة الوارث لما زاد على الثلث
 بعد وفاته الوصفي على ما اخبره وفي جملة من كتبه الثاني واجمع عليه بالاجابة والمسئلة
 على الصحيح والحسن وغيرهما وبغير ذلك ثم قال فيه وادعى الشيخ في ذلك اجماع الفقهاء وهذا يقتضيه
 التحويل عليه كما هو ظاهر من ان الظاهر من الوعد والحرر والوقوف في الحكم فيه ايضا على الشيخ
 في البسطة ان لا يصح للوصية عند الكافر الذي لا ربح له من الميت في الخلقة الوصية
 لاصل الذي اجازته بالاختلاف في اوصافها خاصة من قبلها اذا كان من قبلها له ولد ولو لم يولد
 النفع لها ذلك ثم اخبره وفيه كما في ساو كيه جوازها الذي خاصة مطلقا مع ان في الغيبة
 ايضا ادعى اجماع على عدم صحتها للكافر لا اذا كان دارم للموت في خلاف بين المسلمين
 في جوازها الذي لرحم ولو لم يذكر شيئا من ذلك في ساو كيه الا التذكرة فذكر فيها اجازة الخلا
 في ضمن مثل الاقوال وحكي فيه ايضا عنه في البسطة انه قال في الوصية ينفذ وقاب بثلثه وهو
 عن ثلاثة اعبد وذاد على اثنين انه يجعل الزائد في قيمتها وحكي عن بعض الناس انه يجعل فيمن
 من ثلث وعن ذاد ايضا في باب المسئلة انه يعطى الموقوف قبل العتق وعنه في الخلاف انه
 حكم بانهما يضمنان ويعطيان البقية لاجماع الفقهاء ان هذه منصوبة لهم والذات في
 هو في جملة من كتبه وقال له في بعضها هو ما نقل في البسطة من بعض الناس وانه يظهر فيه
 الشافعي لكون ذلك احد وجهيه واثيرت في الاحتجاج لاجماع اصلا ولا ذكر في ساو كيه
 حصره من كتبه الا التذكرة فذكر فيها وروى عنه وحكم بخلافه وذكر فيه ايضا اخلاق الاحتجاج
 فيها اذا وصي بشئ في سبيل الله وحكي عن ابن اديس عوكة لاجماع على انه يعرف في جميع مصالح المسلمين
 واخبره وفيه وفي غير ذلك لاجماع والغير مع انه يقول في الغيبة ايضا وانظر التذكرة
 على نقل كلام ابن اديس احتجاجه بالاجماع وغيره وحكي ذكر بعض الاخبار وكلام بعض الاصحاب
 وذكر فيه ايضا انها اذا وصي الانسان بثلث ماله لم يوص له ولو بثلث ماله لغيره بان الشيخ اسند لاجماع
 الفقهاء واخبارهم على كون الثانية خاصة الاولى وحكي عن ابن اديس نقض لافيه في نظائره
 من كلام الاصحاب اخبارا مواجعا فبينما يحجبها اقتضاه الدليل لاجماع وحكي فيه ايضا من
 القاضي ما قال في الاقوال ما يعطى اربعة ارباع ماله والغير خلاف لان ذلك لا يتحقق
 العرف ذاته وقال هو ان المرجع في ذلك على ما في الله وصرح في التذكرة بانها لا المركوبين
 اليها هم وهما محلي بالبغال والحمير خاصة وانه يترتب لاجماع اسند وحكي فيه عن الشيخ في خلاف

كتاب الاخلاق
 في باب الوصية

حكي في الوصية

حكي في الوصية

حكي في الوصية

هو ايضا ذلك الغير للاجماع مع انه في الذكر العلة انما هو كونه ايضا عن الشيء دعوى
 عدم الاختلاف في جواز تقديم القول من المخرج باقتلا الامر واختار هو فيه المنع وهو الظاهر من
 ما ذكره من ان يكون له في الاجماع فيها الاشارة للذكر ولا يتصور مقتضا مع نظره عن الشيء باننا للاجماع
 مرة ونفي الخلاف اخرى ولم يبد به في ثبوتها للاجماع به ولا للجواب عنه وحكي به ايضا
 عن الشيء عن احد قوليه وكتابيه دعوى الاجماع على عدم محورية المماثل للذكر وان كان
 خصيا واختار هو فيه الكراهة في الخصوصية في جملة من كنه المنع من دون نزع عن هذا للاجماع
 اصلا وحكي منه ايضا في كتابه المصنوع عن ابن اديس في الخلاف كبر الخطا في خصه في
 غير كتاب المماثل ثم استفاد الشيء في الخلاف من ذلك ولعله هو ذلك في مقام الاجماع
 ولم يقرض لاسرار الاجماعا في المسألة المذكورة في الباب رجا ادعى هو غيبه بغير كنه الاجماع في
 بعض صور المسألة وما توقف في بعضها ولا جدوى في ذكر ذلك وحكي منه ايضا في ذلك
 الصدد ان دعوى المصنف اقتضى الامامية واجامهم على انه لا يجوز في ذاته عن خصما لا دعوى
 بهذا هو بذلك ودعا ادعى الاجماع على خلافه بغير الشيء وغيره وحكي عن الشيء دعوى الاجماع
 على جواز جعل المهر نافع محرره ايضا استثناء الاصحاب من ذلك لا جوده واختار هو في الجواز
 في الجمع الاصل ولا خبر وحكي عن ابن اديس انه ادعى الاجماع على ان اذا الرتبة لها من عدم
 لها شيئا قبل الدخول ثم دخل بها الركن لها سوى ذلك الذي خذ له وقال ان يجوز في ذلك للاجماع
 لا غير واختار هو فيه او لا تفصيلا او لم يند بينهما الى الاجماع اصله مع انه منقول في القصة
 ايضا واختار قوله في ما ذكره وحكي منه ايضا في حكم المماثل انما في التزوج قبل الدخول كذا
 مضطرب في دعوى الاجماع واراد حكيه باثباته في موضع الخلاف وحكي عن
 الشيء في فضل كاي مهر فيه ما تقدم سابقا وحكي في السور احتكامها لاجماعان بعضها غير
 صريح في ذلك في بناء في مقام الاجماع في اصلها وفي بعضها ولا جدوى في ذلك
 وحكي عن ابن اديس حرره في اجماعه كونه في جواز التمتع بالهو كونه وعلى جازمه لا يرد
 التصديق فيهما كالحكم بالانع الاخر من ايضا ايضا لبعض الاصحاب منع الاجماع واختار هو في
 الجميع فيه وفي جملة من كنهه اوجبه في الغير للاجماع وحكي عنه وعن المنع في التمتع في
 الجواز يبدل من ذن مولا هانما يقتض دعوى الاجماع على المنع مطم ولو كان كراهه واختار
 هو ذلك ايضا الغير للاجماع وكذا لك ما حكاه عن ابن اديس في عدم احتساب عدد السعة

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

فمن قبل ذلك

هذا هو الذي

في ذلك ثم تفصيلا

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

وفي جواز تحليل الاسم وحكمه عن الشيء في احد قوليه في شره المجازية الحاصلة من الغير عوى
الاجماع على جواز تحليله قبل قول اربعة اشهر من حملها على كراهية وتعد فيها بالاكراهية وانما
هو الجواز على كراهية قبل قول اربعة اشهر وعشرة ايام في الحاصل من الزنا والحرمه قبل الوضع مطلقا
في غير هذا الوجه بالاجماع اصلا واخفا من هذه في ساو كنيه وربما حكى في بعضها بالنسج في
الاولى ايضا قبل المدة وربما حصر اخبار المدة والوضع بالمجهول الحال وجوزه في الاول لا كراهية
مطلقا وعوى في التذكرة الى علمنا اننا اطلاق القول بالاكراهية بعد المدة واختاره هو النسخ الى الوضع
فاجدا الاول والجواز فيها مطلقا ولو لا كراهية الاجماع في شيء منها وحكى في المختلف ايضا عن الشيء في
ادول من جعل حق الامره فيها الاجماعين شافيه ظاهر لم يخرج بهما وربما روي لشيء منهما وحكى
عن ابن ابي ريس في المجازية التي تعلق بحفظها بموت زوجها الحرة في ام الولد التي عتقت ثم ارادت وثقة
فتمت وولدت منه لاجماعين لم يخرج بهما وفيه ما نفع اضطرر اليه ايضا وحكى عن الشيء في حكم مستحق
المختص به عوى لاجماع والاختار على احد قوليه ولم يذكره في مقام الاحتجاج ولا اعلم عليه
ونقل عن ابن ابي ريس التجهيز في ذلك والطعن عليه بان ذلك في بعض النسخ وانما انما لا يفر
دارده واجماعه بعد حده بان ذلك لعله كان اجابا في زمانه وقد قال به في الاسكان
والصدق وهذا لا يشغول القول عليه كما هو ظاهر وحكمه عن الشيء ايضا في المختص به لا يفر
بدعوى الاجماع في مواضع او يظهر منه ذلك ولم يذكره في ضمن نقل الاقوال والعبارة حكما
في القول الجمل عنه وعن المنفرد مع ما بينهما من الاختلاف وخالفهما معا في حمله على كنيه
وكذا في مدة النقطة عنه وعن ابن ابي ريس مع ما بينهما من الاختلاف والاجماع هنا مذكور
صريح في الخلاف وحكى عن الشيء ايضا فيه اجماعين شافيه في حكم الاختلاف في قبض
المهر واجماعا لم يعل به في قبض النفقة ولم يعل لشيء منهما في مقام الاحتجاج وحكى فيه ايضا
في ثلاث قولين في طلاق الولي من الحيون وشبهه ما دعى على احدها الاجماع واختاره هو في
ساو كنيه القول الاخر ورد فيه الاجماع بالنسج وحكى عنه ايضا في ادراك الترجيح من الترجيح اذا
طلبها بان في المرح زمان قبل انقضاء المدة قولين دعى على احدهما الاجماع مرة وفيه
الاختلاف امر في اختيار هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في وجع الطلاق بغير الترجيح و
اخبارها الفرق نقل القولين بوجوه عن قوم من اصحابنا ثم دعوى اجماع الفرق على خلافه لكون
الله تعالى لا بعد له واختاره هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكى في الملام عن جماعه من اهل البيت

ممن اجاز تحليله

من اجاز تحليله

من اجاز تحليله

من اجاز تحليله

من اجاز تحليله

الاصحاب حتى عند ابتداء وقوع الظواهر في الخارج كقولنا دعوى على احد هما الاجماع واختاره هو ايضا غيره وحكم من لم يرض في الظواهر التي لم ينفذ بقوله واحد قولين مستندين ظاهرهما
 اجماعين متنافيين واختاره هو ايضا لغير الاجماع وعن ابن اديس في ظواهرها كخاتمة التي لا يحصل
 الترجيح اليها يعرف حالها اجماعا لو يصعد به وحكم بخلافه في الاستثناء بالمشية ما لم يخرج
 به وذكره في كتاب الايمان ايضا وحكم من الشيخ في شرا الامم التي طلقها امرين ما يشهد به
 الاجماع ولو يصعد به في الاجماع وحكم في الظواهر التي لا ينفذ اجماعا من متنافيين حالها
 والشيخ وافق احداهما ولم يخرج به ومنع الاخر لكونه في موضع الخلاف فليس يمنع الاول ايضا
 ولذا لو يصعد عليه وحكم عن ابن اديس في الظواهر العلوية ما يشهد به دعوى الاجماع على الظواهر
 وخالفه ولو يصعد به في معنى من بدل ان يثبت ان في الخلاف في كون الملة بالاول ولم يخرج به
 عن الشيخ في الخلاف في عدم وجوب تكرير الكفارة بتكرير الظواهر متواليا بقصد التاكيد
 اختلف فيه فتواه لغير الاجماع وعنه ايضا في ظواهر الكفر بالصوم كما قبل انما
 دعوى الاجماع على وجوب استئناف الكفارة وعن ابن اديس منع الحكم والاجماع واختاره
 هو الاول لغير الاجماع وحكم منه في حق الصداق والموت في الكفارة اجماعات
 متباينة لاحد في ذكرها وحكم عن ابن اديس في حق الصداق الذي لم يعلم موته ولا حياته
 في الكفارة دعوى الاجماع ونوا الاختار على جوازه ومنع ذلك مع عدم ظنا الحياة ونقله في
 احكام الفطرة ايضا وحكم من الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفقه واختاره على عدم وقوع
 الابلاء العلوية وعنه في البطلان الحكم بوقوعه ومنع وقوع الاجماع على منعه واختاره
 ذلك للعوامات وحكم عنه في وجوب الكفارة بالوطي بعد مدة التبرع قولين ايضا ادعى في الظواهر
 على احد هما هو الوجوب والاجماع وقد رجع عنه في المبسوط واختاره هو الاول لغير الاجماع وحكم
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم وقوع اللعان مع العلم بعدم التناول واختاره هو فضلا
 في ذلك ولو رعايا الاجماع ولو يذكر في الاجماع وحكم منه ايضا دعوى الاجماع على صحة
 الاخر عن ابن اديس منع ذلك لانه لا ينفذ الحكم نفسه وظاهر العلانية التوثيق والنسب بلا
 قهر للاجماع وعنه ادبه وحكم عنه ايضا في الخلاف دعوى انفان كاذبة اهل العلم على قهر
 اللعان مع القدرة على نيابة اذ اعد له فيا وعنه في المبسوط الاموال بالنسب واختاره
 الاول لغير الاجماع وحكم عنه ايضا قولين في الغذف تاييدا لادعى على احد هما اجماع

حكمنا في الظواهر

حكمنا في الظواهر

حكمنا في الظواهر

حكمنا في الظواهر

حكمنا في الظواهر

الفرق هو الصواب والاحاطة والبيان الى كتاب الحد ودولوت عرض له فيه وحكى عنه ايضا قولين في
 استخراج السلسلة لا يداها اصل الرجل ادعى على احدهما الاجماع وتوقف هو في الحكم لغيره وحكى عنه
 ايضا في الخلاف في وجوبه لحداد على الصغيرة للوفاء وعن ابن ابي ريس نعم الحكم والاجماع و
 الاختار هو ذلك وحكى عنه ايضا في عدة الحاصل باثنين قولين غير احدهما الى رواية اصبهان و
 ادعى على الاخر الاجماع واجماع عامة اهل العلم الاكرمة واختار هو ذلك لغير الاجماع وحكى
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم تدخل العاين ولو رد فهو حجة في الاجماع وبجمل القول
 بالثنا على ولزم من حجة شيئا وحكى في كتابه لغيره عن الرضا فيقول بالاجماع الامامية وانفرد به بعد
 مختص في العبد الكافر وتوقف هو في الحكم لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في حكم حق احد الشريكين
 نصيبه فهو ذلك ولو يذكر في مقام الاجماع اصلا وحكى عن الشيخ قولين في حكم من وثق شخصا
 من ابيه او امه ادعى في الخلاف على احدهما وهو تقوم الباقى عليه ان كان موثرا لاجماع الفرقة
 واختارهم ورجع عن ذلك وحكم بخلافه في البسوط وحكى هذا عن ابن ابي ريس ايضا مع اصرح به
 بمنع الاجماع واختار هو ايضا ذلك وحكى في احكام الولاء عنه افتاوا واجماعان لو رايهما في
 الاجماع ولو رايتهما ولا يخلو بعضهما من الشك ايضا وحكى في الذب عن الشيخ دعوى الاجماع
 على ان اولاد المدبرة التي جعلت لهم بعد الذب عليها في الاضغان وليس المولى يضمن ذنبهم
 بل يضمن ذنبهم خاصة واختار هو جواز الرجوع في ذنبهم ايضا ولو رايتهما بالاجماع اصلا
 وحكى عن الرضا دعوى انه لا امامية بان العقب الحاصل للذنب يوجب التسليم كالعقب الغير
 ولو ذكر الجمل بالاجماع ولا اعتد به بل حكم بخلافه لا يجزئ الاصل وحكى عنه في ذلك
 في منع من يدبر العبد الكافر واختار هو الجواز هنا وان توقف في العقب وحكى عن الشيخ في حكم
 الانباء المذكورة في القرآن في الكتابين قولين ادعى على احدهما الاجماع واختار هو ذلك لغيره وحكى
 عنه ايضا في كتابه لايمان في كفارة الحلف بالبراءة قولين ادعى على احدهما الاجماع ايضا لانهما
 هو خلافه ولو رايتهما بالاجماع اصلا وحكى عن ابن ابي ريس في الحلف على ترك الهبة ان التوقف خارج
 من ذلك لا لا يثبت حية بغير خلاف وان صدق الطوطع عتلا لا يثبت ايضا هبة او تقبله
 بانتمائهما وان منها لدخولهما تحت اسمها واحد فاذا دعاهما للاجماع على خلافه فخطا وحكى
 عن الشيخ في ذلك المشي الى مكة اجامعا لو صدق به وحكم بخلافه وكذا في نذر الهدى وحكى عن
 الرضا دعوى الاجماع على عدم انفاد النذر الطلوع ورده بالتمتع وحكى في الكتمان عن ابن

عن ابن ابي ريس نعم الحكم والاجماع

عن ابن ابي ريس نعم الحكم والاجماع

عن ابن ابي ريس نعم الحكم والاجماع

عن ابن ابي ريس نعم الحكم والاجماع

ادريس في حق الثوب في العبدية اجاباً قال رحمه الله بوليه عليه وعن الشيخ دعوى الاجماع على وجوب ما بين لكل مسكين في الكفاية ووده بالنسبة في محل الخلاف وحكم عنه في عدم وجوب تعيين الكفاية مع التعدد واتحاد الجنس الصحيح بدو الاجماع في ذكره وكذلك الطعام القصار في الكفاية وكذلك جسد الطعام وحكم من الرضا في كفاية وعلى لسانه انما نحن في الرضا بدو كفاية اليوم عن صلوة العشاء ما اجاب عنه بالنسبة مع انه يقل من علمنا انما هو ظاهر في قوله وحكم عنه دعوى الاجماع على عدم جواز عتق ولد الزنا في الكفاية وعن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز واختاره هو الثاني لغير الاجماع مع كونه المشهور على ما صرح به وحكم من الشيخ في عتق ما قبل الخلقة ما لا جدوى في ذكره وكذلك انظار الحامل والمرضع وحكم في كتاب الصيد وتوابعه عن ابن ادريس في نجاسة موضع عقر كلب الصيد ما لا جدوى ايضا في ذكره وكذا ما حكاه عن الشيخ في النسخ من الذبيح بغير جلد اذا لم يذبح على حاله لا خبثا ولا نفوسا وما لم يذبحه ولا ما حكاه عن ابن ادريس في جوارحه مع الاضطرار وحكم من الشيخ في ذلك ان لا يذبحه الا بعد اسلام المهرل لا العلم عنه في البسطة المذكورة من ذلك واختاره هو الثاني لغير الاجماع وحكم عنه وعن المرتضى وابن ادريس في حرمة ما عدا التلح الذي يلدس من حيوانات الماء ما لا جدوى به ولا جدوى في ذكره وحكم من الشيخ في الاصل حكم الغراب ادعى على احدهما الاجماع وحكم منه عن ابن ادريس واختاره هو الاول لغير الاجماع وحكم من ابن ادريس دعوى الاجماع على حرمة الخفاف واختاره هو الاكراهة ولرصيد به وعنه ايضا عدم الخلاف بين المصلين في ترك اقامة الركعة بعد الذبيح قبل البدء واختاره هو المحبة وحلية ما لا يذبح ولا يذبح به حواه وحكم من المرتضى قوله لا يذبح في الذبيحة الا ما يذبح به وله يد يذبح بها الاجماع ولا اشد به ونحوه فيما يحرم من الذبيحة وحكم من ابن ادريس في نجاسة لبن الميت ما لا جدوى في ذكره وحكم عنه ايضا دعوى ثواب الاختيار على جرمه استغفار شعر الخنزير وانما التبرع في اقول الاحتياط حكم هو الجواز ولرصيد بانوله وحكم عنه ايضا في الاطعمة والاشربة في الثياب اصحابنا عند الشيخ في بعض كبر على جرمه الاستسباح بالذئب في الجسد لظلال وعدم التحريم في ذلك وانما الشيخ يحجج بقوله الاخر الموقوف على اصحابنا ووده بان هذا جرمه ومختلف فان الشيخ اعرف باقول علمنا اننا في المسائل الاجماعية والخلافية والربايات مطلقا في الجدل ثم لخصار هو تفصيلا في ذلك لوليسوا اليه وحكم عنه ايضا عن المرتضى في مأكلة الكفاية و

كتاب في حق الثوب في العبدية

كتاب في حق الثوب في العبدية

كتاب في حق الثوب في العبدية

كتاب في حق الثوب في العبدية

كتاب في حق الثوب في العبدية

كتاب في حق الثوب في العبدية

أكل طعامهم من نار حتى به ولا جدوى في ذكره وكذلك في إبطال الأبل وسائر البهائم ومخالفتها
هنا في الحكم بالحكمة وحكم عن الشيخ دعوى الإجماع على عدم جواز الشك في ما لا يحزر وكلها مطلقا
وعلى جواز شرهه عند الاضطراب لدفع العطش واختاره هو المحذور عنه خوفا للتكلف في العسل
أو المرن في أقدامه ولو يعيب بالاجماع ولا حتى به وحكم عنه أيضا دعوى الإجماع على جواز
أكل المارة من الثمرة وعدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الإجماع وحكم عن المرتضى ابن
أدریس في الفاء المحرقة في الخل ما لا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه عن المرتضى في صيد الكلب
العلم وحكم في كتابه الفناء في فرائض البيئات عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى أنه قال في
ذكره وحكم عن الشيخ الإجماع بالاجماع في غير علم الحكم بالانكول بل باليقين ولم يرد هو
به وإن اختار ذلك لغيره وحكم عن المرتضى في حكم الحاكم ببلده والرجل الاستسكان في ما لا يقضي
الاختلاف على الإجماع المنقول كما هو ظاهر ما رآه وحكم عن ابن أدریس في اختلاف الزرعين في
مناع البيت ما لم يصبه وحكم عن المرتضى في الشيخ دعوى الإجماع والاحتجاج به بالأخبار
على أن ذلك ادعى الخصمان معاندا لما ذكره دعوى من يكون على بين صاحب وعن الشيخ
أنه مع ذلك قوي القول بالقرينة كما هو ظاهر بعض المحققين واختاره هو الأول بحججه بأشهر
فيكون راجح وهذا يدل على أن الشهرة عند أقوى من الإجماع المنقول وحكم عن الشيخ الإجماع
بالاجماع ولا جواز على أنه لا تنبع البينة بعد اليقين واختاره هو ذلك واحتج عليه بغير الإجماع
وحكم عنه أيضا قولين في الاكتفاء ما سلم الشاهد مع عدم ظفوفه واحتج على الاكتفاء
بالجماع الفرض واختاره هو وغير ذلك واختاره هو العدم ولم يصب بالاحتجاج أصلا وحكم أيضا
قولين في فرائض دينه الخارج والتاسل وغذيم الملك وحدانيه واحتج على أحدهما بالإجماع
الأخبار واختاره هو الآخر ولم يصب بدعواه وحكم عن المرتضى دعوى انفاد الأمانة بعده
قبول شهادة ولد الزنا وإن كان على ظاهر العدل ولزمين كراهية بالاجماع وحكم عن ابن
أدریس في الاحتجاج بالإجماع على كفره وهو باطل عنه كما مر فاختاره عدم القول لغيره وذكره
حكم عن المرتضى الاحتجاج على قبول شهادة البطل على غير رتبة بالإجماع لشدة مخالفتها
يحيى هو بذلك واضطرب فواء أيضا وحكم عن الشيخ في شهادة أهل الذمة قولين على حد
المختار بنا واختاره هو قوله الآخر على اضطراب فيه وحكم في هذه المسألة عنه في المطول
احتجاب القول بطلانهم في الوصية أن يكون ذلك في حال السفر ولم يصب هو به عند كسر

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالإجماع على عدم جواز الشك في ما لا يحزر وكلها مطلقا

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالإجماع على عدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الإجماع

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالإجماع على عدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الإجماع

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالإجماع على عدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الإجماع

المسئلة بعد هذا الفصل وحكم عنه ايضا انه حكم شهادة الفزع ما لم يحجج به ولا جدي وفي ذكره
نحوه في شهادة النساء على الشهادة مع اختلاف فتوى الشيخ في ذلك وكذلك وجوب الشاهد و
كذلك ظهوره في نفسه قبل الشهادة وفي الشهادة على الملك يجوز اليد وحكم من ابن ادريس في القتل
والعين بخلاف ذلك وحكم في كتابه القتل من في مسئلة الجوارح من المقتضى ابن ادريس ما لم يحجج به وفيما
حكم بخلافه ونحوه لما حكاه عنهم في عدم اربعة التوجيه من التراج ونحوها وقال ايضا الشهود عند
علمنا انان للاختلاف لا يوجبون البلاء عند سائر الاكشاف والاخر وثبت الاخوة من الامم ولا على كل
علمنا ان عليه الاجماع لانها تجمع السببين فيكونا وفي حكمه كغيرها على انها في قول الشهود
الاولى والقصد على ذلك وهذا لا يقتضي الاختلاف على الاجماع المقتول بحبل الوعدان لا يقتضي
عدمه وظل في مسئلة ولد الولد مع الحكم من ابن فضال لم يحجج به ولا جدي في ذكره وكذلك
مسئلة اسلام ذوى الارحام بعده وظل التوجيه وبقاء التوجيه المسلم من ابن ادريس في مسئلة
ارث العالم خطأ عن المقتضى وحكم من الشيخ دعوى جناح الفرقة بل الإسته هذا ان مقتضى على ان
العاقل والمملوك والكافر لا يحجبون الامم عن الشك وحكم هو الخلاف في العالم من الصدوق وفي
التمام وظاهر الشيخ في التمايز والديني واختاره هو الاول لانه لا يشك في علمنا اثنين على
به ثم حجج الثاني ونفى الجدل عنه لعدم خبر يثبت به ولو يصبأ بالاجماع القول اصلا وجعله
ادنى من الشهادة في الاعتناء وحكم من الشيخ ايضا انما عاقل احد قوله في ميراث ولد لا لانه
لم يحجج به وحكم في مسئلة اخوى فيه ايضا كالا لما مضى بالابن ادريس دعوى من الاجماع
على خلاف قول الجلي بعد فتوئيه له وقال هذا يدل على اضطرابه وعدم تمييزه قول الفكرة
وحكم من جماعة منهم كالمات مضطربة في ميراثا محقق الشكل الذي لم يعلم حاله بالمال فحل
عن الشيخ في الخلاف دعوى جناح الفرقة واخبارهم على العمل بالقرعة مع انهما لنفسه في
ذلك في التمايز وذكر فيها القولين الاثنين وعرفا لحد هما وهو القول بعد الاصل على القول
وهو بالآخر وقال في القواعد واكثر في التمايز ولم يذكر القول بالقرعة فيها اصلا وحكم في البسوة
والايجاز ايضا بما في التمايز وحكم من المفيد في كتابه الاعلام وعزل المقتضى دعوى لغيره الاممية
واجماعهم على اعتبار هذا الاصل مع ان المفيد نفسه ذهب في الفتنة الى ان يعطى نصف
ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو اختيار الشيخ ايضا في كتابه المشار اليها والصدق بين و
الدليل والمفاضل الطوسي وحكم من ابن ادريس في دعوى القول الثاني الى جماعة من اصحابنا الاكثرين

حكم من الشيخ

حكم من الشيخ

حكم من الشيخ

حكم من الشيخ

هذا يدل على اضطراب وعدم تحيقه فلا يبالى بقضاة من كلامهم بخلاف القطع عليه من الاخر
 دون مقتضى او فلو لا بد من حكمه في حق ذلك في وجوب قطع النبا من طالعنا قال هذا يدل
 على اضطراب اهلنا في الحكم لا في اختياره ونقصه في ذلك وحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع
 على نفي القطع مع قضاة السنة اذا اطلبوا جدها بعد القطع الاخرى وان كان المصالح في القطع
 وفي البسوط مع هذا الحكم واخبر هو ذلك الاصل في ضعف الخبر الذي هو مستلزام الاول وليس
 ينعرض للاجماع اصلا وحكي عنه ايضا دعوى الاجماع على قطع بين مخطوط الاصابع وعنه
 في البسوط ان هذا انما لا يقطع واخبر هو ذلك من دون مقتضى الاجماع اصلا وحكي عن ابن
 ادريس دعوى الاجماع على نفي المصلحة في دعوى الجاهل بكونه واحدا وما له على غيره ونفى
 النبا عنه وعنه ايضا دعوى الشيخ في كيفية نفي القاذف لم يولد في دعوى الشيخ في حكي
 كماله في صاير الديان عنه الترجع في الفيد في قولهم ان العاطلة في قول الخطاء ترجيح الدية
 على القاتل ودعوى انه خلاف الاجماع الامة وقد فاجع هو فيه بان المصلحة في الدعوى ولا جدي
 في ذلك وحكي عن ابن ادريس دعوى الاجماع على ان المصلحة في القاتل بعد اثناء من المصالح
 اخبر هو ذلك من ماله ان لم يكن لرمال اخبر من الاقرب فالاقرب من اربابنا الذين يرون
 دينه وعن ابن ادريس خلاف الاجماع واخبر هو قول الاول لم يرد الاجماع وينع دعوى انما في
 استدلاله وحكي عن ابن ادريس ايضا في قوله العاطلة في المصالح اجماعا على الدعوى والشيخ في قوله
 هو خطاء فيه وقال ان الشيخ اعرف بوضع الاجماع وقد افنى بخلاف ما ذكره وحكي عنه ايضا
 في قول القاتل اذا لم يكن المصلحة في دعوى اجماع المسلمين على خلاف قول الشيخ وقال ان هذا خطأ
 منه وجعل وكيف يجوز ان ينسب الشيخ الى مخالفة اجماع المسلمين ثم يجمع هو قول الشيخ في قوله ولا
 عن جماعة من القضاة وحكي ايضا عنه في قول لم يرد مال ولا عاقلة ولا ضمان من جيرة ودعوى اجماع
 اصحابنا بخلافه منهم على خلاف قول النقيب والذليل والغاصي في قوله في حكم من جبه
 الاختيار وبما مال الى قول ابن ادريس لذلك لا للاجماع وحكي عنه ايضا في قوله في الخطا في
 الدعوى اجماع اصحابنا في خبر خلاف بينهم على خلاف قول الشيخ والغاصي واخبر هو قوله ما
 وحكي عن الشيخ في قوله انما في قول الخطا دعوى الاجماع عليه ولاخبر واذ قال غير
 الاجماع وحكي عن ابن ادريس دعوى الاجماع على خلاف قول الشيخ فيما اذا وقع الاختلاف في
 كون الطرف المبنى عليه صحيحا او معيبا ورجع قول الشيخ وحكي عن ابن ادريس فيما اذا اشترك المبدأ

حكم في قول الشيخ

حكم في قول الشيخ

بيان في قول الشيخ

حكم في قول الخطاء

الحكمة القتل اجماعا لا يوجب ولا يجد وي في ذكره وحكي عن القضي في قتل الذي سلبا عن قتل
 وكذا في دية ولد الزنا والحكم بكمه واخباره وخلاف ذلك ولو يبيح اجماعا اصله وحكي عن
 الشيخ دعوى اجماع الامة الا اذا سلم لا يصد به على ضمان ما تلف بقصد ليزيل الى الشارع
 وذكره وخلافه لا يوجب ذلك واخباره الفهم لا يجمع وحكي عنه ايضا في دية الاخت
 والامهات بالرجح به وبما حكي خلافه وحكي عن ابن ابي عمير لا يضر اياها واجماعا في دية الشقي
 طعن عليه لذلك لا يصدق وحكي عنه في دية سائر الصغار قال الذي قال الشيخ في نهائيه
 هو في جميع اصحابنا وما قاله من بسوطه بل هو احد اصحابنا اليه ولا يفي ولا يتم
 في كتابه ما اعله ورده بان هذا جهل منه وقلة تحصيل ومن اجل من شيئا وقد وضعه
 في كتابه وكذا ابن الجني و ابو الصلاح وابن خزم كلهم يقولون او قد خبرني في ذلك وقال
 والاولى ذلك لهذا النقل وحكي اكثر الاصحاب حكي عن الشيخ في قطع الشراذم اجماعا لا يوجب
 هو به ولكنه نقل الحسن بن ابي داود عليه ورده اجماعا وحكي عنه ايضا بما لا يجد في ذكره وحكي
 عن الشيخ ايضا في دية الامناع اجماعا لا يصدق به وحكي عنه ايضا الاجماع بالقرعة
 واخباره وحكي ان في البضعة التي في تلك الدية وفي البصر فليها وعنه في النهاية جعل هذا
 والقوي بالتساوي وعنه في المبسوط نحو ذلك مع التصريح بان الرواية ما صح عنه واخباره
 هو ذلك للرواية لا الاجماع وحكي عنه ايضا في الشجاج ما لا يجد في ذكره وكذا فيما اذا
 اشترك اثنان في القتل وكان احدهما الاصل وانفرد بالقتل وحكي عنه ايضا نحو الامناع الا اذا
 في موضعين من الخلاص على احد قوليه فمن ثلثين واكثر واخباره وخلافه وحكي عنه ايضا
 دعوى الاجماع على احد قوليه فمن ثلثين واكثر واخباره وخلافه وحكي عنه ايضا
 عنه ايضا دعوى اجماع القرعة واخباره وحكي عنه ايضا في اذ القتل في المجرمان من جماعة
 ثم سئل في التسمية على قوليه لاخر وحكي عنه ايضا نحو ذلك في جنابة الولد واخباره
 او لا ذلك لغير الاجماع ثم قال ان القول الاخر ليس بعيدا من القول وحكي عنه الاجماع
 باجماع القرعة واخباره في حكم جنابة البعد واخباره ذلك ولو يوجب الاجماع وحكي عنه
 قتل احد باهل الخليفة وفيه استوفى الضمان فيسدد بدون اذن الحاكم وفي حكم الفساحة
 مع ضد المدعى في ذكره فهذا معظم ما وقفنا عليه في الخلاف من كتب المتعلقة
 بالاجماع المتناول ويقت كتابنا لاخر ليس به نقص في حجة عنه وسنذكرها وبين الوجوه

في باب القتل

في باب القتل

في باب القتل

في باب القتل

وهنا ما ذكرتم في كتابكم المذكور غير ما سبق ويأتي عند بعض الضمير فحكي في كتاب الطهارة عن الشيخ زين
 في تأسيس العلم والوقت استدلال على احدهما باجماع الفرقة وحكي في كتابكم المذكور في كتابكم المذكور
 فيه ايضا قال علمنا اننا اكرم افعاد اليك وعصر طاعدا لاننا جالسون في دارنا استدلال الشيخ باجماع
 الفرقة بغير ارجحان وغيره اثم اوردوا اية مخالفة وقال في المسألة انها للفقهاء لا لغيرهم
 العامة وهذا لا يقتضي الاعتماد على اجماع المنقول بنفسه كما هو ظاهر وحكي فيه ايضا عن الشيخ
 في الخلاف طريفة في صفة ترويع الجائز قال واستدل عليه باجماع الفرقة بغير ايراد في انتهائه
 والمبني على ذلك وعليه دليل القرائن وهو اولى في كتابنا المطايع ايضا بحجج والرفق
 على كونه تورية ولا يجبل لانها مستوخان مطلقا ولا تعلم في مطلقا فتم حكي عن الشيخ ان الشيخ
 بعد لان عرفان لا لانها مستوخان واذا قال وهذا لا خلاف فيه وهذا لا يقتضي الاعتماد على
 دعواه الاجماع فوطاهر قال فيه ايضا انما اوصي بثلاث ما لم يرد في كتابنا المطايع
 اذا كان في شدة في خبر من مال الصدقة الوصية ويصفون حال الشيخ واستدل عليه باجماع
 الفرقة ويقولون ان في المراجعة ذلك عام فيه ذكره لان الخالفين في ذلك وهذا لا يقتضي اعتمادا
 على اجماع المنقول وقال فيه ايضا لو اوصي بدين من الدين لم يكن في ذلك مخالفة لكونه وصية
 بالسلس ثم ذكر خلاف العامة وقال ان احاطا بنحوه ولو اريد ان ثم ذكر ادعاء ايراد دليل اجماع
 عليه واجماع المشيدين عليه بالاية وهذا ايضا كما سبق وحكي فيه ايضا عن الشيخ بغير ايراد
 ودعوى اجماع عليه وعن ابن اديس الرد عليه بانه في التقديس خاصة لا في الاقار والوصية
 كما قال الشيخ ونحوه هو الباس من قول ابن اديس وحكي عن الشيخ ايضا انه قال لا يفتن المحرم من السفيه
 بالبلوغ سواء كان في شدة في مال او في دينه بل لا خلاف واقص هو معنا ذلك وحكي في كتاب
 التكملة عنه ايضا انه قال في الخلاف فاحصل انضمام الحرم لرحيل المعاد فكيف حصل هذا الولود
 المرتفع بلبنة ولا لاحد من ولاد من غير رضنتها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة الاخوة
 واستدل بالبراع الفرقة وطريقه الاحتياط والتبوي لمعرفتهم بظهور استدلاله بالتبوي
 قال لكن يندرج تحتية في الشيخ ونقل الجرحان قال ولولا هذه القرائن كان الوجها في الشيخ
 في المبني لكن في رتبة صحيح الاستدلال في خلافه فقل اجماع الفرقة على معصوماتها وذكر دليل
 اخرى صحيح واقص على ذلك وهذا لا يقتضي الشؤى بالحكم والمقول في نقل اجماع المنقول
 كما هو ظاهر معكم هو في اذ اطلق احد الاخيرين طلاقا بنا بانه يجوز ذلك كالحق الاخرى اوصى عنه

صفت من الشيخ

في كتابكم المذكور

في كتابكم المذكور

في كتابكم المذكور

الأول ما ورد عليه على ذلك ثم قال واستدل الشيخ باجتماع الفرق واختلافهم وهذا ايضا
كما سبق فلهذا مع ما اشرنا اليه جملة ما وقف عليه فيما حضري من معظم جملة ان التذكرة
من كلامه المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب عظم كنهه في الفقه وهذا ما نرى من سائر
الكتب باشتغالها على المناهج الخاصة والعامة والواقعية والتحليلية والاصولية الفقهية
والفروعية وهذا اكثر فيه من الاستدلال لنفسه فضلا عن غيره بما لا يصدق سئلنا لادلة من
الشهرة والقياس والاستصحاب والاعتناء بالاطلاق والاحتياط الضعيفة ومع ذلك لم يذكر
فيها الاجماع المنقول فكذلك الاحتياط في الاجماع لنفسه ولا في الاجماع لغيره او عن غيره على
ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغرض ومنه لا الاضطرار ولا الاجتهاد في الغرض منه
بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العدة ونسبنا لا يصدق لانه واحد لا ثلث لربما وقصنا
عليه وقد ذكره في التمهيد ايضا وان كان وجبا لا يحتاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون
الاجماع المنقول مجردا عن نفسه وهذا كل اقرى دليل واعظم شاهد على عجزه ولا يحتاج
ما هو المتفاوت بين من تأخروا به في ذلك باننا حصل منه بالنسبة الى التمسك به او لا
لغيره بل الجحيم في مقام الحاجة له بل كونه في الاجماع لغيره لا على وجه الندرة وهذا ينشأ على انه
بعد ظهوره والتحليل من العلماء في شيء من المسائل لا ينبغي الاضطرار على انعدام احد منهم من بينهم على
دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم وجوبه لافعال العقلية
كما ياق بها من مفضل اذا عرف ذلك فلهذا ذكرنا في حق التماسدك منها بالاجماع المنقول ففهما
استدل فيه بذلك في التذكرة والتمهيد مما لا يخفى هو مسئلة التذكير في الصلوة فقال في
التذكرة انه مبطل للصلوة عند علمنا ثبوت اجماع الفقهاء عليه قال الشيخ والمرغوف ثم ذكر ادلة
اخرى منها كونه في اكثر احوال وطروحات الخلاف فيكون انما هو ادلة او ادلة لا خلاف في العامة
كما هو الظاهر منها الاجتهاد ثم ذكر ادلة العامة خاصة وقال في التمهيد يجرى ذلك التذكير ولو
فعله بطلت صلواته عليه اكثر علمنا ثبوتها وبطلانها هو مكره ثم قال وهذا استدلال
الشيخ والمرغوف على ذلك بالاجماع ثم استدلل هو بتغيير الاجماع مما سبق مع زيادة ان قال الصلوة
متلغاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واداد به في حق انه
عنصر على جميع ذلك وذكر اخرنا من مفضل ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجبا ووجوبنا
بما اكثره او جعده ظاهرا لضعف بحيث لا ينبغي على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متصور

بما بان من كلامه في التمهيد
انما هو ادلة او ادلة لا خلاف في العامة
كما هو الظاهر منها الاجتهاد ثم ذكر ادلة العامة خاصة وقال في التمهيد يجرى ذلك التذكير ولو فعله بطلت صلواته عليه اكثر علمنا ثبوتها وبطلانها هو مكره ثم قال وهذا استدلال الشيخ والمرغوف على ذلك بالاجماع ثم استدلل هو بتغيير الاجماع مما سبق مع زيادة ان قال الصلوة متلغاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واداد به في حق انه عنصر على جميع ذلك وذكر اخرنا من مفضل ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجبا ووجوبنا بما اكثره او جعده ظاهرا لضعف بحيث لا ينبغي على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متصور

انما هو ادلة او ادلة لا خلاف في العامة
كما هو الظاهر منها الاجتهاد ثم ذكر ادلة العامة خاصة وقال في التمهيد يجرى ذلك التذكير ولو فعله بطلت صلواته عليه اكثر علمنا ثبوتها وبطلانها هو مكره ثم قال وهذا استدلال الشيخ والمرغوف على ذلك بالاجماع ثم استدلل هو بتغيير الاجماع مما سبق مع زيادة ان قال الصلوة متلغاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واداد به في حق انه عنصر على جميع ذلك وذكر اخرنا من مفضل ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجبا ووجوبنا بما اكثره او جعده ظاهرا لضعف بحيث لا ينبغي على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متصور

استدل في التذكرة
الصلوة

اذ هو دليل صحيح ان يكون معلوما وان يكون منظونا وبقبل في نقله الاتحاد فيقول المتقاضي الشيخ
 طاب لربنا القطع بنقوله ما قد عرفت ان يكون جهة صلا فبالإصلح فحذرت لا يؤثر في الدنيا اخدا
 كراهه في الكتابين وفعل في الله تعالى قول الجبال الصلح والكرامة وقول ابن الجندب باسحاب ذكره وقال
 لم يترفع عن ربي فبغير الذكر ولا سلا وقد ذكر اسند لا الشيخ بالاجماع ولم يذكر اسند لا المتقاضي ولا
 اسند لا ابن زهره ايضا بذلك واسند لم يضره مما سبق مع ادق خلاف لا بالاجماع مع ان
 الاسند لا له على تقدير مجموعي ولم يبالا ان يثبت ان كل المتقاضي الشيخ وابن زهره جملة من هذه
 الادلة لا سيما بالاجماع ايضا مع كونه الحق انما هو على الاولين وقد اعترض على الاسند لا
 بالاجماع بانهم يعلمون انما هو على وجه من كبار الفضلاء من يخالف في ذلك ولا يعلم من
 رواه من الواقفي كما لا يعلم انما هو على وجه من كبار الفضلاء من يكذب من الاختلاف ومن
 العلوم انما القوة القاطلة للاجماع مما قال الذي نقله في موضع آخر كذا في حداد فلم يندم فيه اسما
 بالاجماع من ذكره او بما افهمه او بمنعه ومن جعلها التكفير بوضع الشئ على العين فانما الشيخ اسند
 على حرمته كعكسه بالاجماع الفرض وقال لا يتم لا يجوز لقول من ان ذلك يقطع الصلوة ثم اسند
 بناء على ذلك في التكفير بغيره فان كان اسند لا لا وفعله صحيحا معناه عليه فيها ما عرفت
 فزاد العلامة في الشئ بعد الكلام المذكور ولا يصلح في وضع الشئ على العين وعلوه وان
 عبد بن مسلم قد ثبتنا العكس ودعا به عز وجل على المتع من التكفير وفي رواية عبد بن مسلم ان التكفير
 هو وضع اليدين على الشئ قال نعم في هذا الشيخ بالاستند والقياس عندنا باطل وقد عرفت المنع في
 التذكرة والخبر في الشيخ ولو لم يكن به ولا يخفى اننا نخبرنا لا بد لان حوازمنا قد رتبناه كما لا بد
 على منعه فان كان اعتاده على ما زاد الادلة من الاجماع وغيره وكان يراد به على الحق في عمله فأي
 مطالبه ليرجع الشيخ وما الوجه في تزده فان ما عدا الاثبات ومشتك بين الصورتين لا لا الخ
 اقتصر ولا حل ذكر احد منهما قال في غير الامامية فشاركنا في كراهة ذلك رسولنا ما لا نمان
 وضع اليدين احدهما على الاخرى انما يفعل في صلوة التواضع من طوطى القيام وذكر لاجل القول
 اللذين سئلوا عن المدين في الصلوة اجابوا ان قيل القيام فبلا بأس بوضع اليدين
 على البصر ثم اجابوا بالاجماع طائفة لا يكون من ذلك كراهة خارجا من الصلوة وقال العلامة
 كل عمل في الصلوة خارج عن عاها الفروضة لا يجوز وفيها فخر ابن زهره على بعض الصوريين
 ايضا واسند لا بهذا الادلة ومقتضى بعضها وما نقل من ذلك وغيره عموم المنع لهما ومع ذلك

فقل مثل الشيخ بل وكل تعين الشك كان في الباب لا يوقف بحجته على انضمام نقل المضمون
غيره معه كما هو معلوم ومن جملة تلك المواضع مسألة ذكرها في الخلاف بعد هذه المسئلة
بالفصل وحكي اسند الال الشيخ على الحكم فيها بالاجماع ووجه بالنسب وعلا بانه لو قيل البنا
ففي من قلنا بذلك ذكر بعد ما بالافصل مسئلة اخرى وظل عن الشيخ الاحتجاج فيها
بالاجماع ووجه ايضا بالنسب وقد ذكر هذه المسئلة في التذكرة بعد المسئلة الثانية بالافصل
وظل الاحتجاج الشيخ فيها بالاجماع ولم يوافقه في الحكم وهو يقتضي النسب ايضا فكيف جازله وقد
الاجماع النقول بذلك غالباً ولم يحجز الحق في مسئلة التكفير مع ما نقل فوق في الخلاف كالحق
من الاختلاف فيها بين الاطام ومخالفة جماعة من الساطين من لا يفرغ فيهم بالاجماع لانه
على تقدير وقوعه ولا يقدرون على مخالفة فهذا كله يقتضي بان معنى كل المسئلة هنا هو
جوز حليه طريقته في كثير من المسائل من التسامح في الاسناد لال والتفريق في الاجرام بعد جوب
الحكم بدليل جيد به في انما الاستدلال عليه قطعاً بما لا واسطر لادان جملته ظاهر اول المسئلة
فيهم بالاجمال بطريقه احاداً اليه ولا سيما اذا افترض عليه مع انما الاستدلال عليه ولذا ايضا
بمع استغاضه ومع ذلك فليس الاحتجاج على كونه في هذه المسئلة اولي من الاحتجاج على
كلامه وطريقته المستمرة في مسائل السائل والاستدلال في الشهرة المذكورة بل تخطئه هنا اولي من
تخطئه فيها فانها تؤثر في الفلاح في بناء قطعاً على ان هذه الاول هو الجمع بين كتابانه بما
بان ان حجة الاجماع النقول باعتبار الكاشف لا التكتف وبهذا يستقيم منع الحق ايضا
سببين وجه ذلك فضلاً انهم قسم ومنها ما اسند في ذلك في الخلاف خاصة وهي ضال
مسائل بيده احد ما مسئلة وجوب الفصل بالوطي في دبر المرأة بلا انزال حتى فيها قولين و
عزله لوجوبه الى الشيخ في بعض كنهه والمترضى لا سكتا في ابن حزم وابن اوديب والعدم الى الشيخ
في الاستبصار والتهامة وظاهر الدليل في رواية الصدوق في كتابه وحكي عن الشيخ في الحائز
ان حكمه اولاً الاول ثم قال وفي احتجابنا من قال لا غسل في ذلك والاولا لحوط وفي غسل العنانين
البسوط افعال الاحتجابا فيه روايتان وامر على ذلك قال العلامة وهو يدل على ترويه
فيه ثم اخبره هو الاول وارود دليله من الآية والاحبار وبعض الوجوه العقلية والمطابقة
الصحيفة وكذا دليل الخالفين لاصل الاحتجاب واجاب عنها ثم نقل عن الشيخ اورد على الخبر
القال في الاول يكونه خبر واحد امره لا فلا يضر الاحتجاب والى لا نوجب لعدم العلم ولا العمل فلا

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالاجماع في المسئلة المذكورة

فان كان الاحتجاج بالاجماع في المسئلة المذكورة

عجل العمل به والمخرج به من الأصل ثم حكى كلام المرتضى الشيرازي على دعوى إجماع السليبي على الوجوب
 وعدم العلم بخلافه منهم في ذلك وعدم وجدانه في كتب أصحابنا ولا مناهة من شيوعهم العلم بخلافه
 نحو من سلبين سنة الأذلة التي إن طال ولو شئت لن أقول أنه معلوم ضرورة من دين الترهل على الحق
 عليه والذلة لا اختلاف بين الفريقين في هذا الحكم وقال أيضاً الفصل الم في هذه الأيام حتى
 الشيعة الإمامية إذا وطئ في الذب لا يوجب الفصل وذكر مستنداً وبلغه عنه ثم قال العلامة
 وهو يدل على أن الفتوى بذلك منطوية مشهورة في زمن المرتضى بل ادعائه الإجماع يقتضيه
 وجوب العمل به لا تنافي ذلك خلافاً لظاهرنا من خبرنا المسند كما يخرج به فاعلموا فكذلك في الفتوى
 به ولا يخفى بعد ما سبق أنه لو ذكر هذا الدليل مع سائر الأدلة التي ذكرها ولا ادل على كونه
 بنفسه من الأدلة الصالحة عنده ولا سيما مع ذكر ما هو ظاهر القصد بحث لا يخفى ضعفه
 على مثله فكيف وقد ذكر على الخط المذكور وله ذكر في التمهيد أصلاً وذكر في المتن كونه
 يخرج به وقد تقدم مثله في كتاب المقصود عن الشيخ في الخلاف ودعوى الإجماع على إيجاب الوطئ في
 الذب للفقهاء والكتّارة وهو يقتضي إيجابه للنسل أيضاً ولم يخرج به في شيء من الموضوعين وقد
 ذكرنا الشيخ في الخلاف في كتاب الطهارة ما يقتضيه إجماده في الفتوى على ما في كتابنا لا جابر وقد
 كان هو الدليل على ما خبر المرتضى في بعد خلفه ما ادعاه من الإجماع والضرورة عليه ما حتى
 أن الشيخ يظن في الجواب الدال على الوجوب بكونه بغيره وجوب العلم ولا العمل فكيف بعد العلامة
 على مثل هذا الإجماع مع أنه يظن كتاباً هو أقوى منه بطلب ويكون الجبر في الإجماع بهذا
 قصداً لا يبيد وغيره مما لا ينافي ما ظننا وعلى حال لا يدل على حجته عنده بأعباء التكتف
 ولا سيما مع عدم صحة المرتضى بذلك وتصريحه هو بأن حجته قوله لفعله دليلاً قطعياً وتصريح
 فيما سبق بأنه بمنزلة ما يثبتونه وعدم تانيه خلاف الجمل قوله فان ذلك وسائر ما يافيه
 تؤيدان حجته عنده بأعباء الكاشف لا السكت كما لا يخفى الثانية مسئلة نجاسة الخمر
 سائر المسكرات والغفام والعصير تحكم بها وعزها الوالا إلى أكثر علماءنا ونقل خلاف العلامة
 في ذلك حيث حكى عدم النجاسة والصلح في حيث جواز الصلوة في ثوبه ما به خبر مع أنه واجب
 نزع جميع البزائص بما تحضرها ثم احتج على بخاره بالإجماع والآية والاحتجاج المستفيضة والاحتجاج
 وقال في بيان الأول ما للفظ فان السبب المتفق على اختلاف بين السليبي في نجاسة الخمر إلا
 ما يخرج عن شاذ لا اعتنا بقولهم وقال الشيخ الخمر نجسة بلا خلاف وكل مسكر عندنا حكمه

هذا هو الحق لا يخفى على
 حائضنا في الجواب

حكم الخوف المحض أصحاب الغفاح بذلك وقول السيد المرتضى الشيخ حمزة في ذلك ما ذكره المحقق
 بنوهم ما وها صان فان قيل على القول بثبوته والاجماع كما يكون مجزا فان قيل متواتر فكذا اذا
 نقل الحجة على القول بغيره فيلزم انما نقل في الاستدلال الاجماع صريحا واسند دل على ان نقل من نقل
 الخلاف خطأ ومع استثناء من لا يثبت بقوله من العامة كما هو الظاهر من لفظ عامي وغيره او
 بنسبة الحكم الى الاصحاب مع انه نفسه نقل الخلاف عن اثنين من عاظم الاصحاب واسند دل باحبا
 صريح في بعضها بوقوع الاختلاف في ذلك بين الاصحاب لا سيما في الاصل المتنازع بعد
 انتشار اخبار الامم واشتهار كتب الشيعة ومن العلوم ان لا وجب الا اعتماد على الغير في الاصل
 بالخلاف وعدمه بعد العلم به فيكون قولنا نقلنا من غير عنده مع قول الباقرين من لم
 يعلم اقوالهم وهذا هو التحقيق كما سبقين فلو كان احتجاجه بنقل المرتضى الشيخ على وجه
 المحض لا على وجه المسامحة وقصد تكثير الادلة لزم انه غالبا لا يصح نقلها عن مثل ذلك
 ولم يوجب به من ان لا يثبت غيره ولو كان بناقيا لما ذكرنا كما لا يخفى وقد صرح في الذكر بان
 نجاة الخوف مدعي لما اتا اجماع الاصدقاء والعلماء وان كل السكران كالحمار والفقير
 كالحمار عندنا خرج على جميع ذلك بغير الاجماع القول وبما هو الاطلاع على اجماع الجميع
 على ما ذكره عدل من استثناء فربما يكون اعتماد على ذلك مضاعفا اكثر ما نقل من الاجماع
 في المسئلة الثالثة مسألة الحق في القوم فنقل عن السيد طلاق القول باضافتها الى
 على ان يوجب اطلاق القول بالمتع منها وعن المرتضى في الجمل ان نقل عن قوم من اصحابنا ما يقتضيه
 كونها موجبة للقضاء والأكذارة وعن آخرين عدم ايحايه شيئا وايحايه القضاء خاصة ومع
 التعمد واشارته الى ذلك وعنه في التاخير ان لا يثبت انه لو اختلف في انها تنطرح عن الشيخ على الا
 فة لك وعن العارف والاسكافي ما يقتضيه عدم حرثها ونحوه عن العارف في الحقنة بالمتع على وجه
 ايحايها للقضاء بل لا يقتضيه عن اربابنا وليس مرضها بالمتع خاصة وعدم ايحايها شيئا مطلقا
 واختاره هو كونها مقطرة موجبة للقضاء مطلقا لا كالكذارة واجتج على الاول بالقياس والتجسس
 الصحيح يقتضي الحرمة على الثاني بالاصل ثم قال ولا يثبت السيد نقل الاجماع ونقل الاجماع غير
 الواحد بغير استثنى ومن العلوم لكل عارف منصف مطلع على طريقته ان ذكر مثل هذا في نقل
 هذا المقام لا يكون للاعتماد عليه على سبيل الاستئصال وقد نقل جازيلا في الاصل في مسألة
 اخرى اجماع الشيخ والاجماع ووجه بالمتع لا بالعارضة فيلزم به مثله في المقام لا يوجب هذا جميع

هذا هو التحقيق
 القول

الشيخ في الخلاف إجماع الفرق على كون الحقنة بالمتاع من المفطرات وإن ذمها بإجماعهم على كون
 الحقنة بما يصل إلى جوف موجهة للغذاء والكفاية مع عدم الاضطراب والنفث خاصة مع التسليم
 ولم يعرض العلامة لشي من هذا مع اعتناهما بما ضلله من المذهب من نقول الخلاف عن كونها انظر
 واضطراب كالأدلة سائر كتبها وبما لا يوجب بحسنه شيئا مطلقا ولا يغير من فيها للإجماع
 أصلا وهذا كله يشهد بما قلنا الترابية مسئلة ثم الطبيب الاعتناف فحقن في الشرج في البسوط
 المحكم يجوز وعندنا التهاية والخلاف وعن الاسكافي وابن ادريس المنع منه واخا وهو الثاني و
 اصح عليه ما ذكره أبو بقاء الشيخ في الخلاف نقل الإجماع عليه والإجماع وإن كان دليلا قطعا
 إلا أنه لا ينافي خبر الواحد بحديثه بحال على ما هو الموقوف ثم ذكر إجماع الشيخ بالاصل والظاهر
 بأنه خلاف الدليل وقد بيناه ومن العلوم الذي لا يصير مريضا عنه فها انما هو على
 الموقوف الذي ذكره أخيرا الأصل الاحتياط الذي ذكره في الآلة لا يواضع عند الأصل قطعا
 ولا يتابع عدم كون الطبيب عند مقتضى حرمته موجهة الفتا الاعتناف ولا على الإجماع الذي
 ذكره فاني فانه مخالف فيه فانه عدل عنه فكيف يحجج هو به ويحججنا إجماع فانه بما هو على
 به فلا بد من حمل الإجماع به وبما احتياط على ما بيناه سابقا لذلك لم يذكره في سائر كتبهم إلا
 وصريح في الذكر في رد الإجماع بالاصل إن الاحتياط على الرغبة المحلثة مسئلة انتقال
 الذي لم ينقره عليه غير الإسلام فحقن عن الاسكافي والشيخ في الخلاف جواز اقترابه على
 ذلك وعن الشيخ في البسوط انما قال الا ان ظاهر المذهب يقتضي ذلك لأن الأكثر عندنا كالملة
 الواحدة ثم فوق المنع وصريح عند ذلك باختياره ولو اخذوا هو الأول وصحح عليه بان الشيخ نقل في
 الخلاف الإجماع عليه وهو دليل قطعي والفعل الذي حرموا حجة أيضا بدليل آخر لا ينبغي انراهم
 هو انما حرمه في ذلك لا الإجماع الذي عدل فانه عند الظاهر من مشا ادعائه هو ما ذكره
 أولا في البسوط وقد تقدم في طرق الإجماع اعطاه على مثل ذلك كثيرا وهو مما لا يجدي في
 حجية الإجماع المنقول بلا ريب وقد اضر في سائر كتبه عند الاشارة على ذكر الخلاف
 ولم يرجع شيئا واخا في الاشارة القول بالمنع ولم يعرض للإجماع في شيء منها ولو كان قد غفل
 لعل جملة ضاه اذ لا يوجد هنا ما يارضه على مقتضى حجة واتما سائر الأدلة التي يمكنها
 فليست بحجة وجب المحكم واحد القولين ولذا توقف في جملة من كتبه فسلم ان الإجماع في الخلاف
 بالإجماع ينبغي على ما ذكرنا السادسة أن المخطوطة الشعبية من واحدة بما لا تراها وجبت على ما

مسئلة في الخلاف
 في الاعتناف

مسئلة في الخلاف
 في حقن الماء في الشرج

مسئلة في الخلاف
 في حقن الماء في الشرج

قولهم واخار هو الاول ونظله عن اكثر الاصحاب اخرج عليه باخبار كثيرة مشهورة وعبرها
ونظله اجماع ابن اديس على الثاني بالاجماع وهذه المنع واطال الكلام في ذلك الثاني قال و
بالجملة لا مسئلة منصوصة عن الاثمة عليهم السلام وقد ائتمروا بكلمة شائبا ولم يجدوا معارضا لها
من الاحاديث فبعين القول بما نطق به وذلك عليه مع ان الشيخ في الخلاف نقل اجماع الفقهاء
عليه والاجماع دليل معلوم ونظله الشيخ لا يقتضي الصيرورة لان الاثمة العلوية يعمل بها وان
فلك لنا انتهى بالوجه في هذا يعرف مما سبق مع ان الاجماع على اجماع المفعول في مثل هذه
المسئلة لا يقتضي كمالها عليه وفيها كما لا يخفى وهذا اثار في تركيبه القول الاول ايضا
ولم يذكر الاجماع فيها اصلا وصرح في التذكرة بان القول يعمل على احاديث لا ثمة عليهم السلام
وعنى هذا القول في الخبر الى الشيخ والقول الثاني الى العيان وباقى علمنا وهذا كثر في كلامنا
الشامسة مسئلة اخرى كرها بعد الشائبة بالفضل وهي مع الجواب الحقلي بها قول الاثمة
والشيخين وغيرهم بالمنع مع الحاشية فاقول ابن اديس والجواز واخار هو الاول واخرج عليه
بانه لم يوافقوا من الزاوية فقول من فكر من علمنا ان لا نقف لغيرهم منا على مخالفة ابن اديس
قوله بحيث لا يقول عليه ولا يعلم في الاجماع وبان الشيخ في الخلاف عليه بالاجماع والفقهاء
نظله بجملة منتهى وهذا كله ومعرفة بالوقت الدال على الكراهة قبلها على التحريم كراهة المشايخ
فيه وقد كثر خبر ابن اديس من الحسومات ونحوها واجاب عنها قائم قال وبوتيل الجواز في القول الثاني
دوننا للذبح جمعا بين الاثمة كان قويا انتهى علم ذلك على الذي ظاهر من وجوه لا
خفى ولا سيما مع كون كلام الشيخ نصا او كان نصرة الشيخ في الحق وقد تقدم عند ذكر كلام ابن
اديس نقل ابن زهرة الاجماع على المنع ايضا ورويته خبره ولم يذكر شيئا منها في سائر كتب فخره
والخبر الجواز وان الشيخ معه فهو لا على رواية ضعيفة التذكرة من قاعدة الطلوع
في المنع في التذكرة الى المشهور واستقر الجواز ايضا على كراهية مع الحاشية واستند في
الجواز الى الاصل وفي الكراهة الى الخروج من الاختلاف وحكمة الاستدلال ما يقتضي مقابلة
الحكم في الزاوية في الحق واطلق في الارشاد الحكم الجواز ايضا واستشكل المنع في الواوادر
هذا كله بعد ما ذكرنا التافهة مسئلة اشتراط الشريكين في هذا التذكرة لنا وبهنا في الشيخ
مع تفاوت لما بينه وبين العكس اعني الشيخ وابن اديس القول بخلاف ذلك وعن الجواز الاصح ما
نقضى في الاصل هو المرتضى فلهذا سكتي وعن والده القول بالصحة واخار هو الثاني اخرج

مسئلة اخرى كرها بعد الشائبة بالفضل وهي مع الجواب الحقلي بها قول الاثمة

مسئلة اخرى كرها بعد الشائبة بالفضل وهي مع الجواب الحقلي بها قول الاثمة

عليه بالاصل وعنوان الكتاب النسبة وبالله مقتضى الحكمة وقال ان المرتضى اسند له باجماع
 المرتضى وهو له جرح ونفله دليل والسلام كما يكون حجة ان كان منوا وانكلا يكون حجة اذا اقبل اخلا
 ولو يدرك هذا في سائر كتبه والكلام فيه يعرف بمقاسيق ولا سيما مع مخالفة جماعة من علماء المرتضى
 وانظر عنه وقف على كتابه وفيهم مثل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم ونسب ابن ادريس
 خلافا الى اكثر الاصحاب وهو ابن ذهرة الاجماع عليه وربما كان التحويل على هذا اولى
 الخامسة مشكلة ان الباردة لا تنفع بها فترى انه لا يبيها بطلان في ذلك عن الشيخ فاما في
 كلام الاخبار انه من هذه جميع اصحابنا المحصلين من تقدم منهم ومن تأخروا في البسطة لا
 اخلافا من اصحابنا في ذلك وحكي من المحقق في الناصع انه عزاه الى الاكثر حال وهو شعر يوجب
 خلاف مع انه قال في الشرائع وقف على التلقين بالطلاق اتفاقا ما ساء حال هؤلاء الاجماع وقد
 نفله الشيخ ونفله حجة وان الاصل قضاء التكاح انتهى بحال ذلك يعرف تمام ايضا مع انه
 نفسه ادعى على ذلك الاجماع صريح في الفوائد والتميز وهو ما قد كان نصيبا كالا او عصا
 على المختلف وقد نفله ابن ذهرة ايضا وغيره فلا يلزم من جرح الاجماع المنقول في مثل ذلك
 بحجة في غيره ولا كونها باعينا بالنسبة مع انه لا انزل من كلام الشيخ اصلا الفاشرة مشكلة
 انه لا تقبل شهادة الولد على الوالد الحكم به وحكا عن الشيخين والصدوقين والدليل في الظاهر
 وابن حزم وابن ادريس فكل خلاف في ذلك عن ظاهر المرتضى على الاول بما يقتضيه اكثر على
 نقاب صريح الحكم في الوالد ايضا مع انه يفسلون شهادة الولد عليه وهو قول رطل في
 صراحة في الدنيا متروكة وان الشهادة عليها نوع عقوب وان اكثر علمنا على ذلك يكون
 العمل به ان حج قال واجمع الشيخ في الخلاف عليه باجماع الطائفة وقول الشيخ حجة انتهى يعرف
 الحال في هذا ايضا تمام ما ادعى ابن ادريس الاجماع على الحكم وكذا ابن ذهرة لكن مع تعيينه
 بجاء الوالد وتبرع من المصلحة لهما ولو يدرك شيئا من الاجماع في سائر كتبه وعرف الحكم
 في الخبر الى الاشهر وميا الى المرتبة فيه وهذا كله يؤيد علمنا الحادية عشر مشكلة ان الزوج
 يرث المال كله اذا امكن الرجعة وارث غيره فانه نفله في ذلك قول جماعة من اصحابنا ولو يدرك
 فيه خلافا لا يرد ذلك الا من ظاهر لا بدلي في حكم عبادان عن الشيخين والمرتضى تخففة لا يجوز اجماع
 الامامية على ذلك ثم حج عليه باجماع قال فان جملة اصحابنا انقلوه ونفله حجة وبما افصح
 المستفيض والسفاد من قوله جملة اصحابنا اوجب لهم بالالف على ما في بعض النسخ اعادة الفاحصة

مسئلة في كتاب
 في كتاب
 بالاطلاق

مسئلة في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

مسئلة في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

المذكورين وغيرهم وقد نقله ابن زهره وابن ادريس ايضا وقد بما نقله غيرهم ايضا مما لم نقل
 اصل كلامه وقد صرح التهذيب بانه نقله الشيخان والمرحون وكثير من الاصحاب فلا يبعد صدق
 الاستدلال بالاجماع المحصل المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع ان المنقول ولو قصد
 الاستدلال بالمنقول وكان احاده عليه على وجه الاستدلال لا على الاختصاص القطع خاصة
 المحجة مثله لا يفتقر بحجة غير متعاقبات ظاهر كلامه في الفتاوى لا ريب في الزجر في الحكم ولعله
 لغرض الاختصاص عدم الاختصاص على الاجماع وان نقله الجماعة الذين يفتيدون منهم العلم
 بالاختصاص والعظم وهو يؤيد ما سبق الثانية عشر مسئلة دية الجحش الذي يجره الرجم ولو
 يعلم انه ذكره وانما يحكي فيها عن الشيخين والاستكفاء والديلمي والفاضل وابن حمزة انها منسوبة
 وانما هو ذلك وقال انه المشهور وفعل كلامه عن الحلبي وقال الظاهر ان مراده ما افهمه
 الاصحاب نقله عن ابن ادريس لا على استعمال الفرع للاجماع على انها الكل امشكلا واجمع على
 الاصل بان قضاء امير المؤمنين عليه السلام نقله الشيخ وادعى عليه اجماع الفرع واخبارهم
 وانما احتجنا بالرجوع لفوائده ويجوز ان يصحح يتم قال ولذا كانتا الرقبايات منطبعة على الحكم و
 اكثر الاصحاب قد صادوا بها فاعى مشكلا بعد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى الفرع بعد
 عن المنقول على الاحتجاج به وعدم ذلك لذلك على حجة الاجماع المنقول ظاهر من وجوب
 منها ان حجة المنقول عليه الاجماع لا يفتقر بحجة الاجماع المنقول على ظاهر الحكم منه
 وهي موضع الكلام فلهذا المسائل المذكورة في المختلف مع ما تقدم من المنقول والذكر في المتن
 او انما اختاره واحدا في قسمه مسئلة استدلالها بالاجماع المنقول ولا اظن وجوبها خاصة
 من كتبه على كثرة اعتمادها منه تصديقا واختلافها في الدوام فيه وطريقته فيها ولو قيل
 بما زاع عنه البصائر لم نقله الا ليدل على نادره او لو مبسر الجميع على المسائل التي عرض فيها عن
 ذكر الاجماع المنقول وذكره ولم يبعد ما وصرت به جمعه او على ما اثرها استدلالها بالشهرة و
 الطائفة الاختصاص والاعتبار وتبين التمايز الحاصل من فتوى جماعة من القضاة وظهر كلامه
 من ارسال عنه الثقة ونظائرها مما لا شبهة في عدم حجتها عند تعدد في سلك المعدومات
 بلا ريب ومن العلوم الذي لا يصير به اربابا ولا لابلان تخطئه في هذه المواضع النادر
 او توجب كلامه بما اشرف اليه مع دلالة الاما ان عليه اولى زاعى من تخطئه في مواضع
 لا تخفى ان عدد من الواضحين اشبه الحق بمن نقله من الاصحاب في القول بعدم حجة الاجماع

هذا هو المتن الصحيح

باب الاستدلال بالمنقول

المقول ولا سيما على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء المناقشة واحسن الطرق في مسائلها
او البناء على القاعدة او النفاذ بما يان من الادلة المألفة والبراهين الشالصة وقد اشار الى ما
يوافقه فيها وفيه دليلها في كذبه الاصولية كما سبق وكان صوابا حتى ويؤيد انما استدلال في المألف
اقتداره اظفار شهر رمضان بخبر ابا بن عثمان وقال انه وان كان غلو في تسمية الاية كان مقبولا
قال الكوفي انه من اجمل العصابة على تصحيح ما يقع من قوله عنه والاجماع حجة فاطمة وعقله مخبر
الواحد في التسمية نذكر هنا ذلك مع ان اخذ من كلامه فان مشهوره وكون هذا الاجماع
لا من الاجماع المراد من المقصود القطع بقول المعصوم وظاهر معلوم من وجوه شتى لا تخفى على من
ملأه ان يوجب كونه فيه حكما له في غير ذلك في معرفة من كونه بمثله ويؤيد ايضا
انتهى في موضع شق عري بعض الحكماء الى الاحتياط وظاهرهم وصريحهم في الاحتياط وترد في
حكمهم بكونه بمثله على الاجماع انما المقول في البينة على ما على مثل ذلك وما دونه كما سبق
وان يانه مفصلا من تلك المواضع مسألة عدم تغير الجاوي بالملامات فقال في التعليل
على انشاء في ذلك واطلق القول به فيه وذكر من القوال العامة وادلة خاصة ما يقتضي عدم
الفرق في ذلك عند الاحتياط في الحكم منه وما دونه من الادلة على الحكم الاجماع وقد
حكماء جماعة في غير ذلك ما نصرت حاشيتهم بما ذكرتم حكمه وان الاثر في مثل الحكم والفرق
من فيه في حاشية كونه منها مسألة من تغير الحرف والطهارة وسلك في المناقشة فقال في
التملح اطلق الاحتياط بحكم إعادة الطهارة ونحوه فقلنا فلك في اكثر كنفنا وقلنا ان كان
في الزمان الشافعي على زمان تضاد الامثالين محل ما وجب عليه الطهارة وان كان سطحا لم
يجب اختلاف مذهبه في ما ذكرناه وروايت جميع التراجع في ذلك الى القنط وعري في بعضها قوله
الاصل الى المشهور ومنها مسألة وعلى السخاضة اذا اخلت بالخال السخاضة فقال في التعليل
الذي يعطيه عبارة اصحابنا القهرم واشاروا هو الابلية ترجيح الادلة على ادلة الاحزمة وقال
في الذكر اذا اخلت ما يجليها من الاصل وفيه اصابون بحكم الطهارة فبذلك علمنا ما لا يصح
وبجوبها استباحة كل شيء يستيقظ النظم كالصلوة والوقوف ودخول الساجد محل الوطئ ولو لم
مغل كان حدثها باجاء لم يحز ان يستنج شيئا مما يشبه طهارة الطهارة ثم ذكر من ذلك الصلوة
والصوم وبين حكمها وقال واما الوطئ فالظاهر من عبارة علمنا انما استلزام الطهارة في باطنه
قالوا يجوز زهرها ويطها اذا فعلت ما فعلها السخاضة وذكر كلام الفقيه الصريح في ذلك ولو

في ذلك المألف ما لا يخفى
في المناقشة
مسألة من قال في الطهارة
قال ذلك الخط

مسألة من قال في الطهارة
بما قال في القنط

يذكر كلام الباقرين مما هو نصلي في ذلك ثم قال والاخرية لكرامة ومنها مسألة ملائكة التوبة
 النجسة فقال في الذكر في بعض الملوك لها وان كانا ليس على ذلك وهل في ذلك تعبدان والنجاسة
 ظاهر كلام علمائنا الثاني وفيه نظر ومنها مسألة من ذكر بعد التعميم وفعل البطلان نفس عمدا
 الزكاهان فقال في الذكر لوضع البطل عمدا بعد التعميم وطاول الفصل فظاهر كلام علمائنا
 عدم البطلان ثم فعل خلافا لعمامة في ذلك وحكي قولنا في البطلان وقال لا بأس بتك
 بهذا القول لكونه من كونه وصليا ومنها مسألة الشك في ثمن من اجزاء الركعتين الاولتين فظاهر
 في الذكر لا فرق عند علمائنا بين الركن وغيره من الوجبات بل وجب الشك في الاعادة بالثبوت
 فيها مطلقا والباقي على القصة مطلقا وليس بعدا من القصة لفرق بين الركن وغيره لان ترك
 الركن سهوا يبطل الصلاة فالتك في الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك في صحتها
 وعدمه وبين الشك في صحتها على وجه الحقيقة والبطلان ثم ذكر في مسألة اخرى ما ينقض اختيار
 هذا الفرق ومنها مسألة سبق المأمور الاقام في الافعال فقال في الذكر اطلق الاصحاب
 الاستمرار مع العبد والوجه لتفصيل وهو انه ان سبق الى الركوع بعد فراغ الاقام من القراءة
 استمر ان كان قبل فرائض ولم يقرب المأمور او قرأ ومنعاه منها او قلنا ان كان المندوب لا
 يجري من الواجب بطلب صلواته والافلا وان كان الى دفع او سجود او قيام عن شهود فان كان
 بعد فعله من الذكر ما يجب عليه استمر وان لم يرفع امامة وان كان قبله بطلان وان كان قد
 دفع امامة وسما مسألة وعلى الامة الحامل من الغير فقال في الذكر اطلق علمائنا كراهة و
 طبعها بعد ضوا دبعة اشهر وضرة ايام وحديث في ذلك اشكال والتحقيق فيه ان نقول هذا
 الحمل ان كان من ثمة لم يكن حرمه وجاز وطبعها قبل اربعة اشهر وضرة ايام وبعد لها وان كان
 عن طريق مباح او جعل الحال غيرا لانها لم تمنع من الوطئ حتى تضع وقد فعلتم سد ذنبه في سائر
 كبره في ذلك وما نقله عن الشيخ من دعوى الاجماع على احد قوله فيه ومنها مسألة اذا اشترى
 الجارية على انها بكر وكانت ثيبا فقال في الذكر قال اصحابنا لم يكن له الرضا بغيره سبعا والآخر
 عند ثبوت اذا شرط البكارة فظاهر انها كانت ثيبا قبل البضع كون المرأة او الارش من غير
 فلا الارش طاعة ثم مضى لرواية وحملها القنوي لا صحاح على ما اذا ارش البكارة بل انما
 على ثبوتها على الحال بالبكارة وحلية الفلح بها في بين خلافتها ومنها مسألة وجدان ثوب في
 جوف دابة انقلد اليه من غير ما وجب سبكا انقلد اليه بالبيع او التصدق فلا ذكر في الذكر في الاصل

مسألة في الذكر
 في الذكر

مسألة في الذكر
 في الذكر

مسألة في الذكر
 في الذكر

مسألة في الذكر
 في الذكر

وجهين وقال لكن علمائنا على الأول ونقل في الثاني بقصدي لا عن أحمد بن حنبل وقال عما
علمائنا فقلنا ألقوا القول بان ما يجمع في جوفه لم يكن له ثم قال وبالجملة قولنا أحدا
باسم عندئذ قال أيضا لم يفرق علمائنا ان يصطاد السمكة من البحر وغيره واحدا في بعضها
ومنها مشكلة اللقيط اذ القطعة داوا الحرب لا مسلم فيها فقال في الثالث ذكره قال علمائنا
انه يكون وقالوا لا قرب عند الحكم بغيره بل بالاصل لكن تجد الرقبة عليه للاستيلاء
عليه لا تفر بها للتداع الحالية من مسلم واحد ومنها مشكلة من اوصى بثلثه لزيد وبثلثه
لغيره فقال في الحديث كان ذلك رجوعا عن الأول الى الثاني ولو اوشبه الأول استخرج بالقرعة
مكذبا فالعلمائنا وفي نظر اذ الواجبات الورثة حصصا معا ولو في الثاني خرج على قول علمائنا
انتقال الثلث الى الورثة لا الى الأول ومنها مشكلة ما اذا كانت دابة في يد ثلثة فادعى احدهم
الجميع والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الحديث في بعض حروف وجهين وقال لكن اصحابنا
على الأول فان كان صف فيه بثلث فخرج خارج فيه ومنها مشكلة بيع العبد على من يجعله
خيرا او يفسده على من يجعله صنما فقال في الخلاف قال اصحابنا الله مكره وان بيع على شرط
جسه كذا لكان حراما هذا هو الاشتهار والتحقق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذا
كان حراما وان لم يشترطه وان لم يعلم كان جائزا فنقول هذا هو الاشتهار رجوع الى الجميع كان مقصرا
لاول كانه وكاشعا ان كان قصدا للحرز بثلثه والا كان ذلك داخلها فخرج فيه ومنها
مسئلة البيع: شرط على المشتري او البائع او فخر او غيره فقال في الخلاف اطلقوا لا اعتبار
بجواز ذلك ونقل الاسكان في استفتاء بعض اصحابنا ونفى الباس عن قوله فالمراد بالاصحاب
الباقيون ممن هذه فلم يحد بانما فهم مع شذوذ الخالف وهو قوله ومنها مشكلة اشتراط
رضا الحال عليه في حق الخبز الزجر في الخلاف الى عدم اعتبارها وقال لو نفع على حديث
يقضي بها ادعاءه انا اننا في هذا الباب مع ان القيد لم يكن له بل طاعة له في بيعك اعتبار
فلا يثبت له الى علمائنا باعتبار كونه مذهبهم ولذلك تنسبه الى المشهور ولا بد من اعانه
في الذكر الى اصحابنا ثم واليا التري ودعا محكي عنها وعن الشيخ دعوه لاجماع عليه وبرهني
العلماء في ما ذكره ومنها مشكلة اشتراط انعقاد حلف العبد بسبب اذن المولى فيه فقال في
كتابنا في النوازل ولو حلف بغيره لم يملكه لو منع على قول علمائنا وسار بذلك الى الخلاف
مخاره الذي يترجم به قبل ذلك في بحث الايمان والتذوق حيث حكم بعدم الاعتقاد شيئا لغيره

مسئلة اللقيط القطعة داوا الحرب لا مسلم فيها فقال في الثالث ذكره قال علمائنا

انه يكون وقالوا لا قرب عند الحكم بغيره بل بالاصل لكن تجد الرقبة عليه للاستيلاء

عليه لا تفر بها للتداع الحالية من مسلم واحد ومنها مشكلة من اوصى بثلثه لزيد وبثلثه

لغيره فقال في الحديث كان ذلك رجوعا عن الأول الى الثاني ولو اوشبه الأول استخرج بالقرعة

مكذبا فالعلمائنا وفي نظر اذ الواجبات الورثة حصصا معا ولو في الثاني خرج على قول علمائنا

فراستوجبه واستقرها لانقاذون البولح الحبل بالآقاوة فطلعا مع بقاء البؤودة والوفاة
 خبر الزاوية هذا هو الذي اخبرنا عنه بان البصرة وكذا في ايمان القريم تصير بحريه اولاد
 الانقاذ فالمراد فيه على وجه التزم لا التصريح منها مسئلة نكول الذي عن العين بعدد النكر
 لها عليه فقال في الفواحد يقط بذلك وهو ما جاء في ما قال في نكول النكر ان لا يقضى به بل
 العين على الذي قال ولو نكل الذي سقطت دعواه في الحال واما اخذها في غير الجلس ثم احتل
 سقوطها مطلقا لا في الاوقات فان النكر او نكل جلفا لمدى فان نكل بطل حقهم ثم صرح فيها اذا
 نكل النكر لم يجلفا الذي يقضى عليه بالنكول على ذلك في البصرة فان نكل الذي بطل
 دعواه وانما ضرب كلامه في القريم ومنها بعض مسائل في اللسان فصرى في الفواحد قولها
 الى اصحابنا واخبارنا واختلف كلامه في ساو كنه وعزى في القريم قول الاصحاب بالاسه
 ومنها مسئلة في الوقف الوصية بعد موت الوقف في جازم مع عدم اعلانه فقال في الخلف
 اطلق الاصحاب عدم جواز ذلك وان كان كثير ذكر بعضها ثم قال والوجه عندنا المصلي ذلك ان كان
 لم يقبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم جاز له الرد ثم ذكر ان الشيخ منه على ذلك في الخلاف
 البسوط مع ان كلامه فيها لا يقضى هذا التفسير لانه ذكر الصورة الاولى وادعى على الحكم
 فيها الاجماع وهذا لا يقضى فيه في الثانية الا بوجه ضعيف ومع ذلك ففي اتفاقنا السابقين
 مع الاخبار والكثرة الظاهرة الذي على قولهم كفاية في الباب فصرح هو في ذلك ايضا بان
 ظاهر الاصحاب الجدل عليه من الاخبار والتمسح وغيرها ولو قيل فيها اخلاقا عنهم ولا حكم بطلانهم
 ومنها مسئلة اشمال بيع المريض على الحاجة فذكر في هذه في الخلف فصرح على ان المجاز من
 اثنتي عشرة مائة باعها واما العوضين وروبوتهما وعزى الى علمنا الفرق بينهما في
 الحكم وحكم هو بقاء بينهما وقال في الفواحد في اذبايع وجابى ولم يجز العود وبنهاذا السور
 الا مضاه مع بعض العنقة قال علمنا انما يصح ما قاله من ان من الاصل والحاجة من الثلث و
 الحق عندى مما لا اجزاء القربا اجزاء البيع كما في الربوي انتهى فلهذا مسائل في اوى علمنا
 ما سبق من المسائل او قريب منها او يزيد عليها ويعمل على قول الاصحاب فيها اعذاره ولو كان
 مبيع ما عزم اليهم ان غل الختام عليهم عليه في ان كنهه وخالفه اربعة دية في غير زائد على
 ذلك ومن جعلها مسئلة حرمه المدلول بالقرينة الى غير اهل البلد ومسئلة استغلال المرأة
 التي جعلها الولي فكيف حال الاحكام المنقول مدونه مع عدم ثبوته بل شون غلها وما يزيد

في قوله
 في قوله

مسئلة في البيع

مسئلة في الوقف

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

ما قلنا ايضا ما ذكره في الشبهة من اجابة في شهر رمضان وترك الافطار ما بين
 اقل الشهر الى اخره حيثما سئل على وجوب قضاء الصوم على رواية صحيح يعضدها ما اتفقوا
 من وجوب القضاء على الجهد اذا ترك الفسل مع تكرار النوم منه قال بحاصله ان الاخبار في ذلك
 وحدثت عطلة غير شرط في ترك الفسل في كل نومة وترك مع نومه فان وجد التنبه بذلك
 فاما هو من كلام المستفين والنقول على ما خذهم لا مقتطعهم فضلا عن واسنان بما بيناه
 من وجوه شتى عدم اعتناوا الفاضل من سبقه من الاجماع النقول ولا سيما
 في موضع ظهور الخلل فان وجدنا ادا احدثهم عليه احيانا على سبيل التدرج فهو من
 اضعاف الحجج ويبنى ظاهر على اعتناوا الكاشف لا التكتيف كاسيئين فلهذه طريقة علمائنا
 الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطير من الاسلام ومنهم يؤخذ طريقة الشيعة المتبعة
 ويجهلهم القديمة وعليهم يعمل في ضبط مداوك الشريعة المنيعة والملة القوية وايضا
 وكيف من الطريقة المتجددة بما اخرجنا من علمائنا الاجلة البررة في الاعضاء الشائرة حيث اقلنا
 توجد مشكلة لا يسئلون فيها اجماع فنقول واحدا واكثر ولو كان بلفظ عندنا او دفعه
 ولا ولا واضع كاسيئهم وكان فاعلم من اولئك الذين حالهم وطريقهم ظاهر في وقف
 احدهم انما هم وفلان من هم في كتاب عزير الوجوه او موضع بصل من النظر او في غيره مما لا يحق
 نفي تمام ولو في مشكلة شهيرة بالتحالف والاضطال من خدبهم التمرير واخبرهم على عين
 خاصه واستظهر حسبانته وفهم على تجرؤ به مع الله كسر لبقعه وزعم ان في ما يعنى
 تكلفا نظره في الدلالة والبيوت مع اذلوهم من يدنا لسكرت وان لا وهن البيوت ثم ارشدنا
 وقد التزمهم ومن بعدهم مع توفر فندلهم وفجرهم وتكرار احيا طهره وتورعهم لو يمكن من هذا
 منهم في الدين ولنا في شريعة سيد النبيين هم بل غفوا عن طريقه علمائنا النجيبين الماضين
 وذهوا كما سبق ووافي بانيانها واحكام بنيانها من سواطع الحجج وقواطع البراهين والافهم
 في نهاية الحافظة على هذين الاصليين الاصيلين وكما لالحانة عن الخرج من هذين التسليين
 الجليلين بل ما دامهم الى انصحو الامر بجزس الطرق عقده بهم وكما لا لو توثق بهم ولا لانيان
 البناء على مناجعتهم وقصد فيهم في فتلهم ودعاوهم بحسب كالمكان كما هو ظاهر عن
 البيان وحيث وردوا كثيرا من عبارات الفاضلين ومن قبلها الوفاة فلا مارا ان شرب
 كلنا جملة من افاض العلماء النالذين على احدها والآخرين عندهم فافهمهم فخر الحقيقين وند

مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه

مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه

مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه
 مسئلة في الفقه

العلاقة طاب بها وما منع في الايضاح ودعوى الشيخ الاجماع على ان السبب من حملها لا يخص
 وعلى جواز تجديده في الاجماع التسفير وكذا دعواه على قولنا لا يمتنع لما يقام له عليه
 لفعله له وحكمه بخلافه وهو مقتضى منه وعدم الاعتناء به وان لم يصح به وكذا دعوى الشيخ
 وضربه للاجماع على اشتراط الاجل في التسفير مقتضى الاجماع على عدم ثبوت الزاين في السلم
 ودعوى الشيخ الاجماع على ضمان المولى للادب اذ انعم عبده الجاني خطأ وكذا دعواه له على
 ثبوت الضرر في البقرة والقائه لفعله له وحكمه بخلافه من جهة الاصل وعدم التقرب وكذا دعوى
 ابن اديس للاجماع على دخول المنافع المقتضية التمسك في الزرع مع عدم الشرط وعلى
 ثبوت الشفعة مع الكثرة وقد عطفه هناك دعوى الاجماع مع موافقه له في الحكم وبغضه لغير
 معظم الاصحاب سنده في الحالفام وهو الاسكافي والصدوق في احد توجيهه وكذا دعوى
 الشيخ الاجماع على بطلان الاجابة بموت المورث والسنبل وكذا دعواه له على انه اذا اوصى
 زيدا وبنته لم يكن وجوب الفداء له ولا الجلب من طرف الفداء بكونه زوجا وحكمه بخلافه لا لثبوت
 هو اقوى منه على تقدير رجعيته وكذا دعواه له في مسئلتين على تنجيم التكميل بالنظر في
 له وحكمه بخلافه للاصل وضربه وكذا دعواه له على عدم فداها في العدين نحو ما ذكره على
 الاولاد على السؤلة لما ذكر ايضا وعلى عدم جواز الرجوع في تدبيره ولما التدبير لما ذكر ايضا
 وكذا دعوى لمقتضى الاجماع على وجوب كفارة النوم في صلوة العشاء للتصريح بمنع الصدوق
 عنه الى العمل بالاصل الثاني لظاهر الخبر وكذا دعوى الشيخ الاجماع على وجوبه للمدين في
 اطعام كل مسكين من الكفاية للتصريح بمنع مع وجوب الخلاف وكذا دعوى الشيخ صدرا
 اصحابها كالاعقل في ارضنا الحكم بخلافه وعدم الاصل به وكذا دعوى ابن اديس
 الاجماع على قتل الزاني وسائر اصحاب الكفاية في الثالثة للتصريح بمنع مع وجوب الخلاف من
 اكثر الاصحاب قد ذكره من دون احتياج به بل كما ذكره سائر كلامنا في الاصحاب اجماعا منهم
 مسائل اخرتها مسئلة اشتراط خلوص جميع مكانه لصلتي من نجاسة متعدية وان كان من بعض
 عنها فخص من ذلك ودعوى الاجماع المبركة على ذلك ومسئلة وجوب الزكوة في فلاح الفحل و
 انعامه على من بنى من دعوى الاجماع المركبة على الوجوب فيها مما او الاستصحاب كذلك ومسئلة
 ان نفقة الصلوة في سفر الحجارة على ما لا يقر من تحقق عن الشيخ في الخلاف ودعوى الاجماع على
 ذلك وعنه في البسوط الحكم بخلافه ومسئلة اشتراط اخراج الموقوف عليه ونقل الوقف

كأنما أراد
 من الخلق
 ما لا ينبغي

في
 من
 من

من
 من
 من

من
 من
 من

الحرس وبعد تحقق عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان ذلك ومسئلة الوصف على الاو لا دسنة
 ثم على الظراء على من والده في التذكرة دعوى الاجماع على صحة ذلك مع ان استشكل مما في
 الفوائد جعلها كالسئلة الشائعة ومسئلة الوصية للموتى على غير الشيخ في الخلاف دعوى
 عدم الخلاف في صحتها وان من اصحابنا من يكرها بما اذا كان من قبله وبعده فالمسئلة ان لا
 نفصح الوصية عند الكافر الذي لا يدرى من الميت ومسئلة فسخ التزويج بالحبس بعد الرجوع بعد
 العقد والوطى فحق عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى الاجماع على ثبوت النكاح له في ذلك وعنه
 في موضع اخر منه وفي الخلاف الحكم بصدقه ومسئلة اذا الذي يبدله عقد النكاح ولا لغو
 عن حق المرأة وهو الاب والجد خاصة فحق عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك وعنه
 في النهاية الحكم بخلافه ومسئلة ان لا يضاف الاداء بغيره من الشرط فحق عنه في الخلاف
 دعوى الاجماع على ذلك وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة ان من ورث شيئا من ابيه قوله
 الباقي اذا كان مورثا فحق عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة
 من يرث والامارة فحق بها حكما عن ابن ابي ابراهيم دعوى الاجماع اصحابنا عليه مع انه وصح عنه بدل
 ذكره بالافضل وقال واجبتنا النظر في اقوال اصحابنا وصنائعهم في اربابنا على اختلاف غير متغلبة
 ومسئلة نذ الوعدى الى السكندر فحق فيها عن الشيخ فواين في الخلاف والمبسوط دعوى على
 اونهما الاجماع ومسئلة نذر عدم بيع المملوك فحق بها كلاما لابن ابي ابراهيم فثبتنا على خلافه
 في حكم ذكره ومسئلة الطلاق النسي في نذر احدى الخصمان مع نقد الكفارة وكذا لو ادها
 في المجلس فحق عن الشيخ دعوى عدم الخلاف في اجزاء ذلك ومسئلة ان على الظاهر يقطع التناهي
 وان كان ليل الاطلاق عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة التذكية باللفظ والسر مع نقد
 غيرها فحق فيها عن الشيخ وابن ابي ابراهيم في خلافه في حكمين فثبتنا في ظاهره ومسئلة حرمته
 الخطا فحق عن ابن ابي ابراهيم دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة النبري عند الشك من براءة
 الولد وميراثه فحق عن ابن ابي ابراهيم دعوى اجماع اصحابنا على السليين على خلاف قول الشيخ و
 القاضي في ذلك ومسئلة ان لا يثبت من لا يثبت الباقي بعد سلب الاصل والاختلاف في ذلك
 الاخوة من قبل الام فحق عن اكثر علماءنا دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة حكم الحاكم عليه
 فحق عن الشيخ وعن غيره دعوى الاجماع وعلى الخلاف في بعض مورفاته ومسئلة قسم العبد
 منه اجبارا في ذلك اشكال والده في ذلك وقال بما خلاص الذكر هنا العبد اذا ظهر الخلاف في خص

في الخلاف
 في الخلاف
 في الخلاف

في الخلاف
 في الخلاف
 في الخلاف

في الخلاف
 في الخلاف
 في الخلاف

في الخلاف
 في الخلاف
 في الخلاف

القولين والوجهين غير السيل جزم بالاجماع على جواز الجز فيها ومسئلة فاعرض الى التباد
تحتوي فيها قولين الشيخ في الخلاف والبسطا دعوى الاول منهما ان المصدا عليه هذا صاحبنا و
استدل عليه باجماع القوم على استعمال القوم في كل امر مجهول مشبه ومسئلة جواز
التبادء بالملك مع اجماع اليد والتعريف في كل من الشيخ في الخلاف ودعوى الاجماع على ذلك
وعنده في البسطا كناية القولين فيه وعدم المحرم في حق نعمها ومسئلة ان في الاهداء لا بد
تحتوي من الشيخ ودعوى الاجماع على ذلك وعن ابن ادريس دعوى عدم نفعه في الاحصاء ومسئلة
دفعه المدين حاكم فيها امام عن العلامة في الخلاف ومسئلة هرب الماشي عما ذكره في احوال
وحكم ابن زهره ودعوى الاجماع على احد ما قلنا وما وقف عليه من المسائل التي اورد فيها
الاجماع المنقول من دون استناد اليه والظاهر في جملة منها اوجبه عدم الاعتماد عليه
ولو احدها كما لا بد من ذلك على كثرة وجها وزه هذا الاضواء الآفة مسائل ليس رتبة منها مسئلة
انعام الضليل كما تحتك فيها القول بالنجاسة عن الشيخ والاسكان والعامة وبالطهارة ^{من النجس} والدر
والغرض في التعليق ابن ادريس في النزاع عن الشيخ في البسطا وخذوا الاول لوجهيها الشيخ
اجماع طهارة مع نجاسته غاير انما لم يكن الثاني ثابت لقل ابن ادريس لاجماع عليه و
الاجماع المنقول بغير الواحد محمد بن محمد الذي ذكره نجاستها لا ينبغي ان يكون غير مستكالم
بالاجماع المنقول واعتماده عليه لكان اعتمادا على الاجماع الذي نقله ابن ادريس على الظاهر
في خصوص المسئلة اولى نزجه شق ظاهر في الباب ان يجعل مباحضا لاجماع الاخر فيمنع
من الاجماع به او الاعتماد على الخلاف ومنها مسئلة الحقنة بالمانع فذكر فيها قول والده
الاخذ بها نظر او قال في ريشاء من خلاف الآفة لاحصاء ذكر قولين فيها للترقيق للشيخ وذكر من
ادلة الاضداد ان المتفق على الاجماع على ذلك والاجماع المنقول بغير الواحد جزم انه نفق فيه
الاختلاف وهو قد خالف فيه في الجملة حكاه عن قوم من الاحصاء فدل فقدم فيها بان اختلاف
والد بما ذكره ما يتفق عن اخوانه ولم يخرج هو هنا شيئا حتى يؤهم اعتمادا على الاجماع المنقول في
من ذلك ومنها مسئلة في الموالاة على جزمه فيها بالاجماع الذي نقله الشيخ وقال في الاجماع
المنقول بغير الواحد محمد بن محمد مسئلة ما اذا مرغ الفاصلة للمودع وديعته بمال غصبه بحيث
لم يعقبه فذكر في شكال والد في هذا على المودع وبين ان منشاء من قول الاحصاء قال ابن ادريس
يجب عليه ردّه على المودع بدل ليل اجزاء احصاءا والاجماع المنقول بغير الواحد محمد بن اناه

القول في كل ما يتعلق

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

وقد انفصل الى الفاصحة هو لا يجوز قال والاولى الى التام ولا يخفى ان هذا بالتلازم على
 الاعتماد على الاجماع المنقول اولى ومنها مسئلة ما اشترط الشريك في الفان في البيع مع قسامة
 المالكين والشاوع مع تفاوته وقد ذكر فيها اقوال الاسماء قول المنهني بغير التكرار والشروط في
 ظاهر كلام الاسكافي وجعل ايضا وذكر الجاهل المرتضى بغير الايمان ثم قال ونقل ايضا الجاهل
 الفرة والجماع المنقول بغير الواحد بغيره وذكر بغيره وخلطوهما اثنان واللام من جواز
 ذلك ان جعل الواحد هما سواء شرطان التزاوية لاول الامر وهذا ايضا بالتلازم على الاعتماد
 على اجماع المنقول ولا يمتنع في مثل النعام اولى ومنها مسئلة لعان القضاء والمحرماء فذكر استصحاب
 والده في ذلك وبين في مشافاةك وجوه من جعلها اذا الشيخ في الخلاف ونقل اجماع على نفي العنا
 والاجماع المنقول بغير الواحد خصوصاً من مثل الشيخ بغير ائمة في الاول ولو يرجع فهو متبادر
 هذا ايضا لا يفتقر الى اعتماد عليه في المسئلة ومنها مسئلة وخرل الاستنباط بالشيخ في الخلاف
 في كتاب لايمان قوله في الشيخ في الخلاف في المسئلة ايضا وذكر من لا يدري اختيار القول
 الاخر مما انما الصحيح الذي لا خلاف فيه بين الاصحاب قال ونقل ابن ادریس الاجماع على اجماع
 المنقول بغير الواحد بغيره ثم اخذ هو ذلك مجابا بغير الاجماع ولا يخفى ان الاجماع المنقول باللفظ
 المذكور مع وجوه الخلاف مما لا ينبغي ان يؤهم اعتمادا عليه ولا يمتنع على الطريقة المتقدمة كما
 هو ظاهر ومنها مسئلة قول شهادة الولد على والده فذكر الخلاف في اصحابه في ذلك داود وجهه
 واخا وهو المنع كوالده وذكره والده عليه واجماع الشيخ عليه باجماع الفرة قال ونقل الشيخ
 الاجماع مقبول ومنها مسئلة نفق الزان فقال فيها انما خصنا المرأة وجوب النفق بدليل منفصل
 وهو اجماع الفرة ونقله الشيخ في الخلاف فيكون جرحه وذكره ليلين آخرين على ذلك ايضا وهذا
 يحتمل الاستدلال بالاجماع الفصل والاستشهاد عليه بالمنقول كما لا يخفى فهذه جملة المسائل التي
 وقف على استدلالها بالاجماع المنقول ولا يخفى على العارضة المنفعة ما لو كان حنده
 بما تيسر من الادلة واضعفا وكان شامرا فيه على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء التامة في المنع
 عنه في هذا الحد بحيث لا يستدل اليه الا بما لو كان اعتمادا فيه عليه لكان بالنسبة الى ما ذكره
 فيه اصلا او ذكره فيه ومنعه او لم ينعزل من المعدادم ومع جميع ذلك فخطئته فيه اولى من
 خطئته في غيره كما في مريضان والده ونقل ذكر ايضا في تعليق الارشاد في السوطة ليه واذكر من
 جمع الشهيد وغيره من فلا بد انهم في مسائل فليست منها انتقال الذي الى ما يقتضيه عليه

جاز في احوال الفاضل
 الفاضل الى ان لا يكون

عام في احوال الفاضل
 الفاضل

عام في احوال الفاضل
 الفاضل

عام في احوال الفاضل
 الفاضل

واختاره فيه خلاف ما انفرد عليه الشيخ الاجماع ومنها ثبوت المبدأين السلم والذين ومنع فيه
الاجماع الذي نقله النجاشي منها ما يلزم في الجناية على من القابة وما رافق في المبدأين اثبات
صغار فيه ما عزاها الشيخ الى الاصحاب منها او ثبوت الولاء وحكم فيه اجماعا على الشيخ ولم يخرج به
ومنها كون التدبير كالوصية وحكم فيه اجماعا على العلامة مشافهة ولم يخرج به ومنها الحلف
من الجدية وحكم فيه تحطئة العلامة لانه لا دليل في دعوى الاجماع ولم يخرج بها ومنها التذلل
ومنع فيه اجماعا نقله النجاشي ومنها ان عدم البيع للمملوك وحكم فيه عن ايراد دليل هو
عدم الخلاف في حكمه ولم يخرج به ومنها ان الذل الذي يحكم فيه اجماعا على الشيخ ولم يخرج به ومنها
اطلاق النية مع شدة الكفارة وحكم فيه عنه ايضا دعوى الاجماع ولم يخرج به ومنها انجاب
الدين في الاطعام ومنع فيه اجماعا نقله فيه لوجوه خلاف ومنها الطعام القصير في الكفارة
وكون الكلب المصلم الصيد كافر وحكم فيه عا عن الشيخ ما لم يخرج به ومنها ذلك عنه وعن ابي
وعنه النجاشي ابن زهر في التذكية بالنسب الظفر عند الضرورة وفي حرمة اكل الخفاف في
جواز شرب بول كل حيوان ما كوال اللحم للندوى او غيره وفي عدم جواز النكاح من جريرة الولد
وفي عدم قبول شهادة الولد على الوالد في سرقة شيء من اجزاء الحائط والدار وفي حرمة ما قبل
العدو في دية الجنين ولو اقص على الاستدلال فيه بالاجماع المنقول لانه وجوب ما لا خلاف
بالطلاق حكى فيه عن الحق دعوى الاتفاق عليه وعن الشيخ نقل الاجماع عليه قال ونقله
ثم اخرج غيره ايضا والحال في ذلك يعرف بما سبق ولم اجد في سائر كتب فخر المحققين كالنزهة
وما لا يخرج تقرضا للاجماع المنقول اصلا وفلان يصح فما ذكرنا ان على ابي والدة واسناده فيما
سبقه ومنهم السيد الاجل عبيد الدين وهو ابن اخنا العلامة وعليه في النصح الشهيد عند
ذكره في شرحه على التذكية من مذهبه المروى لا يحضره العموم سواء كان محتاجا او غير محتاج
توهموا بصدقا وما ليس دليل لاي او فلان جاز في كل من ليس بعصم وان دعوى القطع بالحكم كما
هو الحال بسبب في الرواية عن العموم بل واسطة فلا يكون تطعة اجابوا بذلك قطعية ولا طينة
معلمة وادعوا على القليل المقتضى الذي استدل به الحالفون في جميع الاجماع فانه بالعم
استناد قطع العلماء الجاهل الى ذلك لا طاعة له الى استنادهم فيه الى ما اعتقدوا والندول
وليس كذلك وايضا بالمنع من قضاء العادة باسناد لا يعم الخلق الكثير على الخطأ وصريح
ايضا بان قول الامام لا يلزم اجابوا في تحقق الاجماع فيكون حقا لا باعنا وانما اقول

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على من نظر
في هذا الباب
من المتأخرين
والشيخ
الاجماع
المتوفى
في سنة
١٠٠٠
هـ

خبره الى قوله بل قوله وحده خبره سواء وافقنا انما نقول انما نقول وصريح ايضا بان الحكم
 سكونا بالباقي ان كان معصوما كان قوله خبره ولا خلاف في ذلك بين طلبة العلم وكثرة
 ولا بين حكمي بل بسبب القطع وغيره بل في حجة مع عدم عصمة الفائز بقول مطلق فلا يكون
 خبره قطعية ولا ظنية وذكر خبره في هذا الاصل بعضهم قولوا لا يعرف له مخالف في الجماع اهل
 المدينة وصريح ايضا بان الباقي من هذا المعصوم يمكن ان لا يكون من دليل قطعي وصريح ايضا بان
 عمل اكثر الامة وحكمهم بخلاف مدلول خبر الواحد لا يوجب بطلان مقتضى ترجيح معارضه من
 الاختلاف وان وحده وان حاله لم يزل اولى لا تخرج في حجة وذكر ايضا طريقه في حصول
 الرتبة بالادلة واسطة ومعها ولو بعد منها القطع والرأي مع عدم التمام والمشااهدة وصريح
 بعدم حجة المرسل وان كان بلفظ قال النبي ونحوه وعزى ذلك الى المحققين وحكمهم بعضهم
 استدلالنا اذا كان المرسل من لا يرسل الا من نفسه وصريح ايضا بعدم جواز تقليد الجهد
 الغير وان قول الصحابة الغير المعصوم ليس خبره مطلقا لجواز مخالفيه والاعطاء ولم يفرق بين
 حكمه من قطع كما هو الواقع في العقول وعزى عن مقتضى جميع ذلك ان قطع الجهد ليس بخبر
 خبره من الجهدين معصوما وان كان خطه بحكم الله او برأى النبي والامام الذين حكموا انما كان
 خبره كونهما شافعيين حكم الله تعالى وانما روايته قول المعصوم وغيره بطريق المعرفة بخبره بوجوب
 ثبوت ذلك القول عند غيره فقام خبره من القرآن كونه خبره من المدونة ثم ادعى ذلك
 اختراجه في الاجماع المنقول خبر الواحد ونقلها عن جماع من العامة ايضا واجمع عليها بما
 اجتمعا به فان كان الاجماع المحصل في الخبر على قول المعصوم بعينه خبره مع اتخاذه
 مقتضى كلامه في الاجماع فلا يكون حجة المنقول منه هنا باعتبار التمسك بالاكاشف
 الذي عليه يتولد كلام الخاصة والعامة وقد تقدم بيان ذلك مقتضى الاصل ومقتضى
 عنه سابقا ما يقتضي كون العلم بالاجماع عنه مستقرا لاجادة او كما يستدل به بعلم حال
 المنقول من قبل كونه ولا سيما بعد انشا الاقوال كما هو ظاهر ولم يفرق في ذلك بين القواعد
 للاجماع المنقول في مقام نقل الاقوال والبراد للاجماع على خلاف نفسه او بخلاف صاحبها فيقول
 او خبرها الا في مسائل لا يبرر مسئلة وجوب الخوف بين الكبرياء في صلواته الصديق فقال القر
 المشهور بين الاصحاب ان السيد قال قدما انما ثبت به الامامية ثم اخرج عليه خبره في ذلك
 ومكتلة علم جواز تعديل بنية الامام المنقر في ذكره دليل العلامة على ذلك ثم ذكر استدلال

كلامه في خبر الواحد

خبره في الخبر

الشيخ على الجواز باجماع القرة واختيارهم وبعدم المنافع من جوازه وسئلة اقل ما يعطى الفقير
من الزكوة فلا يرد فيها الخلاف لا صاحب كلاما للفقير وقال ان احتجاجة على الفقير من العامة
باجماع الطائفة على التقدير باحد الامرين يدل على اختياره لذلك وسئلة سقوط الهدية مع
الاستعانة في المحصول والصدقة في غيرها الخلاف وقال لا يمنع عدم الاشعار والتقليد انما منع
احدهما فدل الصدقة لانفاق على جهل الهدى وسئلة دخول خبايا الشرب في الصدقة فذكر
استكمال العلامة في ذلك وبين ان منشأها هو ملوك المغنضة للجواز ودخول الشيخ الاجماع
على ذلك ونفله للاجماع مقبول فيكون محذور محرمة كونه لك وسئلة دخول التماس الفصل
المجوز في الزمان خارج عليه بما مر من احدهما انما لا يشرع في الاحتجاج حتى ان ابن اودليس روى عن ذلك
اجماع اهل البيت عليهم السلام وسئلة قبول شهادة المرأة في ربيع وشاهدان بمنزلة
بلايين فخره الى اطلاق الاحتجاج فدل كلاما لابن اودليس في مقام نقل قوله وهو حقيقة في
الاجماع على ذلك ولم يورد في مقام الاستدلال ولا حكم بمقتضاه سئلة استحباب التمسك
بحكم عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى اجماع المسلمين على ذلك واختلافهم في وجوبه وفي
انفراد الحكم باستحباب تركه لا يثبت له ولو يثبت في الاستدلال بدعواه اصل او سئلة تقدير
القبول فيه بلغة الامر محكي عن الشيخ في المبسوط في الخلاف في جوازه ولو يثبت به ايضا وسئلة
شتر الرضا على بلين وعلى البقية محكي عن ابن اودليس في ذلك ونسبته الى اصحابنا ما يقتضيه
فيه ولو يثبت به ايضا وسئلة كون العرج البين من قبوله لمرأة المحبة لحبار الزوج محكي عنه
ايضا والله قال المحذور لان اصحابنا ذهب اليه شيئا في نهائهم ولم يذهب اليه في مسائل خلافه
سئلة جعل الهجاء الزوج نفسه ملزمة ميتة محكي عن الشيخ في المبسوط والخلاف انما هو في الجواز
الجواز التمسك بكل ما يملك ويحول من من ومنفعة ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك
الاجارة وقالوا لا يجوز ولو يثبت به ايضا وسئلة اذا الهرة يفتن دة وكرة فذكر الاستدلال
خلافا للرفق وقال مما انفرد به الامامية ان لا يتجاوز به خمسة دراهم ولو يثبت به ايضا كما
معلوم وسئلة اذا دخل الزوج ولم يمس بها ولم يمس بها شيئا كان ذلك مباحا لا يملكه
واو على زياد ليس عليه الاجماع ولو يثبت به في الاستدلال ايضا وسئلة ان الذي له العفو
عن بعض حق الزوج هو الاب والجد فقال كان في نسخة انما الشهوة ودعى الشيخ عليه الاجماع في
لنسخة اخرى محض اسقط دعوى الشهرة وعزى خلافا الى الشيخ في النهاية والفاضل سئلة ان اكثر

الشيخ على الجواز باجماع القرة واختيارهم وبعدم المنافع من جوازه وسئلة اقل ما يعطى الفقير من الزكوة فلا يرد فيها الخلاف لا صاحب كلاما للفقير وقال ان احتجاجة على الفقير من العامة

باجماع الطائفة على التقدير باحد الامرين يدل على اختياره لذلك وسئلة سقوط الهدية مع الاستعانة في المحصول والصدقة في غيرها الخلاف وقال لا يمنع عدم الاشعار والتقليد انما منع احدهما فدل الصدقة لانفاق على جهل الهدى وسئلة دخول خبايا الشرب في الصدقة فذكر

استكمال العلامة في ذلك وبين ان منشأها هو ملوك المغنضة للجواز ودخول الشيخ الاجماع على ذلك ونفله للاجماع مقبول فيكون محذور محرمة كونه لك وسئلة دخول التماس الفصل المجوز في الزمان خارج عليه بما مر من احدهما انما لا يشرع في الاحتجاج حتى ان ابن اودليس روى عن ذلك

اجماع اهل البيت عليهم السلام وسئلة قبول شهادة المرأة في ربيع وشاهدان بمنزلة بلايين فخره الى اطلاق الاحتجاج فدل كلاما لابن اودليس في مقام نقل قوله وهو حقيقة في الاجماع على ذلك ولم يورد في مقام الاستدلال ولا حكم بمقتضاه سئلة استحباب التمسك

بحكم عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى اجماع المسلمين على ذلك واختلافهم في وجوبه وفي انفراد الحكم باستحباب تركه لا يثبت له ولو يثبت في الاستدلال بدعواه اصل او سئلة تقدير القبول فيه بلغة الامر محكي عن الشيخ في المبسوط في الخلاف في جوازه ولو يثبت به ايضا وسئلة شتر الرضا على بلين وعلى البقية محكي عن ابن اودليس في ذلك ونسبته الى اصحابنا ما يقتضيه

فيه ولو يثبت به ايضا وسئلة كون العرج البين من قبوله لمرأة المحبة لحبار الزوج محكي عنه ايضا والله قال المحذور لان اصحابنا ذهب اليه شيئا في نهائهم ولم يذهب اليه في مسائل خلافه سئلة جعل الهجاء الزوج نفسه ملزمة ميتة محكي عن الشيخ في المبسوط والخلاف انما هو في الجواز الجواز التمسك بكل ما يملك ويحول من من ومنفعة ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك

الحمل مستغلة عن المرتضى في احد قوله مدعيها انتم من جهة الامامية ولو يصح به ومسئلة
 ما اذا اختلفوا في رجحان بعد التمكن في قبض المهر او النقة فتكون عن الشيخ دعوى الاجماع على انما هو
 قول الزوج وادرك ذلك لبيان مذهبه في الارضا على دليله ومسئلة عدم وقوع الظاهر لا يشبه
 عضو من امره بظهوره فتكون عن المرتضى قال في انتم من جهة الامامية ولو يدكر اسند لا له
 عليه بالاجماع ولا ذكره في مقام الاجماع ومسئلة اشراط الدخول في اللعان فتكون عن ابن
 ادريس في الجملة بين كتابنا الاصل في المناجاة ظاهر ثم قال ان كلامه يدل على انتهاء الخلاف
 بينهم في ذلك ومسئلة اعق العبد الكافر فتكون عن المرتضى دعوى الاجماع على عدم صحته ولو لم
 يمتحج هو ولا حكم بمقتضاه ومسئلة ما اذا اثنى احد الشريكين سهمه من العبد فتكون على المرتضى
 دعوى انفرد الامامية بانه يطالب بانباع الباقي فاذا انبأ احد الشريكين عليه ان كان موسرا ان
 معسر او جبان ليس على العبد في باقي ثمنه وقد ذكر هذا الشيخ مدعيه ومسئلة ان الولاء
 يرث من يرضى من ذوى الانساب لا التفرق بالام اذا كان العتق رجلا او اذ كان امرأة وروى لقا
 عندهما احاصه فتكون عن الشيخ ذلك في احد قوله مدعيها لاجماع عليه ولو يدكره الانتقال
 مدعيه ومسئلة العتق الصالح على شرط فتكون عن العلامة دعوى الاجماع على نفيه ولو يدكره
 للاضداد عليه ومسئلة ندير العبد الكافر فتكون عن المرتضى دعوى انفرد الامامية بمنعه ولو لم
 يصح به ومسئلة نذر عدم بيع مملوكه فتكون عن ابن ادريس نفى الخلاف بين اصحابنا في جواز
 مخالفة النذر وبلا كفارة مع مصلحه دينوية او دنيوية ومسئلة كفارة النقم عن صلوات الشا
 فتكون عن المرتضى في بيان فوائدهم وانفرد الامامية بوجوبها ولو يصح بذلك ومسئلة اجزاء
 عتق ولد الزنا في الكفارة فتكون عن المرتضى دعوى الاجماع على نفيه واما عنوان المشرك في الاجزاء
 ومسئلة عدم وجوب يقين الكفارة مع اتحاد جنسها على الكفر من الكفارة فتكون عن الشيخ
 في مقام انما يلبس على الخلاف في ذلك ومسئلة صرفه الكفارة فان اقصه لم يكون اذ قال الولي
 فتكون عنه في الخلاف على الخلاف ودعوى الامراء على جزائه وعنه في النهاية ما هو ومسئلة
 اكل لحم الغراب فتكون عنه احوالا في ذلك ادعى على اصحابنا الاجماع ومسئلة موافقة الجوى او
 غيره بعد غسل يده فتكون عن ابن ادريس نفى الخلاف في تجاوزه مؤذنه او مسئلة قبل الشا في
 فتكون فيها احوالا في ذلك عن المرتضى دعوى انفرد الامامية باحكامها ومسئلة الرد على الزوج
 مع فعله غيره فقال المرتضى على القول بعدم الرد حتى ان المرتضى اسند على الرد بالاجماع

في المسئلة
 عام في المسئلة
 في المسئلة

في المسئلة
 في المسئلة

في المسئلة
 في المسئلة

في المسئلة
 في المسئلة

في المسئلة
 في المسئلة

وكذا العلامة وسئل عن عدم الرد على الترجمة فعمل عن المرتضى ان الطائفة لم تعمل على الرد
 على الرد عليها ولو بعينها هو بذلك وسئل ان الترجمة لا توثق من رتبها بل يقطر في حقها
 من البناء والالان دون قبيل العلم فعمل عن المرتضى انفراد الامامية بذلك واختيارها على
 قبيل الجمع ولو بعينها ايضا بذلك وسئل عن الشيعة من جريفة الولد فعمل عن ابن اديب عن اجماع
 الاصحاب بل المسلمين على خلاف قول الشيخ والفاخر وسئل عن حكم الحاكم بغيره فقال انه قول
 المرتضى في قوله ادعى على ذلك الاجماع واورد كلامه بطوله واسند بل بغيره وسئل عن عدم
 قبول شهادة الولد على والده فذكر في دليله وجوبها فيها انه قول الاكثر فيكون راجح في مسألة
 شهادة على الجد قال فيما خرج الاب من العموم لغير اكثر الاصحاب عليه بل في الشئ الاجماع على
 ذلك وهذا لا يقتضي الاعمال على نفس الاجماع المتغول بحجته عند كاهن ظاهر ومسئلة
 اسلام ولدا الزنا وكون دينه ح دية السلم فقال انه المشهور خلافه لان ادين لظاهر المرتضى
 حيث قال بما انفردت به الامامية ان دينه ثمانية درهم فله ما حضره في المسائل التي تخرج
 فيها الاجماع ان المتغول في كتاب الاصحاب مع ان الذي ذكر في خبرها وفيها ولو بغير خبرها اكثر
 ان تحصى وهذا مع التامل في كلامه فيما ذكر منها يكشف عن انها ليست عند من الادلة الشرعية
 على نحو ما استشهدوا الاخصا الشافعي ولذا الرشد بل على نحو ما استدل بالامانات و
 التوبة ان الضعيفة فضلا عن الحجج المعينة القوية ومنهم الشهيد طاب ثراه وقد ذكر في الجمع بين
 الشرحين نحو ما تقدم عن شيخه عبيد الدين في المسائل الاصولية المذكورة ونظرا لثقل النظر
 على كون مدعيه على غير من التوبة وان مدعيه لا شافعي والمضطر والشافعي
 احد قوليه واحد ذلك في احد على القوانين منهما وغيرهما انه ليس بغيره من المتابعين
 ايضا اخرج عليه يجوز الخطا عليه وهذا لما في صورة ادعاءه الطمع كما هو الفاعل في شأنه
 فكيف حال غيره من سائر العلما وقد ذكر الاجماع المتغول نحو ما خرج من شيخه ايضا قال في مقتضى
 الذكر في سلب الاجماع بغير الواحد ما لم يعلم خلافا لاثباته قوليكم بايه وقال ايضا في سلب
 كتاب الخلاف والاضطرار والتميز والعينة على اكثر هذا الباب مع ظهور الخلاف في بعضها في
 من الناقل نفسه ثم اعند دعوى ذلك بامور يفتنى كلها اراكم فاسقطها عن الحجية وقد بانها
 على العلم بالافتاق فقال والعند ما بعد اعمالا والحال للمعلوم العين واما نسبته لم لا يجوز
 اجتماعا ما بعد ظن من ادعاء الاجماع بالخالف واما بانها بل الخراف على وجه يمكن مجامعته

على المرتضى
 عن المرتضى

حكم الحاكم بغيره

في مسألة

في مسألة

في مسألة

لدعوى الاجماع وان بعد جعل الحكم بالاختيار فاما الاجماعهم على وادبته بمعنى لا بد منه في
 كتبهم ونسبوا الى لا ائمة عليهم السلام انتهى فقلتم عنه ايضا انها في الفوائد ما مضى على اعتنا
 وجبرية الاجماع في الوجه الثاني في علمنا ما لم ينفق في حال العلم به واستبعاد اجماع
 الصنفين وان وكل ذلك بنوع الجدل في معظم الاجماع والنداء في كتابنا لاختصاصه
 بيان ذلك مفصلا وكون ذلك جملة من كلامه المتعلقة بالباب في المسائل الفقهية فصرح في
 الذكر في الظاهر بما لا يورد سبق الاجماع وثانوه على بطلان قول الصدوق ونقله في
 غيره الاجماع على ذلك ايضا وهذا لا يقتضي الاعتناء على نيله كما هو ظاهر في كتابنا في العلم
 بالحق والتميز الحق على طاربا لاجماع وقد دنا من مع وجود الخلاف وقال في بول المقنع
 ان المرفوع نقل لاجماع على نجاسته ولم يجمع فيه وقال في العلقه نقل الشيخ في الخلاف على
 نجاسته ثم منع هو دليل ذلك وهو لا يحكم به وقال في دم غيره في التفسير لا يجر اجماعا وذكر
 دليله غير الاجماع ايضا ثم قال في المسئلة الجمل مدفع بدعوى الاجماع في الخلاف وهذا
 لا يقتضي الاعتناء عليه كما هو ظاهر وقال في السكركان الاكثر على نجاستها ونقل المرفوع
 فيه الاجماع ثم اجمع عليها ايضا وقال في لبن المسئلة وادبان احصها الطهارة ونقل الشيخ فيه
 الاجماع وقال في عرف الحجب من الحرم ان الشبهة طهارة ونقل في الخلاف الاجماع على
 نجاسته وفي البطلو نسب الى وادبا لاصحاب قوى الكراهية ثم قال فاعرف الحجب من الحلال
 والمباح والنساء والسفاح فطاهر اجابا قال في اللعب وقال في المذلة طهارة في الشهور
 ونقل في الاجماع ثم اجمع عليه بغيره وقال ايضا في الخلاف يجوز للحجب الحاضر في حال السجد
 بالاجماع ولو عبره الملويس قال ثم قال في الخلاف في اداء الساجد يحل حجب التجاسات وذلك ايضا
 في كنفه غسل الاثام اعضاء العبد في جملة من التجاسات ثم قال وتيسل من غيره ذلك ثلثا الرواية
 فان ذلك خلاف لما سنين ونص فيه هذا الزيادة واجارطة قد علم ذلك من الرواية القوية
 خصوصا مع نقل الشيخ الاجماع وقد ذكره بلفظ الاجماع وغيره في مسائل ايضا من دون
 استدلال به لاعتناء عليه بنفسه بل اتبع الفتوى في بعضها بخلافه في قوله وذلك
 كما في مسألة العفو عن دون الذم وهو من استعمال النساء لا في الذم في العفة واستجاب
 غسل يوم الغدير وجوبه لوضوء بالتواضع الستة المعروفة وعدم اجتماع الحمل اذا استبان
 مع الميضر فيحمل به اكثر المحضر والطهر وبعض احكام السداة وناسيته العلق

كتابنا في العلم
 بالحق والتميز

كتابنا في العلم
 بالحق والتميز

كتابنا في العلم
 بالحق والتميز

كتابنا في العلم
 بالحق والتميز

كتابنا في العلم
 بالحق والتميز

الوف

بحرج لا يريته دمه والنساء اذا نجا وزدهما العشرة وحرمه على الحدث للقرآن وجواز قرأته للعب
والخافض لغير الغلظم وجوبه ككفارة في وطى الخافض كراهة وضع حد يد على بطن الميت وجواز
قتل الميت لرجل العبيدة وسقوط الفل والقيم مع قتل الفاسل الماتل والمهرم وجوب قتل الفطنة
فيها عظمه ودفع التمهيد بذيابه وان لم يصبه ادم ويقيم الحرق وقطع العينين لاخراج احد من اتمه
اذا مات وهو حية وكراهة افقا الميت وعدم طهارة الخيزرين غسله في قبضه وسره بخبره
وجوب النية على الفاسل ونفسه لثا وعدم وجوب الوضوء له واستحباب غسله والحج عند
خوف خروج شيء منه واستحباب غسله تحت سقف وجوب الحوط في الساجد السبعة والخمسة
كأداء الساء التي لا تأثم عليهم السلام على الكفن وكراهة بل الحوط بالربن وقطع الكفن بالجماد
وكيفية التكتفين وجوب كفن الرضيع على الرضيع وان كانت مومنة واستحباب الرضيع على
ما هو المشهور وكراهة الاستراخ بالجمادة وجوب الصلوة على ولد الزنا ومن لموت سنين
وكون الولد اولى بالصلوة من الولي ونفي الزيادة على خمس تكبيرات ونوع الاذكار والايعة
على انها المشهور وكراهة قراءة القرآن في الصلوة عليه ونفي مشروعية التسليم بها و
كراهتها في المسجد الا يمكنه وقد يم الصلوات الامام في الصلوة عليه وعلى المرأة معاً وجوز
دخول الامام في اثناء الجماعة ودفع القديمة الحاصلة من سلم مستندة اليه وكراهة في
الميت بالنابوت في الارض للمنع من تقى الكفن من عند داسه وجواز تقسية العرش عند
انزال الميت واستحباب طبع العبد وكراهة ان يطرح في القبر من غير تزييه وان ينع عليه وان يك
ويشعر عليه وان يجلس للتعزية يومين وثلاثة وحرمة التوج مطلقاً او بالباطل والمشمول على الحر
وانه يطحن الميت ثوباً للذعاء والاستغفار والصدقة والواجبات التي ادخلها النيابة وانته
يقض عنه اعمال الحسنات كلها وانته لا تخفى الا خلف بعده ووجوب النية في الوضوء قصد
الرفع والاستساض عدم وجوب بصال الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وكون مسح جميع الرأس
بدون عدم وجوبه عادة ما عدا التكررة على الخائف بعد ما استبرأه وجوز اخذ بالملل في الحجية
والاستغفار للمسح وعدم جواز التولية في الوضوء واستحباب ثبته الفلانة الثلث فيه وعدم
استحباب بصال الماء الى اخل العينين وكون تكرار المسح بدونه غير مطلق وجواز المسح على
الجبهة ولو كانت على خبث في موضع الفسل وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة على السطاسة
او غيرها ايضاً من دائم الحدث وجوبه لتزديد على التحو المرفق في الفسل وجوبه عاذ الفسل

في جوارحه

عند وجوبه في موضع

استحبابه في الفسل

في جوارحه

على من وجد باللازم قبل ان يثبت بعد الزوال واستغفار الوضوء بالليل الشبهه مع عدم الاستبراء
وعلمه معه وعدم وجوب استيعاب الوجه في التيمم وجوب استيفاء الصلوة على الوضوء اذا
احد في اثباتها او كون الصلوة الوسطى في الظاهر كونها هي العصر فتبين التوافق والترابط على ما
هو المشهور وكون ناطق الفجر افضل من الوتر وعدم جواز الزيادة في التوافق على كنهين وسقوط
الوتر في السفر وجوب العصر على ذلك وكهة قبل الغروب وفضلية اول الاوقات في جميع
الصلوات وان احصاها بالاعداد اذا دللت عدم كهة قبل الغروب وفضلته في الشاء وان زاد اول
الوقت اقل مما يؤدى فيه الفرض لم يضر من ذلك وكذا من ادرك من اخره اقل من كهة وان لم يدرك
منه وكهة يكون مؤثرا وان ادرك ما دونها يكون قابضا وان صلوة الليل في السفر من الفجر
كانت افضل من الصلوة بطل بمصادق من اجزائها خارج الوقت والله بعدل من الحاضر
الى الغائبة اذا ذكر في اثباتها والله يؤخذ للفاضة ويقام والله يحبس على الولى قضاء ما قلده
اليتين الصلوة او الفضة في كل ركعتين او من ادبر او من كل من صلوات الليل والقنادر
وان المرأة اذا صلوا جماعة صلوا جميعا بالاجزاء وعدم جواز الصلوة بما غشى من الحزب ولو كان
والنساء على عدم نجاسة الحديد وعدم كراهة التيمم وعدم جواز صلوة المرأة امام الرجال
الجانبيه والغرضية جواز الكعبة وجوب الصلوة موبسا مستفيضة على الكعبة مع
الضرورة وعدم جواز التيمم على القطن والكتان وكون الكعبة قبل من في السجود المستحب
قبله من في الحرم والحرم قبله من في سائر البلاد وبناء العايز عن العلم بالقبلة على الظن
التياسر لاهل الشرق وعدم جواز زيادة المؤذن على اثنين وعدم مشروعية التوبيخ جواز
نية المأموم بتكبير واحدة الاقناع وتكبير الركوع وجوبه لجمعة الجمعة والاختلاف في
الاختلافية وبطلان الصلوة في القنادر والكتان وتجدد ما هو المعروف واستحباب الاختلاف
بالاستفاضة مطر واستحبابها في نفسها وعدم وجوبها وعدم كون القراءة وجوب ورفع
اليد في التكبير واستحبابه لذات المأمور بعد دفع الرأس عن الركوع وكراهة الاضاء وان
سجد التلاوة في فصلت عند تبديل ولا ييج على السامع الغير السمع والله يجلبه
وان حكم الشك بين الاثنين والثالث كالشك بين الثالث والاربع والله لا يجز صلوة الجماعة
عقبه من الغيبة والله لا يجز على المرأة ولا يجز تقديم الخطيبين فيها على الزوال والله لا
يجز حضورها ولا استماعها في الصدين والله يجز التكبير في الصدين وكذا القنود بين تكبير

تعيين النوافل

فصل في النوافل

تعيين النوافل

تعيين النوافل

تعيين النوافل

صلواتها وان يجهر في الكسوف وان خطب في صلوة الاستسقاء بعد الصلوة وان تزايد في شهر
 رمضان التواقل المعروفة كل ليلة وان صلوة الصبح بدخول الجوز فعلها وان السفر لصيد
 البجاة في بعضه الصوم ويتم الصلوة وان من صلى صلوة لا يعلم احكامها فهي غير مجزئة وان لا
 قرأه في صلوة الخوف على المأمومين في ثلثتهم وثلاثة الامام وان لا يصح الايمان بالابوس
 والمجدوم والمحدود والزمن والخصم والمرأة الا ان كان مسلم وان يقدم ربنا المنزلة على غيره
 وان لا يجوز عدل والمنفرد الى الايمان في انشاء الصلوة وان كتمان يدرك المأموم فهو اول صلوة
 وان الامام ينظر في الركوع نحو المأموم بمقدار ركوعين وانما من الغفلة وانها تستغفر
 المأموم وانها لا تستقبل في الجهرية مع السماع هذه جملة ما وقف عليه من الاجماع انما
 ان ذكرها في الذكرى ولا يسند لها وثالث ما ذكره فلم يتعرض في الالفية منها لشيء خلافها
 في الفقهية ولا تقدم التكبيرة والقنوت في العدين على القراءة في الركعة الاولى على دعوى
 الاجماع عليه عز ابن ابي عمير الواسطي عن غياث الله الشافعي في الذكرى في العلم خلافة وكسرها
 في البيان اجماع من منافين في الصلوة الوسطى واجماعا على عدم جواز زيادة المؤذن على التثنية
 حكم موجبة لغيره وفي خبر واجماعا على اجزاء تكبيرة واحدة للاستغفار للمأموم والركوع وقوله
 خلافة لغيره من الاخذ ببيع ما لا اول بعض الاخبار واجماعا على كراهة الصلوة في انشاء خطبة
 الجمعة ولو تحية وخطب عليها بالركعة واجماعا لصليها على مشروعية الجماعة في العدين مع
 شرائط الوجوب لم يجز به واجماعا على استحباب الخطبين فيها ولم يجز به ولا حكم بمقتضا واجماعا
 على شهية نافذة شهر رمضان لم يجز به بل غيره واجماعا على جواز العدول من الانفراد الى الايمان
 واخذار منعه ونحوه ما حكاها في اناسه المرافق لعاد واجماعا على انه لا يجوز على المأموم في
 الزواك الوجبة مع خطا الامام ولم يحكم به ونحوه ما حكاها في التسوية بين الفصوي والفقير
 واجماعا على انه يجب الزكوة مع تبديل العين في رايها وانما رايها ونحوه ما حكاها في ان كل
 المؤمن في الصلوة على المال واجماعا على انه لا بدع في شلق الزكوة بما لا تجارة بتبديل الايمان
 ولم يجز به بل غيره ما حكاها في انه لا يجوز دفع الزكوة الى الكسبي مع عدم فسوقه
 واجماعا على اشتراط العدا في التسقي ولم يحكم به واجماعا على جواز تقرب المالك زكوة لا لاول
 الباطنة بنفسه واجماعا على اشتراط وجوب كوة العطرة بملك التصالح فيمنه ورده بعد
 الثبوت وبانه لم يقف لهذا الشرط على شاهد واجماعا على الاكتفاء في صوم رمضان بنية

فانما هو في الصلوة

فانما هو في الصلوة

فانما هو في الصلوة

واحدة من اوله وحكم بخلافه الا باطرافه على تقدير محبته ولا يتابع نفعه الى اقل المذكورة
 مثل المرفق والشيخ كان ترج به وغيره ايضا كتابه من دخل كلام غيره ومع نسيب ما لهذا القول
 الى الاكثر فذكره في الاموال المشهور وحكي دعوى الاجماع عليه من المرفق ومع خلافه ولو
 يتفرع بما يشي من الاجماع ان المرفق الا في هذه المسئلة وفي سنة لم يبع رابع مكره فقال لا
 لا يبيع سيج الا في المرفق دعوى الانبياء الاثار المرفق ثم قال لا اقرب عدم جواز بيع رابع مكره
 النفل الشيخ في الخلاف والاجماع ان قلنا انها مرفقة بموتها وهذا بالدلالة على عدم الاعراض على نقله
 اولا لان محل على عدم جواز بيعها بما لا اثار المرفق فليست يكون الاعضاء عليه في ذلك ومن
 خفي على الشهيد الثاني في مشهوره على حال فقضا عدم الاعضاء عليه بناء على القول بعبء
 كونها مرفقة دعوى او التردد في ذلك يقع ان الشيخ يري بالحكم عليه اصلا وعنده غيره وادعى
 الاجماع عليه بقول مطلق فلا يكون عند الشهيد دليلا على اصل الحكم مطلقا ولا على ارباب
 ما بناء عليه ويظهر من كلامه في اجزاء الاموال وفي مكاسبه للردوس في المرفق في جواز بيع الارض
 المرفقة دعوى تبعا لاثار المرفق او غيره بقول مطلق فليست برفقة وذكر الاجماع القول
 او على معناه في الردوس فان مسح جميع الراس في الموضوع بعد ذكره في كراهه الاستيعاب
 وفي نقل الامام سهل للمعروف في شرائط التزويج الى كتابه في وجوب الحج وفي احكامه الثانيين
 نفسه مع بقائه عوده الى الميعاد وفي جواز التمتع للسكنى اختيارا والعدول من الاقرار اليه
 وفي وجوب قطع التمتع للتلبيس عنه مشاهدة مكره وفي ان الحرم الاستقلال بتوسيته
 فوق راسه الميمية وفي جواز تعظيم النهر وجهه في جواز ازالة النظر بعد اكساره وفي حكم
 وجوب الغدية على الثانيين وفي ان في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقره وفي القصة بوساة
 وفي الاعضاء القيمة وفي ان كل دم يشعق بالاحرام ويحظو الله ولم يمكن المحصر من اناذرها
 ان يخرج مكانه مطلقا وفي وجوب طواف النساء على المفرد وفي استحباب الحج الى بؤعد
 الاقامة بعد احرام الحج وفي استحباب التزويج خذ فابعداه الغيرة المشهور الخالفه معطوفه وفي ترتيب
 اصل الزينة في وجوب الحنك قبل احرام الحج وفي استحباب اعلان الوصية في الاشهر من اوانه وفي ان
 القيد الذي يرم بالاحرام يحل بطاوع والنساء وفي جواز النكاح قبل قبولا لائمة عليهم السلام
 والقبول لها ولو لم يكون فيه بغير طريق النقل ايضا وفي اقرار الكتابي على النقل اليه اذا
 كان غما بغيره وفي فاته لاحد على العام اذا وطئ طارية من ابنته وفي فاته يجوز له النكاح في

كل من مضى في النكاح

الزينة على الشريعة

كل من مضى في الردوس

فقد تعلق بالاحرام

سئل عن النكاح

الغنية باكل وغيره قبل الفسقه وفان المنداعيين اذا تناولوا في البداوى الى دعوى جمع من
 اليمن وهذا قد عدل فاعلم بتقويته الفرقة وفان صاحب اليدا والى الملك من غيره وفاته
 يكفى في عدل الشاهد بالاسلام وعدم معرفه الفسق وفاته لا تقبل شهادة الولد على والد
 وفاته لا يجزى حتى ولدا زناه الكفار وفان للظاهر اذا اتهم الوطى في اثناء الكفا واستنا
 الكفار من مطلقا وفي انه يجب الاطعام مد لكل مسكين وفي انه لا يرث العتق النعم وذكر
 هناك انه يضعف قول الصدوق وابن الحنبل بالارث ولو عسكر كان صواب في انه اذا كان
 النعم لم يرث والولاء انصبه لا الاولاد وفان ارش جناية ام الولد على سبها وفاته
 يعلو برقيها ويحمل الاول دعوى جناح العاتمة وفان المذبة اذا حملت حملت بعد
 الثلث في قومته ولا يصح الرجوع في نكاحه وان رجعت في نكاحها وفاته بيع الواقفان يقف
 على ولد ستة امداء حياة نفسه ثم على العظام وفي اجازة الوارث منعت قبل الوفاة وفي
 صحة الوصية الى المدة وفي الحد لا يرث السادس مع نكاح الذئبة وفي انه يرث الزنا المحقق
 الباقي مع عدم وجوب وارث غيره وفان الحق في الشك يورث بعد الاصل وفي انه لا يحمل
 ما يقتله غير اكل العلم من جوارح السباع والطيور وفي انه لا يرث اسلم العلم وكل سائله
 يخرج التملك من الماء بل اعراضه له حياته انه لا يجوز الذبح بالسن والظفر مطلقا ولو مع
 الاضطراب كاه ومقتضى ظاهر العبارة وفي انه اذا طبع الحمار مع الهرم كالجري مع التملك حل
 الحلال وان سأل عليه الهرم وفي حرمة الخطاف وفي حرمة الاستصحاب والمنقح تحت الطلال
 وطهارة دكانه وفي جواز الاكل من الثمرة لمن يجرها وفي صيرورة اللقطة بعد الحول ملكا بغير
 نيته وفي انه اذا خيف سقوط الحائط جاز ان يستند بجمع الغير وفي انه اذا مات العبد المقتضى
 بجنابة عبد الفاسق لم يقتله ان لم يجره وفي حرمة السرقة في كل ما في الدابة منه اثنان ففى
 واحد منه نصف القيمة وفي حرمة البيع لثا الاسد والذئب والتكسب وفي جواز الخلابة
 على نسخ القران وتحمليه وفي عدم جواز بيع ميت مكذوب واجازته في عدم جواز بيع الطعام
 قبل رضاه ان المتبايعين اذا تنازعا في قدر الثمن حلف البائع مع بقاء البيع والشري مع
 ثلثه وفي انه لا يجر شرط الخيار في الصرف وفي انه اذا ابيع عتة في الجاهل على الثلثة وفي
 انه في الخيار للشرك يجوز الامضاء بغير حضور الآخر وفي ثبوت الغشقة في التافه والتمش
 وفي انه لا يرث في العبد النجاسة قبل القبض وفي الخيار وفي عدم جواز بيع الدين الوحل على

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

من هو عليه كما لا يجوز بيعه على غيره وفي وجوب قبول العين في القيمي اذا ردها الغرض في
 في تمام ملكات ثلثان واثنين مثلا مغبين فليس لاحدهما مطالبة الاخر برفع حذوه عنه ولا
 منعه من التحول اذا انهدم السقف الذي اعلوا عليه وجب وضعه في ثلثا الشفعة ثلثا المشرية
 لا الحار وفي ثلثا لا يتب مع تعدد الشريك للباقي ولا في غير البيع ولا الشفعة الذي يكون ملكه
 وضامع كونا البيع طحا وفي ان حق الشفعة على القوي وان على المذبح في مطالان ومن ما في الحق
 مع جها الله في دخول زوائد الرهن فيه وان كانت منفصلة وفي جواز وطى الزامن الامة
 الموهبة سلفا في ان الرهن امانة عند الرهن لا يضمن الا تعدا وتغريب وهذا جميع ما في الدعوى
 من الاجماع السقوط ولو بسبب ما لا يثبت بها بل عاكفة ثلثا منها ككثير ما ترك وقد ذكر في القول
 قول القيد بغير ان العاقلة وان لم يتم الرجوع على الجاني وبين وجهه ودفع به شأنه ان ادس
 عليه جبا الفدية لا في الاية وما لا ايضا ان خيار الشرط يدخل في جميع العقود الا التكاثر والوقف ثم ذكر
 خلافا للشيخ في ذلك بغيره من دخوله في القرض واجماده عليه بالاجماع ولم يعباه وذكر
 ايضا ما تقدم عن ابن فضال من دعوى اجماع العصابة على ترك العمل بالخلاف قال على ان الجهد
 السادس مع بيان البث ولحقه اصابه ولم يغير في ربه سائر المسائل وقد ذكره ايضا في معنا
 في غاية المراد في استثناء مطلق القدم غير التمسك عايج لزاله ولم يذكره في مقام الاستدلال
 ولا اعلم عليه وفي العصابة المحضنة القضاء فقد نقل دعوى الاجماع عليها والاجماع به
 عن كثير من الفاضلين بها وحكي عن رواية لو اوسعدهم بالقون ممن يخرجون فاليه او بعضهم انهم
 اجابوا عنه بانة جمل من عرفه ونحوه فلا شرا الى الخالف ثم صرح بترجيح القول بالواسعة في الجملة
 واختار في جملة من كنهه الواسعة المحضة فاذا كان هذا حال هذا الاجماع الذي نقله كثير
 منهم وذلك على قولهم اخبار ضاح قد دخل بها اساطيمهم فما حال ما قدره بقله واحد منهم
 ولم يوجب على الحكم دليل غير وذكره ايضا في تعيين لفظ التسبيح في ذكر الركوع والتسبيح ولم
 يستدل به وحكم بخلافه وذكره ايضا في اجزاء التسبيح الضعيف المضرعة ولم يوجب به وكذا في جمل
 تكاثر طلبة الجمعة في اثناء الخطبة بما فيه عرض هو كنه عن منكر ونحوه وكذا في وجوب التكبير
 الزائد في العيد وحكي عن مخالفة كتابين له الضوي بخلافه وكذا في وجوب القنوت بينهما وفي
 وجوب سجدة التوبة اربعة مواضع الكلام والسلام وبيان التجدد والمشهد وفي ان التفرغ
 السقط للقوم بوجوب قصر الصلوة ايضا وفي ادبها لا تمام في صيد القنطرة وذكر ايضا في المثل

هذا هو الحق في الجواز
 في تعدد الشريك

جواز وطى الزامن الامة
 الرهن في ثلثا

في جبا الفدية
 في جبا الفدية

في جبا الفدية
 في جبا الفدية

العداء الذي يستحق الزكوة وقده بالبيع قال كيف والحال الذي لا يعرفوا عيانتهم لم يستقر به لعداء
ظاهر وذكره ايضا في كون زكوة الفطرة صدقة بعد صلوة العيد ولم يعين به وكذلك في وجوب
الفسخ في طحا الدابة وفي وجوب قضاء الصوم به لا غير وذكره ايضا في ان المرفوع الشئ
في الاجزاء في صوم شهر رمضان بنية واحدة من قوله وقال وهو المحرمان تحقيق ثم استظهر
ان كل يوم عبادة منفردة فلا بد لمن نية مخصوصة وقال ان الاجماع المنقول بحمل الواحد
تجوز عند الاكثر قال في الغيبة هذا الاجماع لانهم وهو ذهابه عن مكان حجته الاجماع
انما هو على من جله فلا يكون المحل المنقول احاداً اجتماعاً ولا شك ان التجديد على منعه وقد
اختلفوا في سائر كونه وجوب التجديد وهو يقتضي عدم حجية الاجماع المنقول بحمل الواحد عند
ما سبق ولا يلزم مثله في المحل المنقول به كما هو مذهبنا في بيان ذلك مفصلاً وذكره ايضا في اشتراط
كون الاستكاف في مسجد صلى فيه الجمعة مخالفاً له وما دام وظل غلبه فيه عن المرفوع الشئ وقال اختلف
به من دليل ولا يصح الخلاف واخبر عدم اشتراط ذلك لا لما هو اقوى منه على تقدير حجته
وذكره ايضا في اشتراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وقال ان الجواب عنه ظاهر احتياطاً
وذكره ايضا في انه لا يحرم على المهرم من الطيب لاسنة ولم يصب به وكذلك في جواز بعض ما عداها
ولم يجز به وكذلك في ان لا بد في الوقوف من نية ولم يعين به وذكره فيمن ادرك ما اضطر اوى المشرك
اجزاء لعله اقرب قال لولا اننا لم نجد نقل ان الاخبار الواردة بعدم الاجزاء متواترة وان
الزيادة بالاجزاء نادرة يحصلنا اصح لا اقرب ذكره ايضا في ان اياتاً معدة وان ايام التشرية
يعتمد عليه نفسه وكذلك في قولنا تنقل الذي لا ينفصله عليه ولم يصب به وكذلك في عدم جواز
بيع الوقف اذا كان وقفه مؤبداً او مطلقاً وعزاه الى المهرم ولم يصب به وكذلك في جواز بيع التوفيل
ظهورها عامين فصاعداً وهذا استشكله بان اصحاب لم يذكروا صريحاً ولا تعرض للبيع منه
الاجماع عندهم وقال ان الجواز لا يخلو من قوة وعزم على البيع او الى المشهور وكذا في ثبوت الغيبة
في انشاء كاهن معلوم وفي البرقة والتأفة ولو حكم بمقتضاه وذكره ايضا في ان من ادرك في ان
المحط والشعير جفسان في لربا كغيره وقده بانه ممنوع مع معارضته بدعي الشئ الاجماع على
خلافاً قال وانه يكفل الشئ في بيع الاجماع مع ان ابن ادريس صرح بالعداء بالاجماع
من كلامه متعلقاً بالاصحاب مع مخالفته ما ذكره ايضا في عدم جوازه لعم الغالب بالاشارة الى حكم
بمقتضاه وكذلك في عدم ثبوت الرأيتين السلم والذبح وقده بالبيع مع عدم نقله خلافاً في ذلك

هذا هو الوجه في بيع الوقف

هذا هو الوجه في بيع الوقف

هذا هو الوجه في بيع الوقف

هذا هو الوجه في بيع الوقف

هذا هو الوجه في بيع الوقف

مير الجوس دعه ولم يثابه وكذا في حرمه الفاعل عن الوديعه ولم يعباه به وحكم بخلافه
وكذا في عدم توجه العيين على الفاعل والشاهد ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في العيين
على المدعي مع نكول المنكر ولم يوجب به وبه وكذا في قول شهادة المملوك الاعلى وكلاه ولم يوجب به
به وكذا في عدم قبول شهادته الشا في الرضاع فقله عن الشيخ في احد قوليه الذي قد دمج
عنه ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في الشهادة لعين جريدين من الاستبنا العرفه بالملك
الطلو ولم يوجب به وكذا في مسائل المملوك للحرف في حد العذف واعمل فيه على الاجماع المحصل
للعقد فافله ونهذه الخالفه ومنهذه وكذا في ثبوت حد الشرب لشد اشهاد الشاهد باليمين
والاخر الفاعل عهده على الخبر الذي عليه عمل الاصحاب فنوامر وكذا في قطع النباش طلقا
بيثابه وحكم بخلافه وحكم عن الحق شبهه فافله الى الفعول عن اختلاف فافله لافله ولم يوجب
وكذا في اعتناء الترتيب في حد الحارب عهده على غيره وكذا في عدم جواز استئناف الفعول بين
مرتين بن فقله عن الشيخ في احد قوليه واقره ولم يثبت به وكذا في عدم ضمان الحرب ما يثابه
قبل اسلامه ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل
من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك
في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا
حكم بمقتضاه وكذا في قتل السلم العدا قبل الذي عهده فيه على الزمان المضافه الشهرة
والاجماع المحصل لعدم الاحتداد بالخالف وكذا في جواز قتل الذي قتل مسلما عملا والاعفو
عنه واسترقاقه واخذ ماله ولم يوجب به وكذا في عدم قتل القربا العبد واستظهر كونه اجزا على
مبتدأ على طريق العائنة وكذا في تجبيل المولى بن دفع عبده الخالي خطأ للاسترقاق وهذا هو
الاجابة ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الارض في سن المنفل الصغيرة اما عند وفي
وجوبه كونه ولم يثبت به وكذا في عدم اجزاء قطع يد ناقص الاصبع بدل بكامل فاعلم
الشيخ في احد قوليه ولم يثبت به وكذا في تجبيل الولي فيما اذا شهدا ان على واحد بالقتل واقره
ولم يثبت عليه وكذا في ان الايمان في الخطاء خمسوا كما لم يثبت على ابن ادريس مدعي اجماع السبا
مع مخالفة الشيخ فذلك وكثير من الاصحاب يابوا ورويه من الانبا العشرة الاسناد واخبار الفعول
بنا وكذا في مسئلة الاربعة الذين وقعوا في ذنب الاسد فقله في الخبرين وحكم عن الحق ان
احدهما اظهر من الاصحاب علمه على ما لم يثبت به وكذا في عدم دخول الاباء والاولاد في

في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك

في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك

في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك

في جواز مباداة احد الاولياء الماسيغاه الفصل مع حضور الاخوان عهده ولم يوجب به ولا حكم بمقتضاه وكذا في ثبوت الدية مع موت قاتل العمد قبل الفصل من سقوط طاه وانظر في الثاني وجوب ذكر من حاله الفاعل للمعارضة بالاول ولم يوجب بشئ من ذلك

بشأنه وعدم كونهم مفسدين على ما هو المتعارف في تلك الاعصار ولا لفظه على الاستدلال
 بنفسه او مع غيره في شيء من كنهه الا في مسائل قليلة منها مسألة الرد على التزويج على من
 الشرح ومثله لا يعدل عن المنقول بالاحاد ومسألة النع من قول الشهاده على الاب على ما
 في الشرح ايضا وقد علمنا الحال فيه ومسألة وجوب تأخير اليمين الى القيس حيث علم في
 الشرح الى الشهور وقال جعله المصنف هنا في الارشاد اولى لدعوى السيد والشيخ
 عليه الاجماع والاجماع يجوز ولو نقل بغير الوجدان من الاصوليين ثم عطف عليه
 الاستدلال بما يقتضيه او كله عن افادة الوجوب ثم ذكر القول بالتفصيل في العند
 الممكن الزوال وغيره وقال هو قريب واختار هذا في القضاة اضطرب فتواه في الدروس
 والافقية والنقلية ولنا في البيان القول بالتوسعة وعزاه في الذكر الى الصدوق
 وظاهر كلام والده والجعفي والعبد وجعل هذا وجبه عدم احتياج الشيخ في الخلاف بالاجماع
 على التخصيص ونقل ادعاءه عن المرتضى خاصة مع انه نقله الشيخ والعاصم وابن زهره ايضا ثم
 قال وعلى كل حال فاعيننا الضيق قوي من حيث الشهرة ونقل الاجماع ويقين المخرج عن
 العبد ولا يخفى ضعف دلالة كلامه على صحة الاجماع المنقول عنه ولا يتابع ظهور الخلاف
 والاحتجاج به العلامة من جهة حكمه بالاولوية لا يقتضي ذلك ولا ينسبه الى كثير من الاصوليين
 مع ان الظاهر من غرضه كثير من الاصوليين المتفرعين من المسئلة من العامة والخاصة وقد عرفت
 ما ردد القول بذلك بين اصحابنا قبله وعدم فاعل منهم بحجة على نحو ما اشهر في هذه الاشارة
 ومنها مسئلة صلوة المرأة فدام الرجل الى جانبها بدون حائل او بعد فحكي في الشرح على اكثر
 القول بالحرب والطلاق ومن الشيخ دعوى الاجماع عليه والفتنك به ونقل عن ابن ابي
 والفاصلين الجواب عن ذلك بعد ثبوت الاجماع بخلاف المرتضى واستشكله بان مخالفة المرتضى
 لا تعدل عند ما والاجماع المنقول بغير واحد بغير ثبوت وهو منقول هناك في الضيق ايضا وقد
 اخاره هو الكراهة في ما ذكره وقال في الذكر بعد ما ذكر الجواب الى القول بالنع والطلب الجان
 وناعهنا واصنافوا اليه دعوى الاجماع والقول بالجواز كما عليه المرتضى غير انه لا ي
 الامر بالصلوة مطلقا لا يفتيد بغير ثبوت والاجاز مناصرة والمهم بالكرهية منوجه
 فلم يبيها بدعوى الاجماع مع انه قد عرفنا بهذا المحل ومنها مسئلة اكرام التزويج الضامه
 على الجماع في شهر رمضان قال لا يصح ان يحل عنها الكفارة ويصير نجسا ولا

هذا القول لا يثبت في الشرح
 على الراجح
 في الشرح

هذا القول لا يثبت في الشرح

هذا القول لا يثبت في الشرح

وربما ادعى عليه الإجماع وهو موجود في رواية الفضل ولوردها وفتح في سند ما قد
 قال لكن نسبة الفتوى إلى الأئمة عليهم السلام ودعوى الإجماع كافي وقد علم نسبتها إليهم عليهم
 السلام ما رواه وان كان أصلها ضعيفا كما يعلم من أصل الطوائف بقولنا لهم ثم ذكر أيضا ما
 يقتضي كون الحكم موضع فاق بين الأصحاب لا يخفى أن هذا الكلام في مثل هذه المسئلة لا
 يقتضي حجة الإجماع عند نفسه ولا سيما على الشبهة في هذه الأصناف كما هو المدعى ومنها
 مسئلة دخول الحمل المجهز في الرحم فحكم في الشرح ذلك من كثير من الأصحاب خلافا عن الشيخ في
 البسوط والخلاف والعلامة تمسكا بالأصل ونقل عن ابن أدريس دعوى الإجماع من أهل البيت
 عليهم السلام على الأول وقال ولعله في حكم الأصل بخلاف دليل لاوى من الإجماع
 ونقل خبر الواحد قبول ذلك الإجماع منقول عليه في الانتصار ونقلها الغيبة أيضا وقد
 عرى الحكم في الدورس إلى المشهور ونقل عن ابن أدريس دعوى الإجماع وخلافه عن الشيخ و
 العلامة قال وهو منقول عن المحدث في الدورس لم نجد شامدا على القولين غير ابن العطار
 المشهور انتهى وخاتمه في البعد أيضا وعلى هذا مابق على حجة الشبهة عند نفسه فالتحقيق
 انضم الإجماع المنقول إليها ومنها مسئلة أن المرء البكر البالغ الترشيد في التكاح المطلقا
 خاصة فحكم في الشرح فيها اقوالا خمسة ثلاثة مشهورة أحدها ما ذكره نقل عن ابن
 الإجماع عليه بوجوه شعبة أو أكثر منها دعوى الرضا للإجماع والإجماع المنقول عن واحد
 من الأئمة لا يقتضي كونه حجة عند نفسه ولا سيما في هذه المسئلة التي مشهر
 فيها الخلاف فدينا وجدنا هذا قبل الرضا في زمانه وبعد ومنتجع عادة أو بعد جدا
 تحقق الإجماع وخاتمه على الخالفين في المسئلة مع كثرة وكثرة أخبارهم ونقد الرضا
 بالوقوف عليه وادعائه ومنها مسئلة ختان الطيبين بأنفسهم بعد الصبح هذا فحكم في
 الشرح ذلك من كثير من الأصحاب خلافا عن ابن أدريس خاصة وذكر دليل كل منهما وإجماع
 الثاني وأيد الأول برواية السكوني ثم نقل عن المحدث في تلك المسئلة أنه قال الأصحاب يتفقون
 على أن الطيبين يمتنع من أن يمسوا بالجماع والعلم على هذا الأصل لا خلاف له الرتبة لأن الأكثر
 يطرحون ما ينفرد به السكوني ثم قال هو وقد عرفت أن الإجماع منقول بحج الواحد بخلاف ذلك
 ادعى عليها ابن وهرة الإجماع وابن أدريس ثم وادى السكوني حجة خلاف فيها والمردج إذا
 ما ذاق وضع التلف بالشرط انتهى المحضا ونقل الشهيد الثاني وخبر عنه نفسه في المراجع

دعوى الإجماع في
 دعوى الإجماع في

دعوى الإجماع في
 دعوى الإجماع في

دعوى الإجماع في
 دعوى الإجماع في

ومن جماعته دعوى الاجماع على القمان ولا يخفى اننا لمحقق انما نقل... نقاش الاجماع الذي
ليس نهما الامام ولا يستقيم حجة ذلك على ما هو المشهور في هذه الاعضاء فان فتح محل الشاهد
الثاني وغيره عند الشرح بما لا ينسحب على الاجماع عند محصل المنقول وعلى اقل
حال فالاعتماد على مثل هذا الاجماع في هذه المسئلة لا يقتضي الاعتماد على المنقول المتداول
في سائر المسائل كما هو ظاهر هذه جملة ما في الشرح من الاستدلال بالمنقول مع انه اكثر من ان
يحصر فاعلم استدلال به نفسه او مع غيره في الذكر في مسائل اخرى كسئلة عدم وجوب طهارة
ما عدا مسجد الجمعة من المساجد السنة ومكان الصلوة اذ خالف فيها عدم خلافها للجمهور الاول
والمرتضى في الثاني واجتبه موضع منها على ذلك بالاجماع الذي دعاه الشيخ والاعراب في آخر
منها بالاعراب والاصل والشهر خاصة وسئلة فطهر بالثابت ما احال وما دعا فتح عليه
بمثل الشيخ الاجماع وبالجملة مسألة انه لا يعدم غسل الجمعة على الفجر اختيارا فاجتبه عليه بدعي
الشيخ الاجماع وبغيرها وسئلة استحباب التيمم لصلوة الجنازة مع وجوب الماء فظاهر المشهور
ان بل ادعى عليه الشيخ الاجماع وذكرنا في ذلك وقال لو اوردوا دافعا من الجند ثم حكم
الحق الطعن في الاجماع بعدم بدعي فاجتبه بعبه وند بحجة الاجماع المنقول بغير الواحد
بعل الاصحاب بالترتبة وهو الجواب لا يخفى اننا انما اظهر على طريقة في هذه المسئلة لا الاصل عند مثل
هذا من الاجماع المحتمل لا المنقول وقد ادعاه العلامة في التمهيد المذكور ايضا ولما عدا بالثابت
وعلى حال فحجة المنقول في مثل ذلك لا يقتضي محبة في سائر المواضع مع اذ قد جمع من
هذا القول الى مقابله ان الجند والحقق في البيان والدروس والمعدود في التمهيد الى ان
هو المشهور اصله لا يلزم الاوسع الاجماع في موضع الخلاف والقدح في سائر الترتيب او
دلائله وكسئلة وجوب النسل بالوطء في دبر المرأة فاجتبه عليه بغير المرتضى الاجماع وبغيره
من الاجماع والحال فيه يعرف مما سبق وقد قال بعد ذلك ولا فرق بين جبر الذكر والاختيار
المركب قال المحقق لما نقل من المرتضى ذلك لم يتحقق الى الان ما دعا قال لا ولا التمسك فيها بالاصل
انتمى لمخصا ولو لم يرد كلام الحق فلو لم يكن مخصصا له او مرتد عنه امره لو لم يكن جدي في
ذكره وكسئلة عدم جواز فصل الطهارة اليك ولا تنظيها من الوضوء بالتحلال في حق من الشيخ نقل الاجماع
على ذلك وقال لعل ملوذه الكراهية لفضيلة الاحمل والتقى عن من التحريم وبثبوتها انه ذكر كراهية
فلم الاطفا بعد ذلك ثم نقل هو عن العلامة انه يخرج الوضوء من اظهاره دعوى عليه فظهر بها انه

هذا هو المشهور في الاجماع

التميم لصلوة الجنازة مع وجوب الماء

الاجماع في طهارة النسل

الاجماع في طهارة النسل

التقليد قال ويدفعه بطل الاجماع مع التفرقة في خبر الكاهن وقد اخذوا من ابيهم ذلك في
 الذرور لم يترخصوا في سائر كتبه اصل الحق في الغلبة وهو دليل قوي لذكر ابيهم ايضا لعل
 خروجه دفع استجبال التقليد بما ذكره من مرجع الشيخ ايضا لعل ان الاتحاد في بعض كتبه لا يناد
 الكراهة التي يتسامح فيها وربما يكتفى بعنوى واحد بها على الاجماع المنقول مع خبره بعد مفر
 عن ظاهره بل لا يفرقه بينه وبين الكثرة اختلافي قوي الشيخ وكان استخراجه عن سبق الكراهية
 في الخبر احيانا لا يقتضي الاتحاد عليه بنفسه في نائز المسائل فان قصد اثبات الخبر بغير هذا
 مع كونه خلاف مذهبنا لعظم حق نفسه ونافله في تركه كما فساد ما وضع من ان يبين و
 اجلي وكسئلنا استجبابي ضع اليد على القيد بعد الدعوى والشرع في ان لا يخرجه ذلك وذكرنا
 يعطى ظاهر ان عليه عمل الاصحاب ثم ذكر خبر يدل على ان اصحابنا الوجودية في زماننا لا يقر
 اوز قبله من الاثمة عليهم السلام ايضا كان علمهم على ذلك وذكرنا ايضا في ظاهره في ذلك جميع
 بيننا على وجه لا ينافي في قوله وقال واختار الراوي عن عمل الاصحاب بحجة في نفسه وتوفر الامام عليه
 السلام فيكون فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة علينا من انهم قد عرفوا الحق في العبد في ان لا يذهب فيها شأنا
 ايضا وعدم ذلك لا يكرهه هنا على الذي ظهر من جوه شوق لا ينبغي وكسئلنا الطهر على البيت
 والشارع وجز الشرفا لم يجرهما معا قال في المبطور لما فيه من النسخ للفضاء الله ولا يشاء ان يكونا
 والحال في هذا يعرف بالمثل ايضا وكسئلنا وجوب الفسخ في قطعها عاظروا بان يبين في حق
 فاستدل عليه بالترابية وحكم من الشيخ بطل الاجماع عليه وعن الحق القديم فيه بعد النبي
 وفي الترابية بالارسل داود عليه ما موثقا كون الترابية مقولة مرفوعة بالخبر فيما الوجه
 للعلل وكون الاجماع المنقول بخبر الاسد حجة عند كبر وكون التفسير في وجوب هذا الفصل
 بين الموضع غير محتمل من الاصحاب موجبا لخبر الاجماع ومنها خبر ذلك مما يصلح دليلا مستقلا
 بنفسه والحال في هذا يعرف ايضا بالمثل في ظاهره وغيره وقد سبق للمرابا الكبيرة في كراهة مصل
 انه قال في الذكرى فقل عن عمل الاصحاب عدم حجة اخبار الاتحاد المرفوعة سقا فان الخبر لا يند
 عليهم السلام وحكم هو بجريانها بشرط لا تكاد توجد في الاجماع المنقول الذي هو موضع الكلام
 وكسئلنا عدم وجوب غسل المستيقظ قبل يده فاحتج عليه بما موثقا من دعوى الشيخ الاخبار
 عليه وكان في الخلاف والمنقول عنه في المبطور هو الحكم بالنقل فيكون قد حدد في عتبه بما
 ينقل عنه في الخلاف وعن الفاضل في العبد والشهر والذكر دعوى الاجماع عليه فان

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

كان الاجماع النقول بحجة فليكن هذا كذلك بل هو اول به لرؤس الشيخ وبعد دعيه ولغيره ان
 تمام هذا موضع بيانته وعلى اى حال فهو لا لانه كلامه على حجة النقول بنفسه ما لا يخفى
 كسئلهم عدم جواب الية في السعة وقد ذكر كلامه فيها والكلام فيهم وسئلهم ان الجمهور
 والاختلافية تقضون كاتسلا كان النفاذ فيها وانما فتح عليه ونقل الشيخ الاجماع وبغيره
 انه يؤذن للفائته ويقام وشار الى دليل هذا من الاخبار وقال ونقل ايضا هذا الاجماع و
 صرح هو في موضع اخر في بيان الحكم الاول باجماع الاصحاب على انها تقضي كاتسلا وعنه
 الثاني الى الاصحاب ايضا والحال في ذلك ايضا يظهر بالناسل وكسئلهم حرمة التكليف في الصلوة
 وبطلانها بتمامه فذكر به وقال نقل الشيخ والمتفق فيه الاجماع ولم يصرحوا بنقل ابن زهر في ذلك
 ايضا وبغيره واورد الله على ذلك من الاخبار وغيرها ونقل الخلاف فيه عن الاسكافي و
 الجلي ونظائرهما في الدليل على ما ورد كلام الحق في ذلك وقد مر في الاجماع كما سبق ونافس
 فيه بان الاجماع وان لم يعلم فهو اذا نقل بحجة الواحد بحجة عند ما حوز لاصولين وقال
 وخلافه العين لا يطلع في الاجماع الى ان قال والامر بالصلوة مفيد بعدم التمكن الثابت
 في الخبرين العبري الاستاد الذين عمل بهما معظم الاصحاب في الحق ما مضى اليه الاكثر وان لم
 يكن اجماعا انتهى الحال فيه يعرف بما ذكرناه هنا وفيما سبق وبغيره وقد صرح في القدوس بان
 الاجماع قد سبقوا الخالقين لمرة ذلك وفي البلد بان عباره هو الذي يهوى مدعيه لا مامية
 فيكون فاطما يحقق الاجماع ايضا وكسئلهم حرمة التامين وابطال الصلوة فعراه الى التمسك
 ونقله عن الصدوق والمفيد والمتفق وجه من بعدهم من الاصحاب حكم الشيخ وابن زهرة
 دعوى الاجماع عليه ولم يصرحوا بنقل غيرهما كما المفيد والعلامة في جملة من كنهه واطا الكلام
 في الاستدلال على ذلك وفي ذكر كلام الحق ونقل الخلاف في ذلك عنه وعن ظاهر الاسكافي
 وقال انه لو يفت كذا الاصحاب على غير ذلك ولا اثبات كالعاق والمجسوف والجلي وذكر العبد
 هو الاول في النقول الاكثر ودعوى الاجماع من اكابر الاصحاب صحيح بحال الشاة من الفدح
 المورد في العبري على خبر الجلي انتهى لمخصا وهذا ايضا كما سبق وكسئلهم حرمة صلوة الرجل
 مقصودا من الشيعر وبطلانها بذلك فها هنا من الشيخ ونقل عن المفيد والدليل على الجلي والحمل و
 الفاسلين الكرامية واجبة للاول بالخبر والثاني بالاصل ومعه نقل الراوى واستنباطا فتراده
 في نقل امرهم ثم قال ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع على تحريره فان ثبت فهو حجة معتبرة وبما

عن جابر بن عبد الله

عن الكوفي

عن الثماني

عن جماعة الخلق

نفرنا أصول حجة الإجماع المنقول بحد فلا بأس بانساج الشيخ والاحتياط استحوذوا
 بخفي ان استنبطنا الحكم الشيخ على الإجماع في مثل هذا الحكم دون الباقيين أشد وأعظم ومع ذلك
 فضارة الشهيد بحمله لا باصحة الخجب كما هو مقتضى الاحتياط لا التحريم وعلى تقدير مقتض
 رجح عنه الذرور في ظاهر العدد السابق ليس هذا الا لعدم الاعتماد على الإجماع مع
 بالخبر وان ضعف وكسلة وجوبه لا ضمان الجمع وحرمه الكلام صوابه الى لا كره واستدل عليه
 ببعض الروايات التي هي على الشيخ الإجماع عليه ثم حكى عن الشيخ في البطون موضع من الخلاف
 كراهية الكلام واستحبابه لا ضمان القضية الاصل قال ويدفعه الدليل والمرد به غير
 لانه لا يدل عنه وهو به في البطون وكذلك في الخلاف بعد الفصل بعدة مسائل مما وجد
 الدليل على التحريم وكيف يكون محتمله فضلا عن غيره وهذا نظائره يبين بان الشهيد و
 غيره قد يذكر في مقام الاستدلال ما لا يصلح للتأييد وإنما اعتمادهم على غيره وكثيرا ما
 يخفى هذا عن من يرفط طبع بالعلم ويريد في مفاصلها وهو الذي وقع كثيرا من الناس في
 وسائر الناس وهذا وخفا ذلك من قبل ما لا يسع احدا انكاره ثم انما الشهيد اطلق الكلام
 في الشيخ في هذه المسئلة ولم يرجح شيئا بل ما الى انكاره ظاهر ولو قيل ان الإجماع المنقول
 المذكور اصله لا يثبت عليه الدعوى وجعل الوجوه الحرة أشد في الثبوت والوجوب على في
 الذرور من هذا كله دليل الزرور والاضطرار في خلق الله لولا الشهوة لا خفاء والكرامة وهذه
 جملة ما في الذكرى من الاستدلال بالاجماع المنقول وهذا مستغنى عما ذكرنا من جملة
 عليه منها في كنية الموجودة عنها وقد تقدم الكلام في كثيرها مضافا الى ما ذكرنا من ان
 امعن النظر فيها او رداه وبقائه مرة بعد اخرى لم يرتب في انه ان كان الإجماع المنقول عنه
 محتمل ومن اضعل الحجج وادناها ومع ذلك فطريقه في امر الظنون والاعتماد على الشهوة والاحتياط
 الضعيف بل العامة معلومة غير خفية حتى انه نقل في الذكرى في صلوه ستور مصاب
 روايه عن الاسكافي في ردّها بلفظ روى قال انه نقله وارسل في قوة الاستدلال من
 اعظم العلماء وذكر ايضا غير ذلك مما لا يبعد به ولا يخفى على المستبح فلا يكون كلامه محتمل
 علينا بل ما ذكره في الأصول واوائل الذكر وفي قضايا عفا لسانها ما يشهد بما قلنا فهو
 حجة عليه لا محص عنه اصلا ومنهم الفاضل الفداد السويكي وليد الشهيد فاباها
 وما صرح في جملة تركيبه الكلامية والاصولية وفي رد الشبهة بان حجة الإجماع انما هي

في حجة الإجماع
 لا كراهية

بما نقل في الذكرى
 من الشيخ في الأصول

في حجة الإجماع
 لا كراهية

لا شبهة على قول المعصوم ودخوله في الجمعين وأنه لو لاهد لم يكن مجرد وصفي في الشئ بل لادرك في الكثير
والشئ ودليل العقل والاجماع الصنف بما ذكره من صحة بحجة ما ثبت عن احدائمة عليه السلام
وان كان بطريق واحد وذكر فيه الاجماع المتقولا او ما في حكمه في مسئلة انه اذا حصل في الخط
مادام الحام في غير جري عليه حكمه ولم يخرج به ومسئلة ان المضاف لا يرفع حداً ذكره ما في
النسب في النافع وحكمه في الشرع وصوى الاجماع عليه وقال اعرضه العلامة بان الصدوق
يجوز في التاجيب ان الحالف معلوم العين والنسب فلا يندفع مع انه لا يجوز مطلقاً وهذا
لا يفتى في اعناده عليه وان في حق من الجواب كما لا يخفى في مسئلة وجوبه في النسل بطريق الذكر
فكأن عن المصنف لا يحتاج حله بالاجماع المركب عن المتن في ذلك بعد ثبوته واحداً وهو الوجه
لغيره ومسئلة انه يخفى بعد استنباطه العمل وبناء على الفالح لم يثبت به وذكره ابنه في
بطلان الصلوة بالثمانين وان لم يكن بعد التحمل ولم يخرج به ولا حكم بمقتضى عمومه وكان في وجوب
التكبير ان الزائدة في صلوة الصيد وفوق ثمانها لم يخرج به وفي غير الصوم لا الصلوة في السفر
للتبديد بقصد التجارة ولم يثبت به وفي اختصاص الزلفة بالاختار ولم يثبت به وفي اجزاء من
واحدة لشهر وضاً ولم يثبت به لا لما مر من اقوى منه وفي وجوب القضاء والكفارة معاً بطريق
دون المرأة في الصوم وجوبه لا في وطى الهمة ولم يخرج به وفي الحجاب كفارين بأكمله المرأة
على الوطى في الصوم فقال ان مسند الاحكام في ذلك رواية ضعيفة لكن ادعى احتياطاً في هذا
الحكم الاجماع واشهر بينهم نسبة الفتوى الىائمة عليهم السلام وهذا لا يفتى في اعناده
على نضل الاضار وكذلك في وجوبه في الحج ولم يخرج به في كراهة مع غيره بقوله في ذلك لا يفتى
في النوع بالقباء كالتقاء ولم يخرج به ولا حكم بمقتضى ما في عدم اجزاء اضطرار في قوله لم يخرج
به وفي نفس الامر لا يام المعتد ذات باهام التشريق وفي جواز استطلاق الحرم ثوبه بنفسه فالمر
بمت خوفه واسد في ذلك المذكور في الفقه المحجج والقول بغيره الا لانعام او من يذن له
في جوارحه الفهر في النافذ والبرق وفي عدم ثبوت الربا في المواقف المستترة العرف في ذلك
استراط ذكره في التسليم في السلم وفي عدم جواز بيع الدين الموطى لاجل امره في دخول
الربا والمفصلة المتخذه بعد الرهن فيه وفي ان الثامن والمرق من ثمنه امره في ثمنه
ان وفي اشتراط رضا الحال عليه في حقته الحرة وهذا كتاب من ما لم يخرج به وما لا يثبت به
بعده وفي بطلان الاجارة بموت المور او المساجر في ذلك في التسليم الاجارة عليه باجماع الثم

في النسل بطريق الذكر

في النسل بطريق الذكر

في النسل بطريق الذكر

في النسل بطريق الذكر

في النسل بطريق الذكر

واحد منهم وضربها قال واجيب عن الاجماع بعدم تحققي الاحاديث بعدم الوقوف عليها او
 وعن غيرهما بما ذكرتم اخذوا بعدم البطالان عملا بالاسل وكذا في عدم ضمان الزهر لخالقه
 بعد اداء الدين قبل طلبه الزهر من يوفي ان الحكمين في الشقاق اذا طلقا فجامع حصول الزوج في
 البلد وفي انما اذا وقف حلهما لم يزل الانشاع به وفي جواز الوصية الى المرأة وفي انه اذا قبل الو
 فله ان يدها ما دام الموصي حيا فان مات فليس له ذلك وفي جواز تولي الاب والجد والابن والجد
 وفي جواز تقديم الطول على النجاشة في النكاح وفي عدم جواز الترجيع الفدية على العتيد
 في كون النظر والسر البصلة بشرطها بما اوجبه من الحرمة الى بقية العقود عليها والمؤكد
 امهنا وفي انه لا حصرة على النكاح في الله اذا كان لا بعد زوجه فباعه ولاه فانه لا نكاح باذنه
 في ان العبد ليس محرما لالكه فلا كان اخصيا او مجبوبا وفي كون المحجب وجبا فلها ان تطلق
 بعد الوطى في ان اذا اختلفا في بقاء العين اعيى جشوا لخلق وفي عدم جواز جعل الاحارة
 مهرية في عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي ان اذا اذن من فيه الهرة لزيادة عين وصفة فالزوج
 كان ذلك مهرهما والريضة طهره وفي ان اذا اذن من فيه الهرة لزيادة عين وصفة فالزوج
 في موضع السيف يرجع بضعه العين وفي ان الاستثناء بالمشية لا يبعدل الا في العين وفي
 انه لا يبعدل في الرجوع بعد الطلع ذكر العوض في ان شرطه في المداوات ان يباعها بالخذل وفي
 انه لا يقع الظهار بالنسبة بالحرمان الغير لوقته وفي كفارة جوار النكاح منه وفي جوار
 شق التوب في كون الاطعام بمدين مع الفدية وفي التل في العوا الفهر وفي لانسان
 بالافه وفي ان الذبيحة يهلك العوا على موت السيد خاصة وفي عدم انعقاد النذر والغير
 العلق على شرط وفي جواز نكاح النذر بالافه اذا كان فيها صلاح وجب اذ ينوي وفي ان
 اذا قلح التهم السيد بضعين متساويين حلا معا وفي انه لا يحل لقول الكلب لأمع الانشاع
 وفي عدم جواز الذبح بالسرة والظفر ولو منفصلين وفي انه لا يحل من صيد الهرة الا التمسك
 لفرس وفي جوار الخطان وفي حرمة جملته من السنن من الذبيحة كالزهر والمثانة وغيرهما وفي
 حرمة الاستنباح بالذهن النجس من الفف وفي جوار التحل بوقوع الخزيه وفي قبول النكاح
 في كل صبي وان كان متزكيا وفي مشاركة الاكلا والاولاد للاوي في الاوث وفي قبول النكاح
 وفي عدم جملته لافه الفضلة وفي ان لو اذنا السخنة المنزج وفي التحنن الشكر بوجبه
 الاضلاع وفي ان المذايعين اذا ابدا وادتم الذي عمن صانحه وفي انه اذا اذنا عينا

فصل في ما يقع فيه

عند ان يخطب احد

عند ان يخطب احد

استغفار

قضى لمن اليه معاندا فيعطى وفي عدم قبول شهادة الولد على ابيه وفي عدم شهادة ولد
 الزنا وفي الشهادة بالادلة الظاهرية بانضمام اليده مع النص وفي المنكر خاصة وفي سقوط التعزير
 على المرأة الزانية وفي قتل الزانية في الثالثة وفي تضييع جمل الغد في العبد وفي ثبوت كماله
 اذا شهد واحد بالشهر وانما في قتل المسلم اذا اعتاد قتل الذم في ان القسامة في النكاح
 حسنة وعشرون وفي انفاضة خمس وفي ازالة واحد لا ولياء الى الفضا حازر وفي الميراث
 من حصص الميراث وفي ازالة اقرار الفاعل وما قبل الفضا من حبس الدين وفي ان دينه في الميراث
 ليس كالعبد في انما يؤخذ من دينه المالك مع ضيقه والادام من الجاني وفي ان سن الصبي عاقل
 فنيها الا اوشق الا فالنصارى وفي حكم طلع سلسل الغرسة انه لا يقتصر الى اقصر من الكامل وفي
 بطلان الابراء من الحق قبل ثبوته وفي ان من عاقره فخره من منزله لا ضمنه اذا وجدته او
 مقنولا وفي جواز نصب الميراث في الطرق وفي ضمان ما يملك بهما في ان في الاجناب الدين وفي
 الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي حكم ضمان ما افسد من الجاهم وفي عدم دخول الاباء و
 الاولاد في الغفل وفي تحمل العاقلة ردية مادون الموضوعة انه اذا كانت لدية مما يجب على
 العاقلة فليس على المالك شي ومن لو كثر له عاقلة او لم يكن لها مال وهذا كله ما بين كما يجامع
 اليه لفظه والحكم او لم يجز به للاعتماد على خبره او التردد في الحكم وبين المخالف فيه نافلة نفسه بعد
 ادعائه او قبل او غيرها لا يجمع مع الخلاف الذي سلكنا به في بين ما خالفه وهو ولو لم يرد بين
 ما صرح اولوج بمنعه للعلم بعلومه او عدم العلم بثبوته بحال من وفاقا لا حرم عدم العلم
 بالمخالف لا يستلزم العلم بعدم المخالف وان لم يدعي اعرف بما قال وان الاجماع على نفي ذلك وكيف
 يدعى الاجماع مع مخالفة الشيخ والتابع او بغير تحقيق خصوصاً مع مخالفة مثل المفيد او بغير
 تحقيق مع مخالفة المفيد وابن الجبيل وذكر الشيخ والتابع وجماعة ممن تقدم الحكم لا يدل على حصول
 الاجماع عليه فهو موسوع فهو معظم ما ذكره في النسخ من الاجماع انما المنقول وما تركه اختلف
 منها اكثر من ان يحصى ولو لم يسل لا لا في بعض منها الا في اربع مسائل الا ان لها خاصية
 مسألة عدم جواز التيمم في السعة من طلع افعال بعد ذكر الاقوال وادلتها انما الحق لفضل الشيخ
 والمرضى الاجماع والاجماع المنقول يقول الواحد تجزؤ مسألة ما اذا كانت او دية مقتضى
 ومخاطبة بالامور من دون تيمم في حكمه عن ابدال ولو لم يسل الاجماع على وجوب دها اليه وقال
 هو الاجماع امكن الحكم سلكها اليه والادها الى الفاضل عملاً بالاجماع المذكور لان

في كل ما لا يثبت
 في كل ما لا يثبت
 في كل ما لا يثبت

في كل ما لا يثبت
 في كل ما لا يثبت
 في كل ما لا يثبت

الاجماع ولما عرفت من الاثبات على اكثر من مسألة ضمان الطبيب ما يلف به لاجله محكي ذلك
 عن جماعة من الاصحاب او رد دليلهم من الرتبة وغيرها ونقل عن الحق دعوى اجماع الاصحاب
 عليه قال وهو الاصل في التحق والاجماع المنقول بالواحد بخلافه الاكثر والرد بان كانت
 ضعيقة النظر مؤيداً لصحتها ثم نقل خلافاً من ادليله وقد صرح في سند الرتبة ولائها
 وانقص عن ذلك ولا يخفى ان الوصية في هذه المسائل النيرة لزمان غطيه في مسائل كثيرة
 واولى ما يفتق به انه انما تمسك بالاجماع المنقول في مقام التبرع مع وجود دليل غيره ومع ذلك
 لم يحكم بمقتضاها على نحو ما يصح فيها وجد فيه خبر صحيح صحيح او لنجا كذلك لم يصر بالفظ الاجمعي
 والاولى وخالف في المسألة الثانية مقتضى الاجماع في المرتبة الاولى ولم يحكم بشيء في التبرع
 وتوطئة من الاجماع في جميعها وهذا اجماع بالشهرة وحدها او مع غيرها في مواضع كثيرة
 مع تصريح في غيرها بصددها وهذا كله يفتق كما اشرنا اليه انفاً في نظرنا في ذلك ومن
 هنا تعلم ان من اخذ به من الكتب والتصرفات يفسد اكثر مما يصلح وقد ذكرنا ايضا في كتاب
 العرفان وهو مقدم في التصديق على التفتيح في مسألة التسليم على النبي صلى الله عليه واله
 بعد التشهد محكي قولنا بوجوبه وذكرنا ايضا بعضهم عليه باذخ في الاجماع لنقل العلامة
 الاجماع على استحبابه ولغير ذلك واجاب منع الاجماع على عدم وجوبه وكون الاجماع المنقول
 على مطلق شرطه غير واجب واجهته ثم قوى القول بوجوبه وكذلك في مسألة التذلل والمطالع الغير
 المعلق على شرط ذكرنا خلافه في ذلك وحكم بانفساد العوفات ونقل عن الرضا القول بمبدأ
 ودعوى الاجماع عليه ولو بصوابه مع عدم معارضة العمومات له على تقدير محيية واورد
 عليه من قبل الفاضل بالانفساد منع الاجماع لعدم تحققه ولو لاجداً وامنه في اكثره في غيرها
 المشككين مع ذكرنا كثير من المسائل النظرية المنقول عليها الاجماع وكثرة اسناد لاول الاجماع
 المحصل ونقله له وعدم انفساده على اسناده الاحكام من الايات خاصة وهذا ايضا الجواب
 بما ذكرنا كما لا يخفى ومع ذلك كله فاعفاده بحجة الاجماع المنقول باعتبار التمسك لا الكشاف
 غير معلوم بل معلوم عدم كفايته فما تقدم ومنهم الشيخ ابو العباس احمد بن محمد الحلبي قدس سره
 وقد ذكره او ما في عنه او يعرب منه في كتابه للمهاجبة نزع كرمين البر لونا محاور البطل وفي
 اتحاد حكم الوطى في ذم المرأة والرجل في وجوبه الفصل في عدم كون اكثر الناس احد عشر على
 او اثنين واكثر في كراهته وضع حد على بطن الميت وفي حق الوضوء منه في غسله وفي كون

هذا الخبر لا يثبت
 التفتيح في المسألة
 الاولى والرد بان كانت
 ضعيقة النظر مؤيداً
 لصحتها ثم نقل خلافاً
 من ادليله وقد صرح في
 سند الرتبة ولائها
 وانقص عن ذلك ولا
 يخفى ان الوصية في هذه
 المسائل النيرة لزمان
 غطيه في مسائل كثيرة

كلامه في المسألة الثانية

كلامه في المسألة الثالثة

كلامه في المسألة الرابعة

دم نخل العين كغيره في الصفوة من الدوم منه وما دونه وفي ان الكعبة قبله لمن في السجدة وهو
 لمن في الحرم وهو من يخرج عنه وفي وجوب الصلوة على من في سطح الكعبة مثلها مؤمبا مطلقا
 وفي بطلان الصلاة بالتكبير كما في السجدة بالامام وانابه وفي استحبابها في شهر
 رمضان المعرف وفي اتمام الصلوة خاصة في صيدا للحجارة وفي عدم اعتياد الصلوات العبد
 بل في الكثرة والعصر خاصة وفي اجزاء نية واحد لشهر رمضان وفي كون الحفنة مفطرة وفي عدم
 جواز الاعتكاف الا في السجدة الاربعة وفي كون الشيء المالح افضل من المكوب وفي وجوب
 الحجارة وفي جواز لبس الخيط للثراء وفي ان النية لجميع المقاتلة للمسلمين وان كانوا اعداء او
 في عدم جواز بيع المرفوض اذا كان طعاما خاصة وفي ثبوت حكم النسيئة في البقرة والثقة وفي
 جواز بيع عبد من عبدين على ان يشتري بخار ما شاء منها وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل
 مطلقا وفي بطلان الاجارة بموت المساجدون والموجر وفي جواز شرط الوفاء في الفسخ
 وقولية الاستثناء وصرفه للماء في اوبابه وفي عدم جواز الرجوع في هبة احد الزوجين وفي
 اعتياد الاجارة الوارث الوصية قبل الوفاة وفي عدم اشتراط صحة التكاح بحضور الولي ولا
 بالاشهاد وفي عدم جواز الزيادة عن مهر النسيئة وفي انه اذا قدم الزوج شيئا قبل الدخول
 بالمرة ثم دخل كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي تعيين اقل الحمل في افتقار المبالغة الى
 الثلث بالطلاق وفي عدم تكرار الكفارة في الظهار بكثرته مع قصد التاكيد وفي كفارة التو
 عن الصيام وفي انصاف المملوك بالاصار وفي ان المدبرة اذا حملت من غير المولى كان الحمل عدلا
 ولم يحل الزوج في تدبيره وان رجع في تدبيرها وفي عدم صحة النذر والطلاق وفي جواز العدول من
 النذر الى ما هو اصح دين او دينا بالكفارة وفي جواز اكل كل الصيد المقتطوع عند الرمي بصفتين
 متساويتين وفي ان اذا وجد شيئا على ما لا اسلام في جوف الدابة فان عرفه البائع فهو احق
 به والاخر واجد وفي رد النصف لباي من سهم الزوج عليه مع تنافه غيره وفي اختصاص كل لذة
 الامم فان انحرف بغيره بالانقطاع كما يعتبر به اعداؤه وفي جواز حكم الامام بعلمه وفي ان اذا اكتسب
 سقينة في الجهر لا يحل اصابه وما تركه ما ليس منه فليس بجعل وغاص عليه وفي بعضه كما
 صار للمدينين في اشتراط قبول شهادة القبيح في الجراح ببلوغ العشرة في عدم قبول ما زاد
 على ابيه وفي كفر ولد الزنا وفي عدم نفي الملة اذا زنت وفي كون الفجر من الكفن وفي قتل المسلم
 بالذي مع اعتياده لذلك وودفاضل وفي المسلم اليه وفي كون عتق القمامة حنن في الخطأ

اشراط الجنان في الفرائض

تكملة في فرائض

حكم النكاح

حكم الطلاق

النفوس يارزدون كلا

حكم الزنا

كالعهد وفاته اذ امر الفاعل من الغضا من حيوان وجبله لدية وفي جواز نصبه لغيره الطريق
 وفلان في شعر الحاجين نصفه لدية وفي احادها الزيج وفي ان في الجحش الاعلى الثلثين و
 وفي لا سفل الثلث وفي ان في جين الاحود العوداء اذا كان العود حلقه مائة العين المحصنة
 وفي جواز قلع سن الحماري قصاصا اذا خادف ولو مر اذ او قد ذكره ايضا في كتابه لمقصود
 جملة مما ذكره في اعتبار او ثمال المجتبه في وجوب النسخ له هذه مع قطعها عن خروج جملة منها من
 الاجماع المنقول المعتبر به على تقدير رجحانه جميع ما وقف عليه من الاجامات المنقولة
 المذكورة في كتابه ولا يستدل لاجل منها بما مضى لا عن سائر كتبه وسأله في الرد المحتج
 لذكر منها بل هي من الرميح اليه والرميح به وماذا الفه ولم يعيد به وما صرح به من ذلك
 نخصه او وهم ما قلده لوجود الخلاف لعدم ثبوت الوفاق حتى اثير في مسألة شهادة الولد على
 والده او دوزن جملة ادلة الفاتلين بعدم قبولها انه قول اكثر علماءنا حتى اذ عجز ابن دبر
 والشيخ عليه اجماع الطائفة فيكون راجح ولا يفل خلافا فيه الا عن الرضوي لم يذكر دليل
 بعينه ولا يستقيم مع وجوه هذا الاجماع على تقدير رجحانه وقد علمنا الحال في ذلك بمقتضى
 مع ذلك لم يحكم بالنسخ في المذهب وحكم بقبولها في المقصر وهذا كله من اقوال الشواهد على
 عدم كون الاجماع المنقول عنه دليلا اصلا كما لا يخفى ومنهم من يلبس في الفاضل الشيخ بفتح
 الصيغ ويحمله الله تعالى وقد ذكره او ما في حكمه او يقرب منه في غايه المرام في جملة ما
 تقدم عن شيخه وفي ان السائر اذ اجماع ذو وجه ومعناه يغسل به الفرج غسل جبرم وظل
 ولا اخادة عليه وفي نجاسة المسكران وفي وجوب القنوت بين كل تكبيرتين في الصلوة وفي
 وجوب نية الوقوف بالموقفين وفي استحباب ايراد الموصي على من ليس على راسه شعر وفي ان لا
 يجوز لكافر جري ولا حتى سكتي الحجاز وفي قول انتقال الذخيرة لما يباقر اهله عليه وفي جواز
 شراء الاب مال ابن نفسه وفي انه اذا فسخ الشري بخيار التصرية وتبدل اللبن مائة
 من ثمار وبرت في حرمه اسلاف احد الحائنين الربويين في الاخر وفي حرمه بيع اللحم الجوانين
 جنبه وفي اشراط التقاضي في القرض وفي عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ولو ازيد
 من عام وفي جواز بيعها بما يظهورها على ما لا الاصل مطلقا وفي عدم قبول قول ابي داود في
 بالرقية بعد البلوغ وفي عدم جواز بيع الدين الموكل على غير من هو عليه وعدم جواز بيع
 الخال بدل من اخر مطلقا وفي عدم وجوب عزل دين الغائب عند الوفاة وفي منع الزمان و

هذا هو الأصل في
 كتابه لمقصود

هذا هو الأصل في
 كتابه لمقصود

هذا هو الأصل في
 كتابه لمقصود

هذا هو الأصل في
 كتابه لمقصود

هذا هو الأصل في
 كتابه لمقصود

والمنه من الشرف في الرهن وفي دخول النماء المحقق في الرهن وفي عدم بطلان المحل الأصلي
الشري بغير البيع ونحوه وفي وجوب رد الوديعة المزمجة بالحرام إلى المودع وفي عدم جواز
الدفاء والمنازعة وفي عدم جواز التحويل في الصدقة بعد القبض وفي عدم جواز رجوع الآ
في حبة الأبرط الكبير وطلعا بعد القبض في حبة الصغير كما وفي لقائه وصحبه لئلا يهلكه
لا وكان الثاني وجوبه عن الأول وفي كون الزنا بذات البعل والعدة الحبيبة موجبا للتحريم
الزنا وفي أنه إذا ادعت المرأة عن زوجها اعتبته بغير نظر القضاء اليها واليد بمسوقها
خلوها والنظر في الزنا بعد ذلك وفي عدم تجاوزه العدة مهرا السنة وفي تقدير نفقة الزنا
بعد عدده وفي جواز حق ولد الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب نكاحه مع أمه لأسباب الكفارة
وفي وجوب مدين في الأطعام مع العدة وفي اشتراط تجريد الأيالة عن الشرط وفي حكم ثبوت
السرقة بالملك والعقود القهرية وفي بطلان العقد المعلق بشرط وفان الكتاب في عقوبات اللو
رده في الزنا إذا كانت الكتابة مشروطة فان جناية أم الولد على سيد ماله في أنها في حقها
وفان الوقف لا يتم حبه وكفا صفة الطوع وفي جوارحه تكفي الغيرة عن المصلحة وفي أن المصلحة
لا يقع إلا على النعم وفي طهارة دخان الأغنياء الغيبة في ماله وفي أن حكم جناية الغاصب على
العبد بجناية غيره وفي نفي الشفعة مع الكثرة وفي جواز النكاح العبد لقطعة الحرم وفي عدم
جبهه لقاتل من الأخوة للأمة وفي العمل في الحقو الشكل بالفرص وفي عدم سماع الدعوى بعد
الحلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطلق من جماع
اليد والشرف خاصة وفي قتل الزانية في الثالثة وفي غيرة المتعاقدين وفي ثبوت حد الشرف
بشهادة واحد بالشرف بالحق وفي أن المحرم كل ما ليس له بالناكح والمنصرف فيه دخولا لا
بأنه في كون حد الفسامة في الخطا خمسة وعشرين وفي جواز براءة أحد أو إيلاء الله
إلى الفضايل مع ضمان حصول الباقين وفي أن من قتل جماعة قضى على الأول سقط على الباقي
لا إلى بدل وفي ضمان الطبيب ما يملك بجلده وفي أن إذا أرتجى على السفينة وقال أحق كانا
لاخر الوضاعة في الهرم على ضمانه لربيع الضمان وفي أن في الأعداء من عمل الجحان تمام
الدية وفي أن في الملوحة ثلاثا وليس بجبر وفي تحمل الماطلة ما دون الوضاعة أيضا وفي أن
الدية في الخطأ شبهة العهد على الجاني لا غير فان كان معسلا ينظر لغيره وذكره أيضا في كونه
الإلزام في حجة تامة وفي عدم تخاسة الجاني بملازمة الخاصة وفي تخاسة البرية في

في الرهن وفي دخول النماء المحقق في الرهن وفي عدم بطلان المحل الأصلي
الشري بغير البيع ونحوه وفي وجوب رد الوديعة المزمجة بالحرام إلى المودع وفي عدم جواز
الدفاء والمنازعة وفي عدم جواز التحويل في الصدقة بعد القبض وفي عدم جواز رجوع الآ
في حبة الأبرط الكبير وطلعا بعد القبض في حبة الصغير كما وفي لقائه وصحبه لئلا يهلكه
لا وكان الثاني وجوبه عن الأول وفي كون الزنا بذات البعل والعدة الحبيبة موجبا للتحريم
الزنا وفي أنه إذا ادعت المرأة عن زوجها اعتبته بغير نظر القضاء اليها واليد بمسوقها
خلوها والنظر في الزنا بعد ذلك وفي عدم تجاوزه العدة مهرا السنة وفي تقدير نفقة الزنا
بعد عدده وفي جواز حق ولد الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب نكاحه مع أمه لأسباب الكفارة
وفي وجوب مدين في الأطعام مع العدة وفي اشتراط تجريد الأيالة عن الشرط وفي حكم ثبوت
السرقة بالملك والعقود القهرية وفي بطلان العقد المعلق بشرط وفان الكتاب في عقوبات اللو
رده في الزنا إذا كانت الكتابة مشروطة فان جناية أم الولد على سيد ماله في أنها في حقها
وفان الوقف لا يتم حبه وكفا صفة الطوع وفي جوارحه تكفي الغيرة عن المصلحة وفي أن المصلحة
لا يقع إلا على النعم وفي طهارة دخان الأغنياء الغيبة في ماله وفي أن حكم جناية الغاصب على
العبد بجناية غيره وفي نفي الشفعة مع الكثرة وفي جواز النكاح العبد لقطعة الحرم وفي عدم
جبهه لقاتل من الأخوة للأمة وفي العمل في الحقو الشكل بالفرص وفي عدم سماع الدعوى بعد
الحلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطلق من جماع
اليد والشرف خاصة وفي قتل الزانية في الثالثة وفي غيرة المتعاقدين وفي ثبوت حد الشرف
بشهادة واحد بالشرف بالحق وفي أن المحرم كل ما ليس له بالناكح والمنصرف فيه دخولا لا
بأنه في كون حد الفسامة في الخطا خمسة وعشرين وفي جواز براءة أحد أو إيلاء الله
إلى الفضايل مع ضمان حصول الباقين وفي أن من قتل جماعة قضى على الأول سقط على الباقي
لا إلى بدل وفي ضمان الطبيب ما يملك بجلده وفي أن إذا أرتجى على السفينة وقال أحق كانا
لاخر الوضاعة في الهرم على ضمانه لربيع الضمان وفي أن في الأعداء من عمل الجحان تمام
الدية وفي أن في الملوحة ثلاثا وليس بجبر وفي تحمل الماطلة ما دون الوضاعة أيضا وفي أن
الدية في الخطأ شبهة العهد على الجاني لا غير فان كان معسلا ينظر لغيره وذكره أيضا في كونه
الإلزام في حجة تامة وفي عدم تخاسة الجاني بملازمة الخاصة وفي تخاسة البرية في

وجوب أربع سبعين منها الوضوء لانتان وفي أربع دول العصفه وفي استثناء ما الاستثناء من
حكم الغلبيل وفي عادة الطهارة على من يقض الحدث والطهارة وشك في المناظر منهما وفي جواز
التزويج الغسل وفي داخل استنباط الوضوء في ان البنداء تمك في الدؤ الاول الى العشر فان
بجواز احدهما القبيح فيبقى وفي ان ذات الاستحاضة الكثيرة لا يجبر عليها الوضوء لكل صلوؤه وفي
عدم وجوب شدا المرح الذي لا يرقى دمعنا الصلوؤه وفي وجوبه لينة على الغسل في غسل
اليث وفي جواز النكاحين بالوثبة الذي قطعه اكثر من مرة وفي استحباب زيادة حبة بميمته وفي
خاصة اليث قبل الغسل وفي وجوب تجديد المساجدين النجاسة البعيدة وفي جواز دخول
ما لم يث وجلسه فيها وفي كون خاصة اليث الادى عبدة كعبه من ذوى الاعمال الثالثة
وفي العفو عن دم نجس العين كعبه وفي ان علامة العزوف هابا لمحرة السرية وفي تخصيص
جواز الصلوؤه في التسمية بالضرورة وفي كون الاخرافا لكثير الوجوه عادة الصلوؤه هو ما كان
الى حسن اليقين واليسا والاستدلال وفي ايماء الفائدة للشارع دائما للركوع والتجوز في حرمة الصلوؤه
في المعصية وفي حرمة الفريضة جواز الكعبة وفي جواز دخول الصديان الى المسجد وكذا الغائض
بجواز المخرج والسلسل الخاصة مع امر البلوت وكذا الفضاخ فيه مع فرش ما يمنع منه
وفي عادة الاذان والامامة لئلا اذان يصل من غير ان يجاء من يتلو معه وفي عدم جواز زياده
المؤذن على اثنين وفي استحباب المجهوف صلوؤه الجمعة وفي وجوبه للكعبة العبدان وفي ان المارة
اذا ترك الصلوؤه عبر سخطه لمررت ثلاثا وقلت في المربعة كالرجل وكذا في جميع مواضع تكرار
الحمد والعزوف وفي جواز استدارة الجماعة في الصلوؤه حول الكعبة وفي استمرار الاموم على
الركوع اذا تعطلوا فلم يعل الا قام وفي جواز نقل اليه عن الانعام الى الانفراد لصدر وغيره وذكر
في جوامع الكلمات كلاما للتشهيد شملنا على فعل الجماعة في الركوع وفي تقدم وحكي فيه ايضا
ابرار ومن دعوى الاجماع على جواز التعميم قبل فورا لائمة عليهم السلام والتسليم لها ولو كان غير
ذلك من الاجماع مع كبر الكلمات لا يحل واستسعاد به فضاوى احادهم ولا يحضره ان كان كلامه
الموسوم بالتحصيل المحال في ذكر كلامه من الاجماعان وهذه التي ذكرها في سائر كتبه بين المخرج
اليه وما لم يخرج به وما خالفه ولم يصد به واما غيرهما فاما وكذا خالفه فاكثر من ان يخصه لم
اجد اسندا لا لالشيء منها اصلا الا انه قال في غاية المرام في الفيلسوف ان الشهور
حلول ما عليه دون فاهه وقد خلت فاهة الثالثة خاضة وفاران له - حصول الاجماع على

في جواز التزويج

في جواز التزويج

في جواز التزويج

في جواز التزويج

في جواز التزويج

في جواز التزويج

حلول ما عليه قال المتصفي في التاصيف الى الان لا اعرف فيه لاحصاء ايضا معينا فاحكي
 وفصلها لاحصاء كلهم يا عبيد الى ان الذين الوجل يصيرها لا يكون من فوقه عليه ويغوى
 في نفس ما ذهب اليه الفقهائهم ذكره عليه على ذلك من الكتاب قال انه نزل من علم الامنا
 كلهم انهم يذهبوا الى حلول الذين الوجل يكون من فوقه عليه وهذا هو الاجماع بعينه ثم اخرج
 عليه بدليل اخر وقال في اخره ان الاصل عدم الحلول خرج ما وضع عليه الانفاق وبطلان
 على الاصل ولا يخفى ان غرضه الاستشهاد بكون المتصفي على وقوع ما ادعاه من الاجماع
 المحصل لا الاستدلال بالنقول في كلامه ثم انه قد اخطأ في فهم مراده فان غرضه في
 الغاية كما هو مصطلحه نظائر ذلك ومنه مقتضى قول كلامه ولذا لم يقطع بالحكم ولو لم يسل
 عليه باجماع الامامية كما هو عادته ولذلك ما ذكرنا هذا الاجماع فيما نقلناه عن غاية المراد
 وقال ايضا فيها في مسئلة رد الوديعه المرفوعة بالمقتضى الى الوديع مع عدم امكان التمييز
 هذه المسئلة عاقله للاصل الان عمل اكثر الاحصاء على ذلك ثم ذكر كلام ابن اديس النعمان
 لدعوى اجماعهم عليه وقال فقد ظهر ان المسئلة اجماعية وقال ان العلامة حكيم في القواعد
 بما هو فوى الاحصاء ثم استشكل ذلك وقال ايضا قال في الذين منشا من قول الاحصاء
 الان قال هو لا بأس بالعمل على الجمع عليه الاحصاء لان الاجماع يجر هذا ايضا لا
 يقتضى الاستدلال بالاجماع المنقول كما لا يخفى قال ايضا في مسئلة عدم قبول شهادة
 الولد على الوالد بعد الابراء على كلمات القائلين بذلك فلا يخفى من الاجماع المنقول
 عن الشيخ لان الاجماع المنقول بغير الولد يجر هذا لا يقتضى عفاه عليه مع عدم حكمه
 بمقتضاه في ذلك ولا في سائر المسائل فالقول على طريقته المعلومة بما نقلناه عنه سابقا
 اولى ومنهم المحقق الكاظم المعروف بالمحقق الثاني بحجده تخفيفه وتذليله ومزجهم و
 علومه من وجه ^١ فدره وهو المجدد والي هذا الامامية في عصره وحيد دهره ولم
 يخض في الان من مؤيداته الفقهية سوى المصنفية والخزرجية والسوية والرقابية ^٢ ذكره
 رساله جل العفود وتعليقا على الالفية والاشاد وان افع والاشارة وشرح على القواعد
 وما وجد فيها من الاجماع المنقول وما يقرب منه لا يطرأ الاستدلال ولا غيره الا في
 مواضع نذكره في تعليقه على الالفية في انه لا يجرى عدم الجرح والذبح عصبها ولا نقليل
 الدائم بل يصح كلف كان والاشارة وتناحر الى ان يبرر ولو لم يجر به ولا ذكره في سائر كتب الخ

هذا هو الاجماع
 الذي هو عليه
 في هذه المسئلة

هذا هو الاجماع
 الذي هو عليه
 في هذه المسئلة

هذا هو الاجماع
 الذي هو عليه
 في هذه المسئلة

ورفعها ليركون ما لا يرم به الصلوة من الملبس افنه وحكم خلافه في جواز الصلوة في جلد
 الثمن الطافي وقله حكمه خلاصه من ان يستأجر على ان يدها موقفة وفيه موقفي النكاح
 لا ولتين فيجل الا كان بطل ولو يحمي به وذكره في ان يدها موقفة في طهارة الاستبراء
 ولو يحمي به وفي انعقاد نكاح الصوم والعتيق بالشرع والحضرة في اوردته للاستبراء على ما اراه
 هو نفسه وفي ان الحكم الذي ذكره فيمن صلاه وبعيل من مان وعليه حجة الاسلام ولا
 يوردها الى الوارث يجرى في الدين والعضب الامانة الشرعية ايضا وفي زيادة اربعة على
 ثلثها لموسين شوطا وعزى هو خلاصته الى الشيعي ولا يبعد هنا وقوع خلط او ختاف
 اصل النفل وكذا في ان يوقى حب فتناء الطواف وجب قضاء الصوم ولو يحمي به ولا حكم
 بمقتضاه وفي تعقيل الهدى بالعينين وقد ذكر الاستبراء به في جواز اخذ لقطه الحرام
 لمحفظها وايضا لها الى اصلها وذكره على سبيل الظن بوجوده للتأييد لا الاستدلال وفي
 عدم جواز بيع الاواني الجيدة ولو يحمي به ونحوه وفي حرمة الشيء ان يحمي به في جواز الدخول
 في سوا المومن مع ظهور عدم رضا البائع بالبيع عليه وفي عدم جريان حكم التلوي بما اذا عمل
 اربعة فرائض وفي حرمة الفحص في عدم اشتراط اتحاد الماده في الاجابة القبول وفي ثبوت
 حكم الضرر في انكاد وفي انكاد اربع تخول لا يثبت عليها الرصد وسج في البيع وذكره في شرح
 الفوائد في حمله فما ذكره في انكاد اذا التداخول الطبق بقضاء خارج من غيره باول من وفاز في
 الحبث بالسلم في دفع الحد لا كبر في طهارة دم ما انفصل مسائلة وفي انه لا يجوز ادخال
 نجاسة في المسجد بحيث تلوثه او شيئا من لانه وفي استحباب وضع الاثاء في الوضوء على اليد
 ان اغترض منه باليد في دخول الليالي في الثلاثة التي لها ايام التحض في ويوجب حمل
 النسيئة للعدد والوقوع مع عدم الغيرة في الروايات وفي انه يجب على المستحاضة ضد الصلوة
 قتيلا القطعة او غسلها وادام اشترط الجواز وطول المستحاضة الا بالافضل وفي وجوب غسل
 بعض النساء الذي في حظه في جواز تغيبيل الرجل بثلاث والمدة ابن ثلث وفي سقوط الفصل
 عن الشهادة الذي يورث في العكر سواء اوله وقبه وقيام لا وفي انه يورث من حب مثله في حد
 او قصاصه لا اعتدال قبله وفي وجوب لينة في غسل الميت وحرمة نقص اظفاره ونظفها
 من الوسخ بالخلال ورجيل شعره وفي عدم جواز تكفين الرجل كالمراة في المحرم وفي استحباب
 ان يركب على الكفن الشاهدان واسماء النبي والائمة عليهم السلام وفي استحباب ان يكره في حاله

كلها وانما في

توضيح في

توضيح في

توضيح في

توضيح في

توضيح في

وفي وجوب طهر ما سقط من الميت من شعره أو مجمره في الكفن بعد غسله وفي أن رأس الجرد
لا يصل عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجفارة وفي كيفية توزيع الأذكار والأدعية الموطئة
وصلاة الجفارة على التكبير في الحج وفي كراهة الفراهة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها
وفي جواز الإتيان بالامام في انائها ما لم يفسد وقتها وفي ذلك وضع الميت في القبور في كراهة ورفع المبرك
إلى روج أصابعه وكراهة الجلوس للعرزة يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص العبر في كراهة
الاستناد إليه والتمسك عليه وفي شق الجانب الأيسر الميتة لأخراجه الولد المحمي منه وفي أنه عند
قصو الماء يقدم إذا نه القناسة العينة الضلع بعونها على الوضوء والغسل وفي أنه إذا نكس
في التيمم استأنف ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث نفوت الموالاته وفي سقوط الوتر
في التسوية أن وقت صلاة الليل من انقضاءه إلى طلوع الفجر وكذا فري من الفجر إلى انقضاء
في استصحاب طهر المني عن عرفه العائنين إلى جمع وفي أن أدرك ركعة من الوضوء صلى على مؤخر الجمع
وفي أنه إذا ذكر ما بقية في أثناء لحيته عدل إليها مع الاستكان وفي عدم الاكتفاء في التلوين
بما لا يدنو كما تحبب من التسبب منه ومن خواص الخل وفي الكفاية بجلده ما لا ينظر لها مثله
وأن كان ميتة وفي جواز الصلوة في المحر المحجج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان فليدنا له
يكن مغمى أو قلته وفي عدم كون السجدة والركعة من العودة وفي عدم كراهة الصلوة في الوضوء
الواحد الصغير وفي كراهة ما فيها من الحيوان وغيره وفي استراط طهارة المكان من الجاهل
النعدي وإن كانت معفو عنها في حوز الفريضة والتأفلة عند قبو الأئمة عليهم السلام
بلا كراهة وفي كراهة الخلخلة في كراهة قصع القل في السجود وفي حرمة ادخال نجاسة
فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا يخرج لاحد في الأذان بأعيا الشرائع
وفي جواز الجلوس في التأفلة أخبار وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير ما كسبه تعظم
زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون الفراهة ركعة للصلوة وفي أنه لا يؤمى إلى القبلة لتسمى صيفي
التسليم إلا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل سيما نامة كونه يكون
حرماً بطلانها في بطلانها بالغيث عمداً وعدم بطلانها بالتسليم وفي بطلانها بمسح كل
وفي عدم بطلانها بالاعتكاف والشرب سيما في حرمة العصف فيها للرجل وفي استراط وجوب
الجمعة بالامام أو ما يشبهه وفي عدم الفرق بين العبد والمسافر في وجوبها وعدمه في عدم
حرمة الكلام في أثناء المحلة عند الضرورة وفي استحالة المحلة في صلوة القبلة في

في وجوب طهر ما سقط من الميت من شعره أو مجمره في الكفن بعد غسله وفي أن رأس الجرد لا يصل عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجفارة وفي كيفية توزيع الأذكار والأدعية الموطئة وصلاة الجفارة على التكبير في الحج وفي كراهة الفراهة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الإتيان بالامام في انائها ما لم يفسد وقتها وفي ذلك وضع الميت في القبور في كراهة ورفع المبرك إلى روج أصابعه وكراهة الجلوس للعرزة يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص العبر في كراهة الاستناد إليه والتمسك عليه وفي شق الجانب الأيسر الميتة لأخراجه الولد المحمي منه وفي أنه عند قصو الماء يقدم إذا نه القناسة العينة الضلع بعونها على الوضوء والغسل وفي أنه إذا نكس في التيمم استأنف ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث نفوت الموالاته وفي سقوط الوتر في التسوية أن وقت صلاة الليل من انقضاءه إلى طلوع الفجر وكذا فري من الفجر إلى انقضاء في استصحاب طهر المني عن عرفه العائنين إلى جمع وفي أن أدرك ركعة من الوضوء صلى على مؤخر الجمع وفي أنه إذا ذكر ما بقية في أثناء لحيته عدل إليها مع الاستكان وفي عدم الاكتفاء في التلوين بما لا يدنو كما تحبب من التسبب منه ومن خواص الخل وفي الكفاية بجلده ما لا ينظر لها مثله وأن كان ميتة وفي جواز الصلوة في المحر المحجج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان فليدنا له يكن مغمى أو قلته وفي عدم كون السجدة والركعة من العودة وفي عدم كراهة الصلوة في الوضوء الواحد الصغير وفي كراهة ما فيها من الحيوان وغيره وفي استراط طهارة المكان من الجاهل النعدي وإن كانت معفو عنها في حوز الفريضة والتأفلة عند قبو الأئمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الخلخلة في كراهة قصع القل في السجود وفي حرمة ادخال نجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا يخرج لاحد في الأذان بأعيا الشرائع وفي جواز الجلوس في التأفلة أخبار وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير ما كسبه تعظم زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون الفراهة ركعة للصلوة وفي أنه لا يؤمى إلى القبلة لتسمى صيفي التسليم إلا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل سيما نامة كونه يكون حرماً بطلانها في بطلانها بالغيث عمداً وعدم بطلانها بالتسليم وفي بطلانها بمسح كل وفي عدم بطلانها بالاعتكاف والشرب سيما في حرمة العصف فيها للرجل وفي استراط وجوب الجمعة بالامام أو ما يشبهه وفي عدم الفرق بين العبد والمسافر في وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في أثناء المحلة عند الضرورة وفي استحالة المحلة في صلوة القبلة في

وجوبه للكبير المعروف في الصيد في وفي حدم وجوبه في خطبه صلواتهم على الاسنة اعيا
 وفي انفسه اندر زمان الصلوة وفي جواز الاكل من دم القنع وفي ان من الصيد ما يبيح ويمنع
 في البركة بالبطوخه فانه لا يبيح في الماء وان كان يلزمه وفي بطلان الاحرام بنسبنا الثانية
 وفي ان من ترك طواف النساء حرم عليه النساء الحان بطوف في طوافه وجوب الحج عليه
 او يطاف عنه مع نيله وفي وجوب قضاء الحج اذا افسد على الفور في المرد الكا في قوله
 تعالى من الذين يلوون الكفار المنوفين والاشيخ وفي انه لا يجوز للمهاجرة على سنة وفي يادها عليها
 وفي جواز بيع ابوالكل بالوكيل محله وفي جواز السمسة في الاسعة الملوحة من بلد الى بلد
 في عدم الرجوع بالتمن على الفاسد الفضول مع العلم بذلك وفي كتابه المشاهدة في الاخر
 الثوب ان لم يكن دما في ان الحظوظ الشيعر كانا مكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكذا
 النمر الملح في عدم ثبوت خيال الشوط في الضم في عدم بطلان الجواز بالتمن على المشتري في
 ضمه وفي شرايط الكفا ايضا الكفيل والكتول له دون الكفول وفي انه اذا عذرنا ولو عذر
 ضرر ويضعف وعليه رد الوديعة الى المالك ولو كبله واحدا للرجع وابدا عاها عقد ما فر
 بها ولا ضمان عليه وفي انه اذا ارضا الدرع يتنع من ينش الغر الحان يند من والرد فون وفي
 انه اذا اعارها للبناء او الغرس من دون تعيين مائة جاز له الرجوع وكذا مع تعيين المدة ونقصها
 او كون الاخلال للزوج وفقدان وفان حكم صفار الابل والفر في غيرهما في جواز اخذها
 في الفلاد حكم الشاة وفي ان من جعل شيئا في خوف اية عرق كل من كان في ملكه فان لم يصرف
 احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بالالذ الشوق وفي ان كل ما في الدار ينسب الى اثنان فغيرهما
 الضمة وفي اخذها نصفها وفي ان الفاسد للثوب لا يملكه بقطعة بل يرد مع الارز وفي انه
 اذا طاب والذنب بغيره منع نفق الثوب اجيب اليه منع انتقامه وهلاك الصبي وفي عكر وجع
 المشري بمن الضموبلى مع ثلثه او مطلقا اذا كان عالما بالغصب في عدم ثبوت النعمة بالغير
 المتدبر في ان ارضي بالاد الكفار ان لم يكن معونه وفي المام لا يجوز لاحد ان يوفى في الا
 باذنه وفي ان ارض الموات في بلاد الاسلام اذا كانت معونة سائغا ولها مالات مع غيرها
 لا تملك بالاحياء وفي ان كل ما يتعلق بمصالح العامر ومصالح القرية كبنائها وبيعها سائغا
 ما يصح لاحد اخذها ولا تملك بالاحياء وفي ان المعادن التي في ملكنا لانام فهي له وفي جواز
 استيحاء الفحل المضارب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس له في ظاهري في جواز ان يسكن الناس

انما في هذا الكتاب

في جواز الاكل من دم القنع

في بطلان الاحرام بنسبنا الثانية

في عدم الرجوع بالتمن على الفاسد

في عدم بطلان الجواز بالتمن على المشتري

في عدم الضمان بالالذ الشوق

في عدم ثبوت النعمة بالغير

مع عدم تعيينه من نيا أو غيره في الشرع ويخط عنه وفي ان العالم في المسافات تملك حصصه بالظهور
 في ان العالم والمالك في المسافات اذا اختلفا واقام احدهما بنية حكم بها وفي ان المسافات تكون اس
 المال في الغرض صناديرهم جوازهم على دين في الذمة وفي كون الرجوع وفي غاية الاصل وفي تقديم
 قول المالك بعينه اذا اختلف هو والعالم في خلد وصيابة العالم من الرجوع وفي جواز تراخي
 القول في الوكا للرفق في انشاء من الوكيل عن الباشرة لما وكل فيه او غيره عنها الانشاعه
 وكذا انه اذن لفي الوكيل وفي انتقال البيع الى الموجب في شره ابدا لا الى الوكيل وفي ان صدق
 وحرم صيغ واحدة لا فقط لا تقف الثانية عن الاولى وتقف الاولى مع الثانية وفي عدم
 جواز ان يشترط نفل الوقف من الوقوف عليهم الى من يوصي وفي جواز الوقف على قبيلة عظيمة
 كدبري بنو تميم وفي عدم جواز وقف الدائم والتاثير في جواز وقف المدسة والرباط على
 قوم مخصوصين وفي عدم جواز الرجوع في الهبة للوالدين وفي الهبة للأولاد وفي عدم
 قبول ايراد الصبي ان اذن له الولي او كان مراهقا وكذا الجنون والتايم والعاقل والشاهي والمعتوبه
 والمهرم والسكران والكراهية في الكرم على الاولاد وفي ان من قال لعل كذا درهم بالرفع لم يرد
 درهمه من ان من قال بثلث من هذا المجدد الى هذا المجدد لم يدخل المجددان في البيع وفي انه
 اذا قال لك ثلث من هذا المجدد على الاصل قبل منه وفي قبول الاولاد بقبول ميتة مجهول النسب
 او ينجون وفي انه اذا وضعت المرأة احد النواصب لاطل من سنة اشهر من حين الوصية والاخر لاطل
 منها من الولادة حق الوصية لهما وان زاد ما بين الثاني والوصية من ستة اشهر وكانت
 المرأة فرايتا وفي انه اذا اوصى للنفراء والساكين معا وجعل الصنف بينهما وفي انه اذا اوصى في سبيل
 الله صرفه على ما فيه ذرية وفي حق الوصية بطول الحويج كذا ما في الطول لا بطول الله وفي نفوذ
 اجازة الوارث في حيا الوصي وفي انه اذا انفصل الحويج به من اظهره بطول الوصية بشرط
 انه اذا اوصى لثلاثة بنين جعل فيه وارثه وثلاثة لو اوصى لثلاثة بنين جعل في كل ابوان والولد
 في انه اذا اوصى لثلاثة بنين وكان ذلك اسم قبيلة او جعل فانه يدخل فيه الذكور والاناث وفي ان
 النصف في الوصية السدس في نصفه الشيء مثله وفي ان للمهرل اذا زاد خبثه على الثلث لا يكون
 خباير على النصف والنسبة الى الوارث وفي جواز الرجوع عن الوصاية كالوصية وفي انه لا يلزم
 رد ما بعد وفاة الوصي مع من اوصى في حيايه وانه لا غير رد ما في حيايه اذ لم يبلغه الرد في

في ان العالم والمالك في المسافات اذا اختلفا واقام احدهما بنية حكم بها وفي ان المسافات تكون اس
 المال في الغرض صناديرهم جوازهم على دين في الذمة وفي كون الرجوع وفي غاية الاصل وفي تقديم
 قول المالك بعينه اذا اختلف هو والعالم في خلد وصيابة العالم من الرجوع وفي جواز تراخي
 القول في الوكا للرفق في انشاء من الوكيل عن الباشرة لما وكل فيه او غيره عنها الانشاعه
 وكذا انه اذن لفي الوكيل وفي انتقال البيع الى الموجب في شره ابدا لا الى الوكيل وفي ان صدق
 وحرم صيغ واحدة لا فقط لا تقف الثانية عن الاولى وتقف الاولى مع الثانية وفي عدم
 جواز ان يشترط نفل الوقف من الوقوف عليهم الى من يوصي وفي جواز الوقف على قبيلة عظيمة
 كدبري بنو تميم وفي عدم جواز وقف الدائم والتاثير في جواز وقف المدسة والرباط على
 قوم مخصوصين وفي عدم جواز الرجوع في الهبة للوالدين وفي الهبة للأولاد وفي عدم
 قبول ايراد الصبي ان اذن له الولي او كان مراهقا وكذا الجنون والتايم والعاقل والشاهي والمعتوبه
 والمهرم والسكران والكراهية في الكرم على الاولاد وفي ان من قال لعل كذا درهم بالرفع لم يرد
 درهمه من ان من قال بثلث من هذا المجدد الى هذا المجدد لم يدخل المجددان في البيع وفي انه
 اذا قال لك ثلث من هذا المجدد على الاصل قبل منه وفي قبول الاولاد بقبول ميتة مجهول النسب
 او ينجون وفي انه اذا وضعت المرأة احد النواصب لاطل من سنة اشهر من حين الوصية والاخر لاطل
 منها من الولادة حق الوصية لهما وان زاد ما بين الثاني والوصية من ستة اشهر وكانت
 المرأة فرايتا وفي انه اذا اوصى للنفراء والساكين معا وجعل الصنف بينهما وفي انه اذا اوصى في سبيل
 الله صرفه على ما فيه ذرية وفي حق الوصية بطول الحويج كذا ما في الطول لا بطول الله وفي نفوذ
 اجازة الوارث في حيا الوصي وفي انه اذا انفصل الحويج به من اظهره بطول الوصية بشرط
 انه اذا اوصى لثلاثة بنين جعل فيه وارثه وثلاثة لو اوصى لثلاثة بنين جعل في كل ابوان والولد
 في انه اذا اوصى لثلاثة بنين وكان ذلك اسم قبيلة او جعل فانه يدخل فيه الذكور والاناث وفي ان
 النصف في الوصية السدس في نصفه الشيء مثله وفي ان للمهرل اذا زاد خبثه على الثلث لا يكون
 خباير على النصف والنسبة الى الوارث وفي جواز الرجوع عن الوصاية كالوصية وفي انه لا يلزم
 رد ما بعد وفاة الوصي مع من اوصى في حيايه وانه لا غير رد ما في حيايه اذ لم يبلغه الرد في

انزع عدم قولها في حاله ولا رد ما يجب بطلع عليه لا يجوز في ما بعد موته ايضا و
 عدم شرط اتحاد الماد في الايجاب القبول للتكاح وفي جواز تقديم القول فيه على الايجاب
 وايضا بالنظر في ان ذوات البنين من زوج ذوات زوجات وحملت من الثاني وانحل بينهما الى
 ان وضعت منه فما بعد الوضع لولا الاول وفي الثانية اذا رخصت الترتيب في ذوات زوجات وفيها
 على التعاقب ومنه لم يرد في الاول وكذا الصغير ان كان قد دخل باحد الكبريين وفي نشر
 المحرمه بالنظر الى الفرج والبلوغ والصلح الام وان عكس البت وان تزك في امة ولو اسلم
 المحرم اربع اشيا غير ان ينسبها سواء كان ممن يجوز له البت لما العقد على الامداد لا وفي الثانية اذا
 شرطنا المطلقة ثلثا على المخل في العقد شرطنا سدا وهو في التكاح بنفسه بعد حصول
 الوطى المخل في العقد ايضا وفي جواز تزويج الرجل امته من نفسه وجعل مهرها عتقا لورث
 ثبوتها بخلاف المرأة بالجماع كاد بحد العقد وفي ثبوته ايضا اذا استعمل في العقد كون الرجل
 من قبيلة مان من غيرهما في عدم جواز زيادة مهره على مهر لسته وفي الثانية اذا شرط في العقد
 شرط فاسد كعدم التزويج عليها ونحوه لو بطل العقد والمهر في ان مهر المثل حيث ثبت في
 المفضضة ونحوها لايجاب وفي مهر السنة وقد ذكر في تبليق الشرائع ايضا في فساد الصوم بالتبديل
 او السراخا حصل منه الامناء وفي جملة من سائل الحج المفددة عن تبليق الارشاد وفي عدم
 خروج الارض السواك بغير احياء كالشرا والارض من ملك ما لكتها بموتها في عدم جواز نقلها
 الى سنة وزيادة عليها وهذه معظم ما ذكره المشاور اليها من الاجامات المتولدة وكثير منها
 ليس مرجحة دعوى الاجماع بحيث يصلح للاحتجاج به على تقدير رجحانه وانما اوردناه مما عايناه
 الاستغناء ودفعنا الى ايراد من يعنى قوله اشياء لا حنا وهي من المراجع اليه وما يرجح به وما
 خالفه ولا يرد به وما صرح بمنعه وما لا يصلح بحمل القول بحجة الاجماع القول بخبره
 عن الصلح او عدول ناعله عنه او غير ذلك ولا يستدل اصلا بشئ الا انه يحل في نادر منها ذكره
 على وجه الاعتناء بالاجماع به وفيما سيج في تبليق الارشاد في مثل جواز منعه ما باخذه
 المجاز باسم المقاسبة والخراج والركوة فقال الاصل فيه النقل الوارد من اهل البيت والاجماع
 من اصحاب كاحكام بعض الشاخرين ثم ذكره وانه صرح بذلك اصحابنا ثم منهم الشيخ وقامة
 الشاخرين واستدل عليه به شرح العواهد بالاختيار التواتر عن الائمة عليهم السلام والجماع
 من خلفاء الامامية من دون نقل من ضرر وادعى الاجماع ايضا على عدم الفرق في ذلك بين فض

عامة الناس في الجاهلية
 عامة اجابة

المرجع في الدين والحق
 جامع بين الحق والاعتقاد

عبد المجيد بن عبد الله
 الشن

المرجع في الدين والحق
 جامع بين الحق والاعتقاد

الجارى والاختاره وقد ذكر نحو ما في الشرح في التمسك بالحق احياء ايضا ولو شير فيها الى الاجماع
 النقول لاصل هذا كله يعرف من عدم اعتياده عليه وذكره للاستدلال على ما ثبت عندنا
 الاستدلال بظاهره وظاهره واضح به ايضا في الشرح في جواز دخول المساجد الى البيت قبل
 الفصل واستدل عليه بما لاصل وبطلان زواجر لا جماع عليه ولا يخفى في دعوى الاجماع
 على ذلك وفي الاعتناء عليها مع عدم اعتياده على ما هو اظهر منه ما هو في العمل على فصله للتأييد
 لاصل الحكم اولى به وواضح فيها ايضا على وجوب الفصل بوطى وبراء المرأة بادلها لاجماع
 الذى ظله المنهوق على وجوبه بوطى وبراء الذكر بدليلين ثابتهما لاجماع الركبة لتداعيا
 هو ايضا ثم قال ولا يضر طرح المحقق بانه لو ثبت لان الاجماع المنقول بحمل الواحد محتمل
 قال في تعليق الشرائع ان هذا الطعن لا يفيح لان الاجماع المنقول بحمل الواحد محتمل بناء
 على جهة خبر الواحد وكفى بالسيد فلا دأنا القادح الاطلاع على ما يطرأ بالرد في الشرائع
 ولعل المحقق اراد ذلك لان عبارته لا تفيد انه لا يخفى ان هذا لا يقتضى جهة على ما
 هو المعروف من آثاره والآراء قد عرفت عند محققنا على ما بالقرن وهو مقتضى العمل في
 الاجماع البسيط ايضا وهذا ينطبق على ما بينه التمسك بالله تعالى وقد استدل في تعليق
 المحقق على الحكم بغير جماع ولو يذكره اصلا مع نقله لقوى الرضى وواضح في الشرح ايضا
 على وجوب الفصل غير قطعة منه من الانسان فيها اعظم تحجير من ذلك قال ونقل الشيخ
 على ذلك من كون المحقق في الفصل الوقف فيه لضعف خبره بالارسال وعدم تحقق الاجماع
 بان ضعفها بخبرها الشهرة وان الاجماع يكفي فيه شهادة الواحد ولا يخفى ان وجوه الخبر مع
 المحقق سائر الاحصاء في سائر كتبه يكونا محط في ذلك كما هو ظاهر واضح فيه ايضا على عدم
 وجوب سبعا لوجه في التمسك بالاختار والاجماع القول فقال ولا يجب سبعا لوجه
 على الشهادة لانه الاجماع على الجبهة ونقل الرضى في انما صرة اجماع الاحصاء عليه هذا
 بحمل المصدر وقد يمكن ان يكون الاجماع للرضى بغيره ايضا من ادب القول المشهور بالناس
 والفعليه فلا يكون ذكره بطريق الاجماع مع انه مذکور في غير انما صرة ايضا ثم حكى عن على
 بن بابويه وجوبه مع الوجه جميعه قال وبهذه الايات كرها ضعيفه الاستدلال وادع من عندها
 الاحصاء ثم قال ولا يجب سبعا ليد من المرفعين لانه النص عليه وفوى اكثر الاجماع
 به خلا كما لم ين بابويه والاستدلال كما سبق في الوجوب بحمل الجمع من الزيادة اتفاق الاصحاب

في القبول على ما في المتن
 في القبول على ما في المتن

في القبول على ما في المتن
 في القبول على ما في المتن

في القبول على ما في المتن
 في القبول على ما في المتن

جاء في النظم الثاني عشر
في بيان

النظم الثاني عشر
في بيان

جاء في النظم الثاني عشر
في بيان

ولا يتحقق على ما علم في جميع ما ذكرناه غير ما في ما قلناه وأما وجه فيه أيضا على جواز التظليل
 للرجل الحر من سائر أبا الإجماع المتعول مع نردده في الحكم ضالا ناجسا لا يتطلل به خوف راسه
 حرم قطعا ولا حتى التفرير من نغل العلامة في التسخير في الخلاف الإجماع على الجواز
 نردده في التدوير من ظاهر إطلاق الأخبار التفرير وإن كان نقل الشيخ العلامة الإجماع على الجواز
 هو لا سبيل إلى رده ثم قال في الشيخ على إطلاق الإطلاق الإجماع في تحريم مطلقا الإجماع
 إلا أن العلامة نقل الإجماع على جواز التظليل بالجل وبخونه إذا لم يكن فوق راسه وعمل هو
 والشيخ الإجماع على جواز نصب ثوب التظليل به إذا حضر فوق الرأس نردده في الحكم في التذكرة
 والتفرير لحوادثه مقتضاه عدم الوقوف على مخالف في الحكم بفتح في الإجماع في ثوبه ذكره
 ومن العلوم أنه لو كان جاز من الإجماع التفرير ما لم يحصل له من النردود الإجماع ما
 حصل وهذا أقوى شاهد على عدم كون مثله عند من أجمع الفتوى المصلحة فضلا عن هو
 أدنى منه وأما وجه فيه أيضا بالإجماع المتعول على التظليل في الحال عليه في مقتضى الحواشي
 أو إلى الشك وجعل بغيره فلا لا محاطة في ثوب من جهة الدليل ثم قال لأن التفرير ونقل
 الشيخ الإجماع مرجع للاستدلال ولا يتحقق هذا بالدلالة على عدم جحبه بنفسه أو من جوار
 شئ وبذلك أنه لا يغير في الاستدلال في جعل المفعول أصلا أو فاعلا من بيان صيغة المفعول
 الواقعة من الجبل والحال ويصله ذلك في تحويل المال من خدمة إلى أخرى ويؤيد به أيضا أن
 العلامة جازي لا شرط في الإجماع أيضا ولو هو واليه ولا حكم بمقتضى نقل الشيخ مع أعضاء
 به وأما وجه فيه أيضا به على جواز توكيل المأخوذ في الطلاق تحكي ولا ذلك من ابن زيد وغيره وكش
 المتأخرين والقول بالمنع عن الشيخ وجماعه أو دواعي الأول والثاني فالتماثل بين دليل الإجماع
 في النفي على جواز توكيل الزوج المحركة الطلاق ومقتضى طلاقه ولو وقع أو ودلان في
 ضعفها من جهة التسند والدلالة واختاره الأول والثاني الفعل إذا قبل النيابة فأنقذ
 بين الحاضر والغائب ولا يتحقق هذا لا يقتضي إجماعه نفسه بالإجماع المتعول ولا إجماع
 عليه عنه ولا إجماع ما في الإجماع من الغضوب كما هو ظاهر المصلحة وليس فيه أيضا على
 جواز الوقف على الأول لا دسنة ثم على الفقرة فذكر استسكاك العلامة في محله في الفواعل
 وبين وجهه ومقتضاه أنما دسنة في الذكر الإجماع على صحتها وقبولها في كتبها ليس
 إلى القول بالطلاق لأن الإجماع المتعول بجعل الواحد مجرد فعل منه في الذكر أيضا وقال

وكذا الوال هذا وقف على الذي مذهبنا في ثم هو علمه في المساكين من جملة اجماعا ولا يخفى
ما في الاستدلال بهذا الاجماع لكونه على فرع نادى من نزع له ولا سيما من كان قبل الملا
ولا يستفاد من نفسه في الحكم في القواعد بعد فعله الاجماع في الذكر لتأخره في التصديف
عنها فلو كان من الاجماع المصطلح لكان من الحجج القطعية على مذهب الواقف عليه فاذا
استشكل هو في الحكم فكيف جاز لغير الاستدلال بنفسه لا منساع من هذا النوع على اصله
من نزول كلام الحق الكرمي على المساجد في الاستدلال لوجود دليل اخر معتد عليه وهو
الضمومات التي اشار اليها ايضا وقد تقدم نظاير ذلك في كلام غيره واجمع فيه ايضا على
الحاق وطى الشبهة بالشيخ في نشر المحرمية وذكر كلام العلامة في القواعد ونظروا على
بطون الوطى بالشبهة والنزاهة القبيحة خلاصته على عنه انه قال في التذكرة ان وطى الشبهة يعلو
به التحريم اجماعا المعلق بالوطى المباح وأنه ظل غير ان المندد دعوى اجماع كل من يحفظ
عنه العلم من علمنا ما لا يتصل على ذلك وقد نهى أصحابنا لنزولهم الامامية ثم قال هو ظاهر
عدم الخلاف في ذلك لان ابن ابي عمير منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة في الخلاف
وكذا غيره ثم اخار التحريم واسند عليه ونجس منها الاجماع المنقول في كلام العلامة وغيره
قال ولا يصح ما افترعه من ذلك لاسم والتب لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة في القواعد لتأخر
في التصديق عن التذكرة كون المسئلة خلافية وتوقفه في الحكم واسيله الى عدم لذلك في
احاد عدم التحريم في الارشاد الذي هو منقول عن الكتابين ظاهر وكذا في التحريم والنسبة وقد
اخاره في الخلاف التحريم الاصح بما ياتي في دعوى اجماع عليه وفلا خثار الحق لعدم صح
ايضا بما ياتي في هذا كله يقتضي ضادا الاستدلال بالاجماع الزبور ولا يخفى مثله على مثله
فيبقى توجيه كلامه بما مر وان ذكر ما يوجب خلافه وقد اجمع فيه ايضا على عدم تحريم
بنسب الامم الملوثة والنظرة الغير الوطية فذكر الخلاف ولا في تحريم بنسب الملوثة
والنظرة المعقولة وبنسبها واقفا اذا كانت مملوكة واخارها وعدم وعزا الى اكثر
المناشرين واجمع عليه بدليلين احدهما قوله سبحانه فان لم تكونوا دخلتم حقن الاية وقال لما
حصله ان لا تقول لا طلاق على النظر ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنسب المعقود عليها
فالمرجع لما ثبت ذلك في بنسب الامم القليلة دخول بها بالاجماع المركب فلا يقال بالفرق ذكر
العلامة في الخلاف انه في هذا يخبر كما سبق فضلا لاستصحابها عن ادعاء او نقل الدليل بغيره

نسخة من نسخة
مكتبة جامعة القاهرة

الطابق للكتاب المطبوع
في المطبع

عليه السلام
المنطق في الفقه

من شاعري المناظرين لرباها فصحا في نهدي بليل شديدة الشربة وتوحيب مقاصد الملة السنية
وليد غير وجهه في امرنا حقاو المسائل الاصولية والفروعية وابراز دقائق الدلائل العقلية
والنقلية حتى غاها على كثير من سبقهم من فاضل العلماء الامامية والواما الوهابية والوه من الله
العالية والعلية الا ان شدة حسن ظنهم بمنزلهم وبالناس في صدقهم في غفلتهم و
دعواهم وعدم استغفارهم لخطاياهم فيما نحن فيه بخلافه والاطالة بالخطا وما والنحو
في غارها وكفاسا وما اسرارها وقصصهم في الغفلة عما شرعا اليه متفردا وبديته مفصلا
بجنتها وانفتحت بهم من حيث لا يعلمون الى ان حاولوا ان يروج ما كان لدى من قبلهم كاسداو
يصح ما كان عندهم قاسدا واصلاح ما لم يزل سقيما واجامات عليه الذم والاعوام
وغيرها ولم يقتضوا بذلك حتى ادخلوا في ذلك من جميع القائلين بحجية اخبار الاحاد ولو ان
الشعوب يدينهم على خلاف ذلك لكانهم في ذلك والذي دعام ذلك هو انهم لما نظروا الى
ما تقدم من الفرق بين طريقة الخاصة والعامة في الاجماع المحصل بتوابع القول ايضا على
الفرق بين المسالك في التفصيل بين الطريقين وجعلوا القول بطريق الامامية بمنزلة الجرح المبرك
بطريق السماع والشهادة عن المعصوم عليه السلام نظر الى ان ما قلناه ادعى بطريق القصر والاسرار
القطع بقوله اوداه وهو يحجز على ناطقه وعلى غيره مطلقا سواء قطع حد الثواب ام كان من الاحاد
بناء على حجة خبر الواحد في نقل السنة كما هو مبنى الخلاف وقالوا ان العبرة بعلم الناطق فظهر
لامناعه ومشاهدته فكما وجب عليه العمل بقول المعصوم في التصورين وجاز له الاجماع به
فكذلك خبره ممن يثق به او ثبت عند النظم بوارده ولم يفرقوا بين وجدان الخلف فيما نقل
عليه الاجماع وهدمه نظرا الى ان الخلاف يتوكل بقول المعصوم ولا يترك قوله بما لا يفرق
وجعلوا الخلفا المعاصر للناقل والمقدم والمناظر والكثير والنادي وشهاسا وما ذكره الا
ان يبلغ من الكثرة بحيث يحصل العلم بوجه الناطق والظن به او يضعف ظن صدقه ويصان
بناء على ان الناطق في العمل بخبر الواحد حصول الظن منه فينتفي حجيته مع عدم حصول
الظن بخلافه وبما يمنع ذلك كافر في حله وقد يقال انه لا يصح بالخلفا المناظر ولا الناظر
وان كل شيء سبق الاجماع ونجيبه من ينادي من سلف كما هو الفاعل لا بالمقدم مع حجة
جهره وانما يصح به حيث كانت موافقه معتبرة في تحققه وكان حصول الكف بسببه وقد
شدوا التمسك على من نقله منهم عن ذلك منهم ردا الاجماع لكان الخلاف وزعموا انه امتنا

يستقيم على طريقها هل الخلفان وهو ايضا غير ثابت على الاطلاق بل يختص بما اذا كان الخلفان
 لتحقيق الاجماع في هذا الاصل من الفين والواحد عوى الاتقان ولا يستقيم على طريقه الاثباتية ان
 لا يعللون عليه من حيث هو بل الكسفة لغيره في الوجود الخلفان ثم انهم مع ذلك كله ربما احتجوا
 وعلموا بالاجماع القول مع عدم اعتدائه عليه عند غلبه بان عرى الحكم الى احتسابنا و
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف وانما اذا خالفهم في وضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولي بذكر
 ووسعوا الاثرة في الالفاظ القول في الباب فلم يقتصر على ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع لكنه
 شاع عن معناه القوي المعنى الاصطلاح المصنفين بل الكفو بكل ما دل على الاتقان نصا او
 ظاهرا وانما فرقوا بين اثار الالفاظ الناطقة على معانيها القوية باعتبار ظهورها في الالفاظ
 ذلك نفسها او بقرينة المقام او غير ذلك وانما كلف الاتقان والاطيان ونحوهما ولفظ
 عندنا ومنهنا وعليه القوي ولا خلاف فيه ولا امر غير خلافه ونحو ذلك كقول الصدوق
 في المجالس ما من بين الامامية بناء على ان المراد به ما سبق في اوائل الفصل الثاني لاكونه
 مقتضى بينهم وادلتهم التي يرجع عليهم العمل بما هو المراد بالبيعة الدمشقية في هذه الامامية
 والغرض من النتيجة في هذه الامامية ونحوها وكبح هذا المرفق في الانشائات ما من ظلم
 او ما ظن انظروا به وان كان فيها او دمه في قوله اذا لم يحصل على الغالب في قوله ويجوز ان يكون
 مسانعة حتى من الاستناد الى ذلك وكذا هو على كل او غير اجماع المصنفين عليه وطعن احد العلماء
 على هذا القول وسنده بالشد والجهل والبراء ونحو ذلك ثم انهم عزوا الاجماع الى المتقدمة
 بعد ذلك النقل والناقلان فقلت في نفسي واحسن من هذا اختيارا صحيحا متعددة كذلك وفيه على
 هذا الجواب احكام المعارض بينها فقلت في نفسي المضادة بها بالشفرة المعلومة او غيرها من الجواب
 بين الاجماع والمخبر اجيبا وادعوا بجموع الاجماع لعل وسنده ومنه فضل فله غالب وسلامته
 من عوارض المخبر من جهة القطر المعنى والنقل والناقل وقسموه كما تجوز الى الاقسام الثلاثة
 في كتبهم واجروا عليها احكامها الشايعة الدائرة على السنتهم هذا يحصل ما صححوا به واستيط
 من نحو كل هذه ولازم من مبنى ما هو المذكور من جهة من نهج الصواب جلا او بيا وضل
 المحطاي في الباب هو ان هو لا يجماع القول في كسبة لاحصاء الغالب في على دخول العصور
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ القول في معناه الاصطلاح عند لم يثبت
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاجماع او نقل الاقوال انما يكون مخدوعا في نقلنا في ومعتبر في

في هذا الباب من
 ما لا يخفى على
 من يتأمل في
 هذا الباب من

في هذا الباب من
 ما لا يخفى على
 من يتأمل في
 هذا الباب من

حقه باعتبار نقل السبب لكاشف عن قول المعصوم وعن دليل قطعي وعلوي الدليل البعد
 به وحصول الاكتفاء للفقهاء اليه والمقتضى به البناء على قوله لا باعتبار ما أنكشك على
 منه فيها مع ما لا لا لا يحتمل باعتبار الاول وهي بمنزلة ثبوتها على ما لا على مثل ما لا الاول
 دلالة اللفظ على السبب هذه لا بد من اعتبارها في ثبوتها وهي متحققة ظاهر في الالفاظ
 المتبادلة العبرة عندهم ما الرصيد عنها صار وقد يشبه الامر حيث وقع النقل لفظ
 الاجماع في مقام الجمع من العلومات بناء الاجماع به ليس على الاكتفاء الاول عند
 الصوفية ولا على الوجه الثاني عشر الذي نرى وجهه في الاحكام الشرعية فعلى غاية التردد
 مع انه فرض ثبوته واقعا وبناءا على ما عليه كان بنفسه في بحجة فالاشباه به غير خارج
 في المطلوب بل هو باذنه فاذ لم يكن مبتدئا على احد الامرين ولا على العلم بقوله المعصوم بعينه
 او من حكمه مع قطع النظر عن الاتفاق كما مر في ثبوتها على سائر الاسباب المقررة وواظفها
 غالب عند الاطلاق وعدم الغربة الخاصة ولا العامة هو حصول الاتفاق من الجميع على
 نفس الحكم ومعرفة ذلك على سبيل القطع والاجتهاد والنظر العيني بالنظر الى هذا المذهب
 لذلك صرح جماعة منهم باقتحام معناه عند الفريقين وجعلوا معناه بالاشهر وكثيرا ما
 يصنعونها عند ثبوتها في المبالغة في شأنها بانها كانت تكون جماعة وان لم تكن جماعة
 وغوشت ذلك وديما قالوا ان كان هذا ما روي ان كان كتابة الفلاني مثاقير في التصنيف
 او ثبت نقل كذا عنه فالمسئلة لاجتماعية واذا لو حلت لمرأى الخارج وحوال المسئلة
 وخصا نقل المسئلة فربما يتعين قصد ذلك وربما يتعين قصد خلافه وقد يشبه الامر في
 بما هو المتيقن من المأخوذ من ذلك اللفظ ولو بمجموعة القرائن على نحو الاتفاق العيني
 او ظهورا كان معبرا لا فلا الثانية بحجة نقل السبب المذكور وجواز التحويل عليه وذلك
 لا تليق لاكتفاء فإولى العلماء الى نقلهم الجاهلين بها وحكاية الاقوال والعبارات
 التي اذ عليها من ريف عليها ورواية ما احدث عليه الاخبار وغير من الخبر الذي كان
 المعصوم ونحوه من نفس الاستدلال التي يعرفها احواله والا قول والاقتضالات التي يعرفها
 ضرورة وخبرها مما يتعلق بها او غير من يعمل بها وكشف الشبهة واتفاق جماعة من سائر
 الاراء والمذاهب اوجب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على وجه التفصيل والاجمال
 عن طريق السلف المتخذ من جميع الفرق في القول والعمل على قول اخبار الاخاء في ذلك

وصالح اعتبارا للتفاوت في ذكر العبارات على التفضل وهذا ظاهر لغير راجع كذا العلماء ومن
 النظر على غيرهم وطريقه غيرهم حتى انهم كثيرا ما يغفلون شيئا مما ذكره مسلمين على نقل غيرهم من
 دون تصريح بالفضل عند الاستناد اليه نظرا الى الوثوق به وان لم يحصل العلم بغيره ولا
 يعرفون في ذلك بين ما يتعلق بالشرعيات وغيره ولا يعرفون التفاوت ولا ذكر العبارات منسلة
 في غير ذلك فلا يصح اعتبارا فيها غير انه لا يشترط التاخير في كونه نقل قول غير معلوم عن غير معلوم و
 حصول الوثوق بالتأخر كما هو المرفوع في غير موضع من ذلك بهذا الاعتبار من الأصول في يوم
 عدم شونه بغير العلم بان هذا اليوم فسد من أصله كما ذكر في الأصل في الأصول في الأصول في الأصول
 التي لم يعرفه الا على ما هو عليه في الأصل في زمان النبوة والحقبة والتأخيرين ولا يماند بذلك
 مع قوله ببعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من التعويل على نقل المؤلف به لما ذكره ويدل عليه
 مع ذلك ما دل على صحة نقل المؤلف من أصول مطلق وما اقتضى كفاية الظن فيما لا بد من تركه
 ولا طريقا اليه غير غالب اذن من المعلوم شدة الحاجة الى معرفة احوال علماء الخاصة والعامة
 واداء ما ورد في الفنون الفوتوت التي لا يحصى من تأليفه للرجوع عليه من الاخبار والاقوال من غير
 والشك في ان الشاذ والمعلوم به ولو في الجملة من المذهب والكلية والواقع للعلمة او اكثرهم
 العالمين بهم والفتنة والافوق والادوية عن تركي كذلك مع هذه الشاذ وشواهد المنقول
 والنظرة وقولها العربية التي هي ما سبق استنباط الاحكام وما نزلها على الشاذ في الكتاب
 والشفقة وهذا معرفة ما تقتضيه الاثار والوصايا وما راها العقول والافعال المعروفة و
 غير ذلك مما لا يخفى على الشامل ولا طريقا الى الشبهة من جميع ذلك غالب اسوي النقل الغير
 للعلم والرجوع الى ما وجد في الكتب التي عليها الآثار الصالحة والافعال الطيبة فيعلم جواز
 العمل بها والاعتداد عليها في ذلك كما جاز العمل بالفتنة والاحتجاج باخبار الاحاد المرفوعة من
 النبي وحقه عليه السلام في نفس الاحكام وان كانت الولاية مستكثرة وكانت من حال الطبقة
 الاولى ويروى كلام غير المصنوع وكان المعبر عنهم الوثوق والخبر من الكتب والوضع وان لم
 يجامعه العلم والفضل والودع وكما جاز عمل المقلدين وبناء احكامهم على ما نقله الواحد الثاني
 ولو يوسا انهم من مجتهدين بهم وعلماهم فان لم يكن ما نحن فيه اولى من جميع ذلك بالاعتناء عليه
 فيما ذكرنا فليعلم ان قطعا لم يوجد فيه ما يفرجه من الأصل الذي شرعناه وصل هذا الاثر
 من نقل واحد من ثقات العلماء لعبارات الاصطلاح وغيرها المتداولة بطريق الشافعية و

والكثافة والكتابة مفصلاً ونفلاً فياويلهم السفلادتها بحال ونفلاً إجماعهم الذي يوجب الى
 ذلك باعتبار ما توقف عليه منها وتوقف هو عليه بما ذكره لا ما اعتقد به بالحد من الاسترابة
 وبين خبره وذلك لان هذه كلها متساوية في كونها نفلاً لقول غير معصوم وفي حصول النظر
 منها من يحل الملاحع التافلاً فيها على ما اربط عليه فتشأوى في جواز القول عليها ان
 اختلف فيه قوة وضعفاً باخلاقها في كون النفل باللفظ والعقوى على وجه التقابل
 الاجمال وفي العلم يكون دلالته كلالاً النفل عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور
 وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرهما مما سبق ايضاً ولا يوجب تمايزاً في اصل الاعمال
 الشريك بينهما بالنسبة الى شئ منها كما هو ظاهر الثالث في حصول استكشاف نتيجة العبر من
 من ذلك السبب وجهه ما اشترنا اليه سابقاً من ان السبب المنقول بعد جملة القول عليه
 وقوله صا لم يحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وان كان معدوماً في الدلالة
 الظنية باعتبار نظرية اصله فيبقى ان يلاحظ ويراعى حال التافلاً حين نفعه من جهة
 زمانه وزمان نفعه وحفظه وقسطه وثبته في النفل وبضاعته في العلم وبلغ نظره و
 اطلاع على الكتب والاقوال وتنبه لها واستقصاها لما شذوذت منها وضوئها الى
 رموز الصاوات ودقائقها فلا يعرف قول الناظر بقول المتقدم عليه حين نفعه للاجماع
 ولا قول من كتابه غير الوجوه والنقل عنه في ذلك والواقع ينقل من يد تدبّر ما هو المتداول
 المعروف وعلى هذا القياس هو هذا الذي الذي يحول عليه بما يعلم او يستظهر من شأن التافلاً
 فيما اشترنا اليه فلا يقاس ايراد ريبه بالفاضلين ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل
 الخراساني بالفاضل الاضيق الشهير بالهندى هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من
 احوالهم وكنههم وقد صرح الفاضل الاحصالي منهم في رساله الكاشفة احوال من احوالهم
 بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع الى الكتب لفه هبة التي مستفها الاصحاح لا يحل استفاد
 بموجبها الانتشار وما او كثرها بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعرف دون ما شذوذها
 ندر وصريح ايضاً بانه يحصل البصيرة تحقيق اجماعهم فيصير حصول بكثرة البحث والتمسك في
 مستفانهم والاطلاع على فتاويلهم وقواهم حتى يخلص على غلظه انه لا يشذوذها الا القليل
 التادير فيجب جمعها منظاراً على حكم فاته يحزم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج الى البحث بكثرة
 ماخذ ومن يتبع كلام غير من العلماء وجدوا العظم على هذه الطريقة او مادونها وان تفاوتوا

هذا هو الوجه في كون النفل باللفظ والعقوى على وجه التقابل

هذا هو الوجه في كون النفل باللفظ والعقوى على وجه التقابل

في ذلك شدة وضعفها وقد ظلم من الشئ وغيره في وضع شئ ما يشهد بذلك ويبرر عنه بلا
 خفاء فلا يستكشف من ظاهريه الاجماع اكثر مما ذكره الباري بالاحاطة بحال وضع الكتاب للمفكر
 قريب كتابه من يدعي سبقه على غيره في الذبح والنديق وكتب كتاب الذبح مخبراً عن الشئ وقوله
 الذبح وكذلك في مقام النقل من جهة وقوع ما خرج منه بلفظ الاجماع في مقام حكمه بالافعال
 او الاجماع فان الاول بالاحاطة به علم ما علمنا من قبله من الثاني كما في وقد اشار اليه
 ايضا سابقاً وكذلك لفظه بحسب لفظ دلالة على الشئ خطأ واحال ما يدل عليه من
 جهة سماعه المنسوب اليه لاختلاف الاسباب الحكم كما مضى اذا شبه الامر والكتاب والحد
 بين جملة مما يثبتنا اخذ باداها ولا يخطئ في لفظ النظر في كل مما ذكره ولا يشك في مقتضا
 وحده ثم لم يخط مع جميع ذلك ما يمكن من معرفة معنى الاقوال على وجه العلم واليقين الا
 معنى لا اعتباراً بالنقل على سبيل الاجمال دون العلوم على التفسير بالوجدان والترك
 القطعي به لما عرف بالظن والمحتمل ولو كان ذلك النقل المظنون معلوماً لكفى في
 الاستكشاف فكيه لا ذلك الوكيل كذلك ولعلنا ايضا سائر الدواعي في الاستكشاف بحسب
 ما يصلح عليه من تلك الاسباب سواء كان من الاقوال النقلية على النقل او المناقشة عنه
 او من غيرها من سواء عرف بالطرق القطعية او الظنية للوقوف على الاستكشاف المعتبر الاجتهاد
 واستفاد الوضع على جميع ذلك والكل من باب واحد وما يستحق التبع متبعه ومراعاته
 لما ذكرنا من الرجوع الى كلام ناظر الاجماع وذلك اذا استظهرناه قد وصل او يصل الى ما وصل
 اليه وما نزل عليه باعتبار بعض الامور المحظوظة في شأنه وما عرفه تربيته احسن الناظر
 بمعرفة فليس ثباته به ويحتمل لظلال بسببه فليدفع ان يستفاد منه وتبع نظره وتبعه
 سواء ما عرفنا الناظر ام حاصره وسواء ادق فكره الى الموافقة له او المخالفة كما هو الشأن في حشر
 سائر الادلة وغيرها مما لا يدخل في المسئلة التي يحاول معرفتها فليدفع العلم بالاجماع والمخالفة في
 يتوقف عليه من الاقوال الاكلاهما فانما الوجه للرجوع الى النقل هو مقتضى وجوب الناظر الى ما
 يصل اليه واحتمال ذلك من جهة السبب في عدم علمه في هذا المقادير الذي يحتمل مرتبة في حكمه
 ما استظهر من خالفه خاصة ويصلح كلامه فيها عذراً للتأيد مع الواضحة لاكتشافه عن
 نوافذ الشئ وقوته لاصابة النظر فاذا لوحظ جميع ما ذكرنا من الاقوال السفاهة من النقل و
 العلوية بالتبع وعرفنا لوائف والمخالفات تفق تليف من المظنون منه كالمعلوم لسوء عجزنا

والصحيح

والصحيح
 في الاستكشاف
 في الاستكشاف
 في الاستكشاف

في الاستكشاف
 في الاستكشاف
 في الاستكشاف



بالدليل العلوي ولو ساقط لم ينظر فان حصل من ذلك اتفاق كما شف عن قول المعصوم او طلق
الدليل باحد الوجوه الصبر كان محجة ظنية حيث كان متوقفا على النقل العليل الوجه العلم بالسبب
او كما شف عن غير الدليل الفاعل والاعلا واذا اعتد بالنقل بان نقل الاجماع اثنان او واحد في
اكثر من موضع فان توافق الجميع لوحظ كل مع علم على ما فصل ولخذ ما حاصل وان تخالف
لوحظ في جميع ما ذكرنا خذنا اختلف فيه النقل لا راجح بحسب حال الناقل وزمانه ووجه
المعاخذ وعدسه ثم يعمل بما هو المقصد ويحكم على تقدير حجته بانه دليل واحد وان اعتد
فيه النقل المتوافق والناقل وليس ما ذكرناه مخصوصا بنقل الاجماع النظم لنقل الاول
اجمالا بل يجري في نقلها تفصيلا ايضا وكذلك نقل سائر الاشياء التي يمتنع عليها معرفة الحكم
والمحكم بما اذا وجد المنقول واصل الوجدان والمقام مشترك بين الحجج كما هو ظاهر وبما يحكم
باعتد الدليل بها من غير وجه استكشاف بحقه بطرق متعددة مما عرفنا وهذا المخرج كما
لا يخفى على من تدبره فلا سببان بما بيناه وصبرنا بوث عليه طريقة معظم الاصحاب من عدل
الاستدلال بالاجماع المنقول على وجه الاختصاص والاستقلال لا اعادة ووده غالب ولا سيما
اذا صدر من المعاصرين نحوه بطلان البتة وبانه محمول على ما علمه او بانه ممنوع في موضع الخلاف
وان كان الخلاف منقول ايضا من طريق الاتحاد وذلك لانه اذا كان المناط ما قلنا لم يكن في
الرجوع اليه فائدة بعينه فاعلم ان لا السائل الاجماعية التي عرفها شبهة الخلاف ولا
في الخلافية التي انتشرت فيها الاقوال واشتهر الاختلاف ولا في الفروع التي تفرع عنها الا
فليس من الاصحاب لا فيما اتفق فيها نقل الاجماع ممن لا يثبت بنقله لمعاصره او خصوصاً ما هو غير ذلك
فما في بيانته فلا يصور له جد ولا في ناد من المسائل بالنسبة الى قليل من العلماء ومجتهدين
الفتلة الا فاضل المقام في عدم حجته باصناف الثاني وهو انكشف لنا ظاهر السبب
بأدعائه ولكن لا يراه انما هو في اظهر من كلامه او بان من اعتقاده او عاذا لك والقطع به و
هذا اما لصريحه او لصريحه بالاجماع فاصد معناه الصطلح عند الامامة باحد وجوه
المتقدم او لاستناده الى اتفاق الاصحاب وغيرهم من المخالفين ايضا في مقام الحاجة وهو من لا
يعتد عليه بنفسه ولا اعتقاده الملائمة بين الامرين وحصول العلم لنا بذلك من نصريحها
في كلامه وغيره اما اذا نظر من كلامه ولا من اعتقاده ذلك لاستفاده ما ذكره فلا شبهة
من عدم حجته بهذا الاعتبار واولي من هذا اذا اظهر خلافه كما اذا اقصى على دعوى الاتفاق في

الكلام في العلم بالشأن

غير مقام اقامة انما يخرج مخرج يمنع الملازمة المذكورة او نقل الاضاف على حكم تصرفه ان لو كان في
 كاسب في العلم او وجد في كلام غير ما يصح او يجلي هذا الحق بذلك ويخرج مما نحن فيه بل ان الاجماع
 المنقول ما اذا اختلفوا في اجماع على الادخل في الكشف كما علم وهو مع ذلك يثبت
 وان ثبت لغيره في الكشف فمن ان يخرج به وذلك كما اذا اختلف على كون مراد فلان مثلاً من العلماء
 المعروفين كذا او يثبت عدول عن كذا الى كذا او يكون كتابه فلان من اختلف في التصديق عن كذا في الاخر
 او نحو ذلك فما يظهر منه البناء على ما اختلفت به الاضاف الواضحة من المشايخ الايمان او اكثر من
 المتفرقين الحكم او كبريهم فان كان كذا الكف معلما على ما ذكرنا وما صلا بد منه بعيدا
 مع ان تعليقه يقتضي عدم ثبوته عند فلا صيرورة وان ظهر لنا ثبوت المعلق عليه ما والاستغناء عنه
 بانفاق غير المعرفة نسب من على طر فواء او شد وذه على انتم في ابقى توقف على ذلك الوصول
 ثم قد ايضا الاحمال وجو نظائر في الكتب والفنا والى التي بعد مضطها وحصرها والعلم بها كما
 لا يخفى في الكلام انما هو ضا اذا ظهر من التاقل ادعاء الكشف المطلق الغير المعلق على قول اصلا يصبر
 ان يكون ذلك الاستناد الى تحقق احدا لاسباب التسليم في الغير المتضمنة لدخول المعنى بعينه
 او ما في حكمه في الجمع بين فان عبرت ما يقتضي دخوله فيهم فلا يخلو ما ان يحمل كون ذلك اعتبار
 حصول الكشف للتاقل باحد الوجوه التي لا تنضموا العلم بقوله بعينه او ما في حكمه على نحو ما في قوله
 قد خرج ما ياتي فيها اذا ظهر منه ذلك لا تمنع صدق الاحمال ان وناو بها يؤخذ باذناها وانما
 ان يعلم او يستظهر ان ذلك باعتبار دعوى الاطلاع على قوله بعينه ونحو او فعله كذلك فهذا
 ينبغي ان يخرج كاسبق بما نحن فيه ايضا لان حكمه ان كان حتم في حقه للفاو والتعاضد ولو اوجه
 الثاني عشر بناء على جواز تصديق مدعيه فعمل بذلك في باب التسليم والخبر كان مخبر حلاله
 ناقله بهذا الاعتبار لكونه من محض الاحبار واذ لا يصبر فيها التعارض بالتعاضد والمشااهدة بل
 يكفي اصال كون ذلك مشاهدا للاحبار بحكمه نظر الى كونه الظاهر من رواية العدد والاحبار
 وهذا هو الذي يوجب له الاصحاب خبره في كونه في الاسول والفرع وكتابا لا خادما في ذلك
 عليه من الاحمال وان لم يتخذ في ذلك دخل في الاحبار والمرسل المتصلة بالمعومات والمشااهدة
 من دون سماع من دعوى عنه ولا مشاهدة لما صدق منه فكان كالا يوجد في كتب علماء الفاشدة
 والائمة من نسب بعض المذاهب لبعض الائمة عليهم السلام حصلوا او عموما في نقل من جميع
 القضاة او التابعين او اهل بلد في احداهم حيث لو كان قرينة على قصد من هذا خاصة فخر

عليه حكم ما فرقنا الاخبار وسط قها وما ورد في اراء العامة عن حمل عليه السلام حيث كان الناظر
منهم لا يفتقر الى الاقوال وان كان ظاهرا للبيان فيضيق وهو لا يقطع في الجمع حول عليه في
نقل احوال قبل الاثمة عليه السلام وهذا مما لا اري تباينه للاصحاب من عند بقوله ولا نعبرهم
من ارجعوا والاجابوا لمصلحة وجه الفرق هو انه يغتفر في معرفة قول من لم يسمع قوله بحجتها لا
يشغره في معرفة قوله بحجته في الثاني الا ان كان يرجع اليه حصول الظن منه فيما يكفي في الظن
بقول مسلم كالغائب والجمع والتعديل وعللنا ان الفضيلة ونحوها او يحصل طريقا مع ما ينضم
معه من الاقوال المتعاضدة وغيرها التي تحصل شهرة مرجحها واجام كاشف عن الحق والظرف
المعززة وان ذلك من قول من قوله مستقلة منفردة ككتاب الله سبحانه به يعرف ما يرد
من الله تعالى بالوحى والاهتمام بجميع ما الى به الرسل والانبياء والملائكة الكرام عليهم السلام
وهو الطريق الى اخبار التمام والارض المبدء والعداد وسائر العلوم والمعارف والاحكام و
مع ذلك فالاطلاق ما معلوم بالمشاهدة بعبارة وان اضطررنا في كتبنا في اواسه ووهو مستند
وليسهل عندنا الاحتجاج بمعرفة ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتغيير في نظريه والثاني
عالمه في جميع ذلك كما هو ظاهر وكان حصول العلم به متعذرا كما ان استعسلا ولا توافقه
الا واما الاداء ولان ذلك لم يقبل في الاحتجاج بالاعتبار على مجرد فعل العدل وان كان بطريقه
بخلاف الاول وقد وقع نظره في ذلك في الشاهدان والافاق وايضا فاعين في بعضها من البينين و
التقصير ما لم يتجره اخرى فليس لنا بل منكر اصل او اما مصدر من جملة من الاغاطرة من
الاغمار على ما سئل الصدوق في الغيبة وغيره نادوا واما مصدر من غيرهم ممن لا يعمل عليه من
الاغمار عليها دائما او كثيرا ولا سيما اذا كان الارسال بلفظ قال الصادق عليه السلام شلا و
نحوه لا يروى عن وشبهه فالاول لم يبق على المساعدة في الاستدلال حيث يوجد دليل اخر على
الحكمه في الخبرين فاما اشارة اليه سابقا ولذا لم يصد وبها غالبا والثاني على العقله و
البحا الزكابين في عمله مفصلا على ان الارسال بلفظ قال فضلا عن روى وثيقا مع عدم
العلم بصدور القول من له مويل عليه شائع عند اولين الاحباب غيرهم في نقل الاخبار
والاقوال في الاحكام الشرعية وغيرها وبه يضعف حمل الاطلاق المزبور على تحصيل القطع
ولا سيما في الغالبه عدم حصوله كالاجابا وما اذا كان الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صرح في كتابه الخاصة والعامة بان قبول كلامهم او بعضهم لبعض الميسل او

بما هو عليه السلام
في الخبرين
فاما اشارة اليه سابقا
ولذا لم يصد وبها غالبا
والثاني على العقله و
البحا الزكابين في عمله
مفصلا على ان الارسال
بلفظ قال فضلا عن روى
وثيقا مع عدم العلم
بصدور القول من له
مويل عليه شائع عند
اولين الاحباب غيرهم
في نقل الاخبار والاقوال
في الاحكام الشرعية
غيرها وبه يضعف حمل
الاطلاق المزبور على
تحصيل القطع ولا سيما
في الغالبه عدم حصوله
كالاجابا وما اذا كان
الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صرح في
كتابه الخاصة والعامة
بان قبول كلامهم او
بعضهم لبعض الميسل او

في الخبرين
فاما اشارة اليه سابقا
ولذا لم يصد وبها غالبا
والثاني على العقله و
البحا الزكابين في عمله
مفصلا على ان الارسال
بلفظ قال فضلا عن روى
وثيقا مع عدم العلم
بصدور القول من له
مويل عليه شائع عند
اولين الاحباب غيرهم
في نقل الاخبار والاقوال
في الاحكام الشرعية
غيرها وبه يضعف حمل
الاطلاق المزبور على
تحصيل القطع ولا سيما
في الغالبه عدم حصوله
كالاجابا وما اذا كان
الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صرح في
كتابه الخاصة والعامة
بان قبول كلامهم او
بعضهم لبعض الميسل او

كلها باعتبار حصول العلم بالظن بان المرسل لا يرسل الا عن ثقة بناء على اعتقاد الوفاة لالامه
 بعد ان كان خبره خبرا من هذا يظهر وجهه من انما اليه سابقا في الاجماع المحصلة في الوجه الاول من
 نقد العلم بكثير من الاحوال التي هي من غير النقل والاجماع المتوصل به موافق بينا وجوه اخرى
 لذلك ايضا اذا عرفت ذلك فلتخرج الى الكلام فيها هو موضع الكلام وهو ان لا يظهر من النقل
 دعوى العلم بقول المعصوم بينه او ما في حكمه يظهر منه دعوى ان كشف بالحد الوجه الغير
 الموجبة لذلك وهذا هو الذي ذكرناه انه يحذف حق نفسه لا غير الدليل عليه ان الناقلة لا تحمل
 ذلك من قبل من علم به ما سبق كشمس واجتماع الاول وان الحكم قد يتحقق فيه اتفاق العلماء او لا
 العلم علما وفيهم جماعة يقولون بالنسبة ويحذف ذلك كما علم مما سبق في هذا وجعل في مستند
 الى امور حجية وانرى حجة في نفس ذلك فاعلم ما عرفت واعتاد الاصل ويعمل على خبر
 المستند اليها كما لا على قطعه انما من حمله الذي هو حكم عقل يقتضي ان يصير ما في حق نفسه
 لا غير بما يصير في حق غيره ايضا اذ يرتفع بقول المعصوم لانه يتسامح في نقل قول غيره
 بما لا يتسامح في نقل قوله كسابق والثانية ان كل ما كان كذلك فهو قول المعصوم او ما يقتضي
 الدليل الظاهر والعبر والمحال والحكم الظاهر الذي هو من انما التحكيم وهذا من السائل
 الاصولية والمحال في النظرية التي هي على ما ينبغي ان يستخرج منها وسعه ويقع رايه ونظيره
 ولا يجوز ان يطلعه فيها غيره ولا يتسامح معها كسابقا في الازدواج فلهذا هو ما قلناه في الاصل
 الناقلة للاجماع كان ذلك من باب تولي الرتبة على سبيل الاتفاق لان غاية التقليد المنج من
 بلورية ومخالفة من عمل فيها كل منهم فالاصول على الاتفاقية فقط وينبغي في الموضع
 بالاجماع المحصل على ذلك كما هو مقرر في سائر السائل والمحال اذ الرجوع للقبلة في هذه
 المقدسات ان يقلد غيره ويعمل على قوله لا يجوز ذلك ايضا في التبع للماخوذ منها والحدود
 من جوارها ويجوز فيها من الحكم الصواب المحل كما يجري فيها بالانفاذ لصلها لقبلة الحكم
 ونواقضها فيه ضرورة ولذلك لو قال الرتبة في اثبات قوة ثبوت النبي صلى الله عليه واله
 امر به وامره للقرآن لا تركم اجتهاد في ولا يصح على حكمه بقوله ذلك التواضع التواضع عليه
 الا اذا اختلفت بمصادرة الامر وضع او قرينة لفظية او حالية متضمنة للقوة فيضيد
 عليه فيها ايضا لا ذكره ولذلك صرح الشيخ وغيره كسابقا في ان الراي العام اذا حمل
 على بعض انما لا والراي الجمل اذ صرح الى احد وجهيه واحتمل ان ذلك بطريق الاستدلال

بيان ان العلم بالظن
 العلم بالظن

وذلك في حجة على انما
 في حجة على انما

انما العلم بالظن
 العلم بالظن

حلم ذلك لم يبعد عليه وإذا افترضنا علم ذلك فهو دونه من قصد النبي صلى الله عليه وآله لا لا
عندهم ابتداء من اعتباره لانه لو عرف قصد له في امواله من نفسه إيهام الخافدة في ظاهر
الصوم وقد حتمت القضية ايضا بما يقرب من ذلك بناء على القول بحجة خبر الواحد وهو يشهد
بما ظاهرا كما لا يخفى ونفاه من سماع منتهى الأصول من جهود الفقهاء والمكلمين ايضا وحسن النتيجة
الخفية في شرح الحق للبرازي عن الشافعي في المحل الاخرى وجها عاما ايضا ترجح العمل
بظاهر الحديث قال وان كان نصنا على ما هو وجوب العمل بكافة لا وجه لها فيه الاطلاق المذكور
على التام في العمل الشائع عندنا لا يكون باسقاطه عنه فلا يترتب النص لا مرجح له وصريح الخبر
والنسخ وغيرهما باقاة فيقبل فاعل الصواب في النسخ الاحتياط للمبرر في النسخ من المنسوخ بناء على حجة
لخبر الواحد لا يقبل قولنا كذا نسخ كذا وان كذا نسخ كذا كون الاول نقلا عن رواية كذا
فيه والثاني قولنا حكما بما يمكن لا يشبه فيه قال المصنف في هذا الرجوع في كل الرجوع في الداهية
القول اخر في حيث خصها فكذا في هذا الباب انتهى وتعلم ايضا عندنا على جواز ان لا يفتي
نظار من هذا الباب لو قال الفقيه ان هذا الحكم مما اتفق عليه مجتهد والعصر وكل القول كذا
فصحيح على راي النسخ وعلى راي العامة فالحكم حق كان بالكلية بل انما يكون حقا على أحد الرأى
خاصة من رايكم بخلاف ذلك فهو على راي نفسه لا على تقليد غيره وهو ظاهر ويجوز في
سائر المسائل والمقدّمات والنتائج فالحكم في الاجماع القول ايضا كذا لعل هو اول من يترتب الاجماع
المحصل كما لا يخفى على محقق من النظر ومثل وقائنهما وهو كالمفضل الاول توقف على تمهيد
مقدمة وهي ان الأدلة التي ليست بظن منها الاحكام ونحوها اليها ايضا لا قربا ولو بوجها غير
مضمر عند جميع فري السليمن على اختلافهم في عهد هاشم وشيخها في امور منها الكتاب وهو
كلام الله وقوله المعروف بالعلوم بالنوازل كلام في هيئته لكونه معلوم الصدق وكذا شافعا
عنده الله وهو الحق انساب الوافق لما اقتضته جها الحق الفهم الواقعية العرفية وسما السنة
وهي قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التفسير الى الامم والتميم غيرهما مما اعتقد عندهم باللفظ و
فعله وتفرقه ومثله عند العامة في قول الامام وضله وتفرقه اما لكون ذلك لما ثبت على التواتر
او لاستقلالها بحجة كاسرة في اوقال الرضا الزولوعبر بالعصم وقصد المعصوم في النسخ او في
غيره ايضا لقم على جميع المذهبين بل على كتابيه وما يشهد من قولنا انقل بالمعنى كذا كلام
عند جميع الفرق في حجة الاول ولا عند العامة في حجة الثاني مع عدم صدور عن

مفتي دارالافتاء
الشيخ محمد باقر
الكاظمي

مفتي دارالافتاء
الشيخ محمد باقر
الكاظمي

الغنية لكون كل منهما معلوم الصدق والعرض وكاشفاً عما في الضمير والاعتقاد وهو الخلق والبار
 الموافق للعدالة سبحانه وقد صليت شأته وبلغى السند شرع من قبلنا مما الراسخون فيها على
 جهة ديننا ومنها الإجماع وما الخوف به ولا كلام عند العظماء في جهة نفسه ويختلف وجهها
 باختلاف صورة وطرف وجهه إلى السنة النبوية أو الإمامية أو العقل الخاكريون الواحد
 الأدلة على الحكم وهو الغالب في المبدأ والمبدأ أول عندنا من وجهه ومنها دليل العقل بأشهر
 وظل خلفنا لذا أصبح في خلافها ولا كلام في أن كل ما يدركه العقل هو الحكم به مطر أو قيدا
 بعدم معارضة واضح لبروز النفل وسواء أدركه مستقلاً أو منضماً مع السمع فخر على مدركه
 الفاطميه إذا كان من أهله لكونه كاشفاً عما من خطه من الحق الثابت في نفس الأمر وإن اختلف
 الخط عند غيره وعند نفسه في ذلك فهو عياناً ليس على وجه القطع والتجزم فيظهر كونه
 الأول وجهاً لا مركباً أصلاً وقد يحمل ذلك في الثاني أيضاً ولما كان الطريق إلى معرفة التكاليف
 ابتداء ليس إلا العقل بطريق الضرورة أو النظر وبه يعرف جهة السمع وحقيقته ويدرك
 حقيقته فلا معنى لطلب الدليل على حجته أصلاً مع أن الأدلة عليها كثيرة جداً ومنها ما يشهد
 وحجته ثابتة بالعقل وبالشرع أو كليهما وهو من الأدلة المتصلة فيها ومنها القياس أيضاً
 وما الخوف به وقد اختلف مذاهبهم فيه باختلافها ومنها أخذ العقل بالغير المعصوم
 وقد تقدم عن بعض الجهول القول بحجته وبجعله من الأدلة بالنسبة إلى غير العقلاء واتفقوا
 الإمامية وهو الخالفين على خلافه وفي حكم الإجماع جماعة من الفريقين على ذلك بحجته
 على صفاته أو جمع أن من المعلوم أن العقل لا يصح العقاب في الأدلة والثناء وإن لم يتبين
 أو كبريتهم في مسائل دينهم على اليقين والقطع وقد منعوا بإجماعهم من جهة مذاهبهم على
 أمثالهم وشاؤكم في العقاب يقول مطلقاً ويجوز على عدم حجتها على غيرهم بامور منها أنه
 يحمل في حقهم الخطأ والغلط والسهو ومنها أن حجته تنفي جواز التقليد بل وجوبه مع كان
 الاجتهاد وهو جائز بالانقائ والاحتياط فيحتملها بحجتها على ما بصوت ونحوه وقد جعلها
 من الأدلة لطرح العمل بها من التقليد بهذا الاعتبار لا دخالها في الاختيار وهو أن كلاً ما
 من وجوه شقها لزم كون تناوياً للجهة في أدلة بالنسبة إلى مقلديهم هو كونهم مجتهدين
 بهذا الاعتبار لا الله مع ذلك لا ينافي ما قلنا بل يؤيده كما لا يخفى ومنها الالهام بالنسبة إلى
 غير المعصوم ولو ذكره الإمامية أصلاً وعزى بعض العامة إلى جهلهم أنه ليس بحجة ونقل الخلاف

فمن بعض المتوفية وقال ان بعضهم جسد على نفس الله خاصة اذا رجع الفاعل لله فها
 انكر حقيقته جهوهم كيف يثبتها الانامية ثم اورد في الفرق على ان دليل العقل وما يليه
 انما يكون جردا على مدركها خاصة ولذلك لا يخلو الى الموازن وغيره منع شدة الاعتقاد للناس في
 الادراك وبادية كاختلافه في الاحساس بان الحول من عقلا له وانفقوا ايضا على ان الكثرة
 كله كما هو من هذا العظم او عظمه موازن وهو الطريق اليه بالتسببه الى ان لو لم يمتعه من التيقن
 الامام وعلى ان السنة تعلم بالسمع والمشافهة والتوازي وما في حكمه في افاذا العلم واختلفوا
 في المنقول فها من طريق الاحاد وعظمه الفرق على حقيقته وهو الحق يمتنع باعتبار الاحبار ورواها
 بالحجج والحدوث والترافيه وقد يفرق بين هذه الالفاظ بما الاجدوى في ذكره هنا فالتمسبه
 بمطابق الموازن وغيره انما هي باعتبار الطريق الى الدليل لا باعتبار نفسه فحقيقها كونه حاكية
 للدليل وكون الدليل محكما بالانفسا فالتعلق بها ليس بل دليل لو تكن من الادلة الشرعية
 المستنبط منها الاحكام الدينية وان حويل عليها فيما يعاين بها او يفرها الفاسد اخر وعاد الحق
 جميع فرق السنين بل مساو وطول انما للمبين على انه ليس من الادلة الشرعية والجمع الشبهة لغيره
 احكام الالهية ما يتخلل في مما تزلخا والفتاوى والعلماء وحكم به عقولهم وتقطع به وان
 عليهم الاستغناء به والعلم بانفسا كما وجب على ايضا على سائر الناس الا انه ليس جردا على غيرهم بل
 فائدة مقصودة على انفسهم وعلى غيرهم حيث وجب عليهم عليهم ولقد نادى المصنفون
 منهم بذلك في كتبهم على اسوائهم وليس هو من اصحابهم ونظر في مصنفاتهم وضرر في العقل
 تشهد بذلك انما ينع على الله سبحانه ان يجعل احكامه وكاليفه البقية على الحكم الباقية الباعث
 والمصالح الخفية والظاهرة منوطا بعباد الناس واصحابهم مع عدم عصمتهم وشدة اختلافهم
 واضطراب ادلتهم والناس جاهلهم وقاسمهم ويليدهم بما لهمم وعاد لهم وليليدهم كون ظاهريهم
 اكثر مراتب لا يتصور من صديهم واسطفا الناستة في الواسع في ظاهريهم وشاوغرا للوقوف على احكامهم
 ومطالبتهم واستقصاء مدلولهم مع ثبات افرانهم ودفع اعيهم وخفاء اسرارهم ونحو افرانهم فحتمهم
 فانما الى اخره لانه تكاليفهم مع اختلافهم ولما ذكرنا اعتبار السنة بقسما الانساب الى
 النبوا والامام لكل طالع يثبت الاحكام وفي الاجماع بضمها ايضا انفا في جميع اولئك انما يحسن
 منهم ودعا الحق شاذ به الشهرة ونحوها في الحجة على بصيرة الظنية وبما حكم نادى منها بحجة
 قول كل واحد من ذكره وبه اذا كان عن قطع بقول من خلف لا ذاء جميع انار لعقولهم وبما

يأتي على وجهه في هذا الباب
 ما لا يخفى

في حجة الله عليه السلام
 في حجة الله عليه السلام

كل الرعي وكل مراكبه يحكمون بفساده من علم وخبر وقطع بل من ضرورة من العقل والنسخ
لا يحسن من ولا خلاف غيره ولا يعرفون بين ما اذا كان القطع مستندا الى امور عقلية محضه
او الى غيرها ايضا كما هو الذي انشأ اصول الفعائل وفي غيرها من العلوم ان كل من قطع بحكم من الاحكام
لا يقطع بما لا يروى يستفاد من هو الحق الثابت الظاهر في الواقع ونفس الامر قدح ان لا يندلج
سبيل العقاب والرتابة الى من شاء من علم حقائقه من الامثله ونفسه في طرح ان يقول القطع بان
هذا حكم الله تعالى وان يبين في الكتاب فيه ببيان كل شيء وان لم يعرف طريق استخراج الحكم
بأصله او بحكم النبي او بالامام او بابيها او له ثابت في الجامعة الحاوية للاحكام باسمها فان
كلمها ومن لا زمة لا يفتك بعضها من بعض القطع فينتها بسلطان المصلح بآياتها واصح
بذلك ان لا يوجب احد لها على الغير سلطان حجة ما يلزم منها ايضا وكذلك منعها بسلطانها
وتوقيل بالحجة في كل ما يتعلق به مما لا يوجب العلم والذات بل بالنسخ فكذلك كما عرفت ان في حق
نفس من على القطع وناقله في ذلك وانما خلف جهته بالحجة باعتبار الطبيعة والظنية وذلك
لاشراك العلم بين الجميع اثباتا ونفيًا وعدم وجود نص يخص بالاثبات بفساد النبي اخر
ولما استبان بما يقتضيه ان الشارع اسقط اداءها التام عرفا منهم عن الحجر من غير حاجه الى
البحث والنظر فيها كما في سائر الاثر الظنية كان جميع ما ذكره في ذلك من سائر الامثلة استدل بها
لصلواتها علم خلاصها او وجد بآية من غير ما عارضها او اقرى ما لا من هنا لا يتم
ايراد العقيد بالحكم والقوى بالغيرية بغير علم بالظواهر وغيرها ان كل من يريد مع فعل احد هذا
ولا يوجب العمل اذا بلغ اربابه على التوراة ان لم يبلغ حد الاجماع مع ما فيه ايضا من الاختلاف
والترجيح ولا يستلزم اختلاف الفرائض بينة في معنى من سائر التواضع للاخبار والحوادث
وشاقصا من فاسد حكم الله المستند في ما هو السبيل بكتابه الله مع الذي علم ضرورة ما هو
والاثر والافاضة في التواضع والامام المستند في الحد من النظر الكثرة الخطا المختلف باختلاف الله
الشرا والغير في احتمال كذب الشائعات عند ثبوتها والاختار في غير الحقيقة وعدم امكان كذب
اصلا ولا كذبها وجريان الحكم بالصواب انما في نفس القوي في شبهة ما يقول ونحوه مما سمع
منه او شهد وعلم بالضرورة وليس هو من كذب لا يروى له عند روايته وقال في غير من
هذه في الحجر على الشائعات والناطح وغيرهما فقد خالف جميع المسلمين بالليلين طالبة وكان
الطريق احكامه بعد اقراره امره ولو لم يكن في النظر كلامه مع ان الفرق بينهما اجل من ان يحل على

سؤال العجائب

بيان وادخول من ان يخفى على ذي مسكن من اولى الاديان والعمل يقتضي قطع المعجب من اولى ما هو
 على الكلام بضرورة العقل والوجدان وكل ما اقتضى وجوده فله فطرا نه غنى عن البرهان فان كانت
 قد ذهبت بما ذكرنا بطور العلم عليه من الاحكام وهو معرفة الثبات وقوا اعداد العربية وعلم
 الرجال فانه لا طريق الى الغالب الا الرجوع الى اربابها الذين صنعوا فيها كتابا كثيرة ولم يتعلم
 فيها خالدا بالاسناد الى العقل المنقول الى الشاهدين والشاهدين في الاصل وقد ذكرنا ذلك على
 يوجب الاعتناء عليه مع ان كثيرا مما ذكره فيما سبق على الحد من النظر لا الشك والعقل فلو اوبى
 قطعهم بها ولم يعتن على فهمها لزم اغتفال العقل بها وكثير من الاحكام البنية عليها وفي ذلك
 انهم لا يظنون للمدعي ولا يعجب معرفة بطرق التزوير على العلم او العقل المعند به وفي ذلك العسر
 والحرج بل التكليف بما لا يطاق في الغالب فله حجة بالنظر فيما نحن فيه ونظائر ايضا كما
 هو الذي قلنا من اخطا المحقق وضللك الحجة ان هذه الاشياء ثم اذكرنا وان الطريق الى
 معرفة من الطريق الى معرفة كل وجه ينبغي ان يكون اليه لو كان الاعتناء على قطع هؤلاء فيها اطلاقا
 على حجة القطع بما ذكرنا اذا اوجب الاعتناء على قطعهم فيه ايضا على اختلاف ما ذهبوا اليه وطولهم
 اوجع الوثوق بهم في ذلك وهو باطل بالضرورة من الدين وان شبه عليك هذا مع ما دمج
 البصائر كتابا صائبا وغيرهم في الاصول هل ترى لاحد منهم ضرورة او نالوا بها بحجة وعنده من
 الادلة وان كلناهم كلنا منطابقين متفقين على منع ذلك ثم اوجع البصائر من الكتب في الفرع
 هل تجد لاحد منهم فربا من نقوى ضيقه على سبيل القطع وضيقه او يبرقنا ويجمعنا من المتكلم
 المدعين العمل بالعلم واليقين وغيرهم في الحجة وعندها وهل ترى لاحد اسنادا حيا في الحكم في
 معوية او رواية الى دعوى شقة قطعه بذلك كما يستند دائما الى مثله في حال رجل او معني
 لفظ او بيان قاعدة عقوبة او بضرورة او بآية كذا لا ارضى ذلك في كتبهم اصالا او بما يوجبنا ذلك
 اسنادا منها ثم الى ما يتفق في كلام بعضهم في ذكر صواب المسئلة من ادعاء القطع في بعضها
 وذكر الخلاف في اخرى ففهم من قرينة الغاملة ان ملنا القطع في الاول عدم الخلاف فيها
 اتفاقهم عليها فيحصل هذا ليل الا لباردة على دعوى الاجماع عليها وان هذا من الاستناد الى
 القطع من حيث هو كما هو الفرض مع انه لم يوجبنا ذلك في كلام من يشك في ذلك فليس مثله مما يعول
 عليه ويعين به بما يوجبنا ايضا اسناد بعضهم الى الخبر والوقوف والقطوع بحسب الظن بالآراء
 ولذكره في كتابنا لاحقا في الموضوع مجمعنا وروى عن النبي الاثمة عليهم السلام فيمن من ذلك انما

سؤال العجائب

معها واخذ منهم شأنا ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان والاعيان والاعيان
 باعثا الاعضاء والاعيان بما بين في محل من الاخوان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 عدم الاعيان على ذلك حتى ان الشيخ كثيرا ما يورد خبرا هو قاطع على بطلان شأنا معلوم ويرد به بان
 لعنه لا يجمع بل اختاره براهير ويورد من الاعيان ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان
 محل كون خبر الامام فريد لذلك فكيف الحال في غيره ذلك ومنع هذا فجاء الموقف والقطر على
 ذكر لا ينفق حجة القطع من حيث هو بقول معلوم كما هو ظاهر هذا النوع مما يتبادر ضا دعوى
 الملازمة المذكورة التي قبلها سبق الاجازة والسؤال والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 الاشكال الاول ان الاعيان على كلام علماء الرجال ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان
 ذكره كالمظهر من كلام من حصل التزكية من باب الشهادة والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 في التوازي والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 اليها ايضا اما الاول فلا ان الاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 وشا هديهم والشاهدين الذين اغتفبتهم هذا التهم او فقههم عن البحث عن احوالهم ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان
 احوال غيرهم وابتدأ كلامهم في بيان ما على وجه الحكم الذي سئل عليه العمل كما هو الشأن في نفس
 الاحكام ومفاد الاستنباط والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 القطع والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 على ملاحظة كتابة المتقدمين عليهم وقولهم غير ما من الاخبار والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 نظهم ويترجم عندهم ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان
 العلم والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 اسباب الحجج والتعديل والمدح فلا يحصر فيها اختلف في منها عن البناء على كون الحكم فيها بطري
 الاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
 كتبهم ورواها في بعض ما عليه كما سئل عن ما رواه الاخبا والاعيان
 كل واحد من الضعيفين واصحاب الاصول فلا بد من ان يشير الى ما هو قيل فيه من التعديل والتجريح
 وهل جعل على روايته او لا وابتدأ من اعتقاده وهل هو موافق الحق او مخالف له لان كثيرا من مصنوعي
 اصحابنا واصحاب الاصول يخلطون المذهب الفاسد وان كانت كتبهم معتبرة في بعض هذا وان كان
 اوله يفتي بالاشارة الى كل ما فيه من ابعاضه كمنها الصحيح كذا الظاهر فاما ما ذكره من ما يشابهه

الاعيان والاعيان

الاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان

الاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان

ويرتجح في نظره الاسامي ترج بر دعاء وتوقف فيه على الوجهين فينبه ويبرر دعوى القطع بكون
 سلمته انه قد ذكر التعديل والتحجج وناظر لحوال الرجال والظاهر وكما هم واسما اليهم واسوا اليها
 على الحجج واحده كفي النقل ثم ويحكم اخرى ولا يذكر التعديل بل يعباره مغايرة له بارادته في ما ذكرها
 ذكرها في موضع واحد مع ما في احوال الاصل من الحذف ودعوى القطع بجميعها او يشهد ما يشهد بين
 الاثار والاشياء بخلافه ومن ثم لا يكتفي بالافعال الرجال وقضاها فيه على تواضع كثيرة على ذلك و
 مشاهدتها بالاشياء وما كتب على اوله من فيه وناظر لحوال الرجال ولا سيما الخلاصة للعلامة فانه
 فيها على تعيين الاولين من عند على رتبته او ترجح هذه قول اوله والثاني من رتبته او رتبته او
 توقف فيه وهذا القوي شاهد على ما قلنا ثم اجروا حادثة على ذكر التراجم وضبطها من دون
 نقل او تركه في موضع العلم بها انفسه غالباً على ذكر لحوال الرجال على نحو ما في جملة من كتب
 الفاضل الشيخ وفيها اوله من في الاصل التي واما الكتب بطريق صحيح او غير من دون
 فخرج بالاختلاف لا يراى بالثابت البصير الواقع على طريقه وقد شبه في ان اعادته في
 على ما ذكرنا الا ان رتبة العلم غالباً وما يتفق له الخطا النوعية على تلك الكتب مع عدم انشا النظر
 فيها ودون ما ينقص على ما قلنا السيد جمال الدين بالورق واخبره منها من دون ملخصها اولها
 قال صاحب المسمى الذي تحققت من حاله ان كثر التبع السيد بحيث يقوى في الظن ان يكون
 بخلاف ذلك ما في المرجحة لكلام السلف غالباً انه لم يكن رتبة ما يذكرها في موضع شان بعض الرجال من
 الاختلاف بين علماء الرجال وغيرهم من بين الاحاد ويرجع ما اتى به من نظره معبداً للاخبار او
 الاصح ونحوها وهذا كما هو واقع في اوردته في الفقه المسمى على الظن غالباً وتختلف عبارته
 باختلاف مرادها واختلافها في اسما زيادة التنبه على الاختلاف والاشكال وتعد ما خرج في
 ظاهر السيد ومن الجيران صاحب المسمى جبل التركية من باب الشهادة واعتبر فيها العادة وكفى
 مع ذلك بتركه العلامة مع واحد من الاصل في تركه وقد نبهه اعني عليه لوثاقه لا
 محض العلم لمن مجرد قوله لكون شاهداً اخر ولذا في السيد الفاضل رحمه الله تعالى في حال
 ان ملأه كتب علماء الرجال من الحجج والتعديل لم يكن من شاذة بل يرجح كتابه عن اخر مشاهد ومن
 اجتهاد وليس ذلك شهادة لانا شاهد ما يحكي لك عن اسماء ما يجد في كتابه عن احد الامر في
 وصح الاسما اعطاه طلبه فانه بان يامد ما هم فضل عن غيرهم على الاكفاء بالظن في ذلك
 على الاعيان على توشن العرف تلبه بالقبول وبناء التوشن عليه كالحجج وان قال توشن التوشن

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

انما هو من القدماء ومطابقين بما بيناه من كلامهم من جعل التزكية من اية الشهادة والشرع في التزكية
 لا اعتبارا له في الخبر وطعوا وفعلوا بطريق الرأية ويقولون انما هو من الخبر وهو لا يبعد هذه السلسلة
 محزنة من جهة ذلك بلهم على ما ينبغي كما انهم وكما وليا من ائمتنا لو شكوا في انفسنا بسوءنا فلهذا قيل
 عن بعض الحكماء ان شكنا في انفسنا واسنادنا لها واسنادها لاجلها والتحقق هنا انه ان وجد بين
 ما يجب عليه العمل عليه وبينه وبينه في النظر كما في سائر المسائل فالحق الاكتفاء بما هو واجب الوثوق به لا
 الشراي حيث لم يثبت او يكونه فلهذا ما عابنا به الا اننا لم ندع وجوبا يعتد به كما هو الاخرى بل
 استندنا للوثوق الى القطع الحاصل من العاشرة والاختيار والاشهاد والاشهاد والاشهاد والاشهاد
 ونحوها والى الظن الحاصل من اختياره من علمه ومعرفة ما يقع في باب تزكية النفس ونحو غيرها
 بالشهادة في مقابل الرأية لاجلنا الصالحا والعلما وغيره ايضا في هذا وهو ان اختيار واحد من علم
 ايضا بحيث تدابة او من خبر صحيح مرفوع عن ائمة عليه السلام من سائر الاخبار والاشهاد والاشهاد
 التي قد ثبتت الظن بما ذكرنا من حكم جماعة واحد من اهل الرجال السند الى احد هذه الاشياء
 يكون التزكية الذي يكونه شاهدا او لا حتى يثبت فيه ما يستلزمه من الشروط المقررة بل
 محض الظن من قوله ويكفي بمصولة ومنه ان غير مما سبق من وجهه ما ياتي في الاشارة الى الجواب
 والتفصيل في كونه على هذه وانما يدل بيان ما عليه من اهل الرجال في التزكية والجمع هل كان
 على القطع واليقين والظن الاجتهادي والاختصاص على شهادة العدلين ودواية الاختصاصين
 المقررة او مجرد نقل كلام من سبق وقوله العلوم والسند والمرسل فالظاهر ان الاختصاصين
 الامع النص يرجح به وانما بالنسبة الى احدهما فالحق اختلاف احوالهم في ذلك باختلاف احوال
 الزوايا واختلاف احوالهم وهذا هو ما اذا اريدنا الاستناد الى كلامهم فينبغي ان نرى حيث يظهر
 حقيقة على احدى المراتب لعدا العلم اكثر من ذلك وشهادة الاما ان عليه في كثير من المواضع
 ولان الامر في التعديل والجمع مع بعد العصر وكثرة الاختلاف فيها فلو ادوا به بعض مباح
 صعب جدا وكثيرا ما ينبغي حال الانسان على اهله واصحابه وعامة من فضائلهم وغيرهم وديما
 يتغير من حال الى غيرهم وتوقع الاختلاف العظيم في كثير من اصحاب الائمة وكثرة الفقد والظن من
 بعضهم في بعض من غيرهم كما انهم في الية سابقا في الاجماع المحصلة في الوجه الاول فيبعدوا
 بجميع عادة اطلاع احد من اهل الرجال في كثير من الروايات على اكثر مما ذكرنا كما لا يخفى على المندبرين
 احسن واصحاب الشيخ الهادي في مشرفا التبيين حيث قال في جملة ابراهه على من اعتزل الحركة

بما بيننا وبينكم من
 التزكية والاشهاد

كلامه في التزكية

ما قلناه وشعبه وان علماء الرجال الذين وصلنا لينا كتبهم في هذا الزمان كلهم ما ظنوا
تقدرا اكثر الراوعين منهم وخافوا الاثمين منهم على التعديل لا ينفعه في الحكم بغير الحدوث الا
اذا ثبت ان مدعيه كل من ينسبنا الاثمين علم الاكفاء في تركية الراوي العدل الواحد وقد وثق
خوط القضاة الذي يظهر خلافه ثم استدلنا بصرح العلامة بالاكتفاء بالواحد والوجه الكش
والغاشق الشيخ وضربهم اليه وقال ايضا مع ان شهادة الشاهد لا يتحقق بما يوجد في كتابه من قول
ولا يتحقق ايضا بحكم اثنين ولا بشهادتهما الناشئة من شهادة اثنين لا مع اتحاد الاثمين في الال
وشهادة ما بالتعديل والوجه الكش على الوجه العنيفة الشهادة بهما وعدم كون الشهادة من اربعة
فج الدع كما لا يتحقق ولقد اخطاوا في الحدوث الاستلزامي حيث اورد عليه بان دعوى اعدائهم
على النقل من الواحد لغيره بلا امتراء بل اعتمادهم على القطع وان الفرائض الغنية لذلك واقرضا
فكيف الحال عندهم وقال ايضا اننا سنعلم انما في كتاب الرجال من جهة انهم جعلوا نقل الفرائض الغنية
بحال الراوي لاثمين جهة انهم باب تركية العلماء الواحد والعديد انتهى وقد اوضح من ان يتحقق
الي بيان واجل ولما ارباب اللغة فالتا اذا اخطأ ماعد الشاهدين من الاقطاط العاطف وجدنا
كل ما هو فيه مبداء على استقراء الحوادث وتوقيع الاماوات وكثيرا ما مضى برون الاستغناء للواقع
لبعض المربي بعض المقامات والاختار النبوة العالمية التي لا تضدها اصلا في الاحكام الشريعة
وانما تضدها في اللغة الظرفية ان لم تضد من النبوة فكل وضعها بعض اهل اللسان من العرب
وقد كثر الاختلاف بينهم والطعن عليهم وعلى انفسهم وقد ساء لهم بما هو مذكور ومفصلا في
عمله ومن المعلوم فلو كثير منهم وقد ساء لهم وقد فقه كل منهم بما لم يذكره غير فقه من طريقة
سائرهم على النقل الى كلمات متفاديههم وكثيرهم والبناء على ما يتبع في انتظارهم وليس لهم غالب
سبيل الى تحصيل العلم واليقين ولا طرف منقولة الى الوضع القنواون فلنا ان الوضع الاصطلاحي
الوقوف وقد على ان لا يثبت اهل الدين عليه السلام قال للنبوة وقد سمعه وهو مخاطب
وقد في عهد رسول الله نحن نواب احد وزك فكلهم وقد العرب بما لانهم اكثر فقال ادبني على
فاحسن تادبني وقد في بنو عبد قال ابن الاثير كان صلى الله عليه واله مخاطبا لرجل من اعدائهم
شعوبهم وقبائلهم وبنابن بطونهم واتخاذهم وضماهم كل انفسهم بما يفهمون ويحاذرون بما
يقولون ولذلك قال صدق الله قوله امرنا اننا مخاطبة لنا على قد وعقولهم وكان الله عز
وجل فاعلمه من اركب يعلمه غيره من نجا به وجميعه من الغار ^{من} فترى ولم يوجد في ما فقه

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

ودانيه وكان احبابه ومن قد حليه من العرب يعرفون اكثر مما يقول وما جهلوه سالوه عن جواب
 لهم انشئوا فكان حال اللغاة في ذلك الزمان فكيف حالها بعد ذلك ولقد ذكرنا سابقا جوابا لهم
 وكما انهم في البار لا يفتقر الى مزيد الاسماء بعد ذلك من كثير منهم اذ كانوا عادة السبعيات العلم
 مطلقا الوجه سيدة في محملها وجمالها من الاصوليين من جملة اسباب عدم إمكان حصول
 العلم منها غالبا كونه في قلوبهم او بآثار اللغة وغيرهم في ذلك فمن ادعى بعد ذلك ان كلامهم يسوع على
 حصول العلم لهم والقطع بما يدركه في لغة معاني اللغات على كثرتها وخرابة كثيرها لانه ضبط حرفا
 وعبر كتابا وسكانها واستغاثا فلما باعناها ايضا لسوء فهم جميعا على فهم مؤلف وطريق واحد
 غير مختل من زمان الاحتيا عليهم لاجل ذلك فقد قال شططا وقد اولوج بالباطل وقد
 وصدرنا وكذلك انكلام في علماء العربية بالعسبة التي كثيرا استبطو من السائل والظالم
 التي تفرق بعضهم ولم تنفق عليها انما هم كالانحرف على من مثل كتبهم وملاهم ولا حظ لهم
 وشواهدهم وقد يتبين بما ذكرناه ان الاحتيا على لغات علماء الرجال والفتور العربية ليس
 لفظهم بل حصول الفطن من كلام هذا قوم ومعرفةهم وثقافتهم والوقوف بهم فيما غاوت في فهم
 التي صرفوا عليها اكثر من اعمارهم واولادهم مع وجود لغتهم وحقائقهم وبذلك لا يجوز
 على حسب امكانهم وسعهم ان ينامهم فهو نظير الاحتيا على قول اهل التجربة السوفية والاحتيا
 اذ اللغة بما يتعلق بهم ويترجم فيديهم مع كون عند اهل العرب بخارجا من البحر ونحوه فان ليس
 الاحكام السخية على هذه الطالبات الرجالية والفتوة والفتية فليحذر على طون اهل الفتا
 واشباههم الفضلاء السعداء لا تعياد الشوق من المحاطين العدول للفتاة وما فيهم من الحكماء
 وتجب انهم ايضا وهذا مما الارضي به المورد فضلا عن غيرهم كما مضى الوجه الثاني ما في بيانه
 من ان الشارع نصب حججا وادلة سمعية على نفس الاحكام الشرعية وفروها وفضلها وبيدوا
 الاثر في احادهم ومنعوا استناد المنع من العدى عنها ولم يخصصوا الاحاد في عظيمها وكثرتها
 ذلك واضحه وافصح بيان واصلح ذلك لا وقطعوا بذلك احاد وكل ذي جلال الزوايا والبر
 منها والزموا بقائمة الفطن مقام العلم بعد انما يابره في طريق الوصول الى الحق لا يزلونهم غير
 المعلومات الصريح منها وفيما يتعلق بها ومن هنا حصل الفرق بين ادان نفس الاحكام وبين
 طرفها فلا جد في قياس احد ما على الاخرى اذ انما هدت هذه المقدمة وظهرت حقيقة ما كان
 فلنرجع الى ما كان في تعليم ان الوجه في القول على التخيير الزيادة لما اندراجها حقيقة في الخبر

اول
 بيان في اول كتابنا
 في اللغة العربية

في اجابة الثاني

الحديث والرواية والاثر في عبارة عن القول بالحكي السنة النبوية والامامية واثباتها ذلك
على سبيل منع الخلو وكلها ماسد اما الاول فلا يرى الاول ما عطلت في معاني هذه الالفاظ
فانه يكشف عن خروج هذه التغيرات والاختلافات منها وعدم دخولها تحت لادلة الواردة فيها
هنا الوجه هو ما من جملة طرق تحمل الحديث من العصور كما اشار اليه سابقا وصريح امام الحرمين
في البرهان في بيانها بانه اذا قال القضاة في السنة كذا ضد رواية غيره العلماء فذهبوا
الى ان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله ثم كانه قال قال رسول الله ثم كذا فان السنة
اذا اطلقت تستمر بعد رسول الله والى المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي اخوذة من
الاستئذان ولا يمنع ان يحمل ما قاله رسول القوي وكل وصف يفسد في اية شرعية رسول الله
ثم تستدل بالقوي فلا يكون نقلا وقد يكون استنباطا واجبا اذا حكم بالرواية مع الترجيح
ما ذكره لاصل المال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قول من السنة كذا وقد تعرض وهو غيره
للكلام في سائر الطرق وذكر وجه التحال في جملة منها فالجواب انما استدلوا بالمنظور
التامع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احوال عدم ما كان عطف الادراك ما لا يستلزم
غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو ظاهر كلامه
اكونه من جنس الخبر الذي يجب العمل به وقد انفقوا على عدم حجته الموقوف على القضاة ومن دونه
اختلوا في الرسل واستندوا الى ما لا يحجته بالمنظور ونقل الرسل الذين يوثق به لا الى الظاهر
الظاهر كلامه فيها اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم بالنقل بالعقوج والجهل
السموع في ضمن غيره ونسبته الى السموع منه ولم يجز نقله الى البال الذي لم يرد في
قالبه اللفظ أصلا ونسبته الى العصور على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق
الى معرفة قولي المعنى وهاهنا التبايع ونقل النوازل والاحاديث الثقات عن سماع والكتابة
مع امر الزور عند بعضهم وصريح الزركشي في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والقوي بما
لفظه ان كان خبرا عن محسوس فالرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والافعال القوي
مال وقد لم ين هذا من باب كل واحد منها وذكر جماعة من الخاصة والعامة وادلة في خبر الواحد
الذي يثبت على القوي وقالوا ان الرواية لا تحتاج الى اتيان الحديث فكانت اولى من القوي بالنقل
وذكر العلامة من منافع الرواية ان يعلم انه لو سمع مرة بها ونقلها وشك فيه وذكر البخاري
في المعنى ان الخبر يوثقان موجبة ومجوزة والموجبة اربعة كتاب الله والسموع من رسول الله

الكلام في الرواية والنقل
والجواب في الفرق بين الرواية والحكم والقوي

كلام في الرواية

كلام في الرواية

كتاب التلخيص

والنوازل منه والاجماع قال طبعها السماء وذكرها وحدة الفرق بين الرقابة والشهادة، وقدر
الرقابة من قوة على الشاء دون الفعل وقدرها من سلطة في الرقابة الضبط وقدرها بما يخص
استعمال الشاء فيها أيضاً صرح علماء الأصول والقدابة في معنى السنة والخبر واستبانها
في معنى الصحيح وسائر أنواع الحديث وفي أحكام النوازل وغيره مما يشهد بذلك أيضاً من ذلك
وقد حليته في كتبهم ولا ينبغي الاطلاق لك اعتبارهم فيه مع ظهوره وبشهادة كلام أهل اللغة
ايضاً في القصاص الا انه صرحوا في الحديث في قوله اذا ذكرتم عن غيري عنه قبل حديثي
يؤثر فيه خلفه عن سلف وفيه ايضاً الحديث الخبر يجمع على الحديث وفيه التاموس الحديث والخبر
الخبر البناء والاثني في الحديث ودونيه وفي الجليل ان الحديث اذا ذكره عن غيري عنه قبل حديثي
حديثي على علمي السلام قد غاب عن الخواص ولا ينبغي منكم ان تروى الحديث وما روى العرب
مكاتبها وما غيرها التي تروى عنها اي تروى وتذكر في الاماكن بعد ذلك في الاثر في
في السنة وفلان من جملة الآثار وحديث ما تروى وما يرويه قرن من قرن في الضابط النير
الحديث في ضلته والاراس منه حديث ما تروى وما يرويه حديث في ضلته وتلك
الحديث ما يروى به وبغيره من الجمع وروى الحديث في ضلته وترويه حمله
على روايته وايضاً الرقابة في الاطلاع على الخبر الشئ بطريق النقل من ناقل الى ناقل حتى يفي
الى السؤل عنه من النبي والامام على ما روي من النوازل والمستفيض خبر الواحد على ما روي ايضاً
فيه ايضاً الحديث ان اوصياء علي عليه واله عتقوا اي غلبهم الملائكة وفيه خبر
من غير عمانية والحديث الخبر فيه ايضاً البناء واحداً البناء وهي الاخبار والنبي والانا في الخبر
الخبر عن الله خبر واسطة بشيء فيه ايضاً اثر الحديث في ضلته وحديث ما تروى بغيره خلفه عن سلف
وبغيره مما ذكرنا وان غيرهم كل اختلاف في الفاظها كما هو طريقهم في ضلته ناظر في الطلب من
استقصاء النظر في النقل اذ من العلوم اية لا يظن الاثر في الرقابة والحدود والغفر الاخبار على من
يبدى مستغفلاً من احواله كانت متعلقة بنفسه او بغيره اذا لم يكن عن سماع منه ولو بالواسطة ولو
مشاهدة ولا يصح لاحد ان يقول لا خبر في هذا القول او لا كلام او ابناء في وجهه او دونها
اخبار ابناء واحدنا وروى بالواسطة عن احدهم بحديثه عليه وطهره بالحق والظن بما هو
الاقبال عندكم ولا ينبغي هذا العلم بما اعتاده تعالى وتعالى كذلك ما تقدم في الفصل الاو
عن الرضى في البانيات من ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام وقوله ما يخص في التلخيص

الشاهد والقتل المتواتر وان العلم بقول الامام ومذهبه في ضمن الاجماع مع عدم تميزه لا يعدو
الامر بامتناعه وانما الفارق في التغيير وعدمه وتقدم ما يقرب منه عن الشيخ والحقق ايضا فان تلك قد
صير جوابا عن الشك في الشهادة والرتابة في كونها اخبارا عن خبر واحد وانما هي من جهة اخرى مع انه يجوز
الشهادة عن علم بالعلم ولا مشاهدته فتكون الرتبة كذلك وقد قد صلتها بالعدالة ونحوه فان
الامور بالظنية الغير المحسوسة فلانما اشترط في كونها اخبارا بالعلم اذ اقبل الانشاء وهو
اصطلاح مستحدث لبعض ادباء العلوم المدونة المجددة كما ان الانشاء فيها يباين كذلك في
اخر هذا من المعنى اصطلاح في الادلة ونحوه ولا يبين معناها والفرق بينهما كما اذا تعلقنا
بموضوعات الاحكام بغيرها وهي التي ترتب عليها الاحكام او تستفاد منها اتانقل لاحكام
فالعلم بها وعرفها طريقا الاجتهاد والتقليد في حكم المجتهدين ولا بالقوى لا بالشهادة والادلة
ويعني استنباط المسند وسؤال الدليل بالانقضاء لا بالاستشهاد والاستخبار من العلوم ان القطع
بالحكم وبما لا يعصوم من رتبة احدي الحكم فلا يتحقق انما هو شهادة ولا رواية ومع ذلك فظهر
ايضا بان صياغة الشهادة العلم ومستند الشاهدة والتماع او كلاهما يجب ان يستلزاما لاشدود
ثابته في ذلك ما ذكره بعض شائعي الفاضل لولعين بالاعتماد على الاجماع النقول في التبيين
حيث قال في جملة من خرج على التنازع ظاهر كلامه الاحتياط لا طمان على الحكم المذكور في عدم
الاكتفاء بحجة العلم الغير المسند الى الشاهدة في الايدوك الابعاد عليها التماع في الايدوك في الايدوك
واستدل عليه بهذا الاجماع ان تم باقتضاء الشهادة المحض لغرضه وهو الاستدلال في العالم
المستدل الى المحض من نحو البصر وغيره موقوف على التوقيف ونحوه مما يشعر باحتياط الرتبة ونحوها مما
يستدل الى المحض الظاهر بان القطع المستدل الى المحض بالاطلاق بما يختلف شدة وضعف استدلالها
يختلف كثيرا فاعلم الشاهد المستدل اليه يظهر له في كماله ما شهد به فكيف يثبت في الشهادة قال
وهذا التحال وان اقصى عدم الاكتفاء بالعلم المستدل الى الشاهد والاستفاضلة في التثبت نحوه الا
ان الاجماع كاف في الاكتفاء به فيه مضادا الى القضاء الضرورة ومسيل الحاجة اليه الذي يستدل
بهما للاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عند عدم القطع المستدل
الى الاصل الظاهر في علمنا وانهم فيها المعنى القوي هنا امكنهم استقوى على هذا لا يكتفى ايضا في
الرتابة في عدمه ونحو القطع وايضا المحض من دون شائع ومشاهدة ولا يتحقق الاخبار والعلم فيها
وغيره اذ لا يمتنع ان احمال الخطا فيها القوي منه في استقاده من وجوه شتى ولو اكرر مجردي

هذا هو العلم المستدل اليه

هذا هو العلم المستدل اليه

العلم فيها الرزوم الاكتفاء بصفة الرتبة لما ذكره لان معنى الشهادة البحوث عنها وما اخذها هو
 العلم بيبين واعلان واذهان فحق قول الشاهد اشهد بكذا او اعلم به واعلم وبما يجر من
 بهد الغفلة ولا يجوز لاحضره ولا احضره ولا ادويه واضله ولذا يتناول بالتوحيد وغيره فالأ
 لتعلم من الرتبة ونحوها مما يفهم معنى النفل والحكاية وانما أكثر الشهادة في العدا والنحو ما
 لما ذكره لكون اماناتها وعلاماتها التي هي المطلوبة بحسبته وطفقاء القرينة ومفيد الحاجة
 الى قبولها ولا تنها بالنتيجة الى الشاهد والشهود عند من يبعد على شهادة على وجه واحد بالنتيجة
 الى نفسها وانما هذا الغرض قيام الشاهد مقام من يبعد عليه فيما يمكن الوقوف عليه فيها فهو
 انما يجزئ شهودا بالعلم به ويخفى على غيره مما يدل على الجورس الظاهر وان كانت لا تستغل في ذلك
 وفي غيرها بالاضطرار وطاعة الجورس بالاطمنة واذا سميت الشهادة بالعدا والرواية الغرض من ذلك
 بيان الاكتفاء فيها بالوحد وعدم الاحتياج في ادائها وقولها الى الخصم عند الحاكم لانها قد
 معها المعرفة اذا ثبتت الوساطة فيسحق التا في الطبقة الثانية ولولا الطبقة كالم الاول
 وقولها السمع منها الاكتفاء في العدا النفل الغير نظر الى المذكر لا يقتضي الاكتفاء في العلم
 بهدوى الصريح مما خلفه لها في جميع ما يثبت او يجوز طرعا عند ولا ضرورة لغيره فيحصل الاثبات
 من لدن ادم اولا لا ببناء السيد هم وخاتمهم منه والى خاتم الارضية مصلوا الله عليهم فلا
 داعي الى العدى عنها الى ما يكتم الخاطيء والاختلاف كما لا يخفى على اهل التقي والانصاف فتر
 بعد الشيا والى الاعمال على حكم الواحد القطع برأى المعصوم والقول بحجية قوله المستدلل
 الحد من النظر لا يستقيم بمرادها كون ذلك نقلا للسنة بعد فرض تسليمه ما هو مثبت لنا ولما حاز
 جبره لشيء الا احاد شله وهو ظاهر البع لان من جعلها وهي عند مقام الاثباتية الشا ولا يصح منها
 خطاب اليها بحاجته او غيرهم ايضا بانها اذا اخبر فاسق من معتقد الذم يدعى القطع بيقينها
 ولا يصدق قوله ولا سيما اذا قلنا لا بد لها على قول دعواه مع شهادة امانة فثبت عليها ذلك
 يتناول منطبقا لذلك فكذلك ما هو عليه لو سلم تناولها في مقامها اصدق من العادل في كون معتق
 ما اخبر به وعلم مخالفا لما في نصير لقوله لا يحكم بما افته لما في الواقع يقتصر الامر على العدا الذ
 انما تقتضي دفع محذور واحدا للكذب ويقوم مقام التوازي الرافض لاصليه في المحسوسات فاختصة
 كما مر لا تقتضي دفع محذور واحدا لخطا الشائخ في غيره او لا يندفع بالتوازي ولذلك لا يصح
 غيرها مما هو اول بدنه وكل ما يعلم والنقل على انها لو دل على بعضها لذلك ايضا للزم

والاكتفاء في العلم
 بالعلم بيبين واعلان
 واذهان فحق قول الشاهد
 اشهد بكذا او اعلم به واعلم
 وبما يجر من بهد الغفلة ولا
 يجوز لاحضره ولا احضره ولا
 ادويه واضله ولذا يتناول
 بالتوحيد وغيره فالأ لتعلم
 من الرتبة ونحوها مما يفهم
 معنى النفل والحكاية وانما
 أكثر الشهادة في العدا والنحو
 ما لما ذكره لكون اماناتها وعلاماتها
 التي هي المطلوبة بحسبته وطفقاء
 القرينة ومفيد الحاجة الى قبولها
 ولا تنها بالنتيجة الى الشاهد
 والشهود عند من يبعد على شهادة
 على وجه واحد بالنتيجة الى نفسها
 وانما هذا الغرض قيام الشاهد
 مقام من يبعد عليه فيما يمكن
 الوقوف عليه فيها فهو انما
 يجزئ شهودا بالعلم به ويخفى
 على غيره مما يدل على الجورس
 الظاهر وان كانت لا تستغل في
 ذلك وفي غيرها بالاضطرار
 وطاعة الجورس بالاطمنة واذا
 سميت الشهادة بالعدا والرواية
 الغرض من ذلك بيان الاكتفاء
 فيها بالوحد وعدم الاحتياج في
 ادائها وقولها الى الخصم عند
 الحاكم لانها قد معها المعرفة
 اذا ثبتت الوساطة فيسحق التا في
 الطبقة الثانية ولولا الطبقة كالم
 الاول وقولها السمع منها
 الاكتفاء في العدا النفل الغير
 نظر الى المذكر لا يقتضي
 الاكتفاء في العلم بهدوى
 الصريح مما خلفه لها في جميع
 ما يثبت او يجوز طرعا عند ولا
 ضرورة لغيره فيحصل الاثبات
 من لدن ادم اولا لا ببناء السيد
 هم وخاتمهم منه والى خاتم
 الارضية مصلوا الله عليهم فلا
 داعي الى العدى عنها الى ما
 يكتم الخاطيء والاختلاف كما
 لا يخفى على اهل التقي والانصاف
 فتر بعد الشيا والى الاعمال على
 حكم الواحد القطع برأى المعصوم
 والقول بحجية قوله المستدلل
 الحد من النظر لا يستقيم
 بمرادها كون ذلك نقلا للسنة
 بعد فرض تسليمه ما هو مثبت
 لنا ولما حاز جبره لشيء الا
 احاد شله وهو ظاهر البع لان
 من جعلها وهي عند مقام
 الاثباتية الشا ولا يصح منها
 خطاب اليها بحاجته او غيرهم
 ايضا بانها اذا اخبر فاسق من
 معتقد الذم يدعى القطع بيقينها
 ولا يصدق قوله ولا سيما اذا
 قلنا لا بد لها على قول دعواه
 مع شهادة امانة فثبت عليها
 ذلك يتناول منطبقا لذلك
 فكذلك ما هو عليه لو سلم
 تناولها في مقامها اصدق من
 العادل في كون معتق ما اخبر
 به وعلم مخالفا لما في نصير
 لقوله لا يحكم بما افته لما في
 الواقع يقتصر الامر على العدا
 الذ انما تقتضي دفع محذور
 واحدا للكذب ويقوم مقام
 التوازي الرافض لاصليه في
 المحسوسات فاختصة كما مر لا
 تقتضي دفع محذور واحدا
 لخطا الشائخ في غيره او لا
 يندفع بالتوازي ولذلك لا يصح
 غيرها مما هو اول بدنه وكل
 ما يعلم والنقل على انها لو
 دل على بعضها لذلك ايضا
 للزم

والاكتفاء في العلم
 بالعلم بيبين واعلون
 واذهان فحق قول الشاهد
 اشهد بكذا او اعلم به واعلم
 وبما يجر من بهد الغفلة ولا
 يجوز لاحضره ولا احضره ولا
 ادويه واضله ولذا يتناول
 بالتوحيد وغيره فالأ لتعلم
 من الرتبة ونحوها مما يفهم
 معنى النفل والحكاية وانما
 أكثر الشهادة في العدا والنحو
 ما لما ذكره لكون اماناتها وعلاماتها
 التي هي المطلوبة بحسبته وطفقاء
 القرينة ومفيد الحاجة الى قبولها
 ولا تنها بالنتيجة الى الشاهد
 والشهود عند من يبعد على شهادة
 على وجه واحد بالنتيجة الى نفسها
 وانما هذا الغرض قيام الشاهد
 مقام من يبعد عليه فيما يمكن
 الوقوف عليه فيها فهو انما
 يجزئ شهودا بالعلم به ويخفى
 على غيره مما يدل على الجورس
 الظاهر وان كانت لا تستغل في
 ذلك وفي غيرها بالاضطرار
 وطاعة الجورس بالاطمنة واذا
 سميت الشهادة بالعدا والرواية
 الغرض من ذلك بيان الاكتفاء
 فيها بالوحد وعدم الاحتياج في
 ادائها وقولها الى الخصم عند
 الحاكم لانها قد معها المعرفة
 اذا ثبتت الوساطة فيسحق التا في
 الطبقة الثانية ولولا الطبقة كالم
 الاول وقولها السمع منها
 الاكتفاء في العدا النفل الغير
 نظر الى المذكر لا يقتضي
 الاكتفاء في العلم بهدوى
 الصريح مما خلفه لها في جميع
 ما يثبت او يجوز طرعا عند ولا
 ضرورة لغيره فيحصل الاثبات
 من لدن ادم اولا لا ببناء السيد
 هم وخاتمهم منه والى خاتم
 الارضية مصلوا الله عليهم فلا
 داعي الى العدى عنها الى ما
 يكتم الخاطيء والاختلاف كما
 لا يخفى على اهل التقي والانصاف
 فتر بعد الشيا والى الاعمال على
 حكم الواحد القطع برأى المعصوم
 والقول بحجية قوله المستدلل
 الحد من النظر لا يستقيم
 بمرادها كون ذلك نقلا للسنة
 بعد فرض تسليمه ما هو مثبت
 لنا ولما حاز جبره لشيء الا
 احاد شله وهو ظاهر البع لان
 من جعلها وهي عند مقام
 الاثباتية الشا ولا يصح منها
 خطاب اليها بحاجته او غيرهم
 ايضا بانها اذا اخبر فاسق من
 معتقد الذم يدعى القطع بيقينها
 ولا يصدق قوله ولا سيما اذا
 قلنا لا بد لها على قول دعواه
 مع شهادة امانة فثبت عليها
 ذلك يتناول منطبقا لذلك
 فكذلك ما هو عليه لو سلم
 تناولها في مقامها اصدق من
 العادل في كون معتق ما اخبر
 به وعلم مخالفا لما في نصير
 لقوله لا يحكم بما افته لما في
 الواقع يقتصر الامر على العدا
 الذ انما تقتضي دفع محذور
 واحدا للكذب ويقوم مقام
 التوازي الرافض لاصليه في
 المحسوسات فاختصة كما مر لا
 تقتضي دفع محذور واحدا
 لخطا الشائخ في غيره او لا
 يندفع بالتوازي ولذلك لا يصح
 غيرها مما هو اول بدنه وكل
 ما يعلم والنقل على انها لو
 دل على بعضها لذلك ايضا
 للزم

وبتقديره انما لا يتخلل دليل منهم ومن العلوم ان هذا غير متناول لما خرج من قولهم انما لا
 من الاخبار والنقول عند ومن لا يمتثل عليهم السلام يستغنى عن متواتره بالمعنى كقولهم صلى الله عليه
 والتمنا الله اجمع مع ما في فواظها واذا ما كما صعدوا قول الصادق عليه السلام الرب يخلقنا
 يشده قلوب مستغنا افضل من الف غابل وقوله وقول الباقر عليه السلام حديث واحد خاف
 عن صادق خيل من الدنيا وما فيها وقول كلب بن الحارث العسكري عليه السلام في كتاب رخصت
 خلد وما روي واذ ذروا ما اولو قول صاحب الزمان ع ولما المولد في الواقعة فارجعوا فيها الى
 وواحد منها فانهم يحق عليهم وانما جاز الله وخوله عليه السلام ايضا لا احد من اولادنا في
 التشكيك فيما برحه صلاتنا ما ندره في اننا قد مضى سترنا ونعلمهم اياه اليهم وما روي في وجوب
 من انفسنا من الله ولا يمتد بسنتهم وفي وجوب عرض ما جاءنا من الاحاديث وانفسهم
 على كتاب الله وغيره وما روي في العري وابنه على جلوسه لهما من انهما ثقتان خدايا حتى
 يوقد ان وما روي في رداءه وراوه وغيره من صحيح باسره وبقا رداء العامة عرض عليه وفي العمل
 بما عدا السوء التوا لاه الا لا يمتثل عليهم السلام من العلوم والحكم لتقل الى شيعة من يعملوا بها
 وما روي في اخلا لا لمرقاياتنا لما تورة والا خاديا المروية عنهم عليهم السلام بغل احد القائل
 او غيرهم وغير ذلك مما لا يخفى على المتابع وهو على اختلاف دلالاتها فوه وضعا لا دلالاتها الصلا
 على جهة قبل الواحد في ما نحن فيه بل ما بله التوا للراي في بعضها وفي غيرها فتقضيهم جواز
 العمل به بطلان وان كان ناشيا من دعوى القطع وكذا كل ما دل على من دنا الله بغير ما عدا
 صادق وطلان كل ما لم يخرج من اهل البيت وما لم يؤخذ عنهم وما لم يسمع عنهم وما لم يكن
 عن اتفق السمع والنطق وما دل على الفرق بين المشيعة وما اثر الناس ان اولادنا نحن واهل الناس
 وهو لاه اخذوا عن رسول الله ص وعلى ما ولا سواء وما دل على المنع من تقليد غير المعصوم من
 الايمان والرايان وكل ما لا ياتى به وما اثر علماء الامة فانه يتناول مدعى القطع والظن
 معا ولما ذكره في حكم اهل العفايد وفرعها بقول مطلق ولا يخرج التقليد بالفتوى في رايه
 عن كونه تقليد بدعوى القطع راي الامام بلا سماع ومشاهدة كما لا يخرج عنه بدعوى القطع
 بحكم الله الذي هو الاصل لذلك وغيره وقد ثبت على ذلك الحق في الفرع حيث ذكر من جملة ذلك
 الفائل المضايقة في الفتا الاجماع ولجواب عن بعضا ذكره في جملة الجوابات المتخوفة
 المعصوم وشي لا علم دخوله فيهم فان ادعى العلم هو انك مستغنا ورددناه الى علمه شر

كل ما لا يخرج من اهل البيت

قال واما تعينه من مخالف وبنابر اصل الحق في خلافهم فانما يقع لو يتبين انه لا مال سوام
 انما مع الاحمال فلا فان ادعى انه يعلم ذلك لانه من الكثرة ولو قال المتيقن بحجج
 بالاجماع فلنا المتيقن اعلم بدعواه ونحوه لا يعلم بذلك فلا يجوز تقليده فيه على الاجماع فلا
 يشبهه فيكون ان يكون الحال كذلك انما في حال ايضا في الرد على من ادعى ان الادامى وامر الشيخ
 القوي فان قال فعلى ادعى المتيقن بالاجماع على ذلك فلنا لو عرف من الاجماع في هذا ما عرف السيد
 فخره ان توقفنا لا عليه وقال في السيرة من ماحل ما نحن في العلم ما ادعاه وقد تقدم عنه
 نظائر ذلك وكذا عن العلامة والشهيد وغيرهما من المعلوم انه لا مجال للشك فيها اذا اتوا احد
 الثقات شيئا من الاثمة وان كان دون ذلك الاجماع بل انما في الوفاة والورع والفضل والعلم
 وليس ذلك الا لابين الامر من الفرق الظاهر اليه بكل ظاهر وهذا شأن سلطان العلماء في هذه
 على المعار الى ذلك ايضا كاشفة ذكر الاسد لال صاحب المعار الى ذلك لاجل الاجماع بخلاف الواحد
 دليل على الواحد فينا ولا يسو من حيث به كما ثبت غيره واورده عليه ما لفظه قد يقال كون
 المسئلة اجماعية ليس من قبيل الاخبار حتى يكفي في الغالب بل من قبيل المسائل الاجماعية التي
 يجري فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرط حجته بين اهل الخلاف وكذا عندنا من حيث استنباط
 دخول المعصوم فيه بالقرآن والامارات الفيد لظن دخوله وغير ذلك فالعمل بمنزلة غيره في نوع
 من التقليد الا ان يصرح بكيفية لطلال من اسلم في أصل وجب الامر بالباتل هو ان هذا يصير
 مع التصريح بما ذكر ايضا كما مر كلامه مع جوده بالنسبة الى ما ذكرنا من الاشياء يحتاج الى
 تفصيل وتكبير والله الهادي الى سواء السبيل فلهذا ايضا جرحه ودخل كلامهم في النوازل
 المعنوية التي مشوا فيها على السليم ومخاوة خاتم قال لا يشبه طلبة النوازل مطلقا كونه
 محسوسا ولا شاك ان الشجاعة والشجاعة واما انها ليست محسوسة فالحق في امثالها ان النوازل
 بالمعنى الحقيقة من امور لزوم فهاذا النوازل لو كانت معلومة فطريق الاسد لال بالمعنى على الاثر
 انما في هذا فيثبت ان الاضداد على الاجماع القول سواء كان بطريق النوازل والاشياء انما هو ايضا
 باعتبار التسبب لا كاشف المحسوس كما قلنا بل يمكن ان يقال لا يمكن نوازل الشجاعة ونحوها كون محسوسا
 العلم من لزومها فيما ذكر بطريق الضرورة كما اشار اليه سابقا لانه ليس له لتكشف فيما عرفت
 فذكره ولقد جاد الاستاذ اعظم طائفة ابناءنا ما جاد في تشرحه بعض كتبه بان نرى عيانا ان كبر
 ما يدعي احدهم العلم من الاجماع ونحوه ما مل في ذلك كان الحال في الاول والكلالة كذلك وما

كلام السلطان

كلام السلطان ايضا
 في المعنى

يحصل لاحد هم الذين لم يزل وبنات فيه بعد و بما يحصل له الذين بخلافه ولا يخفى ان ما هذا
شانه فالاعتقاد على يقين الغير من ليس بمصو تغليد بعض شيوخ منه في معرفة الاحكام قطعاً وقد
وقفت بعد ذلك على كلام بعض فاضل الشاده المعاصرين يفتي عن انه ينظر لبعض ما ذكرنا او وقف
منه على ان الاله لزم من فيه النظر لم يتبعه ليوذه موارد الحق ويقتد به على ما هو الاخرم الا
ما كان يفتي له ويناسب له بل كمن يلجم عنه واني بما لا يحصل له فقال لا دام الله سبحانه فائده
في شرحه على الوافية فان قلت اذا كان تحصيل الاجماع مختلفاً لم يلزم الاجماع في ما وضع
فيه الخطاء فحصلوا في ان يكون مجزئ على محصله فكيف صاخر على الاطلاق كالزوايا
فرق بين تحصيل الاجماع وتحصيل الحكم بل ما اذله حتى كان الاول مجرداً والثاني فأن يكون
الخاص من فرق فان حصل الحكم بعد فرض صدق لعدله لم يحصل ان يكون بناءه على ما لا يقدر
استن الاله العقلية والمفاهيم على خطاب لم يحصل معناه او خرج خرج القية او قام لم يطبع
على محصله وطلق لم يظفر بمقتده او هناك مما ارضى منه الى جرفه ان مما يطول تعدله
وانما الاجماع فطريق تحصيله عند الكل تتبع اقوال الفقهاء فاية ما هناك انه يسهل على فهم
يصح على انون الفرق البعد فهو بعد ان قطع بان تلك مالا الامام كان كانه يقول سمعته
يقول وهذا بخلاف محصل الحكم فانما يترتب من يقول لظنه قال الله وهذا يجب من شرع معروف
عليه وفصله الواسع ان طريق تحصيل الحكم يتبع الاله وحدها اوسع الاقوال وطريق تحصيل
الاجماع يتبع الاقوال وحدها اوسع الاله وهو الغالب لا يكاد يحصل بدونه فانه لا يتمايز
بعض وجوه وطرق وان كلاً منهما قد يكون قطعياً وقد يكون ظاهرياً وكلاهما شائهما منذ كان
بينهم فيها معاً وانما يجب كل منهما استفراغ الوسع واستقصاء النظر وان هذا الاله هو و
اسهل واسلم وابعد من الفتح والابرار والاشكال منه في الازاد والاقوال فانه لا يستغنى عن
وجوه شق كائين مما تقدم في اول الرتبة لا في هذا وان الاله على ان نصبها الشارع ولا يترك
طريقاً لمعرفة احكام المودعه في الاقام وعليها يفتي مقالته وروايتها بالارشاد والابا و
الذلال والافرق احرى من الاقوال بانفسها وانما كوضع الاختلاف بينهم في طريق تحصيل الاحكام
من الاله وكذا في طريق تحصيلها وحصل مقالته الامام من الاقوال والاختلاف في كل منهما معقول
لا نظري وكثير ظاهراً لا يخفى فادروا الخطا في كل منهما ما وقع كثير من الاخطاء فضلاً عن عدم
ولو كان الامر في الثاني به لا يمتنع بعد اعراض الغلط والاستنباط وما هو مامنه لزم الفاعل العظيم

في كل ما يتعلق بالدين
في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

على من خطا فيه كثير من ذلك بل عليهم اجمع حيث لم يزالوا يفتنون في مثل هذه على احدثهم
الاجماع على حكمه وبعده لم يزلوا يغالوا به بالتمسك وبجيب الرق او بما القه مع من كانه مؤيد
دعواه خاصة بالاعتماد على تحصيل الحكم على سبيل النظم والظن من الاول والاولى من غير حصول
دراى الامام على احد الوجهين من الاقوال فان كان من المتألمين في حق فهو على هذا التمسك ولما
ما عداه فحكمه محض ثم من الجهل قد ادعى ان المرفق ببساطة القول منه بالاحاد والله لا
يعرف من امن بها من يقول بحجة خبر الواحد بحجة الاجماع وذكره في جملة ما او رده على ذلك
ان العبرة من الاخبار ما استدلوا على المحل من الخبر والاجماع انما يرجع الى ما لا يجهل بحجة
الشك في دخول مثل ذلك في الخبر فيقتضي خبره ولما بان ان الخبر هنا انما يرجع الى التمسك بما يجرى
العلماء وان جاء العلم بمقتضى ما لا يجهل من كونه لطف وغيره ثم او رده بالمدار
في حجة الاجماع على هذا المعصوم فالأخبار انما هو بها ولا يرجع فيها الى جمع ولما بان ذلك بان
مدار الحجة وان كان ذلك لكن استلزام اتفاق العلماء لهذا المعصوم معلوم لكل احد
يحتاج فيه الى النقل وانما الغرض من النقل هو ان الاتفاق بعد اعتبار نقل النقل وانما نقله و
رجوعه في حكاية الاتفاق الى المحر كان الاتفاق معلوما ومقتضى ذلك كشف عن مقالته
المعصوم بالازمنة العلوية وثانيا بان الرجوع في حكاية الاجماع الى نقل مقالته المعصوم انما
هو لرجوع النقل في ذلك الى الحسن باعتبار ان الاتفاق من آثارها ولا كلام في اعتبار مثل ذلك كما
في الاخبار بالايان والنفس والنجاة والكرم وغيرها من الممتلكات وانما يرجع الى الاخبار في
العقائد المعصومة لا يقول عليه فيها وان جاء به الشك حتى يدرك كادوكوا ولو رده على
ذلك بما يلزم الرجوع الى المصداق لانه وان لم يرجع الى الحسن ففصل الاحكام فانه يرجع الى اونها
واثارها اليه وهي له السمة فيكون رواية لم يقبل اذا جاء به السنة واجاب بانها انما يكتفى
الرجوع الى الحسن فلا انوارا كان ذلك كما لم يستلزم له مادة ولا حجة اذا افاده اليقين كما في آثار
الممتلكات واثارها المذكورين على هذا الوجه وهذا بخلاف ما يستشهد به من النقل على
الحكم وقال على ان التحقيق في الموضوعات التساوي لا يزلوا والحوادث الاول وعليه فلا يزلوا النقل
ثم قد ورد على كيفية العلم بالاتفاق بكونه مبتدئا على ما في الكتب الموجودة من الفتوى والنقل
وعلم نقل الحوادث كما كشف بخاري المادان من عدمه لاعتبار التسامع والحسن واجاب بكون ذلك
محسوبا باعتبار آثاره ولوازمه ثم انه من ذلك كذا دعي تعويله على الحديث الذي كان يدعي

كل ما نقله من الخبر
مما لا يزلوا عليه

ما نسب اليه ويحتمل به وغفلة عن قولهم كثر القسوس بالاجماع وحق بوجوه ما بالاجماع
 المتداول كلها انما هي اجماع الشافعيين لا اتفاقناها في المعصوم بحيث يحل كل من اهل المعصوم
 ذكره في تلك الجملة مما ذكرناه من طرق الاجماع المتداول بينهم وبطلان اكثرها طرديا لان اتفاقنا
 لا يمكن استسلامه ولا ينسب ويؤثر في العقل الا باتفاقنا لتلفظنا مع استقامة الطريق في التمسك
 على وقوع الاتفاق في اعصافنا من معصم واحد المودعة في القطع بما عليه الفرع المحض لا
 بذلك يتبع ما اوردناه على الفرعين من وجوه السيرة بالترجيح على معنى الاجماع في تلك البصيرة
 ان كثر القسوس وليس هذا تفسير للاجماع لا يعرف بل استكثاف للاجماع بناء على طرق التمسك
 او ما عليه في الواقع بناء على طريقنا ذلك انهم اذا لم يتفقوا في العلم الطريقة فلم يتكف
 ما عليه الشايع ولم يعلم وقوع الاتفاق في عصمنا ولا يعلم ان يكون هذا طريق من وجوه
 بالترجيح على معنى الاجماع بل هو مخالف وكيفية كان فالقول بالاتفاق المودعة في القطع بما عليه
 المعصوم بحيث لا يتلف فيه القسوس ولا طريقنا في التمسك على معنى الاجماع هو حكمنا الواقع في تلك البصيرة
 عن ان هذا يقتضي كون الاجماع وعرا السالك حاصلا له ولا ينسب العلم به الا انه قد ورد في السالك
 النظرية ولا يابس طريق عليه الطريقة من عدم اخلاء مسئلة من المصلدين غالب الادوية
 دعوى اجماع او اجماعا من موافقة او مخالفة مقتضى القرآن ومتعلبة وتغاظه عن ذلك
 ادعى اقره سهل المأخذ على كل من اطلع على اصول الفداء فضلنا من الفضلاء الاحيان كالسيد
 والشيخ وغيرهما وقال ايضا انه لا يمكن الاطلاع على اتفاق العلماء في عصمنا باستسلام الطريقة
 ولا يمكن العلم بها الاجماعا ما اشهر من غاير ما يوجب الفناء والطالب في اصول الشافعيين
 وخاصة ما حكاه الفداء فاقبه الفاعل بحكاية اتفاق الطائفة فليدعيها وتعد بها لان الاصول
 الفدية بين ايديهم يدعونها وهي غير عين مذهب الشيعي في ذلك الزمر صريح فذا زاهر
 الشيخ بان تحصيل السيد والشيخ واثباتها للاجماع ليس من كتبها في الفناء الذي يحكم
 مذهبهم في كتبها بخلاف كضعف دعوى الاجماع بعدم ونحو القائل ويقله بل من مذهب
 النعمان في الحاشية الا انه يعلم في السالكين من اهل تلك الذين يدعون كتبهم وذهبنا معلوم
 ولو نجر الحاد في مذهبهم وفلك كانت مذهبهم في ذين الشيخ والسيد اضلهم من معرفة
 وكتبهم منشورة وكانت مذهبهم فيها ولم تكن الطائفة يومئذ كثرها اليوم فخذ بها من
 لا يوجب في علمنا فافهم كتبنا بما اجماع فرائده فلا تكتبه من دعوى سهل المأخذ

ولا سيما بالنسبة إلى الشئ واضلهم في علو الطبقة وطول الباع وادعى انه لم يكن يفتي عليهم لمكان
 عليه علماء الطائفة واصولهم بين أظهرهم يتدارسونها طال ومن هنا كثرت حكمائهم للاجماع
 لسهولة المأخذ بان من اعلمهم من اجماع او ثبوت يكون واكتشف عن مخالفته العصاة فقلت
 كانه ليرقى على شهادة الشئ نفسه فضلا عن غيره بخلاف ذلك صريحا كما تقدم في علو ولا على
 ما بان في ومضى من كثرة التناقض في الاجماع فان المنقول وشيوع دعوى الاجماع والعدل ضلها
 والحكم بخلافها في كتاب احدا واكثر فلهذا انما ناس جميع ما سطره لما اورد في الكلام في الشئ
 على ادعى تقليد العلماء بعد الشئ له فقال ليس شعري قول من قول الشئ فليدون اداق
 من ههنا من مذهبه يتبعون وكل يوم ومما ذكره في كتابه من مذهبه انه قال لا يجل الاوهنا
 الاجماع ان تعرف كلام العلماء بعينه لا مشاع ذلك في العاصرين فضلا عن الماضين بل من
 الذاهبة لتسمع والتظار حتى ينفي الشئ يحصل العلم واورد ما مشاع العلم مع تجزئ سكوت
 بعضهم عن الحكم او جوعه عنه اجاب بان ما في قطعنا بالذاهبة خال في العاد ان لا يحكم
 الفقيه بان لا اذا كان على الطريق ولا فيس يقبض ولا يتيقن لان العلم بالاجماع مع بعد العلم
 بالحكم فلا يكون بهذا الاعتبار معدودا من ذلك ولم يقبضه ايضا لما ذكره في الوجه
 الاول من وجوه الفصل وقال ايضا ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع ليس من اجل خلافت
 الاصطلاحات بل من اجل تعدد الجزئيات لعل في هذا ليس لهم في الاجماع الاصطلاح واحد
 الثاني لكل الانفاق الكاشفة مما جرت في تحقيق هذا المفهوم ولا يحق ان هذا دليل كالمادة
 من نعم ان الناس جميعهم على ان لا يظن انهم في بيان طرائقهم كلهم موحدون مقرر بان الله
 سبحانه وتعالى خلقهم في القسمة فاذ كلهم يحاولون عبادة المعبود الحق الواحد على الخلق
 وكما يقال ان الدليل البكر لا معنى واحد وكذا الكتاب السنن والعلم والظن وغير ذلك انما الاختلاف
 في عروقها التدرج من مذهبها وفتح جميع ذلك ظاهر في الاضمار فان ذلك اذا كان الحكم
 مددك عقل كوجوبه لعله لم يكن انما فهم كاشفا عن مخالفة العصاة لان يكون حكم كل
 واحد منهم انما كان من تلك الدرك العقل الذي لا يكاد يخفى على احدا من الجائز انهم ارجوا
 الفقه منوخر ورزقها الادلة في الواجب له والظاهر مع ان الاحتمال في هذا المقام كان
 حلما بان الشارع يحبس ليوصل عن تركها النع لا بدل على انهم انما اجتمعوا على المنع لانهما يتبع بل
 انما سموا للوجوب الذي حلما بان الشارع مانع فلا يكون الاجماع دليلا على النع بل لا ذلك

الذي قلنا ولو لم ينفى في الجماع قلت لا ريب ان حكم كل واحد منهم انما كان على اثره وما عند
 الشارع وانه هو حكم الله في الواقع وفلان ضابط القطع بما اتفق عليه كلهم ولا دخل
 لمحذوصة الطريق التي يوصل بهم الى الشارع اذ لو اذوا دليل مثل شققا او محققا بعد
 ان اتفقوا على اليقين الى الله انتهى وصح في اولنا والشرح بضعه بل بحجة الاجماع المتقوى بها
 الحق الصريح عليه وقد ذكرنا في كتابه غير ذلك مما لا جدوى في ابراهه هنا في المتن الطرس
 في ما راجل في الذكر في ما يفت على فاسد ها ونا فتنه بعضا بعضا ومن ثم ذكرنا ما اجتمعت
 هنا وان كان ذكر بعضا في هذا المقام اولى وارى مكانه محظوظه بالجماع المساو له و
 محاسبه من مخالفاتهم ومثاقبتهم وضعها وتعرفه وخفي عليه ما هو ظاهر في ما قد مر وهذا
 الذي ذكرنا في كتابنا يعني بالاولين الامرين الذين افسداهما وهما كون الاهداء في الجماع
 الزبوة لاندراجها تحت هذه الجزاء والحدوث والزبوة وهو جاني في النتيجة الجزئية في كونه
 ونحوها من الاشياء والظاهر ان ما ظهر في الثاني منها وهو معلوم لاجتماع الاولين
 فهو وان كان احدهما من اعتبار الجماع والمساواة في الذكر والفتنة في تصديقنا في الغالب
 بقول العصور واداء يقول مظهر فلا ريب في ان حجة النتيجة المذكورة على غير ما في الحال
 ليست ببنية على التبعيد المحض بل في الشئ وانما يكون التبعيد لتسلها حاصلا في الظاهر
 من الخطا والترك ما تعلق بالصلاح والرد وليس هو نفسا مستكشف بطريق الشئ ولكن في ذلك
 يدعيه جبال له وفيه لا بطريق الضرورة الخالصة انما من شواذ الترتيب الشهير بل يبين في الجماع
 الى الاسباب الظاهرة المعلومة والتمسك بالقدرة بين الوجهين للعلم بالنتيجة في الجماع
 في الغالب والظهور في الجماع هو في جواز تصديق الغير باخباره فيها ومنع وقوع التوثيق بها
 حال ان ظاهره في ما قد مر من احوال هذا النتيجة المذكورة انما تكون في جملة احوالها جارية
 كان انما في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند
 التي يقع فيها انما في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند
 بسبب ما هو في جملة ما قد مر عليه ولو لم يبدل في ما قد مر عليه او اقوى منه في جملة ما قد مر عليه
 الاجماع انما في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند
 يستكشف بها احوال العصور في جملة ما قد مر عليه في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند
 الاستدلال بالحق لا في جملة ما قد مر عليه في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند

في جملة ما قد مر عليه في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند

في جملة ما قد مر عليه في الجماع لا في الجماع فانه يحصل استنباطا في جملة العصور ما عند وجودها المستند

طريقه السبع فلا يكون على الاطلاق خبرا ما وان عرضنا عن تلك الطريقة في الكشف فلا يتنا
ضادها لكن بطلان طريق لا يقتضي انسداد مسائر الطرق وقد عرفنا ان لا يمكن الاطلاق على
انقاذ العلم في حصوله لا باستسلام الطريقة الى احوال تقدم عنه صغر رتبة الاطلاق كما سبق
من ان مقتضى هذا يستعمل في اسم الاجماع من باب حصر الجاهل بغيره لا في احد الى ما الجاهل به في
موضع اخر عن اختلاف طرق معرفة الاجماع من ان لا يمكن العلم به الا بالطريق الذي اخبرناه وهو
ما يستعمل به الطريقة القديمة للطائفة الامامية كان هو الاجماع مستلزما لا دعائلا
قال وهذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهبه الامامية وانقاذ الاصحاب لذلك
اشبه لاخذ من تدعى الاجماع وجوه الخالف في فصل لأعضاء الشافعية اشبه له
يفطن لشيء مما ذكرناه لان كلامه يقتضي بعضه بعضا ومع ذلك جعل ما لا يمكن عند غيره
عند الشيخ واضل به مع نصهم بخلافه ثم جعله كلامه ككلام المبطلين لدعائهم واستند
الاشباه والقياس في الاجماع بوجوه الخالف على وجه يقتضي الاعتراف بمقتضى ان لو سئل الناظر
بالخالف لند هذا وعلومه متعصبة عنه وهذا يوجب بطلان الاستدلال بمقتضى الاجماع
الندار في الواقع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذا علمنا انهم من مخالفين ان احاطوا كافة
منها او وجوده غير مناف لما عند الناظر فلا ينبغي قوله كاهو ظاهر لا يقتضي ايضا ان ما عند
يخالل انهم انما صنفوا اليهم لتكون مرجعا لهم بعدهم الى اخره من التوبة في حق ان يكون
مادهم من الاجماع حيث اطلقوا ما اجمعوا على تحييه والاعتناء عليه بلا تكييف من اهل القلائد
كافريقه في ما صدر من علماء التجال في الحجج والتعديلات ذلك لا تدبر عليه او لا ينبغي
ادلتهم الفقهية على قول عدم الاصولية الممهدة لم يفتوا وعندها كل استدلال ومقول كل مقتضى
وناطق في الاجماع وغيرهم على ما فتح عنه وقرره في عمله الا ما صرح فيه بخلافه وظهر من حق
كلامه ونحوه انهم لم يفتوا في اقليم وجههم الا على ذلك ولربما صنفوا كنهه الا لاجله لان
بقلمهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انهم مع تقليد مع مطول لا ليجل بقلمهم كنههم
خاصة يرجع من عدمهم من اقليمهم في وجه حجة الاجماع ومن خالفهم من الفضلاء فما عليه من اقليم
الدليل عند اجماعا كان او غيره ان يكون صحيحا عند غيرهم فاسلمنا حتى انهم قد استدلوا
بخبر يكره من هؤلاء واستدوه لانه ان جعل بعضهم فلا يفتون بذلك كنهه ولا يفتون مع
كثرة هؤلاء فما ظنك بغيره وثانيا ان الارادة لا تضبط ولا لا تفتقر في قوله ونالنا من اقليم

هذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهبه الامامية وانقاذ الاصحاب لذلك اشبه لاخذ من تدعى الاجماع وجوه الخالف في فصل لأعضاء الشافعية اشبه له

فما يسع طرائقها في الاستدلال ولا يبقى الاضمار في ذلك على ما توافق عليه الاداء و
الاقوال وقال ان معظمهم لم يقولوا بحجة الاجماع المنقول ولم يحتجوا به على الوجه المذكور
اليوم عنه ان طاعوا وكثير منهم لم يجوزوا التحويل على خبر الواحد فيما روي من الاخبار فكيف
يطمع احد من يعمل على خبره الناشئ عن الكشف فيما يبعد عن الاجماع ويصف كتابه لذلك بخلاف
على ما يقتضيه في جميع المواضع ويترك الاستدلال بما لا يكون متفعا عليه عند الكل من مغا
باق الامع الصريح بذلك هذا ما وجدنا في الكتب من اصله ولا يكون ابدا ولا يقتضيه ذوقه
قطعا واما ان مقال الشيخ هو المرفوع فدل بما حقه عنها الرضى له الاصحاب الذين اعلموا
على اجماعهم في الحكم لادله كما مر وقد بنى عليها الشيخ دعوى الاجماع في كنهه من دون تصريح
فيها بحقيقة الحال واختار الصريح عبرا ونحوه فيها الرضى عليه من كنهه بما صرح به في
بعض الأصول والكل من دعوى جمل الطرق فيها جاز في حق كثير من مواضعه وهو الذي ظهر
من الجمل ايضا كما سبق فلا يمكن تقيده وبما يستظهر البناء عليها او على ما يقرب منها من تصحيح
بان حجة الاجماع مطروقة على جواز الحجة في كل زمان ومن اكادهم من دعوى الاجماع في كل
ظهورها الخلف وعدم الاتفاق وودهم بعض الاقوال لبعض فضلاء الاصحاب وجماعة
كثير منهم بانه مطروق بالاجماع وانه قد انفردوا في ما استدلوا به على جلالته في العترة الشريفة
وان على خلافه اجماع السابقين ونحو ذلك وكذا من تغليبهم عدم جواز تغليبات اليت بانه لا يصح
به في اجماع ولا خلاف ومن قولهم ان مراده بالكلية هو مراده سائر الاصحاب ان كان لا
ذلك فالمسئلة جارية مع انه ليس هو المعصوم وكذا من قولهم ان كان هذا مذهبنا
فالمسئلة خلافية ومنه في ذلك مما لا يخفى على التدبر ويظهر من جملة ما منهم من كان الشيخ والرضي
وابن زهره وابن اذوليس اذ روى ثبت عند ائمتهم الحكم بدليل يراه في نظره والاعليه وبطوائمه
ولم يقف على عار من سماع الدعوى الاجماع عليه والكشف ويقتصر بعضهم في ذلك على
ما اذا كان الدليل معدودا عند من القطعيان مع انه غالب المجردة لسمية ولا يكتفون
مع وجوده بوجوه الخلف وحده وكثيرا قلنا ولا ينفون من جهة طاعة الوفاة ما اوردنا في
شأنه في القول وبهم في نظره فله من الشيخ وغيره ما يشهد بذلك وبينه خفاش دعوى
الكشف هو وجود الدليل الذي ثبت عنده انه لا يجوز على الامام مخالفة مع عدم الاعلان
برده وظاهر فساد دعوى الاتفاق هو اتفاقهم على حجة مثله او على الدليل الظاهر

التعليق

والتمس في المقضى بحجته ومن العلوم ان مرجح النقول على هذا الكشف الى النقول على منشاء هو
 ادعاء وجوه الدليل على الحكم وخلوه من المعارض لا بد في انه لا يحصل الكشف غالباً ما يشهد ولا
 يجوز لاحد من الغفهاء ان يقول على غير من ادعاء انه اذ هو تقليد محض ممنوع من ملجأ لا على
 تجزؤون به نقلاً ودوايه وهذا وان قطعنا النظر عنه في الامر الثاني ككذلك انما استلوا
 في فهم الظهور مناه وكثرة جدواه واستلزام عدم كون الكشف في الوجوه المضبوطة عندنا فلا
 يجوز لنا ولين وافضنا العمل بقول مدعيه كما مضى منا وان كان بناء كل مستدل على ان يخرج
 بما هو حجة عند سواء واخر من مضبوته ام خالفه فلا بد له من حجة يفتقر اليه اصلاً ولا يستامع
 ما عرف في الاجماع المصطلح مفصلاً وانما الفاسد على التبرج والتعديل بما طار ان يزا الاجز
 فوق ظاهر من مجوء شق كالانحى وتقصيد الكلام في ذلك موكل الى عمله ومنه ما ينبغي
 الكشف فيلخص بما ذكره الثالث وهو الوجه الرابع والخامس يعلم الثالث انها قائم منها وفيها
 سبق الفصل الاول على الوجه الاول وقد علمنا استحالة هذه في الربط بالحكم في دليل
 فاطح غير الاجماع الايضاً شذوذ ولا يفي على الاجماع في النقول على كثرها في النقول
 من احد هاهنا مع انه لا سند لال بالحمل الذي يجهه او على الوجه الثاني وهو كالأول على
 على امر وانما الوجه الباقي فين بما لا يستكشف منه قول المصنوع ودوايه كما مر في الاس
 جهة الثلاثة بين الدليل الفاطح والمظنون وبين حكم المصنوع والظاهر في فاعله فاعله
 الكشف في اعتماده في الحقيقة على منشاء الذي لا يبعد منه على الغير الا كان الصانع والشاهد
 كالادلة المتأخذة من كل فقه يدعى لاسناد الى دليل قطعي ولو في كل منهما اذا ثبت ملاذ
 للحكم الواقعي والظاهر في بين ما مرجح الى دعوى الاجماع على فاعله او قواعده معلومة في البنا
 بحيث يفيها الى الاضداد على النقل وغيره فتميز بخصوصها حتى يبعد بها على النقل ان احب اليه
 واكثر بره من غيرها او اعتمد على الغير في الاستنباطها وقد علمت شيوخ هذا العلم من الاجماع
 في كل ما يجب لا يفتقر منها في غالباً ولا يستامع مقام الاسدلال لان نقل الاقوال وميل في
 كثير في الخلاف والغنية ظاهر فلا اضداد على ما يحمله وغيره ايضا كما لا اعناد على ما علم ان
 سبق عليه حاشية وبين ما مرجح الى ما يدل على الحكم بخصوصه الا ان علم قصوره غالباً عن
 الوصول الى مرتبة الكشف علم فلا يبعد عليه تحصيلاً ولا نقلاً وبين ما يشكل تصديق مدعيه
 لواخر بحجة الامر لا يمكن بناء الاجماع في النقول على كثرها عليه لندرة اتفاق وانما

الثاني

عادوا وشهدوا منها ما يفتني الكسوف فيه على عدم اطلاع الناظر على الخالف وعدم وصوله الى
 مراده المقصود في الفسوف ذلك لما بينت من طريقه او كلامه في دعوى الاجماع او غيرها انه لو كان
 قد وقع توقف بعد عليه ارجح مراده لا يرفع عن دعواه بل انكرها اشدا نكارا وهذا لما دار
 في كثير من الاجماع ان القول في كتابنا الذين بحث طريقتهم من بعض في نقل الاجماع او
 انكاره وقصوره والعدول عن ادعائه بغيره وجدان الخلاف مطلقا وان لم يكن شاذا او مثل ذلك
 ومع ذلك قد وجد الخلاف لقادح عندهم في كثير من المسائل التي نقلوا فيها الاجماع فيكون دعوى
 الاجماع والكشف بينهما اذا على عدم العلم به حتى ان احدهم لو كان علمه من قبل ما ادعاه و
 انكره على من ادعى مثل دعواه ما ومن بعد لعدول عن ادعائه ولم يصد به كما اتفق كثير النسخ وغيره
 وقع من ابن ابراهيم في بعض المسائل النسخ به فاذا كان هذا حال نفسه في ادعائه الكسوف وما
 يتوقف عليه فكيف يكون كلامه بغيره واجبة الانباء والقبول على غيره ممن وقف على خلافه بل هو
 بانكاره وعدم الاعتناء به ولا سيما اذا علل دعوى الاجماع بانه مذهب فلان وفلان وغيرهما
 او انه السلفاء من كلامهم ثم علم او ظهر خلاف ذلك فلا وجه لوضع اليد عن الدلوام بالمنقول بل
 ظهور وجهه وتبين خطاه والاختيار القبول بعد انكشاف انما ادعاه عليه ومن هنا لا يبعد في الحجج
 والتعديل ودعوى قول وضع وغيره على اعلاها يعلم ونظيره انما ادعاه وقصوره عن اقتضائه ذلك
 وضعه وكيف يستدل على نحوه فيما نحن فيه ومنها ما ادخل الناظر عنه ولم يعبأ به لادعاء الاجماع
 على خلافه فانيا او القوي به او الدودي فيه فغير اعرف بالله لا يبعد به وهذا كثير في كلام الشيخ
 وغيره ومنها انكشاف موضعهم لبره الكاشف والنكشاف وعدم ادائه بالاول ما هو الصريح
 وطهرا الدليل على خلاف مقتضاه او عرض تردده في حجة الاول على احوال لا يجري عليه
 حكم الخبر الذي لم يعمل به وان به لما بينه من الفرق ثم ربما يجري فيها اذا اختلف عقله عن الاول
 الا انه يبعد جدا ولا يمكن مثله في مقام الاجماع كما لا يخفى ومنها ما اعتبر فيه الناظر بما لا يصح
 مع وجود الخالف كقولنا اتفق المسلمون والامة والامة كافة والعلماء واعلمانا اجمع
 على الحكم بالاخلاق بينهم فيه واشباه ذلك وربما علل دعوى الاجماع والكشف به فاذا بينت
 وجود الخالف لمندرج تحتهم من قبل نقله ونسبائه حكم بعدم وقوف عليه وخطاه في العمل
 والنكشاف لاسيما منه لا يجوز الكسوف مع وجوده لا سيما اذا كان ممن يبعد كثيرا عما لا يستلزمه
 ويظهر في دعوى الاجماع وعدمها بسببه ومنها ما نقل في الاجمال لدعوى الكسوف في كد دعوى

الثاني

الثاني

الثاني

المرضى اجماع الامة على ان الاجماع لا ينسخ ولا يفتح به واجتماعه بذلك مع حكمه بجواز عقلا
 على طريقة الامامية وعدم قول معروف لهم في المسئلة فله وعدم قوله مع قوله في المسئلة
 بهجه وعدم تعليق الاجماء بما يجب على الامام في بيانه ونظاؤه في الاصول والفرع كثيرة يفتعلها
 المنع ومنها لا يفتي الكسفي في علم ما تقدم عن الشيخ من انه اذا ظهر القول بين الطائفتين ولم
 يعرف لرجالهم ولا يظهر ما يدل على صحة او فساد او جواز القطع بصحته وموافقته لقول المعصوم
 وقد علمت فساد ذلك على تقدير صحة فوجدان الخالف اذ قد فيه فطما على ما تقدم في نظاؤه
 كذا وجد ان الدليل الخالف له فلا يصح بالاجماع البتة على هذا الوجه مع الوقوف على الخلاف
 السابق على ادعاءه او الاثر الموجب له سابقه وكذا مع الاطالع على الدليل العلمي والفقهي
 المنصوص خلافه فلا يندرج ذلك بهذا الاعتبار في باب ارض المذيلين كما توهم في نظاؤه ومنها
 ما يفتي الكسفي في علم ما تقدم في الوجه الاول من المرضى من جعل علم اشياء الخالف لحدود
 على عدمه بل على الوفاق واقفا وتقدم نحوه عن الشيخ ايضا او عن ما يظهر في تقدم الحق في التمهيد
 والاصحائي ومن كلام خريهم من الاقتصار على هذا ما يشاهد من التاخرين والاعراض عن هذا فمظنا
 الى حصول الفرض عند هذا ذلك وعلى السيرة الغالبة التي الى حد الاعتناء على نحو ما سبق وعلى
 الاختيار التي لا يفتي لثاقل على حارضا الذي هو اكثر وافوى واولى بالعل منها لثاقل لا تتبع
 او على الحد من التاثير من جهة العلم وشدة الحجة وقلة الزوى ونفضل الووع وضغطها ايضا
 واستدلها التهم على النقل بجمما بالغير لا من قوة النظر وحده الذي من شدة الطاقة وقد تقدم
 الكلام في جميع ذلك وعلى عدم اعتناء التاقل بالخالف مع العلم به واحتمال موافقه له نظر الى عدم
 باسيرة بسبه او ظن شذوذه ومن هنا قال الشهيد في غاية المرافعة حكم المسلم الذي اعتاد نقل
 الذي بعد نقل الخراف في ذلك والحق ان هذه المسئلة اجماعية وان لم يختلف فيها احد تناو
 ابن ابي داود في ذلك بقدر الاجماع ولو كان هذا الخلاف مؤثرا في الاجماع لوجب اجماع اصلا انه
 وهذا يكسبه عن كون معنى الاجماع ان كل ما ذكره واشباهه ومقتضاها ما يفتي على كون الخالف عند
 التاقل من لا يعتد به في نفسه كما عرفت من المصنف القبة الى الصدوق وغيره من اصحاب الحديث
 مع كثرتهم وجلال اكثرهم منهم فلا يكون عدم الاعتناء بالخالف لما ذكره او لما سبق به على ان كان
 الحال عندنا على خلاف ذلك بل يجب عليه الاعتناء بقول الخالف عدم الاعتناء به وعلى الاصح
 على خلافه وعلى هذا يفتي في الحقيقة اكثر من الاجماع ان المنقول عن ان الشهيد الثاني حكى في

الفاصل

الفاصل

الفاصل

الفاصل

المسألة السادسة لا بد منهم على لزوم الهبة بعد التصرف بالإجماع نظرا إلى أن الخلاف معروف فلا
والتي يتلوا يعلج فيه فغير مرة وأجاب عن أخرى بأن ترك جوابا ليقال وكيف يفتق الإجماع
في موضع الخلاف العظيم والمعرفة الكبرى والنزاهة العظمى بعد الأقوال وعلم من الغافل لونه
مشركا لا لزوم في كل مسألة بما يدعي فيها الإجماع كذلك فكذا من هذا ما هذه الدعوى عند
أربابنا انتهى الأمر قبل هذا يانك والقبول أن مال واجب غاما واقع في غابا لها من دعوى الحق
في الامتناع بالإجماع على جواز الهبة مطلقا ما أو يعوض انتهى كلامه علا في الجان مقامه وتعا
ما عبر عنه التأمل بما يصح من عادة الطلوع على وجهه يندبه وهو كثير من العبادات المداولة
التي من طريقة جماعة من المنكرين على الاستناد إليها مع عدم صلحها في الطلوع لأظهرها
على وجهه يندبه وقد اشترط في بعضها في مواضع ومن جملتها ما لم يظهر الإجماع وظاهر
الذهب وقضية كذا فاعلم فوضنا بحجته مثل ذلك في حق تدعيه ليرزوم منه بحجته في حق
ولا يتابع احتمال كون ذلك مبتدئا على بعض الفواصل العامة الأجهادية الفاعلة للتصميم
كذلك لا يلزم من لزوم على الفلذ بما هو الظاهر عند مجتهديهم على وجهه لا يتركها هو ظاهر
ومنها ما نقله من يدعي امتناع العلم بالإجماع والكشف بعد انتشار العلماء في الاستماع والامتناع
وامتناع الأمام عليه السلام عن الإصغاء ويخطئ مدعيه ح أو يحل كالأمر على خلاف ظاهره
لا يجوز ما حكاه للإجماع به فمن كان هذه طريقته وحاذ كيف يؤخذ بظاهر كلامه ويعمل بغيره
وإدعائه ما صرح بامتناع العلم به من أن أقل ما في الباب أن يصدق في حق نفسه فيبني على عمل
كلامه الناشئ عن تزويف نقل على ما حمل عليه كلام غيره أو على قصد النقل بطريق الأثر من
غيره كما صرح به صاحب المنافع مطن راعن عدم ذكره بعنوان النقل لعدم الاستنباط وعلمنا
إلى صاحب العلم الفائدة فيه فيسقط على الوجهين من الاختيار لا يمنع العلم بقصد الثاني و
بكون المرسل عنه ممن يعتمد على نقله لشبهه ويغايرون وقضا على نقله وكذا المرسل عنه وداعنه
بطريقه يندبه ووجه جميع ذلك ظاهر لا حاجة إلى بيانه وما ذكرنا بظهور عدم دعوى ما أو
الاستماع الاضطراري وغيره على صاحب المنافع وغيره من الاستدلال بالإجماع والاهتمام عليه
كثيرا في غير القرنين الثاني هو فيها جرحه عدم خاصة ومنها ما لم يعلم فأنل بها نقل ما نقله
أو تأدوا أيضا غيره وليست به وأحق الرصع به دعوى الإجماع والكشف ولو على بعض الوجوه
المتقدمة فيستفرب خطاه وهمه ومنها ما تقر مدعيه بنقله لرصع وجود فضلا الآخرين في

بعضهم على لزوم

المسألة السادسة لا بد

منهم على لزوم

الهبة بعد التصرف

بما هو الظاهر

عند مجتهديهم

عصير وقبلة وبعده وكلهم جعلوا المسئلة خلافة مع وفريد ذلك وصفا فيها أكثر من هذا
جاءه من اسباب فضله وليست بعد هذا الضاد لاجماع كاشف من نظر الصبره وخفا عنهم
ويستع عادة اوليست بعد خالفه فيهم لهم ومع وفريد هو علم به فند ذلك بقوى في القرائن
يذكر خطأ التأمل وقلة تروييه وسرعة نقله لان وهم اولئك اجدل من وهم وبعديا بعده
وحال القطع وبعده مع ان كل انهما ثابتان من وجه وان من آخر كيف يفعله احد اعماد
الاخر فذكر ومنها ما نقله من علم خبره اوليست ظهر عدم وفريد التأمل في كل كذا وقف وحليه
وقصوده عن ادوات انيل بما ظفريه ووصل اليه فلا يفيق لان يفعله ادعاء الاجماع والكفر
الصادق من مثله ولا يسع مثله ابدا وان يفعله الى الرشد ويعول من غير قطع ونظر على نقله
ومنها ما وجد له معارض من مثل التأمل وافضل واكثر نبعا وتبانه وهما ادعى الاجماع
على خلافه ونقل الشهرة ونحوها مما يكشفتان مع من ضلوه وهذا وان لم يوجد خبره
من الجيعة من اصلها الا انه يوجب دة والوقوف على العمل وهذا كاسبق كثير شايع في كنهه وفرد
ذكر ما نقله من ذلك منقروا وسابعا عند نقل كلامهم وفي ذلك كتابه عن ذكر المسائل الله
يقع فيها ما ذكره فقلنا وبان في ذكر كثير من المسائل التي نقل الشيخ فيها الاجماع في المسائل التي
خالفه ونفسه في كتابه نقل فيه الاجماع او بنى على كنهه ووبادعي الاجماع على الحكم
الحال ايضا اوضح في كنهه في الحكمين معاومتها ما نقله من كنهه في شامه الغامض في الغموض
الويع والالامع بما يقتضي هذه الاعمال على نقله الاجماع وصفا الظن الخاص له نفسه
احصا وشهد يصدقهم في ذلك الاماوات والا فاذ ذلك كان اوليست فند على الشيخ
يرين في فهمه العلماء عن شيخه الشيخ سيد الدين المحمدي كان علما من زمانه في الاصوليين
وصانف حله في فاضل جليلية ولا يذيل فاضله العاجلة كالشيخ ودوام من الحاصل على ما في
نفسه كالرازي من الغامض على ما في الغامض من غيرهما انكران يطلع فيه بانه غلط الا يهتد
تسفيه وكان معاصره وهذا استدلاله بان ادريس في السرائر للرد على الشيخ وبكله نقل
منه من جواهره في كتابه الامداد في اصول الفقه وعبره بنسخا المحقق ذكره في موضع اخر
عليه بمرها الانصاف وخبره مما نقلها يوجد في امراته واسناله للعد بالغير من طاموس في كتاب
الهجوم في الشفاء عليه ايضا وحكي من جله ودوام المزبور وتفضله على خبره من العلماء ثم ان
ادريس فلا اضطرب كلامه في السرائر في امر الاجماع اضطرابا عظيما عليه بعد مرة في انشاء القائل

السلامة

الشافعي

امام غفرلہ

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة الخزانة

مكتبة الخزانة

مكتبة الخزانة

مكتبة الخزانة

فيكون من غير ان يكون له اخرى وهو مثل الفيداء والرفق والشع او احدا الصدوقين او
 الحليين وغيرهم واحدا كان واكثر جعلته على ما يراه في نفسه او بوجه من قول او يعلم فصدده
 القوي والحكم وان كان هو مقتضى كلامه ووجه ما يدعى اجماع السليم في ذلك وقد بسطنا في علم
 العلم بالخالف ويخرج بالاجماع لذلك الى اجماع عصره ووجه ما كان من هذا قوله في الجوه بعد نقل
 قول الرضا في قول الحلي وقوله غير هذا ان هذا هو الظاهر للجمع عليه عند صاحبنا الملبوس وما يلزم
 في عصره هذا وهو في سنة ثمان وثمانين وثمانمائة عليه بلا اختلاف بينهم اشبه بمنع الاجماع
 نادر ويوجب الخالف اخرى بعدم تصرف جملة من اصحاب الحكم وبتصريح نادر بانه لا يستلزم الاكثر
 الفاضل بل بالذليل الفاطمي من ذلك ما ذكره في الواو حيث قال ولا يفتل الاكثر الفاضل من
 المودعي بينهم وقضاياهم لان الاكثر لا دليل على لاقته وما كان الذليل مع الضليل لان الجوه
 قول امام الزمان ولا جملة عندنا اصول الاجماع تجوز ليل لافاذا الرضا على ان قولهم في قول
 الاكبر بين اصحابنا الزمان ان يكون قولنا بخلافه اقوال الضليلين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 الاجماع لان دليل صحة الاجماع غير مطلق به مع احد الفريقين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 انه هو فعلا اكثر من دعوى الاجماع في مواضع لم يثبت فيها وشك في ذلك والفتح عليه ونقل الاجماع
 وغير جملة من فاضل الاصول كالا فاضلين وغيرهما وقد نقضت جملة من كتاباتهم في ذلك من
 جملة ما انكروا عليه ما تقدم في اجماع الفاضل والمالك على رواية الفاضل المالك في كتابه ما انكروا
 الحق في الشبه بضعه من عدمه غامضة عن الفقيهين ففضلنا فيهم قال وما علينا عجب من
 اجماع الفاضل والمالك في الواو في الاووية نادر وورد في الشهيد الثاني في الرضا ايضا وفي سنن
 مفصلة قالان هذه دعوى خالية من برهان كبرهان فاعلم على خلافه ما تم قال وما يقال من
 ان الاجماع النقول بخلافه الحكم يكون بغيره عند جماعة من المحققين كاف في ثبوت الجوه وان لم
 يستند انما تم من ضابط فاضل الاحاديث لا من مثل هذا الفاضل ان كان غير مذكور الضيق في
 لا يفتل في دعوى مما يثبت اليه الفاضل وقد بيناه هنا وقد علم فيه بذلك جماعة من مثالي
 من اهل عصره وغيره والله يولي اسر عبادته اشبه من تصحيح كتاب اصحابنا لا سيما الملبوس في الخلف
 وقد علم اكثر من نظائرنا ذكرنا وانما هي انظر في احكام الياء من الملبوس فضلا عن غيره في
 موضع رده عليه ما قاله في نفسه على هذا في شيء من كتابه لا يفتل لو وجد كان نادرا الى ان قال و
 دعوى مثل هذا اجماعا خاطئا في امرنا لا يفتل على فوي بان اصله لا يفتل في اجماع وفي

بأنه لا يخرج عن كونه واحداً وإن كان أكثر من واحد بل هو مثل المفيد والمرفع والشيخ واحد الصدوق وإن
الحسين وغيرهم واحد كان أكثر من واحد بل هو معلوم له نسبة أبو جعفر عن قول أبو عبد الله فصد
القوى والحكم وإن كان هو مقتضى كلامه وبما يدل على إجماع المسلمين بما ذكره في هذا من العلم
العلم بالخالف ويخرج بالاجماع لذلك والى إجماع عصره وبما كان من هذا قول في الجوه بعد نقل
قوله المرفوع قولاً على قول غيرهما أن هذا هو الظاهر للجمع عليه عند أصحابنا العلويين وبما
في عصرنا هذا وهو فلسفة ثمان وعشرين وخمسة مائة عليه بلا خلاف بينهم انتهى ويبلغ إجماع
ناؤه بوجود الخالف آخرى لعدم تعرض جملة من أصحاب الحكم ويصح نأؤه بأنه لا يصلح الكثرة
الغاية بل بالذليل الناطع من ذلك ما ذكره في الوارث حيث قال ولا ينفصل الكثرة الفاضل به
الودع كنههم وتصابيهم لأن الكثرة لا دليل معها لأنه وبما كان الذليل مع الظليل لأن الجوه
قول امام الزمان ولا حمله عندنا صواباً لإجماعهم وتجزؤ دليلنا فإذا رُفِع على أن قوله مع اقوال
الكثيرين من أصحابنا الزمان أن يكون هو فإخلافه اقوال الظليل يحتاج في المسئلة إلى دليل غير
الإجماع لأن دليل محقق لإجماع غير مطلق به مع أحد الفريقين يحتاج في المسئلة إلى دليل غير
أنه في هذا أكثر من وقوع الإجماع في سائر الأمور وبما هو في الذكر والفتح عليه في نقل الجوه
وغيره جملة من فاضل الإجماع إلى أن نسلين وغيرهما وقد تلت جملة من كتبناهم في ذلك من
جملة ما ذكرنا عليه اقتناعاً بجماع الظاهر إلى أنه على ما ذكرنا من المادوك إلى الجوه في أكثر
الحق في العبر ونصيرين عدم استقامته عن الفرضين فضلاً عن قال ومما أوجبنا
إجماع الخالف والموافق بما لا يوجب لأنه ما دونه الشهيد الثاني في الرضا بصوابه من
مفضلنا لأن هذه دعوى خالية من برهان كبرهان قائم على خلافها ثم قال ومما أوجبنا
أن الإجماع السقوط بجزء الواحد المحكوم بكونه غير حجة عند جماعة من العقدين كاف في ثبوت الجوه وإن
يسندنا ما نتم من ضابط فائدة الإلهام لا من شأن هذا الفاضل وإن كان غير مذكور في النص في غير
لا ينافي في دعوى بما ينظر في إليه الفدح وقد بيناه هنا وقد علم فيه بذلك جماعة من فضلاء
من أهل عصره وغيره والله يطلع على أسرار عباده انتهى من تصحيح كتاب أصحابنا لآية الله العظمى
وقد حل كثير من نظائر ما ذكرنا وأما هيك النظر في أحكام المياه من العبر فضلاً عن غيرها في
موضع رده عليه بما قاله في نفسه على هذا في ثبوت كبره الإجماع ولو وجد كان نادراً إلى أن قال و
دعوى مثل هذا إجماعاً خاطئاً في آخره لا يرفع على أقوى بذلك أصلاً فكيف يدعى إجماعاً وفي

هذا الخبر

هذا الخبر

هذا الخبر

منهم الا انهم بمقتضى دعواه ضير اول برهما ادعاء في سائر المواضع بنحو ذلك وهذا يجري في
 شان غيره ايضا كما سبق وما يظهر من كثير من جملاته ان حجة ما يبيد في نقل الاجماع وبيان
 اليه هو دليل الحكم فاذا وجد ما د والى حجة الاجماع عليه وان قل الغالب به او وجد فيه
 الخالف لمحمد ان الحق فيها الاستدلال من الدليل الثابت بحجة عنده فيكون هو قول الامام لا
 غيره ولا امرنا الى ذلك سابقا وبقينا فسادا وذكرنا ان مثل هذا الاجماع لا يصلح حجرا ولا حجة
 على حكمه واستدل الادلاء عليه نفسه كما هو ظاهر ان لا يوجب منه حيث استدل على عدم اشتراط
 الرجوع الى كفاية لقول الآية وقال ولا يجوز العذر ولا يخصصه الا بالادلة فاطعته
 للاعداء امام كتاب الله صلى الله عليه وآله وسنة منوارته مفضي بها تجري مجراه والاجماع وهذه
 الادلة مفقودة بمجاهدته فيجوز التمسك بعزم القرآن فهو الشك في كل ادعاء انتهى فليست اسئلة
 هذا بعد فقه لا وضع بولية كى بمجاهدته عليه ولعله في ذلك العلم والله يعلم ويقر بوجاهة
 السيدان في هذه في الغيبة بل هي اضعف منها كما لا يخفى على من اتقن النظر فيها ولا يبعد ان يكون
 قد يجوز فيها بما يخرجها عاين الحق على الطرف المعروف واصله لهذا الامر من غير علم الاجماع
 عن نقلها فضلا عن القول عليها الا في اسناد وغدر وقد قلتم عن الحق في الحكم بالبر في
 مسئلة ادعى بزهره في الاجماع انه قال ومن الغلبة من لو طالبته بدليل ذلك لادعى الاجماع
 لوجوده في كمال الشك لا يزعمه وغلط وجه الزان لو يكن جاهلا وقد فوجئ السيد في المقتضى بالبر
 في كتابه في خروج المصوم في اجازات المقتضى ايضا فقال بعد ما نقل جملة من كلامه في حكم مسئلة ثم
 ذكر المقتضى على عادته في كثير من مسائله واجوبه ان الاجماع عليه وقد قلنا قول جعفر المفيد
 بخلاف ما اعتد المقتضى عليه ويقول المفيد فيه انه من ذهب وهو متكلم اصل العدل واليه
 ذهب بنو تميم من الامامية وابوا القاسم وابو علي من الغيبة فكيف يقول ان الاجماع على قوله
 وهذا قول جعفر المفيد كما تراه ومن ذكرهم على خلافه وسوف نذكر ايضا من علماء النجيين وصالحا
 انه غلاة من الماضين والباقيين واستعمالهم لهذا لاجل وجهين ما يقتضى ان الاجماع على خلافه
 مما لو يدرك قوله في ضعفه عليه انتهى وذكرنا في كتابنا ان شبهه عليه مسائل عديدة تفرد بها
 عن شيخه المفيد وجماعة من علماء الامامية ونقل ايضا انه خالف نتيجة تسعين مسئلة بل
 اكثر اصولية ثم قال وذكرنا ان من وقف على ما اشبهه هذا السيد فالمر في مسائل كثيرة نرجح
 وان النتيجة لا نقلها اجابا للاحاد في المسائل التي يذهب ويح من العلوم التي كان شوكا بها فلا

فان قيل ان المقتضى

الاجماع في الغيبة

كل ما نقله في حق جعفر

في كتابه في خروج المصوم

في كتابه في خروج المصوم

ان يشبهه علمي من علم التبحر الذي هو معروف به قال ولا يكاد يتحقق بنفسه كيف يشبه علمه
ان الشيعة فعلوا اخبار الاحاديث والاشهرية ومن اطعم على التواضع والاحياء وشاهدوا
دعوى الاعيان وجد السابن والرتب وحال الشيعة في الماضيين حالين باخبار الاحاديث
شبهه عند العارفين كما ذكره محمد بن الحسين الطوسي في كتاب الهدى وغيره من الشغلين بمشغلات
الشيعة وغيرهم من المصنفين في احوالهم ^{التي} مفصلة في كتاب غياث سلطان الودى ولم يتفق
عليه وكان هذا السيد عالما لاهل اصحاب كرامات ومقامات مطاعا على كثير من الاصوات الاربعة
ما هو فيه من كماله واخباره والاخبار ان كان دون المرتضى في الفضل والعلم في قوله لا يخفى
اصلا ولا يندفع ذلك بما ذكرنا كما لا يخفى ومن تتبع كتب سائر الاصناف فوجد في كل مواضع في
الارادة على المرتضى بطله للبرهان في مسائل لا تافل بها غيره وفي مسائل اشرقت الفاعل بها و
هذا كماله في كتاب الانتصار الذي صنعه للرد على المخالفين ولا يخفى بطله الفاعل في شلوه
يوجد في القاصية في غير ما ذكره من كونه ماضيا ومندرج فيه ايشاؤه من العلم والهدى وغيره
ان الزيادة بالضاف والصلوة في الاولات المعروفة بالكثر والكم في الصديقين وضاف
الاجل والفايدة عن الميت الذي عليه صوم ومحل الاحتكاك في القيد بقصد بعض الاحكام
وحكم الخلاف في المرمى وكيفية تفرقه اكثر المهر اكثر الحق وغيره في كتاب شاهد بذلك وعند
اورد كثير منهم على الشيخ في اجاباته ايضا ولا سيما ما وجدنا في الخلاف فانه قد اكثر منه من
دعوى الاجماع في اشاع فيه الخلاف بل وبعدها كثيرا في خاصه ومن مآثره في لا يخفى عليهم مسائل
الموافاق والخلاف وقد تقدم عن ابن ادريس الفاضلين وغيرهم ما فيه كفاية في الباب ولا
جدوى في عادته ومن جملة ذلك انه قد اورد ليس منه في الخلاف في احكام الخصامة ولا
عائنا القول في النهاية وقال الجهر قوله في السئلة دليلنا اجماع الفقه واخبارهم وهذا
يصلح لكل من راجع منهم معه واتقوا خبره في ذلك بل اخبارنا بخلافه وادعية طامعا بضمان
قال الشيخ في رتبته كلامه في موضع اخر كسئلة الاختلاف في حدود من البيع وبعض احكام
الضرب وقد رتقة الزجر وغيره او لا كلام فيه في وجوب الكفارة في وطى المخافه وحمل
فاودة فيها تجاسة في حال الصلوة وحكم من قطعها عظم والصلوة في جوف الكعبة وصلوة
مقصود من الشعر الكلام في خطبة الجمعة وامامة الصديقين ايمان الصالحين بهم ومحل الاحتكاك
ووقا لشيء ايام الفسري وانما بل بخبره على الفقيه وغير ذلك وقد جمع الشهيد الثاني في اربعين

بعض احكام الفقه
في كتاب الفقه

مسئلة على ما قبل داخل منها على ما وجد في الفصل الذي عقده له ذلك ومعظمها في الخلاف
وذكرنا في اعمى السبع فيها الاجماع مع انه نفس مخالف في حكمها ادعى الاجماع فيه اى في كتاب
ادعى فيه الاجماع في موضع اخر منه او في غير مع القى مع جميع الاجماع او بدونه وقد كررنا
الله افرع تلك المسائل النبية على ان لا يغتر الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع فيه الخطاء و
الطائفه اكثر من كل واحد من الفقهاء سيما من الشيعة المرتضى وبعثهم الله تعالى ونحن نذكرها
مختصرة بربط بل لا زيادة فيها ان الكتابية اذا سلمت وانقضت على ما علم ان يعلم النزوح
ينسخ كحاشا حتى لا يخلط الاجماع على ذلك وفي النهاية وكذا في الاخبار الله لا ينفخ ولكن لا
يمكن من التدخل عليها الا كما في الرأية ومنها انه اذا اشترعا لامة حاشا لاكمريطا في
الخلاف الاجماع على ذلك وفي النهاية يحرره في موضع اربعة اشهر وعشرة ايام ومنها اذا
سلكنا منه ولسنا وانظر منها الى ما يحرم على غير ذلك ففي موضع من الخلاف الاجماع على انها
نعم على الامة الا من يدعي كذا انها وان علمت وبنتها وان سفلت على الامة في موضع اخر
منه فخصيص الخبر لا ينظر الى فرجه ومنها ان من تزوج مرة حل امه كان له بعد طهره الجوارش
عقد نفسها لامة ففى الخلاف الاجماع على ذلك وفي البيان عظيمها في العقد
كلها ومنها ثبوت خيال الفسخ باليمين في وجه ففي موضع من المسئلة الاجماع عليه وفي موضع
اخر منه خلافه لا يرد الرجل من يبيع بدينه الى الجنون وهو يشترط دعوى لافقان عليه
ايضا ومنها النع من طلاق الولي عن الجنون ففي الخلاف الاجماع عليه وفي النهاية جواز ذلك
منها النع من قوع الطلاق بالكتابة علم ففي الخلاف الاجماع عليه وفي النهاية جواز ذلك الملقا
ومنها النع من ارث المطلق مريضاً وبعده اذا كان الطلاق باينافي في موضع من الخلاف دعوى
اجماع افرع عليه وفي موضع اخر دعوى الاجماع مطلقا وفي النهاية اثبات الثوار بينهما في
العدة البانية والرجعية ومنها ان الحامل ثمانية ابلين لا يوضع الا في موضع من الخلاف لا يبول
اجماع اهل العلم عليه وفي النهاية انها بين موضع الاول ولا تنكح حتى تضع التالف ومنها ان اذا
كان لرجل طهر من غير ان يفرقه عنه عن الكفارة وان كان خطا جاز في الخلاف الاجماع عليه
وفي المبسوط الذي يفتيه مذهبنا انه ان كان حراً فأنفذ العتق وان كان خطا لم ينفذ منها
وفي الكفارة الى الصبر ففي الخلاف الاجماع على جواز وفي المبسوط النع من ذلك واحسن اقتض

عَلَمٌ وَمِنْهُ لَمَّا طَرَفَ الْكَلْبُ
إِلَى الْمَدِينَةِ

عبدالحق صاحب المصنف

ففي الخلاف الاجماع على انه كذا المحرف في البسوط الحكم بتعيينه عليه ومنها حكم ولد المملوك حال
 ارثه ادا بويه ففي كتاب قال اهل الردة من الخلاف الاجماع على جواز استرقاقه وان ولدته دار
 الحرب لا في داوا الاسلام وفي كتاب لم يرد منه ومن المبسوط جلازه مطافلا في بين الدارين
 ومنها حكمه اذا كان الدعي عليه القتل الواحد اكثر من واحد مع الموت وتوجبه على الجميع
 اليه من فعل يوجب عليهم جميعا خمسون يمينا او على كل واحد خمسون يمينا ففي الخلاف الاجماع
 على الثاني وفي المبسوط اخيرا الاول ومنها حكم ما اذا قطع انسان يد غيره وقطع اخر وجهه
 واوضحه نالك فصرح الى نفسه ففي الخلاف الاجماع على انه ليس لولي الدم ان يقتل من قطع في الحرج
 ثم يقتله ولم يقطع له اذ اراد وفي المبسوط له الفصل في قطع الفاعل ثم يقتله ويوضح الموضع
 ثم يقتله ومنها حكم ما اذا قطع ذو يد ما قصه الاصبع يد انا في الخلاف الاجماع على انه
 يقتل منه وتؤخذ منه دية الاصبع وفي اقل فصل النجاس من المبسوط الحكم بذلك ايضا
 وفي موضع اخر منه بعد ذلك بخواريج ودفانها تعزى بطلان الكمال ان كان ذلك خلعة
 او اذ من الله انما الواسع يتبعها الرجز بعد ما يلج دية الاصبع ومنها حكم قطع السن السواء
 ففي الخلاف الاجماع على ان بها نكاح دينها وفي النهاية دية الاصبع ومنها حكم دية الجنين ففي
 الخلاف الاجماع على ان في الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي النهاية في الاعلى الثلث وفي
 المبسوط كل واحد دية والدية ومنها دية المخصدين ففي الخلاف الاجماع ان في المثلث والثلث
 في اليسر الثلثين وفي المبسوط والنهاية في كل واحد النصف ومنها حكم الفاعل جلا اذا قتل
 هل تجل كقتله في مال الاول ففي الخلاف الاجماع على الاول وفي المبسوط الحكم بالثاني ومنها
 حكم الاباء والاولاد في العقل ففي الخلاف الاجماع على عدم دخولهم فيه وفي النهاية الحكم
 بدخولهم فيها ما ذكره الشهيد من السائل الفتاوى وكثيرتها الاستدلال باجماع الفقهاء
 مع اخبارهم وقد جمعها من كتاب نكاح الخلاف وغيره الى كتابه لبيان ولم يذكر جميع ما فيها ايضا
 مما يتعلق بالباب فاعلمه لم يفسد الاستدلال ويحصى ببقية الخلاف وغيره من كتابه في جميع
 جميع ما فيها من الاختلافات ومن تجميع جميع كتب الشيخ وفقاويه وقص على كثير من هذا الباب غير
 ذكره وقد تقدم جملة من ذلك متفرقة على وجه التفسير في التفصيل في بعض بلد وفيه في اخر
 هي زيد على سبعين مسئلة منها حرمه من المحدث بالاصغر لكتابة الفرس وجوبه لقتل الجور
 ودر المدة وجوبه كقتله بوطي الحاضر حكم ماسية العذر والوقت وفي الموضوع مع غل البت

منه في كتابه

منه في كتابه

منه في كتابه

منه في كتابه

منه في كتابه

وكيفية وضع الجنازة المختلفة ومقدار سبغ الجنازة وعدم وجوب غسل ما ملأ اليدين قبل بدنه ونحوها
عرفنا بحجب الحرام وعدم جواز الصلوة في جوف الكعبة وكيفية الصلوة على سطحها وجواز الصلوة
في السجائب وجوب التشيع في ذكر الركوع والتجود وحرمه الكلام على المأموم في أثناء خطبة الجمعة
وجوبه لأعضائها وجوبه للكبير في الأئمة في الصلوة وجوب قضاء صلوة الكسوف
معلم وجواز تأخير الصلوة المأخوذة وجوبه للصلوة عليه وكتابه تكملة واحدة للمأموم في افتتاح
والركوع عند القنطرة واستصحاب تطويل الأمانم الركوع لاستظهار محرق الداخل وجوبه الركوع
على من مضى بالسبب وحكم يوم الشك بنية شهر رمضان وعدم جواز أكل الصائم لغيره لئلا
يرجى إبطاله والفتنة وعدم وجوبها بالامتناء بالحاصل بالنظر وتكرره وحكم طي الهيئة
مع عدم الإزالة وعدم جواز ستم الطيب في الاعتكاف وحكم موثنا في الحج وعدم جواز الفرائض
بين حج وعمرة بأحرام واحد وجواز تطوع السطوع بالحج المنذور وجوبه للرعي وقتله أيام النحر
وجواز الحجامة للحرم وعدم وجوب الكفارة فيها عداسته من أنواع الطيب جواز قتل الكفار بالقتل
التم في بلادهم وإيجاب الجزية على الفقير مع النظر إلى يسره وحكم انتقال الذمي إلى ما قبله
عليه وجواز قتلهم بأحوالهم من أموال البقاء خاصة وحكم أكل المأذون من الثمار وغيره
بطلان بيع العضوى وجواز شرط الحيا على الإطلاق وانصرافه إلى خيار الثلاثة وعدم ثبوت
خيار الجلس في العقود الجائزة وعدم ثبوتها في الغيب الجحد بعد العقد قبل القبض وعدم
جواز بيع الثمرة بعد الظهور قبل بيعه والصلح وعدم بطلان البيع بطلان الشرط وبطلان الإلحاق
بموثله المتفادين وكون نفعه العام في السفر من مال الفرائض وحكم الوصية لأهل الذمة وحكم
من أوصى بثلاثة في حق رطب قصر عن ثلاثة واستحب له التكاثر لئلا يشبهه وحكم الغزل عن المحرم
وعدم حرمة المولود الكهولان كان خصما وحرمة تكاح البعل واحد لا دله لاختار التزويج
وتحقن سقن الحضنة وحكم الاختلاف في قبض المهر وكون الذي يبدع علة التكاثر والنفو
عن حق المرأة الاندماج خاصة وحكم إخراج المصاة لا يذاه أهل التهل ونحوه العنان مع الفتنة
على اليقين وحكم الغدق ثانيا بعد الحد وحكم الإناء المذكور في الفرائض في التنازع كفارة الخلف
بالبراءة وعدم إزله الصلوة في الكفارة غير المعصوم وإن أذن له مولاة وغيره وحل أكل الذبيحة بالمان
واسها عند الذبح وعدم جواز طائل من الأخوة للأمن عن الثلث وحكم ميراث ولدا الملائنة وحكم
معارض البينات ونحوه بنية الداخل والخارج وجواز الشهادة بالملك مع إصباح اليد للصرة خاصة

وحكم شهادة أهل الذمة وشهادتنا للشهاد على الشهادة وشهادتنا في الزمان وجعلنا الجنون
 وجعلنا في وقت الطمع مع قلة الشريعة قبلها الطول بعد الشقين بعد القطع الذي
 وقطع بين مطمح الأصابع وحكم وجوع المقر بالشرع من أقواله وحكم جناية أم الولد وحكم
 من قتل اثنين أو أكثر وغير ذلك مما لا يحصى عليه من تتبع ما سبق وأرجع كنبه وضار في تبلغ
 هذه المسئلة المذكورة هنا فضلا عما ذكرناه في المائة وأربع عشرة مسألة ادعى الإجماع
 فيها نرى كما هو الغالب فيها أو نحوها كما في دليلها وقد خالف نفسه فيها ولو على سبيل
 التوقف والترزك كما في نادر منها وبما ادعى الإجماع على خلافها أيضا وكل ذلك في كتابنا بعد
 أو أكثر كما هو الأكثر هو مما يقتضيه الجرح لذلك ونحوه أنكر الشهيد الثاني في زمانه في
 صلوة الجمعة حصول الظن من الإجماع المنقول في المواضع التي ظهر فيها الخلاف خصوصاً مع
 ظهور خطاهم في ذلك كثيراً ثم قال ما لفظه ولتأما الشواهد كثيرة من الأصابع خصوصاً التي تضيء
 الانقضاء والاشتباه في الخلاف مع أنها ما أمما الطائفة ومقتداهم في دعوى الإجماع على ما
 كثير مع اختصاصها بذلك القول من بين الأصحاب وشدوا الوفاق لها فهو كثير لا ينفو
 الحال ذكره من أجله ودعوى المنصوص في الكتاب المذكور والإجماع الإمامية وجعله جعل في
 على وجوب التكبير إذا أحسن كل وكعة الركوع والتسبيح والقيام منها ووجوب دفع اليدين لها
 وإن أكثر الناس ثمانية عشر يوماً وان خيال الحيوان يثبت للبايعين معاوان الشفعة ثبت في كل
 سبع من جوارع ومن منقول وغيره قابل المصنف وغيره وإن أكثر الحمل سنة وإن الحبة جازئة
 ما الرضوخ إن كانت لدى حموات الهلاك يبيع فيأخذ من خمسمائة درهم قيمتها خسوفاً ولا
 فيما زاد عليها برد إليها وإن العقيقة والجملة إلى غيره لأن المواضع التي خصصها بالقول بها
 فضلاً عن أن يوافقها فيها شد وذلك في دعوى الشيخ في كنبه ما هو عجيب من ذلك وأكثر
 ينقصو الحال ذكره الشيخ في مواضع عديدة ما فيه يقع في هذا الباب لا في غيره
 السد يدور في أسنان بما يتناهى من آخرى هذا القول بأن إجماعاً هو لا في القدم ما هو من
 فتاوى وإجماعات من قبلهم من زوايا اصوم من الذين لا يعملون إلا بما بلغهم في الأجاء العجيب
 عن الأئمة عليهم السلام أو معوضاً عنهم فيلزم شدة الاعتناء عليها وعدم الاعتناء بخلافها
 من بعدهم وطمعهم فيها ونسبهم لها وصره من ظاهر ما ذكرناه وما هي في ذلك ما هو فيها
 من الناقض للاضطراب على حسب ما وضع في الفتاوى والآراء فائدة يكشف عن كون البني في أيضاً

هذا هو الحق لا خلاف فيه
 في كتابنا بعد أو أكثر

في كتابنا بعد أو أكثر
 في كتابنا بعد أو أكثر

على النظر والاستنباط والاجتهاد وان كانت غير متوفرة على غير ذلك كما في الفتاوى ايضا وحسبك ما
 صمد من جماعتهم ولا سيما المرتضى من اهل الفلاح في معاملة الحزب شك الصدوق واضل الابد
 منه والبالغة في الطعن عليهم ودعوى عدم الاعتناء بهم في خلاف ولا وفان كاسبق وادعاء
 المرتضى الاجماع والضرورة على عدم جواز العمل باخبار الاحاد في الشيعة واسماطه لذلك ما
 يتفق عليها ويتعلق بها من الاحكام والتراجم واقتضاه ذلك عليهم اعتناءه على من يعمل بها وفي غيرها
 لما فيه عند الاجماع والضرورة مع ان الامر عندنا بخلاف ذلك بل على ضد وعكس وبجرم
 ما ذكرناه في شان غير ايضا من المناظر واضنه فاذا انما على تصحيح اجماعنا بهم بحسب الامكان فيبقى
 ان تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتعددة التي يعللنا بها ونقل جلد واما كابتنا
 سابقا ولما انما على ظاهرها فلا يفي الاعتناء عليها لا ذكرنا ولا امتنا من الثقات الا بالثبات
 من الطبع فيها في غفلة او شهادة القرن والامارات بحقيقة ذلك وقد فاج جماعتهم بنهم على اجماعنا
 جملة من المناظرين ولا سيما الحق الكركي فانه قد ادعى الاجماع في مواضع خالف فيها مائل الحق
 والعدالة وغيرهما من الاغاطم بحيث يمنع فائدة هذا ويستبعد حصول العلم ليقول
 المصنوع مع مخالفة قوله وعدم وضوح دليل الحكم بحيث لا يكون محال الاشارة والاشارة
 ومن هنا قال الشهيد الثاني في التها للربلا الكلام السابق ولو ضمنا اليه ما ادعاه كثير من
 المناظرين خصوصاً المجوم الشيخ على المال الخطيب من عريها دعوى الشيخ على في شرح الالفية
 الاجماع على ان ناسي النص في التوب والمكان لا يجيب عليه الا إعادة خارج الوقع مع ظهورها
 في ذلك حتى ان الفاضل في القواعد اطلق بالاخاد مظهر كالعارضة شرحها الشيخ على ان في
 المسئلة ملائمة اقوال الاعادة مطلقا في الوقع وعد ما طم حال وكذا في دعوى في شرح القواعد
 الاجماع على ان السعي لرفع اليد عن الفضل الى المساوي والادون مع ان غنار الحق في الشيخ فضلا
 عن غيره المنع من الفضل الى الاقل ضرا فضلا عن المساوي قال وكذلك ادعى الاجماع في ايضا
 على ان المسافات لا بطل بالموافق ان الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبها الى اهلنا السمر
 بالاجماع ولا اقل من الخلاف في الشرايع ونخصها صريح بالخلاف في المسئلة ايضا قال ولما
 انما على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته وسائله فقال وفي هذا المذكور كفاية انتهى فاذ غير
 انما لا امر في خلاف فان السورة لا تخط عند حق الوقع وهو يؤذن بدعوى الاجماع عليه
 ولا سيما اذا صمد منه من مثله فانه مع ان الفاضل في العنب والنسب فضلا الاجماع على السوط

هذا هو المرتضى
 في الفتاوى
 في الاجماع
 في التاثير

هذا هو المرتضى
 في الفتاوى
 في الاجماع
 في التاثير

هذا هو المرتضى
 في الفتاوى
 في الاجماع
 في التاثير

هذا هو المرتضى
 في الفتاوى
 في الاجماع
 في التاثير

هذا هو المرتضى
 في الفتاوى
 في الاجماع
 في التاثير

وكذا لما دعي الاجماع على اشتراط الغيبة في صحة صلوة الجمعة في الغيبة مع تعدد الغائبين ذلك
 اقول ومن غرض ما اتفقوا عليه في مسئلة ظهور الغائبين بالقاء كونهما في نفس قول من الشبهة في الذكر
 انه غير الغائب كمن مضى وقال فيه شاع لان وصوله الى البحر ينفق وقتا من صفاته من الكثرة لا يظهر
 مع ورود النص الذي دفعه في صحة الاضحاب بها ثم حكى في انما ذكره في الاصل انما هو واحد
 الطهارة به وبما فيها الطهارة مطلقا وعرضا الى اكثر التحقيق كما في الشئ والظاهر والمالحي
 سعيد والظاهر مع انما به بالظاهر خاصة ثم قوى الثاني وقال له الاتقان على الاك
 فليظن ان الكلام حديثه اخرج ويورد النص الذي دفعه مع انه لا يوجد له اصل ولا غيره من
 العلماء ويتبين مع الاضحاب بها ثم اذكرها طيل من تقدم عليه ثم قوى الى اكثر التحقيق من
 بيانهم وذكر ايضا في جعل المصلحة في اشتراط الاجماع في البول في الوضوء في ذلك ما يورد
 العجب في ذكر الشبهة الثانية في انما في الترتيب البول امر عظاما في كينك في فعل العلامة الاجماع مع
 ظهور خلافه من انما في كين من كين من الاجماع على ان الكين من انما فصلا الثاني والقد اتبع
 ظهور الاجماع على عدم من جميع الاضحاب بل من المسلمين ثم ذكر انما في البول في خبره ولما ايدى ان
 ذلك الى ما حققه في قوله وعامة عليه الشبهة في الذكر في خبره وقد تقدم جملة ما نقل
 العلامة في الاجماع في انما في البول في خلاف نفسه في انما في الفصل الاول من الشبهة
 الثاني في انما في الشبهة في السالك وفي الفصل الثاني منه في الثاني ما ينشأ ايضا من انما في
 ونحو ذلك ما ذكره في كتاب الشبهة في السالك في السالك حيث خرج بان الاجماع الذي قد علم مخالفته
 في العدل هو ما علم دخول المعصوم في جملة المجتهدين لا مطلقا اجماعهم ثم قال فلا بد من بقوله
 وان كثر الغافل وقد تبارى بعضهم في تلبه اجماعا على الشهور ومخالفة سلكه في خبره
 بوجوب الوجوه كما في تنصيه قواعدهم في مخالفة على حجة الاجماع فلهذا في الاتصاف في الغلط
 اغترابا بظاهر الاصطلاح واعتمادا على الدعوى التي استعملها في انما في الفصل الاول من الاجماع
 واستصوبه وقال في الفصل الخامس في انما في كتاب الصلوة من الجواهر في الاجماع عندنا
 ما حققه علمائنا في الاصول هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول المعصوم في احوالهم وبجبه
 انما هي اجتناب دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن الحجج والنجاة انما هي قوله ثم قال والاجماع
 بهذا المعنى لا ينبغي حجه على فرض ضعفه والكلام في ذلك قال ثم انما في المعصوم الى الفرض في كتم
 لنسوا المستوفى في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر السائل وادعوا ظهور الاختلاف فيها ام لا وادعوا

على صحة صحة الاجماع
 في قول من الشبهة في الذكر

في قول من الشبهة في الذكر
 في قول من الشبهة في الذكر

في قول من الشبهة في الذكر
 في قول من الشبهة في الذكر

في قول من الشبهة في الذكر
 في قول من الشبهة في الذكر

الربلية المشغولة في الام لا حق ان السيد واقل به كثيرا ما يدعون الاجماع فيا ينفردون في القول
به او يوافقهم عليه قليل من انبائهم وقد يخار هذا الذي الاجماع قول اخر كتابه الاخر
كثيرا ما يدعي اجماعهم الاجماع على مسائل ويدعي غير الاجماع على خلافه فيعلم على النظر ان معظم
في الفروع غير ما هو واعليه في الاصول بان سموا الشهرة عند جماعة من الاصحاب اجماعا كما ثبت
عليه الشهيد في الذكرى وهذا بمنزلة عن الحجية واحكامها انما الجواب به في مقابلة الما لغيرين
وداعليهم او تقوية لغير من الدلائل التي تظهر لهم نوقال ان دعوى الاجماع انما اثباته
ومن السيد والشيخ ومن عاصرها انما نابعها القوم ومعلوم عدم تحقق الاجماع في مقامهم فهم
نافلون عن ثقله هو فعل تقدير كون مرادهم بالاجماع هذا المعنى المعروف لكان في قوله
سرايا مثل هذا يمكن ان يركن اليه عند الضرورة وفعله دليل اخر اصل السهم ويقرب من كلامه
هو لاء الا عاظم كلام جماعة آخرين من الافاضل الاكابر وهي كلها تشهد بما ذكرنا واجب من
الفاضل الغري المروي عنه مع سلوك مسلك الاخبارية اخذ في لسان نحو اجماع الاجماع
النفول بغير الواحد واستظهر ان التكرار انما انكر واجبه على انه من الاكابر العظيمة لا الفنية
فيكون التراجع لفظيا واجبي من هذا انه قال لو كان هذه المصانفة بمنحور العمل بغير الواحد
لكان لها وجه ولكن لم تنقل عنهم بل يدعيها جماعة السيد المتفق على الاحكام الحلت فيها على
نقل اجماع ان لطفاته بل يفيد على ظاهر الكتاب فضلا عن غيره من الادلة التي في جميع
ذلك ظاهر ان لم اذ بصيرة ثم من الغريب انفق جماعة من مشايخنا الصديقين وعلمائنا الذين
هم اساطين الدين وانبائهم وبعض من تقدم عليهم حيث انهم في سائر المطالبات المتعلقة بالحق
او من اللغة او قواعد العربية او غيرها يوافقون سائر العلماء منصبنا او نلو على عدم
التعويل فيها على نقل من كان قليل الضبط والاستعداد والاطلاع واذا وادى فيها احدا من
منه في النقل باصدا من جماعة من علماء الاجماع بل اذ من علماء اخطا او سهوا في الكتابة
او النقل لرعيته وعليه فيا ينفرد بفعله واذا اتفق من احد في شيء منها دعوى الاجماع والافتقار
او نفي الخلاف ونحو ذلك وجعلوا الخلاف فيه بينا ظاهر او علوا ان الاتفاق لم يكن حاسلا
بل دعوى الناقل ونقله او صرحوا كلامه عن ظاهرهم بحيث لا يبقى صالحا للاضمار عليه و
التمسك به واذا وادوا احدا نقل خبرا او كلاما او مدعيها من كتاب لم يروه فيه بعد التبع الكتاب
عن حقيقة الحال نسوا الى لوهم بل اثارنا اذا وادوا احدا انكر وجود خبر في حكم وهم وجعلوه

هذا هو الوجه في الاجماع

كلامه في الاجماع

او يفي محله وطول وجدوه صحيحا بالتسند الذي وقف عليه التأني وقبره ارا دعي قد تمرد
 سلكه ووجهه كذا في العمل به كثير من اهل العلم ووجهه ايضا كما اتفق كذا في العلم بالمتن
 طرقت التبع والاستقصاء والافضل على المواضع المعهودة بالالفظة الاصل وحلى الكتب الشافعية
 في معرفة الاقوال وانما حكموا بما ذكره ارا ومن الشافعية القول بالعلوم وهو موجود في نقل
 الوفاق مع وجدان خلافا ايضا هذا لما جرت عليه طريقه بحيث لا تذكير عليه بينهم وان لم
 ينصر عليه او على بعض بكاهم ثم اذا وقفوا على هذا الاجماع فان التي شأنها ما صلحت الحال فتمثلها
 ونقلها ما دوت وكانت متعلقة بنقل المسائل الشرعية التي بناكدها فعلا او مشا وعبادة
 كالالاختلاف على اهل ولا يجوز التمسك من الادلة المتعوبة بل فيها الصلابة وجدوا خلافا
 طوارهم فاعمال الامارات في كثير منها على خلافها ووجهها كذا في الاجماع والاختلاف في كثير
 الحكم مع اقتضاها غالبا لفسادها والخطا في سبناها واخصوا عنها وقع فيها من الشائع في النقل
 والاضطراب في اختلاف الاصطلاح وبيان الاراء في طريق العلم بها ووجهها مع كونها مرسومة
 لقاعدة وجدوا مساوفا لنقل المسائل الاجتهادية التي لا يثبت في الاصل السنين لها ومما يثبت
 فيها ولم يغلطوا الا في الخطا في الاجتهاد في نقل الاخذ والابا في نقل الاجماع ومن عند
 الجوز ومما نقله الاصطلاح فان هذا لا يعيد في مقام الاجماع الا اذا سبق في علمه
 في رفع الخطا من اصله ومع ذلك كله لم يكن يؤخذ من العلماء الاجل في هذا وحده من
 فيها بما ذكره ودعا ونحوها وعدم الاجتهاد بها مع معاصرة كثير منهم لنقلها او اباها او
 قرع بعضهم منها واستبعد عنها علمهم او شاعرا عاده على فرض تحقيقها وصحتها ولم يثبت
 بيد اول هذا المسلك بينهم حتى تكاد ان يكون من المطالب للجمع عليها بل اول بالاجتهاد كثير
 من المسائل الاصولية والفقهية التي نقلوا الاجماع عليها ثم انهم مع جميع ذلك جعلوا هذه
 الاجماع ان الشوا إليها والى احوالها وحوال فاعلموا ان اقوم السبيل الى معرفة احكام الشريعة
 واجلا لها على اختلافهم في شأنها شدة وضعفها وبما ادعى بعضها من فسادها على ما سبق في
 الاجماع المصطلح عن جملة من المحققين الا عاظم شدة الحاجة اليها وعدم استقامتها لغير ذلك
 مع انه ليس بالاجرة وهو بل حال من التخصيل ومما تدعى بسبيل التحقيق والتخصيل وقائع كثيرة
 من احوال الضلال والتفصيل كالتي اشاروا عليها اعلمها الخالفون من الابطال في احوالها
 ايضا عند الحاجة اليها مع انها واضحة البطلان كما اشير اليه في المحل الطويل الذي في مساله

الحكم والمثابة للترخيص في الله عنهم وليس هذا موضع ذكره ورتبنا عندنا وبعضهم عن بعض
 ما اورد على بعضنا بان الغرض من الاجماع المنقول حصو الظن وهو حاصل منها وان لا يكون
 نافذا على القطع بقول العصور وقد تقدم وبان ما يكشف عن فساد ذلك من وجوه شتى
 وبما قدمنا بعضهم على الاخبار انا ثورة المروية في الكتب العلمية بالاسانيد المتصلة للعبق
 منها على الاثمة عليه السلام بطريق التتابع والشافعية والشافعية مع ان هذه هي النسخة
 قد يما وجدنا في التمسك بهم واخذ الاحكام عنهم ولم يكن ذلك لفتح في الاخبار من
 جهة السناد والسند في الجهر او معارضه الادلة القطعية بل السانان لما ادعا احد هؤلاء
 من اكتشافه لتأشيق من وهم الاتفاق المنوع في موضع ظهور الخلاف وقلة المتعربين في الحكم
 ما علمت من حاله في حال سناهم ولحال هؤلاء في شأنه ومناه واخلالهم فيه من وجوه
 شتى فسادا وسوا لا يمتنع بعضهم بالانهاض عليه وبالعواضه حتى لو قيل انهم صنعوا في شأنه
 صنيع من يجعل القدرى لفظه خاصا للناظر في لفظه وحافظا لمن الخطأ لم يكن ذلك
 خطا فتن حرام الى ذلك حسن الظن بنا عليه ولم يعرف انهم كذلك في غير ذلك فاستلهم بجهل
 في معرفة الاحكام الذين ولا يقضى الفقيه ان يغلب اليه ولا يتابع امكان صرف كثير من انهم
 عن ظاهرها واشترى الحسن الظن بين منكره ومخالفه في كل موضع ونافله او دغاه اليه
 حله لرحمة ولا يهمل الفقيه فهو من افع المعاذير واشنع الناكيات في حقهم من شأن الكتاب
 ان لا يقولوا على الله الا الحق ولا يذبحوا الطلح ولا يخلدوا الى التقليد والدخول على
 انه كيف يستقيم لهم ذلك مع ما في الاجماع من البرهومة والخلافات الحكيمة والعلومية من التماس
 الظاهر الذي لا يسيل غالباً الى انكاره وما عندنا به الاسناد الاعظم وغيره عن الاجماع
 المناهضة من ان منشاها وودولها ونواضعه اشهر كل منها طائفة وعلمائها واستندوا
 على سبيل القطع انما قول الامام غير مستقيم فيما نقل منها في سنة الفقيه عن علمائها وهي
 الايضاحات مع انه يقتضي عدم كون المراد منها اتفاق لكل وعدم ابتدائها على استكمال الاحكام
 الواقعية الاولى كما هو المعروف بينهم واتمام ذكره الاستدلال بانه من اجل اجماع الثقات
 المنقول في حجة خبر الواحد وعده ما بينه على ان الاثمة عليهم السلام منعوا او كان العمل
 واشهر ذلك بين الشيعة ولا يمتنع عليهم وادعى المنع من الاجماع لغير نظر الى مزبذبه
 بكمالهم وكونه منهم وجوه ثانياً ما اذا ومن اضطررا الشيعة الى العمل به ثم استشهدوا

بينهم ولا سيما بين محمد بنهم وادعى الشيخ الاجماع عليه لمزيد انسه بكتلامهم وكونه منهم ولا
يخفى ما به من الغشاس وجوه شتى ثم من الجبال انه في نقل الجبال القديمة بلا حظ احوال
فكله الاجبال وناي سفاد من الاخبار التي دودها ولم يرق بها وبن لان استقام نقل الاجماع
في كتب الاطال وناي الطال وكنه لاشاوى عندهم ثم اذا وجد فيها ما يحل النقل يحصل عدم
الاعتناء والاعتماد به بل ربما وجب لاحذ ببلات الاجمالان مع ما حلت في شأنها فاذا لا
ينبغي ان لا يسهل الا على قليل منها بالوصية الذي ذكرنا وعساك تنفع على كلامان هؤلاء الاثقال
وترى ما وقع من الخلل في الاخبار وغيرها مما لا يحصر من العمل بها فنقول قد وقع في الاخطال
رواها الصدوق في تلك فضلا عن غيرها خلل ومفاسد كثيرة واجبت طرح كثير منها وترك
ظواهر اكثرها او التوضيح في العمل بها ولو يصدق ذلك في جميعها ونحوها اخبار العدل في نادر
الامور وشهادتهم فانه كثير ما يرد في شأنها او يترك العمل بها لوجوه معارضة ساوا وادعى
منها او ظهر وضاحتها ولا يكون هذا نادرا في جواز العمل بها مع استقام ذلك ثم انه قد نجى العمل
بشهادة القاهدا او قف بصورة الاخبار والحجج وان كانت مستندة واضحا في ظاهر اليد
والعقرب والفرار من الاقرار ونحوها او استعصار لذلك ونحوه مع انه لو صرح بذلك في شأنها
وقال الظاهر كذا او قضى الاستصحاب كذا او اظن ان الامر كذا او قبل منه فلو كان جرحا واحدا
الاستناد الى مثل هذا واقعا نادرا فيها الوجه لاقتضائه اذا انها وبولها على ما اذا ينظر في الجاه
شبهه من هذه الجهة فلا يمكن حرج خالبا من ثبات الدعوى باليقين وهو سد لاكثر اجواب
الحكومات ولذا صرح في الاخبار بالاكفاء بما ذكره العبرة اذا اظهر الاخبار والشهادة فجب
العمل بقضائها والحكم بذلك من دون تعسير السبب المشاهد بالحكم فيها تعسيرا ايضا كذا في الوجه
في جرح العدل علم الاماثل خلافة فقولنا اما الاخبار والمشار اليها فانه وقع فيها من التعسير
والقييد والضعف وغيرها مما هو خلاف الظاهر الاصل في معظم ذلك هو النفي والاثم لا الصالح
الله عليهم وظهر وافي على شهادت كتاب الله في ذلك كالحكم وصالح الابع العام بان ما استبان
منها وما كان له الخفى منها اكثر مما جاز او لا مناع ذلك بالعمل بها وبجمل العام منها على الخاص
والاطول على المصير ونحو ذلك بحسب ما اتى به النظر ووسع البصيرة والمدرو على وجهه
فلا لوم علينا فيما قصر عنه ولا نحذر وما وقع فيها من جهة المناظر انما هي من التقنية او
الحكم بخلافها من اهلها فانها قد خفي ظاهرها لا يخفى فداخا والنا العمل بها مع الجهل بمرورها

الاجماع على ان لا ينقل
عن اهل البيت

الاجماع على ان لا ينقل
عن اهل البيت

والاجماع على ان لا ينقل
عن اهل البيت

للتقية فلا يخرج علينا في ذلك اذا خالفنا حكايتنا ما هو الحق الثابت في الواقع وان لم
 تكن في حال التقية كما اخرج علينا بباخا الفناء فيه في حالنا وان علينا وان كان
 بيننا تفاوت بين ولذا صرح الثاني في حق العقود من ماصلة عن جهل بالواقع من جهة نفسه
 الحكم فانه عليه منسج الا انه قد جاز ان الامر ان مع الاستدلال بالعلم وقضاء الحاجات الشرعية
 بالتسوية بينهما لذلك وقد عطفنا ذكرنا على جماعة من الاخباريين الزاعمين للعلم والعقل باليقين
 مع انه هم هذا الظن والظن فواضو في الامر من مع ادعائهم ما هو ظاهر الكذب المبين وما ما
 وقع فيها من الخلل والفساد من جهة الرضا فله حصل من مجموعهم لان كل واحد منهم حق ان
 واحد منهم انما اكثر في فعله الخطأ والكذب لم يبعد على خبر من حيث هو ليعقد شرط العمل وهو الثقة
 والضبط وقد عرفت في الحال فاعلم من خبرهم لذلك لا الكذب غير المثلثة منهم بخطاه واما وفي
 الغالب وقد بان بما بين خبر الفرق بين الاجماع والقرائن وبين ان الخلل الواقع في
 الاولى يقتضي المنع في ناطقها ونفله خلاف ما وقع في الاخرى الاما استنباطنا فاذنا ذكر
 عن بعض الوثوق والضبط في فعله الاجماع لكنه خطاه فيه او تقيير له لانه طالع الوجوب
 لعدم حجة ما نفله من اصله لم يبعد على خبر العقول وهو ان كان في اعلى اربعة افضل والكا
 والودع والمجالات ولقد اشار الفاضل الجلسي الى بعض ما ذكرناه فقال بعد الكلام الكفارة
 عنه عن طريق ما قيل من ان مثل هذا الشافعي الثالث الذي يوجد في الاجماع ان يكون في
 الررايات ايضا فلما حجتنا الاخبار وجوب العمل بها مما تواتر به الاخبار واستعمل في الشيعة
 بل جميع المسلمين في جميع الاصناف بخلاف الاجماع الذي لا يعلم بجهته ولا تحفته ولا مآخذه ولا
 مراد القوم منه قال وبالمجمل من تبع موارد الاجماع ان خصوصياتها انضج عليه خضفة
 الامر فيه انتهى وهذا وان كان جيدا في الجملة الا ان التحقيق في الجواب ذكرناه والجهل من جملة
 من الافاضل المعاصرين وغيرهم حيث غفلوا عن جميع ذلك فاودعوا النفس الاخبار مع اظهار
 الاندفاع واما سائر الاخبار والشهادات فاعلموا منها بما يكون فيها من الظن طلقا ولو حصل في
 ظن الغير باجماعه لكان المطالب للقوية والرجالية على ما سبق في العبرة منها حتى يحصل له باجماعا
 عليها ما يحق فيه مع اننا نمنع كما بان حصوله فيه وما ليس كذلك فاما يعبر مع اجماع مثل مثله
 كاستقامة الحفظ والضبط وغير ذلك في المحسوسات وما في حكمها باعتبار اسبابها واثارها
 كانت احكام الامور التي تتعلق بها مختلفة باعتبار الكفاءة فيها بالظواهر الغير البعيدة العلم بها

بما بين الخبرين

بما بين الخبرين

بما بين الخبرين

بما بين الخبرين

ومنه اخرى وكان الغرض من العلم بالاجراء والشهادان فيها هو بيان مقام الاطراف والوزن
 عليها على النحو المذكور ولذلك نفي الشارح الحكم على ظواهرها مرة واعتبر الضميمة فيها اخرى
 والملاحظة الخالية من الشبهة اخرى كافي الشهادة على الزنا ونحوه وهي اسباب في هذا النوع
 ونفسها لما يترتب عليها من الاحكام واجرى عليها احكاما مختلفة من جهات عديدة بحسب
 ما اقتضته الحكم والمصلحة وليس الحكم فيها منوطا بالنظر ولا يجري فيها الاجتهاد وهذا النوع
 فساد القياس لما نحن فيه عليها من وجوه شتى ولما الاستناد الى وجوب قبول خبر العدل مطلقا
 يثبت خلافه فلما استفيد جواب عما يفتاؤنا سابقا فالتفتنا عليه ولعلم ان هذا كلاما اذا كان النحول
 على النتيجة البحت عنها الوجه الاول وهو ان ادعاء حفيظة في المحل كما في السنة ونحوه ولما اذا
 كان لغير ذلك فخصه بغير ما يحد كما ان الاجماع الكاشفة لذي هو حجة عندنا من الادلة الشرعية التي
 مضت وقت العلم بالاحكام الشرع وله وجوه خارج ونفس الامر كما في السنة وغيرها كما في العلم
 بالعلوم منه بالتفصيل او التواتر كذلك بالظنون منه بنقل الثقة لا قضاء الاستدلال بالعلم
 غير من ادعاء حفيظة خبر الواحد ذلك كما فرضه محله وهذا الذي يستند من كلام العلامة في
 من الغائلين بحجة الاجماع النقول بجل الواحد كما ظهر مما سبق ولا يخفى انما التي تقبيل في نقل
 نفس الاتفاق الذي هو ملحوظ في منعه القياس في موارد عليه النزاع المشترك بين الخاصة
 والعامنة في الاكتفاء فيه بنقل الاحاد يتصفه لا خال به بالزواجر والاحاد وهو السبب حصول
 الاكتفاء المبرر عند الخاصة خاصة وقد يتجاوز الاكتفاء في معرفة بنقل الثقة مع مرعاة
 مفضلة لا سيما الكلام هناك في النتيجة التي اعتبر فيها الاكتفاء الذي يتحقق حصول بعض الاعمال دون
 بعض فغاخذ في النتيجة بما ذكره القياس فومن الاحكام الذميمة والاعتقادات العقلية كما
 بضميمة الكبرية النظرية الخالفة وحكم حكم ما في الطالبا العقلية التي هي حجة على مدركها
 وعلى علمه بما فيها من هذه العقائد خاصة وليس من الادلة الخارجية النسوية لغير الاحكام
 كالكاتب السنة وعوفاة من ثم وجوب مدركها لمن قالوا بين في شواهد النبوة والامانة
 من الميزات والنصوص المعبر عنها لادعائهم ما وان تجاوزوا ذلك اكثر احدا لا يصح
 تأييدها ان التاقل الثقة ادعى العلم بالحكم الواقع في الظاهر او بدليله الاجمال الكاشفة
 وهو ادعى المصنوع المتعلق باحد ما او بدليله التفصيلي الكاشف عن احد ما ومن رايه ايضا كما
 جاز العلم ادعى العلم به بطريق الشاع او المشاهدة واخذ من باب الرقابة فكان ذلك بما يملك العلم

فمما لا يخفى ان
 في هذا النوع من
 العلم بالاحكام

البراءة على التام

فمما لا يخفى ان
 في هذا النوع من
 العلم بالاحكام

ذلك بما مضى في الأصل امور عروسه والجامع دعوى العلم المطلوب والموصل اليه ولا دخل
 لطريقه ومضاه في الاختصاصه اصلها في السند فيجب مناط الحكم الشرعي بين الامرين والقاء
 الخصوصية من اليقين على ان السند لا يوجب العلم يقضي جواز العمل بالظن مطلقا فيجوز العمل بالظن في كل
 مما ذكره ان لو يندمج في الخبر عينه المتداول المتبادر وخرج به عن الظنون بالاجمال لا يقضي
 خروجه لكان خلاف الجواب عن هذا ظاهر في السابق الا ان اضيق مع مزيد توضيح وتكميل وهو انه
 لا يوجب الا كانه في انا القول على دعوى العلم المذكور خال من فقره وجبه بخصوصه فيجوز في بعض
 مجوز القول على كل ما يندمج في احد من العلماء العلم به سواء تعلقت بنفس الحكم او باستنباطه من ذلك
 المعلم في الجملة او المجهول الفردي من اقسامه المعرفه الشارحة والاشارة الى اوجه او رواية او
 كذا في غيره او غير ذلك وما كان الذي مساويا لم يقول على عوايه في الوثوق على منشاء
 الحكم متفاوتة فيهما معا ويقضي ايضا طرق الحكم في كل ما يندمج في العلم به احد من الثقات
 ان لو يكن من العلماء الذين يجوز العلم في ثبوتهم لاذ القول المرفوع في ذلك من باب التقليد
 لهم على غير العلم في هو الذي يختص بالعلماء بل لا مرفوع في ثبوت الثقات باسمهم ودرجاتهم
 غيرهم ايضا مع الاجماع والاشهر ونحوها واما القول على الظن الخاص من الادعاء المذكور فيجوز
 يقضي ايضا فيجوز القول على الظن الخاص من خبر مما ذكره حيث اتفق وبها اختلف فيجوز للاختصاص
 على ما روي احاد العلماء اذا لو ثبت خلافها ولا يستامع اتفاق جملة منها بناء على ما تقدم من
 جماعتهم متابعينهم في الوجه الثاني من جوهه جملة الاجماع وهو ان توارد الظنون الخاصة
 من الضاوي المتوافقة ونعاصدها يقضي حصول القطع بالحكم الشرعي عليه او ثبوت دليله
 كما ان توارد الظنون الخاصة من اخبار الاحاد التي في الاصل المتوازن يقضي حصول القطع بالثبوت
 فان مقتضى ذلك حصول الظن بالحكم او دليله من ثبوت كل قضية او جماعتهم وان لم تكن على
 سبيل القطع فيكون ان يكون قطع احاد الناس من ثبوت احاد العلماء ^{في} ولذا انما يستعمل في الاحاد
 احد وجوه غير اذلة المعرفة المحصورة عند الخاصة والعامة ويكون حكم المعارض والواقع
 بين افرادها وبينها وبين سائر الادلة كحكم ما وقع بين الادلة المعرفة فيلزم من ان يجب على
 الفقيه استيفاء الواسع في الطلب بجميع ما عند العلماء وغيرهم مما ذكره النظر في معارضتها
 فهو ما هو كما يجب لك فيما عندهم من الاخبار لا من انك الجميع في دعوى المدعي فيها العلم المطلوب

المتجرب على الظن

فيما روي في الخبر

بيان على غير ذلك

الحاكم في بعض النسخ
في نسخة

او بما يعاقبه وفي حصول الظن من ذلك الحسن الظن وفي احوال السطاء والكنز في الدنيا فانه
 ويلزم ايضا تجدد هذا القسم مع الاول اذا اجمعا انقطاع الوحي وعدم وقوفه على حد وجميع ما
 ذكره من النوازم من جهة ابطاله ولا يلزم شيئا منها احد من الامامية ولا من ثناء المسلمين ولا
 باقى ارباب الملل فاطن ومما يبين عليه على غاية وضوح ما قد دانه لما شهد محمد بن مسلم عند
 ابن ابي ليلى في الكوفة في هذه الامور الصادق عليه السلام وهو بالمدية بعض اصحابه ان
 يستله اذا سار الى الكوفة عن تلك سماء على ان لا يفتي فيها بالقياس ولا يقول قال اصحابنا
 فاذا ركبنا هذه فاشق يقول لانه جعفر بن محمد يقول لك ما حملك على ان ودعت شهادة
 رجل اعرف باحكام الله منك واعلم بسيرة رسول الله منهم منك فلما انا وشرط عليه ما امر به
 سار عنها واحدة بعد واحدة فكان يطرق راسه في كل منها ثم يقول قال اصحابنا في ذكره في قوله
 فيقول ما اعندى فيها شيئا لان على اخواتهم قلعة كلام الصادق ثم وبين لراق الرقيب
 محمد بن مسلم وحلف لراق الصادق امره بما قال له فيقول قوله واحاد القوي ويقل شهادتي ان
 مسلم ومن العلوم ان اصحابه الذين كان ينقل اقوالهم كانوا ثقات اجداء علماء عند عهد
 ادرك النبي ثم جميعهم او بعضهم فلو كان في هذا الزمان وحول راي جماعة من اهلنا لا يحمي
 الرسول اذا كان يقول اي فرق بين نقل رواية عن النبي بطريق النوازم والاحاد كما هو الغالب
 المطلوب منه وبين قول اصحابنا ولا سيما اذا كان من قطع منهم كما هو الظاهر من كلامهم بل
 هذا اولى بالاعتقاد فلا يكون اذا عهد بن مسلم اعرف منه باحكام الله وسنة رسول الله وروايته
 وبما كان الامر بمكسرك ويقر من هذه الكتابة حكاية محمد بن حكيم وصاحبه لما سألته بكار
 قال لا بد يا ابا عبد الله من هذه الاشارة في هذه الاشارة فقال سألوا عما بدا لكم من رايه عليه
 ان لا يقول قال فلان وقال فلان بل ليس له الى النبي ثم خالاه عن مسألة فقال كان ابن سنان
 يقول كذا وكان يقول فلان فلان في الشريعة فقال والله انه لم ينجح لي شي من مسألة في الفتوة
 عن النبي ثم لا يكون عنده فيها شيء ولا يخرج من ذلك ان كذب على رسول الله ثم سألوا عن قوله
 عنده كالا ولان وقال ايضا ما اعندى فيها عن رسول الله ثم سألوا عن رايه في حديث
 روياه عن محمد بن مسلم عن الباقر عن النبي ثم قطع منها ما دلل لان ابن مسلم كان مامونا
 عنده على الحديث وان كان مخالفا لآلة الذهب فلو كان معه في هذا العصر وعلى راي اهلنا
 لانهم لا يحلوا الا كما هو ظاهرهم انما لو افضروا على التحويل على قطع الشئ يقول الامام او رايه في

الحكم الواقع والظاهر ايضا اما الترتيب فله الخبر الذي عنه اوضحه او ليس كل من يدعي القطع
 بشئ لا يدعيه الا وهو ينفذ انما الحق الثابت في الواقع المطابق للصدق من يعلم حقائقه فهو المقصود
 فلهذا ما سبق ان يستدل الى الامام عليه السلام كما ان يستدل الى الله تعالى والشيء او الله تعالى والشيء
 او غيره مما يبين ان كل شئ كما لا يخفى عليه من غير وجه الا وجهه في العلميات العقلية كلها ان
 باب واحد في جواز الاعتقاد على ما فيها وعد ما ان ثبت نفق وجوب العموم وان استقر على ذلك
 دخل الاستناد الى خصوص الاتفاق لاختلاف الاحوال في ذلك كما هو ظاهر من الترتيبات المتعددة لا يكون
 مع فله فانه تفطن لعدم جهة الكسبة لظهور غير كسبه فلما استقر على مقتضى الكسبة لا يعبه
 وغيره من الكتب المعروفة ايضا لزمه ادعاء موثقة معتد بها من الاخبار والقطع بصدورها
 عن النبي او غيره من الابرار فلا حاجة الى معرفة اسانيدها ادعى كبره في شرحه على الاستصحاب كما
 تقدم في الفصل الاول من معتد بها عند بطريق الضرورة والمذهبين وبنما ادعى انها
 كانت على مرتبة من كثير من النوازل ولو تكن بطريق الكتب النظر لانهم انما ادعوا ما ذكره بعد
 خبرهم على دعواهم فمعاثاته واجماله ولو كان مجتهدا لا يتبع ذلك الا اذا كانت مبدئية على الحق
 قطعي فهو روي لا يحيل الخطا او الخطاء عادة ولا كان الاعتقاد عليها عقلا ممنوعا عنه و
 قد صدق منه نحو هذه الدعوى ايضا في قبيحات الغد ما وفي قوله الذي هو حديثه
 ولا يدل على ادعاء من اخره للدعوى واجبها وكذا من لسانها ونظامها في رواية اذا فيها بل
 في نقطته لما دعاه اليها وهو الذي ذكرناه مع خطائهم على او ثبات الا فاضل وهو غير مبدئية كما
 لا يخفى ولقد اجاب الفاضل النووي حيث قال في رسالته في صلوة الجمعة فان قلت اذا قال الفاضل
 سمعت فلان يقول كذا وقال عدلان اخره صحيح فصدور هذا الخبر خبر العدل لا خبر الناس فلا
 يكون دخلا لغيره قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فذلك هذا حق اذا كان التسامع من العصور
 محظورا في حق هذا العدل يستأولون لم يكن كذلك فالجواب بالنسبة والخبر ليس الا فاسق والعدل
 ليس بمجرأ الى ان كونه مذكورا في ذلك في الواجبة ايضا وهو يشهد بها غالبا وان كان في غير اخبار
 التي في الزيادة واسقاطها لا يخالف في ذلك الاستناد الى قضية انه استدل بما لا يعلم باطل
 هناك وجوه احمد فان حصلوا الظن الصلبة كثيرا من الاجابات المتعولة للثبات لا يمنع لما
 عرفته مفضلا في بيان احوالها وتقدم عن الشهادته لثباته ايضا بل لو وقعنا على اتفاقنا منه
 سنلازم الانساقين لا يثبت على حكم كان الظن الحاصل منه اقوى مما يحصل من جملة منها مع

لا خلاف في ذلك

لا خلاف في ذلك

لا خلاف في ذلك

لا يبعد بتركيب يصعب بما هو أدنى منه تأنيها أن استناده على فرض حصوله إلى المطع الكش
 المذكور يمتنع أيضا بما يشاهد من ملاحظة البساطة فائدة الأصل في ذلك بالنسبة إلى
 وغيره فلو لم يحصل التفرع منه لم يحصل مما استند إليه أيضا ولما قلنا أنه يفرق المتأخرون
 غيرهم بين تبعية التأخر إلى بقا الأجزاء وغيره مما لا يقتضي دعوى الكشف فالتأخر لا يبعد فرض
 حصوله من ذلك فهو من الظنون التي ثبت عدم جواز التحويل عليها كما سبق وقضية دليل
 الاستناد جواز التحويل على غير ما خاصة كما هو مقتضى فرض الحد ملأ المفردة في بيانه و
 عليه الثبات الحاصلين به وأنها أنه وإن اشتهر في هذه الأقسام القول بحجة كل طرف مقام
 الأما خرج بالدليل كالقياس كما عليه جماعة منهم في القول بالاعتناء على الظن والخصوص
 الثابتة بالحجة بأدلة خاصة كما عليه الآخرون إلا أن الحق تحقيقا بالاتباع والتحقيق هو نشأ
 القولين معاً وإن استند باب العلم لا يقتضي الأجزاء العمل بالظن في طريق الحصول إلى الأدلة
 السبعة المفردة واستنباط الأحكام منها فالنوازل منها وما في حكمه يعمل بالظن مقام في طريق
 الوصول إلى معناه ومقتضا إذا ثبت العلم بها فالأدلة والشايع في ذلك ضوابط وقوانين
 إليها عند ضمانه العلم أن المناط ليس هو العلم ولا التوقيف بل الإحاطة على ما هو المتعارف عند الخلق
 كما هو المتعارف وما عاده يعمل فيه بالظن في ذلك وفي الطريق إلى الثبات ضلله أيضا إلا أنه يقتصر
 فيه على ما هو المعهود المتعارف الذي أمرنا بالرجوع إليه واستفادت طريقة الامامية عليه
 وهو العمل والرقابة على وجه السماع والشهادة فيقوم الظن وهو القول من طريق الأحاد
 الصحيح ~~الكل~~ الغير المحضو بقدره توجب العلم ولا الثابت بحجته بل لا يبعد به مع العلم بونه
 وهو المتعارف ونحوه لنذكره في الأحكام والاستدلال به ولا يكفي فيه بطلان الظن كما في قول
 الشراوي أن الظن أن الإمام قال كذا أو فعل كذا أو قرأ فلا تأمل كذا أو أن فلا تأمل كذا أو يروي عنه كذا
 أو غير ذلك مما حصل فيه الاستنباط في الأصل من جهة نفس الصدوق وأما صدوق من صدق
 منه فالأدلة بطلته لما ذكره ولا بالظن كالحاصل من ظنه ولا بالظن كالحاصل من القياس ونحو غيره
 الحكم وإن ظن منه أيضا وجوبه موافق لما هو وافقه لما في الجماعة ونحوها من الكتب الموثقة
 عند الأئمة علم الشك وكذلك الظن كالحاصل بما ذكره من تأويل العلماء أو من أشهاد الحكماء
 بحيث يظن استناد الخبر غير سند أو لا للتصريح بالعلماء أو من الخبر الموثق على الشراوي من
 دون استناد إلى الأئمة ولا اعتبار بظهور الفرائض رجوعه إليه حيث يصير من لدن أولئك

في بعض النسخ
 ويطال في بعض النسخ
 من أواخر النسخ

الغنية وفي هذا الخبر كلام وخالف بين الامتياز ليس هذا موضع ذكره والحاصل ان المعبر
من الظن هو ما ذكره لا غير لا يلزم من اشتداد باب العلم بالاحتكام جعل القدر طريقا مستقلا للعلم
لان الاخبار المتواترة فاطنة صريحا باعضاء الدرك بعد دليل الفصل الخامس الذي لا يتخلل
باختلاف لان منه في الكتاب الذي هو كلام الله تعالى المعروف بقوله للفظي المسموع من الله
النونية والامانة التي هي القول المسموع من التواتر خلفا لله وفعلهم ونفوسهم صلوات الله
عليهم وما يسفاد منها من الادلة التي توجه العمل بها وان لم يحصل منها الظن بالحكم وقد عند
العلماء من الطرق العلمية كالمين في عمله فلا يجوز فتح باب فيه ما وانما دليل ان خبره وصل
العلماء لا ينفع من ملاحظة الله فلا يرى في علم الله ثم ما يحدث في زمن الائمة عليهم السلام
شيء من من الخطأ والفساد وان المحبر وضع في اخبارهم التي هم ما زالوا العمل الى زمانه وقد
قامهم الخلفاء بحجة التواتر صلوات الله عليه وعلى آله ولو اننا قطعنا النظر عن ذلك الاخبار ولم
يختلف الحكم ايضا لان الافتقار الى الكتاب في السنة ترجيح المرفوع الذي يرتفع به الفرو
وكان مناط العمل في السنة النبي والائمة عليهم السلام تحقق الاستدلال في كثير من احوال الشك
امر من بعض الوجوه في جملة منها كما اشترط اليه في الفصل الاول وبيننا في عمله على وجه مفضل
ولو ان هذا الوجه لا يقتضيه عليه ايضا لما ذكرنا فلا يكون ترجيحا بل مرجحا اخذ في مقابلة
دليل الاستدلال المذكور في عمله والحاصل ان العبرة بانفتاح باب العلم بهما وعدمه لا ينس
الاحكام بالعلم بالضرورة ان الطريق اليها بعد البعث هو التي بعد خلدائه فالواجب
اخذ الاحكام التوقيفية منهم فيضمونه في كتاب السنة ويجب على منع الناس الرجوع
اليها في جميع الافئدة الا ما وجب لوضع ذلك صلا فانه لا يقي بعد نيتنا ولا وصق اهل الاقعة
ولا اثار باقية منهم يتسلكها سوى الكتاب السنة والطريقة السمعة المتداولة بين الناس
الماخوذة عنهم خالبا ومجربا من النقل ايضا الى الامرين خاصة فاننا اياها العلم بنفسه
ابواب الوصو اليها والى الاجماع باعتبار السبب كثر ما الكسب الحاصل منه للفتية وغيره بالية
ما سبق ودليل الفصل مدارها على التخصيل لا النقل اذ لم يعمل الشارع عقابا لان الناس وانما
من لا دلالة لغيرهم حق العمل بالفتنة في اثنائها والوصو اليها عند شدة العلم بها ولم يجد العلم من
جهة نفسه فافرض بوجه لتكاليب العلم عليه والاكتفاء بظنه الحاصل من علم غيره وهذا كماله
لا يشبه بعد ما في وفصل ما ادنى يحصل وتما بعضه ان احاطنا بالعلمين باخبار الاحاد

میں نے

